











عبد الفتاح التسيلاوي

محام لدى محكمة الاستئناف  
القاضي بالحاكم الاهلية سابقا  
والمدرس بـ مدرسة الحقوق السلطانية

محمد كمال الدين محمد

دكتور في العلوم القانونية  
وكيل ادارة مكتب وزير الحفانية  
والمدرس بـ مدرسة الحقوق السلطانية

مجموعته

فوائد السنين المحمديّة  
الاهلية والشريعة

١٣٣٩ - ١٩٢١

شركة مطبعة الرقائص بمصر



# بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان المشتغلون بالقانون في حاجة الى مجموعة تحوى طائفة القوانين المعمول بها لدى المحاكم تكون على نسق المجموعات الاوروبية يخفف حملها ويسهل منالها عمدا الى تحقيق هذه الامنية وسد هذا الفراغ بأن جمعنا مختلف القوانين الاصلية المسنونة للمحاكم الاهلية والشرعية بعد أن أضفنا اليها كل ما أدخل عليها من التعديلات حتى الآن متوخين في عملنا هذا صحيح النقل وحكم الترتيب وأشرنا عقب كل مادة الى ما يقابلها من مواد القوانين المختلطة والفرنسية ليسهل على المريدن أمر المراجعة والمقارنة واتماما للفائدة رأينا أن تكون المجموعة مشتملة كذلك على بعض القوانين التي تمد في الواقع متممة للقوانين الاصلية وجعلنا لكل قانون فهرسا خاصا به مرتبا على حسب الأبواب كما أننا ذيلنا هذه المجموعة بفهرس أبجدي عام شامل لما ورد في هذه القوانين ليكون هاديا لأرقام المواد وعسى أن نكون قد وفقنا لتحقيق الغاية التي نلشدّها خدمة للصحة العامة وأن يجوز عملنا هذا الرضا والقبول . والله الهادي الى طريق الرشاد .

٥ ابريل سنة ١٩٢١ — ٢٦ رجب سنة ١٣٣٩

عبد الفتاح السيد محمد كامل مرسى

## محتويات هذه المجموعة

صفحة

|   |     |
|---|-----|
| لائحة ترتيب المحاكم الاهلية .....   | ١   |
| دكرينو ٤ نوفمبر ١٨٩٣ بخصوص الشروط اللازمة للتوظيف بالمحاكم الاهلية .....        | ١٩  |
| القانون المدني الاهلى .....   | ٢٤  |
| قانون الشفعة (د ٢٣ مارس ١٩٠١) .....   | ٩٤  |
| قانون التجارة الاهلى .....  | ٩٨  |
| قانون التجارة البحرى الاهلى .....   | ١٥٦ |
| قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية .....                               | ٢٠١ |
| قانون الخبراء (نمرة ١ سنة ١٩٠٩) .....   | ٢٨٦ |
| قانون قاضى التحضير (نمرة ٣ سنة ١٩١٠) .....                                      | ٢٩٢ |
| قانون بدم جواز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية الصغيرة (نمرة ٤ سنة ١٩١٣) ..... | ٢٩٥ |
| تعريف الرسوم القضائية بالمحاكم الاهلية (١٧ أكتوبر ١٨٩٧) .....                   | ٢٩٦ |
| قوانين محاكم الاخطاط .....  | ٣٠٧ |
| قانون العقوبات الاهلى .....   | ٣٣١ |
| الامر العالى الصادر فى ٢٩ يونيو ١٩٠٠ بشأن ملاحظة البوليس .....                  | ٣٨٩ |
| القانون نمرة ٢ سنة ١٩٠٨ الخاص بالاحداث للمتشردين .....                          | ٣٩٢ |
| القانون نمرة ١٧ سنة ١٩٠٩ بشأن المتشردين .....                                   | ٣٩٤ |
| القانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام .....               | ٣٩٥ |
| القانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٤ بشأن الصجر .....                                       | ٣٩٦ |
| قانون تحقيق الجنائيات الاهلى .....  | ٣٩٧ |
| قانون محاكم المراكز (نمرة ٨ سنة ١٩٠٤) .....                                     | ٤٣٨ |
| قانون محاكم الجنائيات (نمرة ٤ سنة ١٩٠٥) .....                                   | ٤٤٢ |
| القانون الخاص بدعوى الجنىح التى تقع بواسطة الصحف (نمرة ٢٧ سنة ١٩١٠) .....       | ٤٥٠ |
| لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها .....                       | ٤٥١ |
| قانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الخاص باحكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية .....    | ٥٠٠ |
| لائحة تعريف الرسوم امام المحاكم الشرعية .....                                   | ٥٠٢ |
| قوانين الجلس الحسبية .....  | ٥٢٢ |
| قانون المحاماة امام المحاكم الاهلية (نمرة ٣٩ لسنة ١٩١٢) .....                   | ٥٣٧ |
| قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٨ الخاص بدم جواز الحجز على المرتبات .....                 | ٥٤٤ |
| قانون المحاماة امام المحاكم الشرعية (نمرة ١٥ سنة ١٩١٦) .....                    | ٥٤٥ |
| فهرست المجدى طم .....   | ٥٥٣ |

## لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

الصادر بها الأمر العالي المؤرخ ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ هجرية ( ١٢ يونيو سنة ١٨٨٣ )

صفحة

### فهرست

|    |  |
|----|--|
| ٢  | أحكام ابتدائية ( مادة ١ - ٤ )  |
|    | الفصل الأول — في المحاكم الابتدائية ومحاكم المواد الجزئية ومحاكم الاستئناف     |
| ٣  | الفرع الأول — في ترتيب وتشكيل تلك المحاكم ( مادة ٥ - ١٤ )                      |
| ٤  | الفرع الثاني — في وظائف المحاكم على العموم ( مادة ١٥ - ٢١ )                    |
| ٥  | الفرع الثالث — في الجلسات ( مادة ٢٢ - ٢٦ )                                     |
| ٦  | الفرع الرابع — في الأحكام ( مادة ٢٧ - ٢٩ )                                     |
| ٦  | الفرع الخامس — في التنفيذ ( مادة ٣٠ و ٣١ )                                     |
|    | الفصل الثاني — في تعيين قضاة المحاكم وإبقا مستخدميها وفيما يجب لهم وعليهم وعدم |
| ٧  | جواز الجمع بين وظائفهم وغيرها ( مادة ٣٢ - ٣٦ )                                 |
|    | الفصل الثالث — في الشروط والصفات اللازمة للتوظيف بالمحاكم                      |
| ٧  | الفرع الأول — في قضاة المحاكم ( مادة ٣٧ )                                      |
| ٨  | الفرع الثاني — في مأموري المحاكم ( مادة ٣٨ - ٤٢ )                              |
|    | الفرع الثالث — في الكتبة الأولى والكتبة الثواني والمترجمين الحالفين اليمين     |
| ٩  | ( مادة ٤٣ و ٤٤ )   |
| ٩  | الفرع الرابع — في المحضرين ( مادة ٤٥ )   |
| ٩  | الفرع الخامس — في لجان الامتحان ( مادة ٤٦ )                                    |
| ٩  | الفصل الرابع — في وظائف تختص بها كتبة المحاكم الابتدائية ( مادة ٤٧ و ٤٨ )      |
| ١٠ | الفصل الخامس — عدم امكان عزل مستشاري محكمة الاستئناف العليا ( مادة ٤٩ و ٥٠ )   |
| ١٢ | الفصل السادس — في المحاكمة التأديبية ( مادة ٥١ - ٥٧ )                          |
|    | الفصل السابع — في قلم النائب العمومي   |
| ١٤ | الفرع الأول — في تشكيله ووظائفه ( مادة ٥٨ - ٦٦ )                               |
| ١٥ | الفرع الثاني — في الشروط اللازمة للتوظيف بقلم النائب العمومي ( مادة ٦٧ - ٧٠ )  |
| ١٦ | الفصل الثامن — في ادارة نقود المحاكم ( مادة ٧١ - ٧٥ )                          |
| ١٦ | الفصل التاسع — الجمعيات العمومية ( مادة ٧٦ - ٧٩ )                              |
| ١٧ | الفصل العاشر — الخلاف الذي يقع في الاختصاص ( مادة ٨٠ - ٨٥ )                    |
| ١٨ | الفصل الحادي عشر — أحكام ختامية ( مادة ٨٦ - ٨٩ )                               |
| ١٩ | و ٤ نوفمبر ١٨٩٣ بخصوص الشروط اللازمة للتوظيف بالمحاكم الاهلية                  |

## لائحة

## ترتيب المحاكم الأهلية

---

### أمر عال

نحن خـ \_\_\_\_\_ ديو مصر

بناء على ما عرضه لطرفنا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس نظارنا

نأمر بما هو آت :

### أحكام ابتدائية

---

المادة ١ — القوانين والأوامر يكون معمولاً بها في جميع القطر المصرى عند اعلانها من طرفنا بواسطة درجها بالجرائد الرسمية ويجب الاجراء بموجبها في كل جهة من جهات القطر المذكور من وقت العلم باعلانها وتعتبر تلك القوانين والأوامر معلومة لدى جميع أهالى القطر بعد اعلانها بالجرائد بثلاثين يوما ويجوز تنقيص هذا الميعاد بمقتضى نص صريح في القوانين أو الأوامر المذكورة

المادة ٢ — لا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم بما تضمنته القوانين أو الأوامر من يوم وجوب العمل بمقتضاها

المادة ٣ — لا تسرى أحكام القوانين والأوامر إلا على الحوادث التى تقع من تاريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها ما لم يكن منها عن ذلك بنص صريح فيها

المادة ٤ — لا يطل نص من القوانين أو الأوامر الا بنص قانون أو أمر جديد يتقرر به بطلان الأول

## الفصل الاول

في المحاكم الابتدائية ومحاكم المواد الجزئية ومحاكم الاستئناف

### الفرع الاول

في ترتيب وتشكيل تلك المحاكم

المادة ٥ (ق نمرة ٥ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ وق نمرة ٢٤ بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩١٣) —  
تقرب محكمة ابتدائية في كل من المدن الآتية وهي : مصر وطنطا والزقازيق والمنصورة والاسكندرية  
وبني سويف وأسيوط وقنا

المادة ٦ — تشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالأقل يكون أحدهم رئيسا  
وآخر وكيلًا وتصدر الاحكام من ثلاثة قضاة

المادة ٧ — (١)

المادة ٨ (ق نمرة ٥ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤) — يشكل في دائرة اختصاص كل من  
المحاكم الابتدائية محاكم جزئية بمحدد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من ناظر المحقانية  
وتركب كل من هذه المحاكم من قاض ينتدبه ناظر المحقانية من المحكمة الابتدائية  
ولناظر المحقانية أن ينتدب في مدينتي مصر والأسكندرية قاضيا أو جملة قضاة من المحكمة الابتدائية  
ليحكموا بمفردهم ودون سواهم من القضاة الجزئيين في جميع المظاهرات التي تقع في هاتين للمدينتين

المادة ٩ (ق نمرة ٥ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤) — تشكل محكمة استئناف في مدينة مصر

المادة ١٠ (ق نمرة ٥ بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٠٥) — تصدر الاحكام في محكمة الاستئناف  
من ثلاثة قضاة الا في حالة انعقاد المحكمة بهيئة محكمة نقض وإبرام طبقا لنصوص قانون تحقيق الجنائيات  
فان الاحكام تصدر من خمسة قضاة

وعند ماتعتقد المحكمة بهيئة نقض وإبرام للنظر في حكم صادر من محكمة الاستئناف يجوز أن يكون  
ضمن أعضائها أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه

(١) هذه المادة كانت تجيز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية ولكن بموجب لمادة ٨ من الامر السامي، الخامس  
بالمرسوم اللازمة لتوظيف بالمحاكم الاهلية الصادر في ٢٨ ربيع الثاني ١٣١١ — ٤ نوفمبر ١٨٩٣ صار نواب  
القضاة قضاة وبطل السبل بالمادة ٧ من اللائحة

المادة ١١ — يجوز ترتيب محاكم استئناف أخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية بمقتضى أمر يصدر منا إذا اقتضت المصلحة ذلك ويجوز لمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تشكل بها دائرتين أو أكثر

المادة ١٢ — تعيين دائرة اختصاص كل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية يكون بأمر يصدر منا (١)

المادة ١٣ - - يمين لمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية العدد الكافي من الكتبة الاولى والكتبة التواني والمترجمين والمحضرين ومحلفون جميعا ويناط المحضرون بخدمة الجلسات وعلان الأوراق وتنفيذ الاحكام على حسب الشروط المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

المادة ١٤ — يترتب بالمحاكم المذكورة قلم نيابة عمومية يحول رياسته نائب عمومي

### الفرع الثاني

#### في وظائف المحاكم على العموم

المادة ١٥ — تحكم المحاكم المذكورة فيما يقع بين الاهالي من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية وتحكم أيضا في المواد المستوجبة للتميز بأنواعه من المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تقع من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات أو الجنح أو الجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة

(١) انظر قانون مجلة ٢٥ يناير ١٥ مايو سنة ١٩١٣ وهذا نصه :  
بعد الاطلاع على المادة ١٢ من الامر المالى الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية وبناء على ما عرضه علينا ناطق الحفانية وموافقة رأي مجلس النظار أمرنا بما هوأت :  
المادة الاولى — تبين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية كما يأتي وذلك مع عدم الاخلال باحكام الاوامر المالية الصادرة بتشكيل محاكم محصومة في بعض الجهات وباحكام الامر المالى الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ بتعيين المحاكم المختصة بالنظر في القضايا التي ترفع على الحكومة

اولا — تشمل دائرة اختصاص محكمة مصر محافظة القاهرة ومديرية الجيزة والقليوبية  
ثانيا — تشمل دائرة اختصاص محكمة طنطا مديرية المنوفية والغربية  
ثالثا — تشمل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق مديرية الشرقية ومحافظات قنال السويس والدويس والعريش  
وتأحية الطور

رابعا — تشمل دائرة اختصاص محكمة المنصورة مديرية الدقهلية ومحافظة دمياط ومركزى طلعتا وشربين من مراكز مديرية الغربية  
خامسا — تشمل دائرة اختصاص محكمة اسكندرية محافظة اسكندرية ومديرية البحيرة  
سادسا — تشمل دائرة اختصاص محكمة بني سويف ومديريات بني سويف والفيوم والمنيا  
سابعا — تشمل دائرة اختصاص محكمة اسيوط مديرية اسيوط وجرجا  
ثامنا — تشمل دائرة اختصاص محكمة قنا مديرية قنا واسوان  
المادة الثانية — يلغى القانون مجلة ٦ سنة ١٩٠٤ الصادر بتعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية



## لائحة ترتيب المحاكم الأملية

٥

بمقتضى لائحة ترتيبها أنما المواد الجنائية المستزمنة القتل قصاصا يستبقى فيها كما هو مصرح في قانون تحقيق الجنائيات

وليس لهذه المحاكم أن تحكم فيما يتعلق بالأملاك الأميرة العمومية من حيثية الملكية ولا أن تؤول معنى أمر يتعلق بالإدارة ولا أن توقف تنفيذه أنما يخص أيضا بالحكم في المواد الآتية بيانا : أولا — كافة الدعاوى المدنية أو التجارية الواقعة بين الأهالي وبين الحكومة في شأن منقولات أو عقارات

ثانيا — كافة الدعاوى التي ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن إجراءات إدارية تقع مخالفة للقوانين أو الأوامر العالية (ذكرى)

ثالثا — كافة المواد التي تكون من خصائصها بمقتضى قوانين أو أوامر عالية (ذكرى) خصوصية المادة ١٦ — ليس للمحاكم المذكورة أن تنتظر في المنازعات المتعلقة بالدين العمومي أو بأساس ربط الأموال الميرية ولا في المسائل المتعلقة بأصل الأوقاف ولا في مسائل الانكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها ولا في مسائل الهبة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية ولا يجوز لها أيضا أن تؤول الأحكام التي تصدر فيها من الجهة المختصة بها

المادة ١٧ (ق نمرة ٥ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤) — قواعد اختصاص المحاكم تبين في قانون المرافعات وتحقيق الجنائيات

المادة ٢٠ — (١)

المادة ١٨ — (١)

المادة ٢١ — (١)

المادة ١٩ — (١)

## الفرع الثالث

### في الجلسات

المادة ٢٢ — تكون المرافعات بجلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة بناء على ما يقرأى لها أن تكون المرافعة سرية مراعاة للاداب أو محافظة على النظام العمومي ولا خصام الحرية في المدافعة عن حقوقهم ونظام الجلسة وضبطها يتملقان بالرئيس

المادة ٢٣ — اللغة التي تستعمل المحاكم هي اللغة العربية أنما يجوز للاخصام أن يقدموا مع الأوراق ونتائج الأقوال ترجمة لها

(١) المواد من ١٨ الى ٢١ ألئت بالقانون نمرة ٥ بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٠٤ واستبش فيها بالمادة ١٧ للسلة بالقانون المذكور

- المادة ٢٤ — يجوز للاخصام أن يحضروا بأنفسهم أمام المحاكم أو بواسطة وكلاء عنهم
- المادة ٢٥ — يجوز لكل محكمة أن لا تقبل في التوكيل عن الأخصام من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد للقيام بمهام التوكيل بحسب اللائحة
- المادة ٢٦ — كافة القواعد الأخرى المتعلقة بمقد الجلسات وبلدات ولايات غير القواعد العمومية المبينة في هذه اللائحة وفي القوانين تنقرر باللائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم

### الفرع الرابع

#### في الأحكام

- المادة ٢٧ — تصدر الأحكام بأسمنا بحسب الأوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة والقوانين
- المادة ٢٨ — كافة الأحكام تصدر بمقتضى نص من القانون و بالتطبيق عليه وعلى المحاكم أن تتبع القوانين المصرية التي ستصدر وكذلك الأوامر واللوائح الجارية العمل بموجبها الآن متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين المذكورة والأوامر واللوائح التي تصدر وتنتشر فيما بعد بحسب القواعد المقررة
- وكل اتفاق خصوصي مخالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومي والآداب باطل لا يعمل به
- المادة ٢٩ — ان لم يوجد نص صريح بالفانون يحكم بمقتضى قواعد العدل ويحكم في المواد التجارية بمقتضى تلك القواعد أيضاً وبموجب العادات التجارية

### الفرع الخامس

#### في التنفيذ

- المادة ٣٠ (ق نمرة ٥ بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤) — لأجل أن تكون الأحكام واجبة التنفيذ يلزم فيما عدا طرق تنفيذ الأحكام في المواد الجنائية المنصوص عنها خاصة في قانون تحقيق الجنايات أن تكون مشمولة من طرف المحكمة الصادرة منها بصيغة التنفيذ الآتية وهي :
- يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا الى تنفيذه وعلى النائب العمومي ووكلائه أن يساعدوه وعلى رؤساء وضباط المساكم وأمورى الضبط والربط أن يعاونوه على اجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة قانونية
- المادة ٣١ — تنفيذ الأحكام والسندات والعقود الرسمية يكون بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة التنفيذ ولا دخول لجهات الادارة فيه إنما يجب عليها المساعدة اذا طلبت منها بشرط أن لا يترتب على تلك المساعدة تداخلها في التنفيذ ولا مسئوليتها فيه

## الفصل الثاني

في تعيين قضاة المحاكم وباقي مستخدميها وفيما يجب لهم وعليهم

وعدم جواز الجمع بين وظائفهم وغيرها

المادة ٣٢ — تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموما والنائب العمومي ورؤساء أقلامه ووكلائه يكون بأمر يصدر منا بناء على طلب ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار

المادة ٣٣ (ق ١٠ مرة ٥ تاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٠٩) — رؤساء الكتبة والكتبة والمرجعون والحضرون بالمحاكم الأهلية يكون تعيينهم وفصلهم عن وظائفهم بمعرفة ناظر الحفانية

ويشترط أن يكون الأشخاص المطلوب استخدامهم متصفين بالصفات المبينة في القوانين واللوائح المعمول بها وقت تعيينهم

المادة ٣٤ — لناظر الحفانية أن يمين عند ترتيب المحاكم المذكورة وفي أثناء السنة الأولى من تاريخ اجرائها في العمل رؤساء الكتبة والكتبة والمرجعون والحضرون بصرف النظر عن الشروط المقررة في هذه اللائحة

المادة ٣٥ — يجب على كل من قضاة المحاكم ورؤساء الكتبة والكتبة والمرجعون والحضرون أن يحلف قبل اشتغاله بوظيفته بأنه يؤدي وظيفته بالذمة والصدقة

فقضاة محاكم الاستئناف يحلفون بين يدينا بحضور ناظر الحفانية وقضاة كل محكمة ابتدائية يحلفون أمام محكمة الاستئناف التابعون هم لها والنائب العمومي يحلف بين يدينا بحضور ناظر الحفانية ووكلائه ومساعدوه يحلفون أمام ناظر الحفانية ورؤساء الكتبة والكتبة والمرجعون والحضرون يحلفون جميعا أمام جلسة علنية تتمتع بالحكمة المتوكلين بها

المادة ٣٦ — كافة الموظفين بالمحاكم بسائر أنواعهم لا يجوز لهم أن يجمعوا بين وظائفهم بالمحاكم ووظيفة أخرى أو أى حرفة غيرها

## الفصل الثالث

في الشروط والصفات اللازمة للتوظيف بالمحاكم

الفرع الاول

في قضاة المحاكم

المادة ٣٧ — يشترط فيمن جمين قاضيا بالمحاكم الأهلية أن يكون ذا دراية كافية بالقوانين وان يكون متمتعا بالحقوق المدنية وأن لا يكون حكم عليه بحكم محلل بالشرف

ويشترط فيمن يتوظف قاضيا بالمحاكم الابتدائية أن يكون سنه خمسا وعشرين سنة بالأقل وفيمن يتوظف بمحاكم الاستئناف أن يكون سنه ثمانى وعشرين سنة بالأقل أما من يتعين رئيسا فيكون سنه اثنين وثلاثين سنة بالأقل (١)

### الفرع الثاني

#### في مأمورى المحاكم

المادة ٣٨ — يشترط فيمن يتعين بالمحاكم من هؤلاء المأمورين أن يكون سنه احدى وعشرين سنة بالأقل وأن يثبت استقامة أطواره وأن تكون متوفرة فيه الشروط اللازمة لوظيفته على حسب القوانين والأوامر واللوائح

المادة ٣٩ — يجب على الكتبة الأول والكتبة الثانى والمحضرين والموظفين الأخر المؤمنين على تقود وأمانات وأشياء أخرى ذات قيمة أن يقدموا ضمانا يتعين شروطها في لائحة اجراءات المحاكم وتقدم هذه الضمانة لا يخل رضاء الكتبة ورؤساء المحضرين التابع لهم هؤلاء المستخدمون من المسؤولية في حالة حصول اهمال من الرؤساء المذكورين

المادة ٤٠ — اذا حصل تقصير من المضمون في وظائفه وحكم عليه بسبب ذلك فقيمة الضمانة يدفع منها :

أولا — المصاريف القضائية

ثانيا — ما يكون مطلوبا للتير

ثالثا — ما يكون مطلوبا للميرى

رابعا — ما يحكم على المضمون بدفعه من الجزآت النقدية

المادة ٤١ — لا يجوز رد قيمة الضمانة أو اخلاء طرف الضامن من بعد اقبضال المضمون من وظيفته الا بقتضى قرار يصدر من المحكمة المتوظف بها المضمون بعد استماع أقوال النائب العمومى ولا يسوغ لائى محكمة من المحاكم أن تحكم بردها الا بعد مضى ميعاد ثلاثة أشهر غير مواعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة من أحد في أثناء هذه المدة أو حصولها وتبناها ويتبدى ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن الانفصال من الوظيفة باعلان يدرج بالحدى الجرائد المخصصة للاعلانات القضائية ويلقى الاعلان المذكور أيضا مدة شهر باللوحة المدة لذلك بالمحاكم

المادة ٤٢ — حصول المعارضة يكون بتقريرها بقلم كتاب المحكمة أو باعلانها الى القلم المذكور وعلى رئيسه توصيلها لقلم النائب العمومى

(١) انظر د ٤ نوفمبر ١٨٩٣ بخصوص الشروط اللازمة للتوظيف بالمحاكم الأهلية بنيل هذه اللائحة

### الفرع الثالث

في الكتبة الاول والكتبة الثانى والمترجمين الخالفين اليهم

المادة ٤٣ — يشترط فيمن يضمن بوظيفة كاتب أول أن يكون اشتغل بوظيفة كاتب ثان مدة سنة بالاقل ويشترط فيمن يضمن بوظيفة كاتب ثان أن يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العموى باستغاله بالكتابة في أحد مكاتب المحاكم مدة ستة شهور وأن يكون أحسن الاجابة في امتحان اختبر فيه كتابة وشفاها عن مسائل المرافعات وترتيب المحاكم على وجه العموم ويشترط فيمن يضمن بوظيفة مترجم أن يكون أحسن الاجابة في امتحان اختبر فيه كتابة وشفاها بمعرفة لجنة يناط بها ذلك

المادة ٤٤ — تعيين المبيضين باقلام كتاب المحاكم يكون بمعرفة رئيس المحكمة بناء على طلب الكاتب الاول وبموافقة رأى رئيس قلم النائب العموى

### الفرع الرابع

في المحضرين

المادة ٤٥ — يشترط فيمن يضمن بوظيفة محضر أن يكون أحسن الاجابة في امتحان اختبر فيه شفاها ومحبراً فيما يتعلق بوظيفة المحضرين

### الفرع الخامس

في لجان الامتحان

المادة ٤٦ — كيفية تشكيل اللجان التى يناط بها امتحان الكتبة الثانى والمترجمين والمحضرين تنقرر بلائحة اجراءات المحاكم وكذلك الطريقة التى تتبع فى الامتحان تنقرر بتلك اللائحة أيضاً

## الفصل الرابع

في وظائف مختص بها كتبة المحاكم الابتدائية

المادة ٤٧ — يلزم أن يكون بطرف كتبة المحاكم الابتدائية دقار للرهنات والتسجيل والقيد ويجب عليهم تحرير كافة العقود والمشارطات وتكون العقود التى يحررونها فى قوة العقود الرسمية ويحفظ أصلها بقلم كتاب المحكمة

المادة ٤٨ — يجب أيضا على الكتبة المذكورين أن يرسلوا للمحاكم الشرعية صورة مما يحروونه من عقود نقل ملكية العقار والعقود المتضمنة ثبوت حقوق عينية على العقار وكذلك يجب على المحاكم الشرعية أن ترسل الى أقلام كتاب المحاكم الابتدائية صورة من العقود التي تحررها من هذا القبيل  
ومن يتأخر عن ارسال تلك الصور يكون ملزوما بالحسائر التي تنشأ عن ذلك ويحكم عليه بالعقوبات التأديبية ولكن لا يترتب على هذا التأخير بطلان العقود

## الفصل الخامس

(ق نمره ٥ الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

عدم امكان عزل مستشاري محكمة الاستئناف العليا

المادة ٤٩ — مستشارو محكمة الاستئناف العليا لا يعزلون (١)

(١) انظر القانون نمره ١٧ الصادر بتاريخ ٢٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ — ١٥ يونيو سنة ١٩١٣ الخاص بفروط  
توظف مستشاري محكمة الاستئناف الاهلية ونصه :

نحن غديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادر بها الامر العالي الرقيم ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ وعلى القوانين والاوراس المالية التي جاءت مسدلة لها

وعلى القانون نمره ٥ سنة ١٩٠٩ الخاص بالمادات الملكية المدلل بالقانون نمره ٢٩ سنة ١٩١٠ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفاية وموافقة رأى مجلس النظار  
أمرنا بما هو آت

المادة الاولى — للمستشارون الذين يمتنون بمحكمة الاستئناف الاهلية ولم تكن سبق لهم خدمة في الحكومة يوظفون بطريقة استثنائية بمقد لمد لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاث سنين  
ولا يستقطع للماش شيء في هذه المدد من مرتبات المستشارين الموظفين بهذه الطريقة  
وعند انتهاء هذه المدد ينظر مجلس النظار في ابقاء المستشار في الخدمة بمد أخذ رأى اللجنة المتصوص عليها في  
المادة الخامسة من هذا القانون  
فلذا تقرر ابقاء المستشار في الخدمة حسب له هذه المدد في الماش مقابل دفعه لجنة في اللادة من مرتبه فيها ويكون  
الدفع أقساطا شهرية قيمة كل قسط منها يوازي ما يستقطع من الرتب النهائي

المادة ٥٠ — التثبيت بالقانون بمرة ٥ سنة ١٩٠٤ المذكور

المادة الثانية — اذا خدم المستشار عشرين سنة بمحكمة الاستئناف وكانت محسوبة له في الماش جاز له عند بلوغ الختمين سنة كاملة أن يطلب التنازل في أي وقت مع إعطائه مائتا مساويًا لنصف مرتبه الأخير أو أي مائش يزيد على ذلك يكون له الحق فيه بمقتضى قانون الماشات الملكية بدون أن يتجاوز الماش على كل حال ٨٠٠ جنيه مصري في السنة

المادة الثالثة — اذا تقاعد المستشار بلوغه سن الستين سنة كاملة عملاً بحكام قانون الماشات الملكية كان له الحق في الماش المنصوص عليه في المادة السابقة متى بقي في خدمة الحكومة المصرية عشر سنوات على الأقل وإذا بقي المستشار في الخدمة بعد بلوغه الستين سنة فلا يقترب على ذلك زيادة ما على مائش تقاعده

المادة الرابعة — اذا تراءى لناظر الحفانية أن أحد المستشارين أصبح غير حائز لشرط الأهلية اللازمة لاداء وظيفته جاز له من تقاعده أو بناء على طلب ذي الشأن أن يرغم الأمر بعد انتقاله مع تقاعد المالية الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الآتية وهي تتمثل فيه بعد أن تطلب من المستشار ذي الشأن ملاحظاته عليه فإذا قررت اللجنة أن المستشار أصبح غير أهل لاداء وظيفته بأن واقى على قروها حصة من أمشيها على الأقل تقاعد المستشار وأعطى له الماش المنصوص عليه في المادة الثانية من هذا القانون دون أن يتجاوز هذا الماش ٩٠٠ جنيه في السنة الا اذا كان له الحق في مائش أزيد من ذلك بمقتضى قانون الماشات الملكية

المادة الخامسة — تؤلف اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة من رئيس محكمة الاستئناف ووكيلها وحصة من مستشاريها ويكون أربعة من أعضاء هذه اللجنة من الوطنيين وثلاثة من الأجانب اذا كان المستشار المطرّب النصل في أهليه وطنياً أما اذا كان أجنبياً فيكون أربعة منهم من الأجانب وثلاثة من الوطنيين وتتنبأ الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف سنوياً أعضاء هذه اللجنة الا رئيس المحكمة ووكيلها وكذلك تنتخب هذا كائناً من الأعضاء التاليين

وتكون رئاسة اللجنة عند غياب الرئيس أو الوكيل لأقدم القضاة الوطنيين اذا كان الأمر متعلقاً بمستشار وطني ولأقدم القضاة الأجانب اذا كان الأمر متعلقاً بمشّار أجنبي ولا يجوز أن يكون المستشار المنظور في امره عضواً في اللجنة المكلفة بالفصل فيه

المادة السادسة — المستشارون الذين يتقضى مدة خدمتهم على غير ما قرره المواد السابقة وورثة المستشارين الذين يجرؤون وهم في الخدمة يتولون خاضعين لقانون الماشات الملكية وتبقى جميع احكام هذا القانون موصلاً بها الا ما عدل منها ينس صريح في هذا القانون

المادة السابعة — للمستشارين الموجودين الآن في الخدمة بمحكمة الاستئناف ان يطلبوا مسامتهم بمقتضى هذا القانون بمقتضى خطاب يرسلوه الى ناظر الحفانية في غضون شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون فإذا كانت مرتباتهم لا يستعظم منها شيء الماش سرت عليهم بمجرد قبولهم المامه بمقتضى هذا القانون جميع احكام قانون الماشات الملكية المتقدم ذكره ما لم تكن مخالفة لاحكام هذا القانون ويجب عليهم ان يقدموا بدفع هذه التآخرات عن أكثر من عشر سنوات مرتباتهم الحالية ولا يكتفون بدفع هذه التآخرات عن أكثر من عشر سنوات وهذه الامساك لا تنقطع اذا اقتضى الحال من مائشهم ولكنها لا تستقطع على كل حال من مائش وورثتهم ولا يجوز للمستشارين الموجودين الآن في الخدمة أن يطلبوا بعد انقضاء مياذ الشهور المتقدم ذكره مسامتهم بهذا القانون اذا لم يكونوا مطالبوا بذلك

المادة الثامنة — على ناظر الحفانية والمالية تنجيد هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به من تاريخ نقره في الجريدة الرسمية

## الفصل السادس

### في المحكمة التأديبية

المادة ٥١ — تأديب قضاة المحاكم الابتدائية يختص بمحكمة الاستئناف التابعة لها تلك المحاكم وتآديب قضاة كل محكمة استئناف يختص بالمحكمة نفسها فتصمم فيه حال تشكيلها في هيئة جمعية عمومية

المادة ٥٢ — اذا قدمت لمجلس التأديب محكمة الاستئناف دعوى على أحد قضاة المحاكم الابتدائية يلزم أن يضم اليه عند رؤيتها والحكم فيها اثنان من قضاة محكمة ابتدائية

المادة ٥٣ — العقوبات التأديبية التي تترتب على قضاة المحاكم هي التوبيخ والانذار فالانذار يكون صدوره لقضاة كل محكمة من رئيسها ولرؤساء المحاكم الابتدائية من رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها ولرؤساء محاكم الاستئناف من ناظر الحفائية

وكل فعل يترى بشرف القضاة أو يخل بكمال حريتهم في آرائهم يكون جزاؤه عزل مرتبه

المادة ٥٤ — تأديب المأمورين يختص بالمحكمة المؤلفة من القضاة والتأديب التي تترتب عليهم (خلاف الانذار الذي يجوز في كل الاحوال صدوره من رؤساء المحاكم الاستئنافية أو الابتدائية) هي

أولاً — قطع المرتبات مؤقتاً

ثانياً — التزيل من وظيفة الى أخرى

ثالثاً — العزل

وجوز توقيف المأمور المقام عليه دعوى تأديبية عن أداء وظيفته مؤقتاً بقتضى أمر من مجلس التأديب<sup>(١)</sup>

المادة ٥٥ — يحكم في جميع القضايا التأديبية في جلسة علنية وبأغلبية الآراء

المادة ٥٦ — ترتيب مجلس التأديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوى فيه بقراران في لائحة اجراءات المحاكم الداخلية

(١) انظر الامر المالي الصادر في ٦ يونيه سنة ١٨٩٠ المادة الاولى : احكم لوامرنا الصادرة في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ المختصة بالجزاءات التأديبية وبجالي التأديب والمجلس الخصوصي وسير العمل لتسري على من لم يمين بأمرنا من أعضاء النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية وكذلك على مستخدميهما ومستخدئي تلك المحاكم

انظر ايضا الامر المالي الصادر في ٧ مارس سنة ١٨٩٥ : المجلس الخصوصي المشار اليه في لوامرنا السابق ذكرها ( ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ و ٦ يونيه سنة ١٨٩٠ ) يؤلف فيما يتعلق بخدمة المحاكم الأهلية والنيابات من وكيل نظارة الحفائية بمسنو رئيس ومن رئيس محكمة لستئناف مصر الأهلية وأحد المستشارين القديرون بمسنو أعضاء



المادة ٥٧ — ملاحظة وتاديب أو باب قلم النائب العمومي مختصان بنظر الحفائية والنائب العمومي<sup>(١)</sup>

(١) انظر ذكره في ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ المادة ٢ : أما تأديب أعضاء النيابة العمومية المنيين بأمر منا فيكون من خصائص المحكمة العليا التأديبية للشككة بمقتضى أمرنا الصادر في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ — ٧٤ ديرة سنة ١٨٨٨ على حسب نصوص الامر المشار اليه ومع ذلك يجوز فصل المذكورين من وظائفهم بأمر منا بالتطبيق المادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

وانظر الامر العالي الصادر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٨٩٧ :

للمادة ١ — يبق النائب العمومي والافوكات العمومي ورؤساء النيابة المنيون باوامر عالية لدى المحاكم الأهلية خاصين لاحكام الامر العالي الصادر في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ — ٧٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨

وبشكل أن -وامم من أعضاء النيابة بالمحاكم المذكورة مجلس تأديب مؤلف من وكيل نظارة الحفائية بصفة رئيس ومن الافوكات العمومي وممثل من لجنة المراقبة القضائية بينه ناظر الحفائية

للمادة ٢ — الجزآت التأديبية هي الانذار — قطع الماهية مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما — التوقيف مع الحرمان من الماهية مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر — التنزيل من وظيفة الي أخرى — الزل

المادة ٣ — يجوز المحكم يزل كل عضو من أعضاء النيابة العمومية بقصر في واجبات وظيفته أو يرتكب أمرا يخل بمسئ السلوك أو بالتأديب أو نحو ذلك ويترتب عليه امتناع القضاء أو الخط من كرامته

للمادة ٤ — يجوز ناظر الحفائية والنائب العمومي إيقاف عضو النيابة الحال على مجلس التأديب ايقافا مؤقتا وفي هذه الحالة يرفع الامر لورا المجلس التأديب

المادة ٥ — اذا انقضت المالح يكلف رئيس مجلس التأديب عضو النيابة الحال على المحاكمة بالمحضور امام هذا المجلس في ميعاد خمسة أيام على الأقل ويملكه في آن واحد بموضوع التهمة الموجهة عليه

للمادة ٦ — يجب على العضو الحال على مجلس التأديب أن يحضر بنفسه امام المجلس المذكور ويجوز الترخيس له بالنظم من قسمة بالكتابة

المادة ٧ — لمجلس التأديب ان يجري ما يحتاجه من التحريات ويسمع شهادة الشهود الذين يري لزوما لاستبادهم

المادة ٨ — القرار الذي يصدر من مجلس التأديب يوضح فيه الاسباب التي بني عليها ويوقع عليه من كافة الاعضاء

للمادة ٩ — ناظر الحفائية او النائب العمومي المحكم بالانذار وتقطع للامية المنصوص عنها بالمادة الثانية أما الجزآت الأخرى فيكون المحكم بها بمرة الناظر بناء على قرار مجلس التأديب

للمادة ١٠ — يجب ان يعلن قرار مجلس التأديب لعضو النيابة الحال على المحاكمة وللعضو المذكور ان يمارض في ذلك القرار في ظرف ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بتقرير بالكتابة يقدم منه امام مجلس مخصوص يشهد بنظارة الحفائية ويترتب من وكيل النظارة المشار اليها بصفة رئيس ومن رئيس محكمة الاستئناف والنائب العمومي وأحد المستشارين المدعويين وممثل من لجنة المراقبة القضائية لم يسبق حضوره بمجلس التأديب بصفة أعضاء وتبين العضوين الآخرين يكون بمرة ناظر الحفائية

المادة ١١ — يشهد المجلس المخصوص من تلقاء نفسه جاء على المعاينة التي تقدم له من صاحب الشأن واذا لم تحصل ممانعة في المياد المذكور يمرض قرار مجلس التأديب على الناظر فان لم يصادق عليه يحيل المسألة على المجلس المخصوص وفي كلتا الحالتين يصدر المجلس المخصوص قرارا قطعيا وله ان يحكم ببراءة المتهم أو بتوقيف بأحد الجزآت التأديبية فاذا كان الجزاء التوقيف على عضو النيابة هو الزل وجبت احواله النظر في عي المجلس المخصوص لاجل المحكم في مسأله ضليح حقوق الماشكلها او جزء منها

## الفصل السابع

في قلم النائب العمومي

الفرع الاول

في تشكيله ووظائفه

المادة ٥٨ — يترتب تحت ادارة النائب العمومي القدر الكافي من الوكلاء بمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لتأدية الخدمة المكلفين بها في الجلسات وفي قلم النائب العمومي

المادة ٥٩ — تعين جهة اقامة كل من الوكلاء يكون بمعرفة ناظر الحفانية بمسد أخذ رأى النائب العمومي

المادة ٦٠ — على النائب العمومي ادارة الضبطية القضائية واقامة الدواوى الجنائية والتأديبية اما بنفسه أو بواسطة وكلائه وللمحاكم الاستئناف تكليف قلم النائب العمومي باقامة الدعوى الجنائية أو التأديبية وكذلك للمحاكم الابتدائية تكليفه باقامة الدواوى التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها

المادة ٦١ — موظفو الحكومة المأمورون قانونا بأعمال الضبطية القضائية يكونون تحت ادارة قلم النائب العمومي فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة

المادة ٦٢ — على النائب العمومي ملاحظة وتفتيش السجون وغيرها من المحلات التي تستعمل للحبس مع مراعاة الحدود المقررة في ذلك بالقوانين واللوائح ويجب عليه اخبار ناظر الحفانية بالامور المخالفة التي يراها وبكافة المسائل التي يقتضيها التفتيش المكلف به

المادة ٦٣ — لقلم النائب العمومي ادارة الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم وملاحظة وتفتيش صندوق الأمانات والودائع ولكن لا يجوز خروج هذه الأمانات والودائع من الصندوق الا بمقتضى أمر من المحكمة أو من أحد قضاتها وعلى القلم المذكور أيضا ملاحظة وتفتيش أقلام الكتبة والحضرين مع بقائها تحت ادارة رؤساء المحاكم

المادة ١٢ — يجب على اعضاء مجلس التأديب والمجلس المخصوص ان يكونوا جميعهم حاضرين وقت نظر الدعوى التأديبية والمداولة فيها وفي حالة غياب ادهم أو حصول مانع يمنعه عن الحضور يبين ناظر الحفانية الموظف الذي يقوم مقامه

المادة ١٣ — احكام امرنا مسنا لا تحس ما للحكومة من الحق المطلق في فصل اي عضو من اعضاء النيابة العمومية من وظيفته بدون توسط مجلس التأديب

المادة ١٤ — يلغى كل ما كان مخالفا لامرنا هذا

ويجوز له أن يطلب ممن يتعلق به ذلك اتخاذ الاجراءات التي يراها له لزوما في هذا الشأن  
المادة ٦٤ — يجب على النائب العمومي أن يحضر هو أو وكلاؤه بالنيابة عنه في جلسات  
أى محكمة من المحاكم الاهلية عند النظر في القضايا الواجب دخوله فيها بمقتضى القوانين وله أن يحضر  
أيضا في الجمعيات العمومية التي تعقد بالمحكمة

المادة ٦٥ — أعضاء قلم النائب العمومي قابلون للاقتضال عن وظائفهم وهم تابعون لرؤسائهم  
ولناظر الحفانية فقط

ويجوز مع ذلك للمحكمة أن تقدم لناظر الحفانية أى شكوى في حق النائب العمومي اذا وقع  
منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته فاذا كان الأمر واقعا من أحد وكلائه تكون الشكوى اليه

المادة ٦٦ — سائر المستخدمين بقلم النائب العمومي يكون تعيينهم بمعرفة ناظر الحفانية أو النائب  
العمومي على حسب الأحوال ولا يكونون تابعين الا للنائب العمومي بحيث أمر ناظر الحفانية  
ويجوز انفصالهم عن وظائفهم بمعرفة من يعينهم

## الفرع الثاني

في الشروط اللازمة للتوظيف بقلم النائب العمومي

المادة ٦٧ — يشترط فيمن يعين وكيلًا عن النائب العمومي أن يكون عمره ثلاثا وعشرين  
سنة بالأقل

وأن يكون قد أقام سنة بالأقل بصفة مساعد بأحد أقلام النائب العمومي أو أن يكون استحصل  
على اجازة في علم القوانين ( ليسانسيه ) أو على شهادة تقوم مقامها

المادة ٦٨ — لا يجوز ترقى أحد وكلاء النائب العمومي لوظيفة رئيس قلم النائب المذكور  
باحدى المحاكم الاجدائية الا اذا أقام في وظيفة التوكيل مدة سنتين وكذلك لا يجوز ترقى أحدهم  
لوظيفة رئيس القلم السابق ذكره باحدى محاكم الاستئناف الا اذا أقام في وظيفته مدة أربع سنين

المادة ٦٩ — لناظر الحفانية أن يلحق بقلم النائب العمومي مساعدين ويشترط فيمن يعين  
في هذه الوظيفة أن يكون عمره احدى وعشرين سنة بالأقل وأن يكون قد استحصل على اجازة  
في علم القوانين ( ليسانسيه ) أو على شهادة تقوم مقامها أو شهادة من مدرسة الادارة بمصر بأنه  
ذو كفاءة ولكن في هذه الحالة الأخيرة يجب خلاف ما ذكر أن يكون التحق في أشغال قلم النائب  
العمومي مدة سنة بالأقل

المادة ٧٠ — عند ترتيب المحاكم الاهلية يجوز تعيين أعضاء قلم النائب العمومي بصرف النظر  
عن الشروط المبينة قبل

## الفصل الثامن

### في إدارة قود المحاكم

- المادة ٧١ — تقدم ميزانية المحاكم من طرف ناظر الحفانية وتدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة
- المادة ٧٢ — كافة اذونات الصرف تصدر في كل محكمة من رئيس قلم النائب العمومي بها
- المادة ٧٣ — متحصلات الغرامات وسائر أنواع الرسوم المقررة بالتعريفات في المواد المدنية والجنائية وكذلك الأمانات والودائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة الكتبة الاول والكتبة الثانى والموظفين المعيّنين لذلك تحت إدارة قلم النائب العمومي وملاحظة نظارة الحفانية
- المادة ٧٤ — ان لم تكف إيرادات المحاكم لمصاريفها فالحكومة تصرف لها التكلفة بناء على طلب يقدم من النائب العمومي لناظر الحفانية — فان زادت إيراداتها على مصاريفها تورد الزيادة في آخر الشهر بخزينة المالية بعد ابقاء المبالغ المتطورة صرفها في الشهر الثانى وفي آخر السنة كل زيادة في الإيرادات عن المصروفات يصير توريدها بتمامها بخزينة المالية
- المادة ٧٥ — سائر الأحكام والاجراآت الاخرى المتعلقة بإدارة نقود المحاكم تنقرر في لائحة اجراآتها الداخلية

## الفصل التاسع

### في الجمعيات العمومية

- المادة ٧٦ — لكل من محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تجتمع في هيئة جمعية عمومية للمداولة في كافة المواد المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية علاوة على المواد المنصوص عليها في هذه اللائحة<sup>(١)</sup>
- المادة ٧٧ — عقد الجمعيات العمومية بكل محكمة للمداولة في المواد المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية يكون بمعرفة رئيسها سواء كان من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اثنين من قضاة المحكمة بالأقل أو بناء على طلب النائب العمومي أو أحد وكلائه
- المادة ٧٨ — تتركب الجمعيات العمومية من سائر قضاة المحكمة الحاضرين بها و ينضم اليهم رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله في حالة ما اذا كان النرض من عقدها للمداولة في مادة من المواد المتعلقة بالنظام والأمور الداخلية ويكون رأى الرئيس المذكور أو من ينوب عنه محدودا في المداولة
- المادة ٧٩ — باقى القواعد المتعلقة بالجمعيات العمومية تنقرر بلائحة اجراآت المحاكم الداخلية
- (١) انظر الامر التالى المؤرخ ٨ مايو سنة ١٨٨٤ — المادة الاولى : قرارات الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف يصير أو باحدى المحاكم الابتدائية لا تكون نافذة المفعول الا بعد التصديق عليها من ناظر حفانية حكومتنا

## الفصل العاشر

### الخلاف الذي يقع في الاختصاص

المادة ٨٠ — اذا وقع خلاف في الاختصاص بين احدى جهات الحكم في الأحوال الشخصية وبين احدى المحاكم الأهلية فيحال الفصل في هذا الخلاف على مجلس يشكل تحت رئاسة ناظر الحفانية من قاضيين من المحاكم الأهلية يعينهما رئيس محكمة الاستئناف بمصر ومن شخصين تعينهما الجهة المختصة بالحكم في الأحوال الشخصية المذكورة

المادة ٨١ — الجهة المختصة بالحكم في الأحوال الشخصية أو المحكمة الأهلية تقدم طلب اختصاصها برؤية الدعوى لناظر الحفانية وهو يرسله الى المحكمة أو الى الجهة المنظورة فيها تلك الدعوى فتحكم في الطلب وترسل صورة من قرارها للمحكمة أو الى الجهة المدعية بالاختصاص على يد ناظر الحفانية فان كان القرار صادراً برفض الطلب فللجهة المدعية بالاختصاص في مدة خمسة عشر يوماً من بعد وصول القرار اليها خلاف مدة المسافة أن ترفع دعوى الاختصاص بمذكرة تقدمها لناظر الحفانية وهو يحيل المسئلة في الحال على المجلس المنوط به الفصل فيها

المادة ٨٢ — اذا وقع خلاف في الاختصاص بين احدى المحاكم الأهلية وبين احدى جهات الادارة بحال الفصل في ذلك على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الحفانية من اثنين يعينهما رئيس الاستئناف بمصر من قضاة المحاكم ومن اثنين من رجال الحكومة يعينهما رئيس مجلس النظارة

المادة ٨٣ — الخلاف في عدم الاختصاص يقدم بمعرفة ناظر الحفانية الى مجلس الفصل في دعاوى الاختصاص بناء على طلب من أولى الشأن يرفق به كافة الاوراق والمذكرات المستند عليها ويتشكل المجلس المذكور بالكمية السالفة ذكرها على حسب الاحوال

المادة ٨٤ — تتبع الاوضاع والمدة المقررة في المادة الحادية والثلاثين في سائر احوال الخلاف في الاختصاص وترفع دعوى الاختصاص في الحالة المذنب عليها في المادة الثانية والثلاثين بمعرفة الناظر ذي الشأن في الدعوى المذكورة بواسطة ناظر الحفانية

المادة ٨٥ — الجهة التي يحصل الاقرار على اختصاصها برؤية الدعوى بمدى قرار مجلس الفصل في مسائل الاختصاص تحكم فيها ولا وجه لها بعد ذلك في التنحي عن اختصاصها ورفع دعوى الاختصاص بوقف سير القضية في جميع الاحوال ولا يجوز رفع دعوى الاختصاص بشأن حكم صادر في قوة حكم انتهائي

## الفصل الحادى عشر

### أحكام ختامية

المادة ٨٦ — كل ما كان مخالفا لهذه اللائحة سواء كان منصوص القوانين أو الاوامر أو اللوائح يعتبر لاغيا ولا يعمل به

المادة ٨٧ — الاحكام المخصوصية أو الوقتية التى يقتضيها تنفيذ هذه اللائحة والاجراء بموجبها يصدر عنها أمر آخر

المادة ٨٨ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا  
صدر بمرأى رأس البين فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ )  
( محمد توفيق )

بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظار  
ناظر الحفانية  
( شريف )  
( نغرى )

ذكرتو ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣

بخصوص الشروط اللازمة للتوظيف في المحاكم الأهلية

## أمر عال

نحن خـ ——— ديـ مصر

بمـد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ )  
المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية  
وبمـد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٧ ربيع الثانى سنة ١٣٠١ ( ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ )  
المشتمل على لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم المذكورة  
وبناء على ما عرضه علينا فآظر الحفاينة وموافقة مجلس النظر  
( أمرنا بما هو آت )

## الباب الاول

فى الشروط اللازمة للتوظيف فى المحاكم الأهلية بوظيفة قاض  
أو عضوية أو بوظيفة أخرى

## الفصل الاول

فى القضاة وأعضاء النيابة العمومية

المادة ١ — لا يجوز توظيف أحد بوظيفة قاض فى احدى المحاكم الأهلية ولا بوظيفة عضو  
بالنيابة العمومية فيها الا اذا كان يسده شهادة ( ديلوما ) من مدرسة الحقوق الخديوية بمصر أو من  
احدى مدارس أوروبا دالة على اتمامه الدروس فى علم الحقوق ومع ذلك اذا كانت الشهادة صادرة  
من احدى مدارس أوروبا يشترط أن يكون طالب التوظيف حاصلا على شهادة البكالوريا من احدى  
المدارس الكلية أو على شهادة اتمام الدروس الثانوية من احدى مدارس الحكومة المصرية وبمـس  
الاجابة فى امتحان يختبر فيه باللغة العربية فى القوانين المصرية أمام لجنة يعينها فآظر الحفاينة لذلك  
فان لم يـسـن طالب التوظيف الاجابة عند الامتحان فى أول دفعة يسوغ له أن يتقدم للامتحان  
بمـد ذلك مرة واحدة أو أكثر فى ظرف ثلاث سنين من تاريخ امتحانه فى الدفعة الاولى بحيث  
يكون بين كل مرة وأخرى ستة أشهر وبمـد انقضاء مدة الثلاث سنين لا يجوز قبوله للامتحان تانيا  
واذا ظهر من الامتحان أن طالبى التوظيف الذين توفرت فيهم الشروط اللازمة متساوون  
فى المعرفة يرجع من يـسـن الاجابة فى امتحان يختبر فيه عن أحكام المعاملات فى الشريعة الاسلامية

المادة ٢ — يشترط في من يوظف أن تكون متوفرة فيه الصفات الآتى ذكرها زيادة على الشروط المقررة في المادة السابقة وفي لائحة ترتيب المحاكم

أولاً — لا يعين أحد بوظيفة مساعد نيابة الا اذا ألحق في أحد أقلام الكتاب بالمحكمة أو بالنيابة العمومية مدة سنة أو اشتغل مدة سنتين بمكتب أحد الافوكاتية المقبولين أمام المحاكم المصرية بأعمال الخمامة أو أقام في إحدى مصالح الحكومة سنتين بوظيفة تستلزم معارف قانونية

ثانياً — لا يعين أحد بوظيفة وكيل للنائب العمومي الا اذا أدى مدة سنتين بوظيفة مساعد نيابة

ثالثاً — لا يعين أحد بوظيفة قاض في محكمة ابتدائية الا اذا أدى مدة سنة بوظيفة وكيل للنائب العمومي

رابعاً — لا يعين أحد بوظيفة رئيس لاحدى المحاكم الابتدائية أو بوظيفة وكيل لها أو بوظيفة رئيس نيابة الا اذا مضى عليه في الخدمة مدة ثلاث سنين من وقت تعيينه بوظيفة وكيل للنائب العمومي

خامساً — لا يعين أحد بوظيفة قاض في محكمة الاستئناف الا اذا أدى بوظيفة رئيس نيابة أو قاض من أول درجة كما سيبين فيما يأتى

المادة ٣ — يعين وكيل محكمة الاستئناف من قضائها أو من رئيسي محكمتي مصر واسكندرية الذين قضوا في وظائفهم مدة تزيد على ثلاث سنين

ويعين رئيس المحكمة المذكورة من قضائها الذين قضوا في وظائفهم خمس سنين على الأقل

## الفصل الثاني

### في موظفي المحاكم

المادة ٤ — على طالبي الاستخدام في الوظائف القضائية الذين يمتنون حديثاً في خدمة الحكومة وأرباب المعاشات ومرفوقى الحكومة الذين يبادون للخدمة أن يقدموا شهادة محررة من القومسيون الطبي بمصر أو اسكندرية دالة على صحة بنيةهم وشهادة أخرى دالة على حسن سيرتهم وأخلاقهم ويجب أن يكونوا مصريين

ويعتبر من المصريين رعايا الدولة العلية المولودون في القطر المصري ومتوطنون فيه مدة ورايا الدولة العلية المتوطنون فيه من منذ خمس عشرة سنة على الأقل

المادة ٥ — المستخدمون بالمحاكم الذين يكون متوسط مرتباتهم ستة جنيهات على الأقل في كل شهر يعتبرون من الكتاب الثواني ويعتبر مستخدمو أقلام النيابة العمومية بصفة موظفين على هذا التماس



المادة ٣ — يشترط في من يوظف أن تكون متوفرة فيه الصفات الآتية ذكرها زيادة على الشروط المقررة في لائحة ترتيب المحاكم الاهلية ولائحة الاجراءات الداخلية بها  
أولاً — لا يعين أحد بوظيفة محضر الا اذا كان بيده شهادة من الحكومة المصرية دالة على اتمام الدروس الابتدائية أو أقام في أحد أقلام المحضرين للتمرين مدة سنتين  
ثانياً — لا يعين أحد بوظيفة كاتب ثانی أو مترجم أو كاتب في أحد أقلام النيابة العمومية من درجة الكتاب الثواني الا اذا كان بيده شهادة من الحكومة المصرية دالة على اتمام الدروس القانونية أو استخدم مدة ثلاث سنين على الاقل في احدى المحاكم أو احدى مصالح الحكومة

### الباب الثاني

في ترتيب الدرجات وفي الترقى

#### الفصل الاول

في القضاة وأعضاء النيابة العمومية

المادة ٧ — يكون مرتب مساعدى النيابة العمومية ١٢٠ جننياً في كل سنة ( أى عشرة جننيات في كل شهر ) وينقسم وكلاء النائب العمومى الى أربع درجات مرتب للدرجة الرابعة منها ١٨٠ جننيه والثالثة ٢٤٠ جننيه والثانية ٣٠٠ جننيه والاولى ٣٦٠ جننيه في كل سنة أى ١٥ جننياً و ٢٠ جننياً و ٢٥ جننياً و ٣٠ جننياً في كل شهر )  
وينقسم رؤساء أقلام النيابة العمومية فيما عدا مصر واسكندرية الى درجتين مرتب للثانية منهما ٤٢٠ جننيه والاولى ٤٨٠ جننيه في كل سنة ( أى ٣٥ جننياً و ٤٠ جننياً في كل شهر ) ويكون مرتب كل من رئيسى النيابة في مصر واسكندرية ٦٠٠ جننيه في كل سنة ( أى ٥٠ جننياً في كل شهر )  
المادة ٨ — ينقسم قضاة المحاكم الابتدائية الى خمس درجات مرتب لل خامسة منها ٢٤٠ جننيه والرابعة ٣٠٠ جننيه والثالثة ٣٦٠ جننيه والثانية ٤٢٠ جننيه والاولى ٤٨٠ جننيه في كل سنة ( أى ٢٠ جننياً و ٢٥ جننياً و ٣٠ جننياً و ٣٥ جننياً و ٤٠ جننياً في كل شهر )  
وينقسم وكلاء المحاكم الابتدائية فيما عدا مصر واسكندرية الى درجتين مرتب للثانية منهما ٤٨٠ جننيه وللأولى ٥٤٠ جننيه في كل سنة ( أى ٤٠ جننياً و ٤٥ جننياً في كل شهر ) ويكون مرتب وكيل كل من محكمتى مصر والاسكندرية ٦٠٠ جننيه كل سنة ( أى ٥٠ جننياً في كل شهر )  
وينقسم رؤساء تلك المحاكم فيما عدا مصر واسكندرية الى درجتين مرتب للثانية منهما ٥٤٠ جننيه وللأولى ٦٠٠ جننيه في كل سنة ( أى ٤٥ جننياً و ٥٠ جننياً في كل شهر )  
ويكون مرتب رئيس كل من محكمتى مصر واسكندرية ٧٢٠ جننيه في كل سنة ( أى ٦٠ جننياً في كل شهر )

المادة ٩ — ينقسم قضاة محكمة الاستئناف الى درجتين رتب الثانية منهما ٦٦٠ جنيه وللاولى ٧٢٠ جنيه، فى كل سنة (أى ٥٥ جنيه و ٦٠٠ جنيه فى كل شهر)

المادة ١٠ — وظائف رئيس ووكيل كل من محكمتى مصر واسكندرية ووظائف كل من رئيس النيابة فهما تعتبر على حداثها لا دخل لها فى وظائف الرؤساء والوكلاء ورؤساء النيابة الآخرين

المادة ١١ — الترقى من درجة الى أخرى فى الوظيفة بعينها أو من وظيفة الى أخرى يكون باعتبار الأقدمية وبمراعاة درجة المعرفة

المادة ١٢ — كل من يوظف أو يرقى فى وظيفة قضائية يعين فى الدرجة الأخيرة من نوع الوظيفة التى يعين فيها أو رقى اليها ومع ذلك اذا رقى أحد القضاة فى وظيفة بالنيابة أو رقى أحد أعضاء النيابة فى وظيفة قاض أو وظيف رئيس محكمة مصر أو محكمة اسكندرية بوظيفة قاض فى محكمة الاستئناف فيعين فى الدرجة التى يكون مرتبها مساويا لمرتبه أو فى الدرجة التى تليها

المادة ١٣ — يكون عدد القضاة وعدد أعضاء النيابة فى كل نوع من أنواع الوظائف وفى كل درجة على حسب ما هو مقرر فى الجدول الملحق بهذه اللائحة

المادة ١٤ — كل واحد من القضاة وأعضاء النيابة الموظفين الآن يرتب باعتبار الأقدمية فى الدرجة التى يكون مرتبها مساويا لمرتبه أو فى الدرجة التى تليها من نوع الوظيفة التى هو فيها وبحسب الأقدمية فيما يخص بالقضاة أو أعضاء النيابة المتساوين الآن فى المرتب من تاريخ حصولهم على مراتبهم الحالية

المادة ١٥ — اذا كان المرتب المقرر فى هذه اللائحة للوظيفة أو الدرجة التى عين فيها بعض القضاة أو أعضاء النيابة أزيد من المرتب الحالى فتضم قيمة الزيادة للأقدم فالأقدم كلا ساعد على ذلك وجود وفر من مجموع المرتبات المقرر فى الميزانية لنوع الوظيفة

المادة ١٦ — يحرر ناظر الحفانية عقب نشر هذا الأمر كشفا يشتمل على أسماء القضاة وأعضاء النيابة الموظفين الآن ويبين فيه تاريخ تعيين كل منهم فى وظيفته الحالية والدرجة التى وضع بها وأقدميته عملا بالمادة (١٤) من هذه اللائحة

### الفصل الثانى

فى موظفى الحاكم والنيابة العمومية

المادة ١٧ — ينقسم موظفو الحاكم والنيابات الى درجات على حسب ترتيب الدرجات المعمول به الآن

المادة ١٨ — تعيين الموظفين المذكورين يكون أولا فى الدرجة الأخيرة للوظيفة التى يعينون فيها وبأقل فية موطها المقرر فى ترتيب الدرجات

المادة ١٩ — يجوز مع ذلك نقل موظف من إحدى المحاكم إلى أحد أقلام النيابة أو بالعكس وفي هذه الحالة يمين المستخدم المنقول في الدرجة التي يكون مرتبها مساويا لمرتبه أو في الدرجة التي تليها

المادة ٢٠ — لا يجوز ترقى أحد من موظفي المحاكم والنيابات من درجة إلى أخرى إلا إذا مضى عليه في الدرجة الموجود فيها ثلاث سنين ولا يجوز إعطاء علاوات في نفس الدرجة إلا في شهر يناير من كل سنة

### الباب الثالث

#### في الأحكام الختامية

المادة ٢١ — يجوز لناظر الحفائية بصفة استثنائية إجراء تعيينات وترقيات وإعطاء علاوات بغير مراعاة القواعد المقررة في هذه اللائحة بشرط اتساع أحكام الأمر العالي المشتغل على لائحة المحاكم الأهلية إنما يجب التصديق على ذلك أولا من مجلس النظار ولا يسوغ التعميم بطريقة استثنائية إلا في وظيفة من ثلاث

المادة ٢٢ — كل ما كان مخالفا لأحكام هذا الأمر يعتبر مائيا

المادة ٢٣ — على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا الذي يعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة أيام

صدر بمرأى عابدين في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣١١ — ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣

وقد عدلت مراتب ودرجات رجال القضاء والنيابة مرات بعد هذا الذكر وهو وصدر أخيرا مرسوم جاريح ٧ ذي القعدة سنة ١٣٣٧ — ١٤ أغسطس سنة ١٩١٩ مقبلا القضاء إلى درجتين - وقسم أعضاء النيابة إلى ثلاث درجات وعدلت مراتب الجميع بقرارين من مجلس الوزراء صادرين في ٢١ يولييه سنة ١٩١٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٢٠

## القانون المدني الأهمى

الصادر به الأمر المالى المؤرخ ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٠ هجرية  
( ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ ميلادية )

## فهرست

## الكتاب الاول - فى الاموال

صفحة

|    |       |   |
|----|-------|---|
| ٢٨ | ..... | الباب الأول - فى أنواع الأموال ( مادة ١ - ١٠ )                  |
| ٣٠ | ..... | الباب الثانى - فى الملكية ( مادى ١١ و ١٢ )                      |
| ٣٠ | ..... | الباب الثالث - فى حق الانتفاع ( مادة ١٣ - ٢٩ )                  |
| ٣١ | ..... | الباب الرابع - فى حق الارتفاق ( مادة ٣٠ - ٤٣ )                  |
| ٣٣ | ..... | الباب الخامس - فى أسباب الملكية والحقوق العينية ( مادة ٤٤ )     |
| ٣٣ | ..... | الفصل الأول - فى العقود ( مادة ٤٥ - ٤٧ )                        |
| ٣٤ | ..... | الفصل الثانى - فى الهبة ( مادة ٤٨ - ٥٣ )                        |
| ٣٤ | ..... | الفصل الثالث - فى الموارث ( مادى ٥٤ و ٥٥ )                      |
| ٣٤ | ..... | الفصل الرابع - فى التملك بوضع اليد ( مادة ٥٦ - ٥٩ )             |
| ٣٤ | ..... | الفصل الخامس - فى اضافة الملحقات للملك ( مادة ٦٠ - ٦٧ )         |
| ٣٦ | ..... | الفصل السادس - فى الشفعة فى العقار                              |
| ٣٦ | ..... | الفصل السابع - فى التملك بمضى المدة الطويلة ( مادة ٧٦ - ٨٧ )    |
| ٣٧ | ..... | الباب السادس - فى زوال الملكية والحقوق العينية ( مادة ٨٨ - ٨٩ ) |

## الكتاب الثانى - فى التمدات والعقود

|    |       |  |
|----|-------|--|
| ٣٧ | ..... | الباب الأول - فى التمدات على العموم ( مادة ٩٠ - ١٢٧ )                      |
| ٤١ | ..... | الباب الثانى - فى التمدات المترتبة على توافق المتعاقدين ( مادة ١٢٨ - ١٤٣ ) |
| ٤٢ | ..... | الباب الثالث - فى التمدات المترتبة على الأفعال ( مادة ١٤٤ - ١٥٣ )          |
| ٤٣ | ..... | الباب الرابع - فى الالتزامات التى يوجبها القانون ( مادة ١٥٤ - ١٥٧ )        |
| ٤٣ | ..... | الباب الخامس - فى اقتضاء التمدات ( مادة ١٥٨ )                              |
| ٤٤ | ..... | الفصل الأول - فى الوفاء ( مادة ١٥٩ - ١٧٦ )                                 |

صفحة

|    |  |
|----|--|
| ٤٥ | الفصل الثاني — في فسخ عقود التصهيدات (مادة ١٧٧ - ١٧٩)              |
| ٤٦ | الفصل الثالث — في الإبراء من الدين (مادة ١٨٠ - ١٨٥)                |
| ٤٦ | الفصل الرابع — في استبدال الدين بغيره (مادة ١٨٦ - ١٩١)             |
| ٤٧ | الفصل الخامس — في المفاضة (مادة ١٩٢ - ٢٠١)                         |
| ٤٨ | الفصل السادس — في اتحاد القدمة (مادتي ٢٠٢ و ٢٠٣)                   |
| ٤٨ | الفصل السابع — في مضي المدة (مادة ٢٠٤ - ٢١٣)                       |
| ٤٩ | الباب السادس — في إثبات الديون وإثبات التخلص منها (مادة ٢١٤ - ٢٣٤) |

### الكتاب الثالث — في العقود المعينة

|    |   |
|----|---|
| ٥١ | الباب الأول — في البيع  |
| ٥١ | الفصل الأول — في أحكام البيع (مادة ٢٣٥ - ٢٤٥)   |
| ٥٢ | الفصل الثاني — في المتعاقدين (مادة ٢٤٦ - ٢٥٨)   |
| ٥٣ | الفصل الثالث — فيما يباع (مادة ٢٥٩ - ٢٦٥)   |
| ٥٤ | الفصل الرابع — فيما يترتب على البيع (مادة ٢٦٦)  |
| ٥٤ | الفرع الأول — في انتقال الملكية (مادة ٢٦٧ - ٢٧٠)  |
| ٥٤ | الفرع الثاني — في تسليم المبيع وضمان البائع له  |
| ٥٤ | القسم الأول — في التسليم (مادة ٢٧١ - ٢٩٩)   |
| ٥٧ | القسم الثاني — في ضمان المبيع   |
| ٥٧ | المبحث الأول — في ضمان المبيع حالة دعوى الغير باستحقاقه (مادة ٣٠٠ - ٣١٢)                  |
| ٥٩ | المبحث الثاني — في ضمان عيوب المبيع الخفية (مادة ٣١٣ - ٣٢٧)                               |
| ٦٠ | الفرع الثالث — في إداة الغبن (مادة ٣٢٨ - ٣٣٥)   |
| ٦١ | الفصل الخامس — في الدعوى بطلب تكملة غبن المبيع بسبب الغبن الفاحش (مادتي ٣٣٦ و ٣٣٧)        |
| ٦١ | الفصل السادس — في بيع الوقاء (مادة ٣٣٨ - ٣٤٧)   |
| ٦٢ | الفصل السابع — في الحوالة لديون وبيع مجرد الحقوق بالنسبة لغير المتعاقدين (مادة ٣٤٨ - ٣٥٥) |
| ٦٣ | الباب الثاني — في المعاوضة (مادة ٣٥٦ - ٣٦٠)   |
| ٦٤ | الباب الثالث — في الإيجارات (مادة ٣٦١)  |
| ٦٤ | الفصل الأول — في اجارة الأشياء (مادة ٣٦٢ - ٤٠٠)   |
| ٦٨ | الفصل الثاني — في إيجار الأشخاص وأهل الصنائع (مادة ٤٠١ - ٤١٨)                             |
| ٧٠ | الباب الرابع — في الشركات   |
| ٧٠ | الفصل الأول — في عقد الشركة (مادة ٤١٩ - ٤٤٧)  |

صفحة

|    |   |
|----|---|
| ٧٣ | الفصل الثاني — في قسمة الشركات وغيرها ( مادة ٤٤٨ — ٤٦٢ ) :                |
| ٧٤ | الباب الخامس — في العارية والارادات المرتبة ( مادة ٤٦٣ — ٤٦٦ )            |
| ٧٤ | الفرع الأول — في عارية الاستعمال ( مادة ٤٦٧ — ٤٧٢ )                       |
| ٧٥ | الفرع الثاني — في عارية الاستهلاك وفي الارادات المرتبة ( مادة ٤٧٣ — ٤٨١ ) |
| ٧٦ | الباب السادس — في الوديعة ( مادة ٤٨٢ — ٤٩٤ )                              |
| ٧٧ | الباب السابع — في الكفالة ( مادة ٤٩٥ — ٥١١ )                              |
| ٧٩ | الباب الثامن — في التوكيل ( مادة ٥١٢ — ٥٣١ )                              |
| ٨٠ | الباب التاسع — في الصنع ( مادة ٥٣٢ — ٥٣٩ )                                |
| ٨١ | الباب العاشر — في الرهن ( مادة ٥٤٠ — ٥٥٢ )                                |
| ٨٢ | الباب الحادي عشر — في الفاروقة ( مادة ٥٥٣ )                               |

الكتاب الرابع — في حقوق الدائنين

|    |   |
|----|---|
| ٨٢ | الباب الاول — في أنواع الدائنين ( مادة ٥٥٤ )                                      |
| ٨٣ | الفصل الأول — في الديون العادية ( مادتي ٥٥٥ و ٥٥٦ )                               |
| ٨٣ | الفصل الثاني — في الرهن العقاري ( مادة ٥٥٧ — ٥٩٤ )                                |
| ٨٧ | الفصل الثالث — في اختصاص الدائن بمقاربات مدينه لمحصله على دينه ( مادة ٥٩٥ — ٦٠٠ ) |
| ٨٨ | الفصل الرابع — في الامتياز ( مادة ٦٠١ — ٦٠٤ )                                     |
| ٨٩ | الفصل الخامس — في حق حبس الشيء ( مادة ٦٠٥ )                                       |
| ٩٠ | الباب الثاني — في انجازات الحقوق العينية ( مادة ٦٠٦ — ٦٢١ )                       |
| ٩١ | الباب الثالث — في دفاتر التسجيل ( مادة ٦٢٢ — ٦٤١ )                                |
| ٩٤ | قانون الشفعة ( مادة ١ — ٢٥ )  |

## أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب الحاكم الأهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ ( ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

### المادة الأولى

القانون المدني المرفوق بأمرنا هذا المشتمل على ستائة وأحدى وأربعين مادة المتقوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

### المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بإسراى طابدين في ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠٠ ( ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ )  
( محمد توفيق )

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

( شريف )

ناظر الحقانية

( فخري )

## القانون المدني

### الكتاب الاول

### في الأصول

### الباب الاول

### في أنواع الأموال

١ — تنقسم الأموال الى منقولة وثابة (١٥ م — ١٦ ف)

٢ — الأموال الثابتة هي الحائزة لصفة الاستقرار سواء كان ذلك من أصل خلقتها أو يصنع صانع بحيث لا يمكن نقلها بدون أن يعترها خلل أو تلف وكذلك الحقوق العينية المتعلقة بتلك الأموال (١٦ م — ١٧ ف)

٣ — ماعدا ذلك من الأموال يعد منقولا والتعبير في القانون بلفظ أمتعة وأشياء منقولة وأموال منقولة يشمل بلا فرق جميع المنقولات (١٧ م — ٢٧ ف)

٤ — الا أن آلات الزراعة والمناشئة اللازمة لها متى كانت ملكا لصاحب الارض وكذلك آلات المعامل ومهماتها اذا كانت ملكا لمالك تلك المعامل تعتبر أموالا ثابتة بمعنى انه لا يسوغ الحجز عليها منفردة عن المقار المتعلقة به (١٨ م — ٢٤ ف)

٥ — تقبل الأموال أن يترتب عليها حقوق متنوعة بالنسبة للمتضمن بها وهذه الحقوق هي:  
أولا — حق الملكية

ثانيا — حق الانتفاع

ثالثا — حق الارتفاق بمقار الغير

رابعا — حق الامتياز وحق رهن المقار وحق اختصاص الدائن بمقار مدينه كله أو بمضيه  
الحصوله على دينه وحق الحبس (١٩ م — ٥٤٣ و ٢٠٩٥ و ٢١١٤ ف)

٦ — تسمى ملكا المقاررات التي يكون للناس فيها حق الملك التام بما في ذلك الأطنان الخراجية (٢١ و ٢٠ م)

(أمر عال صادر في ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣١٤ — ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦)



٧ — الأموال الموقوفة هي المرصدة على جهة بر لا تنقطع ويصح أن تكون بمنعها لأشخاص بشروط معلومة حسب المقرر بالوائح في شأن ذلك ( ٢٢ م )

٨ — الأموال المباحة هي التي لا مالك لها ويجوز أن تكون ملكاً لأول واضع يد عليها ولا يجوز وضع اليد على الأراضى التي من هذا القبيل إلا بأذن الحكومة على حسب الشروط المقررة في اللوائح المتعلقة بذلك ( ٢٣ و ٢٤ م — ٥٣٩ و ٧١٣ و ٧١٤ ف )

٩ — الأملاك الميرية المخصصة للمنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع يد الغير عليها المدة المستطيلة ولا يجوز حجزها ولا بيعها إنما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بقتضى قانون أو أمر . وتشمل الأملاك الميرية :

أولاً — الطرق والشوارع والقناطر والحوارى التي ليست ملكاً لبعض أفراد الناس

ثانياً — السكك الحديدية وخطوط التلغرافات الميرية

ثالثاً — الحصون والقلاع والعتاد والأسوار والأراضى الداخلة في مناطق الاستحكامات ولو رخصت الحكومة في الانتفاع بها لمنفعة عمومية أو خصوصية

رابعاً — الشواطىء والأراضى التي تتكون من طمى البحر والأراضى التي تنكشف عنها المياه والمين والمراسى والموارد والأرصفة والأحواض والبرك والمستنقعات المستصلحة المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات المملوكة للميرى

خامساً — الأنهار والتهيرات التي يمكن الملاحة فيها والترع التي على الحكومة اجراء ما يلزم لحفظها وبقيتها بمصاريف من طرفها

سادساً — المين والمرافى والأرصفة والأراضى والمباني اللازمة للانتفاع بالأنهار والتهيرات والترع المذكورة ولرورها

سابعاً — المجموع وكافة عجلات الاوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام أو لأبر والاحسان سواء كانت الحكومة قائمة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقيتها

ثامناً — العقارات الميرية مثل السرايل والمنازل وممتلكاتها المخصصة لاقامة ولى الأمر وللنظارات أو المحافظات أو المديرىات وعلى وجه المعمول كافة العقارات المدة لمصلحة عمومية

تاسعاً — الترساات والقسلاقات والأسلحة والمهمات الحربية والمراكب الحربية ومراكب النقل أو البوستة

عاشراً — الدفترخانات العمومية والأكتيكخانات والكتبخانات الميرية والآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكاً للحكومة من مصنوعات الفنون أو الاشياء التاريخية

حادى عشر — نقود الميرى وعلى وجه العموم كافة الأموال الميرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر ( ٢٥ و ٢٦ م — ٥٣٨ و ٥٤٠ و ٥٤١ ف )

١٠ — يمد أيضا من الأملاك الميرية المخصصة للمنافع العمومية حقوق التطويق المتعلقة بالشوارع وبجاري المياه والأشغال العمومية والأعمال الحربية وعلى وجه العموم كافة ما تقتضيه حقوق الارتفاق التي تستلزمها ملكية الأملاك الميرية المذكورة أو توجبها القوانين والأوامر الصادرة لمنفعة عمومية

### الباب الثاني

#### ( في الملكية )

١١ — الملكية هي الحق للمالك في الانتفاع بما يملكه والتصرف فيه بطريقة مطلقة ويكون بها للمالك الحق في جميع ثمرات ما يملكه سواء كانت طبيعية أو عارضية وفي كافة ما هو تابع له ( ٢٧ و ٢٨ م — ٥٤٤ و ٥٤٦ و ٥٤٧ ف )

١٢ — يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف في ملكية مؤلفاته وحقوق الصانع في ملكية مصنوعاته على حسب القانون المخصوص بذلك

### الباب الثالث

#### ( في حق الانتفاع )

١٣ — الانتفاع هو حق للتنفع في استعمال ملك غيره واستغلاله ( ٢٩ م — ٥٧٨ ف )

١٤ — ويجوز أن يكون الحق المذكور أقل مما ذكر على حسب شرط الاتفاق أو شرط البيع الذي ترتب عليه وجود ذلك كان يكون قاصرا على مجرد حق الاستعمال الشخصي أو حق السكنى ( ٣٠ م — ٥٧٩ و ٦٢٥ و ٦٢٨ ف )

١٥ — ويصح أن يكون مؤقتا أو مؤبدا انما لا يكون بين آحاد الناس الا مؤقتا ( ٣١ و ٣٢ م )

١٦ — لا يعطى ذلك الحق الا لشخص أو أكثر موجود على قيد الحياة وقت الاعطاء وينتهى على كل حال بوفاته ان لم يكن له ميماد محدد قبل الوفاة المذكورة ( ٣٣ م — ٦١٧ ف )

١٧ — انما يجوز أن يوصى لحل خيري تابع لديوان الأوقاف بملك العين ولشخص أو أكثر ولو نته على التعاقب بحق الانتفاع وحينئذ لا يكون للمحل الخيري حق الملك التام الا بعد انقراض الموصى اليهم بحق الانتفاع ( ٣٤ م )

١٨ — حق المنفعة المعطى من ديوان الأوقاف قابل للانقضاء من يد الى أخرى بمقتضى اللائحة المؤرخة في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ ( ١٠ يونيو سنة ١٩٦٧ )

ويجوز تأجيله أو اعطاؤه بالتاروقة ( ٣٧ م )

١٩ — تراعى فيما يكون لصاحب الانتفاع من الحقوق وفيما يترتب عليه من الواجبات شروط المقد المترتب عليه حق الانتفاع والأصول المقررة في المواد الآتية (٣٨ م)

٢٥ — يجب على من له حق الانتفاع أن يستعمل الشيء فيما وضع له (٣٩ م)

٢١ — اذا كان المال المقرر عليه حق الانتفاع منقولا وجب حصره بالجرى ولزم المنتفع تقديم كفالة به فان لم يقدمها بيع المال المذكور ووضع ثمنه في أوراق مصرية وأعطيت أرباحها اليه (٤٠ م - ٦٠٠ الى ٦٠٣ ف)

٢٢ — يجوز للمنتفع الذى قدم الكفالة أن يستعمل الأشياء التى تنعدم بالاستعمال انما عليه أن يرد بدلها عند انتهاء حقه في الانتفاع (٤١ م - ٥٨٧ ف)

٢٣ — الزيادة التى تحصل من نتاج المواشى تكون للمنتفع بها انما بعد أن يستعمل من النتاج ما حقق من الاصل بألفه مائة (٤٢ م - ٦١٦ ف)

٢٤ — لا يسأل المنتفع عن ضياع أو تلف الشيء متى كان حاصلا بدون تقصير منه (٤٣ م - ٦٠١ ف)

٢٥ — يجب على المنتفع أن يقوم بكافة المصاريف اللازمة لحفظ وصيانة الشيء المنتفع به وليس له أن يكلف المالك بصرف شيء مطلقا (٤٤ م - ٦٠٥ الى ٦٠٧ ف)

٢٦ — لا يجوز للمنتفع أن يبني بناء أو يغرس غراسا بدون رضا المالك وعليه أن يثبت ذلك الرضا بالكتابة أو باقرار المالك أو بامتناعه عن اليمين (٤٥ م)

٢٧ — ينتهى حق الانتفاع بانقضاء الزمن المعين له أو بترك المنتفع حقه فيه أو بالصدام المال المقرر عليه حق الانتفاع أو باستعماله استعمالا غير جائز (٤٦ م - ٦١٧ و ٦١٨ ف)

٢٨ — يجوز ابطال حق الانتفاع اذا لم يقم المنتفع بالشروط المقررة عليه (٤٧ م)

٢٩ — ينتهى حق الانتفاع أيضا بدم الاستعمال مدة خمس عشرة سنة (٥٠ م - ٦١٧ ف)

### الباب الرابع

#### ( في حق الارتفاق )

٣٠ — الارتفاق هو تكليف مقرر على عقار لمنفعة عقار آخر أو لمنفعة الميرى وتنع فيه شروط المقد الذى ترتب عليه وجود ذلك التكليف وعرف البلد (٥١ م - ٦٣٧ و ٦٣٨ ف)

٣١ — حق استعمال مياه النزع التى ألتأتها الحكومة يكون بقدر وسبة الأرضى المتضمنة بها مع مراعاة ما تقتضيه القوانين والأوامر واللوائح المتعلقة بذلك (٥٢ م)

٣٢ — من أئذأ ترعة فله الحق في الانتفاع دون غيره بماثما أو ييمه (٥٣ م)

٣٣٣ — يجب على كل صاحب أرض أن يجعل عمرا في أرضه للمياه اللازمة لرى الاراضى البعيدة عن مأخذ المياه في نظير تمويض يعطى له مقدما بعد تقديره بمعرفة الحاكم وعند التنازع تحكم بالكيفية التي يكون بها انشاء ذلك المروما يلزم من العمل بحالة يراعى فيها ما يمكن من تخفيف الضرر وليس لصاحب الأرض التي يسقيها بالآلات أو ترع أن يجبر أصحاب الأراضى التي دونه على قبول مياهه بأراضيهم (٥٤ م — ٦٤٠ ف)

٣٤ — يجب على مالك الأسفل من طبقات الأماكن اجراء الأشغال والمباني اللازمة لمنع سقوط الملو المملوك لغيره

فإذا امتنع من اجراء المباني المتقتضية لحفظ الملو المذكور جاز الحكم عليه بببيع ما يملكه في المكان وعلى كل حال فللقاضى الممين للمواد الجزئية أن يأمر بجراء الاعمال الضرورية (٥٥ م — ٦٦٤ ف)

٣٥ — لا يجوز لصاحب الملو من الأماكن أن يزيد في ارتفاع بنائه بحيث يضر بالبناء الأسفل (٥٦ م)

٣٦ — على مالك الطبقة السفلى اجراء ما يلزم لصيانة السقف والاخشاب الحاملة له اذا انها تعتبر ملكا له وعلى مالك الطبقة العليا صيانة أرضية طبقته من بلاط أو الواح وعليه أيضا اجراء ما يلزم لصيانة السلم من ايجاد الموضع الذى لا يتفجع به صاحب الطبقة السفلى (٥٧ م — ٦٦٤ ف)

٣٧ — اذا سقط البناء يجب على مالك الطبقة السفلى تجديد بناء طبقته والاجاز بيع ملكه بالحكمة (٥٨ م)

٣٨ — ليس للجار أن يجبر جاره على اقامة حائط أو نحوه على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جزءا من حائطه أو من الأرض التي عليها الحائط المذكور

ومع ذلك ليس لمالك الحائط أن يهدمه لجور اذا كان ذلك يتربط عليه حصول ضرر للجار المستر ملكه بحائطه الملم يكن هدمه بناء على باعث قوى (٥٩ م — ٦٥٣ ف)

٣٩ — لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مقابل على خط مستقيم بمسافة أقل من متر واحد (٦٠ م — ٦٧٨ ف)

٤٠ — تقاس تلك المسافة اما من ظهر الحائط الذى فيه المطل المذكور أو من ظاهر الخرجة أو الشربة (٦١ م — ٦٨٠ ف)

٤١ — محلات المعامل والآبار والآلات البخار والمحلات المضرة بالجيران يجب أن تبني بالبعد عن المساكن بالمسافات المقررة بالوائح على مقتضى الشروط المبينة فيها (٦٢ م — ٦٧٤ ف)

- ٤٢ — يجب على كل مالك أن يصرف في أرضه أو في الطريق العام مياه الأمطار ومياهه المتزاية بالتطبيق على التوائج الصحية ( ٦٤ م — ٦٨١ ف )
- ٤٣ — لصاحب الأرض التي ليس لها اتصال بالطريق العمومي الحق في الاستحصال على مسلك من أرض الغير للوصول الى الطريق المذكور ويكون الحكم بجمرة الحاكم فيما يتعلق بتعيين ذلك المسلك وبقدير ما يعطى مقدما من تعويض في مقابلة المسلك المذكور ( ٦٥ م — ٦٨٢ ف )

### الباب الخامس

#### ( في أسباب الملكية والحقوق العينية )

- ٤٤ — تكتسب الملكية والحقوق العينية بالأسباب الآتية وهي:

المقود

الهبة

الميراث والوصية

وضع اليد

إضافة الملحقات لذلك

الشفعة

مضى المدة الطويلة ( ٦٦ م — ٧١١ و ٧١٢ ف )

#### ( الفصل الاول — في المقود )

- ٤٥ — تنتقل الملكية في الأموال منقولة كانت أو تاجرة بمجرد حصول العقد المتضمن التخليك متى كان المال ملكا للمالك ( ٦٧ م — ١١٣٨ ف )

٤٦ — ومع ذلك تنتقل ملكية الأموال المنقولة باستلامها بناء على سبب صحيح ولو لم تكن ملكا لمن سلمها إنما يشترط في ذلك أن يكون المستلم معتقدا صحة الملك فيها للمسلم ولا يضر هذا بحق المالك الحقيقي في طلب استردادها في حالة الضياع أو السرقة ( ٦٨ م — ١١٤١ ف )

٤٧ — أما الأموال الثابتة فالملكية والحقوق العينية فيها لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين إلا إذا صار تسجيلها على الوجه المبين في القانون ( ٦٩ م — ١١٤٠ وقانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ ف )

#### ( الفصل الثاني — في الهبة )

- ٤٨ — تنتقل الملكية في الأموال الموهوبة منقولة كانت أو تاجرة بمجرد الإيجاب من الواهب والقبول من الموهوب لأنها إذا كان العقد المشتعل على الهبة ليس موصوفاً بصيغة عقد آخر فلا تصبح الهبة ولا القبول إلا إذا كانا حاصلين بعقد رسمي والا كانت الهبة لاغية ( ٧٠ م — ٩٣١ و ٩٣٢ ف )

- ٤٩ — تعتبر الهبة في الأموال المنقولة صحيحة بدون احتياج الى تحرير عقد يسمى بها اذا حصل تسليمها باقمل من الواهب واستلامها من الموهوب له ( ٧١ م — ٢٢٧٩ ف )
- ٥٠ — تبطل الهبة بموت الواهب أو بفقد أهليته للتصرف قبل قبول الموهوب له ( ٧٢ م — ٩٣٧ ف )
- ٥١ — يسوغ أن يحصل قبول الهبة من ورثة الموهوب له اذا كان قد توفي قبل القبول وفي حالة الهبة لمن ليس أهلا للقبول يصح قبولها ممن يقوم مقامه ( ٧٣ م — ٩٣٣ الى ٩٣٦ ف )
- ٥٢ — لا يصح التمسك بهبة الأموال الثابتة والاستناد عليها بالنسبة لغير الواهب والموهوب له الا على حسب المقرر بالقواعد المتعلقة بتسجيل عقود الهبة ( ٧٥ م — ٩٣٩ ف )
- ٥٣ — لا يجوز لأحد أن يوقف ماله اضارا بجدائيه وان وقف كان الوقف لانغيا ( ٧٦ م )

### الفصل الثالث - في الموارث

- ٥٤ — يكون الحكم في الموارث على حسب المقرر في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها المتوفى أما حق الارث في منقعة الأموال الموقوفة فتنتج فيه أحكام الشريعة الحلية ( ٧٧ م )
- ٥٥ — وكذلك تراعى في أهلية الموصى لمثل الوصية وفي صحتها الأحكام المقررة لذلك في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى ( ٧٨ م )

### ( الفصل الرابع - في التملك بوضع اليد )

- ٥٦ — الأموال التي ليس لها مالك تعتبر ملكا لأول واضع يده عليها ( ٧٩ م )
- ٥٧ — أما الأراضي الغير المزروعة المملوكة شرعا للميرى فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ويكون أخذها بصفة إيمادية تطبيقا للوائح إنما كل من زرع أرضا من الأراضي المذكورة أو بنى عليها أو غرس فيها غراسا يصير مالكا لتلك الأرض ملكا تاما لكنه يسقط حقه فيها بعدم استعماله لهذا مدة خمس سنوات في ظرف الخمس عشرة سنة التالية لأول وضع يده عليها ( ٨٠ م )
- ٥٨ — المال المدفون في الأرض الذي لا يعلم له صاحب يكون ملكا لتلك الأرض وإذا لم يكن للأرض مالك كان المال المذكور لمن وجده وعلى كل حال يجب أن يدفع للحكومة الرسم المقرر في لوائحها ( ٨١ و ٨٢ م — ٧١٦ ف )
- ٥٩ — يتبع في حقوق الصيد في البر والبحر منطوق اللوائح المخصصة بها ( ٨٣ م — ٧١٥ ف )

### ( الفصل الخامس - في إضافة الملحقات للملك )

- ٦٠ — ما يحدث من طمي الانهار على التدرج يكون ملكا للمالك الارض التي على ساحل النهر ( ٨٤ م — ٥٥٦ ف )

٦١ — أما الاراضى التى يحولها النهر بقوة جريانه والجزائر التى تتكون فيه فيتبع فيها منطوق اللائحة الصادرة فى سنة ١٣٧٤ ( ٨٥ م )

٦٢ — الطمى الذى يحدث فى البحيرات يكون ملكا لأصحابها وأما الأراضى التى يتكشف عنها البحر الملح فتكون ملكا للميرى ( ٨٦ و ٨٧ م — ٥٥٨ ف )

٦٣ — لا يجوز التمدى على أرض البحر الا لاعادة حدود الملك الى ما كانت عليه ( ٨٨ م )

٦٤ — اذا جدد مالك الأرض أبنية أو غراسا أو غير ذلك من الأعمال بمهمات وأدوات كانت ملكا لغيره وجب عليه دفع قيمة المهمات والأدوات المذكورة للمالكها ويجوز الحكم عليه أيضا بدفع تعويضات اذا قل ذلك بطريق التمس والتسديس ولا يسوغ للمالك المهمات أن ينزعها من محل وضعها ( ٥٥٤ ف )

٦٥ — فاذا حصل الغراس أو البناء أو غير ذلك من الأعمال من شخص بمهمات وأدوات نفسه فى ملك غيره فالمالك غير بين ابقاء هذه الاشياء بأرضه وبين الزام قاعلها بتزعمها

ففى حالة ما اذا اختار صاحب الأرض نزع هذه الاشياء تكون مصاريف اقتراعها أو هدمها على قاعلها بدون اعطائه تعويضاما ويجوز زيادة على ذلك أن يحكم على القاعل المذكور بتعويض الحسارة التى تنشأ عن فعله لصاحب الأرض

وأما اذا اختار صاحب الأرض ابقاء تلك الاشياء فيكون غيرا بين دفع قيمة الغراس أو البناء مسحق القلع وبين دفع مبلغ مساو لما زاد فى قيمة الأرض بسبب ما حدث بها  
انما اذا كان البناء أو الغراس حصل من شخص فى أرض تحت يده على زعم أنها ملكه ثم رفعت يده عنها بحكم تقرر فيه عدم وقوع غش منه فى وضع يده عليها فليس للمالك الأرض أن يطلب ازالة شيء مما ذكر بل يكون غيرا بين دفع قيمة المهمات والأدوات وأجرة العملة وبين دفع ما زاد فى قيمة الأرض بسبب ما حدث بها ( ٩٠ و ٩١ م — ٥٥٥ ف )

٦٦ — اذا حصل البناء أو الغراس أو غير ذلك من شخص فى أرض غيره بمهمات وأدوات كانت ملكا لغيره أيضا فلا يجوز لصاحب المهمات والأدوات المذكورة أن يطلب ردها اليه بل يكون له الحق فى أخذ تعويض من ذلك الغراس أو البانى أو من صاحب الأرض على قدر ما يكون مطلوباً منه

٦٧ — اذا اختلط أو التصق شيطان من المتقولات كل واحد منهما ملك لشخص بحيث لا يمكن تفريق أحدهما عن الآخر بدون حصول تلف لهما فللمحاكم أن تنتظر فى ذلك بمتضى أصول المدالة مع مراعاة الضرر الذى يحدث ومراعاة أحوال المالكين واعتقاد كل منهما عند الاختلاط أو الالتصاق ( ٩٢ م — ٥٩٥ ف )

## (الفصل السادس - في الشفعة في العقار) (١)

|      |      |
|------|------|
| ٦٨ - | ٧٢ - |
| ٦٩ - | ٧٣ - |
| ٧٠ - | ٧٤ - |
| ٧١ - | ٧٥ - |

## (الفصل السابع - في التملك بمضى المدة الطويلة)

٧٦ - يحصل ملكية المقارنات والحقوق العينية لمن وضع يده عليها ظاهرا بنفسه أو بوكيل عنه بغير منازع مدة خمس سنوات متواليات بصفة مالك بشرط أن يكون وضع اليد المذكور مبنيا على سبب صحيح فإذا لم يوجد ذلك السبب لا يحصل له الملكية الا اذا وضع يده مدة خمس عشرة سنة (١٠٢ م - ٢٢٢٩ و ٢٢٦٢ و ٢٢٦٥ ف)

٧٧ - يجوز لواضع يده على العقار أو الحقوق العينية أن يضم لمدة وضع يده عليها مدة وضع يد من انتقل ذلك منه اليه (١٠٣ م - ٢٢٣٥ ف)

٧٨ - من أثبت وضع يده على عقار أو حقوق عينية مدة معينة وكان واضعا يده عليها في الحال فالتوسط بين المدتين يعتبر وضع يد له ما لم يثبت ما يتنافى ذلك (١٠٤ م - ٢٢٣٤ ف)

٧٩ - لا تثبت ملكية المقارنات والحقوق العينية بمضى المدة الطويلة لمن كان واضعا يده عليها بسبب معلوم غير أسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبعداً منه أو سابقاً من آلت منه اليه وعلى ذلك فلا يحصل الملكية بوضع اليد للستاجر والمنتفع والمودع عنده والمستعير ولا لورثتهم من يعدم (١٠٦ م - ٢٢٣٦ و ٢٢٣٧ و ٢٢٤٠ ف)

٨٠ - لا يجوز ترك الحق في التملك بمضى المدة الطويلة قبل حصوله انما يجوز ذلك بعد حصوله لكل شخص متصرف بأهلية التصرف في حقوقه (١٠٨ م - ٢٢٢٠ ف)

٨١ - اذا انقطع التوالى في وضع اليد فلا محاسب المدة السابقة على انقطاعه (١٠٩ م)

٨٢ - تنقطع المدة المقررة للتملك بوضع اليد اذا ارتفعت اليد ولو بفعل شخص أجنبي وتنقطع المدة المذكورة أيضا اذا طلب المالك استرداد حقه بان كلف واضع اليد بالحضور للمرافعة أمام المحكمة أو نيه عليه بإرد تنبيهها رسميا مستوفيا للشرط اللازمة ولو لم يستوف المدعى دعواه انما يشترط في ذلك عدم سقوط الدعوى بمضى الزمن (١١٠ و ١١١ م - ٢٢٤٣ و ٢٢٤٤ ف)

« ١ » المواد من ٦٨ الى ٧٥ انيت واستبيحت بأحكام الامر العالي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ راجه في ذيل القانون »



- ٨٣ — لا تثبت الملكية مطلقا بمضى المدة الطويلة ولا يعتبر حكمها بين الموكل والوكيل في جميع ما هو داخل ضمن التوكيل ( ١١٢ م )
- ٨٤ — لا يسرى حكم تلك المقار بمضى المدة الطويلة على من يكون مفقود الاهلية شرطا ( ١١٣ م — ٢٢٥٢ وما بعدها ف )
- ٨٥ — وكذلك لا تسرى على مفقود الاهلية المذكورة أحكام ما عدا ذلك من أنواع التملك بمضى المدة الطويلة متى كان المعتبر فيها أزيد من خمس سنوات ( ١١٤ م — ٢٢٥٢ وما بعدها و ٢٢٧٨ ف )
- ٨٦ — يسقط حق الملك في الشيء المرسوق أو الضائع بمضى ثلاث سنين ( ١١٥ م — ٢٢٧٩ ف )
- ٨٧ — كل من اشترى شيئا مسروقا أو ضائعا في السوق العام أو بمن يجر في مثل ذلك الشيء وهو يعتقد ملكية باسمه له يكون له الحق في طلب الثمن الذي دفعه من مالك الشيء الطالب استرداده ( ١١٦ م — ٢٢٨٠ ف )

### الباب السادس

#### ( في زوال الملكية والحقوق العينية )

- ٨٨ — لا تزول ملكية مالك بدون اختياره الا في الاحوال الآتية :
- أولا — اذا كانت الملكية قد انتقلت لغيره بسبب من الأسباب الموضحة آتيا
- ثانيا — اذا نزع الملكية منه بناء على طلب مدائنيه في الأحوال والأوجه المصرح بها في القانون
- ثالثا — اذا اقتضت الحال نزع الملكية منه للمنافع العامة ( ١١٧ م )
- ٩٩ — يكون الحكم في نزع الملكية للمنافع العامة على حسب المقرر في القانون المخصوص بذلك ( ١٢١ م )

#### الكتاب الثاني — في التعهدات والمقود

### الباب الأول

#### ( في التعهدات على العموم )

- ٩٥ — التعهد هو ارتباط قانوني الفرض منه حصول منفعة لشخص بإلزام المتعهد بعمل شيء معين أو بامتناعه عنه ( ١٤٤ م — ١١٠١ ف )
- ٩١ — التعهد بإعطاء شيء ينقل ملكيته بمجرد وجود التعهد اذا كان الشيء معيناً ومملوكاً للمتعهد ( ١٤٥ م — ١١٣٨ ف )

- ٩٢ — التمهيد بإعطاء حق عيني على عقار أو منقول ينقل ذلك الحق بشرط عدم الاخلال بحق الامتياز والزهن العقاري والحبس ( ١٤٦ م )
- ٩٣ — التعهدات اما أن تكون ناشئة عن اتفاق أو عن فعل أو عن نص القانون ( ١٤٧ م - ١٣٧ ف )
- ٩٤ — يشترط لصحة التعهدات والعقود أن تكون مبنية على سبب صحيح جائز قانونا ( ١٤٨ م - ١٣١ ف )
- ٩٥ — يجب أن يكون الغرض من التمهيد فملا يمكننا جائزا والا كان باطلا فان كان الغرض منه إعطاء شيء وجب أن يكون ذلك الشيء مما يجوز التبايع فيه ولزم تعيينه ولو بالنوع وأن يكون صفته ميّنة بكيفية تمنع الاشتباه على حسب الاحوال ( ١٤٩ م - ١٢٨ و ١٢٩ ف )
- ٩٦ — اذا كان التمهيد بعمل أحد شيئين فأكثر فالخيار للمتمهد الا اذا وجد نص صريح في التمهيد أوفى القانون يقضى بخلاف ذلك ( ١٥٠ م - ١١٨٩ و ١١٩٠ ف )
- ٩٧ — اذا صارت إحدى الكيفيات المعينة للتنفيذ غير ممكن الحصول عليها فكأن قاصرا على الكيفية الممكن تنفيذ التمهيد بها ( ١٥١ م - ١١٩٣ ف )
- ٩٨ — اذا كان التمهيد بشيء معين مقرر حكمه في القانون أو متفق عليه بين المتعاقدين بأن يكون جزاء للمتهد عند عدم وفائه بشيء متمهد به في الأصل كان الخيار للمتهد اليه في طلب وفاء التمهيد الاصل أو التمهيد الجزائي بعد تكليف للمتهد بالوفاء تكميلا رسميا ( ١٥٢ م - ١٢٢٦ ف )
- ٩٩ — اذا كان الخيار للمتهد له وصار طريق من طرق الوفاء غير ممكن بتقصير التمهيد للمتهد له الخيار بين طلب الوفاء بالطريق الممكن وبين طلب التمويض المترتب على عدم الوفاء بالطريق الآخر ( ١٥٣ م - ١١٩٤ ف )
- ١٠٠ — واذا صار الطريقان الميثان الوفاء غير ممكنين بتقصير التمهيد بحق الخيار للمتهد له لم يزل باقيا بين التمويضين الميعنين لعدم الوفاء ( ١٥٤ م - ١١٩٤ ف )
- ١٠١ — اذا كان التمهيد أجل جاز للمتهد الوفاء قبل حلوله الا اذا كان العقد يمنع ذلك ( ١٥٥ م - ١١٨٧ ف )
- ١٠٢ — اذا تمهد المدين بشيء لاجل معلوم وظهر افلاسه أو فعل ما يوجب ضمف التامينات التي كانت محلا لوفاء التمهيد فيستحق ذلك الشيء فوراً قبل حلول الاجل ( ١٥٦ م - ١١٨٨ ف )
- ١٠٣ — يجوز أن يكون التمهيد معلقا على أمر مستقبل أو غير محقق يرتب على وقوعه أو عدمه وجود ذلك التمهيد أو تأييده أو منعه وجوده أو زواله ( ١٥٧ م - ١١٦٨ ف )
- ١٠٤ — اذا كان فسخ التمهيد معلقا على أمر محقق فالتمهد باطل ويبطل أيضا اذا كان

فسخه معلقا على أمر مشكوك فيه في الاصل ثم تحقق وأما اذا كان التمهيد مشروطا فيه أنه معلق على أحد الامرين المذكورين فوجود المعلق عليه يبطل الشرط ويثبت التمهيد (١٥٨ م - ١١٧٦ و ١١٧٧ ف)

١٥٥ - اذا تم الشرط بوقوع الامر المعلق عليه وجود التمهيد أو بطلانه فيعتبر التمهيد به والحقوق اللاحقة له مستحقة أو لاغية من وقت الاثاق على ذلك الشرط (١٥٩ م - ١١٧٩ ف)

١٥٦ - ومع ذلك اذا صار الوفاء بالتمهيد به غير ممكن قبل وقوع الامر المعلق عليه وجود التمهيد فلا يكون لهذا الامر تأثير عند وقوعه (١٦٠ م - ١١٨٢ ف)

١٥٧ - اذا تضمن التمهيد التفويض من كل من التمهيد لهم الباقي في استيفاء الشيء للتمهيد به يكون كل منهما قائما مقام الباقي في ذلك وفي هذه الحالة تتبع القواعد المتعلقة بأحوال التوكيل (١٦١ م - ١١٩٧ ف)

١٥٨ - لا يلزم لكل واحد من المتضمين بقاء جميع التمهيد به الا اذا اشترط تضامهم لبعضهم في العقد أو أوجبه القانون وفي هذه الحالة يعتبر المتضمون كفلاء لبعضهم بعضا وكلاء عن بعضهم بعضا وفي وقاء التمهيد به وتبع القواعد المتعلقة بأحكام الكفالة والتوكيل (١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ م - ١٢٠٢ ف)

١٥٩ - يجوز للدائن أن يجمع مدينه المتضامين في مطالبتهم بدنيه أو مطالبهم منفردين ما لم يكن دين بعض المدينين المذكورين مؤجلا لاجل معلوم أو معلقا على شرط (١٦٥ م - ١٢٠٣ و ١٢٠٤ ف)

١٦٠ - مطالبة أحد المدينين المتضامين مطالبة رسمية واقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدينين (١٦٦ م - ١٢٠٦ و ١٢٠٧ ف)

١٦١ - لا يجوز لأحد المدينين المتضامين أن ينفرد بفعل ما يوجب الزيادة على ما التزم به باقي المدينين (١٦٧ م - ١٢٠٥ ف)

١٦٢ - لكل من المدينين المذكورين الحق في التمسك بأوجه الدفع الخاصة بشخصه وبالأوجه العامة لمجموع (١٦٨ م - ١٢٠٨ ف)

١٦٣ - لا يجوز لأحد المدينين المتضامين لبعضهم في الدين أن يحجب للمقاصة الحاصلة لغيره من المدينين مع الدائن واذا اجدت القصة بأن اتصف الدائن أو أحد المدينين الضامين بعضهم بصفتي دائن ومدين في آن واحد يدين واحد جاز لكل من المدينين التمسك بهذا الاتحاد بقدر الحصصة التي تخص شريكهم في الدين (١٦٩ م - ١٢٠٨ ف)

١٦٤ - اذا أبرأ الدائن ذمة أحد مدينه المتضامين ساغ لغيره من المدينين التمسك بذلك بقدر حصصة من حصل ابراء ذمته فقط ما لم يكن الإبراء عاما للجميع فإذا لا يحكم فيه بالظن (١٧٠ م - ١٢٠٨ ف)

١١٥ — اذا قام احد المتضامنين في الدين بأدائه أو وفاء بطريق المقاصة مع الدائن جاز له الرجوع على باقي المدينين كل منهم بقدر حصته وتوزع حصة المعسر منهم على جميع الموسرين (١٧١ م - ١٢١٤ ف)

١١٦ — متى كان الوفاء بالتعهد غير قابل للانقسام بالنسبة لحالة الاشياء المتعهد بها أو بالنسبة للفرض المقصود من التعهد فكل واحد من المتعهدين ملزم بالوفاء بالكل وله الرجوع على باقي المتعهدين معه (١٧٢ م - ١٢١٧ و ١٢١٨ ف)

١١٧ — اذا امتنع المدين من وفاء ما هو ملزم به بالتام فللدائن الخيار بين أن يطلب فسخ العقد مع أخذ التضمينات وبين أن يطلب التضمينات عن الجزء الذي لم يتم المدين بوفائه فقط ومع ذلك يجوز للدائن أن يحصل على الاذن من المحكمة بعمل ما تصهد به المدين أو بإزالة ما فعله مخالفًا لتعهدده مع الزامه بالمصاريف وهذا وذلك مع مراعاة الامكان بحسب الأحوال (١٧٣ و ١٧٤ م - ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ ف)

١١٨ — اذا كان الدين عينًا معينة جاز للدائن أن يحصل على وضع يده عليها متى كانت مملوكة للمدين وقت التعهد أو حدث ملكها بعده ولم يكن لأحد حق عيني فيها (١٧٥ م)

١١٩ — التضمينات المترتبة على عدم الوفاء بكل التعهد به أو بجزئه أو المترتبة على تأخير الوفاء لا تكون مستحقة زيادة على رد ما أخذه المتعهد الا اذا كان عدم الوفاء أو التأخير منسوبًا لتقصير المتعهد المذكور (١٧٧ م - ١١٤٧ ف)

١٢٠ — لا تستحق التضمينات المذكورة الا بعد تكليف المتعهد بالوفاء تكليفًا رسميًا (١٧٨ م - ١١٤٦ ف)

١٢١ — التضمينات عبارة عن مقدار ما أصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه من الكسب بشرط أن يكون ذلك ناشئًا مباشرة عن عدم الوفاء (١٧٩ م - ١١٤٩ و ١١٥١ ف)

١٢٢ — ومع ذلك اذا كان عدم الوفاء ليس ناشئًا عن تدليس من المدين فلا يكون ملزمًا الا بما كان متوقع الحصول عقلا وقت العقد (١٨٠ م - ١١٥٠ ف)

١٢٣ — اذا كان مقدار التضمين في حالة عدم الوفاء مصرحًا به في العقد أو في القانون فلا يجوز الحكم بأقل منه ولا بأكثر (١٨١ م - ١١٥٢ ف)

١٢٤ — اذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط اذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك وتكون الفوائد باعتبار خمسة في المائة سنويًا في المواد المدنية وسبعة في المائة في المواد التجارية بما لم يحصل

الاتفاق على غير ذلك (ذكرتو ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ - ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢) <sup>(١)</sup> -  
(١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ م - ١١٥٣ و ١٩٠٧ ف)

١٢٥ - لا يجوز أصلاً أن يحصل الاتفاق من المتعاقدين على فوائد أزيد من تسعة في المائة سنوياً (ذكرتو ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ - ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢) <sup>(٢)</sup> - (١٨٥ م - ١٩٠٧ ف)

١٢٦ - لا يجوز أخذ ولا طلب فوائد على متجمد القوائد الا اذا كان مستحقاً عن سنة كاملة (١٨٦ م - ١١٥٤ ف)

١٢٧ - ومع ذلك يجوز أن يختلف قدر القوائد التجارية في الحسابات الجارية على حسب اختلاف أسعار البهات وتنضم القوائد المتجمدة للأصل في الحسابات الجارية بحسب القوائد التجارية (١٨٧ م)

### الباب الثاني

(في التصديقات المترتبة على توافق المتعاقدين)

١٢٨ - من عقد مشاركة تمهد فيها شيء ولم يكن ذا أهلية للمقد أو لم تكن مبنية على رضا صحيح منه فلا يكون ملزماً بوفاء ما تمهد به في تلك المشاركة (١٨٨ م - ١١٠٨ ف)

١٢٩ - قد تكون الأهلية مقيدة بإحصارها في بعض أفعال وقد تكون مطلقة شاملة لكل الأفعال (١٨٩ م - ١١٢٣ وما بعدها ف)

١٣٠ - الحكم في الأهلية المقيدة والمطلقة يكون على مقتضى الأحوال الشخصية المختصة بالجهة التابع لها التعاقد (١٩٠ م)

١٣١ - مجرد عدم الأهلية موجب لبطلان المشاركة ولو لم يكن فيها ضرر ومن استحصيل على بطلان مشاركة لمدم أهليته لا يكون ملزماً إلا برد قيمة المنفعة التي استحصيل عليها بتنفيذ المشاركة من المتعاقد معه ذى الأهلية (١٩١ م - ١٣٠٥ و ١٣١٢ ف)

١٣٢ - لا يجوز لذى الأهلية من المتعاقدين أن يتمسك بمدم أهلية من تعاقد معه بقصد إبطال المشاركة (١٩٢ م - ١١٢٥ ف)

١٣٣ - لا يكون الرضا صحيحاً اذا وقع عن غلط أو حصل بإكراه أو تدليس (١٩٣ م - ١١٠٩ ف)

١٣٤ - الغلط موجب لبطلان الرضا متى كان واقعاً في أصل الموضوع المتبرع به العقد (١٩٤ م - ١١١٠ ف)

(١) و (٢) عمل بمقتضى الامر البالي الصادر في ١٧ جمادى الاولى سنة ١٣١٠ - ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

- ١٣٥ — لا يكون الاكراه موجبا لبطلان المشاركة إلا اذا كان شديدا بحيث يحصل منه تأثير لدوى التمييز مع مراعاة سن العاقد وحالته والذكورة والانوثة (١٩٥ م - ١١١٢ ف)
- ١٣٦ — التدليس موجب لعدم صحة الرضا اذا كان رضا أحد المتعاقدين وقرنبا على الحيل المستعملة له من المتعاقدين الآخزين بحيث لولاها لما رضى (١٩٦ م - ١١١٦ ف)
- ١٣٧ — من عقدت على ذمته مشاركة بدون توكيل منه فله الخيار بين قبولها أو رفضها (١٩٨ م)
- ١٣٨ — يجب أن تفسر المشاركات على حسب الترض الذى يظن. أن المتعاقدين قصدوه مهما كان المسمى اللغوى للاعطاء المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه نوع المشاركة والعرف الجارى (١٩٩ م - ١١٥٦ ف)
- ١٣٩ — وهكذا يكون التفسير فى الشروط الملحق عليها ابقاء المشاركة أو تأييدها (٢٠٠ م - ١١٥٦ ف)

- ١٤٠ — فى حالة الاختباء يكون التفسير بما فيه الفائدة للمتعد (٢٠١ م - ١١٦٢ ف)
- ١٤١ — لا ترتب على المشاركات منفعة لتعاقديها الا للمدائى العاقد فانه يجوز لهم بمقتضى ما لهم من الحق على عموم أموال مدنيهم أن يقيموا باسمه الدعاوى التى تنشأ عن مشاركاته أو عن أى نوع من أنواع التمهيدات ما عدا الدعاوى الخاصة بشخصه (٢٠٢ م - ١١٦٥ و ١١٦٦ ف)
- ١٤٢ — لا يترتب على المشاركات ضرر لتعاقديها ولا يجوز التمسك بها على الغير الا اذا كان تاريخها ناجزا بوجه رسمى (٢٠٣ م - ١١٦٥ ف)

- ١٤٣ — للدائنين فى جميع الأحوال الحق فى طلب ابطال الأفعال الصادرة من مدنيهم بقصد ضررهم وفى طلب ابطال ما حصل منهم من التبرعات وترك الحقوق اضرارا بهم (٢٠٤ م - ١١٦٧ ف)

### الباب الثالث

#### ( فى التمهيدات المترتبة على الأفعال )

- ١٤٤ — من فعل بالقصد شيئا ترتب عليه منفعة لشخص آخر فيستحق على ذلك الشخص مقدار المصاريف التى صرفها والخسارات التى خسرها بشرط أن لا تتجاوز تلك المصاريف والخسارات قيمة ما آل الى ذلك الشخص من المنفعة (٢٠٥ م - ١٣٧٥ ف)
- ١٤٥ — من أخذ شيئا بغير استحقاق وجب عليه رده (٢٠٦ م - ١٣٧٦ ف)
- ١٤٦ — فاذا أخذ ذلك الشئ مع علمه بعدم استحقاقه له كان مسؤولا عن فقده ومازما بفوائده وريبه (٢٠٧ م - ٥٤٩ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ ف)
- ١٤٧ — اذا من أعطى باختياره شيئا لآخر وفاء لدين يعتقد ملزوميته به ولو لم يوجبه القانون لا يكون له استرداده (٢٠٨ م - ١٣٣٥ ف)

١٤٨ — لا يكون الرد مستحقاً اذا دفع انسان دين شخص آخر غلطاً لداً أن ذلك الشخص وقبضه الدائن المذكور معتقداً صحه الدفع وانعدم سند الدين وانما يجوز الرجوع بالدفع على المدين الحقيقي (٢٠٩ م — ١٣٧٧ ف)

١٤٩ — الالتزامات الناشئة عن الأفعال في الأحوال المتقدم ذكرها لا يترتب عليها تضامن فاعليها (٢١٠ م — ١٢٠٢ ف)

١٥٠ — انما يكون التضامن في الالتزامات الناشئة عن الأحوال الآتية (٢١١ م)

١٥١ — كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملازمة قاعله بمقويض الضرر وكذلك يلزم الانسان بضرر الغير الناشئ عن افعال من هم تحت رعايته أو عدم الدقة والانتباه منهم أو عن عدم ملاحظته أيام (٢١٢ و ٢١٣ م — ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ ف)

١٥٢ — يلزم السيد أيضاً بمقويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمته متى كان واقفاً منهم في حال تأدية وظائفهم (٢١٤ م — ١٣٨٤ ف)

١٥٣ — وكذلك يلزم مالك الحيوان أو مستخدمه بالضرر الناشئ عن الحيوان المذكور سواء كان في حيازته أو تسرب منه (٢١٥ م — ١٣٨٥ ف)

### الباب الرابع

(في الالتزامات التي يوجبها القانون)

١٥٤ — الالتزامات الواجبة على الانسان بمقتضى نص في القانون لا يترتب عليها التضامن الا بنص صريح فيه (٢١٦ م — ١٢٠٢ ف)

١٥٥ — يجب على القروص وأزواجهم مادامت الزوجية قائمة أن ينفقوا على الأصول وأزواجهم (٢١٧ م — ٢٠٥ و ٢٠٦ ف)

١٥٦ — كذلك يجب على الأصول القيام بالنفقة على فروعهم وأزواج القروص والأزواج أيضاً ملازموهم بالنفقة على بعضهم (٢١٨ م — ٢٠٣ و ٢٠٧ و ٢١٢ ف)

١٥٧ — تقدير النفقات يكون بمراعاة لوازم من تفرض اليهم ويسر من تفرض عليهم وعلى كل حال يلزم دفع النفقات شهراً بشهر مقدماً (٢١٩ و ٢٢٠ م — ٢٠٨ ف)

### الباب الخامس

(في اقتضاء التصهيدات)

تنفرض التصهيدات بأحد الأوجه الآتية وهي :

الوفاء بالتعهد به

فسخ عقد التعهد

إبراء التعهد بما تمهد به

استبدال التعهد بغيره

المقاصة

اتحاد الذمة

مضى الزمن ( ٢٢١ م - ١٣٣٤ ف )

### ( الفصل الأول - في الوفاء )

١٥٩ - لا يجوز الوفاء إلا من التعهد ما دام يظهر من كيفية التعهد أن مصلحة التعهد له تستدعي ذلك ( ٢٢٢ م - ١٣٣٧ ف )

١٦٠ - إذا كان التعهد به عبارة عن مبلغ من النقود فيجوز وفاؤه من شخص أجنبي ولو على غير رغبة الدائن أو المدين ( ٢٢٣ م - ١٣٣٩ ف )

١٦١ - من دفع دين شخص فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعه ومطالبته به بناء على ما حصل له من المنفعة بسداد دينه ( ٢٢٤ م )

١٦٢ - التأمينات التي كانت على الدين الأصلي تكون تأميناً لمن دفعه في الأحوال الآتية فقط :  
أولاً - إذا قبل الدائن عند الاداء له انتقال التأمينات لمن دفع الدين إليه  
ثانياً - إذا كان الدافع ملزماً بالدين مع المدين أو بوفائه عنه

ثالثاً - إذا كانت الدافع دائناً ووفى لدائن آخر مقدم عليه بحق الامتياز أو الرهن العقاري أو أدى ثمن عقار اشتراه للدائنين المرتبين لذلك العقار

رابعاً - إذا كان القانون مصرحاً بحلول من دفع الدين محل الدائن الأصلي ( ٢٢٥ م - ١٢٥١ و ١٢٥٠ ف )

١٦٣ - إذا دفع إنسان دين آخر بغير إرادته ثم رجع عليه فالمدين المذكور الحق في عدم قبول ما دفع عنه كله أو بعضه إذا أثبت أن مصلحته كانت تقتضي امتناعه عن الدفع للدائن الأصلي ( ٢٢٦ م )

١٦٤ - يجوز للمدين أن يقرض بدون واسطة مدايته من شخص آخر ما يكون منه وفاء التعهد به وأن ينقل لذلك الشخص التأمينات التي كانت للدائن الأصلي ( ٢٢٧ م - ١٢٥٠ ف )

١٦٥ - يشترط لصحة الوفاء أن يكون للمدين أهلاً للتصرف والدائن أهلاً للقبول ( ٢٢٨ م - ١٢٣٨ و ١٢٤١ ف )

١٦٦ - ومع ذلك يزول الدين بدفعه ممن ليس أهلاً للتصرف إذا كان مستحقاً عليه ولم يمد عليه ضرر من دفعه ( ٢٢٩ م )



١٦٧ — يجب أن يكون الوفاء للدائن أو لوكيله في ذلك أول من له الحق في الشيء المتعهد به (٢٣٠ م — ١٢٣٩ ف)

١٦٨ — يجب أن يكون الوفاء على الوجه المتفق عليه بين المتعاقدين وأن يحصل في الوقت والمحل الميعنين وأن لا يكون يبيض المسحق إنما يجوز للقضاه في أحوال استثنائية أن يأذنوا بالوفاء على أقساط أو بعماد لا تقا اذ لم يترتب على ذلك ضرر جسيم لرب الدين (٢٣١ م — ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٧ ف)

١٦٩ — محل الوفاء هو المكان الموجود فيه عين الشيء المتقضى تسليمه اذا لم يشترط المتعاقدان غير ذلك (٢٣٢ م — ١٢٤٧ ف)

١٧٠ — اذا كان المتعهد به عبارة عن نقود أو أشياء معين نوعها فيعتبر أن الوفاء مشروط بحصوله في محل المتعهد (٢٣٣ م — ١٢٤٧ ف)

١٧١ — مصاريف الوفاء تكون على المتعهد (٢٣٤ م — ١٢٤٨ ف)

١٧٢ — تستنزل المدفوعات في حال تعدد الديون من الدين الذي عينه المدين وإن لم يعين استقرت من الدين الذي له زيادة منفعة في وقائه (٢٣٥ م — ١٢٥٣ و ١٢٥٦ ف)

١٧٣ — يبدأ في الاستنزال بالمصاريف والقوائد قبل الخصم من رأس المال (٢٣٦ م — ١٢٥٤ ف)

١٧٤ — لا تبرا ذمة من تعهد بعمل شيء بمجرد عرضه على المتعهد له أنه مستعد لعمله أما العتد امتناع المتعهد له عن قبول العمل وقت العرض ان يطالبه بتعويض الضرر المترتب على امتناعه (٢٣٧ م)

١٧٥ — ومع ذلك اذا كان الدين عبارة عن نقود أو منقولات فترا ذمة المدين بمرضه الدين على الدائن عرضا حقيقيا بالتطبيق للقواعد المبينة في قانون المرافعات (٢٣٨ م — ١٢٥٧ وما بعدها ف)

١٧٦ — ترا ذمة المتعهد بتسليم عقار اذا استحصيل على تعيين أمين حارس للمقار المذكور بحكم يصدر بمواجهة المتعهد له أو في غيابه بعد تكليفه بالحضور أمام المحكمة (٢٣٩ م)

### ( الفصل الثاني — في فسخ عقود التعهدات )

١٧٧ — تزول التعهدات بالقسح اذا صار الوفاء بعد وجودها غير ممكن (٢٤٠ م — ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١٣٠٢ ف)

١٧٨ — اذا صار الوفاء غير ممكن بتقصير المدين أو حدث عدم الامكان بعد تكليفه بالوفاء تكليفا رسميا ألزم بالتضمينات (٢٤١ م — ١١٤٦ وما بعدها و ١٣٠٢ ف)

١٧٩ — اذا افسخ التعهد بسبب عدم امكان الوفاء تنسخ ايضا كافة التعهدات المتعلقة به بدون اخلاف بما يلزم من التضمينات لمستحقها في ظهير ما استحصيل عليه غير هم من المنفعة بشرحق (٢٤٢ م)

## ( الفصل الثالث — في الإبراء من الدين )

١٨٠ — يسقط الدين عن المدين بإبراء ذمته من الدائن إبراء اختياريا إذا كان في الدائن أهلية التصريح ( ٢٤٣ م - ١٢٨٢ وما بعدها ف )

١٨١ — إبراء ذمة المدين من الدين يرتب عليه إبراء ذمة ضامنيه أيضا ( ٢٤٤ م - ١٢٨٧ ف )

١٨٢ — إبراء ذمة احد المدينين المتضامنين يعتبر قاصرا على حصته وينقص الدين بقدرها فقط ( ٢٤٥ م - ١٢٨٥ ف )

١٨٣ — لا يجوز لباقي الشركاء المتضامنين في الدين أن يطالبوا شريكهم بالحصول له الإبراء إلا بقدر ما يخصه من حصة الشركاء المعسرين إذا اقتضت الحال ذلك ( ٢٤٦ م - ١٢١٥ ف )

١٨٤ — لا تبرأ ذمة المدين بإبراء ذمة ضامنه ( ٢٤٧ م - ١٢٨٧ ف )

١٨٥ — إذا تعدد الضامنون في دين وأبرأ الدائن ذمة أحدهم جاز للباقي مطالبته بالضمان إذا كانت ضمانته سابقة على ضمانتهم أو مقارنة لها ( ٢٤٨ م )

## ( الفصل الرابع — في استبدال الدين بغيره )

١٨٦ — استبدال الدين يرتب عليه زواله وإيجاد دين غيره بدله ويكون الاستبدال بمقد ( ٢٤٩ و ٢٥٠ م - ١٢٧٣ ف )

١٨٧ — يحصل الاستبدال بأحد الأمور الآتية :

أولا - إذا اتفق الدائن والمدين على استبدال الدين الأصلي بدين جديد أو على تغيير سبب الدين الأصلي بسبب آخر

ثانيا - إذا اتفق الدائن مع شخص على انتقال الدين لذمته وبراءة ذمة للمدين الأصلي بدون احتياج لرضاه بذلك أو استحصال المدين على رضائه باستيفاء دينه من شخص آخر ملتزم بأدائه بدلا عن المدين

ثالثا - إذا اتفق الدائن مع مدينه على دفع الدين لشخص آخر وارتضى الشخص المذكور بذلك ( ٢٥١ م - ١٢٧١ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ ف )

١٨٨ — التأمينات التي كانت على الدين القديم لا تكون على الدين الجديد إلا إذا تبين من العقد أو من قرائن الأحوال أن قصد المتعاقدين انتقالها على الدين الجديد ( ٢٥٢ م - ١٢٧٨ ف )

١٨٩ — ومع ذلك لا يجوز الاتفاق على خلاف ما هو آت :

في الحالة الأولى من الأحوال السالف ذكرها يجوز للمدين والدائن أن يتفقا على أن التأمينات العينية كالامتيازات ورهن العقار وحسب العين تكون تأمينا على الدين الجديد إذا لم تكن فيه زيادة تضر بحقوق الغير

وفي الحالة الثانية يجوز للدائن ولمن عمل المدين الأصلي أن ينفقا على بقاء التأمينات العينية ولزبير رضا الدين الأصلي

وفي الحالة الثالثة يجوز للمتعاقدين الثلاثة أن ينفقوا على بقاء التأمينات العينية (٢٧٥٣م-١٢٧٩ ف)  
١٩٥ — لا يصح في أى حال من الأحوال الساقطة نقل التأمينات الشخصية كال كفالة والتضامن الا برضا الكفلاء والمتضامين (٢٥٤ م - ١٢٨١ ف)

١٩١ — الاتفاق على نقل التأمينات المذكورة بالمادة السابقة لا ينفذ على غير المتعاقدين الا اذا كان حاصله مع الاستبدال في آن واحد بوثيقة رسمية (٢٥٥ م)

### الفصل الخامس — في المقاصة

١٩٢ — المقاصة هي نوع من وفاة الدين يحصل حتماً بدون علم المتعاملين اذا كان كل منهما دائناً ومديناً للآخر (٢٥٦ م - ١٢٨٩ و ١٢٩٠ ف)

١٩٣ — تحصل المقاصة بقدر الأقل من الدينين (٢٥٧ م - ١٢٩٠ ف)

١٩٤ — لانفع المقاصة الا اذا كان الدينان خاليين عن التزام ومستحقى الطلب وكانا من النفود أو من أشياء من جنس واحد يقوم بعضها مقام بعض بالنسبة لنوعها وقيمتها وبشرط أن يكونا واجبي الأداء في محل واحد (٢٥٨ م - ١٢٩١ ف)

١٩٥ — لا عمل للمقاصة اذا كان أحد الدينين غير جائز الحجز عليه أو عبارة عن مبلغ مودع أو أشياء مودعة يمكن قيام بعضها مقام بعض (٢٥٩ م - ١٢٩٣ ف)

١٩٦ — يحصل التسديد بالمقاصة كما يحصل في حالة الوفاء بالنفخ عند تصدد الديون (٢٦٠م-١٢٩٧)

١٩٧ — اذا أحال الدائن آخر بدين وقعت فيه المقاصة وقيل المدين الحوالة فلا يصبح له بعد ذلك التمسك بالمقاصة على الاحتال انما له ان يطالب الخليل بدينه (٢٦١ م - ١٢٩٥ ف)

١٩٨ — اذا اجتمع صفتا دائن ومدين في شخص واحد ودفع ماعليه من الدين بغير التفات الى المقاصة المستحقة له ثم طالب بما له من الدين وكان لمدينه كفلاء فيه أو شركاء متضامنون أو مدينون متأخرون عن المطالب المذكور في درجة الامتياز أو الزهن أو مالك لمنقول مرهون تأمينا على الدين المطالب به فلكل من هؤلاء التمسك عليه بالمقاصة التي لم يثبتت اليها الا اذا كان له عذر صحيح منه وقت الوفاء من العلم بوجود دينه الذي كانت تمكن به المقاصة (٢٦٢ م - ١٢٩٩ ف)

١٩٩ — وضع الحجز على مافي ذمة المدين يمنع المدين المذكور من طلب المقاصة التي تحدث بعد الحجز (٢٦٣ م - ١٢٩٨ ف)

- ٢٠٠ — لا يجوز للمدين أن يطلب المقاصة بما هو مطلوب لكفيله ( ٢٦٤ م ١٢٩٤ ف )  
 ٢٠١ — ولا يجوز لأحد المدينين المتضامنين أن يتمسك بالمقاصة المستحقة لباقي المدينين المذكورين الا بقدر حصصهم في الدين ( ٢٦٥ م - ١٢٩٤ ف )

### الفصل السادس — في اتحاد الذمة

- ٢٠٢ — اتحاد الذمة هو عبارة عن اجتماع صفتي دائن ومدين في شخص واحد بدین واحد ويقترب على ذلك زوال الصفتين المذكورتين بمقابلة احدهما للآخرى ( ٢٦٦ م - ١٣٠٠ ف )  
 ٢٠٣ — اتحاد الذمة يسمى الكفلاء في الدين ولا يحل للمدينين المتضامنين الا بقدر ما ينص من المحدث فيه الذمة من الدين ( ٢٦٧ م - ١٣٠١ ف )

### ( الفصل السابع — في مضي المدة )

- ٢٠٤ — مضي المدة المقررة بالقانون يقترب عليه سقوط التعهد واعتبار براءة المتعهد منه اذ يتمسك بذلك ( ٢٦٨ م — ٢٢١٩ ف )  
 ٢٠٥ — القواعد المقررة للتمسك بمضي المدة من حيثية اسباب انقطاعها أو ايقاف سريانها تتبع أيضا في التخلص من الدين بمضي المدة ( ٢٦٩ م )  
 ٢٠٦ — اذا كان لمدين واحد عدة دائنين وانقضت المدة المقررة لتخلصه من دين أحدهم فلباقى الدائنين أن يتمسكوا بمضي تلك المدة ولو لم يتمسك بها المدين المذكور تدليساً منه واضراراً بحقوقهم ( ٢٧٠ م - ٢٢٢٥ ف )  
 ٢٠٧ — اذا ترك أحد المدينين المتضامنين أو المدين الأصلي حقه في التمسك بمضي المدة الموجبة لتخلصه من الدين فلا يضر ذلك بباقي المدينين المتضامنين وبالكفيل الذين نخصوا من التزاماتهم بمضي المدة ( ٢٧١ م )

- ٢٠٨ — جميع التعهدات والديون تزول بمضي مدة خمس عشرة سنة ماعدا الاستثناءات الآتية بعد والأحوال المخصوصة المضرح بها في القانون ( ٢٧٢ م - ٢٢٦٢ ف )

- ٢٠٩ — البالغ المستحقة للطباء وللأفوكاتية وللمهندسين أجره سميهم وللباعة أثمان المبيعات لغير التجار مطلقاً ولم فبا عدا ما يتعلق بتجاراتهم ولقودبي الاطفال والمعلمين على تلاميذهم وللخدمة ماهية لم تزول بمضي ثلاثمائة وستين يوماً ولو استحققت ديون جديدة من قبيل ما ذكر في ظرف الثلاثة وستين يوماً المذكورة ( ٢٧٣ م - ٢٢٧٢ و ٢٢٧٣ ف )

٢١٠ - المبالغ المستحقة للحضرين وكتبه الحاكم عن رسوم أوراق يسقط حق المطالبة بها أيضا بمضى مدة ثلاثمائة وستين يوما اعتبارا من تاريخ انتهاء المرافعة فى الدعوى التى تحورت فى شأنها الأوراق المذكورة أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل المرافعة ( ٢٧٤ م - ٢٢٧٢ ف )

٢١١ - المرتبات والفوائد والمعاشات والأجر وبالمجلة كافة ما يستحق دفعه سنويا أو بمواعيد أقل من سنة يسقط الحق فى المطالبة به بمضى خمس سنوات هلالية ( ٢٧٥ م - ٢٢٧٧ ف )

٢١٢ - فى حالة ما إذا كانت المدة المقررة لسقوط الحق ثلاثمائة وستين يوما فأقل لاثراً ذمة من يدعى بالتخلص بمضى المدة إلا بعد حلفه اليمين على أنه أدى حقيقة ما كان فى ذمته ( ٢٧٦ م - ٢٢٧٥ ف )

٢١٣ - وأما الأرزاء والورثة والأوصياء فيتخلصون بحلفهم أنهم لا يعلمون أن المدعى به مستحق ( ٢٢٧٧ م - ٢٢٧٥ ف )

#### ( الباب السادس - فى اثبات الديون وإثبات التخلص منها )

٢١٤ - على الدائن اثبات دينه وعلى المدين اثبات براءته من الدين ( ٢٧٨ و ٢٧٩ م - ١٣١٥ ف )

٢١٥ - فى جميع المواد ماعدا التجارية إذا كان المدعى به عبارة عن نقود أو أوراق تزيد قيمتها عن ألف قرش ديوانى أو غير مقدرة فالأخصام الذين لم يكن لهم مانع منهم عن الاستحصال على كتابة مثبتة للدين أو للبراءة لا يقبل منهم الاثبات بالبينة ولا بقرائن الأحوال ( ٢٨٠ م - ١٣٤١ ف )

٢١٦ - إنما لهم استجواب الخصم على حسب القواعد المقررة فى قانون المرافعات للاستحصال على اقراره أو تكليفه باليمين ( ٢٨١ م - ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٦٠ ف )

٢١٧ - ومع ذلك فالاثبات بالبينة أو بقرائن الأحوال يجوز قبوله إذا كان الدين أو التخلص منه صار قريب الاحتمال بورقة صادرة من الخصم المطلوب الاثبات عليه ( ٢٨٢ م - ١٣٤٧ ف )

٢١٨ - وكذلك يجوز الاثبات بما ذكر إذا وجد دلائل قطعى على ضياع السند بسبب قهرى ( ٢٨٣ م - ١٣٤٨ ف )

٢١٩ - اثبات التخلص من الدين يكون بتسليم مسنده أو صورته الواجبة التنفيذ الى المدين ( ٢٨٤ م - ١٢٨٢ و ١٢٨٣ ف )

٢٢٠ - ومع ذلك يجوز للدائن أن يثبت بالبينة أن وجود السند تحت يد المدين كان لعبب آخر غير تخلصه من الدين ( ٢٨٥ م - ١٢٨٣ ف )

٢٢١ — الشروع في الوفاء يصح أن يكون عند الاقتضاء سببا للقاضي في أن يأذن بالاثبات بالبينه (٢٨٦ م)

٢٢٢ — دفع الفوائد يكون سببا لجواز اثبات أصل الدين بغير الكتابة (٢٨٧ م)

٢٢٣ — اذا تبين ان الأوراق المقدمة للاثبات غير كافية له فللقاضي أن يكلف الدائن باليمين لتأييد دينه أو يكلف المدين بها لاثبات برائة ذمته من الدين (٢٨٨ م - ١٣٦٧ ف)

٢٢٤ — يجوز لكل من الخصام أن يكلف الآخر باليمين الحاسمة للنزاع وفي هذه الحالة يجوز للمطلوب منه اليمين أن يردّها على الطالب (٢٨٩ م - ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٦١ ف)

٢٢٥ — التكليف باليمين يؤخذ منه أن طالبا ترك حقه فيها عداها من جميع أوجه الثبوت (٢٩٠ م - ١٣٦٣ ف)

٢٢٦ — المحررات الرسمية أى التى محررت بمعرفة المأمورين المختصين بذلك تكون حجة على أى شخص مالم يحصل الادعاء جزوياً ما هو مدون بها بمعرفة المأمور المحررها (٢٩١ م - ١٣١٧ و ١٣١٩ ف)

٢٢٧ — والمحررات الغير الرسمية تكون حجة على المتعاقدين بها مالم يحصل انكار الكتابة أو الامضاء (٢٩٢ م - ١٣٢٢ ف)

٢٢٨ — لكنها لا تكون حجة على غير المتعاقدين الا اذا كان تاريخها ثابتا ثبوتاً رسمياً (٢٩٣ م - ١٣٢٨ ف)

٢٢٩ — ثبوت التاريخ يكون اما بقيد المحررات المذكورة في سجل عمومي بنهاها أو ملخصها فقط اذا كانت مؤشرا عليها بما يفيد حصول التسجيل وكذلك يكون التاريخ ثابتا اذا كان في المحررات خط أو امضاء أو ختم ثابت لانسان توفي أو كانت عليها اشارة من أحد المأمورين العموميين المختصين بذلك أو من أحد القضاة ونحوهم (٢٩٤ م - ١٣٢٨ ف)

٢٣٠ — التأشير على سند الدين بما يفيد برائة المدين منه يكون حجة على الدائن ولو لم يكن محض منه الا اذا أثبت الدائن خلاف ذلك (٢٩٥ م - ١٣٣٧ ف)

٢٣١ — اذا قدم الخصم صور سندات غير صورها الواجبة التنفيذ وهى صورها الاولى ولم يقدم الأصل وكانت الصور المذكورة محررة بمعرفة أحد المأمورين العموميين فللقاضي النظر في درجة اعتداد تلك الصور وعلى كل حال فانها تعتبر في مقام مبادئ الثبوت بالكتابة (٢٩٦ م - ١٣٣٥ ف)

٢٣٣ — الأحكام التي صارت اختيائية تكون حجة بالحقوق الناجية بها ولا يجوز قبول إثبات على ما يخالفها إذا لم يكن اختلاف في الحقوق المدعى بها ولا في الموضوع ولا في السبب ولا في الصفة المتصف بها الأشخاص (٢٩٧ م - ١٣٥١ ف)

٢٣٣ — لا يتجزأ الإقرار الجاصل من الحكم بالحكمة سواء كان من تلقاء نفسه أو بعد استجوابه بمعنى أنه لا يؤخذ الضار منه بالمقر ويترك الصالح له (٢٩٨ م - ١٣٥٦ ف)

٢٣٤ — عقود البيع والشراء وغيرها من العقود في المواد التجارية يجوز إثباتها بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بكافة طرق الثبوت بما فيها الأثبات بالينة وبقرائن الاحوال (٢٩٩ م - بحار ١٠٩ ف)

### الكتاب الثالث

### في العقود المبنية

#### الباب الأول

#### ( في البيع )

#### الفصل الأول — في أحكام البيع

٢٣٥ — البيع عقد يلتزم به أحد المتعاقدين نقل ملكية شيء للآخر في مقابل التزام ذلك الآخر بدفع ثمنه المتفق عليه بينهما (٣٠٠ م - ١٥٨٢ ف)

٢٣٦ — لا يتم البيع الا اذا كان رضا المتعاقدين أجمعا بالبيع والآخر بالشراء وبتفاههما على المبيع ومنه (٣٠١ م - ١٥٨٣ ف)

٢٣٧ — يجوز أن يكون البيع بالكتابة أو بالمشافهة اما في حالة الانكار تتبع القواعد المقررة في القانون بشأن الأثبات (٣٠٢ و ٣٠٣ م - ١٥٨٢ ف)

٢٣٨ — يجوز أن يكون البيع بيا أو مؤجل تسليم المبيع أو الثمن أو هما معا أو مقيدا بشرط والشرط اما أن يكون موقفا لا يجاد البيع أو فاسخا له (٣٠٤ م - ١٥٨٤ ف)

٢٣٩ — يجوز أن يكون البيع جزاا أو بالكيل أو بالقياس أو على شرط التجربة (٣٠٥ م)

٢٤٠ — اذا كان البيع جزاا فيعتبر تاما ولو لم يحصل وزن ولا عدد ولا كيل ولا مقياس (٣٠٦ م - ١٥٨٦ ف)

٢٤١ — أما اذا كان البيع ليس جزاا بل كان بالوزن أو بالعدد أو بالكيل أو بالمقياس فلا يعتبر البيع تاما بمعنى أن المبيع يبقى في ضمان البائع الى أن يوزن أو يكيل أو يحدد أو يقاس (٣٠٧ م - ١٥٨٥ ف)

٢٤٢ — البيع على شرط التجربة يعتبر موقفا على تمام الشرط (٣٠٨ م - ١٥٨٨ ف)

- ٢٤٣ — رسوم عقد البيع ومصاريفه على المشتري (٣٠٩ م - ١٥٩٣ ف)
- ٢٤٤ — يجوز أن يكون المبيع شئين أو أكثر تحت خيار البائع أو المشتري (٣١٠ م - ١٥٨٤ ف)
- ٢٤٥ — إذا لم يذكر في عقد البيع شرط له ولا ميعاد لدفع الثمن فيعتبر البيع بلا شرط والثمن حالا إلا إذا كان عرف البلد أو عرف التجارة يقضى بشروط ضمنية وأجل للثمن ولو لم يذكر ذلك في العقد (٣١١ م)

### الفصل الثاني — في المتعاقدين

- ٢٤٦ — يجب أن يكون كل من البائع والمشتري متصفا بالأهلية الشرعية للتعامل (٣١٢ م - ١٥٩٤ ف)
- ٢٤٧ — يجب أن يكون البائع متصفا بالأهلية الشرعية للتصرف في المبيع (٣١٣ م)
- ٢٤٨ — يجب أن يكون رضا المتعاقدين صحيحا مجردا عن الإكراه (٣١٤ م)
- ٢٤٩ — يجب أن يكون المشتري مالكا بالمبيع علما كافيا أما بنفسه أو بمن وكله عنه في معاينته (٣١٥ م)
- ٢٥٠ — إذا لم يشاهد المشتري جزاءا إلا بعض المبيع وتبين أنه لو رآه كله لامتنع عن شرائه فليس له إلا أن يحصل على الحكم بفسخ البيع بدون أن يجوز له طلب تقسيم المبيع أو تنقيص ثمنه ويستقطب حقه في طلب الفسخ إذا تصرف في الشيء المبيع بأي طريق كان (٣١٦ م)
- ٢٥١ — إذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع سقط حقه في طلب إبطال البيع بدعوى عدم علمه بالمبيع إلا إذا أثبت تدليس البائع عليه (٣١٧ م)
- ٢٥٢ — بيع الأشياء التي لم يباينها المشتري ولا وكيله في المعاينة لا يكون صحيحا إلا إذا كان عقد البيع مشتملا على بيان المبيع وأوصافه الإحصائية بحيث يمكنه الكشف عليه وتحقيق حالته (٣١٨ م)
- ٢٥٣ — البيع للإعس يكون صحيحا إذا أمكنه معرفة حقيقة المبيع بطريقة غير المعاينة أو حصلت معاينته بمن عينه معتمدا عليه في ذلك (٣١٩ م)
- ٢٥٤ — لا ينفذ البيع الحاصل من المورث وهو في حالة مرض الموت لأحد ورثة إلا إذا أجازته باقي الورثة (٣٢٠ م)
- ٢٥٥ — يجوز الطعن في البيع الحاصل في مرض الموت لغير وارث إذا كانت قيمة المبيع زائدة على ثلث مال البائع (٣٢١ م)



٢٥٦ — فإذا زادت قيمة المبيع على ثلث مال البائع وقت البيع أنم المشتري بناء على طلب الورثة أما يفسخ البيع أو بأن يدفع للتركة ما نقص من ثلثى مال المتوفى وقت البيع والمشتري المذكور الخيار بين الوجهين المذكورين ( ٣٢٢ م )

٢٥٧ — لا يجوز للقضاة أو وكلاء الحضرة الحديوية وكتبه المحاكم والمحضرين والأفوكاتية أن يشعروا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم لا كلا ولا بعضا من الحقوق المتنازع فيها التي تكون رؤيتها من خصائص المحاكم التي يجهلون فيها وظائعهم فإذا وقع ذلك كان البيع باطلا وفى هذه الحالة يكون البيع باطلا أصلا ويحكم ببطلانه بناء على طلب أى شخص له فائدة فى ذلك ويجوز للمحكمة أن تحكم بالبطلان من تلقاء نفسها ( ٣٢٤ م - ١٥٩٧ ف )

٢٥٨ — لا يجوز لمن يقوم مقام غيره بوجه شرعى كالأوصياء والأولياء ولا الوكلاء المقامين من موكلهم أن يشتروا الشيء المنوط بهم ببيعهم بالصفقات المذكورة فإذا حصل الشراء منهم جاز التصديق على البيع من مالك المبيع إذا كان فيه أهلية التصرف وقت التصديق ( ٣٢٥ م - ١٥٩٦ ف )

### ( الفصل الثالث - فيما يباع )

٢٥٩ — لا ينعقد البيع فيها لا يجوز التبايع فيه ولا فيها لا قيمة له يمكن تقديرها ولا فيها لا يمكن تسليمه بحسب طبعه ( ٣٢٦ م - ١٥٩٨ ف )

٢٦٠ — يجوز أن يكون المبيع عينا معينة أو حقا شائما أو محمدا فى العين للمينة ويجوز أيضا أن يكون شيئا معينا بالنوع فقط ( ٣٢٧ م )

٢٦١ — فإذا كان المبيع معينا بالنوع فقط لا يكون البيع معتبرا إلا إذا كان التمين يطلق على أشياء يقوم أحدها مقام الآخر وكان المبيع معروفا بالوجه الكافى عددا أو قياسا أو وزنا أو كيلابحيث يكون رضا المتعاقدين للمبى عليه صحيحا ( ٣٢٨ م )

٢٦٢ — ويجوز أن يكون المبيع ديناً على إنسان أو مجرد حق ( ٣٢٩ م )

٢٦٣ — يبيع الحقوق فى تركة إنسان على قيد الحياة باطل ولو برضاه ( ٣٣٢ م - ١٦٠٠ ف )

٢٦٤ — يبيع الشيء المصنوع الذى لا يملكه البائع باطل إذا أصبح إذا أجازته المالك الحقيقي ( ٣٣٣ م - ١٥٩٩ ف )

٢٦٥ — إذا باع أحد شيئا على أنه مملوك له ثم تبين بعد انعقاد البيع عدم ملكيته للمبيع جاز للمشتري أن يطلب منه تعويضات إذا كان معتقدا وقت البيع صحة ملكية البائع ( ٣٣٤ م - ١٥٩٩ ف )

## (الفصل الرابع - فيما يترتب على البيع)

٢٦٦ - يقرب على البيع الصحيح ما هوأت :

أولاً - أنه بمجرد عقده ينتقل ملكية المبيع الى المشتري بالنسبة للمتعاقدن ولبن ينوب عنهم؛  
كوارث أو دائن سواء كان المبيع عينا معينة أو حقاً معيناً أو مجرد حق متى كان علوكا للبائع وينقل  
أيضاً الملكية في الشيوع اذا كان المبيع حصبة شائعة

ثانياً - انه يلزم البائع بتسليم المبيع للمشتري وبضمانه عدم منازعته فيه

ثالثاً - انه يلزم المشتري بدفع الثمن

وينشأ عن البيع أيضاً على حسب الأحوال أن يكون المبيع في ضمان المشتري ( ٣٣٦ م - ١٥٨٣  
و ١٩٠٣ و ١٦٥٠ ف )

## (الفرع الأول - في انتقال الملكية)

٢٦٧ - اذا كان المبيع عينا معينة تنتقل ملكيته للمشتري ولو كان تسليمه مؤجلاً في عقد البيع لأجل  
معلوم وفي هذه الحالة اذا أفلس البائع قبل تسليم المبيع فالمشتري الحق في استيلائه عليه ( ٣٣٧ م -  
١٥٨٣ ف )

٢٦٨ - لا تنتقل ملكية المبيع للمعين نوعه فقط الا بتسليمه للمشتري ( ٣٣٨ م )

٢٦٩ - اذا وقع البيع معلقاً فسخه على حصول أمر معين تنتقل ملكية المبيع للمشتري من  
حين التقيد

واذا كان البيع معلقاً على أمر وقع فيما بعد فيعتبر المبيع ملكاً للمشتري من تاريخ العقد ( ٣٣٨ م )  
٢٧٠ - لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوى الفائدة فيه الا بتسجيل عقد  
البيع كما سيذكر بعد متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوفة قانوناً وكانوا لا يأمون  
ما يضر بها ( ٣٤١ م - قانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ ف )

## (الفرع الثاني - في تسليم المبيع وضمان البائع له)

## (القسم الأول - في التسليم)

٢٧١ - تسليم المبيع هو عبارة عن وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يمكنه وضع يده عليه  
والانفصال بدون مانع

ويحصل وفاء الالتزام بالتسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري وعلمه بذلك ولو لم يستلمه بالفعل  
( ٣٤٢ م - ١٦٠٤ ف )

٢٧٢ - يكون تسليم الأشياء المبيعة بحسب جنسها فتسليم العقار اذا كان من المباني يجوز أن يكون بتسليم مفاتيحه واذا كان عقارا آخر فتسليم حججه وهذا وذلك ان لم يكن مافيه لوضع يد المشتري عليه وتسليم المنقولات يكون بالمناولة من يد الى يد أو بتسليم مفاتيح الخازن الموضوعه فيها تلك المنقولات

ويجوز حصول التسليم بمجرد ارادة المتعاقدين اذا كان المبيع موجودا تحت يد المشتري قبل البيع سبب آخر (٣٤٣ م - ١٩٠٥ و ١٩٠٦ ف)

٢٧٣ - تسليم مجرد الحقوق يكون بتسليم سندها أو بتصریح البائع للمشتري بالانتفاع بها ان لم يوجد ما يمنع من الانتفاع المذكور (٣٤٤ م - ١٩٠٧ ف)

٢٧٤ - وضع اليد على المبيع بدون اذن البائع لا يكون معتبرا ان لم يدفع الثمن المستحق بل يكون للبائع الحق في حيفض في استرداد المبيع انما اذا ملك المبيع وهو في حيازة المشتري كان هلاكة عليه (٣٤٥ م)

٢٧٥ - يجب تسليم المبيع في محل وجوده وقت البيع مالم يشترط ما يخالف ذلك (٣٤٦ م - ١٩٠٩ ف)

٢٧٦ - اذا تعين في عقد البيع محل لوجود المبيع فيه غير محل وجوده الحقيقي فيكون هذا التعيين ملزما للبائع بنقل المبيع الى المحل المعين اذا طلب المشتري ذلك وفي حالة ما اذا لم يمكن النقل أو ترتب عليه تأخير مضر بالمشتري يكون له الحق في فسخ البيع مع أخذ التضمينات اذا كان البائع حصل منه تدليس (٣٤٧ م)

٢٧٧ - يجب أن يكون التسليم في الوقت المعين له في العقد فاذا لم يشترط فيه شيء بهذا الخصوص وجب التسليم وقت البيع مع مراعاة المواعيد المقررة بحسب المرف (٣٤٨ م - ١٩١٠ و ١٩١١ ف)

٢٧٨ - في حالة حصول التأخر عن التسليم بعد التكليف به من المشتري تكليفه رسميا يكون لذلك المشتري الحق في فسخ البيع أو في طلب وضع يده على المبيع مع التضمينات في الحالتين اذا حصل ضرر وكان التأخر ناشئا عن فعل البائع (٣٤٩ م - ١٩١٠ و ١٩١١ ف)

٢٧٩ - للبائع الحق في حبس المبيع في يده حين استلامه على المستحق فوراً من الثمن كلاً أو بعضاً على حسب الاتفاق ولو عرض المشتري عليه رهناً أو كفالة هذا ان لم يكن البائع المذكورة قد أعطى المشتري بعد البيع أجلاً لدفع الثمن لم يحل (٣٥٠ م - ١٩١٢ ف)

٢٨٠ — ليس للبائع الذى لم يحصل على الثمن المستحق دفعه اليه أن يسترد المبيع الذى سلمه باختياره للمشتري وانما له الحق فى الحصول على فسخ عقد البيع بسبب عدم الوفاء به ( ٣٥١ م — ١٦٥٤ ف )

٢٨١ — اذا قلت التأمينات المطعاة من المشتري لدفع الثمن أو صار فى حالة اعسار يترتب عليه ضياع الثمن على البائع جاز للبائع المذكور حبس المبيع عنده ولو لم يحل الأجل المتفق عليه لدفع الثمن فيه الا اذا أعطاه المشتري كفيلا ( ٣٥٣ م — ١٦١٣ ف )

٢٨٢ — فى حالة افلاس المشتري يكون حق البائع فى حبس المبيع تحت يده أو فى طلب استرداده جاريا بالتطبيق على القواعد المقررة فى قانون التجارة ( ٣٥٤ م )

٢٨٣ — على البائع مصاريف تسليم المبيع كاجرة نقله لحمل التسليم وأجرة كيله ومقاسه ووزنه وغير ذلك ( ٣٥٥ م — ١٦٠٨ ف )

٢٨٤ — ومصاريف المشال ومصاريف دفع الثمن تكون على المشتري وكذلك رسوم عقد البيع وهذا ان لم يقض العرف التجارى بخلاف ذلك فى جميع الأحوال ( ٣٥٦ م — ١٦٠٨ ف )

٢٨٥ — يجب أن يكون التسليم شاملا للمبيع ولجميع ما يعد من ملحقاته الضرورية له حسب جنس للمبيع وقصد المتعاقدين ( ٣٥٧ م — ١٦١٤ و ١٦١٥ ف )

٢٨٦ — فى حالة عدم وجود شرط فى عقد البيع تتبع القواعد المقررة فى الأحوال الآتى بيانها ان لم يقض عرف الجهة بغير ذلك ( ٣٥٨ م )

٢٨٧ — بيع البستان يشمل ما فيه من الأشجار المتروسة ولا يشمل الأثمار النضجة ولا الشجيرات الموضوعة فى الأوعية أو فى بقعة مخصوصة منه المعدة للنقل ( ٣٦٠ م )

٢٨٨ — بيع الأرض لا يشمل ما فيها من المزروعات ( ٣٦١ م )

٢٨٩ — بيع المنزل يشمل الأشياء التابعة فيه المرتبطة به ولا يشمل ما فيه من المنقولات التى تمكن نقلها بدون تلف ( ٣٦٢ م )

٢٩٠ — على البائع أن يسلّم المبيع بمقداره أو وزنه أو مقاسه المبين له فى عقد البيع ( ٣٦٣ م )

٢٩١ — الأشياء التى يقوم بعضها مقام بعض اذا بيعت جملة وتبين مقدارها مع تعيين الثمن باعتبار آحادها ووجد مقدارها الحقيقى أقل من المقدرفى المقدفلاشتري الخيار بين فسخ البيع وبين إبقائه مع تنقيص الثمن تنقيصا نسبيا واذا زاد الموجود عن المقدار المعين فإن زيادة للبائع ( ٣٦٤ و ٣٦٥ م )

٢٩٢ — اذا كان المبيع من الأشياء التى تقاس أو تكل أو توزن ولا يمكن انقسامه بغير ضرر وكان قد تمين فى عقد البيع مقدار المبيع وثمنه باعتبار آحاده فى حالة وجود نقص أو زيادة فى المقدار

المعين يكون للمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين أخذ الموجود بالكامل مع دفع ثمنه بالنسبة لقدره الحقيقي أما إذا كان الثمن معين - جملة - فالمشتري الخيار بين فسخ البيع وبين أخذ المبيع بالثمن المتفق عليه ( ٣٦٦ م - ١٦١٩ و ١٦٢٠ ف )

٢٩٣ - لا يجوز للمشتري فسخ البيع في الأحوال المذكورة في المواد السابقة إلا إذا كان الغلط زائداً على نصف عشر الثمن المعين ( ٣٦٧ م - ١٦١٩ ف )

٢٩٤ - إذا كان هناك وجه لفسخ البيع فعلى البائع رد الثمن الذي قبضه مع رسوم العقد والمصاريف التي صرفها المشتري بموافقة القانون ( ٣٦٨ م - ١٦٢١ ف )

٢٩٥ - وضع المشتري يده على المبيع مع علمه بالغلط الواقع فيه يسقط حقه في اختيار فسخ البيع إلا إذا حفظ حقوقه قبل وضع يده حفظاً صريحاً ( ٣٦٨ م )

٢٩٦ - حق المشتري في فسخ البيع أو في تنقيص الثمن وكذلك حق البائع في طاب تكميل الثمن يسقطان بالسكوت عليهما سنة واحدة من تاريخ العقد ( ٣٧٠ م - ١٦٢٢ ف )

٢٩٧ - إذا هلك المبيع قبل التسليم ولو بدون تقصير البائع أو إهماله وجب فسخ البيع ورد الثمن إن كان دفعه إذا كان المشتري قد دعى لاستلام المبيع بورقة رسمية أو بما يقوم مقامها أو غتضى نص العقد ( ٣٧١ م - ١٦٢٤ ف )

٢٩٨ - إذا نقصت قيمة المبيع بسبب حدث فيه قبل استلامه بحيث لو كان ذلك العيب موجوداً قبل العقد لامتنع المشتري عن الشراء كان المشتري مخيراً بين الفسخ وبين إبقاء المبيع بالثمن المتفق عليه ( ٣٧٢ م )

٢٩٩ - وفي الحالتين السابقتين إذا كان هلاك المبيع أو حدوث العيب الذي أوجب نقص قيمته منسوباً للمشتري فيكون الثمن مستحقاً عليه بتمامه أما إذا كان منسوباً للبائع فيكون ملازماً بالتضمينات إذا فسخ المشتري البيع و تنقيص الثمن إذا أبقاه ( ٣٧٣ م )

### ( القسم الثاني - في ضمان المبيع )

المبحث الأول - - في ضمان المبيع حالة دعوى التبر باستحقاقه

- ٣٠٠ - من باع شيئاً يكون ضماناً للمشتري الانتفاع به بدون معارضة من شخص آخر له حق عيني على المبيع وقت البيع وكذلك يكون البائع ضماناً إذا كان الحق العيني للأخر ناشئاً عن فعله بعد تاريخ العقد . وجوب هذا الضمان لا يحتاج إلى شرط مخصوص به في العقد ( ٣٧٤ م - ١٦٢٦ ف )
- ٣٠١ - يجوز للبائع أن يشترط عدم ضمانه للمبيع إذا كان هذا الاشتراط حاصلًا بالفاظ عامة وصارزح الملكية من المشتري فلا يلزم البائع إلا برد الثمن دون التضمينات ( ٣٧٥ م - ١٦٢٧ ف )

٣٠٢ — لا تبطل ملزومية البائع للمشتري عدم الضمان برد الثمن الا اذا ثبت علم المشتري في وقت البيع بالسبب الموجب لنزع الملكية أو اعترافه بأنه اشترى المبيع ساقط الخيار ولا ضمان على البائع في جميع الأحوال (م ٣٧٦ - ١٦٢٩ ف)

٣٠٣ — شرط عدم الضمان باطل اذا كان حق المدعى استحقاق المبيع ناشئاً عن فعل البائع (م ٣٧٧ - ١٦٢٨ ف)

٣٠٤ — اذا كان الضمان واجبا ونزعت الملكية من المشتري فعلى البائع رد الثمن مع التضمينات (م ٣٧٨ - ١٦٣٠ ف)

٣٠٥ — التضمينات المذكورة عبارة عن رسوم المقد وما يتبعه من المصاريف وما صرفه المشتري على المبيع والرسوم المنصرفة منه في دعوى الاستحقاق ودعوى الضمان وجميع الخسارات الحاصلة له والأرباح المقبولة قانوناً التي حرم منها بسبب نزع الملكية منه (م ٣٧٩ - ١٦٣٠ ف)

٣٠٦ — اذا نزعت ملكية المبيع من المشتري وجب رد الثمن اليه بتمامه ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأي سبب كان (م ٣٨٠ - ١٦٣١ ف)

٣٠٧ — أما اذا زادت بعد البيع قيمة المبيع عن ثمنه فحسب تلك الزيادة من ضمن التضمينات (م ٣٨١ - ١٦٣٣ ف)

٣٠٨ — المصاريف الواجب على البائع دفعها في حالة عدم ملزومية مدعى الاستحقاق بها هي المصاريف المترتبة عليها فائدة للمبيع (م ٣٨٢ - ١٦٣٤ ف)

٣٠٩ — يلزم البائع المدلس بدفع كامل المصاريف ولو كانت منصرفه من المشتري في تزوين المبيع وزخرفته (م ٣٨٣ - ١٦٣٥ ف)

٣١٠ — نزع ملكية جزء معين من المبيع أو شائع فيه يعتبر قانوناً كنزع ملكيته كله وكذلك ثبوت حق ارتفاق موجود على المبيع قبل المقد ولم يحصل الاعلام به أو لم يكن ظاهراً وقت البيع يعتبر كنزع الملكية بتمامها هذا اذا كان الجزء المنتزعة ملكيته أو حق الارتفاق بحالة لو علمها المشتري لامتنع عن الشراء (م ٣٨٤ - ١٦٣٦ و ١١٣٧ و ١٦٣٨ ف)

٣١١ — ومع ذلك للمشتري في هذه الحالة الحق في ابقاء البيع أو فسخه لكن ليس له أن يفسخه اضراً بحقوق الدائنين برهن (م ٣٨٥)

٣١٢ — اذا أبقى المشتري البيع أو كان الجزء المنتزعة ملكيته منه أو حق الارتفاق على المبيع ليس بحالة يجوز فسخ المقد جاز للمشتري أن يطلب من البائع قيمة ذلك الجزء الذي انتزعت ملكيته منه بالنسبة للقيمة الحقيقية للمبيع في وقت النزع أو تضمينات تقدرها المحكمة في حالة ثبوت حق الارتفاق (م ٣٨٦ - ١٦٣٧ ف)

## المبحث الثاني — في ضمان عيوب المبيع الخفية

٣١٣ — البائع ضامن للمشتري العيوب الخفية في المبيع اذا كانت تنقص القيمة التي اعتبرها المشتري أو تجعل المبيع غير صالح لاستعماله فيما أعد له (٣٨٧ م — ١٦٤١ ف)

٣١٤ — في الحالة الأخيرة من المادة السابقة وفي حالة ما اذا كان نقص القيمة بمقدار لو علمه المشتري لامتنع عن الشراء يكون المشتري مخيراً بين فسخ البيع بغير اضرار بحقوق الدائنين برهن وبين طلب نقصان الثمن مع التضمنات في الحالتين اذا ثبت علم البائع بالعيب الخفى (٣٨٨ م — ١٦٤٣ و ١٦٤٤ ف)

٣١٥ — اذا كان البائع لا يعلم بالعيب الخفى الموجود في المبيع فالمشتري له الخيار فقط بين فسخ البيع مع طلب رد الثمن والمصاريف التي ترتبت على البيع وبين ابقاء المبيع بالثمن المتفق عليه (٣٨٩ م — ١٦٤٦ ف)

٣١٦ — في الأحوال التي يثبت فيها للمشتري حق الفسخ اذا كان البيع في جملة أشياء معينة وظهر ببعضها عيب قبل التسليم فليس له فسخ البيع الا في جميع المبيع (٣٩٠ م)

٣١٧ — اذا ظهر العيب بعد التسليم فالمشتري فسخ البيع فيما ظهر فيه العيب فقط اذا لم يرتب على قسمة المبيع ضرر (٣٩١ م)

٣١٨ — اذا كان العيب الخفى الذي ترتب عليه نقصان قيمة المبيع لا يوجب الامتناع عن الشراء او اطاع عليه المشتري كان للمشتري الحق فقط في تنقيص الثمن حسب تقدير أهمل الخبرة (٣٩٣ م)

٣١٩ — وتنقيص الثمن يكون باعتبار قيمة المبيع الحقيقية في حالة سلامته من العيب وقيمه الحقيقية في الحالة التي هو عليها ويطبق نسبة هاتين القيمتين على الثمن المتفق عليه (٣٩٤ م)

٣٢٠ — لا وجه لضمان البائع اذا كان العيب ظاهراً أو علم به المشتري علماً حقيقياً (٣٩٥ م — ١٦٤٢ ف)

٣٢١ — وكذلك لا يكون وجه لضمان البائع اذا كان قد اشترط عدم ضمانه للعيوب الخفية الا اذا ثبت علمه بها (٣٩٦ م — ١٦٤٣ ف)

٣٢٢ — لا يكون العيب موجباً للضمان الا اذا كان قديماً والمراد بالعيب للقديم العيب الموجود وقت البيع في المبيع اذا كان عيناً معينة أو العيب الموجود في المبيع وقت تسليمه اذا لم يكن عيناً معينة (٣٩٧ و ٣٩٨ م)

- ٣٢٣ — اذا هلك المبيع بسبب العيب القديم فيكون هلاكه على البائع ولازم حينئذ برد الثمن والمصاريف ودفع التضمينات على الوجه الموضح آنفا بحسب الأحوال ( ٤٠٠ م — ١٦٤٧ ف )
- ٣٢٤ — يجب تقديم دعوى الضمان الناشئة عن وجود عيوب خفية في ظرف ثمانية أيام من وقت العلم بها والا سقط الحق فيها ( ٤٠٢ م — ١٤٦٨ ف )
- ٣٢٥ — تصرف المشتري في المبيع بأى وجه كان بعد اطلاعه على العيب الخفى يوجب سقوط حقه في طلب الضمان ( ٤٠٣ م )
- ٣٢٦ — يتبع عرف التجارة فيما يتعلق باستئصال مقادير ظروف البضائع وأوعيتها ( ٤٠٤ م )
- ٣٢٧ — لا تسمع دعوى الضمان بسبب العيوب الخفية فيما يسع بمعرفة المحكمة أو جهات الادارة بطريق المزاو ( ٤٠٥ م — ١٦٤٩ ف )

### ( الفرع الثالث — في اداء الثمن )

- ٣٢٨ — يجب على المشتري وفاء الثمن في الميعاد وفي المكان الميعنين في عقد البيع والشروط المتفق عليها فيه ( ٤٠٦ م — ١٦٥٠ ف )
- ٣٢٩ — في حالة عدم وجود شرط صريح في العقد يكون الثمن واجب الدفع حالا في مكان تسليم المبيع واذا كان الثمن مؤجلا يكون دفعه في محل المشتري ومع ذلك يراعى في هذه المادة عرف البلد والعرف التجارى ( ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ م — ١٦٥١ ف )
- ٣٣٠ — اذا لم يحصل الاتفاق في عقد البيع على احتساب فوائد الثمن لا يكون للبائع حق فيها الا اذا كلف المشتري بالدفع تكليفا رسميا او كان المبيع الذى سلم ينتج منه ثمرات أو أرباح أخرى ( ٤١٠ م — ١٦٥٢ ف )
- ٣٣١ — واذا حصل تعرض للمشتري في وضع يده على المبيع بدعوى حق سابق على البيع أو ناشئ من البائع أو ظهر سبب يمتنع منه نزاع الملكية من المشتري فله أن يحبس الثمن عنده الى أن يزول التعرض أو السبب الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن يجوز للبائع في هذه الحالة أن يطلب الثمن مع أدائه كقبيل للمشتري ( ٤١١ و ٤١٢ م — ١٦٥٣ ف )
- ٣٣٢ — ان لم يدفع المشتري ثمن المبيع في الميعاد المتفق عليه كان للبائع الخيار بين طلب فسخ البيع وبين طلب الزام المشتري بدفع الثمن ( ٤١٣ م — ١٦٥٤ ف )
- ٣٣٣ — يجوز للمحكمة أن تمنح لأسباب قوية ميعادا للمشتري لدفع ثمنه مع وضع المبيع تحت الحجز عند الاقتضاء ولا يجوز أن يعطى الا ميعاد واحد ( ٤١٤ و ٤١٥ م — ١٦٥٥ ف )



٣٣٤ — اذا اشترط فسخ البيع عند عدم دفع الثمن فليس للمحكمة فى هذه الحالة أن تمنع ميعادا للمشتري بل ينفسخ البيع اذا لم يدفع المشتري الثمن بعد التنبيه عليه بذلك تنبيها رسميا الا اذا اشترط فى العقد أن البيع يكون مفسوخا بدون احتياج الى التنبيه الرسمى (١٦٥٦ م - ١٦٥٦ ف)

٣٣٥ — وفى بيع البضائع أو الأمتعة المنقولة اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن ولاستلام المبيع يكون البيع مفسوخا حتما اذا لم يدفع الثمن فى الميعاد المحدد بدون احتياج للتنبيه الرسمى (١٦٨ م - ١٦٥٧ ف)

### الفصل الخامس

( فى الدعوى بطلب تكملة ثمن المبيع بسبب الثمن الفاقش )

٣٣٦ — الثمن الفاقش الزائد عن خمس ثمن العقار المبيع لا يترب عليه حق الا للبائع فى طلب تكملة الثمن ويكون ذلك فى حالة بيع عقار القصر فقط (١٦٩ م - ١٦٧٤ وما بعدهاف)

٣٣٧ — يسقط حق اقامة الدعوى بالثمن الفاقش بعد بلوغ البائع سن الرشد أو وفاته بستنين (٢٠ م - ٢٠ ف)

### ( الفصل السادس — فى بيع الوفاء )

٣٣٨ — ينقسم بيع الوفاء الى نوعين :

الأول — جعل العقار أو الثمن المبيع يبيع وفاء رهنا للمشتري لسداد الدين الذى على البائع

الثانى — البيع مع اشتراط ألبائع استرداد المبيع واعادة الاشياء الى الحالة التى كانت عليها أولا اذا أحب ذلك (٢١ م - ١٦٥٩ ف)

٣٣٩ — تتبع فى النوع الأول من بيع الوفاء الضوابط المختصة برهن العقار أو المنقول وفى النوع الثانى من بيع الوفاء تتبع الضوابط الآتية (٢٢ م)

٣٤٠ — بمجرد بيع الوفاء يصير المبيع ملكا للمشتري على شرط الاسترداد بمعنى أنه اذا لم يوف البائع بالشروط المقررة رد المبيع تبقى الملكية للمشتري

وأما اذا صار توفية الشروط المذكورة فيعتبر المبيع كأنه لم يخرج من ملكية البائع (٢٤ م - ١٦٦٥ و ١٦٦٦ ف)

٣٤١ — لا يجوز للبائع ان يشترط لاسترداد المبيع ميعادا يزيد على خمس سنين من تاريخ البيع وكل ميعاد أزيد من ذلك يصير تنزيهه الى خمس سنين (٢٦ م - ١٦٦٠ ف)

٣٤٢ — الميعاد المذكور محتم بحيث يقترب على تجاوزه سقوط حق الاسترداد ولا يجوز للمحكمة أن تحكم بعدم سقوط الحق المذكور فى أى حال من الأحوال ولو فى حالة القوة القاهرة (٢٧ م - ١٦٦١ و ١٦٦٢ ف)

٣٤٣ — يجوز للبائع بيع وفاء أن يطالب الاسترداد من انتقل اليه المبيع ولو لم يشترط الاسترداد في عقد الانتقال ( ٤٧٩ م — ١٦٦٤ ف )

٣٤٤ — لا يجوز للبائع بيع وفاء أن يفسخ البيع إلا إذا عرض على المشتري في الميعاد المعين أن يؤدي له على الفور الأشياء الآتية بيانها :  
أولاً — أصل الثمن

ثانياً — المصاريف المترتبة على البيع والتي تقترب على استرداد المبيع  
ثالثاً — المصاريف اللازمة التي صرفها المشتري غير ما صرفه لصيانة المبيع ثم يؤدي أيضاً ما زاد في قيمة المبيع بسبب المصاريف الأخرى التي صرفها المشتري بشرط أن لا تكون فاحشة ( ٤٣٠ م — ١٦٧٣ ف )

٣٤٥ — عند رجوع المبيع بيع وفاء إلى البائع يأخذه خالياً عن كل حق ورهن وضعه عليه المشتري إنما يلتزم البائع بتنفيذ الإيجارات التي أجرها ذلك المشتري بدون غش بشرط أن تكون مدتها لا تتجاوز ثلاث سنين ( ٤٣١ م — ١٦٧٣ ف )

٣٤٦ — الاسترداد لا يقع الا على نفس المبيع سواء كان المبيع ملكاً كاملاً أو مشاعاً أو مقسوماً الى حصص الا اذا كانت دعوى الاسترداد مقامية على ورثة المشتري بالنسبة للخصص المشاعة بينهم أو المقررة التي يملكها كل منهم ( ٤٣٢ م — ١٦٧١ و ١٦٧٢ ف )

٣٤٧ — اذا كان المبيع بيع وفاء حصّة شائعة في عقار واشترى مشتريها الحصّة الباقية من مالكيها بعد طلب هذا المالك مقاسمته فلمشتري المذكور عند مطالبة بالتمه الأول باسترداد الحصّة المبيعة بيع وفاء أن يلزمه بأخذ الدين بتمامها ( ٤٣٣ م — ١٦٦٧ ف )

### ( الفصل السابع )

في الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق بالنسبة لتغير المتعاقدين

٣٤٨ — تتبع في بيع الديون وبجرد الحقوق الأصول العمومية السالف ايضاحها مع مراعاة القواعد الآتية ( ٤٣٤ م )

٣٤٩ — لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها صحيحاً الا اذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة

فان لم توجد كتابة مشتملة على رضا المدين بالبيع لا تقبل أوجه ثبوت عليه غير التبرين وزيادة على ذلك لا يصح الاحتجاج بالبيع على غير المتعاقدين الا اذا كان تاريخ الورقة المشتبهة على رضا المدين به ثابتاً بوجه رسمي ولا يسوغ ذلك الاحتجاج الا من التاريخ المذكور فقط وكل

هذا بدون اخلال باصول التجارة فيما يتعلق بالسندات والأوراق التي تنقل الملكية فيها بتحويلها (٤٣٥ و ٤٣٦ م - ١٦٩٠ ف)

٣٥٠ — يدخل في بيع الاستحقاق في التركة ما لها من الدين والفوائد المقبوضة والمصاريف والدين المدفوعة من وقت افتتاح التركة ما لم يكن هناك شرط يخالف ذلك (٤٣٨ م - ١٦٩٦ و ١٦٩٧ و ١٦٩٨ ف)

٣٥١ — لا يضمن البائع للمشتري الا وجود الحق المبيع في وقت البيع وضمانه تكون قاصرة على ثمن المبيع والمصاريف (٤٣٩ م - ١٦٩٣ ف)

٣٥٢ — لا يضمن المهيل يسار المدين في الحال ولا في الاستقبال الا اذا وجد شرط صريح لكل من الخاتين المذكورتين (٤٤٠ م - ١٦٩٤ و ١٦٩٥ ف)

٣٥٣ — اذا باع شخص مجرد دعوى بدين أو بمجرد حق فلا يكون مسؤولا عن وجود الدين ولا عن وجود ذلك الحق (٤٤١ م)

٣٥٤ — اذا بيع مجرد دعوى بدين أو بحق على الوجه المبين في المادة السابقة أو كان أصل الدين متنازعا فيه جاز للمدين أن يتخلص من الدين المبيع بدفعه للمشتري الثمن الحقيقي الذي اشترى به وفوائده والمصاريف المنصرفة (٤٤٢ م - ١٦٩٩ و ١٧٠٠ ف)

٣٥٥ — ولا تنبع هذه القاعدة في حالة ما اذا باع أحد الورثة نصيبه في التركة الى شريك أو باع أحد الشركاء نصيبه في الدين الى شريك أو أسقط المدين لدائنه شيئا في مقابلة دينه أو اشترى مشتر حقا متنازعا فيه منعا لحصول دعوى (٤٤٣ م - ١٧٠١ ف)

### الباب الثاني - في الماوضة

٣٥٦ — الماوضة عقد به يلتزم كل من المتماوضين المتعاقدين بأن يعطى للآخر شيئا بدل ما أخذه منه (١٧٠٢ ف)

٣٥٧ — تحصل الماوضة بمجرد رضا المتعاقدين بها بالكيفية المقررة للبيع (١٧٠٣ ف)

٣٥٨ — اذا كان أحد المتماوضين استلم عوض قبل تسليم عوض الآخر ثم أثبت أن استلمه لم يكن ملكا للمتعاقد معه فلا يجوز إجباره على تسليم ما تمهد بإعطائه بدل ما أخذه وإنما يجبر على رد ما استلمه فقط (١٧٠٤ ف)

٣٥٩ — اذا كان أحد المتماوضين استلم عوض ما أعطاه ثم ظهر أنه ليس ملك الماقد وانقرعه منه مالكة الحقيقي فيكون المستلم المذكور خيرا بين طلب تضمينات وبين طلب رد عين ما أخذه منه

ولو كان تحت يد غير المتعاقد معه اذا كان عقارا الا اذا مضت في هذه الحالة الأخيرة مدة خمس سنين من يوم عقد مشاركة المعاوضة (١٧٠٥ ف)  
٣٦٠ — تتبع في المعاوضة القواعد الأخرى المختصة بمشاركة البيع (١٧٠٧ ف)

### الباب الثالث — في الايجارات

٣٦١ — الاجارة على نوعين:

اجارة الأشياء

واجارة الأشخاص وأرباب الصنائع (٤٤٤ م — ١٧٠٨ ف)

### ( الفصل الاول — في اجارة الاشياء )

٣٦٢ — اجارة الأشياء عقد يلتزم به المؤجر ارتفاع المستأجر بمنافع الشيء المؤجر ومرافقه مدة معينة باجرة معينة (٤٤٥ م — ١٧٠٩ ف)

٣٦٣ — عقد الاجار الحاصل بغير كتابة لا يجوز اثباته إلا باقرار المدعى عليه به أو بامتناعه عن التبين اذا لم يتبدأ في تنفيذ العقد المذكور  
وأما اذا ابتدئ في التنفيذ ولم يوجد سند مخالصة بالأجرة فتقدر الأجرة بمعرفة أهل الخبرة وتعين المدة بحسب عرف البلد (٤٤٦ م — ١٧١٥ و ١٧١٦ ف)

٣٦٤ — الاجار للمعقود بمن له حق الانتفاع في عقار بدون رضا مالك رقبته ينقضي بزوال حق الانتفاع وانما تراعى المواعيد المقررة للتنبيه على المستأجر بالتخلى أو المواعيد اللازمة لأخذ ونقل محمولات السنة

والاجار المعقود من وصي أو ولي شرعي لا يجوز أن يكون الالمدة ثلاث سنين ما لم تأذن المحكمة التي من خصائصها الحكم في مسائل الأوصياء بأزيد منها (٤٤٧ م — ٥٩٥ و ١٤٢٩ و ١٤٣٠ و ١٧١٨ ف)

٣٦٥ — في حالة تعدد المستأجرين لعقار واحد في آن واحد يقدم من وضع يده أولا ولكن اذا سجل أحد مستأجري العقار سند إيجاره قبل وضع يد غيره عليه أو قبل انتهاء الإيجار المجدد فهو الذي له الأولوية (٤٤٨ م)

٣٦٦ — يجوز للمستأجر أن يؤجر ما استأجره كله أو بمضيه أو يسقط حقه في الإيجار لغيره الا اذا وجد مخالفاً ذلك (٤٤٩ م — ١٧١٧ ف)

٣٦٧ — منع الملتأجر من التآجر بقضى منه من الاسقاط لغيره وكذلك منه من الاسقاط يقتضى منه من التآجر

انما اذا كان موجودا بالمكان المؤجر جردك جعله مددا للتجارة أو للصناعة ودعت ضرورة الأحوال الى بيع الجرد المذكور جاز للمحكمة مع وجود المنع من التآجر ابقاء الإيجار لمشتري الجرد بعد النظر في التأمينات التي يقدمها ذلك المشتري ما لم يحصل للمالك من ابقائه ضرر حقيقي (٤٥٠ م — ٢١٠٢ ف)

٣٦٨ — يضمن المستأجر الأصلي للمؤجر المستأجر الثاني أو المسقط اليه حق الإيجار الا اذا قبض المؤجر الأجرة مباشرة من المستأجر الثاني أو من المسقط اليه بدون شرط احتياطي أو رضى بالإيجار الثاني أو بالاسقاط (٤٥١ م)

٣٦٩ — يسلم الشيء المؤجر بحالة التي يكون عليها في الوقت المعين لابتداء انتفاع المستأجر به ما لم يحدث به خلل بعد عقد الإيجار بفعل المؤجر أو من قام مقامه (٤٥٢ م — ١٧٢٠ ف)

٣٧٠ — لا يكلف المؤجر بعمل أى مرمة كانت الا اذا اشترط في العقد الزامه بذلك لكن اذا هلك الشيء المؤجر بفسخ الإيجار حتماً وأما اذا حصل به خلل فيجوز للمستأجر أن يطلب اما فسخ الإيجار واما تنقيص الأجرة على حسب الأحوال ومع ذلك اذا تعهد المؤجر في حالة تنقيص الأجرة بإعادة الشيء المؤجر الى الحالة التي كان عليها وقت الإيجار فستحق الأجرة بتمامها بدون تنقيص شيء منها من يوم تمام التزيم (٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ م — ١٧٢٠ و ١٧٢٢ ف)

٣٧١ — لا يجوز لمستأجر منزل أو قسم منه أن يمنع المؤجر من اجراء المرمات المستعجلة الضرورية لصيانة العقار ولكن اذا ترتب على تلك الترميمات عدم إمكان الانتفاع بالمستأجر فالمستأجر أن يطلب بحسب الأحوال اما فسخ الإيجار أو تنقيص الأجرة مدة التزيم (٤٥٦ م — ١٧٢٤ ف)

٣٧٢ — وفي أى حال من الأحوال لا يجوز للمستأجر الذي لم يزل ساكناً في المكان الى تمام التزيم أن يطلب فسخ الإيجار (٤٥٧ م)

٣٧٣ — لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في انتفاعه بالمؤجر ولا أن يحدث فيه أو في ماخضته تغييرات تحل بذلك الانتفاع (٤٥٨ م — ١٧٢٣ ف)

٣٧٤ — اذا حصل التعرض من غير المؤجر يدعى أن له حقا على المحل المستأجر أو أزال إحدى المنافع الأصلية التي لا يتم انتفاع المستأجر بغيرها جاز للمستأجر على حسب الأحوال أن يطلب فسخ الإيجار أو تنقيص الأجرة (٤٥٩ م — ١٧٢٦ ف)

٣٧٥ — يسقط حق المستأجر ان لم يخبر المالك بالتعرض في ايجاده بمصوله (٤٦٠ م — ١٧٢٦ ف)

٣٧٦ — على المستأجر أن يستعمل الشيء الذي استأجره فيها هو معد له وأن يمتنع به مثل اعتناؤه بملكه ولا يجوز له أن يحدث فيه تغييرا بدون إذن المالك ومع ذلك إذا أحدث المستأجر تغييرات فلا يكلف بإعادة الشيء الى حالته الأصلية الا اذا حصل من تلك التغييرات ضرر للمالك ( ١٧٢٨ م — ف )

٣٧٧ — لا يجوز للمستأجر أن يستعمل الشيء الذي استأجره في أمر غير ما هو مشروط في سند العقد ( ١٧٢٨ م — ف )

٣٧٨ — يجب على المستأجر حين انتهاء الإيجار أن يرد ما استأجره بالحالة التي هو عليها بغير تلف حاصل من فعله أو من فعل مستخدميه أو من فعل من كان ساكنا معه أو من فعل المستأجر الثاني الا ان يوجد شرط بخلاف ذلك ( ٤٦٣ م — ١٧٣٢ و ١٧٣٥ ف )

٣٧٩ — على المستأجر أن يدفع الأجرة في المواعيد المشترطة ( ٤٦٤ م — ١٧٢٨ ف )  
٣٨٠ — تستحق أجرة كل مدة من مدد الانتفاع عند انقضائها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك ( ٤٦٥ م )

٣٨١ — يجب على من استأجر منزلا أو مخزنا أو حانوتا أو أرض زراعية ونحوها أن يضع فيها ائتمنة منزلية أو بضائع أو محاصيل أو آلات تفي قيمتها بتأمين الأجرة مدة سنتين ان لم تكن مدفوعة مقدما أو بتأمين الأجرة لنهاية انقضاء الإيجار اذا كانت مدته أقل من سنتين وهذا ان لم يوجد شرط بخلاف ذلك صريح أو دلت عليه قرائن الأحوال ( ٤٦٦ م — ١٧٥٢ ف )

٣٨٢ — ينتهي الإيجار بانقضاء المدة المتفق عليها ( ٤٦٧ م — ١٧٣٧ ف )

٣٨٣ — اذا حصل الإيجار بغير تعيين مدة فيعتبر أنه حاصل لمدة سنة أو ستة أشهر أو شهر على حسب المقرر في مواعيد دفع الأجرة ان كان في كل سنة أو كل ستة أشهر أو كل شهر وينقطع الإيجار بانقضاء احدي هذه المدد اذا طلب ذلك أحد المتعاقدين وأخير الآخر منهما في المواعيد الآتية يانها بالنسبة للبيوت والحوانيت والمكاتب والمخازن يكون الإخبار بثلاثة أشهر مقدما اذا كانت مدة الإيجار تزيد عليها وأما ان كان الإيجار لثلاثة أشهر فأقل فيكون الإخبار مقدما بنصف المدة وبالنسبة للأود يكون الإخبار بشهر مقدما

وفي أراضي الزراعة ونحوها يكون الإخبار مقدما بستة أشهر بالأقل مع حفظ حق المستأجر في المحصولات على حسب العرف الجاري ( ٤٦٨ م — ١٧٥٨ ف )

٣٨٤ — اذا كان إيجار أرض الزراعة لسنة أو لعدة سنوات فتعتبر المدة باعتبار محاصيل سنة أو عدة سنوات ( ٤٦٩ م )

٣٨٥ — لا احتياج للتنبيه بإخلاء المحل اذا كانت مدة الإيجار معينة في العقد ( ٤٧٠ م — ١٧٣٧ ف )

٣٨٦— ومع ذلك اذا استمر المستأجر بعد انتهاء مدة الايجار منتفعا بالشئ المؤجر برضا المؤجر اعتبر ذلك تجديدًا للايجار بين الشروط السابقة بالمدد المتأداة (٤٧١ م - ١٧٣٨ و ١٧٥٩ ف)

٣٨٧— يجب على مستأجر الأرض للزراعة الذي قارب مدة ايجاره على الانتهاء أن يمكن المستأجر اللاحق من تهيئة الأرض للزراعة والبذر ما لم يحصل للمستأجر السابق ضرر من ذلك (٤٧٢ م - ١٧٧٧ ف)

٣٨٨— يفسخ الايجار بدم وفاء أحد المتعاقدين بما التزم به للآخر أو بعدم قيامه بالواجبات المبينة في المواد السابقة بغير اخلال بالتضمنات التي هي بالنسبة لما يستحقه المؤجر عبارة عن الأجرة المضافة لزمन الحلو بين الفسخ والتأجير وعما ينقص من الأجرة في المدة الباقية من الايجار الأول عما كانت عليه فيه (٤٧٣ م - ١٧٤١ و ١٧٦٠ ف)

٣٨٩— يفسخ الايجار ببيع الشئ المستأجر اذا لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ البيع الثابت رسميا ومع ذلك ليس للمشتري أن يخرج المستأجر الا بعد التنبيه عليه بالخروج في المواعيد المذكورة آنفا (٤٧٤ و ٤٧٥ م - ١٧٤٣ و ١٧٤٨ ف)

٣٩٠— وفي الحالة المذكورة المستأجرون الذين يكلفون بالخروج مع وجود سندات الايجار بأيديهم يستحقون أخذ التضمنات اللازمة من المؤجر الا اذا وجد شرط يخالف ذلك

ولا يجوز اخراج المستأجر الا بعد اعطائه التضمنات اللازمة من المؤجر أو من المشتري عن المؤجر المذكور أو اعطائه كفيلا بها يكون كفؤا (٤٧٦ و ٤٧٧ م - ١٧٤٤ ف)

٣٩١— لا يفسخ الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر ما لم يكن الايجار حاصلًا للمستأجر بسبب حرفته أو مهارته الشخصية (٤٧٨ م - ١٧٤٢ ف)

٣٩٢— في مواد ايجار الأرض الزراعية لا يجوز للمستأجر أن يطلب من المؤجر تنقيص الاجرة اذا هلكت الزراعة بمحادة جبرية (٤٧٩ م - ١٧٦٩ و ١٧٧٠ و ١٧٧١ و ١٧٧٢ ف)

٣٩٣— واذا منعت المحادة الجبرية المستأجر من تهيئة الأرض أو بذرها أو ألتقت مابذرها فيها كله أو أكثره تكون الأجرة غير مستحقة أو واجبا تنقيصها وكل هذا اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك (٤٨٠ م)

٣٩٤— من استأجر أرضا زراعية وغرس فيها أشجارا فلا يجوز له قلعها الا اذا كانت شجيرات معدة للنقل وللمؤجر الخيار بين قلع الأشجار المقرورة بدون اذنه والزام المستأجر بمصاريف القلع وبين ابقائها ودفع قيمتها للمستأجر حسب التقويم (٤٨١ م)

٣٩٥— وفي حالة ما اذا أراد قلعها لزمه أن ينتظر الزمن الذي يوافق قلعها فيه طاعة (٤٨٢ م)

- ٣٩٦ — الأراضي المعدة للزراعة أو المشغولة بالأشجار يجوز تأجيرها لمن يزرعها بشرط أداء حصة معلومة من محصولاتها إلى المؤجر (٤٨٣ م)
- ٣٩٧ — ان لم يمين مدة إيجار الأرض للزراعة فيها على الوجه المذكور يعتبر تأجيرها واقعا على محصولات سنة واحدة (٤٨٥ م)
- ٣٩٨ — تدخل في التأجير بهذا الوجه الآلات الزراعية والمواشي الموجودة في الأرض في وقت العقد اذا كانت تلك الآلات والمواشي مملوكة للمؤجر ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك (٤٨٦ م)
- ٣٩٩ — على المستأجر بهذا الوجه أن يصرف المصاريف اللازمة لحفظ ما يوجد بالأرض من المباني وغيرها من المآوى وأن يبذل جهده في خدمة الأرض وعليه أيضا أن يستعوض الآلات التي بليت بكثرة الاستعمال الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن لا يكون ملازما بأن يستعوض الحيوانات التي تفتت الا من التاج فقط اذا كان هلاكها بدون تقصير منه (٤٨٧ م)
- ٤٠٠ — وينقضى التأجير المذكور بموت المستأجر أو بأى حادثة تمنعه من الزراعة الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك انما على المؤجر أداء المصاريف المنصرفة من المستأجر على المزروعات التي لم تحصد (٤٨٨ م)

## (الفصل الثاني)

### (في إيجار الاشخاص وأهل الصنائع)

- ٤٠١ — إيجار الاشخاص يكون لخدمة معينة مستمرة في المدة المحدودة في عقد الإيجار أو لعمل معين (٤٨٩ م — ١٧٨٠ ف)
- ٤٠٢ — لا يجوز أن يكون إيجار المستخدمين والعملة والخدمة المنزلية الا زمن معين (٤٩٠ م — ١٧٨٠ ف)
- ٤٠٣ — اذا كانت مدة الإيجار معينة في العقد فسخ السيد الإيجار لزمه التعويض عن جميع المدة التي لا يتمكن فيها الخادم من استخدامه عند غيره وعن مصاريف السفر اذا كان قد استحضره بالخصوص من جهة أخرى (٤٩١ م)
- ٤٠٤ — اذا لم يمين مدة الإيجار في العقد جاز لكل من المتعاقدين فسخ العقد في أى وقت أراد بشرط أن يكون في وقت لائق للنسخ (٤٩٢ م — ١٧٨٠ ف)
- ٤٠٥ — اذا لم يحصل اتفاق على تعيين الأجرة يتبع مآقرره العرف لتعيين مقدار الأجرة سواء كانت مستحقة أو مدفوعة (٤٩٣ م)



- ٤٠٦ — استعجار الصانع لعمل معين يجوز أن يكون بالمقاوله على العمل كله أو بأجرة معينة على حسب الزمن الذي يعمل فيه أو على حسب العمل الذي يعمل (٤٩٤ م)
- ٤٠٧ — وفي جميع الأحوال يجوز لصاحب العمل أن يوقفه مع أدائه التعويضات اللازمة للمقاول في مقابلة المصاريف المنصرفة لتهيئة العمل الذي صار إيقافه
- ولكن إذا استخدم صاحب العمل الصانع أو المقاول لمدة معينة أو عقد المقاوله معه على العمل كله وجب عليه في حالة إيقاف العمل أن يدفع جميع الربح الذي كان ينتج للمقاول أو الصانع المذكور من تنفيذ العمل (٤٩٥ و ٤٩٦ م — ١٧٩٤ ف)
- ٤٠٨ — يستحق المهندس المعماري أجرة خاصة بعمل الرسم والمقايضة وأجرة لإدارة عمل البناء فان لم يحصل الاتفاق على مقدار هاتين الأجرتين يصير تقديرهما على حسب العرف الجاري
- أما إذا لم يتم العمل بمقتضى الرسم الذي أجراه المهندس فيكون تقدير الأجرة فقط بحسب الزمن الذي استغرقه في عمل ذلك الرسم واعتبار نوعه (٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ م)
- ٤٠٩ — المهندس المعماري والمقاول مسؤولان مع التضامن عن خلال البناء في مدة عشر سنين ولو كان ناشئا عن عيب الأرض أو كان المالك أذن في إنشاء أبنية معينة بشرط أن لا يكون البناء في هذه الحالة الأخيرة معدا في قصد المتعاقدين لأن يمكن أقل من عشر سنين (٥٠٠ م)
- ٤١٠ — المهندس المعماري الذي لم يؤمر بملاحظة البناء لا يكون مسؤولا إلا عن عيوب رسمه (٥٠١ م)
- ٤١١ — ينسخ استعجار الصانع بموته أو بحادثة قهرية منته عن العمل وفي هذه الحالة على صاحب العمل أن يأخذ ما ينفعه مما استحضره الصانع من المهمات بما اشترته به الصانع من الثمن (٥٠٢ و ٥٠٣ م — ١٧٩٥ ف)
- ٤١٢ — لا يتقطع حساب المقاوله إلا بعد تمام العمل وكل حساب معمول في خلال الأشغال يعتبر مؤقتا وكل ما دفع في خلال هذه الأشغال يخص من أصل مبلغ المقاوله إلا إذا وجد شرط بخلاف ذلك (٥٠٤ م)
- ٤١٣ — يجوز للمقاول أن يقاول غيره على عمله كله أو بمضيه إذا لم يوجد في عقد المقاوله ما يمنع من ذلك ولكنه يبقى مسؤولا عن عمل المقاول الثاني (٥٠٥ م — ١٧٩٧ ف)
- ٤١٤ — لا يجوز للمقاولين من المقاول الأول مطالبة المالك إلا بالمبالغ المستحقة لذلك المقاول في وقت الحجز الواقع من أحدهم أو بعده (٥٠٦ م — ١٧٩٨ ف)
- ٤١٥ — ولم حق الامتياز على تلك المبالغ كل منهم بقدر ما يخصه فيها ويجوز دفعها اليهم مباشرة من طرف المالك بدون اجتياج لأمر بذلك (٥٠٧ م)

٤١٦ — استئجار الصانع يجوز أن يشتمل بطريق التبعية على ما يلزم احضاره من المهمات اللازمة للعمل كلها أو بعضها (٥٠٨ م — ١٧٨٧ ف)

٤١٧ — اذا أحضر الصانع المهمات اللازمة للعمل المأمور به وتلف العمل كان تلفه عليه ما لم يسبق تسليم العمل لصاحبه أو قبوله أو عرضه عليه مع تكليفه باستلامه تكليفا رسميا وأما اذا كانت المهمات محضرة من صاحب العمل وكان الصانع مقاولا على عملها وحصل التلف بسبب قهرى فيكون تلف المهمات على المالك وتضيق على الصانع أجرته (٥٠٩ م — ١٧٨٨ و ١٧٨٩ ف)

٤١٨ — لا يجوز لمن تعهد بعدل بالمقاول أن يطلب بأى علة زيادة مبلغ المقاوله الا اذا زادت مصاريف العمل بسبب من صاحب العمل (٥١٠ م — ١٧٩٣ ف)

### ( الباب الرابع )

#### ( فى الشركات )

#### ( الفصل الأول — فى عقد الشركة )

٤١٩ — الشركة عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصة فى رأس المال لأجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الأرباح التى تنشأ عنه بينهم (٥١١ م — ١٨٣٢ ف)

٤٢٠ — يجوز أن تكون الحصة فى رأس المال نقودا أو أوراقا ذات قيمة أو منفولات أو عقارات أو حق انتفاع بشئ مما ذكر ويجوز أيضا أن تكون عبارة عن عمل لواحد من الشركاء أو أكثر (٥١٢ م — ١٨٣٣ ف)

٤٢١ — تعتبر حصص الشركاء فى رأس المال ملكا للشركة لا مجرد الانتفاع بها ما لم يوجد نص صريح فى العقد فى شأن ذلك (٥١٣ م)

٤٢٢ — يلزم أن تكون الحصة فى رأس المال معينة ومبينات نوعها فإذا كانت شاملة لجميع ما يملكه الشريك وقت العقد وجب حصره بالجرء (٥١٤ م)

٤٢٣ — على كل واحد من الشركاء أن يؤدى حصته فى رأس المال فى الوقت المتفق عليه (٥١٥ م)

٤٢٤ — اذا كانت حصة الشريك فى رأس المال حق ملكية فى عين معينة أو حق انتفاع فيها انتقل الحق فى ذلك بمجرد عقد الشركة لجميع الشركاء وكان عليهم تأقده (٥١٦ م)

٤٢٥ — الشريك ضامن لحصته فى رأس المال كضمان البائع للبييع (٥١٧ م — ١٨٤٥ ف)

- ٤٢٦ — الشريك المتأخر عن أداء حصته في رأس المال ملزم بالتضمينات بمجرد مطالبة بالتأدية مطالبة رسمية
- وإذا نشأ عن هذا التأخير ضرر للشركة وجب عليه تويضه بتسديد مقاصة بالأرباح التي استجابتها للشركة (٥١٨ و ٥١٩ م — ١٨٥٠ ف)
- ٤٢٧ — الشريك ملزم حتماً بفوائد المبالغ المطلوبة للشركة منه خاصة وله فوائد المبالغ المطلوبة له منها والحق في استيلاء ما صرفه في مصلحة الشركة بالوجه اللائق بدون غش ولا تفریط (٥٢٠ م — ١٨٤٦ و ١٨٥٢ ف)
- ٤٢٨ — على كل واحد من الشركاء أن يلاحظ منافع الشركة ويعتني بتدبير مصالحها كمصالح نفسه (٥٢١ م)
- ٤٢٩ — ما يستحقه أحد الشركاء على الشركة واجب أدائه له من جميع الشركاء فان أعسر أحدهم وزع ما يخصه على باقي الشركاء (٥٢٢ م)
- ٤٣٠ — تبين في سند عقد الشركة حصة كل شريك في الأرباح فإذا لم يذكر ذلك في العقد كانت حصة كل واحد منهم في الأرباح بالنسبة لحصته في رأس المال (٥٢٣ و ٥٢٤ م — ١٨٥٣ ف)
- ٤٣١ — حصة الشريك الذي وضع عمله بصفة رأس مال مساوية لأقل حصة من حصص الشركاء الذين وضعوا حصصهم في رأس المال عينا (٥٢٥ م — ١٨٥٣ ف)
- ٤٣٢ — الشريك الذي وضع عمله بصفة رأس مال اذا وضع زيادة عليه رأس مال عينا يستحق في مقابلة ما وضعه من رأس المال العيني حصة من الربح نسبية (٥٢٦ م)
- ٤٣٣ — والحصة في الحسارة مساوية للحصة المشتركة في الربح الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك (٥٢٨ م)
- ٤٣٤ — لا يجوز أن يشترط في الشركة أن واحداً من الشركاء أو أكثر لا يكون له نصيب في الربح أو يسترجع رأس ماله سائلاً من كل خسارة
- ولكن يجوز أن يشترط أن من دخل في الشركة بعمله لا يشترك في الحسارة بشرط أن لا ترتب له أجرة على عمله (٥٢٩ و ٥٣٠ م — ١٨٥٥ ف)
- ٤٣٥ — يجوز للشركاء أن يمينوا مديراً للشركة واحداً أو أكثر (٥٣١ م)
- ٤٣٦ — والمديرون الذين ليسوا شركاء يجوز دائماً عزلهم (٥٣٢ م)
- ٤٣٧ — والمديرون الشركاء يجوز عزلهم إذا لم يمينوا للإدارة في عقد الشركة ومع ذلك قلديرون الشركاء المعينون للإدارة في العقد يجوز عزلهم أيضاً لأسباب قوية أو اذا كانت الشركة شركة مساهمة (٥٣٣ و ٥٣٤ م — ١٨٥٦ ف)

- ٤٣٨ — إذا لم يعين للشركة مدبرون اعتبر كل واحد من الشركاء مأذونا من شركائه بالإدارة وله إدارة العمل وحده وإنما يعمل في حالة اختلاف الشركاء بما يتفق عليه أكثرهم (٥٣٥ م - ١٨٥٩ ف)
- ٤٣٩ — ليس للمديرين ولو باتحاد آرائهم ولا للشركاء بأكثرية الآراء أيا كانت تلك الاكثرية أن يفعلوا شيئا مخالفا للغرض المقصود من الشركة ولا أن يطلبوا مبالغ غير حصص رأس المال المتفق عليها في العقد مالم يكن ذلك لدفع ديون على الشركة أو لأداء المصاريف اللازمة لحفظ أموالها ومع ذلك لا يجوز ولو في الحالة الأخيرة طلب مبالغ من الشركاء في شركة التوصية أو من أصحاب السهام في شركة المساهمة (٥٣٩ م)
- ٤٤٠ — للشركاء الذين ليسوا بمديرين للشركة الحق في طلب معرفة إدارة أشغال الشركة (٥٣٧ م)
- ٤٤١ — لا يجوز لأحد من الشركاء أن يسقط حقه في الشركة كله أو بعضها إلا اذا وجد شرط يقضى بذلك وإنما يجوز له فقط أن يشرك في أرباحه غيره ويشتري هذا التصير خارجا عن الشركة (١٨٦١ ف - ٥٣٨ م)
- ٤٤٢ — في غير الشركات التجارية وفي جميع شركات الخاصة كل شريك عقد شروطا باسمه مع أجنبي عن الشركة هو المزمع بها وحده لهذا الأجنبي (٥٣٩ م - ١٨٦٢ ف)
- ٤٤٣ — وإذا كان الشريك مأذونا بالمعاملة مع الغير باسم الشركة أو باسم الشركة كان كل واحد من الشركاء ملزما لهذا الغير بمسوة لحصة الآخر لا على وجه التضامن لبعضهم إلا اذا وجد شرط بخلاف ذلك (٥٤٠ م - ١٨٦٤ ف)
- ٤٤٤ — ولهذا الغير في كل الأحوال حق مطالبة كل من الشركاء بقدر حصته في الربح الحاصل من العمل (٥٤١ م - ١٨٦٤ ف)
- ٤٤٥ — تنتهى الشركة بأحد الأمور الآتية :
- أولا — بانقضاء الميعاد المحدد للشركة
- ثانيا — بانتهاء العمل الذي انعقدت الشركة لأجله
- ثالثا — بهلاك جميع مال الشركة أو هلاك معظمه بحيث لا تمكن إدارة عمل نافع بالباقي
- رابعا — بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بإفلاسه إذا لم يشترط في عقد الشركة شيء في شأن ذلك مع عدم الإخلال بالأصول المخصوصة المتعلقة بالشركات التجارية التي لا تنفسخ بموت أحد الشركاء الغير المتضامن أو إفلاسه أو الحجر عليه
- خامسا — بإرادة جميع الشركاء
- سادسا — بانقضاء أحد الشركاء عن الشركة إذا كانت مدة الشركة ليست معينة بشرط أن لا يكون هذا الانقضاء مبنيا على غش ولا في غير الوقت اللائق له (٥٤٢ م - ١٨٦٣ و ١٨٦٧ و ١٨٦٩ ف)
- ٤٤٦ — يجوز للمحاكم أن تفسخ الشركة بطلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك آخر بما تمهده

أو لوقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان أشغال الشركة أو لأى سبب قوى غير ذلك (٥٤٣م)  
٤٤٧ — تتبع هذه القواعد في كافة الشركات مع عدم الاختلال بما هو منصوص في قانون التجارة فيما يتعلق بمواد الشركات التجارية (٥٤٤م - ١٨٧٣ ف)

### (الفصل الثاني)

( في قسمة الشركات وغيرها )

٤٤٨ — تقسم بين الشركاء أموال الشركة على حسب المئين في عقدتها (٥٤٥م - ١٨٧٢ ف)  
٤٤٩ — اذا لم يصرح في العقد عن كيفية القسمة يكون اجرائها في الشركات المدنية بمعرفة جميع الشركاء وفي الشركات التجارية بمعرفة من يمين لتصفية الشركة بأغلب آراء الشركاء سواء كان واحدا أو أكثر أو بمعرفة من تعينه المحكمة عند عدم اتفاق أغلبية الشركاء على التعيين (٥٤٦م)  
٤٥٠ — وللمأور بالتصفية الحق في أن يبيع مال الشركة سواء كان بالمراد العام أو بالتراضى اذا كانت مأمورية ليست مقيدة في سند تعيينه (٥٤٧م)

٤٥١ — وفي جميع الأحوال الأخرى يجوز للشركاء الذين لهم أهلية التصرف في حقوقهم اذا اقتضت الحال قسمة أموال مشتركة أن يباشروا القسمة بالطريقة التي يرضونها اذا كانوا متفقين بأجمعهم عليها (٥٤٨م - ٨١٩ ف)

٤٥٢ — أما اذا كانوا عطفين في الرأى أو كان أحدهم ليس فيه أهلية التصرف في حقوقه فعلى من أراد منهم القسمة أن يكلف بالحضور باقي شركائه أمام محكمة المواد الجزئية التابع بها مركز الشركة أو موقع العقار أو أمام المحكمة التابع لها محل أحد الشركاء اذا كان المراد قسمة منقولاً وأن يطلب من المحكمة تعيين واحد أو أكثر من أهل الخبرة لأجل التقويم وتعيين الحصص (٥٤٩م - ١٨٧٢ الى ٨٢٤ ف)

٤٥٣ — اجراءات أهل الخبرة تكون بالأوجه المبينة بقانون المرافعات (٥٥٠م)

٤٥٤ — إذا أمكنت قسمة الأموال عينا وحصل نزاع في تعيين الحصص تحكم محكمة المواد الجزئية في ذلك وفي المنازعات الأخرى التي تكون من خصائصها

واذا حصلت منازعات لم تكن من خصائص المحكمة المذكورة وجب عليها أن تحيل الخصام على المحكمة الابتدائية وتعين الجلسة التي يلزم حضورهم فيها أمامها وتؤخر الفصل في القسمة الى أن يحكم قطعياً في تلك المنازعات

( ذكر في ١١ رجب سنة ١٣٠٩ - ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ ) (٥٥١م)

٤٥٥ — تحصل القسمة بطريق القرعة أمام القاضي المئين للمواد الجزئية وبحرر بها محضرا (٥٥٣م - ٩٨٢ ف)

- ٤٥٦ — اذا كان أحد الشركاء قاصرا أو غير أهل للتصرف أو غائبا وجب التصديق من المحكمة الابتدائية على قسمة الأموال الى حصص (٥٥٥٢ م - ٨٣٨ ف)
- ٤٥٧ — وكل حصة وقعت بموجب القسمة في نصيب أحد الشركاء تعتبر أنها كانت دائما ملكا له قبل القسمة وبعدها ويعتبر أنه لم يملك غيرها من الأموال التي قسمت (٥٥٥٥ م - ٨٨٣ ف)
- ٤٥٨ — اذا لم يمكن القسمة عينا تباع الأموال بالأوجه المينة بقانون المرافعات (٥٥٥٤ م - ٨٢٧ ف)
- ٤٥٩ — لأرباب الديون على الشركة الذين حصلت ديونهم بسبب الأموال المشتركة أن يطالبوا باستيفائها من مجموع أموال الشركة ومن كل حصة منها (٥٥٥٦ م)
- ٤٦٠ — يجوز لأرباب الديون الشخصية التي على أحد الشركاء أن يعارضوا في إجراء القسمة عينا وفي بيع المال بغير دخولهم في ذلك ويكون إجراء المعارضة المذكورة بين أيدي الشركاء الآخرين ويطرأ على حصولها ملزومية هؤلاء الشركاء بأن يطلبوا حضور المداينين المعارضين في كافة الاجراءات المتعلقة بالقسمة أو بالبيع والا كان العمل لاغيا (٥٥٥٧ م - ٨٨٢ ف)

- ٤٦١ — الدائنون للشركة مقدمون عند توزيع الثمن ودفعه على مداين أشخاص الشركة (٥٦٠ م)
- ٤٦٢ — يجوز للشركاء في المالك قبل قسمته بينهم أن يستردوا لأنفسهم الحصة الشائعة التي باعها أحدهم للغير ويقوموا بدفع ثمنها له والمصاريف الرسمية والمصاريف الضرورية أو النافعة (٥٥٦١ م - ٨٤١ ف)

### (الباب الخامس)

#### (في المارية والارادات المرتبة)

- ٤٦٣ — المارية على نوعين عارية استعمال وعارية استهلاك (٥٦٤ م - ١٨٧٤ ف)
- ٤٦٤ — فالمارية بالاستعمال فقط هي أن المير يسلم الى المستعير شيئا يبيع له الانتفاع به ولا يتم المستعير برده بعد الميعاد المتفق عليه (٥٦٥ م - ١٨٧٥ ف)
- ٤٦٥ — والمارية بالاستهلاك هي أن المير ينقل الى المستعير ملكية شيء يلتزم المستعير جمعيضه بشئ آخر من عين نوعه ومقداره وصفته بعد الميعاد المتفق عليه (٥٦٦ م - ١٨٩٢ ف)
- ٤٦٦ — اذا لم يصرح في العقد بنوع المارية يكون تعيينه بحسب أحوال المتعاقدين والشئ المعار (٥٦٧ م)

#### (القرع الاول)

#### (في عارية الاستعمال)

- ٤٦٧ — عارية الاستعمال تكون بلا مقابل أبدا (٥٦٨ م - ١٨٧٦ ف)

٤٦٨ — المستعير ضامن لضياح الشيء المستعار أو نقصان قيمته الحاصل بتقصيره ولو كان التقصير يسيراً (٥٦٩ م - ١٨٨٠ ف)

٤٦٩ — يجب على المستعير القيام بحفظ العين المستعارة والاعتناء بصيانتها اعتناء تاماً ولا يجوز له أن يستعملها إلا فيما أعدت له على حسب الاتفاق بينه وبين المغير (٥٧٠ م - ١٨٨٠ ف)

٤٧٠ — إذا استعمل المستعير الشيء المستعار في غير ما أُعد له أو استعمله بعد الزمن المتفق عليه كان ملزماً بتعويض مساو لقيمة الأجرة مع تعويض التلف الحاصل من الإفراط في استعماله (٥٧٢ م - ١٨٨٠ ف)

٤٧١ — للمستعير الحق في طلب المصاريف الضرورية المستعجلة التي اضطرها لصرفها قبل إمكان إخبار المغير بها وعليه المصاريف اللازمة لوقاية الشيء المستعار (٥٧٣ م - ١٨٨٦ و ١٨٨٩ ف)

٤٧٢ — وعليه أن يرد الشيء المستعار في الميعاد المعين للرد ولا يجوز أن يجبر على رده قبل هذا الميعاد

وفي حالة عدم تعيين الميعاد يلزم رده بمدا انتهاء الاستعمال المستعار لأجله (٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ م - ١٨٨٨ ف)

### ( الفرع الثاني -- في عارية الاستهلاك وفي الإيرادات المرتبة )

٤٧٣ — في عارية الاستهلاك يكون ضمان العين المستعارة على المستعير: بجرد انتقال الملكية إليه (٥٧٦ م - ١٨٩٣ ف)

٤٧٤ — إذا كان الشيء المستعار نقوداً لزم رده بعين قيمته المددبة إلا كان اختلاف أسعار المسكوكات الذي حصل بعد وقت العارية (٥٧٧ م - ١٨٩٥ ف)

٤٧٥ — على المستعير أن يؤدي في الوقت المتفق عليه ما استعاره وإذا لم يسهل لأداء المستعار ميعاد أو صار الاتفاق على أن المستعير يؤديه عند إمكانه فيعين الفائض الوقت الذي يقتضى حصول الأداء فيه (٥٧٨ و ٥٧٩ م - ١٩٠٠ و ١٩٠٢ ف)

٤٧٦ — يلزم أن يكون الأداء في الحل الذي حصلت فيه العارية إذا لم يشترط خلاف ذلك (٥٨٠ م - ١٩٠٣ ف)

٤٧٧ — عارية الاستهلاك تكون بلا مقابل إذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك (٥٨١ م)

٤٧٨ — لا يجوز أن تكون القائمة المشترطة أزيد من اثني عشر في المائة سنوياً (٥٨٢ م)

٤٧٩ — يجوز أن يشترط في عقد الاقتراض بالقائمة أن المقرض ليس له طلب رأس المال أبداً وأن للمقرض رده في أي وقت أراد

وفي هذه الحالة يسمى المقيد المذكور عقد ترتيب إيراد وتسمى القائمة بسهم مرتب ومع ذلك

يجوز للمقرض أن يستحصل على حكم برد رأس ماله إذا لم يوف المقتصر بما التزم به أو إذا امتنع عن أداء التأمينات المشترطة أو أعدمها أو وقع في حالة الإفلاس (٥٨٣ م إلى ٥٨٥ م - ١٩٠٩ و ١٩١٢ و ١٩١٣ و ١٩٦١ ف)

٤٨٠ — ترتيب الاراد المذكور يجوز أن يكون بفائدة زائدة عن المقرر قانونا تدفع مدة معينة أو مدة حياة المقرض أو حياة أى شخص آخر موجود وقت ترتيب الاراد المذكور وفي هذه الحالة لا يكون رأس المال واجب الرد أبدا بل يعتبر تسديده شيئا فقيئاً بالمرتبات التي تدفع في المدة المتفق عليها ويجوز لصاحب الاراد في حالة عدم الوفاء أو عدم أداء التأمينات أو اعدامها أو اظهار افلاس المدين بالإيراد أن يحصل فقط على بيع أموال هذا المدين وتخصيص مبلغ من أثمانها كاف لأداء المرتبات المتفق عليها (٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ م - ١٩٦٨ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ف)

٤٨١ — تتبع القواعد المقررة سابقا في حالة تقرير مرتبات مؤبدة أو مقيدة بمدة الحياة في مقابلة بيع أو عقد آخر أو مجرد تبرع (٥٨٩ م)

### (الباب السادس — في الوديعة)

٤٨٢ — الإيداع عقد به يسلم انسان مقلولا لاسان آخر يحمده بحفظه بدون اشتراط أجره كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب يحصل من المودع (٥٩٠ م - ١٩١٥ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩٢٧ و ١٩٤٤ ف)

٤٨٣ — اذا اشترطت الأجرة للمودع عنده تتبع في المقصد القواعد المتعلقة باستئجار الصناع (٥٩١ م)

٤٨٤ — ولا يجوز لحافظ الوديعة أن يلزم مودعها بأخذها قبل الميعاد المتفق عليه (٥٩٢ م)

٤٨٥ — حافظ الوديعة مسؤول عما يقع منه في شأنها من التقصير الجسم وعن عدم صيانتها لها المشترطة في العقد (٥٩٣ م - ١٩٢٨ ف)

٤٨٦ — ولا يجوز له أن يستعمل الشيء المودع عنده والا كان ملزما بالتضمينات (٥٩٤ م - ١٩٣٠ ف)

٤٨٧ — وعليه أن يردّه الى المودع نفسه أو لمن يتوب عنه (٥٩٥ م - ١٩٣٧ ف)

٤٨٨ — وعلى المودع أن يؤدي لحافظ الوديعة المصاريف المنصرفة منه لحفظها وسيطه بدل الحسارات التي نشأت له عنها

وللحافظ المذكور حق حبسها لاستيفاء ما هو مستحق له (٥٩٦ و ٥٩٧ م - ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ف)

٤٨٩ — حافظ الوديعة الذي يأخذ أجره بسبب الأحوال التي ترتب عليها الإيداع كصاحب



خان أو أمين النقل أو نحوهما ضامن لهلاك الوديعة الا اذا أثبت ان الهلاك حصل بسبب قوة قاهرة (٥٩٨ م - ١٩٥٢ ف)

٤٩٠ — اذا حصل الإبداع بسبب نزاع واقع في الوديعة فليس لحافظها أو حارسها المعين لها أن يسلمها إلا لمن يمين لاستلامها باتفاق جميع الأخصام أو بامر المحكمة (٥٩٩ م - ١٩٥٦ ف)

٤٩١ — للمحكمة أن تعين حارسا أو حافظا للأشياء المتنازع فيها أو الموضوعة تحت القضاء كما يجوز لها أن تعين لذلك أحد الأخصام المترافعين (٦٠٠ م - ١٩٦٣ ف)

٤٩٢ — إبداع الأشياء المتنازع فيها يجوز أن يكون بمقابل (٦٠١ م - ١٩٥٧ ف)

٤٩٣ — يجب في جميع الأحوال على حافظ الوديعة أو حارسها أن يرد أيضا مجموعها ونتاجها وعليه فوائد التقود المودعة عنده من وقت مطالبته بردها مطالبة رسمية (٦٠٢ م - ١٩٣٦ ف)

٤٩٤ — من ينوب عن حافظ الوديعة اذا باعها مع عدم علمه بأنها وديعة فليس عليه للمالكها الا رد ما قبضه من الثمن أو التنازل له عما له من الحقوق على المشتري وأما اذا كان ملكها لأحد جنانا فعليه قيمتها بحسب التقويم (٦٠٣ م - ١٩٣٥ ف)

### (الباب السابع - في الكفالة)

٤٩٥ — الكفالة عقد به يلتزم انسان بأداء دين انسان آخر اذا كان هذا الآخر لا يؤديه ويجوز الكفالة بالدين بدون علم الدين بها (٦٠٤ و ٦٠٥ م - ٢٠١١ ف)

٤٩٦ — الكفالة باطلة اذا كان الدين المكفول به باطلا ما لم تكن الكفالة حاصلة بسبب عدم أهلية الدين (٦٠٥ م - ٢٠١٢ ف)

٤٩٧ — لا يجوز أن تعقد الكفالة بمبلغ أكثر من المبلغ المطلوب من المدين ولا بشروط أشد من شروط الدين المكفول به لكن يجوز أن تكون الكفالة بمبلغ أقل من الدين وبشروط أخف من شروطه (٦٠٦ و ٦٠٧ م - ٢٠١٣ ف)

٤٩٨ — في حالة عدم وجود شرط صريح لا تكون الكفالة الا على أصل الدين ولا توجب التضامن (٦٠٨ م - ٢٠٢١ ف)

٤٩٩ — أما الكفالة التي تؤخذ بالحكم أو بناء على حكم فتستلزم التضامن حتى مع كفالة القوائد والمصاريف والمصحات (٦٠٩ م - ٢٠٤٢ ف)

٥٠٠ — اذا تعهد المدين تمهنا مطلقا باعطاء كفيل سواء كان التعهد حاصلا باتفاق بينه وبين الدائن أو أمام المحكمة وأعسر الكفيل الذى قدمه وجب على المدين استبداله بكفيل آخر (٦١٠ م - ٢٠٢٠ ف)

- ٥٠١ — يجب إبقاء التمهيد إعطاء الكفيل على حسب الاوجه المدينة في قانون المرافعات (٦٩١ م)
- ٥٠٢ — للكفيل الغير المتضامن الحق اذا لم يتركه في الزام رب الدين بمطالبة الدين بالوفاء اذا كان الظاهر أن أمواله الجائز حجزها تنفي بداء الدين بتمامه وحينئذ قللمحكمة النظر والحكم في إيقاف المطالبة الحاصلة للكفيل ايثافا مؤقتا مع عدم الاخلال بالاجراآت التحفظية (٦٩٢ م - ٢٠٢١ ف)
- ٥٠٣ — للكفيل الحق في مطالبة المدين عند حلول أجل الدين ولو أجل رب الدين المدين اجلا جديدا ولم يبرئ الكفيل من الكفالة
- وله أيضا مطالبة المدين بالدين اذا أنفس قبل حلول أجل الدين المكفول به (٦٩٣ و ٦٩٤ م - ٢٠٣٢ ف)
- ٥٠٤ — في حالة تعدد الكفلاء لدين واحد بمقد واحد بغير شرط التضامن لا يجوز لرب الدين الا مطالبة كل منهم بمقد حصته في الكفالة
- وأما اذا كانت الكفالة حاصلة بمدة عقود متوالية فهذا لا يدل على تضامن الكفلاء ولكن قد يتضح التضامن من قرائن الأحوال (٦١٥ و ٦١٦ م - ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ ف)
- ٥٠٥ — اذا دفع الكفيل الدين عند حلول الأجل فله الرجوع على المدين بجميع ما أداه ويحل محل الدائن في حقوقه لكن لا يجوز له المطالبة الا بعد استيفاء الدائن دينه بتمامه اذا كان الكفيل لم يدفع الاجزا من الدين (٦١٧ م - ٢٠٢٨ و ٢٠٢٩ ف)
- ٥٠٦ — واذا وجد كفلاء متضامنون فالذى أدى جميع الدين منهم عند حلول أجله له ان يطلب من كل من باقى الكفلاء أن يؤدي له حصته من الدين مع تأدية ما يخصه من حصة الممس منهم (٦١٨ م - ٢٠٣٣ ف)
- ٥٠٧ — على الكفيل أن يخبر المدين قبل أداء الدين بعزمه على الأداء أو بالمطالبة الحاصلة له من رب الدين والا سقط حقه في الرجوع على المدين في الحاليتين اذا كان المدين أدى الدين بنفسه أو كان له اوجه لاثبات بطلان الدين أو زواله عنه (٦١٩ م - ٢٠٣١ ف)
- ٥٠٨ — من تكفل باحضار المدين يوم حلول أجل الدين ولم يحضره في الميعاد كان ملزما بالدين واذا حضر للمدين المذكور برئ كفيله (٦٢٠ و ٦٢١ م)
- ٥٠٩ — يبرأ الكفيل بمجرد براءة المدين وله ان يتمسك بجميع الأوجه التي يحجج المدين بها ما عدا الأوجه الخاصة بشخصه (٦٢٢ م - ٢٠٣٤ الى ٢٠٣٦ ف)
- ٥١٠ — يبرأ الكفيل بقدر ما أضعه الدائن بتقصيره من التأمينات التي كانت له (٦٢٣ م - ٢٠٣٧ ف)
- ٥١١ — تبرأ ذمة الكفيل بقبول الدائن شيئا بصفة وفاة المدين ولو حصلت دعوى من الغير باستحقاقه ذلك الشيء (٦٢٤ م - ٢٠٣٨ ف)

## ( الباب الثامن - في التوكيل )

- ٥١٢ — التوكيل عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ولا يتم العقد الا بقبول الوكيل وقد يتضح القبول من اجراء العمل للموكل فيه ( ٦٢٥ و ٦٢٦ م - ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ف )
- ٥١٣ — يعتبر التوكيل بلا مقابل ما لم يوجد شرط صريح بخلاف ذلك أو شرط ضمني يتضح من حالة الوكيل ( ٦٢٧ م - ١٩٨٦ ف )
- ٥١٤ — الاتفاق على مقابل معين لا يمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير المقابل بحسب ما يستصوبه ( ٦٢٨ م )
- ٥١٥ — يجوز أن يكون التوكيل خاصا أو عاما فالتوكيل الخاص لا يترتب عليه الا الاذن للوكيل باجراء الأعمال المبينة في التوكيل وتوابعها الضرورية وأما التوكيل العام فلا يترتب عليه إلا التفويض للوكيل في الأعمال المتعلقة بالإدارة ( ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ م - ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ف )
- ٥١٦ — لا يسوغ الاقرار بشيء بطريق التوكيل ولا طلب معين ولا المدافعة في أصل الدعوى ولا تحكيم محكمين ولا اجراء مصالحة أو بيع عقار أو حق عقارى أو ترك التأمينات مع بقاء الدين أو اجراء أى عقد يتضمن التبرع الا بعد اثبات توكيل خاص بذلك أو تفويض خاص ضمن توكيل عام ( ٦٣٢ م - ١٩٨٨ ف )
- ٥١٧ — التوكيل في بيع عقارات الموكل يتضمن الاذن ببيع عقار غير منصوب عليه وكذلك التوكيل في تحكيم المحكمين أو في اجراء المصالحة يتضمن التفويض للوكيل في اجراء ذلك في جميع حقوق الموكل ولو غير منصوب عليها والحاصل أن التوكيل العام في جنس عمل يكون ممثرا بدون نص على موضوع العمل الا فيما يتعلق بمقود التبرعات ( ٦٣٣ م - ١٩٨٩ ف )
- ٥١٨ — لمن يعامل الوكيل الحق في أن يطلب منه صورة رسمية من سند التوكيل ( ٦٣٤ م )
- ٥١٩ — اذا تعدد الوكلاء في عمل واحد بتوكيل واحد ولم يصرح لأحدهم باقراده في العمل فلا يجوز لهم العمل الا معاً ( ٦٣٥ م )
- ٥٢٠ — يجب أن يكون الاذن للوكيل بانابة غيره عنه صريحا في سند التوكيل ويكون الوكيل مسؤولا عن النائب الذى لم يعينه الموكل اذا كان هذا النائب معسرا أو غير أهل أو مشهورا بالامهال وفي جميع الأحوال نائب الوكيل مسؤول مباشرة عند الموكل ( ٦٣٦ و ٦٣٧ م - ١٩٩٤ ف )
- ٥٢١ — والوكيل مسؤول عن قصصه الجسيم وعن عدم وفائه التوكيل باختياره وهو مسؤول أيضا عن قصصه اليسير اذا كان له أجره متفق عليها ( ٦٣٨ و ٦٣٩ م - ١٩٩٢ ف )

٥٢٢ — لا يجوز للوكيل أن يزل نفسه عن الوكالة في وقت غير لائق ويجب عليه إذا انتهى توكيله بأى صورة غير عزله من الموكل عزلاً يتيماً أن يجعل الأعمال التي ابتدأها في حالة تقبها من الأخطار (١٩٩١ م - ف)

٥٢٣ — الوكيل الذى يعمل عملاً على ذمة موكله بدون أن يخبر بتوكيله يكون هو المسؤول لدى من عامله (١٩٤٢ م)

٥٢٤ — أما إذا أخبر أن عمله للموكل وعلى ذمته فلا يترتب عليه الإزام غير اثبات التوكيل ولا يكون مسؤولاً أيضاً عن تجاوزه حدود ما وكل فيه إذا أعلم من عامله بسمه وكانته (١٩٩٧ م - ف) ٥٢٥ — وعليه تقديم حساب إدارة عمله وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله (١٩٩٣ م - ف)

٥٢٦ — وعليه فوائد المبالغ المقبوضة من يوم مطالبة بها مطالبة رسمية أو من يوم استعماله لها لمنفعة نفسه وله الحق في فوائد النقود التي دفعها بسبب التوكيل من يوم دفعها (١٩٩٦ م - ف) ٥٢٧ — على الموكل تنفيذ ما التزم به وكيله باسمه بموجب التوكيل وعليه أن يبين في ميدان لائق ما في عزمه من التصديق أو عدمه على ما فعله الوكيل خارجاً عن حدود التوكيل (١٩٩٨ م - ف)

٥٢٨ — وعليه أن يؤدي المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانوناً أيا كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه (١٩٩٩ م - ف) ٥٢٩ — ينتهى التوكيل بالمرز وبإتمام العمل الموكل فيه وبزول الوكيل نفسه وإعلان الموكل وموت أحدهما (٢٠٠٣ م - ف)

٥٣٠ — موت الموكل أو عزل الوكيل لا يجوز الاحتجاج به على الغير إذا لم يكن عالماً به (٢٠٠٥ م - ف) ٥٣١ — وعلى الوكيل بعد انتهاء توكيله أن يرد للموكل السند المعلق به بالتوكيل (٢٠٠٢ م)

### (الباب التاسع - في الصلح)

٥٣٢ — الصلح عقد به يترك كل من المتعاقدين جزءاً من حقوقه على وجه التقابل لقطع النزاع الحاصل أو لمنع وقوعه (٢٠٥٣ م - ف) ٥٣٣ — لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالنسب أو بالنظام العام ولكن يجوز عمل الصلح في الحقوق المالية التي تنشأ عن مسائل النسب أو عن الجنس المحل بالنظام العام (٢٠٥٤ م - ف) ٥٣٤ — التزك الحاصل للصلح يلزم تأويله بالدقة بحسب ألفاظه ومهما كانت هذه الألفاظ لا يؤول التزك إلا على الحقوق المنحصرة في موضوع المادة الواقع فيها الصلح (٢٠٤٨ م - ف) ٥٣٥ —

٥٣٥ - لا يجوز الطعن في الصلح الا بسبب تدليس أو غلط محسوس واقع في الشخص او في الشيء أو بسبب تزوير السندات التي على موجبها صار الصلح وتبين بده تزويرها (٢٠٥٧م - ٢٠٥٢م الى ٢٠٥٥م ف)

٥٣٦ - يجب تصحيح الغلط في أرقام الحساب (٢٠٥٨م - ٢٠٥٨م ف)

٥٣٧ - التأمينات التي كانت على الحق الذي وقع فيه الصلح تبقى على حالها للوفاء بالصلح ولكن يجوز لمن عليه تلك التأمينات أو لمن يضرر من بقائها أن يمتنع على المائن بأوجه الدفع التي كانت موجودة في حق الدين قبل وقوع الصلح (٢٠٥٩م)

٥٣٨ - لا يجوز الاحتجاج بالصلح على من له شركة في القضية التي وقع فيها الصلح ولا يجوز أن يمتنع هو به أيضا (٢٠٦٠م - ٢٠٥٩م ف)

٥٣٩ - اذا كان العقد المتون باسم الصلح يضمن في نفس الأمربة أو بيماء أو غيرها أيا كانت الألفاظ المستعملة فيه فالأصول السالف ذكرها لا تجري الا اذا كانت موافقة لنوع العقد المتون بعنوان الصلح (٢٠٦١م)

#### (الباب العاشر)

##### (في الرهن)

٥٤٠ - الرهن عقد به يضع المدين شيئا في حيازة دائته أو حيازة من اتفق عليه الماقدان تأمينا للدين وهذا العقد يعطى للدائن حق حبس الشيء المرهون لحين الوفاء بالتام وحق استيفاء دينه من بمن المرهون مقدما بالامتياز على من عداه (٢٠٦٢م - ٢٠٦١م و ٢٠٧٨م ف)

٥٤١ - يبطل الرهن اذا رجع المرهون الى حيازة راهنه (٢٠٦٣م - ٢٠٦٢م ف)

٥٤٢ - يجوز أن يكون الشيء المرهون ضامنا على التوالى لمدة دون بشرط أن الحائز للرهن يرضى بإبقاء المرهون عنده على ذمة أرباب الديون (٢٠٦٤م)

٥٤٣ - ولا يجوز اشتراط كون الشيء المرهون يصير مملوكا للدائن عند عدم الوفاء له انما للدائن فقط الحق في طلب بيع المرهون بالكيفية الجائزة لسائر الدائنين (٢٠٦٥م - ٢٠٧٨م و ٢٠٨٨م ف)

٥٤٤ - الشيء المرهون هو تحت حفظ الحائز له فاذا تلف بسبب قهرى فضله على مالكة (٢٠٦٦م)

٥٤٥ - لا يجوز للدائن المرتهن أن يتنفع بالرهن بدون مقابل بل عليه أن يسعى إلى الاستغلال من الرهن بحسب ما هو قابل له الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك وهذه القلة تستعمل من الدين المؤمن بالرهن ولو قبل حلول الأجل بحيث أنها تستعمل أولا من التوائد والمصاريف ثم من أصل الدين (٢٠٦٧م و ٢٠٦٨م - ٢٠٨١م ف)

٥٤٦ - جملة الرهن ضامنة لكل جزء من الدين (٢٠٦٩م - ٢٠٨٣م ف)

- ٥٤٧ — يجوز أن يكون الرهن منقولاً أو عقاراً (٦٧٠ م - ٢٠٧٢ ف)
- ٥٤٨ — ويجوز رهن شيء تأميناً لدين على شخص غير الراهن (٦٧١ م - ٢٠٧٧ ف)
- ٥٤٩ — لا يصح رهن المنقول بالنسبة لغير المتعاقدين إلا إذا كان بسند ذي تاريخ ثابت بوجه رسمي مشتمل على بيان المبالغ المرهون عليه وبيان الشيء المرهون بياناً كافياً ويحصل رهن الدين بتسليم سنده ورضا المدين كلقرر في المادة ٣٤٩ فيما يتعلق بالحالة بالدين وكل هذا مع عدم الإخلال بالأصول المقررة في التجارة (٦٧٢ و ٦٧٣ م - ٢٠٧٤ و ٢٠٧٥ ف)
- ٥٥٠ — لا يصح الاحتجاج على غير المتعاقدين برهن العقار إلا إذا كان مسجلاً في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها العقار المذكور أو في المحكمة الشرعية (٦٧٤ م - قانون ٢٣ مارس ١٨٨٥ ف)
- ٥٥١ — لا يضر رهن العقار بالحقوق المكتسبة عليه المحفوظة بالوجه المرعى قبل تسجيل الرهن (٦٧٥ م - ٢٠٩١ ف)
- ٥٥٢ — على الدائن الذي ارتهن العقار أن يقوم بحفظه وأن يصرف المصاريف الضرورية اللازمة لصيانته مع أداء الموائد المترتبة عليه للحكومة أمماً له أن يستوفي ذلك من ريعه أو يستوفيه بالامتياز من ثمن العقار
- ويجوز له في جميع الأحوال أن يخلص من تحمل تلك الكلف بتركه حقه في الرهن (٦٧٦ و ٦٧٧ م - ٢٠٨٠ و ٢٠٨٧ ف)

### (الباب الحادى عشر)

#### (فى الفاروقة)

- ٥٥٣ — الفاروقة عقد به يعطى المدين عقاره للدائن ويكون للدائن المذكور الحق فى استغلاله نفسه والانتفاع به لحين تمام وفاة الدين وأصحاب الأطنان الخراجية هم الجائز لهم دون غيرهم عقد مشاركة الفاروقة على أطنانهم

### (الكتاب الرابع - فى حقوق الدائنين)

#### (الباب الاول)

#### (فى أنواع الدائنين)

- ٥٥٤ — الدائنون على خمسة أنواع :

الأول — الدائنون الماديون الذين يستوفون ديونهم من جميع أموال مدينهم بنسبة قدر دين كل واحد منهم  
 الثاني — الدائنون المرتهنون للعقار الذين لهم بواسطة الاجراءات الرسمية حق على عقار مدينهم أو عقاراته صالح للاحتجاجهم به على الغير في كونهم يستوفون ديونهم بالأولوية والتقدم على الدائنين الأخر من ثمن ذلك العقار أو العقارات ولو انتقلت لأي يد كانت  
 الثالث — الدائنون الذين تحصلوا على اختصاصهم بمقارات مدينهم كلها أو بعضها لاستيفاء ديونهم  
 الرابع — الدائنون الممتازون الذين لهم بسبب حالة ديونهم الحق في كونهم يستوفونها بالأولوية والتقدم على جميع الدائنين الأخر من ثمن منقولات أو عقارات معينة بما يملكه المدين  
 الخامس — الدائنون الذين لهم حق صالح للاحتجاج به على جميع الدائنين الأخر في حبس ماتحت أيديهم من ملك مدينهم الى حين استيفاء ديونهم ( ٦٧٨ م - ٢٧٣ و ٢٠٩٢ الى ٢٠٩٥ و ٢١١٤ ف )

### ( الفصل الاول - في الديون العادية )

٥٥٥ — يجوز للدائنين الماديين أن يستوفوا ديونهم من جميع أموال مدينهم لكن مع مراعاة الاجراءات المقررة في القانون ( ٦٧٩ م - ٢٠٩٢ ف )  
 ٥٥٦ — لا يجوز الطعن من الدائنين في تصرف مدينهم في أمواله بمقابل الا اذا كان التصرف حاصلًا للاضرار بحقوقهم ( ٦٨٠ م - ١١٦٧ ف )

### ( الفصل الثاني - في الرهن العقاري )

٥٥٧ — لا يعتبر رهن العقار الا اذا كان بموجب عقد رسمي محرر في قلم كتاب احدى المحاكم بين الدائن ومالك العقار المرهون تأمينًا لوفاء الدين ( ٦٨١ م - ٢١٢٧ ف )  
 ٥٥٨ — لا يصح رهن العقار بمن لم يكن أهلاً للتصرف ( ٦٨٢ م - ٢١٢٤ ف )  
 ٥٥٩ — العقار الذي من شأنه جواز بيعه بزيادة الماسم هو الذي يجوز رهنه دون غيره ( ٦٨٣ م - ٢١١٨ ف )  
 ٥٦٠ — المقارات المرهونة يلزم تعيينها تعيينًا كافياً جنساً ومعلًاً في عقد الرهن المثق عليه والا كان الرهن لاغياً وكذا يجب تعيين مقدار الدين في العقد ( ٦٨٤ م - ٢١٢٩ و ٢١٣٧ ف )  
 ٥٦١ — الرهن العقاري الواقع تأمينًا لمبلغ موعود بإقراضه يأخذه المستقرض شطاً فشطاً عند الاقتضاء أو تأمينًا لحساب جاري بين المتعاملين يكون صحيحاً اذا تحدت غاية المبلغ الذي ينتهي اليه الاخذ أو الحساب الجاري ( ٦٨٥ م - ٢١٣٧ ف )  
 ٥٦٢ — اذا هلك العقار المرهون على الدين أو حصل فيه خلل بمادة قهرية أوجب الشك

في كفاحه للتأمين فعمل المدين أن يرهن عقارا غيره كافيا للتأمين أو أن يؤدي الدين قبل حلول أجله وله الخيار في ذلك ويكون الخيار المذكور لرب الدين اذا كان المالك أو الخلل حاصلًا بتقصير المدين أو الخلل للمعار (٢٨٦ م - ٢٨٦ ف)

٥٦٣ — رهن العقارات التي تؤول الى الراهن في المستقبل باطل (٢٨٧ م - ٢٨٧ ف)

٥٦٤ — الرهن يشمل جميع أجزاء العقار المرهون بغیر تعيين حصصة منه وجميع ملحقاته وما يحدث فيه من الاصلاحات والابنية التي تصود منفعتها على مالكة الا اذا وجد شرط يخالف ذلك (٢٨٨ م - ٢٨٣ ف)

٥٦٥ — لا يصح التمسك بحق الرهن العقاري ان لم يسجل في قلم كتاب المحكمة التابع اليها مركز العقار قبل التصرف فيه للغير من قبل مالكة الراهن له وهذا مع عدم الاخلال بالقواعد المقررة في مواد التفليس (٢٨٩ م - ٢٨٤ و ٢٨٤ ف)

٥٦٦ — يسجل الرهن بناء على قائمة تقدم في نسختين وتشتمل على البيانات الآتية :

أولاً — على اسم الدائن ولقبه وصنفته ومحل سكناه وبيان الحل الذي اختاره في دائرة المحكمة

ثانياً — على اسم المدين أو المالك الذي رهن اذا كان غير المدين وعلى لقبه وصنافته ومكانه

ثالثاً — على تاريخ عقد الرهن ونوعه وبيان قلم كتاب المحكمة الذي وقع فيه هذا العقد

رابعاً — على مقدار مبلغ الدين وبيان أجله

خامساً — على بيان العقار المرهون ببيان كافيا

وان لم يمين محل في العقد فتملن الأوراق عند الاقتضاء بتسليمها لقلم كتاب المحكمة ويعتبر إعلانها

على هذا الوجه صحيحاً (٢٩٠ م - ٢٨٨ ف)

٥٦٧ — يستوفى أرباب الزهون المقاربية مطلوباتهم من ثمن العقار المرهون أو من مبلغ تأمينه من الحريق اذا احترق ويكون استيفاء ذلك بحسب ترتيب تسجيلهم ولو كان تسجيل رهونهم في يوم واحد (٢٩١ م - ٢٨٤ ف)

٥٦٨ — يترتب على تسجيل الرهن أن يكون المرهون تأميناً على أصل الدين وعلى فوائد سنتين

ان كان هناك فوائد مستحقة وقت تسجيل تنبيه نزع الملكية وعلى ما يستحق من ذلك التاريخ الى

وقت توزيع ثمن العقار المرهون

فاذا سجل أحد الدائنين التنبيه اضغ باقي الدائنين بهذا التسجيل . ( قانون مرة ٣٤ الصادر في ٧

محرم سنة ١٣٣١ - ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ ) (٢٩٢ م - ٢٩١ ف)

٥٦٩ — تسجيل الرهن يصير لاغياً اذا لم يجدد في ظرف عشر سنين من وقت حصوله أما



للدائن بمد ذلك أن يستحصل على تجديد التسجيل ان أمكن قانونا لكن لا تتمبر درجة الرهن فى هذه الحالة الا من تاريخ تجديد التسجيل (٢١٥٤ م - ٢١٥٤ ف)

٥٧٠ — اذا بيع العقار على يد المحكمة ومضت المواعيد الجائز فيها اعادة البيع عند وجود الزيادة على الثمن المبيع به فلا يلزم تجديد التسجيل (٢١٩٤ م)

٥٧١ — لا يجوز عو تسجيل الرهن الا بناء على حكم صار اتماما أو برضا الدائن المرتهن الحاصل بقصر منه فى قلم كتاب المحكمة (٢١٩٥ م - ٢١٧٥ ف)

٥٧٢ — طلب عو تسجيل الرهن يقدم الى المحكمة الابتدائية التابع لها موقع العقار المرهون الا اذا وقع فى أثناء المنازعة الحاصلة فى أصل الدين المرهون عليه (٢١٩٦ م - ٢١٥٩ ف)

٥٧٣ — يجوز للدائن المرتهن عند حلول أجل الدين أن يشرع بمد التنبيه على المدين بالوفاء وانذاره ببيع العقار فى نزاع ملكية العقار المرهون ويمنع فى المواعيد المبينة فى قانون المرافعات والأوجه الموضحة به وهذا فضلا عما له من حق المطالبة على المدين شخصيا (٢١٩٧ م)

٥٧٤ — ومع ذلك اذا كان العقار فى يد حائز آخر لا يجوز للدائن المرتهن أن يشرع فى نزاع ملكيته الا بعد التنبيه على الحائز المذكور تنبيها رسميا بدفع الدين أو تخلية العقار وبعد مضي الثلاثين يوما المقررة فى قانون المرافعات للتنبيه بالوفاء والانذار بنزع الملكية (٢١٩٧ م - ٢١٦٦ الى ٢١٦٩ ف)

٥٧٥ — وللحائز المذكور الخيار فى أن يدفع الدين ويحل محل الدائن فى حقوقه أو أن يعرض لوفاء الديون مبلغا يقدر به قيمة العقار ولا يجوز أن يكون أقل من الباقى فى ذمته من ثمنه أو يحلّى العقار المرهون أو يعمل الاجراءات الرسمية المتعلقة بنزع الملكية (٢١٩٨ م - ٢١٦٨ ف)

٥٧٦ — يبقى الحق فى عرض المبلغ الكافى لوفاء الدين لحين ايقاع بيع العقار فى المزاد وعلى الحائز المذكور أن يعرض أيضا قيمة المصاريف المنصرفة من وقت التنبيه بالوفاء وله الرجوع بهاعلى المدين ومن سبق الحائز فى ملكية العقار (٢١٩٩ م - ٢١٧٣ و ٢١٧٨ ف)

٥٧٧ — يبقى حق عرض المبلغ المقدرة به قيمة العقار لحين صدور الحكم بنزع الملكية (٢١٨٠ م - ٢١٨٤ و ٢١٨٣ ف)

٥٧٨ — يجب على حائز العقار الذى انتقلت اليه حقوق من وفاء بدنيه مع الرهن المتعلق بها أن يحفظ الرهن المذكور ويجدد تسجيله عند الاقتضاء الى أن تزول الرهن المسجلة الموجودة وقت تسجيل عقد انتقال الملكية اليه فى العقار (٢١٩٠ م)

٥٧٩ — لا يختص الحائز للعقار بمرض المبلغ الذى قدره قيمة له بما هو ملازم به بصفة كونه حائزا للعقار الا اذا صار ما عرضه مقبولا ويجوز له أن يعرض هذا المبلغ قبل تكليفه تكليفا رسميا (٢١٩٦ م - ٢١٧٠ ف)

٥٨٠ — اذا كانت أجزاء العقار مبرهونة كل جزء على اشراذه وجب تقدير قيمة كل منها على حدته (٧٠٣ م - ٢١٩٢ ف)

٥٨١ — لا يكون عرض المبالغ عينا انما يجب عرض مبلغ يدفع نقدا ايا كان ميعاد حلول الديون المسجلة (٧٠٤ م - ٢١٨٤ ف)

٥٨٢ — يجب أن يكون الرض لكافة أرباب الديون المسجلة في محلاتهم المعنية بتسجيل رهوناتهم وأن يكون مصحوبا باعلان الأوراق والبيانات الآتية :

أولا — صورة عقد اقتال الملكية مع بيان أسماء المتعاقدين والتمن المفق عايه وما عداه من الاتراطات المقررة ان كانت و بيان موقع العقار بالدقة

ثانيا — تاريخ ونمرة تسجيل العقد المذكور

ثالثا — قائمة بتسجيلات الرهون الموجودة في ذلك الوقت مشتملة على بيان تواريخ التسجيلات المذكورة ومقدار الديون المسجلة وأسماء الدائنين (٧٠٥ م - ٢١٨٣ ف)

٥٨٣ — يعتبر الرض المذكور مة بولا اذا مضت ستون يوما من تاريخ آخر اعلان رضى ولم يقرر أحد من الدائنين في قلم كتاب المحكمة وغبته في الزيادة على التمن المروض بالأوجه الميمنة في قانون المرافعات

ويضاف الى الستين يوما المذكورة مواعيد المسافة التي بين الحل الأصلي للدائن وبين محله الذي عينه في تسجيل الرهن لكن لا يجوز أن تزيد مواعيد المسافة عن ستين يوما أخرى (٧٠٩ م - ٢١٨٦ ف)

٥٨٤ — الزيادة على التمن المروض لا تكون بالنسبة لكل واحد من أرباب الديون الا على الجزء المرهون له من العقار في دينه أو المقرر له عليه حق الاختصاص به

ولا يجوز الرجوع عن تلك الزيادة الا برضا جميع أرباب الديون المسجلة (٧٠٧ و ٧٠٨ م - ٢١٩٠ و ٢١٩٢ ف)

٥٨٥ — تكون تخلية العقار بقرار من حائزه في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار (٧٠٩ م - ٢١٧٤ ف)

٥٨٦ — يعين بمعرفة قاضى المواد الجزئية بناء على عرضة من يطلب التسجيل من الأخصام أمين للعقار المخل وتحصل في وجهه الاجراآت المتعاقبة بالبيع القهرى ويعين لتلك المأمورية الحائز للعقار اذا طلبها (٧١٠ و ٧١١ م - ٢١٧٤ ف)

٥٨٧ — اذا أحلى الحائز العقار من تلقاء نفسه أو نزح منه بالبيع القهرى وجب عليه رد غلته من وقت اقبائه الرضى عليه بالدفع أو بالتخلية الا اذا سقط حق الدعوى بها بمضى الزمان ويسقط ذلك الحق بمجرد مضى ثلاث سنوات (٧١٢ م - ٢١٧٦ ف)

٥٨٨ -- المصاريف الرسمية والمصاريف القانونية التي صرفها حائز العقار تدخل فيما يلزم به من يرسو عليه مزاد العقار

وعلى من رسا عليه المزاد أن يدفع أيضا الى الحائز المذكور مقدار ماصرفه من المصاريف الضرورية ومقدار المصاريف النافعة بقدر ما ترتب عليها من الزيادة في قيمة العقار ويستنزل جميع ذلك من ثمنه (٧١٣ و ٧١٤ م - ٢١٧٥ و ٢١٨٨ ف)

٥٨٩ — يلزم الحائز للعقار لأرباب الديون بما حصل فيه من الخلل سواء كان بفعله أو بإعماله (٢١٧٥ م - ٢١٧٥ ف)

٥٩٠ — ما كان لحائز العقار قبل انتقاله اليه من حقوق الارتفاق والحقوق العينية على العقار يعود كما كان يتزع العقار من حائزه المذكور وكذلك حق الاختصاص بالعقار للحصول على الدين وحق الرهن ان كانا له إنما لا يأتى كل من الحقين المذكورين بدرجة الا اذا كان تسجيلهما محفوظا بمعنى انه لم ينقض حكمه بجنح الزمن ولا بشغله (٧١٦ م - ٢١٧٧ ف)

٥٩١ — اذا زاد ثمن العقار المبيع بالمزاد على مقدار الديون المطلوبة لأرباب الديون المسجلة تكون تلك الزيادة لدائى الحائز للعقار المرتبطين له منه إنما لا يستولونها الا بعد ارباب الحقوق على العقار المرتبة لهم على مالكيه السابقين على الحائز المذكور (٢١٧٧ م - ٢١٧٧ ف)

٥٩٢ — للحائز الذى انتزع منه العقار أو اخلاه من تلقاء نفسه حق الرجوع بطريق الضمان على من ملكه اليه اذا كان التملك بمقابل وفي جميع الأحوال له الرجوع على المدين الأصلي بما صرفه بأى صفة كانت (٧١٨ م - ٢١٧٨ ف)

٥٩٣ — وله أيضا الرجوع على المدين المذكور بالمبالغ التي دفعها بأى صفة كانت زيادة عن المبالغ الذى كان ألزمه به عقد التملك اذا أبقى العقار في يده أو رسا عليه في المزاد (٧١٩ م - ٢١٩١ ف)

٥٩٤ — ليس لمن يرسى عليه المزاد الحاصل بالحكمة التحلى عن العقار بل يجوز على أن يدفع لأصحاب الديون المسجلة الثمن الذى رسا به المزاد عليه وليس عليه دفع شيء زيادة على ذلك مع عدم الاخلال بالأصول المبينة في قانون المرافعات المتعلقة بالزيادة على المزاد (٧٢٠ م)

### ( الفصل الثالث )

في اختصاص الدائن بمقاررات مدينه لحصوله على دينه

٥٩٥ — يجوز لكل دائن بيده حكم صادر بمواجهة الأخصام أو في غيبة أحدهم سواء كان ابتدائيا أو انتهائيا أن يحصل على اختصاصه بمقاررات مدينه تأمينًا على أصل دينه وفوائده والمصاريف بشرط مراعاة واستيفاء الاجراءآت المبينة في قانون المرافعات (٧٢١ م - ٢١٢٣ ف)

٥٩٦ — اذا تحصل الدائن على الاذن باختصاصه بمقاربات مدينه وجب على كاتب المحكة أن يسجل الاختصاص المذكور في دفتر المدد لذلك بدون تأخير وعلى كل حال يلزم أن يكون التسجيل في يوم صدور الاذن (٧٢٢ م)

٥٩٧ — يحصل التسجيل بأن تفيد في دفتر السابق ذكره صورة العريضة المقدمة من الدائن وصورة الأمر الصادر من رئيس المحكة بالتريخ باختصاصه بمقاربات مدينه أو بصورة الحكم الصادر من المحكة بذلك

ويكتب بأعلى كل تسجيل تاريخه وتكتب على هامشه نمرة على حسب الترتيب (٧٢٣ م)

٥٩٨ — اذا لم يسجل كاتب المحكة اختصاص الدائن بمقاربات مدينه في يوم صدور الأمر أو الحكم بذلك ألزم بالتضمينات الناشئة عن تأخيره (٧٢٤ م)

٥٩٩ — الدائن الذي تحصل على اختصاصه بمقاربات مدينه يكون له من يوم تسجيل ذلك الاختصاص نفس الحقوق التي تقترب على الزهن المقاربات وتنبع في الاختصاص المذكور كافة القواعد المقررة فيما يتعلق بالزهن مع مراعاة الضابط المادون بالمادة الآتية (٧٢٥ م)

٦٠٠ — اذا تسجلت في يوم واحد عدة اختصاصات بمقاربات واحد فيكون بعضها مساويا للبعض الآخر في الدرجة ولا تقترب على نمرها الترتيبية تقدم أحدها البتة على الآخر كما لا تقترب على بيان الساعة التي حصل فيها التسجيل ان كانت معينة

وأما الزهن المسجله في يوم تسجيل الاختصاص فتقدم ويكون لها الأولوية عليه في التقدم ما لم يكن المدين رضى بتوقيع هذه الزهن اضرارا بحقوق مدانيه (٧٢٦ م)

### ( الفصل الرابع — في الامتياز )

٦٠١ — الديون الممتازة هي الآتية :

أولا — المصاريف القضائية المنصرفة لحفظ أملاك المدين وبيعها وتدفع من ثمن هذه الأملاك قبل ديون الدائنين صرفت تلك المصاريف لمقتضى

ثانيا — المبالغ المستحقة للميرى عن أموال أو رسوم أيا كان نوعها وتكون هذه المبالغ ممتازة بحسب الشروط المقررة في الأوامر واللوائح المختصة بها ويجرى مقتضى امتيازها على كافة أموال المدين ثالثا — المبالغ المستحقة للمستخدمين في مقابلة أجر السنة السابقة على البيع أو الحجز أو الافلاس والمبالغ المستحقة للكتابة والعمله في مقابلة أجرتهم مدة ستة أشهر وتدفع هذه المبالغ بنوعها عند الاقتضاء بعد المصاريف القضائية ويجرى مقتضى هذا الامتياز على أموال المدين منقولة كانت أو ثابته بدون فرق

رابعا — المبالغ المنصرفة في حصاد محصول السنة والمبالغ المستحقة في مقابلة المبدورات التي تنج

منها المحصول وتدفع هذه وهذه على حسب الترتيب المبين في هذا الوجه من الثمن المتحصل من بيع المحصول المذكور بعد أداء الدين المتقدمة

خاصا — المبالغ المستحقة في مقابلة آلات الزراعة التي لم تزل في ملكية الدين وتدفع من أهميتها بعد المصاريف القضائية والأجر

سادسا — أجرة العقار وأجرة الأطنان وكل ما هو مستحق للمؤجر من هذا القليل وتدفع بعد ما ذكر من ثمن جميع المقرشات ونحوها الموجودة بالحلات المستأجرة ومن ثمن محاصيل السنة التي لم تزل مملوكة للمستأجر ولو كانت موضوعة بخارج الأراضي المستأجرة

سابعا — ثمن المبيع المستحق للبائع أو المبلغ المدفوع من غير المشتري بسبق ذي تاريخ ثابت بوجه رسمي المخصص لأداء الثمن المذكور تخصيصا صريحا ويكون امتياز هذا وهذا على الشيء المبيع مادام في ملك المشتري اذا كان متوقفا مع عدم الاخلال بالأصول المتعلقة بالمواد التجارية فإذا كان المبيع عقارا كان ثمنه ممتازا أيضا اذا كان تسجيل البيع حصل على الوجه الصحيح

ولا يجري مقتضى هذا الامتياز الا على حسب الدرجة التي ترتبت له بناء على تاريخ التسجيل ثامنا — المبالغ المستحقة لأصحاب الحانات من السائحين النازلين فيها وتدفع من ثمن الأشياء المودعة لهم فيها ( ٧٢٧ م - ٢٠٩٨ و ٢١٠١ الى ٢١٠٣ ف )

٦٠٢ — للشركاء الذين اقتسموا عقارا شأنا بينهم حق امتياز على ذلك العقار تأمينا لحقوقهم في رجوع بعضهم على بعض في القسمة ويثبت لهم هذا الامتياز بالتسجيل في قلم كتاب المحكمة بغير اقتضاء لشرط خاص ويجري مقتضى الامتياز على حسب الدرجة التي ترتبت له بالتسجيل ( ٧٢٨ م - ٢١٠٣ ف )

٦٠٣ — المبالغ المستحقة في مقابلة ما صرف لصيانة الشيء تكون مقدمة على جميع ما عداها من الدين ويكون الترتيب بين تلك المصاريف في المنقولات بعكس ترتيب تواريخ الصرف عليها ( ٧٢٩ م - ٢١٠٢ ف )

٦٠٤ — وأما ما عدا ذلك من الامتيازات التي على المنقولات فهي مبنية في القوانين الأخر ( ٧٣٠ م )

### ( الفصل الخامس — في حق حبس الشيء )

٦٠٥ — يكون الحق في حبس العين في الأحوال الآتية فضلا عن الأحوال المنصوصة المصرح بها في القانون :  
أولا — للدائن الذي له حق امتياز

ثانياً — لمن أوجد تحسبنا في العين ويكون حقه من أجل ماصرفه أو ماترتب على مصرفه من زيادة القيمة التي حصلت بسبب التحسين على حسب الأحوال  
ثالثاً — لمن صرف على العين مصاريف ضرورية أو مصاريف لصياتها (٧٣٩ م)

### (الباب الثاني — في إثبات الحقوق العينية)

٦٠٦ — في جميع المواد تثبت الملكية أو الحقوق العينية في حق مالها السابق بمقدار انتقال الملكية أو الحق العيني أو بأي شيء يقترب عليه هذا الانتقال قانوناً (٧٣٢ م)  
٦٠٧ — وتثبت الملكية في المنقولات في حق كل انسان بمجازتها المترتبة على سبب صحيح مع اعتقاد الحائز لها صحة حيازته (٧٣٣ م — ٢٢٧٩ ف)

٦٠٨ — مجرد وضع اليد على المنقولات يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن الاعتقاد إلا اذا ثبت ما يخالف ذلك هذا مع مراعاة ما تقدم في حالي المرقعة والضياغ (٧٣٤ م — ٢٢٧٩ ف)  
٦٠٩ — وفي مواد العقار تثبت الحقوق العينية بالنسبة لتسير المتعاقدين على حسب القواعد الآتية (٧٣٥ م)

٦١٠ — ملكية العقار والحقوق المترتبة عنها اذا كانت آية بالارث تثبت في حق كل انسان بثبوت الوراثة (٧٣٦ م)

٦١١ — الحقوق بين الأحياء الآتية من عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية القابلة للرهن أو من العقود المنتجة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن الفارسي أو المشتمة على ترك هذه الحقوق تثبت في حق غير المتعاقدين من يدعي حقا عينيا بتسجيل تلك العقود في قلم كتاب المحكمة التابع لها مركز العقار أو في المحكمة الشرعية (٧٣٧ م — قانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ ف)

٦١٢ — الأحكام المتضمنة لبيان الحقوق التي من هذا القبيل أو المؤسسة لها يلزم تسجيلها أيضاً وكذلك الأحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالمزاد والمقود للمشتمة على قسمة عين العقار (٧٣٨ م — قانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ ف)

٦١٣ — وكذلك يلزم تسجيل عقود الإيجار الذي تزيد مدته على تسع سنين وسندات الأجرة المجلة الزائدة على ثلاث سنين لأجل أن تكون حجة على غير المتعاقدين (٧٤٠ م — قانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ ف)

٦١٤ — الديون المتأخرة على العقار غير الأموال والرسوم المستحقة للميرى وغير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة والمستخدمين والعملة يلزم تسجيلها أيضاً بالأوجه المبينة بعد فيها بملق بالرهون (٧٤١ م — ٢١٠٩ ف)

٦١٥ — في حالة عدم وجود التسجيل عند لزومه تكون الحقوق السالف ذكرها كأنها لم تكن بالنسبة للأشخاص الذين لهم حقوق عينية على العقار وحفظوها بموافقتهم للقانون (٧٤٢ م - قانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ ف)

٦١٦ — ومع ذلك فلهؤلاء الأشخاص الحق فقط في أن يحصلوا على تنزيل مدة الإيجار الى تسع سنين اذا كانت مدته زائدة عليها وفي إرجاع ما دفع مقدما زيادة عن أجر الثلاث سنين (٧٤٣ م - قانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ ف)

٦١٧ — ويستثنى من الأصول السالف ذكرها الموهوب له والموصى له بشيء معين فانها لا يجوز لهما الاحتجاج بدم التسجيل على من حاز بمقابل ملكية حق قابل للرهن أو حق انتفاع بالاستعمال أو السكنى بعقد ذي تاريخ صحيح سابق على تسجيلهما (٧٤٤ م)

٦١٨ — وانما يجوز هذا الاحتجاج لمن حاز الحق بمقابل من الموهوب له أو الموصى له اذا سجل عقده أو حقه بالأولية (٧٤٥ م)

٦١٩ — في حالة تعدد عقود انتقال الملكية بين عدة ملاك متوالين يكتفى بتسجيل العقد الأخير منها (٧٤٦ م)

٦٢٠ — لا يصبح بحق البائع في فسخ البيع على من سجل بموافقة الأصول حقوقه العينية التي حازها من المشتري أو من انتقلت اليه حقوق المشتري قبل تسجيل عقد البيع (٧٤٦ م - قانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ ف)

٦٢١ — يسقط حق البائع في فسخ البيع اذا لم يسجل عقده قبل صدور الحكم بإشهار تفليس الحائز للبيع (٧٤٨ م)

### (الباب الثالث — في دفتر التسجيل)

٦٢٢ — يكون في قلم كتاب كل محكمة ابتدائية دفتران منمر الصحائف موضوعا على كل صحيفة علامة أحد قضاة المحكمة ويقيد كاتب المحكمة في أحد الدفترين المذكورين بمر متتابعة ما سجل من الزهون وحقوق الامتياز المنصوص عليها في هذا الكتاب ويقيد في دفتر الآخر ما سجل من حقوق اختصاص الدائن بمقاربات مدينه لحصوله على دينه (٧٥٠ م)

٦٢٣ — ويكون تحت يد الكاتب المذكور دفتر آخر منمر الصحائف وعلى كل منها علامة كما سبق ذكره يقيد فيه بيان سندات العقود أو القوائم المطلوب تسجيلها عند تسليمها اليه الأول فالأول ويقفل دفتر المذكور في آخر كل يوم

ويجب أن تكون النمر المتتابعة في هذا الدفتر موافقة للنمر المتتابعة في دفتر التسجيل السابق ذكره (٧٥١ و٧٥٢ و٧٥٣ م - ٢٢٠٠ و٢٢٠١ ف)

٦٢٤ — تسجيل سندات العقود والأحكام وقوائم الرهون يكون مشتملا على بيان تاريخ تسليم تلك السندات أو القوائم ويجب أن يكون التسجيل في ظرف ثمانية أيام بالأكثر من تاريخ التسليم مع مراعاة ما هو مقرر في المادة ٥٩٦ فيما يتعلق بتسجيل اختصاص الدائن بمقاربات مدينه لحصوله على دينه (٧٥٤ و ٧٥٥ م)

٦٢٥ — يجوز للمحكمة أن تأذن للكاتب عند الاقتضاء في أن يكون عنده دفتران فأكثر للتسجيلات في عدد الشفع من أيام الأشهر والوتر منها (٧٥٦ م)

٦٢٦ — يجب أن يشتمل الوصل الذى يعطى بسندات العقود والأحكام وقوائم الرهون المفتضى تسجيلها على غمرة التسجيل بالدفتر على حسب تتابع التمر وعلى تاريخ الاستلام باليوم والساعة (٧٥٧ م - ٢٢٠٠ ف)

٦٢٧ — يجب أن يكون قيد استلام السندات والأحكام والقوائم وتسجيلها خالين عن تحلل البياض بين الكتابة وعن الشطب والكشط ووضع كلمة فوق أخرى وعن الكتابة بين الأسطر فإذا حصل مخرج أو شطب يلزم أن يصدق عليه من أحد قضاة المحكمة في اليوم الذى حصل فيه مع وضعه تاريخ التصديق بعد مقابلته على الأصل المسلم من أربابه (٧٥٨ م - ٢٢٠٣ ف)

٦٢٨ — يكون التسجيل بناء على طلب أولى الشأن إلا في الأحوال التى ينص القانون على وجوب التسجيل بمعرفة كاتب المحكمة من تلقاء نفسه بغير طلب (٧٥٩ م)

٦٢٩ — تسجيل السند أو الحكم هو عبارة عن نسخ صورة ما به حرقا فيما يتعلق بنقل الملكية (٧٦٠ م)

٦٣٠ — يؤشر في ذيل السند أو الحكم المقدم للتسجيل بحصول تسجيله مع ذكر تاريخه وغمرته المتابعة وغمرة الصحيفة المسجل فيها ويرد لمن قدمه للتسجيل (٧٦١ م)

٦٣١ — تسجيل الرهن يكون بنسخ صورة القائمة المحررة في نسختين المقدمة من صاحبها المشتعلة عن البيانات المندرجة بالمادة ٥٩٦ (٧٦٢ م - ٢١٥٠ ف)

٦٣٢ — يؤشر على احدى النسختين بحصول التسجيل مع ذكر تاريخه وغمرته المتابعة وغمرة الصحيفة وترد لمن قدمها للتسجيل (٧٦٣ م - ٢١٥٠ ف)

٦٣٣ — ويضع كاتب المحكمة امضاءه على التأشير في ذيل سندات العقود والأحكام وقوائم الرهون (٧٦٤ م)

٦٣٤ — وعلى كاتب المحكمة عند تسجيل اختصاص دائن بمقاربات مدينه لحصوله على دينه أن يمسك لذلك الدائن شهادة دالة على تسجيل الاختصاص المذكور ومشتملة على تاريخ التسجيل وغمرته المتابعة



٦٣٥ — ويكون أيضا تحت يد الكاتب اثنان من دفاتر القهرست أحدهما مرتب بالترتيب الهجائي بحرف واحد أو عدة حروف على حسب اسم المالك القديم أو المالك الجديد الذي حصل عليه التسجيل أو اسم المدين الذي حصل التسجيل عليه والثاني كذلك يكون مرتباً بالترتيب الهجائي ويفهرس فيه جميع تسجيلات السندات فقط وهذا الدفتر الثاني يشتمل على أسماء الملاك السابقين المينتين في السند أو في الحكم المفتضى تسجيله ولم يسبق عليهم تسجيل ( ٧٦٦ و ٧٦٥ م )

٦٣٦ — على كاتب المحكة أن يعطى لكل طالب اما كشفا عاما أو خاصا بالتسجيلات واما صورة سندات العقود أو الاحكام أو قوائم الرهون المسجلة ولم يزل تسجيلها باقيا أو يعطى شهادة بعدم وجود تسجيل بالدفتر

وعليه أيضا أن يعطى كشفا ملخصا من دفتر القهرست اذا طلب منه ذلك ( ٧٦٧ و ٧٦٨ م - ٢١٩٩ وقانون ٢٣ مارس ١٨٥٥ ف )

٦٣٧ — الكاتب المذكور مسؤول عن السهو أو الغلط الواقع في تلك العيود المخرجة الناشئة عن تقصيره أو تقصير الكتبة الذين تحت يده اذا ترتب على ذلك ضرر للخصم ( ٧٦٩ م - ٢١٩٧ ف )

٦٣٨ — الدائن الذي سقط حقه أو ضاع بسبب الغلط الواقع في الشهادة وكذلك من استملك العقار بمقابل اعتيادا على تلك الشهادة لهما حق الرجوع على كاتب المحكة الذي أعطاهما ( ٧٧٠ م - ٢١٩٧ ف )

٦٣٩ — على كاتب المحكة أن يسجل من تلقاء نفسه ملخص الأحكام الصادرة بحسب المزايد في المزايدات العمومية والا فيغرم بمخانة قرش ديواني

مصاريف التسجيل تدفع من الذي تم عليه المزايد ( ٧٧١ و ٧٧٢ م )  
٦٤٠ — على الكاتب أن يؤشر من تلقاء نفسه على هامش التسجيلات بصيغ الأحكام المبطله للسند او للحكم المسجل او الدالة على فسخه وان يسجل الاحكام الصادرة في شأن سندات انتقال الملكية الغير المسجل الذي له تاريخ صحيح سابق على العمل بموجب هذا القانون وان لم يفعل ذلك فيغرم بمخانة قرش ديواني ( ٧٧٣ م )

٦٤١ — في الحالتين المينتين بللادتين السابقتين لا يكون الكاتب مسؤولا لانتخاب الحقوق الذين يجوز لهم طلب التسجيلات أو التأشيرات السالفة الذكر ( ٧٧٤ م )

## قانون الشفعة

ذكرتو في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بشأن الش — فمة

أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية

وبعد الاطلاع على القانون المدنى المتبع لدى المحاكم المذكورة وبناء على ما عرضه علينا ناطر الحفاينة وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هوآت

( الباب الأول )

المادة ١ — يثبت حق الشفعة لمن يأتي :

أولاً — للشريك الذى له حصبة شائعة في العقار المبيع .

ثانياً — للجار المالك في الأحوال الآتية

إذا كان العقار المشفوع من المباني أو من الأراضى المعدة للبناء سواء كانت في المدن أو في القرى

إذا كان للأرض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المشفوعة

إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن لنصف ثمن الأرض المشفوعة على الأقل

المادة ٢ — بعد شريكا في العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه كله أو بمضيه وله طلب الشفعة إذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه

المادة ٣ — لاشفعة فيما يبيع للزيادة لعدم امكان القسمة بين الشركاء عينا أو لنزع الملكية قهرا أمام احدى جهات الادارة أو القضاء وكذلك لاشفعة فيما يبيع من الأصول لقروعم وبالعكس ولا فيما يبيع من أحد الزوجين للأخر أو من المالك لأحد أقاربه لغاية الدرجة الثالثة

المادة ٤ — لاشفعة للوقف

المادة ٥ — لا يصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا بمن تملك بشير المباينة

المادة ٦ — لاشفعة فيما يبيع ليجعل محل عبادة أو ليحقق به

المادة ٧ — إذا تعدد الشفعة يكون الحق في الشفعة

أولاً — للمالك الرقبة

ثانياً — للشريك الذي له حصة مشاعة

ثالثاً — لصاحب حق الانتفاع

رابعاً — للجار المالك

فإذا تعدد مالكو الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه وإذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه منفعة من الشفعة أكثر من غيره

المادة ٨ — يثبت حق الشفعة وتراعى الأحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالأولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شقيماً باعتبار ما ذكر في المادة الأولى

المادة ٩ — العين الجائز أخذها بالشفعة إذا بلغها مشترها قبل تقديم طلب ما بالشفعة فيها وتسجيله كما هو مذكور في المادة الرابعة عشرة الآتية لاتقام دعوى أخذها بالشفعة إلا على المشتري الثاني بالتسوية التي اشترى بها

المادة ١٠ — إذا اشترى في العقار المشفوع أو غرس فيه أشجاراً قبل طلب الأخذ بالشفعة يكون الشفيع ملزماً ببناء على رغبة المشتري أما أن يدفع له ماسرفه أو ما زاد في قيمة العقار بسبب البناء أو الفراس

أما إذا حصل البناء أو الفراس بعد طلب الأخذ بالشفعة فالشفيع الخيار أن شاء طلب إزالتهما وإن شاء طلب بقاءهما وفي هذه الحالة لا يلزم إلا بدفع قيمة الأدوات وأجرة العمل أو مصاريف الفراس

أما ماسرف في حفظ العقار وصيانته فيلزم دفعه في كل الأحوال للمشتري المشفوع منه

المادة ١١ — إذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعاً بينهم فلا تجوز الشفعة إلا فيسبة بينهم . أما إذا عينت في المقد حصصاً لكل منهم مفروزة كان للشفيع الحق في طلب أخذه بهامه أو أخذ حصته واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الأخذ بالشفعة

الباب الثاني — فيما يرتب على حق الشفعة

المادة ١٢ — كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائنوه وكل بيع وكل حق عيني قبله المشتري أو اكتسبه التميزضه بعد التاريخ الذي سجل فيه طاب الشفعة طبقاً للمادة الرابعة عشرة الآتية لا يسرى على الشفيع ويبقى مع ذلك لأصحاب الديون الممتازة وللدائنين المرتبطين ما كان لهم من حقوق الأولوية فيما آل للمشفوع منه من ثمن ذلك العقار

المادة ١٣ — محل الشفع بالشفعة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق على أن المشتري إذا استحصيل على تأجيل الثمن لا ينتفع الشفع من هذا التأجيل إلا برضاء البائع وإذا ظهر بعد الأخذ بالشفعة أن العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفع أن يرجع إلا على البائع

### الباب الثالث.

في الاجراءات التي يلزم مراعاتها فيما يتعلق بالشفعة وفي سقوط حق الأخذ بها  
المادة ١٤ — يجب على من يرغب الأخذ بالشفعة أن يمان للبائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مشتملا على عرض الثمن وملحقاته الواجب دفعها قانونا ولأجل أن يكون هذا الاعلان حجة على الغير يجب تسجيله في قلم رهونات المحكمة المختطة الكائن بدائرتها المقار

وإذا كانت الشفعة بين وطنيين يكتفى بإجراء هذا التسجيل بقلم كتاب المحكمة الابتدائية الأهلية الكائن بدائرتها المقار المطلوب أخذه بالشفعة وعلى هذه المحكمة أن تبعث بصورة منه الى قلم رهونات المحكمة المختطة الكائن بدائرتها المقار لتجرى تسجيله من تلقاء نفسها ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير من تبة الدول الأجنبية إلا من تاريخ هذا التسجيل الأخير  
وتنصوص هذه المادة المختصة بتسجيل الطلب وما يرتب عليه تسرى على تسجيل حكم الشفعة المنصوص عنه في المادة الثامنة عشرة الآتى ذكرها

المادة ١٥ — ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن بدائرتها المقار في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشرة والاسقط الحق فيها  
المادة ١٦ — ويحكم فيها دائما على وجه السرعة

المادة ١٧ — لا تقبل المعارضة في الأحكام القياية الصادرة في الشفعة وميعاد استئنافها ١٥ يوما من يوم اعلانها

المادة ١٨ — الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفع وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها

المادة ١٩ — يسقط حق الشفعة في الاحوال الآتية :

أولا — اذا حصل التنازل عنه صراحة أو ضمنا

ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفع عرف المشتري بصفة مالك المقار نهائيا

ثانيا — اذا لم يظهر الشفع رغبته في الأخذ بالشفعة في ظرف ١٥ يوما من وقت علمه بالبيع

أو من وقت تكليفه رسمياً بإبداء رغبته سواء كان بناء على طلب البائع أو بناء على طلب المشتري ويزاد على هذه المدة عند الاقتضاء ميعاد المسافة

المادة ٢٠ — يجوز اثبات التنازل الضمني عن حق الشفعة والعلم بالبيع بكافة طرق الاثبات المقررة في القانون بما فيها الاثبات بالبينة

المادة ٢١ — يجب أن يعلن التكليف الرسمي المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشرة على يد محضر وأن يشتمل على البيانات الآتية وإلا عد لاغياً وهذه البيانات هي :

أولاً — بيان العقار المجاز أخذه بالشفعة بياناً دقيقاً مع تعيين موقعه وحدوده ومقاسه

ثانياً — بيان الثمن وشروط البيع واسم ولقب وصنعة وعمل سكن كل من البائع والمشتري

المادة ٢٢ — يسقط الحق في الشفعة في سائر الاحوال بعد مضي ستة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة الشفعاء ولو كان الشفيع غير أهل للتصرف أو ثائلاً

المادة ٢٣ — ألغيت المواد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ من القانون المدني

المادة ٢٤ — يعمل بهذه الاحكام بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

المادة ٢٥ — على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى يابدين في ٣ ذي الحجة سنة ١٣١٨ — ٢٣ مارس سنة ١٩٠١

|                  |                      |          |
|------------------|----------------------|----------|
| ناظر الحفائية    | يأمر الحضرة الحدودية | عباس حلى |
| ( ابراهيم فؤاد ) | رئيس مجلس النظر      |          |
|                  | ( مصطفى فهمي )       |          |

## قانون التجارة

المصادر به الأمر العالي المؤرخ في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية  
(١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية)

## فهرست

مختصرة

### الباب الأول — في القواعد العمومية

- الفصل الأول — في التجار وفي الأعمال التجارية (مادة ١ - ٥) ..... ١٠١  
» الثاني — في لزوم إعلان الشروط المتفق عليها في عقد نكاح التجار (مادة ٦ - ١٠) ..... ١٠٢  
» الثالث — في دفاتر التجار (مادة ١١ - ١٨) ..... ١٠٢  
الباب الثاني — في أنواع العقود التجارية

- الفصل الأول — في الشركات (مادة ١٩ - ٦٥) ..... ١٠٣  
» الثاني — في الممارسة وفي البورصات التجارية (مادة ٦٦ - ٧٥) ..... ١٠٨  
» الثالث — في الرهن (مادة ٧٦ - ٨٠) ..... ١٠٩  
» الرابع — في الوكلاء بالعمولة على وجه المصوم (مادة ٨١ - ٨٩) ..... ١١٠  
» الخامس — في الوكلاء بالعمولة للنقل وفي أمناء النقل والمرابكية ونحوهم (مادة ٩٠ - ١٠٤) ..... ١١١  
» السادس — في الكميالات ..... ١١٣  
الفرع الأول — في صور الكميالات (مادة ١٠٥ - ١١٠) ..... ١١٣  
» الثاني — في مقابل الوفاء (مادة ١١١ - ١١٦) ..... ١١٤  
» الثالث — في قبول الكميالات (مادة ١١٧ - ١٢٤) ..... ١١٥  
» الرابع — في قبول الكميالة بالواسطة (مادتي ١٢٥ و ١٢٦) ..... ١١٦  
» الخامس — في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكميالة (مادة ١٢٧ - ١٣٢) ..... ١١٦  
» السادس — في تحويل الكميالة (مادة ١٣٣ - ١٣٩) ..... ١١٧  
» السابع — في ملزومية صاحب الكميالة وقابلها ومحيلها على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي (مادة ١٣٧ - ١٤١) ..... ١١٧  
» الثامن — في دفع قيمة الكميالة (مادة ١٤٢ - ١٥٦) ..... ١١٨  
» التاسع — في دفع قيمة الكميالة بالواسطة (مادة ١٥٧ - ١٥٩) ..... ١١٩  
» العاشر — فيما لحامل الكميالة من الحقوق وما عليه من الواجبات (مادة ١٦٠ - ١٧٣) ..... ١٢٠  
» الحادي عشر — في البروتستو (مادة ١٧٤ - ١٧٧) ..... ١٢٢  
» الثاني عشر — في الرجوع (مادة ١٧٨ - ١٨٨) ..... ١٢٢

## مقدمة

الفصل السابع — في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الأوراق

التجارية ( مادة ١٨٩ — ١٩٣ ) ..... ١٢٤

الفصل الثامن — في سقوط الحق في الدعوى في مواد الأوراق التجارية بمضى الزمن

( مادة ١٩٤ ) ..... ١٢٤

## الباب الثالث — في الافلاس

الفصل الأول — في اشهار الافلاس ( مادة ١٩٥ — ٢٣٣ ) ..... ١٢٥

» الثاني — في تعيين مأمور التفليس ( مادة ٢٣٤ — ٢٣٨ ) ..... ١٢٩

» الثالث — في وضع الاختام وفي الأحكام الأولية المتعلقة بشخص المفلس ( مادة ٢٣٩ — ٢٤٤ ) ..... ١٣٠

» الرابع — في تعيين وكلاء المداينين واستبدالهم ( مادة ٢٤٥ — ٢٥٨ ) ..... ١٣١

» الخامس — في وظائف وكلاء المداينين ..... ١٣٢

الفرع الأول — في القواعد العمومية ( مادة ٢٥٩ — ٢٦٩ ) ..... ١٣٢

» الثاني — في رفع الاختام وفي الجرد ( مادة ٢٧٠ — ٢٧٥ ) ..... ١٣٤

» الثالث — في بيع بضائع المفلس وأمتعته وتحصيل الديون المطلوبة له ( مادة ٢٧٦ — ٢٨٥ ) ..... ١٣٤

» الرابع — في الأعمال التحفظية ( مادتي ٢٨٦ و ٢٨٧ ) ..... ١٣٥

» الخامس — في تحقيق الديون التي على المفلس ( مادة ٢٨٨ — ٣١٤ ) ..... ١٣٦

الفصل السادس — في الصلح وفي اتحاد المداينين ..... ١٣٩

الفرع الأول — في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم ( مادتي ٣١٥ و ٣١٦ ) ..... ١٣٩

» الثاني — في الصلح ( مادة ٣١٧ — ٣٢٧ ) ..... ١٤٠

» الثالث — فيما يقرب على الصلح ( مادة ٣٢٨ — ٣٣٠ ) ..... ١٤١

» الرابع — في ابطال الصلح أو فسخه ( مادة ٣٣١ — ٣٣٦ ) ..... ١٤٢

» الخامس — في قفل أعمال التفليس بسبب عدم كفاية مال المفلس ( مادتي ٣٣٧ و ٣٣٨ ) ..... ١٤٣

» السادس — في اتحاد المداينين ( مادة ٣٣٩ — ٣٤٧ ) ..... ١٤٤

الفصل السابع — في بيان أنواع المداينين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدنيهم ..... ١٤٥

الفرع الأول — في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء ( مادتي ٣٤٨ و ٣٤٩ ) ..... ١٤٥

» الثاني — في المداينين المرتبطين لتقول وفي المداينين الذين لهم الامتياز على

المقتولات ( مادة ٣٥٠ — ٣٥٥ ) ..... ١٤٦

» الثالث — في حقوق المداينين المرتبطين للعقار والمداينين الذين لهم حق الامتياز

عليه أو الذين يحصلوا على اختصاصهم بمقتارات المفلس كلها

أو بعضها لوقاء ديونهم ( مادة ٣٥٦ — ٣٦٠ ) ..... ١٤٧

مصحفة

- الفرع الرابع — في حقوق الزوجات ( مادة ٣٦١ - ٣٦٥ ) . . . . . ١٤٨  
 الفصل الثامن — في تصفية من المنقولات وفي التوزيع على المدينين ( مادة ٣٦٦ - ٣٧١ ) ١٤٨  
 » التاسع — في بيع عقارات المفلس ( مادة ٣٧٢ - ٣٧٥ ) . . . . . ١٤٩  
 » العاشر — في الاسترداد ( مادة ٣٧٦ - ٣٨٩ ) . . . . . ١٥٠  
 » الحادى عشر — في طرق النظم من الأحكام الصادرة في مواد التفليس ( مادة ٣٨٩ - ٣٩٥ ) ١٥١  
 » الثانى عشر — في التفليس بالتقصير أو التدليس ( مادة ٣٩٦ - ٤٠٧ ) . . . . . ١٥٢  
 » الثالث عشر — في إعادة اعتبار المفلس اليه ( مادة ٤٠٨ - ٤١٩ ) . . . . . ١٥٤

## امر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ ( ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا

وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

### المادة الاولى

القانون التجارى المرفوق بأمرنا هذا المشتغل على اربعمائة وتسع عشرة مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به في كل جهة من جهات القطر المصرى من بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة في دائرتها

### المادة الثانية

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى يابدين في ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ( ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ )  
 ( محمد توفيق )

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الحقانية  
 ( نغرى )  
 رئيس مجلس النظار  
 ( شريف )



## قانون التجارة

### الباب الأول

#### في القواعد العمومية

#### الفصل الأول - في التجار وفي الأعمال التجارية

- ١ - كل من اشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها حرفة معتادة له فهو تاجر (م ٢٩ - ف ١)
- ٢ - يعتبر بحسب القانون عملا تجاريا ما هوأت :  
كل شراء غلال أو غيره من أنواع للأكولات أو البضائع لأجل بيعها بيمينها أو بعد تهيئتها بهيئة أخرى أو لأجل تأجيرها للاستعمال .  
وكل مقاول أو عمل متعلق بالمصنوعات أو التجارة بالعمولة أو النقل برا أو بحرا .  
وكل تمهد بجوريد أشياء وكل ما يتعلق بالحللات والمكاتب التجارية وغيرها من الحللات المدة للبيع بلزيادة أو للملاصع العمومية .  
وكل عمل متعلق بالكيالات أو الصرافة أو السمسرة .  
وجميع معاملات البنوك العمومية .  
وجميع الكيالات أيا كان أولو الشأن فيها .  
وجميع السندات التي تحت اذن سواء كان من امضاها أو ختم عليها تاجرا أو غير تاجرا ما يشترط في الحالة الأخيرة أن يكون مخرىها متربيا على معاملات تجارية .  
وجميع المقاولات المتعلقة بإنشاء مبان متى كان المقاول متمهدا بجوريد الأدوات والأشياء اللازمة لذلك .  
وجميع العقود والتمهيدات الحاصلة بين التجار والمتسبين والساسة والصيارف ما لم تكن القود والتمهيدات المذكورة مدنية بحسب نوعها أو بناء على نص العقد .  
وكل عمل متعلق بإنشاء سفن أو شرائها أو بيعها لسفنها داخل القطر أو خارجه .  
وجميع الرسائل البحرية المتعلقة بالتجارة .  
وكل بيع أو شراء مهمات أو أدوات أو ذخائر للسفن .  
وكل استئجار أو تأجير للسفن بالنولون وكل اقراض واستقراض بحرى وكل عقد تأمين من الاخطار وجميع العقود الأخرى المتعلقة بالتجارة البحرية .  
وكل اتفاق أو مشاركة على ماهيات الملاحين وأجرهم .  
واستخدام البحريين في السفن التجارية (م ٣٠ - ٣١ و ٣٢ و ٣٣ ف)

- ٣ — إذا باع أحد أصحاب الأراضي أو المزارعين المحصولات الناتجة من الأراضي المملوكة له أو المزروعة بمفرته فلا يمد هذا البيع عملا تجاريا (٦٣٨ ف)
- ٤ — يسوغ لمن باع سنة احدى عشر بين سنة كاملة أن يشتغل بالتجارة وأما من باع سنة ثمانى عشرة سنة كاملة وكان قانون أحواله الشخصية يقضى بأنه قاصر فلا يجوز له أن يتجر إلا بحسب الشروط المقررة فيه وأما إذا كان القانون المذكور يقضى برشده فلا يتجر إلا بأذن من المحكمة الابتدائية (٢١٠ - ٢ ف)
- ٥ — وكذلك تكون أهلية النساء للتجارة على حسب قانون أحوالهن الشخصية (٢١١ - ٤ و ٥ ف)

### الفصل الثانى

- فى لزوم اعلان الشروط المتفق عليها فى عقد نكاح التجار
- ٦ — يجب على كل تاجر متزوج أو تاجرة متزوجة اخبار قلم كتاب المحكمة الابتدائية فى ظرف سنة من تاريخ نشر هذا القانون بالشروط التى حصل الاتفاق عليها فى عقد الزواج وعلى كاتب المحكمة التاثير بها فى دفتر مخصوص (٢٠ م)
- ٧ — وإذا كان بينهما سند مشاركة فيقدم لكاتب المحكمة ليحرر ملخصا منه ويقيدها الملخص الدفتر السابق ذكره (٢١ م - ٦٧ ف)
- ٨ — كل من طلب الاطلاع على هذا الدفتر وبين اسم التاجر الذى يريد معرفة ما يختص به بيجاب لطلبه فى الحال انما لا يكون له الاطلاع الا على ما يختص بالتاجر المذكور (٢٢ م)
- ٩ — يجب أيضا على كل تاجر يتزوج وعلى كل شخص متزوج تخد التجارة حرفة له أن يتبع ما هو مقرر فى مادتي ٧٦ و ٧٧ فى ظرف شهر من تاريخ زواجه أو افتتاح تجارته (٢٣ م - ٦٧ و ٦٩ ف)
- ١٠ — اذا لم يوف التاجر بالاجراآت المبينة فى هذا الفصل ثم أفلس يحكم عليه بصفة مفلس مقصر اذا تبين أن عدم الاخبار منه بما سلف ذكره أوجب الغير أن يعتمد عليه غير مستحق . (٢٤ م - ٦٩ ف)

### الفصل الثالث — فى دفاتر التجار

- ١١ — يجب على كل تاجر أن يكون له دفتر يومية يشتمل على بيان ما له وما عليه من الديون يوما فيوما وعلى بيان أعمال تجارته وبيان ما اشتراه أو باعه أو قبله أو أحاله من الأوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملا أيضا على المبالغ المنصرفة على منزله شهرا فشهرا اجمالا بغير بيان لقردياتها (١٢ م - ٨ ف)
- ١٢ — ويجب عليه أن يقيده فى دفتر مخصوص صورة ما يرسله من الخطابات المتعلقة بالأشغال

وأن يجمع ما يرد إليه منها في كل شهر ويضعه في ملف على حدته (١٣م - ٨ ف)

١٣ — ويجب على كل تاجر أن يجرد كل سنة أمواله المنقولة والثابتة ويحصر ما له وما عليه من الديون ويقدد صورة قائمة الجرد المذكور في دفتر يمد لذلك زيادة عن الدفترين المذكورين في المادتين السابقتين (١٤م - ٩ ف)

١٤ — ويجب أن تكون هذه الدفاتر خالية من كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي عدا ما يترك من البياض في الدفتر الذي تقيد فيه صور الخطأ بطريق الطبع و يلزم قبل بدء الكتابة في اليومية ودفتر الجرد أن تمر كل صحيفة منها وتوضع على كل ورقة بدون معباريف علامة للأمور الذي تعينه المحكمة الابتدائية لذلك وفي آخر كل سنة يضع هذا المأمور أيضا في الدفترين المذكورين وفي دفتر صور الخطأ بطريق التأشير اللازم بحضور التاجر الذي يقدمها بدون أن يجوز للمأمور المذكور بأي وسيلة كانت الاطلاع على مضمون الدفاتر المقدمة له ولا يحجزها عنده (١٥م - ١٠ و ١١ ف)

١٥ — الدفاتر التي يجب على من يشتغل بالتجارة اتخاذها لا تكون حجة أمام المحاكم ما لم تكن مستوفية للأجزاء السالف ذكرها (١٦م - ١٣ ف)

١٦ — لا يجوز للمحكمة في غير المنازعات التجارية أن تأمر بالاطلاع على الدفترين المتقدم ذكرهما ولا على دفتر الجرد إلا في مواد الأموال المشاعة أو مواد التراكات وقسمة الشركات وفي حالة الإفلاس وفي هذه الأحوال يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالاطلاع على تلك الدفاتر (١٧م - ١٤ ف)

١٧ — يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لأجل الاثبات في دواوى التجار المتعلقة بمواد تجارية إذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانونا (١٨م - ١٢ ف)

١٨ — يجوز للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها في أثناء الخصومة بتقديم الدفاتر لتستخرج منها ما يتعلق بهذه الخصومة (١٩م - ١٥ ف)

## الباب الثاني

### في أنواع العقود التجارية

#### الفصل الاول — في الشركات

١٩ — الشركات التجارية المحتمة قانونا ثلاثة أنواع :

- النوع الأول — شركة التضامن
- النوع الثاني — شركة التوصية
- النوع الثالث — شركة المساهمة

وتتبع في هذه الشركات الأصول العمومية المبينة في القانون المدني والشروط المتفق عليها بين الشركاء والقواعد الآتية (٢٥ م - ١٨ و ١٩ ف)

٢٥ - شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الانحياز على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسمها (٢٦ م - ٢٠ ف)

٢٦ - اسم واحد من الشركاء أو أكثر يكون عنوانا للشركة (٢٧ م - ٢١ ف)

٢٧ - الشركاء في شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولو لم يحصل وضع الامضاء عليها الا من أحدهم إنما يشترط أن يكون هذا الامضاء بعنوان الشركة (٢٨ م - ٢٢ ف)

٢٨ - شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة وبسمون موصين (٢٩ م - ٢٣ § ١ ف)

٢٩ - تكون إدارة هذه الشركة بعنوان ويلزم أن يكون هذا العنوان اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسؤولين المتضامين (٣٠ م - ٢٣ § ٢ ف)

٣٠ - وإذا وجدت عدة شركاء متضامين ودخلت أسماؤهم في عنوان الشركة سواء كانوا كلهم مدبرين لها معا أو كان المديرها واحدا منهم أو أكثر على ذمة الجميع فالشركة تكون شركة تضامن بالنسبة لهم وشركة توصية بالنسبة لأرباب المال الخارجين عن إدارتها (٣١ م - ٢٤ ف)

٣١ - لا يجوز أن يدخل في عنوان الشركة اسم واحد من الشركاء الموصين أى أرباب المال الخارجين عن الإدارة (٣٢ م - ٢٥ ف)

٣٢ - الشركاء الموصون لا يلزمهم من الخسارة التي تحصل الا بقدر المال الذي دفعوه أو الذي كان يلزمهم دفعه الى الشركاء (٣٣ م - ٢٦ ف)

٣٣ - ولا يجوز لهم أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل (٣٤ م - ٢٧ ف)

٣٤ - إذا أذن أحد الشركاء الموصين بدخول اسمه في عنوان الشركة خلافا لما هو منصوص في المادة ٢٦ فيكون ملزوما على وجه التضامن بجميع ديون وتعهدات الشركة (٣٥ § ١ م)

٣٥ - وكذلك إذا عمل أى واحد من الشركاء الموصين عملا متعلقا بإدارة الشركة يكون ملزوما على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي أجراه

ويجوز أن يلزم الشريك المذكور على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها على حسب عدد وجسامته أعماله وعلى حسب اثنان الثمرة بسبب تلك الأعمال (٣٥ § ٢ م - ٣٦ م - ٢٨ ف)

- ٣١ — اذا أبدى أحد الشركاء الموصين تصانح أو أجرى تفتيشاً أو ملاحظة فلا يقرب على ذلك الزامه بشئ. ( ٣٧ م - ٢٨ ف )
- ٣٢ — شركة المساهمة لاتفون بسم الشركاء ولا بسم أحدهم ( ٣٨ م - ٢٩ ف )
- ٣٣ — وانما يطلق عليها الفرض المقصود منها كنوان لها ( ٣٩ م - ٣٠ ف )
- ٣٤ — تناط ادارة هذه الشركة بوكلاء الى أجل معلوم سواء كانوا من الشركاء أو من غيرهم وباجرة أولا ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به في نظامنة الشركة أو وجد شرط يقضى بعدم عزلهم ( ٤٠ م )
- ٣٥ — هؤلاء الوكلاء المدبرون ليسوا مسؤولين الا عن وفاة العمل الذى أحيل على عهدهم أى لا يترتب على ما يجرونه من الادارة الزامهم بشئ ما فيما يختص بتمهيدات الشركة الزاما خاصا بأشخاصهم أو على وجه التضامن ( ٤١ م - ٣٢ ف )
- ٣٦ — الشركاء في هذه الشركة لا يلزمهم من الحسارة الا بقدر سهامهم فيها ( ٤٢ م - ٣٣ ف )
- ٣٧ — رأس مال شركة المساهمة يجزأ الى أسهم متساوية القيمة وكذلك الى أجزاء أسهم متساوية ( ٤٣ م - ٣٤ ف )
- ٣٨ — يجوز أن يكون سند الأسهم في صورة سند لحامله وفي هذه الحالة يحصل التنازل عن السند بتسليمه من يد الى أخرى ( ٤٤ م - ٣٥ ف )
- ٣٩ — وثبت ملكية الأسهم بقيدتها في دفاتر الشركة ويكون التنازل عن هذه الأسهم بكتابة في الدفاتر المذكورة يوضع عليها امضاء كل من المتنازل والمتنازل له أو امضاء وكيلهما وعلى مدير الشركة أن يذكر ذلك في هامش السند الاصيل أو على ظهره اذا لم يسط سندا آخر جديدا ( ٤٥ م - ٣٦ ف )
- ٤٠ — لا يجوز ايجاد شركة المساهمة الا بأمر يصدر من الجناح الخديوى بالتصديق على الشروط المندرجة في عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها ( ٤٦ م )
- ٤١ — جميع شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية وأن يكون مركزها الاصيل بالقطر المذكور ( ٤٧ م )
- ٤٢ — ويجوز أيضا أن يكون رأس مال شركات التوصية متجزأ الى أسهم بدون اخلال بالقواعد المبررة لنوع هذه الشركة ( ٤٨ م - ٣٨ ف )
- ٤٣ — لا يجوز لأى شركة أن تحجز رأس مالها الى أسهم أو أجزاء أسهم قيمة كل واحد منها أقل من أربعة جنيهات مصرية اذا كان رأس المال المذكور لا يزيد على ثمانية آلاف جنيه مصرية وأما اذا زاد على ذلك فلا يجوز أن تكون قيمة السهم أو جزئه أقل من عشرين جنيها مصرية ( ٤٩ م - قانون ٢٤ يولييه ١٨٦٧ مادة ١ و ٢٤ ف )

٤٤ — تكون سندات الأسهم فى شركات التوصية بأسماء أربابها حتى يدفع نصف قيمتها ويكون المساهمون والأشخاص المتنازل لهم بأسمائهم مسؤولين الى تمام الوفاء بهذا النصف (٥٠ م - ق ٢٤ يولييه ١٨٦٧ مادة ٣ ف)

٤٥ — يعين فى الأمر المرخص بإيجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك حامل سنده ويخلو طرف للمساهم أو المتنازل اليه الذى كان السند باسمه (٥١ م)

٤٦ — ويكون عقد شركات التضامن وشركات التوصية بالكتابة ويجوز أن تكون مشاركة كل منهما رسمية أو غير رسمية (٥٢ م - ٣٩ ف)

٤٧ — ويكون الاجراء كذلك فى المشاركة التى يلزم بها المتعاقدون السعى بشروط معينة فى الحصول على الرخصة اللازمة لإيجاد شركة المساهمة (٥٣ م)

٤٨ — ويسلم ملخص مشاركة شركة التضامن أو شركة التوصية الى قلم كتاب كل من الحاكم الابتدائية التى يوجد فى دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ليسجل فى السجل المعد لذلك ويطعن بلمصه مدة ثلاثة أشهر فى اللوحة المدة فى المحكمة للاعلانات القضائية (٥٤ م - ٤٢ ف)

٤٩ — ويلزم أيضا درجة فى إحدى الصحف التى تطبع فى مركز الشركة المذكورة وتكون معدة لنشر الاعلانات القضائية أو فى صحيفتين تطبعان فى مدينة أخرى ويجوز لكل من المتعاقدين استيفاء هذه الاجراءات (٥٥ م - ٤٢ § ٣ ف)

٥٠ — ويشتمل هذا الملخص على أسماء الشركة وألقابهم وصفاتهم ومسكنهم بما عدا الشركة أرباب الأسهم الغير مسؤولين فى شركة المساهمة أو الشركاء أصحاب الأموال الخارجين عن الادارة فى شركة التوصية

وعلى عنوان الشركة وعلى بيان أسماء الشركاء المأذونين بالادارة ويوضع الامضاء على ذمة الشركة وعلى مقدار المبالغ التى تحصلت أو يلزم تحصيلها بالأسهم أو بصفة رأس مال لشركة التوصية وعلى بيان وقت ابداء الشركة ووقت انتهائها (٥٦ م - ٤٣ ف)

٥١ — يجب استيفاء هذه الاجراءات فى مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الامضاء على المشاركة والا كانت الشركة لاغية (٥٧ م - ٤٢ ف)

٥٢ — ومع ذلك يزول هذا البطلان اذا أعلن الملخص المتقدم ذكره قبل طلب الحكم بذلك البطلان (٥٨ م)

٥٣ — لا يجوز للشركة أن يجمعوا هذا البطلان على غيرهم وانما لهم الاحتجاج به على بعضهم بعضا (٥٩ م - ٤٢ ف)

٥٤ — اذا حكم بالبطالان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الأعمال التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم بطلانها ( ٦٠ م - قانون ١٨٦٧ ف )

٥٥ — لا يقرب على إلغاء الشركة اعتبار الشركاء أصحاب الأموال في شركة التوصية وأرباب الأسهم في شركة المساهمة انهم ملازمون بشيء ما على وجه التضامن ( ٦١ م )

٥٦ — اذا كانت مشاركات الشركة رسمية يضع المأمور الذي تحررت على يده امضاءه على ملخصها وأما اذا كانت غير رسمية فيكون الامضاء على ملخصها من الشريك الذي يملئه ( ٦٢ م - قانون ١٨٦٧ ف )

٥٧ — يلزم اعلان المشاركة الابتدائية لشركة المساهمة ونظاماتها والأمر المرخص بإيجادها. ويكون اعلان ذلك بمطيقه في المحكمة الابتدائية مدة الوقت المعين آنفا ونشره في احدى الجرائد وان لم يحصل ذلك ألزم مدير الشركة بدونها على وجه التضامن ووجب عليهم التوقيضات أيضا ( ٦٣ م - قانون ١٨٦٧ ف )

٥٨ — اذا قصد الاستمرار على الشركة بعد انقضاء مدتها يجب اثبات ذلك بقرار من الشركاء بالكتابة ويجب استيفاء الاجراءات المقررة بالمواد السابقة في هذا الاقرار وفي كل اتفاق تضمن فسخ الشركة قبل انقضاء مدتها الممينة في المشاركة المؤسسة لها وفي كل تبديل في الشركاء المتضامنين أو خروج أحدهم منها وفي جميع الشروط أو الاتفاقات الجديدة التي يكون للغير فيها شأن وفي كل تغيير في عنوان الشركة وان لم تستوف تلك الاجراءات في أمر من هذه الأمور فيكون لاغيا بالشروط السابق ذكرها ( ٦٤ م - قانون ١٨٦٧ ف )

٥٩ — وزيادة على أنواع الشركات الثلاثة السالف ذكرها تعتبر أيضا بحسب القانون الشركات التجارية التي ليس لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة وهي المسماة بشركات الخاصة ( ٦٥ م - ٤٧ ف )

٦٠ — تختص هذه الشركات بعمل واحد أو أكثر من الأعمال التجارية وتراعى في ذلك العمل وفي الاجراءات المتعلقة به وفي الحصص التي تكون لكل واحد من الشركاء في الأرباح الشروط التي يفتقون عليها ( ٦٦ م - ٤٨ ف )

٦١ — من عقد من المحاصنين عقدا مع الغير يكون مسؤولا له دون غيره ( ٦٧ م )

٦٢ — الحقوق والواجبات التي لبعض الشركاء على بعض في هذه الشركات تكون قاصرة على قسمة الأرباح بينهم أو الخسارة التي تنشأ عن أعمال الشركة سواء حصلت منهم منفردين أو مجتمعين على حسب شروطهم ( ٦٨ م )

٦٣ — يجوز اثبات وجود شركات الخاصة بإبراز الدفاتر والحطابات ( ٦٩ م - ٤٩ ف )

٦٤ — لا يلزم في شركات الحاصة التجارية اتباع الاجراءات المقررة للشركات الأخرى  
( ٢٧٠ م - ٥٠ ف )

٦٥ — كل ما لفا عن أعمال الشركة من الدعاوى على الشركاء السعي مأمورين بتصفية الشركة أو على القاعين مقامهم يسقط الحق في اقامته بمضى خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة الشركة اذا كانت المشاركة المبينة فيها مدتها أعلنت بالكيفية المقررة قانونا أو من تاريخ اعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة .

وتتبع في ذلك القواعد العمومية المقررة لسقوط الحق بمضى المدة مع مراعاة القواعد المقررة لانقطاعها ( ٢٧١ م - ٦٤ ف )

### الفصل الثاني - في المسامرة والبورصات التجارية

٦٦ ( ق ٢٣ سنة ١٩٠٩ ) — المسامرة حرفة مباحة .  
السمار الذي لا يذكر وقت العمل اسم عميله يكون مسؤولا عن الوفاء بذلك العمل ويعتبر وكيلًا بالموالة ( ٢٧٢ م - ٧٤ ف )

٦٧ ( ق ٢٣ سنة ١٩٠٩ ) — السمار الذي يمت على يده ورقة من الأوراق المتداول بينهما مسؤول عن صحة امضاء البائع ( ٢٧٣ م )

٦٨ ( ق ٢٣ سنة ١٩٠٩ ) — يجب على المسامرة الذين يمت على يدهم بضائع بمقتضى عينات أن يحفظوا هذه العينات الى يوم التسليم وأن يبينوا أوصافها التي تميزها عن غيرها ما لم يفهم المتعاقدان من ذلك ( ٢٧٤ م )

٦٩ ( ق ٢٣ سنة ١٩٠٩ ) — يجب على المسامرة عقب اتمام كل عمل أن يكتبوه في محافظتهم وأن يقيدهو يوميا في يومياتهم بدون تحلل البياض بين الكتابة ولا حصول شطب ولا كتابة بين السطور ولا وضع كلة فوق أخرى ولا تخرج مع بيان اسم المتعاقدين وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها ونوعها ونمناها وجميع شروط العمل بيانا مضبوطا وتذكر في السندات في الكشف الذي يعطى للعميل وقت التسليم .

إذا لم يجحد المتعاقدان نفس العمل ولا توسط السمار فيه فدفعه المكتوبه على الوجه السابق بيانه يجوز تقديمها للمحكمة لتكون من أوجه اثبات الشروط التي حصل بموجبها العمل المذكور ( ٢٧٥ م )

٧٠ ( ق ٢٣ سنة ١٩٠٩ ) — إذا طلب أحد المتعاقدين من المسامرة صورة ما في دفاتره مما يختص بالعمل الذي أجره على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليهم إعطاؤها في أى وقت كان . ويجب عليهم أيضا أن يقدموا الى المحكمة ما تطلبه من الدفاتر والبيانات .

إذا امتنع السمار عن اجابة طلب مما ذكر في هذه المادة كان ملزما بضموض الحسارة الناشئة عن امتناعه ( ٢٧٦ م ) .



٧١ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — لا يسوغ فتح أى بورصة للتجارة بدون تصريح من الحكومة وكل بورصة تفتح بغير هذا التصريح تغفل بالطرق الادارية .  
ويجب أن يكون فى كل بورصة لجنة تناط بها الادارة ومأمور أو مأمورون من قبل الحكومة لمراقبة تنفيذ اللوائح (م ٧٧)

٧٢ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — أى عمل فى البورصة لم يتم طبقا لأمر عال لا يعتبر صحيحا .  
قانونا (م ٧٨)

٧٣ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — الأعمال المضافة الى أجل المفقودة فى بورصة مصرح بها طبقا لقانون البورصة ولوائحها وتكون متعلقة ببضائع أو أوراق ذات قيمة مسخرة تعتبر مشروعة ونحيجة ولو كان قصد المتعاقدين منها أنها تؤول الى مجرد دفع الفرق .  
ولا تقبل أى دعوى أمام المحاكم بخصوص عمل يؤول الى مجرد دفع فروق اذا انعقد على ما يخالف النصوص المتقدمة (م ٧٩)

٧٤ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — لا تنفذ أعمال البورصة المعقاة صحيحا الا اذا حصلت بوساطة السماسرة (الدرجة أسماؤهم فى قائمة محررها لجنة البورصة .  
ولا يجوز للسماسر أن يقوم مقام أحد المتعاقدين فى العمل المفقود بمجردته إلا بتصريح خاص يعطى اليه بالكتابة وقت استلام الأمر .  
واذا ثبت أن سماسرا قام مقام أحد المتعاقدين بدون تصريح مستكمل الشروط من عمله فلهذا الأخير اختيار فى طلب فسخ الصفقة أو تنفيذها (م ٨٠)

٧٥ (ق ٢٣ سنة ١٩٠٩) — يشمل الأمر المالى المبين فى المادة ٧٢ السابق ذكرها على الأخص ما يأتى :

- (١) تشكيل لجنة إدارة البورصة وبيان اختصاصها
- (٢) شروط ادراج أسماء السماسرة ومندوبيهم الرئيسيين فى البورصة
- (٣) قبول تسمير البضائع والأوراق ذات القيمة ووضع التسعيرة الرسمية
- (٤) التصفيات
- (٥) تاديب السماسرة (م ٨١)

### الفصل الثالث — فى الرهن

٧٦ — اذا رهن تاجر أو غيره شياً تامينا على عمل من الأعمال التجارية فيثبت الرهن بالاسبة للمتعاقدين وغيرهم بالطرق المقررة فى القانون المدنى

والأوراق المتداول يعمها بثبت رهنها أيضا بتحويلها تحويلا مستوفيا للشروط المقررة قانونا ومذكورا فيه أن تلك الأوراق سلبت بصفة رهن .

أما سندات الشركات التجارية أو المدنية التي يصبح التنازل عنها بكتابة في دفاتر الشركة سواء كانت بسهام أو محصص في الأرباح أو من السندات المحرة بأسماء أربابها فيثبت رهنها أيضا بالتنازل عنها بصفة تأمين ويذكر ذلك التنازل في دفاتر الشركة .

وأما رهن الديون المذكورة في المادة ٥٤٩ من القانون المدني فيثبت بالنسبة لغير المتعاقدين بالطرق المقررة في المادة المذكورة ( ٨٢ م - ٩١ ف )

٧٧ — لا يكون للدائن المرتهن في جميع الأحوال حق الامتياز في الشيء المرهون إلا إذا سلم ذلك الشيء إليه أو إلى شخص آخر عينه المتعاقدان وبقي في حيازة من استلمه منهما ويعتبر الدائن حائزا للبضائع متى كانت تحت تصرفه في مخازنه أو سفنه أو في الكرك أو مودعة في مخزن عمومي أو متى سلبت له قبل وصولها تذكرة شحنها أو نقلها ( ٨٣ م - ٩٢ ف )

٧٨ — إذا حل ميعاد دفع الدين ولم يوفه المدين جاز للدائن بعد ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على مدينه بالوفاء خلاف مواعيد المسافة أن يقدم عريضة للقاضي المدين للأمر الوقفية في المحكمة المكان محل في دائرتها ليتحصل منه على الأذن ببيع جميع الأشياء المرهونة أو بعضها بالزيادة العمومية على يد مسمار يعين لذلك في الأذن المذكور .

ويكون البيع في محل والساعة اللذين يمينهما القاضي المذكور وله أن يأمر بملصق إعلانات ودرجها في الجرائد إذا اقتضى الحال ذلك ( ٨٤ م - ٩٣ ف )

٧٩ — كل شرط يزخص فيه للدائن أن يملك الشيء المرهون أو يتصرف فيه من غير مراعاة للاجراآت المقررة آنفا يعتبر لاغيا ( ٨٤ م - ٩٣ ف )

٨٠ — تحصيل قيمة الأوراق التجارية المرهونة يكون بمعرفة الدائن المرتهن لها ( ٨٢ م - ٩١ ف )

### الفصل الرابع — في الوكلاء بالعمولة على وجه العموم

٨١ — الوكيل بالعمولة هو الذي يعمل عملا باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل على ذمته في مقابلة أجرة أو عمولة ( ٨٥ م - ٩٤ ف )

٨٢ — وهو الملزوم دون غيره لموكله ولن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر ( ٨٦ م )

٨٣ — وأما إذا عقد الوكيل بالعمولة عقدا باسم موكله بناء على إذن منه بذلك فلكل من الموكل والمفود معه إقامة الطلب على الآخر وتراعى فيما للوكيل المذكور من الحقوق وما عليه من الواجبات القواعد المقررة للوكيل فقط ( ٨٧ م )

- ٨٤ — اذا عمل الوكيل بالعمولة عملاً باسم الموكل بغير اذن منه في اظهار اسمه فتزاعى في ذلك القواعد المقررة في شأن من يدير أو يعمل عملاً لاخر بغير اذنه (٨٨ م)
- ٨٥ — للوكيل بالعمولة حق الامتياز على البضائع المرسله أو المسلمه اليه أو المودعه عنده بمجرد الارسال أو الابداع أو التسليم وله أيضا حق حبسها فيقدم على غيره في استيفاء المبالغ التي اقترضها أو دفعها سواء كان قبل ارسال البضائع أو استلامها أو في أثناء وجودها في حيازته ولا يكون هذا الامتياز الا بالشروط المقررة في المادة ٧٧
- وتدخل في ديون الوكيل المتنازعة الفوائد والعمولة والمصاريف فضلا عن الأصل (٨٨ م-٩٥ ف)
- ٨٦ — وللوكيل المذكور أيضا حق الامتياز على الأوراق التجارية المخصصة لسداد شيء ما دامت تحت يده وله أيضا حق حبسها (٩٠ م)
- ٨٧ — امتياز الوكيل بالعمولة مقدم على جميع الامتيازات الأخرى (٩٠ م)
- ٨٨ — اذا بيعت البضائع وسلمت على ذمة الموكل فلا لوكيل بالعمولة أن يأخذ من ثمنها قيمة دينه بالأولوية والتقدم على مداين الموكل المذكور (٩١ م-٩٥ ف)
- ٨٩ — يجوز للوكيل بالعمولة أن يستحصل من القاضى على الاذن بيع البضائع الموجودة تحت يده لحصوله على دينه ان لم يأذن له موكله بذلك انما يجب عليه مراعاة الاجراءات المقررة في المادة ٧٨ (٩٢ م)

### الفصل الخامس

- في الكلاء بالعمولة للنقل وفي أمانة النقل والمراكبية ونحوهم
- ٩٥ — يجب على الوكيل بالعمولة الذي يتعهد بنقل بضاعة بنفسه أو بواسطة غيره برا أو بحرا أن يقيد في يوميته بيان جنس البضائع ومقدارها وكذلك الثمن المقدّر لها اذا طلب منه ذلك (٩٥ م-٩٦ ف)
- ٩١ — وهو ضامن اسرعة ارسال البضائع والأعيان على قدر الامكان ولوصولها في الميعاد المبين في تذكرة النقل الا في حالة القوة القاهرة الناتجة قانونا (٩٦ م-٩٧ ف)
- ٩٢ — وهو ضامن للبضائع والأعيان اذا حصل فيها تلف أو عدمت ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في تذكرة النقل أو قوة القاهرة أو عيب ناشئ عن نفس الشيء أو ما لم يقع خطأ أو افعال من المرسل انما له الرجوع على أمين النقل اذا كان له وجه (٩٧ م-٩٨ ف)
- ٩٣ — ويكون الوكيل الأصلي بالعمولة ضامنا لأفعال الوكيل بالعمولة الذي وسطه وأرسل له

البضائع إذا لم يمين التاجر في خطاب الارسالية المتوسط المذكور فان عينه فيه فلا يكون الأصل ضامنا لأفعاله (٩٨ م - ٩٩ ف)

٩٤ — البضائع التي تخرج من عتق البائع أو المرسل يكون خطرها في الطريق على من عليها ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك أما يكون له الرجوع على الوكيل بالعمولة وأمين النقل المتعهدين بالنقل (٩٩ م - ١٠٠ ف)

٩٥ — تذكرة النقل هي عبارة عن مشاركة بين المرسل وأمين النقل أو بين المرسل والوكيل بالعمولة وبين أمين النقل (١٠٠ م - ١٠١ ف)

٩٦ — تذكرة النقل يجب أن تكون مؤرخة وأن يبين فيها جنس ووزن أو حجم الأشياء المراد نقلها فضلا عن الشروط المتفق عليها بين الطرفين فيما يتعلق بالمعاد الممن للثقل والتعويضات التي تستحق في حالة التأخير.

وأن يبين فيها اسم ومسكن الوكيل بالعمولة الذي يحصل النقل بواسطته واسم من هي مرسلته اليه واسم أمين النقل وصفته ومحلّه وأن يبين فيها أجرة النقل وأن يوضع عليها امضاء أو ختم المرسل أو الوكيل بالعمولة وأن يكون على هامشها نياشين ونمر الأشياء المراد نقلها ويجوز كتابة التذكرة المذكورة تحت اذن شخص مسمى أو تحت اذن حاملها أو باسم شخص معين. ويجب على الوكيل بالعمولة أن يقيدها في دفتره بالتام بدون تخلل يياض بين الكتابة (١٠١ م - ١٠٢ ف)

٩٧ — أمين النقل ضامن للأشياء المراد نقلها إذا تلفت أو عدمت إلا إذا حصل ذلك بسبب عيب ناشئ عن نفس الأشياء المذكورة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ أو إهمال من مرسلها (١٠٢ م - ١٠٣ ف)

٩٨ — إذا لم يحصل النقل في المعاد المتفق عليه بسبب قوة قاهرة فلا يترتب على التأخير الزام أمين النقل بصحوبات (١٠٣ م - ١٠٤ ف)

٩٩ — استلام الأشياء المنقولة ودفع أجرة النقل مبطلان لكل دعوى على أمين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة إذا كان الميب حصل فيها ظاهرا من خارجها وأما إذا كان غير ظاهري فيجوز اثباته بمعرفة محضر أو شيخ البلد ولكن لا تقبل الدعوى بالميب المذكور إلا إذا تحصّل الأخبار بها في ظرف ثمان وأربعين ساعة من وقت الاستلام وقدم الطلب للمحكمة في ظرف ثلاثين يوما ويضاف الى هذين الميعادين ميعاد مسافة الطريق (١٠٤ م - ١٠٥ ف)

١٠٠ — إذا حصل الامتناع عن استلام الأشياء المنقولة أو وقع نزاع فيه يصير تحقيق حالتها وأثباتها بمعرفة أهل خبرة تعينهم محكمة المواد الجزئية ويجوز لهذه المحكمة أن تأمر بإيداع تلك الأشياء

أو حزمها ثم نقلها الى محل مؤمن كمخزن الكرك وأن تأمر أيضا ببيع جزء منها بقدر اجرة النقل ( ١٠٥ م - ١٠٦ ف )

١٠١ — الأحكام التي اشتمل عليها هذا الفصل تسرى على أرباب السفن والعربات العمومية ومصالح السكك الحديدية ونحوهم ممن ينقلون الأموال ( ١٠٦ م - ١٠٧ ف )

١٠٢ — اذا ضاعت البضائع المنقولة ولم يسبق بيان قيمتها فتقدر هذه القيمة بمعرفة المحكة على حسب البيانات المذكورة في تذكرة النقل وأما اذا كانت قيمتها مينة فتقبل كافة الأدلة ويجوز للمحكة أن تعتمد على قول المرسل المؤيد باليمين ( ١٠٧ م )

١٠٣ — اذا وجدت البضائع الضائعة بعد صدور حكم ولو اتمتها وصار اثبات قيمتها الحقيقية فيجوز الزام الخصم الذي تحصل على تمويض أزيد منها بأن يدفع مع وجود ذلك الحكم نصف الفرق الزائد للمطلي له بناء على الحكم المذكور وتضم الى ذلك المصاريف المنصرفة ( ١٠٨ م )

١٠٤ — كل دعوى على الوكيل بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وعشرين يوما فيما يختص بالاراساليات التي تحصل داخل القطر المصري وبمضى سنة واحدة فيما يختص بالاراساليات التي تحصل للبلاد الأجنبية ويتبدى الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من القس أو الحياطة ( ١٠٩ م - ١٠٨ ف )

## الفصل السادس — في الكيالات

### الفرع الأول — في صور الكيالات

١٠٥ — تسحب الكيالات من بلد الى بلد آخر أو الى نفس البلد المحررة فيه وبين فيها اليوم والشهر والسنة اللاتي تحررت فيها والمبلغ المراد دفعه وامن من يلزمه الدفع والمياد والمحل اللذان يجب الدفع فيهما ويذكر فيها أن القيمة وصلت وتكون لحاملها أو تحت اذن شخص ثالث أو اذن تمس صاحبها ويوضع عليها امضاء الساحب أو ختمه

واذا كتب من الكيالة عدة نسخ أى نسخة أولى وثانية وثالثة ورابعة وهكذا يذكر في كل واحدة منها عددها وفي هذه الحالة تقوم النسخة الواحدة مقام الجميع كما ان الجميع يقوم مقام نسخة واحدة ( ١١٠ م - ١١٠ ف )

١٠٦ — لا يذكر في الكيالة التي تحت اذن صاحبها وصول القيمة الا في أول نحويل ( ١١١ م )

١٠٧ — يجوز أن تسحب كبيالة على شخص ويشترط فيها الدفع في محل شخص آخر ويجوز سحبها أيضا بأمر شخص على ذمته ( ١١٢ م - ١١١ ف )

١٠٨ — الأوراق الموصوفة بوصف كبيالة ولم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها والكبيالات التي ذكر فيها على غير الحقيقة اسم أو صفة تتميز بسندات عادية إذا كانت مستوفية للشروط اللازمة لهذه السندات ومع ذلك يجوز نقلها من يد إلى يد بطريق التحويل وتتميز مثل الأوراق التجارية إذا كتبت بين تجار أو لأعمال تجارية

ولا يجوز لمن علم بذلك على غير الحقيقة أن يحجب به على الغير الذي لم يخبر به ( ١١٣ م - ١١٢ و ٦٣٦ ف )

١٠٩ — إذا حصل من النساء أو البنات اللاتي لسن بتأجرات سحب كبيالة أو تحويلها أوقبوها باسمهن خاضعة ووضع عليها امضاءهن فلا يعتبر ذلك عملا تجاريا بالنسبة لهن ( ١١٤ م - ١١٣ ف )

١١٠ — الكبيالات المسحوبة من القصر الذين ليسوا تجارا أو من عديمي الأهلية والتحويل والقبول المضادة منهم تكون باطلة بالنسبة لهم فقط ( ١١٥ م - ١١٤ ف )

### الفرع الثاني — في مقابل الوفاء

١١١ — يعدد مقابل الوفاء موجودا إذا حل ميعاد دفع الكبيالة وكان المسحوب عليه مدينا للساحب أو للمسحوب على ذمته يبلغ مستحق الطلب مساو بالأقل لمبلغ الكبيالة ( ١١٧ م - ١١٦ ف )

١١٢ — قبول الكبيالة يؤخذ منه وجود مقابل وفاؤها عند الغايل وعلى الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الإنكار سواء حصل قبول الكبيالة أم لا أن المسحوب عليه كان عنده مقابل الوفاء في ميعاد استحقاق دفع قيمتها وإن لم يثبت ذلك فيكون ضامنا للوفاء ولو في حالة عمل البروتستو بعد المواعيد المحددة وإنما إذا أثبت الساحب في الحالة المذكورة أن مقابل الوفاء كان موجودا في ميعاد استحقاق الدفع واستمر إلى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل البروتستو فتعبر ذمته بقدر مبلغ مقابل الوفاء ما لم يكن قد استعمل في منفعته ( ١١٨ م - ١١٧ و ١٧٠ ف )

١١٣ — يجب على الساحب ولو عمل البروتستو بعد الميعاد المحدد لعمله أن يعطى لحامل الكبيالة السندات اللازمة لاستحصله على مقابل الوفاء وتكون مصاريف ذلك على الحامل المذكور وأما إذا أفلس الساحب فيجب على وكلاء دائنيه إعطاء تلك السندات ( ١١٩ م )

١١٤ — مقابل الوفاء الموجود تحت يد المسحوب عليه سواء وجد عنده في وقت تحرير الكبيالة أو في وقت انتقال ملكيتها لشخص آخر أو بعد ذلك يكون ملكا لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكبيالة أو لم يحصل القبول من المسحوب عليه

١١٥ — اذا أفلس الساحب ولو قبل حلول ميعاد دفع قيمة الكيالة يكون لحاملها دون غيره من مدائني الساحب المذكور الحق في الاستيلاء على مقابل الوفاء المعطى للمسحوب عليه بالطرق المقررة فان أفلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته فيدخل مقابل الوفاء المذكور في روكية تفليسته وأما اذا كان بضائع أو أعياناً أو أوراقاً ذوات قيمة أو مبالغ ويجوز استردادها بمقتضى المادة ٣٧٦ والمواد التالية لها فيسوغ لحامل الكيالة أن يسترد ما يكون من هذا القبيل (١٢٧ م)

١١٦ — اذا وجدت عدة كيالات وكان مقابل الوفاء واحداً فيراعى ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها في استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء المذكور ويكون حامل الكيالة السابق تاريخها على تاريخ الكيالات الأخرى مقدماً على غيره

### الفرع الثالث — في قبول الكيالات

١١٧ — صاحب الكيالة والمهيولون المتناقلون لها يكونون مسؤولين على وجه التضامن عن القبول والدفع في ميعاد الاستحقاق (١٢٣ م - ١١٨ ف)

١١٨ — الامتناع عن قبول الكيالة يصير اثباته بورقة رسمية تسمى بروتيستو عدم القبول (١٢٤ م - ١١٩ ف)

١١٩ — متى أعلن بروتيستو عدم القبول اعلاناً رسمياً وجب على المهيولين المتناقلين والساحب على وجه التماثل أن يقدموا كفيلاً ضامناً لدفع قيمة الكيالة في الميعاد المستحق فيه الدفع أو يدفعوا قيمتها مع مصاريف البروتيستو ومصاريف الرجوع ولا يكون الكفيل متضامناً الا مع من كفله سواء كان الساحب أو المهيول (١٢٥ م - ١٢٠ ف)

١٢٠ — من قبل كيالة صار ملزوماً بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أفلس الساحب بغير علمه قبل قبوله (١٢٦ م - ١٢١ ف)

١٢١ — يلزم أن يوضع على صيغة قبول الكيالة امضاء القابل أو ختمه وتؤدي هذه الصيغة بلفظ مقبول وتكون مؤرخة اذا كانت الكيالة بميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت اطلاع القابل عليها ولن لم تؤرخ في هذه الحالة فتصير قيمة الكيالة مستحقة الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوبة من يوم تاريخها (١٢٧ م - ١٢٢ ف)

١٢٢ — بين في صيغة قبول الكيالة المستحقة الدفع في محل غير محل اقامه قابلاً المحل الذي تدفع فيه قيمتها أو تحصل فيه المطالبة بها وما ينشأ عنها (١٢٨ م - ١٢٣ ف)

١٢٣ — لا يجوز تقييد قبول الكيالة بشرطاً ولكن يجوز أن يكون قاصراً على قدر أقل من ديناتها وفي هذه الحالة يجب على حاملها أن يعمل البروتيستو عن الباقي الزائد عن القدر المقبول (١٢٩ م - ١٢٤ ف)

١٢٤ — يلزم قبول الكمبيالة في وقت تقديمها أو في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت التقديم وإن لم ترد لحاملها بمسد الأربع والعشرين ساعة مقبولة أو غير مقبولة كان من حجزها ملزوماً بما يقترب على ذلك من التعويضات لحاملها ( ١٣٠ م - ١٢٥ ف )

#### الفرع الرابع — في قبول الكمبيالة بالواسطة

١٢٥ — في وقت عمل البروتستو على كمبيالة لمدم قبولها يجوز قبولها من انسان آخر يتوسط عن صاحبها أو عن أحد المهيئين ويكتب هذا التوسط على الكمبيالة ويذكر في ورقة البروتستو ويضع عليه المتوسط امضاءه أو ختمه .  
ويجب على المتوسط المذكور أن يعلن ذلك فوراً لمن توسط عنه والا فيكون ملزوماً بالمصاريف والتعويضات اذا اقتضاها الحال ( ١٣١ م - ١٢٦ و ١٢٧ ف )

١٢٦ — لا تزال حقوق حامل الكمبيالة محفوظة على الساحب والمهيئين بسبب عدم قبول السحوب عليه ولو حصل قبولها من متوسط ولا يجب على المتوسط المذكور أن يدفع المبلغ في ميعاد استحقاق الدفع الا بعد عمل بروتستو عدم الدفع في الميعاد المحدد .  
فان دفع قبل عمل البروتستو ضاعت حقوقه على من كانت له منفعة في عمله على السحوب عليه في الأصل ( ١٣٧ م - ١٢٨ ف )

#### الفرع الخامس — في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكمبيالة

١٢٧ — يجوز سحب الكمبيالة لدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع أو بعد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من يوم تاريخها أو في يوم مشهور أو معين كيوم عيد أو يوم سوق موسم ( ١٣٣ م - ١٢٩ ف )  
١٢٨ — الكمبيالة المسحوبة لدفع قيمتها عند الاطلاع عليها تكون واجبة الدفع بمجرد تقديمها ( ١٣٤ م - ١٣٠ ف )

١٢٩ — يكون إبداء ميعاد دفع قيمة الكمبيالة المسحوبة لدفعها بمسد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها معتبراً من تاريخ قبولها أو من تاريخ عمل بروتستو عدم القبول ( ١٣٥ م - ١٣١ ف )

١٣٠ — تعد أيام الشهر على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكمبيالة وإذا كانت الكمبيالة واجبة الدفع بعد شهر أو أكثر من وقت الاطلاع عليها وكان القبول مؤرخاً فأيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في صيغة القبول ( ١٣٦ م )



- ١٣١ — والكمبيالة المستحقة الدفع في سوق موسم يستحق دفعها في اليوم السابق على اليوم المعلن لانهاء الموسم أو في نفس يوم الموسم اذا كان لا يستمر الا يوما واحدا (١٣٧ م - ١٣٣ ف)
- ١٣٢ — اذا وافق حلول ميعاد دفع قيمة الكمبيالة يوم عيد رضى فدفعها يكون مستحقا في اليوم الذي قبله (١٣٨ م - ١٣٤ ف)

### الفرع السادس — في تحويل الكمبيالة

- ١٣٣ — الكمبيالة المحررة لحاملها تنتقل ملكيتها بمجرد تسليمها أما ملكية الكمبيالة التي يكون دفعها تحت الأذن فتنتقل بالتحويل (١٤٠ م - ١٣٩ ف)
- ١٣٤ — يورث تحويل الكمبيالة ويدكر فيه أن قيمتها وصلت وبين فيه اسم من انتقلت الكمبيالة تحت اذنه ويوضع عليه امضاء الحيل أو ختمه (١٤١ م - ١٣٧ ف)
- ١٣٥ — اذا لم يكن التحويل مطابقا لما تقرر بالمادة السابقة فلا يوجب انتقال ملكية الكمبيالة لمن تتحول له بل يعتبر ذلك توكيلا له فقط في قبض قيمتها ونقل ملكيتها لشخص آخر وانما عليه أن يبين ما أجراه مما يتعلق بهذا التوكيل واذا نقل ملكيتها لآخر في هذه الحالة يكون مسؤولا بصفة حيل
- وصيغة التحويل المذكورة على يياض وقت التحويل يجوز أن تكتب فيها بعد وانما يلزم أن يكون ما كتب مطابقا لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع في التحويل (١٤٢ م - ١٣٨ ف)
- ١٣٦ — تقديم التواريخ في التحويلات ممنوع وان حصل بعد تزويرا (١٤٣ م - ١٣٩ ف)

### الفرع السابع

- في ملزومية صاحب الكمبيالة وقابلها وعيّلها على وجه التضامن وفي الضمان الاحتياطي
- ١٣٧ — صاحب الكمبيالة وقابلها وعيّلها ملزومون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن (١٤٤ م - ١٤٠ ف)
- ١٣٨ — دفع قيمة الكمبيالة فضلا عن كونه مضمونا بقبولها وبحويها يجوز ضمانه من شخص آخر ضمانا احتياطيا ويكون ذلك بكتابة على ذات الكمبيالة أو في ورقة مستقلة أو بخطاطبة (١٤٥ م - ١٤١ و ١٤٢ ف)
- ١٣٩ — الضمان الاحتياطي يكون عن الساحب أو الحيل ويلزم التضامن احتياطيا بالوفاء على وجه التضامن بالإلزام التي يلزم المضمون على حسبها ما لم توجد شروط بخلاف ذلك بين المتعاقدين (١٤٦ م - ١٤٢ ف)

١٤٠ — لا يجوز لضامن صاحب الكيالة ضمانا احتياطيا أن يمتنع بعدم عمل البروتستو الا في الحالة التي يسوغ فيها للساحب الاحتجاج به ( ١٤٧ م )

١٤١ — يلزم اعلان البروتستو الى ضامن محيل الكيالة ضمانا احتياطيا كما يلزم اعلانه لنفس المحيل المذكور وان لم يحصل ذلك سقط حق الرجوع على الضامن ( ١٤٨ م )

### الفرع الثامن — في دفع قيمة الكيالة

١٤٢ — يلزم دفع قيمة الكيالة من صنف النقود المبنية فيها ( ١٤٩ م - ١٤٣ ف )  
١٤٣ — من يدفع قيمة الكيالة قبيل ميعاد استحقاق الدفع يكون مسؤولا عن صحة الدفع ( ١٥٠ م - ١٤٤ ف )

١٤٤ — من يدفع قيمة الكيالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون معارضة من أحد في ذلك يعتبر دفعه صحيحا ( ١٥١ م - ١٤٥ ف )

١٤٥ — لا يجبر حامل كيالة على استلام قيمتها قبل الاستحقاق ( ١٥٢ م - ١٤٦ ف )  
١٤٦ — اذا دفعت قيمة الكيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون الدفع صحيحا اذا كانت هذه النسخة مذكورا فيها أن الدفع بناء عليها يبطل ما عداها من النسخ ( ١٥٣ م - ١٤٧ ف )

١٤٧ — من يدفع قيمة كيالة بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا بغير استرجاع النسخة التي عليها صيغة قبوله لا يعد دفعه صحيحا بالنسبة لحامل النسخة التي عليها هذه الصيغة ( ١٥٤ م - ١٤٨ ف )

١٤٨ — لا تقبل المعارضة في دفع قيمة كيالة الا في حالة ضياعها أو تفليس حاملها ( ١٥٥ م - ١٤٩ ف )

١٤٩ — اذا ضاعت كيالة ليس عليها صيغة القبول جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بوقاها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا ( ١٥٦ م - ١٥٠ ف )

١٥٠ — اذا كانت الكيالة الضائعة عليها صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بقيمتها بناء على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا الا بأمر من القاضي المعين للإمور الوقتية بشرط أداء كفيل ( ١٥٧ م - ١٥١ ف )

١٥١ — من ضاعت منه كيالة سواء كان عليها صيغة القبول أم لا ولم يمكنه أن يقدم نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يجوز له أن يطلب دفع قيمة الكيالة الضائعة وأن يحصل على ذلك بأمر القاضي بعد أن يثبت ملكيته لها بدقايره مع أداء كفيل ( ١٥٨ م - ١٥٢ ف )

١٥٢ — وفي حالة الامتناع عن الدفع بسد المطالبة التي حصلت بمقتضى ما ذكر في للمادتين السابقتين يجب على صاحب الكبيالة الضامنة أن يحفظ جميع حقوقه بعمل البروتستو ويلزم أن يكون عمله في اليوم التالي ليوم حلول ميعاد دفع قيمة تلك الكبيالة ويجب أن يعلن البروتستو الى الساحب والمحيلين اعلاناً رسمياً بالأوجه والمواعيد المقررة فيها سيأتي لاعلانه ويجب عليه عمله في الميعاد المذكور ولو لم يمكنه طلب صدور أمر القاضى لعدم كفاية الوقت الذى مضى من عهد ضياع الكبيالة ( ١٥٩ م - ١٥٣ ف )

١٥٣ — يجب على مالك الكبيالة الضامنة أن يطلب من محيلها الأخير استحصاله على نسخة ثانية منها وعلى المحيل المذكور أن يساعده ويأذن له باستعمال اسمه في اجراء اللازم عند محيله الذى انتقلت اليه الحوالة منه وهكذا من محيل الى محيل الى صاحب الكبيالة وفي هذه الحالة تكون كافة المصاريف على مالك الكبيالة التي ضاعت منه ( ١٦٠ م - ١٥٤ ف )

١٥٤ — تعدد الكفيل المذكور في مادتي ١٥٠ و ١٥١ يبطل بسد مضي ثلاث سنين اذا لم تحصل في اثنتائها مطالبة ولا دعوى أمام الحاكم ( ١٦١ م - ١٥٥ ف )

١٥٥ — اذا عرض على حامل الكبيالة في ميعاد الاستحقاق دفع جزء من قيمتها فلا يجوز له الامتناع عن استلام ذلك الجزء ولو كان القبول شاملاً لمبلغ الكبيالة بتمامه وكل ما يدفع من أصل قيمة الكبيالة تيراً منه ذمة صاحبها ومحيلها وعلى حاملها أن يعمل البروتستو على ما بقى منها ( ١٦٢ م - ١٥٦ ف )

١٥٦ — لا يجوز للقضاة أن يعطوا مهلة لدفع قيمة كبيالة ( ١٦٣ م - ١٥٧ ف )

### الفرع التاسع — في دفع قيمة الكبيالة بالواسطة

١٥٧ — الكبيالة المعمول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من أى شخص متوسط عن صاحبها أو عن أحد محيلها ويصير اثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو أو في ذيلها ( ١٦٤ م - ١٥٨ ف )

١٥٨ — من دفع قيمة كبيالة بطريق التوسط يحل محل حاملها فيحوز ما له من الحقوق ويلزم بما عليه من الواجبات فيما يتعلق بالاجراآت اللازم استيفائها فاذا حصل هذا الدفع عن الساحب تيراً ذمة جميع المحيلين أما اذا كان عن أحد من قترأ ذمة من بعده منهم ( ١٦٥ م - ١٥٩ ف )

١٥٩ — اذا تزام عدة أشخاص على دفع قيمة الكبيالة بطريق التوسط يقدم منهم من يترتب على الدفع منه برائة للمسؤولين أكثر من غيره واذا تقدم لدفعها من كانت مسحورة عليه في الأصل وعمل عليه البروتستو لعدم قبوله يكون مقبلاً على غيره ( ١٦٦ م - ١٥٩ ف )

### الفرع العاشر

فيا لحامل الكبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات

١٦٠ — حامل كبيالة مسحوبة من الارض الفارة أو من البلاد التي على سواحل البحر المتوسط أو من ممالك الدولة العلية ومستحقة الدفع في القطر المصري سواء كان بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو بشهرا أو أكثر يجب عليه أن يطلب دفع قيمتها أو قبولها في ظرف ستة أشهر من تاريخها والا سقط حقه في الرجوع على الحيلين وكذلك على الساحب اذا كان قد أوجد مقابل الوفاء عند المسحوب عليه أما اذا كانت الكبيالة مسحوبة من بلاد أوروبا الآخر فيكون الميعاد ثمانية أشهر وان كانت مسحوبة من أى بلد أبعد من تلك البلاد فيكون الميعاد سنة كاملة .

وكذلك يسقط حق حامل الكبيالة في الرجوع المذكور اذا كانت مسحوبة من البلاد المصرية أو جهاتها التجارية لأجل دفعها في البلاد الأجنبية بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولم يطلب دفع قيمتها أو قبولها في المواعيد المذكورة لكل مسافة من المسافات المتقدمة وفي حالة حصول حرب بحرية يزداد على هذه المواعيد مقدارها ومع ذلك لا تخل الأحكام المتقدم ذكرها بالشروط التي تحصل بخلاف ذلك بين أخذ الكبيالة وساحبها والحيلين أيضا (١٦٧ م - ١٦٠ ف)

١٦١ — يجب على كل حامل كبيالة أن يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد (١٦٨ م - ١٦١ ف)

١٦٢ — الامتناع عن الدفع يلزم إثباته بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالى لحلول ميعاد الاستحقاق وتزداد عليه مدة المسافة التي بين المحل اللازم عمل البروتستو فيه ومركز المحكمة فاذا كان اليوم التالى لحلول الميعاد يوافق يوم عيد رسمي فيعمل البروتستو في اليوم الذي بعده (١٦٩ م - ١٦٢ ف)

١٦٣ — عمل البروتستو لعدم القبول أو موت المسحوب عليه أو تفليس لا ترتب عليه معاقبة حامل الكبيالة من عمل البروتستو لعدم الدفع وإذا أفلس قابل الكبيالة قبل حلول ميعاد استحقاق دفعها جاز لحاملها أن يعمل فوراً البروتستو ويرجع بحقوقه على من له الرجوع عليه وإذا كتب الساحب على الكبيالة أن رجوعها يكون بدون مصاريف أغنى ذلك عن عمل البروتستو وعن مراعاة المواعيد المقررة للمطالبة والاجراآت المتعلقة بها وأما اذا كتب أحد الحيلين هذا الشرط فلا يمانى حامل الكبيالة من عمل البروتستو ولا من الاجراآت اللازمة استيفائها لحفظ حقه في الرجوع على الحيلين السابقين على من كتب الشرط المذكور (١٧٠ م - ١٦٣ ف)

١٦٤ — يجوز لحامل الكبيالة المصمول عنها بروتستو عدم الدفع أن يطلب الساحب وكل واحد من الحيلين بالإفراد أو جميعهم مما ويجوز أيضا لكل واحد من الحيلين مطالبة الساحب والحيلين السابقين عليه على الوجه المذكور .

ومطالبة الساحب فقط ترىء المحيلين ومطالبة أحدهم ترىء المحيلين بعده الذين لم تحصل مطالبتهم ( ١٧١ م - ١٦٤ ف )

١٦٥ — اذا طالب حامل الكمبيالة من حولها اليه وكانت مطالبته له بالانفراد وجب عليه أن يعلن اليه البروتستو المعمول وأن لم يوفه بقيمة الكمبيالة يكفه في ظرف خمسة عشر يوما التالية لتاريخ البروتستو المذكور بالحضور أمام المحكمة ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المسحوب عليه ومحل المحيل المذكور ( ١٧٢ م - ١٦٥ ف )

١٦٦ — بعد عمل البروتستو عن الكمبيالات المسحوبة من القطر المصري المستحقة الدفع في الخارج تحصل مطالبة الساحبين والمحيلين المقيمين بالقطر المذكور في المواعيد الآتية يأتيها : ثلاثة أشهر لبلاد الدولة العلية الكائنة بضم أوروبا والقار وبلاد فرنسا أو إيطاليا أو أستراليا وأربعة أشهر لما عدا ذلك من البلاد التي في ساحل البحر المتوسط وبلاد أوروبا وسنة لجميع البلاد الأخرى ويزاد على هذه المواعيد قدرها في حالة حصول حرب بحرية ( ١٧٣ م - ١٦٦ ف )

١٦٧ — اذا طالب حامل الكمبيالة جميع المحيلين والساحب معا كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المبين في المواد السابقة ( ١٧٤ م - ١٦٧ ف )

١٦٨ — لكل واحد من المحيلين حق مطالبة من له الرجوع عليه بالافراد أو الاجتماع في عين المواعيد المذكورة وتبتديء هذه المواعيد بالنسبة له من اليوم التالي لتاريخ تكليفه بالحضور أمام المحكمة ( ١٧٥ م - ١٦٧ ف )

١٦٩ — يسقط ما لحامل الكمبيالة من الحقوق على المحيلين بمضى المواعيد السالف ذكرها المقررة لتقديم الكمبيالات المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعده يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر ولعمل بروتستو عدم الدفع وللمطالبة بالضمان على وجه الرجوع ( ١٧٦ م - ١٦٨ ف )

١٧٠ — يسقط حق المحيلين أيضا في مطالبة المتنازلين لهم مطالبة على وجه الرجوع بمضى المواعيد السالف ذكرها كل واحد منهم فيما يتعلق به ( ١٧٧ م - ١٦٩ ف )

١٧١ — وكذلك يسقط حق حامل الكمبيالة ومحيلها فيما يتعلق بالساحب اذا أثبت الساحب المذكور وجده مقابل الوفاء عند المسحوب عليه في وقت استحقاق الدفع وفي هذه الحالة لا يكون لحامل الكمبيالة حق المطالبة الا على المسحوب عليه ( ١٧٨ م - ١٧٠ ف )

١٧٢ — يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاثة السابقة ويعود لحامل الكمبيالة الحق في مطالبة الساحب أو المحيل اذا وصلت لأحدهما بعد مضي المواعيد المقررة لعمل البروتستو أو لإعلانه أو لتكليف بالحضور أمام المحكمة البالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكمبيالة سواء كان

وصوله الى الساحب أو المحيل المذكور بواسطة حساب أو بطريق المقاصة أو بوجه آخر (١٧٨م ف ١٧٨)

١٧٣ — يجوز لحامل الكميالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع زيادة على ماله من حق المطالبة على وجه الرجوع أن يحجز منقولات الساحب أو القابل أو المحيل حجزاً تخفيفياً بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات ( ١٨٠ م — ١٧٢ ف )

### الفرع الحادى عشر — في البروتستو

١٧٤ — يعمل كل من بروتستو عدم القبول وبروتستو عدم الدفع على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وانما لا يعمل البروتستو الا بعد الامتناع عن القبول أو الدفع ويصير اثبات الامتناع المذكور في محل من كان عليه دفع قيمة الكميالة ومن تمهد بدفع قيمتها عند الاقتضاء أو محل من قبل الكميالة بطريق التوسط ويجوز اثبات جميع ذلك في ورقة واحدة ( ١٨١ م — ١٧٣ ف )

١٧٥ — تشتمل ورقة البروتستو على صورة الكميالة حرفياً وصورة صيغة القبول وصورة جميع التصاريح وكافة ما يوجد فيها من الكتابة وعلى التنبيه الرسمى بدفع قيمة الكميالة ويذكر أيضاً في تلك الورقة حضور أو غياب من عليه الدفع وأسباب الامتناع عن الدفع والمبج عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه والبروتستو الحاصل من المحضر وذكر الاعتراف بالدين في تلك الورقة لا يكون حجة الا اذا كان ممضى أو مختوما من المستوف ( ١٨٢ م — ١٧٤ ف )

١٧٦ — لا تقوم أى ورقة محررة من تجار أو غيرهم بصورة شهادة مقام ورقة البروتستو المرعى فيها الاجراءات المقررة الا في حالة ضياع الكميالة المنبه عليها فيما سبق ( ١٨٣ م — ١٧٥ ف )

١٧٧ — يجب على المحضرين أو الأشخاص المعيينين لعمل البروتستات أن يقرؤا لمن عملت عليه صورة صحيحة منها وأن يقيدها بنامها يوماً فيوماً مع مراعاة ترتيب التواريخ في دفتر مخصوص منصر الصحائف وموضوع عليها العلامة اللازمة ويكون القيد في الدفتر المذكور على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر التهرست وان لم يفعلوا ذلك فيعاقبوا بالزلز وبمحك عليهم بدفع المصاريف والتعويضات للاشخاص ( ١٨٤ م — ١٧٦ ف )

### الفرع الثانى عشر — في الرجوع

١٨٧ — يكون الرجوع بحسب كمياله جديدة على من يرجع عليه حامل الكميالة الاصلية ( ١٨٥ م — ١٧٧ ف )

١٧٩ — ولا يفنى تحرير الكبيالة الجديدة عن استيفاء الاجراآت المتعلقة بالبروتستو والمطالبة ( ١٨٦ م )

١٨٠ — وكبيالة الرجوع المذكور هي كبيالة جديدة يسحبها حامل الكبيالة الأصلية على صاحبها أو أحد المهيئين ليتحصل بها على قيمة تلك الكبيالة الأصلية الممول عنها البروتستو وعلى المصاريف التي صرفها والفرق الذي دفعه ( ١٨٧ م - ١٧٨ ف )

١٨١ — اذا كانت الكبيالة الأصلية مسحوبة من بلد الى بلد آخر فالفرق الذي يطالب به في حالة الرجوع يكون تقديره بالنسبة لساحبها على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكبيالة المذكورة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي سحبت منها أما بالنسبة لمن يسحب عليه حامل الكبيالة الأصلية كبيالة جديدة من المهيئين فيكون تقدر الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكبيالة الأصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل ( ١٨٨ م - ١٧٩ ف )

١٨٢ — ترفق الكبيالة الجديدة بقائمة حساب الرجوع ( ١٩٠ م - ١٨٠ ف )

١٨٣ — تشتمل تلك القائمة على أصل قيمة الكبيالة الممول عنها البروتستو وعلى مصاريف البروتستو وغيرها من المصاريف القانونية كعمولة البنك وعوائد القمعة وأجرة الخطابات وبين فيها اسم من سحبت عليه الكبيالة الجديدة والسعر الذي بيعت به وتوضع عليها شهادة اثنين من التجار وترفق بها الكبيالة الممول عنها البروتستو وتسف ورقة البروتستو أو نسخة منها وفي حالة ما اذا كانت كبيالة الرجوع مسحوبة على أحد المهيئين ترفق القائمة زيادة على ما ذكر بشهادة مثبتة لفرق السعر بين الجهة التي كانت الكبيالة الأصلية واجبة الدفع فيها والجهة التي سحبت منها ( ١٩١ م - ١٨٦ و ١٨٦ ف )

١٨٤ — لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع كبيالة واحدة ويدفع هذا الحساب من محيل الى محيل بالتسلسل الى أن يدفع أخيراً من الساحب انما لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يدفع الساحب فرقا أكثر من فرق السعر المقرر في العبارة الأولى من المادة ١٨١ ( ١٩٢ م - ١٨٢ ف )

١٨٥ — كل واحد من المهيئين يلتزم بفرق السعر الذي يترتب على كبيالة الرجوع التي تسحب منه

ويكون تقدير ذلك الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي حصل فيها منه بتحويل الكبيالة الأصلية وبين الجهة التي يسحب عليها الكبيالة الجديدة ( ١٨٩ م )

١٨٦ — لا يجوز جمع فرق الأسعار بأن يضم فرق سعر الى آخر بل يلتزم كل واحد من المهيئين بفرق واحد فقط وكذا الساحب ( ١٩٣ م - ١٨٣ ف )

١٨٧ — فائدة أصل قيمة الكمبيالة المعمول عنها بروتستو عدم الدفع تحسب من يوم البروتستو ( ١٩٤ م - ١٨٤ ف )

١٨٨ — أما فوائد مصاريف البروتستو وفرق السعر في الرجوع وغير ذلك من المصاريف المقبولة قانونا فلا تحسب الا من يوم تقديم الطلب أمام المحكمة طلبا رسميا ( ١٩٥ م - ١٨٥ ف )

### الفصل السابع

في السندات التي تحت اذن وفي السندات التي لحاملها وغيرها من الأوراق التجارية  
١٨٩ — كافة القواعد المتعلقة بالكمبيالات فيما يختص بحلول مواعيد دفعها وبمحتواها وضمائمها بطريق التضامن أو على وجه الاحتياط ودفع قيمتها من متوسط وعمل البروتستو وكذلك فيما يختص بالحامل للكمبيالة من الحقوق وما عليه من الواجبات وبفرق السعر في حالة الرجوع والفوائد تتبع في السندات التي تحت اذن متى كانت معتبرة عملا تجاريا بمقتضى المادة ٢ من هذا القانون ( ١٩٦ م - ١٨٧ ف )

١٩٠ — يبين في السند الذي تحت اذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المهر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت اذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت ويوضع عليه امضاء أو ختم من حرره

وأما السند الذي لحامله فيشتمل على البيانات المذكورة الا اسم من يدفع اليه المبلغ وتنقل الملكية فيه بدون كتابة التصويل ( ١٩٧ م - ١٨٨ ف )

١٩١ — أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والأوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه اذا كانت مسحوبة من البلدة التي يكون الدفع فيها وأما اذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه خلاف مدة المسافة ( ١٩٨ م - قانون ١٤ يولييه ١٨٦٥ مادة ٥ ف )

١٩٢ — يجوز اثبات الرجوع الذي يحصل من مستحق تلك الأوراق بجميع الأدلة الجائز قبولها في المواد التجارية اذا حصل منه ذلك في المواعيد المذكورة ( ١٩٩ م )

١٩٣ — اذا أثبت من حرر الحوالة الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو من حرر الورقة المتضمنة أمرا بالدفع أن مقابل وقتها كان موجودا ولم يستعمل في منفعة لحاملها الذي تأخر في تقديمها فنضيع حقوقه التي على غيرها المذكور ( ٢٠٠ م - قانون ١٤ يولييه ١٨٦٥ مادة ١٥ ف )

### الفصل الثامن

في سقوط الحق في الدعوى في مواد الأوراق التجارية بمضى الزمن  
١٩٤ — كل دعوى متصلة بالكمبيالات أو بالسندات التي تحت اذن وتعتبر عملا تجاريا أو



بالسندات التي لحاملها أو بالأوراق المتضمنة أمراً بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق في اقامتها بمضى خمس سنين اعتباراً من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو أو من يوم آخر مرافعة المحكمة إن لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد وإنما على المدعى عليهم تأييد برائة ذمتهم بخلافهم الجمين على أنه لم يكن في ذمتهم شيء من الدين إذا دعوا للطرف وعلى من يقوم مقامهم أو ورثتهم أن يحلفوا يميناً على أنهم معتقدون حقيقة أنه لم يبق شيء مستحق من الدين ( ٢٠١ م - ١٨٩ ف )

### الباب الثالث - في الإفلاس

#### الفصل الأول - في ائهار الإفلاس

١٩٥ - كل تاجر وقف عن دفع ديونه يمتبر في حالة الإفلاس ويلزم ائهار افلاسه بحكم يصدر بذلك ( ٢٠٠ و ٢٠٤ م - ٣٧ ف )

١٩٦ - الحكم بشهار الإفلاس يجوز أن يصدر بناء على طلب نفس المدين المفلس أو طلب مدينيه أو الوكيل عن الحضرة الخديوية أو تصدره المحكمة من تلقاء نفسها ( ٢٠٤ م - ٤٠ ف )

١٩٧ - الحكم بشهار الإفلاس بناء على طلب المدين المفلس يكون بمجرد تقديمه تقريراً الى قلم كتاب المحكمة الكائن بمحله في دائرة اختصاصها بأنه وقف عن دفع ديونه ( ٢٠٢ م - ٤٠ ف )

١٩٨ - يجب على كل من أفلس أن يقدم تقريره المذكور في ظرف ثلاثة أيام من يوم وقوفه عن دفع ديونه ويكون هذا اليوم محسوباً من ضمن الأيام الثلاثة المذكورة وفي حالة افلاس إحدى شركات التضامن أو التوصية يشتمل التقرير المذكور على اسم كل واحد من الشركاء التضامنين ويان محله ( ٢٠٢ م - ٣٨ ف )

١٩٩ - وعلى المفلس أن يرفق بتقريره المذكور الميزانية اللازمة . ويذكر فيه الأسباب التي منعتة عن تقديمها ( ٢٠٣ م - ٣٩ ف )

٢٠٠ - ويلزم أن تشتمل هذه الميزانية على بيان جميع أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة وعلى تقويمها وعلى بيان ما له وما عليه من الديون وبيان الأرباح والخسارة وبيان المصاريف وتكون عليها شهادة منه بصحتها وتكون مؤرخة ويضع عليها امضاءه أو ختمه ( ٢٠٣ م - ٣٩ ف )

٢٠١ - فإذا طلب المداينون الحكم بشهار الإفلاس يقدمون عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية وتسلم الى قلم كتابها ويقيدها فيه ملخصها فوراً ( ٢١١ م )

٢٠٢ - يلزم أن تشتمل تلك العريضة على اثبات أو بيان الأحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه ( ٢١٢ م )

٢٠٣ — يعين رئيس المحكمة متى قدم اليه كاتبها المريضة المذكورة أقرب جلسة للحكم فيها ويطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة بسل إلى محل تجارته (٢١٢م)

٢٠٤ — يجوز لرئيس المحكمة في الأحوال التي تستلزم الاستعجال أن يأمر بوضع الأختام على أموال المدين أو بعمل أى طريقة أخرى من الطرق التحفظية (٢١٣ م)

٢٠٥ — اذا كان طلب الحكم بإشهار الافلاس صادرا من وكيل الحضرة الخديوية (السلطانية) يعلن المدين يوم الجلسة الذي عينه رئيس المحكمة للحكم في ذلك ويكون اعلانه باليوم المذكور بخطاب من كاتبها (٢١٤ م)

٢٠٦ — يجوز للمحكمة ولو كـل الحضرة الخديوية (السلطانية) أن يسمعا أقوال المدين قبل انعقاد الجلسة واذا طلب المدين ذلك منها وجب عليهما استماعه (٢١٣ م)

٢٠٧ — يجوز أن يكون اعلان المدين بيوم الجلسة بمعاذ أربع وعشرين ساعة وفي حالة شدة الاستعجال يجوز أن يكون الاعلان بمعاذ أقل من ذلك ولو بمعاذ ساعة واحدة (٢١٤ م)

٢٠٨ — تحكم المحكمة بإشهار الافلاس بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية (السلطانية) أو من تلقاء نفسها من غير اعلان ولا تحديد بمعاذ اذا فر المدين أو أخفى ماله بالقيل أو كان آخذا في اختلاسه (٢١٥ م - ٤٥٧ ف)

٢٠٩ — يجوز إشهار افلاس تاجر بمعد موته اذا مات في حالة وقوفه عن دفع ديونه انما لا يصح للمحكمة أن تشهر افلاس هذا التاجر من تلقاء نفسها ولا لوكيل الحضرة الخديوية (السلطانية) أو الدائنين أن يطلبوا الحكم بالافلاس الا في ظرف السنة التالية للوفاة (٢١٨ م - ٤٣٧ ف)

٢١٠ — وفي هذه الحالة اذا طلب وكيل الحضرة الخديوية (السلطانية) أو الدائنين إشهار الافلاس بسل خطاب الاعلان أو طلب الحضور امام المحكمة الى آخر محل كان مقبلا فيه المتوفى بدون احتياج الى تعيين الورثة (٢١٨ م)

٢١١ — الحكم الصادر بإشهار افلاس تاجر يكون واجب التنفيذ تنفيذاً مؤقتاً (٢١٩ م - ٤٤٠ ف)

٢١٢ — يبين في الحكم الصادر بإشهار الافلاس الوقت الذي وقف فيه المدين عن دفع ديونه وان لم يبين فيه الوقت المذكور يانا مخصوصا يعتبر وقوف المدين عن دفع ديونه من تاريخ صدور الحكم بإشهار الافلاس وان صدر ذلك الحكم بعد موت المحكوم بإفلاسه فيعتبر وقوفه عن الدفع من تاريخ الوفاة (٢٢٠ م - ٤٤١ ف)

٢١٣ — ينشر ملخص الحكم الصادر بإشهار الافلاس بمعرفة وكلاء المداينين في جريدتين تعينان لذلك في نفس الحكم بشرط أن تكونا من الجرائد المدة للاعلانات القضائية ويلصق أيضا

الملخص المذكور في اللوحة المدة لذلك في المحكمة الكائنة في الجهة التي صار اشهار الافلاس فيها وفي محكمة كل جهة يكون فيها للمدين المقلس محل تجارة ( ٢٧٢ م - ٤٤٢ ف )

٢١٤ — يجوز تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون في حكم آخر يصدر بعد الحكم الصادر باشهار الافلاس وفي هذه الحالة يطلب حضور جميع الخصام ذوي الحقوق باعلان ينشر قبل صدور الحكم بتعيين ذلك الوقت بخمسة أيام في الجريدتين المعنيتين بمقتضى المادة السابقة ويلصق أيضا الاعلان المذكور في اللوحة المدة للاعلانات بالحكمة .

ثم ينشر ويلصق ملخص الحكم المتقدم ذكره بمعرفة وكلاء المداينين في الجرائد واللوحات التي نشر ولصق فيها ملخص الحكم الصادر باشهار الافلاس ( ٢٧١ م - ٤٤١ ف )

٢١٥ — يجوز للمحكمة الابتدائية حال نظرها في قضية معينة وللمحكمة التاديبية حال نظرها في دعوى بجنحة أو بجنحية أن تنظر أيضا بطريق فرعي في حالة الافلاس وفي وقت وقوف المدين عن دفع ديونه اذا لم يسبق صدور حكم باشهار الافلاس أو سبق صدوره ولم تعيين المحكمة بحكم آخر وقت الوقوف عن دفع الديون ( ٢٧٣ م )

٢١٦ — الحكم باشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المقلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع أمواله وعن ادارة الأموال التي تؤول اليه الملكية فيها وهو في حالة الافلاس ويوجب أيضا فرز روكية مداين التركة الآيلة للمدين عن روكية مداين تخلصته ( ٢٧٤ م - ٤٤٣ ف )

٢١٧ — ولا يجوز من تاريخ الحكم المذكور رفع دعوى بخصوص منقولات المقلس أو عقاره ولا اتمام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك ولا اجراء الطرق التنفيذية على المنقولات أو العقار الا في وجه وكلاء المداينين ومع ذلك اذا سبق صدور حكم بترع عقار من يد المقلس المذكور ويمنه فيحصل البيع باذن مأمور التفليسة على ذمة روكية المداينين مع عدم الاخلال بحقوق الامتيازات والرهون واختصاص المداين بالعقار المملوك لمدينه لوفاء دينه ( ٢٧٥ م - ٤٤٣ ف )

٢١٨ — اذا أقيمت دعوى على التفليسة جاز للمحكمة أن تقبل دخول المقلس فيها بصفة خصم ( ٢٧٦ م - ٤٤٣ ف )

٢١٩ — الدعاوى المتعلقة بنفس المقلس يجوز اقامتها منه أو عليه ( ٢٧٧ م )

٢٢٠ — لا يجوز للمداينين أن يقيموا دعوى باسم المقلس الا بمصاريف من طرفهم ويكون الخطر عليهم ويشترط أن يكون ذلك في حضور وكلاء المداينين ويصدر الحكم لهم اذا اقتضاه الحال ( ٢٢٨ م )

٢٢١ — يترتب على الحكم باشهار الافلاس أن يصير ما على المقلس من الديون التي لم يجل أجل

دفعها مستحق الطلب حالا وإذا أفلس من وضع امضاءه على سند تحت الأذن أو من قبل كيبالة أو سحب كيبالة لم تقبل فيجب على من عداه ممن يكون ملزوما بالدين أن يؤدي كفيلا . يقوم بالدفع عند حلول الميعاد أن لم يختار الدفع حالا ( ٢٢٩ م - ٤٤٤ ف )

٢٢٢ — أجرة الاماكن التي تتسحق الى انقضاء مدة الإيجار لا تصير مستحقة الطلب حالا بناء على صدور حكم بإشهار الافلاس متى كان مرخصا للمفلس أن يؤجر من باطنه أو أن يتنازل عن إيجاره لغيره فان لم يكن للمفلس حق الإيجار من الباطن ولا حق التنازل عن الإيجار للغير تحكم المحكمة بفسخ الإيجار وتعين الوقت الذي يتبدى فيه الفسخ المذكور وتقدر التمويض أيضا وتكون المقررات ونحوها الموجودة بالاماكن المستأجرة ضامنة للأجرة والتمويض ( ٢٣٠ م )

٢٢٣ — إذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد أكثر من سنة فله المحكمة أن تعين الفسدر الواجب قبوله من هذا الدين ( ٢٣١ م )

٢٢٤ — ويكون الاجراء كذلك فيما يتعلق بالارادات المقررة مدة الحياة والارادات المؤبدة وجميع الديون الواجبة الدفع بتقاسيط معينة بمواعيد يتجاوز استحقاق آخر ميعاد منها سنة واحدة من يوم اشهار الافلاس ( ٢٣٢ م )

٢٢٥ — حصص الدين الملحق وجوبه على شرط تدفع مع أخذ كفيلا أو يصير ايداعها بالكيفية التي يبينها مأمور التفليس ( ٢٣٣ م )

٢٢٦ — الحكم بإشهار الافلاس يوقف بالنسبة لروكية المداينين فقط تشغيل القوائد لكل دين غير مضمون بامتياز أو برهن منقولات أو عقار أو بتسجيل حق المداين في اختصاصه بعقار مدينه لحصوله على دينه وأما الديون المضمونة بما ذكر فلا يجوز طلب فوائدها الا من المبالغ المتحصلة من الأموال المخصصة للتأمين ( ٢٣٤ م - ٤٤٥ ف )

٢٢٧ — اذا حصل من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة أنه وقت وقوفه عن دفع الديون أو في ظرف الأيام العشرة التي قبله عقد تبرع بنقل ملكية منقول أو عقار أو اذا وفي دينا لم يحل أجله بنفوذ أو بجمالة أو ببيع أو تخصيص مقابل لوفاء أو بمقاصة أو بغير ذلك فيكون جميع ما أجراه من هذا القليل لاغيا ولا يعتد به بالنسبة لروكية المداينين وكذلك كل دين حل ميعاده ودفعه بغير قنود ولا أوراق تجارية

ويكون أيضا لاغيا ولا يعتد به كل رهن عقار من عقارات المدين أو منقول من منقولاته وكل ما يحصل عليه المداين من الاختصاص بأموال مدينه لوفاء دينه اذا حصل ذلك في المواعيد المذكورة آنفا لوفاء ديون استدانها المدين قبل تلك المواعيد ( ٢٣٥ م - ٤٤٦ ف )

٢٢٨ — وكل ما أجراه المدين غير ما تنقسم ذكره من وفاء ديون حل أجلها أو عقد عقود بمقابل

بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه بإفلاسه يجوز الحكم بإطلاقه إذا ثبت أن الذي حصل على وفاء دينه أو عقد معه ذلك المقدم كان غالباً باختلال أشفال المدين المذكور .  
وفي كل الأحوال يجب أن يحكم بإطلاق تلك العقود إذا كان المقصد منها إخفاء حبة أو حصول منفعة زائفة عن المتبادر من عقد مع المقلس المذكور ( ٢٣٦ م - ٤٤٧ ف )

٢٣٩ — وبحكم بإطلاق كل عقد بنقل الملكية على وجه التسريح في أى وقت حصل إذا كان المقلس مالاً في ذلك الوقت يقرب وقوع أشغاله في سوء الحال ولو كان الذي حصل له التسريح لم يعلم ذلك إلا إذا كان التسريح حبة زواج لامتلافة فيها ( ٢٣٧ م )

٢٣٠ — وكذلك يصير الناء جميع الأعمال والمشارطات إذا كانت وفي أى وقت وقعت إذا ثبت أنها حصلت من الطرفين مع سوء المقصد أضراراً بالمدينين ووجد الضرر بالفعل ( ٢٣٨ م )

٢٣١ — حقوق الامتياز والرهن العقاري المكتسبة من المقلس على الوجه المرعى قانوناً يجوز تسجيلها الى يوم صدور الحكم بإفلاسه ومع ذلك يجوز الحكم بإطلاق ما يحصل من التسجيلات بعد وقت وقوفه عن دفع ديونه أو في الأيام العشرة التي قبل هذا الوقت إذا مضت مدة أزيد من خمسة عشر يوماً من تاريخ عقد الرهن العقاري أو الامتياز وتاريخ التسجيل ويزاد على المدة المذكورة الميعاد المحدد في القانون لمسافة الطريق بين الجهة التي اكتسب فيها ذلك الحق والجهة التي حصل فيها التسجيل ( ٢٣٩ م - ٤٤٨ ف ) .

٢٣٢ — إذا دفعت قيمة كميالة بعد الوقت الذي تعين أنه وقت وقوف المقلس عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم بإفلاسه فلا يجوز إقامة الدعوى لأجل استرداد المدفوع الا على من سحبت الكميالة على نعمته وإذا كان ما دفعت قيمته سنداً تمت اذن فتكون إقامة الدعوى على المحيل الأول ويلزم في هاتين الحالتين اثبات أن من طلب منه رد المدفوع كان مالاً بوقوف المقلس عن دفع ديونه في وقت تحوير الكميالة أو السند ( ٢٤٠ م - ٤٤٩ ف )

٢٣٣ — جميع الطرق التنفيذية الخاصة على منقولات المقلس المدة لإدارة محاربه لأجل الحصول على أجر الأمان المموجرة اليه يصير نوقيتها ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم بإفلاسه مع عدم الاخلال بجميع الطرق التحفظية وبلحق الذي يستحق به المالك وضع يده على أما كنه المستأجرة وفي هذه الحالة الأخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدور حكم بإزالته ( ٢٤١ م - ٤٥٠ ف )

### الفصل الثاني — في تعيين مأمور التفليسة

٢٣٤ — تعين المحكمة في الحكم بإفلاس أحد قضاتها مأموراً للتفليسة ليلاحظ إجراءات وأعمال التفليس ( ٢٤٢ م - ٤٥١ ف )

- ٢٣٥ — ويناط بهذا المأمور تعجيل أشغال التغطية وملاحظة ادارتها ويقدم للمحكمة التقارير للنازعات التي تنشأ عن التغطية ( ٢٤٣ م - ٤٥٢ ف )
- ٢٣٦ — لا يقبل التظلم من الأوامر التي تصدر من مأمور التغطية الا في الأحوال المبينة في القانون ويرفع التظلم في الأحوال المذكورة الى المحكمة الابتدائية ( ٢٤٤ م - ٤٥٣ ف )
- ٢٣٧ — يصير تحرير تقرير في كل شهر بالتفاصيل المفتوحة ويقدم الى المحكمة في أودة مشورتها ( ٢٤٥ م )
- ٢٣٨ — يجوز للمحكمة أن تستبدل مأمور التغطية بغيره من القضاة ( ٢٤٦ م - ٤٥٤ ف )

### الفصل الثالث .

في وضع الأختام وفي الأحكام الأولية المتعلقة بشخص المقلس

- ٢٣٩ — تأمر المحكمة في الحكم الصادر بشهار الافلاس بوضع الأختام وتأمر عند الاقتضاء في هذا الحكم أو في أي حكم آخر صادر بناء على تقرير من مأمور التغطية بحبس المقلس أو بالحفاظه عليه بمعرفة ضابط من الضبطية أو بمعرفة أحد مأموري المحكمة ( ٢٤٧ م - ٤٥٥ ف )
- ٢٤٥ — اذا وفي المقلس بما نص عليه في مادتي ١٩٨ و ١٩٩ ولم يكن محبوسا بسبب آخر وقت اشهار افلاسه فلا تامر المحكمة بالحفاظه على شخصه في الحكم الصادر بشهار الافلاس ويجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن ترفع مؤقتا أو كلية الاجراءات التحفظية التي أمرت بها سواء كان مع أخذ كفيل من المقلس يضمن حضوره متى طلبه وكيل لمداينته أو مع عدم أخذ كفيل ( ٢٤٨ م - ٤٥٦ ف )
- ٢٤١ — يضع مأمور التغطية الأختام فورا على عتازن المقلس ومكاتبه وصناديقه ودفاته وأوراقه وأمتعته وموجوداته وتوضع الأختام على جميع ذلك عن يمينه المأمور المذكور عند الاقتضاء من مأموري الحكومة أو مستخدميه ما لم يمكن جرد ماذكر في يوم واحد فاذا أمكن المجرى في يوم واحد فيصير الشروع فيه واستيفائه بدون انقطاع وفي حالة تغطية شركة التضامن أو التوصية بوضع الأختام على مركز الشركة الأصلي وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامنين ( ٢٤٩ م - ٤٥٥ و ٤٥٨ ف )
- ٢٤٢ — يرسل كاتب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة الى الوكيل عن الحضرة الخديوية (السلطانية) ملخصا من الحكم الصادر بشهار الافلاس مشتملا على المهم من البيانات والأحكام التي في ذلك الحكم وعلى الكاتب المذكور أيضا أن يرسل ملخصا من كل حكم آخر يصدر بسد الحكم بشهار الافلاس سواء كان بحبس المقلس أو بالتعويض عليه أو برفع الاجراءات التحفظية مؤقتا أو كلية ( ٢٥٠ م - ٤٥٩ ف )

٢٤٣ — الأحكام التي تشتمل على الأمر بحبس المقلس أو بالتعقيب عليه يصير تنفيذها بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية ( السلطانية ) أو وكلاء المداينين ( ٢٥١ م - ٤٦٠ ف )

٢٤٤ — إذا كانت نفود المقلس الموجودة لانقضاء بمصاريف الحكم ومصاريف التعقيب والإعلانات ونشرها في الجرائد ووضع الأختام وحبس المقلس فالمصاريف التي تخص بأمور المحكمة تعقد في الحساب والمصاريف الأخر تدفع من المأمور بصحصول المصاريف القضائية بعد صدور أمر بذلك من مأمور التفليس ويكون وقاء المبالغ المدفوعة أو المقيدة بالامتياز من أول مبلغ يحصل من أموال المقلس ( ٢٥٢ م - ٤٦١ ف )

### الفصل - ل الرابع

في تعيين وكلاء المداينين واستبدالهم

٢٤٥ — تعيين المحكمة في حكمها بأشهر الافلاس أو أكثر عن المداينين توكيلا مؤقتا ( ٢٥٣ م - ٤٦٢ ف )

٢٤٦ — على مأمور التفليس أن يدعو فوراً بموجب خطابات وأعلانات تدور في الجرائد جميع المداينين المذكورة أسماؤهم في الميزانية أو المظنون أنهم مداينون لاجتماعهم في يوم معين تحت رئاسته بعيداً لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بأشهر الافلاس ( ٢٥٤ م - ٤٦٢ ف )

٢٤٧ — ويكتب محضر بأقوال وملحوظات المداينين ويقدم إلى المحكمة وهي تبقى الوكلاء الأول في وظائفهم بناء على تقرير من مأمور التفليس أو تعيين وكلاء آخر بدهم ( ٢٥٥ م - ٤٦٢ § ٢ و ٣ ف )

٢٤٨ — الوكلاء المعينون عن المداينين على هذا الوجه يكونون وكلاء قطعيين ولكن يجوز للمحكمة أن تستبدلهم في الأحوال والكيفيات الآتية يانها فيما بعد ( ٢٦٤ م - ٤٦٢ § ٤ ف )

٢٤٩ — يجوز في كل وقت الإبلاغ عدد وكلاء المداينين إلى ثلاثة ويصبح اختصاصهم من الأجناب عن الروكية ويجوز لهم أيّا كانت صفتهم أن يأخذوا بعد أداء حساب ادارتهم تعويضاً تعيين المحكمة لهم بناء على تقرير من مأمور التفليس

وتجوز المعارضة في تقدير التعويض المذكور من أي شخص ذي شأن في ذلك إذا حصلت في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التقدير ( ٢٥٦ م - ٤٦٢ § ٥ ف )

٢٥٠ — لا يجوز أن يعين وكيلاً عن المدينين من كان قريباً أو صهراً للمقلس إلى الدرجة السادسة بدخول الثاية ( ٢٥٧ م - ٤٦٣ ف )

٢٥١ — إذا اقتضى الحال استبدال واحد أو أكثر من الوكلاء أو ضم وكيل أو أكثر إليهم

يعرض ذلك مأمور التفليسة الى المحكمة وهي تعين من يلزم تعيينهم بدون احتياج لجمع المدائنين ثانياً ( ٢٦٤ م - ٤٦٤ ف )

٢٥٢ — اذا تعينت عدة وكلاء لا يجوز لهم اجراء أى عمل الا باجتماعهم معا عدا الحالة التي يأذن فيها مأمور التفليسة لواجد منهم أن يعمل تحت مسؤولية شخصه عملاً معيناً أو عدة أعمال معينة فينفرد بحفظ في اجراء ذلك ( ٢٦٠ م - ٤٦٥ ف )

٢٥٣ — يجوز لوكلاء المدائنين أن يوكّلوا بعضهم بمضا في العمل ( ٢٦١ م )

٢٥٤ — وهم متضامنون فيما يملق بإجراآت ادارتهم ( ٢٦٢ م )

٢٥٥ — اذا حصل التشكى في أى عمل من أعمال الوكلاء يحكم فيه مأمور التفليسة في مدة ثلاثة أيام ويجوز التظلم من الحكم المذكور أمام المحكمة الابتدائية ( ٢٦٣ م - ٤٦٦ ف )

٢٥٦ — يجوز للمأمور التفليسة أن يطلب من المحكمة بناء على التشكى الواقع من المجلس أو من بعض المدائنين عزل واحد من الوكلاء أو أكثر ( ٢٦٤ م - ٤٦٧ § ١ ف )

٢٥٧ — اذا لم يحصل من مأمور التفليسة في ظرف ثمانية أيام ما يلزم في شأن التشكى المقدم له بقصد عزل الوكلاء أو حصل منه رفضه يجوز رفع هذا التشكى الى المحكمة وهي تسمع في أودة مشورتها تقرير مأمور التفليسة وأقوال الوكلاء وتحكم بعد ذلك بالجلسة في طاب العزل ( ٢٦٤ و ٢٦٥ م - ٤٦٧ § ٢ و ٣ ف )

٢٥٨ — يجوز للمحكمة اذا لم تجد خطأ من الوكلاء أن تأمر باستبدالهم فقط اذا رأت في ذلك نقلاً للمدائنين ( ٢٦٦ م )

### الفصل الخامس - في وظائف وكلاء المدائنين

#### الفرع الاول - في القواعد العمومية

٢٥٩ — اذا لم توضع الأنظام قبل تعيين وكلاء المدائنين فالوكلاء المذكورون يطلبون من مأمور التفليسة وضعها ( ٢٦٧ م - ٤٦٨ ف )

٢٦٠ — يجوز أيضاً للمأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المدائنين وعلى حسب مقتضيات الأحوال أن يعاقبهم من وضع الاختتام على الأشياء الآتى بيانها أو يأذن لهم برفع الاختتام عنها :  
أولاً — ملابس المجلس ومقتولاته والأشياء الضرورية له ولعائلته ويسلم جميع ذلك اليه بموجب قاعة بحررها وكلاء المدائنين ويصدق عليها مأمور التفليسة .

ثانياً — الأشياء الفاخرة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب الحصول .



ثالثا — الأشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع تشغيل تلك المحال تنشأ عنه خسارة على المدينين .

وفي الحالة الثانية والثالثة يصير جرد الأشياء المذكورة وتقويمها بمعرفة وكلاء المدينين بمحضور مأمور التفليسة . أو من يتعده لذلك وتوضع أعضاء من يحضر منها على قائمة الجرد ( ٢٦٨ م — ٤٦٩ ف )

٢٦١ — يبيع الأشياء القابلة لتلف قريب أو نقص في القيمة قريب الوقوع والأشياء التي يستلزم حفظها مصاريف يكون بأمر مأمور التفليسة بناء على طلب وكلاء المدينين ( ٢٦٩ م — ٤٧٠ ف )

٢٦٢ — يجوز لوكلاء المدينين الاستمرار على تشغيل محل التجارة بأنفسهم أو بواسطة شخص آخر يقبله مأمور التفليسة ويكون التشغيل تحت ملاحظته ( ٢٦٩ م — ٤٧٠ ف )

٢٦٣ — لا توضع الاحتمام على الأشياء الآتية أو ترفع عنها لتسلم الى وكلاء المدينين بعد تحوير قائمة جرد بها وبأوصافها وتبقى تلك القائمة تحت يد مأمور التفليسة :

أولا — الدفاتر التي يقفل عليها مأمور التفليسة

ثانيا — الأوراق التجارية والسندات التي يكون ميماد استحقاقها قريب الحلول أو التي تحتاج للقبول وتسلم الى الوكلاء ليطبقوا تحصيلها أو يسعوا السعي اللازم في شأنها ( ٢٧١ م — ٤٧١ ف )

٢٦٤ — الخطابات أو التفرقات الواردة بالمفس تسلم الى الوكلاء وهم يفتحونها ويجوز للمفس أن يحضر فتحها إن كان حاضرا وقت ذلك ( ٢٧٢ م — ٤٧١ ف )

٢٦٥ — يجوز للمفس أن يحصل من أموال تفليسته على ما يقوم بمبشته مع عائلته ويصير تقدير ذلك بمعرفة مأمور التفليسة بعد سماع أقوال الوكلاء ويجوز التظلم من هذا التقدير الى المحكمة من أى انسان له شأن في ذلك ( ٢٧٣ م — ٤٧٤ ف )

٢٦٦ — على الوكلاء أن يطلبوا المفس عندهم لقطع حساب الدفاتر وتقليها بمحضوره أولا بقاء مايزم من الايضاحات وان لم يحضر بهد الطلب ينيه عليه تنديها رسميا للحضور في ظرف مدة لا تزيد عن ثمان واربعين ساعة وانما اذا كانت له أذكار تاجئة مقبولة عند مأمور التفليسة فيجوز له أن يقيم وكلاء ينوب عنه في الحضور ويجوز للمحكمة أن تأمر بحجسه في حالة امتناعه عن الحضور بعد التنبيه بذلك تنديها رسميا ( ٢٧٤ م — ٤٧٥ ف )

٢٦٧ — اذا لم يقدم المفس ميزانية حسابا وجب على الوكلاء أن يحروها فورا بواسطة دفاتره وأوراقه ولايضاحات التي يحصلون عليها ثم يقدموا تلك الميزانية للمحكمة ( ٢٧٥ م — ٤٧٦ ف )

٢٦٨ — مأمور التفليسة مأذون ببيع أقوال المفس وكتبته ومستخدميه وأى انسان غيرم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفي أسباب وأحوال التفليس ( ٢٧٦ م — ٤٧٧ ف )

٢٦٩ — إذا حكم بإشهار افلاس تاجر بعد موته أو مات بعد الحكم بذلك جاز لأولاده أو لورثته ولا رملته أن يحضروا بأنفسهم أو بوكلاء من ينوب عنهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وبجميع أعمال التفليس ( ٢٧٧ م — ٢٧٨ ف )

### الفرع الثاني — في رفع الأختام وفي الجرد

٢٧٠ — تحرر قائمة الجرد لسختين بحضور كاتب المحكمة وهو يضع امضاءه على كل جرد يحصل عقب رفع الأختام وتسلم إحدى السختين الى المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة وتبقى النسخة الأخرى تحت يد الوكلاء ويجوز لهم أن يستعينوا بمن يختارونه في تحرير القائمة المذكورة وتقويم الأشياء ويذكرون في تلك القائمة الأشياء التي لم توضع عليها الأختام أو رفعت عنها ( ٢٧٨ م — ٤٨٠ ف )

٢٧١ — إذا حكم بإشهار افلاس تاجر بعد موته ولم تعمل قائمة الجرد قبل الحكم المذكور أو مات المفلس قبل افتتاح الجرد يصير الشروع في عمل القائمة المذكورة فوراً على حسب الأصول المقررة في المواد السابقة ويكون ذلك بحضور الورثة أو بعد طلب حضورهم طلباً رسمياً ( ٢٧٩ م — ٤٨١ ف )

٢٧٢ — يجب على وكلاء المدينين في جميع التفاليس أن يسلموا الى مأمور التفليس في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم بإشهار الافلاس ملخصاً أو حساباً اجمالياً مشتملاً على بيان ما هو ظاهر لهم مما للتفليس أو عليها وعلى بيان الأسباب المهمة التي نشأت عنها التفليس وعلى بيان أحواله ونوعه الظاهر لهم ( ٢٨٠ م — ٤٨٢ § ١ ف )

٢٧٣ — وإذا ظهر لهم أى أمر مهم يختص بتلك الأحوال يلزمهم أيضاً أن يقدموا للمأمور المذكور ملخصاً جديداً به ( ٢٨١ م )

٢٧٤ — على مأمور التفليس أن يرسل فوراً تلك الملخصات مع ملحوظاته الى الوكيل عن الحضرة الخديوية ( السلطانية ) فان لم تسلم له من وكلاء المدينين في المواعيد المقررة وجب عليه أن يخبر بذلك الوكيل عن الحضرة الخديوية ( السلطانية ) ويبين له أسباب التأخير ( ٢٨٢ م — ٤٨٢ § ٢ ف )

٢٧٥ — يجوز للوكلاء عن الحضرة الخديوية ( السلطانية ) أن يوجهوا الى محل المفلس ويحضروا في عمل قائمة الجرد ولهم في كل وقت أن يطلبوا ايضاحات عن حالة التفليس وكيفية ادارة وكلاء المدينين وأن يطلبوا على جميع الأوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالتفليس ( ٢٨٣ م — ٤٨٣ ف )

### الفرع الثالث

في بيع بضائع المفلس وأمتعته وتحصيل الديون المطلوبة له  
٢٧٦ — بعد تمام الجرد تسلم بضائع المفلس وتقوده وسندات مطلوبة منه ودقائره وأوراقه وأمتعته

ومتنولاته الى وكلاء المداينين ويكتبون التمهيد بها في ذيل قائمة المجرى ( ٢٨٤ م - ٤٨٤ ف )  
 ٢٧٧ — ويستمر الوكلاء على تحصيل مطلوبات القلس بملاحظة مأمور التفليسة ( ٢٨٥ م - ٤٨٥ ف )

٢٧٨ — يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن للوكلاء ببيع منقولات القلس وبضائعه ومحل تجارته وعليه أن يأمر بأن البيع يكون بالتراضي أو بالمزايدة العمومية على يد السماسرة أو على يد واحد من أرباب الوظائف العمومية أو بالأوجه المينة في قانون المرافعات فيما يختص ببيع الأشياء الواقع عليها الحجز ( ٢٨٩ م - ٤٨٩ ف )

٢٧٩ — يجوز لوكلاء المداينين بعد طلب حضور القلس طلبا رسميا أن ينهوا بطريق الصلح جميع المنازعات التي يكون للروكية شأن فيها ولو كانت تلك المنازعات متعلقة بالحقوق أو الدعاوى المختصة بالمقاررات وإذا كانت قيمة ما حصل فيه الصلح غير مينة أو كانت أزيد من ألف قرش فلا يكون الصلح نافذا إلا بعد التصديق عليه من المحكمة ( ٢٨٧ م - ٤٨٧ فقرة ١ و ٢ ف )

٢٨٠ — يكلف القلس بالحضور أمام المحكمة وقت التصديق على الصلح فإذا حصلت منه معارضة كان ذلك كافيا لمنعه إذا كان متعلقا بالمقار ( ٢٨٨ م - ٤٨٧ فقرة ٣ ف )

٢٨١ — ويجب على وكلاء المداينين أن يودعوا في صندوق المحكمة النقود المتحصلة من أشغال التفليسة بعد استئزال المبلغ المخصص من مأمور التفليسة للمصاريف المعتادة ولا يجوز أخذ تلك النقود من الصندوق إلا بأمر المأمور المذكور ( ٢٨٩ م - ٤٨٩ ف )

٢٨٢ — ويجب عليهم أن يجتنبوا لمأمور التفليسة ايداع النقود المذكورة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ تحصيلها وأن تأخروا عن ذلك الزموا بغوائد المبالغ التي لم يودعوها ( ٢٩٠ م - ٤٨٩ ف )

٢٨٣ — يجوز لمأمور التفليسة في أى وقت كان أن يأمر بالتوزيع على أرباب الديون التي صار تحقيقها ويكون التوزيع بموجب قائمة تخصيص يجرها وكلاء المداينين ويصدر عليها أمر المأمور المذكور بالتوزيع وأما عليه أن يبقى مبلغا كافيا للديون المتنازع فيها ( ٢٩١ م - ٤٨٩ ف )

٢٨٤ — يجوز لكل ذي حق أن يطلب هذا التوزيع ولا يصح الامتناع عن اجرائه متى كان المبلغ المتحصل الخالي عن العوائق يوفى يقينا بحصة في المائة من الديون ( ٢٩٢ م )

٢٨٥ — إذا كان القلس مطلق السبيل يجوز للوكلاء أن يستخدموه لتسهيل عمل ادارتهم وارشاده لهم وعلى مأمور التفليسة أن يمين شروط استخدامه في ذلك ( ٢٩٣ م - ٤٨٨ ف )

#### الفرع الرابع — في الاعمال التصفوية

٢٨٦ — يجب على وكلاء المداينين من وقت تولفهم لاجراء جميع ما ياتزم لحفظ حقوق القلس التي على مدينه ( ٢٩٤ م - ٤٩٠ ف )

٢٨٧ — ويجب عليهم أيضا اجراء قيد ملخص الحكم الصادر بالاقتلاص في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الكائنة في دائرتها عتادات المجلس ويلزم أن يكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ توظيفهم ( ٢٩٥ م - ٤٩٠ ف )

### الفروع الخماس — في تحقيق الديون التي على المفلس

٢٨٨ — يجب على المدينين ولو كانوا ممتازين أو أصحاب رهون على عقار أو منقول أو محصيلين على الاختصاص بمقاررات المفلس لوقاء ديونهم أن يسلموا من تاريخ الحكم بإشهار الاقتلاص سنداتهم الى المحكمة مع كشف ببيان ما يطلبونه من المبالغ وعلى كاتب المحكمة أن يحرر بذلك قائمة و يعطيهم وصولات بالاستلام ولا يكون مسؤولا عن السندات إلا في مدة خمس سنين من يوم البدء في عمل محضر تحقيق الديون ( ٢٩٦ م - ٤٩١ ف )

٢٨٩ — اذا لم يسلم المدينون سنداتهم في وقت ابقاء الوكلاء في وظائفهم أو استبدالهم بنفيهم بالتطبيق على ما هو مقرر في المادة ٢٤٧ يصير اخبارهم بواسطة اعلانات تنشر في إحدى الجرائد وتعلق في اللوحة المدة للاعلانات القضائية ومخططات يحررها كاتب المحكمة اليوم اذا كانوا معروفين بأنه يجب عليهم أن يحضروا بأنفسهم عند وكلاء المدينين أو يرسلوا وكلاء عنهم في ميعاد عشرين يوما من تاريخ النشر والتعليق والمخططات ويسلموا لوكلاء المدينين سنداتهم مع كشف ببيان المبالغ المطالبين بها ان لم يحضروا تسليم سنداتهم لقلم كتاب المحكمة ويسمى لهم وصولات بالاستلام واذا كان محل بعض المدينين خارجا عن الجهة التي يكون فيها النظر والحكم في أشغال التفليس فتزاد على ذلك الميعاد مدة المسافة التي بين مركز المحكمة والمحل المذكور ( ٢٩٧ م - ٤٩٢ ف )

٢٩٠ — يبدأ في تحقيق الديون في ظرف الثلاثة أيام التالية لمضى المواعيد المقررة في المادة السابقة و يصير الاستمرار فيه بدون انقطاع في الحل واليوم والساعة الا ان يعينها مأمور التفليس ويلزم أن يشتمل الاخبار الذي يحصل للمدينين بمقتضى المادة السابقة على بيان الحل واليوم والساعة المذكورة ومع ذلك يطلب حضور المدينين للتحقيق طلبا ثانيا بمخططات يحررها كاتب المحكمة و اعلانات تعلق في اللوحة المدة للاعلانات القضائية وتنشر في الجرائد ( ٢٩٨ م - ٤٩٣ فقرة ١ ف )

٢٩١ — تحقيق الديون المطلوبة لوكلاء المدينين يكون بمعرفة مأمور التفليس أما تحقيق الديون الأخر فيحصل بمواجهة المدين أو وكيله مع وكلاء المدينين بحضور المأمور المذكور وهو الذي يحرر محضر التحقيق ( ٢٩٩ م - ٤٩٣ فقرة ٢ ف )

٢٩٢ — يجب أن يكون التحقيق في يوم واحد ان امكن ذلك ولا يؤخر استيفاءه إلا في حالة عدم كفاية الوقت لتحقيق سندات المدينين الذين حضروا في أول جمعية ( ٣٠٠ م )

٢٩٣ — يكتب في محضر التحقيق الوقت الذي يكون فيه المود الى المقاد الجمعية ويستغنى بذلك عن تكرار طلب الحضور ( ٣٠١ م )

٢٩٤ — يجب على المدائين الذين لم يكن لهم محل في البلدة التي فيها المحكمة أن يعينوا لهم محلا فيها وإلا فجميع الاعلانات أو الخطابات المختصة بهم يكون اعلانها لهم صحيحا بوصيلها الى قلم كتاب المحكمة (٣٠٢ م)

٢٩٥ — يجوز لكل مدان تحقق دينه أو اندرج في الميزانية أن يحضر تحقيق الديون وأن يناقض في التحقيقات التي حصلت أو تحصل وللغلس أيضا الحق في ذلك (٣٠٣ م - ٤٩٤ ف)

٢٩٦ — يبين في محضر التحقيق محل كل من للدائنين ووكلائهم وأوصاف السندات بالاختصار والابحاز ويذكر فيه ما يوجد بالسندات من الشطب ووضع كلة فوق أخرى أو زيادة بين السطور ويبين أيضا في ذلك المحضر أن الدين مقبول أو منازع فيه (٣٠٤ م - ٤٩٥ ف)

٢٩٧ — اذا قبل الدين تكسب على كل سند هذه العبارة :  
« قبل في ديون نفليسة فلان مبلغ كذا في التاريخ الفلاني » .  
ويضع عليها وكلاء المدائين امضاءهم وأمور النفليسة علامته ويكلف القلس بوضع امضاءه عليها ان كان حاضرا (٣٠٥ م - ٤٩٧ فقرة ١ و ٢ ف)

٢٩٨ — يجب على كل مدان في نفس الجلسة التي تحقق فيها دينه أو في ظرف ثمانية أيام بالأكثر بعد تحقيق مطلوبه أن يؤيد أمام مأمور النفليسة أن دينه المذكور حق وصحيح وإلا فلا يكون له نصيب في التوزيع حتى يحصل هذا التأيد ويجوز اجرائه بواسطة وكيل عنه (٣٠٦ م - ٤٩٧ فقرة ٣ ف)

٢٩٩ — اذا حصلت منازعة في الدين يحيل مأمور النفليسة النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يوما لرؤيتها بدون احتياج الى التكليف على يد محضر الحضور أمام المحكمة وهي تحكم بناء على تقرير مأمور النفليسة .  
ويجوز للمحكمة أن تأمر بتحقيق الوقائع المتنازع فيها أمام مأمور النفليسة ويكلف الأشخاص الذين يتكلم ابداء الايضاحات اللازمة بالحضور أمامه لذلك (٣٠٧ م - ٤٩٨ ف)

٣٠٠ — تحكم المحكمة في جميع هذه المنازعات بصفة قضية مستعجلة ويكون ذلك بحكم واحد ان أمكن (٣٠٨ م)

٣٠١ — يجوز للمحكمة في جميع الأحوال أن تأمر ولو من تلقاء نفسها بتقديم دفاتر المدان اليها أو باستخراج كشف منها بمعرفة قاضي المواد الجزئية في الجهة الكائن فيها محل المدان المذكور (٣٠٩ م - ٤٩٦ ف)

٣٠٢ — يحكم في المنازعات الحاصلة في وقت الاجتماع السالف ذكره ويصير عمل الصلح والتوزيعات الأولية اذا اقتضاهما الحال بدون انتظار الى المواعيد المعطاة للمدائين المروفين القاطنين بالبلاد الأجنبية (٣١٠ م)

٣٠٣ — ومع ذلك لا يجوز عمل الصلح أو التوزيع إلا بعد مسمين يوما بالأقل من يوم نشر الحكم الصادر بإشهار الإفلاس بشرط عدم الاختلال بما سيذكر فيما بعد بشأن التوزيعات المختصة بالداينين القاطنين بالبلاد الأجنبية ( ٣١١ م )

٣٠٤ — إذا رفعت إلى المحكمة المنازعة التي حصلت في الدين وذكرت في محضر التحقيق وكانت غير صالحة للحكم فيها حكما انتهيئا قبل انقضاء المواعيد المعطاة للمداينين المعروفين القاطنين بالنظر المصري أو قبل انقضاء الحسين يوما السابق ذكرها إذا كانت تلك المواعيد أقل منها تأمر المحكمة على حسب الأحوال إما بالانقضاء الجمية لعمل الصلح أو بتأخير انقضاءها ( ٣١٢ م - ٤٩٩ § ١ ف )

٣٠٥ — فإذا أمرت المحكمة بالانقضاء الجمية جاز لها أن تحكم بأن المدانين المتنازع في دينه يقبل مؤقتا في المداولات بمبلغ تقدره المحكمة في الحكم ( ٣١٣ م - ٤٩٩ فقرة ٢ ف )

٣٠٦ — وفي حالة ما إذا أقيمت في شأن الدين دعوى بجناية أو جنحة وكان التحقيق جاريا فيها يجوز أيضا للمحكمة أن تأمر بتأخير انقضاء جمعية الصلح فإن أمرت بالانقضاء لا يسوغ لها أن تحكم بأن يقبل فيها المدان القائمة تلك الدعوى بشأن دينه قبولاً مؤقتاً ولا يدخل المدان المذكور في أشغال التفليس حتى يصدر الحكم من المحاكم المختصة بالدعوى للتقدم ذكرها ( ٣١٩ م - ٥٠٠ فقرة ٢ ف )

٣٠٧ — إذا كان لأحد المدانين امتياز أو رهن عقارى أو حق في الاختصاص بمقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء دينه وحصلت منازعة في ذلك الامتياز أو الرهن أو الحق فقط فيقبل المدان المذكور في مداولات التفليس بصفة مدان عادى ( ٣١٧ م - ٥٠١ ف )

٣٠٨ — المدانيون الذين يقدمون طلباتهم في وقت عمل الصلح أو قبله يصير تحقيق ديونهم وتأنيدها في جمعية الصلح والمدانيون الذين حضروا في المواعيد يجوز لهم دون غيرهم المنازعة في الديون السابقة فإذا نازعوا فيها أو حصلت منازعة في ديونهم فيصير تقدير الدين المتنازع فيه تقديراً مؤقتاً بمعرفة مأمور التفليس ( ٣١٨ م )

٣٠٩ — إذا حصلت منازعة في ديون المدانين الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد فلا يشتركون في الصلح ولا في التوزيع حتى يصدر الحكم في المنازعة ويصير في قوة حكم انتهائى ( ٣١٩ م )

٣١٠ — إذا قدم بعد رفض الصلح المدانيون القاطنون في البلاد الأجنبية طلباتهم في المواعيد المقررة يطلب مأمور التفليس اجتناع المدانين اجتناعاً جديداً لتحقيق تلك الطلبات ويكون الطلب بإعلانات تنشر في الجرائد وتصحق ومخطابات .

والطلبات المتأخرة عن المواعيد يجوز قبولها في هذه الجمعية وإنما تراعى في ذلك الشروط المذكورة في المادة السابقة ( ٣٢٠ م )

٣١١ — لا يجوز تقديم طلبات جديدة في غير الأحوال السابق ذكرها إلا بطريق توقيع الحجز

تحت يد وكلاء المدائين مع تكليفهم بالحضور أمام المحكمة بمبدأ ثمانية أيام كاملة وتكون مصاريف توقيع الحجز من طرف أرباب تلك الطلبات ويحرم كاتب المحكمة بمصاريف من طرفهم أيضا قبل يوم الجلسة بثلاثة أيام خطابات للاعلان بيوم الجلسة الى المدائين الذين قبلت ديونهم ويجوز لهؤلاء المدائين الدخول في هذه القضية مع عود خطر ذلك عليهم ( ٣٢١ م — ١٩٥٣ ف )

٣١٢ — توقيع الحجز من المدائين المستجدين لا يوقف تنفيذ التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة ولكن اذا شرع في توزيعات جديدة قبل الحكم في الحجز المذكور يصير ادخالهم فيها بالمبالغ التي تقدرها المحكمة تقديرا مؤقتا ويحفظ ما يخص تلك المبالغ لحين صدور الحكم واذا أثبتوا بعد ذلك ديونهم فلا يجوز لهم طلب شيء ما من التوزيعات التي أمر بها مأمور التفليسة وانما يكون لهم الحق في أن يأخذوا من المبالغ الباقية بدون توزيع حصص ديونهم التي كانت تؤول اليهم في التوزيعات السابقة ( ٣٢٢ م — ١٩٥٣ ف )

٣١٣ — وفضلا عن المنازعات الجائز حصولها بالكميات السالف ذكرها يجوز لكل مدائن سواء كان دينه مقبولا أو متنازعا فيه أن ينازع ولو بعد مضي المواعيد المقررة في دين صار تقديمه أو قبوله مالم يسبق صدور حكم بالقبول وصار في قوة حكم انتهائي وتكون المنازعة في الدين المذكور بدعوى رفعها ذلك المدائن الى المحكمة مباشرة ولكن لا يترتب عليها توقيف أعمال التفليسة .

ويصير امخال وكلاء المدائين والمفلس في الدعوى المذكورة ( ٣٢٣ م )

٣١٤ — لا يقبل التظلم بأي وجه كان من الأحكام والأوامر التي تصدر متأخرا عنقاد جمعية الصلح بناء على حصول منازعات أو تصدير بعدم التأخير أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرا مؤقتا ( ٣٢٤ م )

الفصل السادس — في الصلح وفي اتحاد المدائين

### الفرع الاول

في طلب حضور أرباب الديون واجتماعهم

٣١٥ — يجب على مأمور التفليسة في ظرف الثلاثة أيام التالية لثمانية أيام المقررة لتأييد ثبوت الديون وبعد اعلان الحكم بإشهار الافلاس بخمسين يوما بالأقل أن يطلب حضور المدائين الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتا للمداولة في عمل الصلح ويكون هذا الطلب بإعلانات تنشر في الجرائد وتلصق على باب مخزن المفلس ومكاتبه وفي الحل المتداول للاعلانات فيه المحكمة وعلى الأماكن المبنية في لأمنة اجراءات الحاكم ويبين الغرض المقصود من الاجتماع في جميع هذه الاعلانات ( ٣٢٥ م — ٥٠٤ ف )

٣١٦ — تمنع الجمعية تحت رئاسة مأمور التفليسة في الحل واليوم والساعة الثلاثي يمينها ويحضر في هذه الجمعية المدائون الذين تحققت ديونهم وتأيدت أو قبلت قبولا مؤقتا أو من يوكولونه عنهم ويطلب

حضور المفلس فيها وعليه أن يحضر بنفسه ولا يجوز له أن يرسل وكيلًا عنه فيها إلا لأسباب صحيحة يصدق عليها مأمور التفليسة ويقدم وكلاء المدينين للجمعية تقريرا مشتملا على بيان حالة التفليس وعلى بيان ماصار استيفائه من الاجراآت وما حصل من الاعمال ويصير سماع أقوال المفلس ويسلم وكلاء المدينين تقريرهم المذكور لمضى منهم الى مأمور التفليسة وهو يحضر محضرا بما قيسل في الجمعية وما قرر عليه الرأي ( ٣٢٦ م — ٥٠٥ و ٥٠٦ ف )

### الفرع الثاني — في الصلح

٣١٧ — لا يجوز عقد الصلح بين المفلس والمدينين المتداولين فيه الا بعد استيفاء الاجراآت السالف ذكرها ولا يصح الصلح الا بإتخاذ رأى اكثر المدينين بشرط أن يكونوا حاضرين ثلاثة أربع الديون المحقة المؤبدة أو المقبولة قبولًا مؤقتًا بالتطبيق على القواعد المبينة فيما تقدم والا كان الصلح باطلا ( ٣٢٧ م — ٥٠٧ ف )

٣١٨ — لا يكون لأرباب الديون الحاضرين رهن عقار أو الذين مخلصوا على اختصاصهم بمقارات المفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ولا لأرباب الديون الممتازة أو المضمونة برهن منقول رأى في الأعمال المتعلقة بالصلح بسبب ما لهم من الديون المذكورة ولا تحسب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح الا اذا تنازلوا عن رهنهم أو اختصاصهم بالمقارات أو امتيازهم وإذا شاركوا المدينين الآخرين في الرأى في الصلح فجرد اعطائهم الرأى بعد تنازلا عن ذلك ولو لم يتم الصلح ( ٣٢٨ م — ٥٠٨ ف )

٣١٩ — يوضع الامضاء على سند الصلح في نفس جلسته المنتقذة والا كان الصلح لاغيا وإذا رضى بالصلح المدينون الحاضرون لثلاثة أربع الديون فقط يصير تأخير المداولة في الصلح بخمانية أيام لاهلة بعدها ولا عمرة في هذه الحالة بما حصل في الجمعية الأولى في شأن الصلح من التصميمات والقبول ( ٣٢٩ م — ٥٠٩ ف )

٣٢٠ — اذا حكم على المفلس أنه تفلس بالتدليس فلا يجوز عمل الصلح وإذا حصل البدء في تحقيق التفليس بالتدليس يطلب حضور المدينين واجتماعهم لأخذ القول منهم عما اذا كانوا يريدون أولا يريدون المداولة في الصلح في حالة الحكم ببراءة المفلس من التدليس وعما اذا كانوا يريدون أولا يريدون تأخير المداولة فيه الى أن يحكم في دعوى التدليس وهذا التأخير لا يمتد إلا اذا كان رأى أكثر المدينين عددا ومبلغا كالقدر في المادة ٣١٧ فإذا كان للمداولة في الصلح وجه بعد انقضاء مدة التأخير تتبع فيها الأحكام المبينة في المادة السابقة ( ٣٣٠ م — ٥١٠ ف )

٣٣١ — وإذا حكم على المفلس بأنه مفلس مقصر يجوز عمل الصلح انما اذا حصل البدء في الاجراآت المتعلقة بدعوى التصغير يسوغ للمدينين أن يؤخروا المداولة في الصلح الى أن يحكم فيها مع مراعاة ما تقرر بلادة السابقة ( ٣٣١ م — ٥١١ ف )



٣٢٢ — ويجوز المعارضة في الصلح للمدائنين الذين لم قبل حصوله الحق في الاشتراك في عمله أو ثبت لهم هذا الحق بعده ويلزم أن تبين في المعارضة الأسباب المبينة عليها وأن تملن لوكلاء المدائنين والمفلس في ظرف الثانية أيام التالية لعمل الصلح والا كانت لاغية ويلزم أن تشمل على تكليفهم بالحضور أمام المحكمة في أول جلسة ( ٣٣٧ م — ٥١٢ فقرة ٢٥١ ف )

٣٢٣ — إذا لم يعين الا وكيل واحد عن المدائنين وكان معارضا في الصلح وجب عليه أن يطلب تعيين وكيل جديد ويراعى في حقه الاجراءآت المبينة في المادة السابقة ( ٣٣٣ م — ٥١٢ فقرة ٣ ف )

٣٢٤ — اذا كان الحكم في المعارضة متوقفا على الحكم في مسائل خارجة عن خصائص المحكمة بسبب نوعها فتؤخر المحكمة المذكورة حكمها في المعارضة حتى يحكم في تلك المسائل وتعين مبعادا قصيرا يجب فيه على المدائن المعارض أن يقدم تلك المسائل الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت ذلك التقديم ( ٣٣٤ م — ٥١٢ فقرة ٣ و ٤ ف )

٣٢٥ — على من يرهّد التسجيل من الأخصام أن يطلب من المحكمة التصديق على الصلح بعريضة يقدمها اليها وهي تحكم في ذلك بصفة مادة مستعجلة وانما لا يجوز لها أن تحكم في الطلب المذكور قبل مضي الميعاد المبين في المادة ٣٢٢ ( ٣٣٥ م — ٥١٣ فقرة ١ ف )

٣٢٦ — اذا تقدمت معارضات في أثناء الميعاد المذكور يجوز للمحكمة أن تحكم فيها وفي التصديق على الصلح بحكم واحد معا فاذا قبلت المعارضة تحكم بالقاء الصلح بالنسبة لجميع ذوي الشأن فيه وفي جميع الأحوال يجب على مأمور التفليسة أن يقدم الى المحكمة قبل صدور حكمها في التصديق تقريرا مشتملا عن بيان صفة التفليس وعلى جواز قبول الصلح أو عدمه ( ٣٣٦ م — ٥١٣ و ٢ و ٣ و ٤ ف )

٣٢٧ — يلزم أن تمتنع المحكمة عن التصديق على الصلح اذا لم تراخ الأصول المقررة فيما سبق أو اذا ظهرت أسباب تستوجب عدم الصلح مراعاة للمصلحة العمومية أو لمصلحة أرباب الديون ( ٣٣٧ م — ٥١٥ ف )

### الفرع الثالث — فيما يترتب على الصلح

٣٢٨ — التصديق على الصلح يجعله نافذا في حق جميع المدائنين سواء كانوا مذكورين في الميزانية أم لا. وسواء تحققت ديونهم أم لا وفي حق المدائنين القاطنين خارج القطر المصري والمدائنين الذين صار قبولهم في مداورات الصلح قبولا مؤقتا على حسب المنصوص بالمواد السابقة إلا كان المبلغ الذي يخصص لهم فيها بعد الحكم الا نهائيا .  
ويجب على وكلاء المدائنين أن يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق في قلم كتاب المحكمة باسم كل

واحد من المدائين ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح (٣٣٨ س ٣٠١ م - ٥١٦ و ٥١٧ ف)

٣٣٩ — تنهى مأمورية وكلاء المدائين متى صار الحكم الصادر بالتصديق على الصلح في قوة حكم اتهمائي ويسلمون للمفلس حسابهم القطعي بحضور مأمور التفليسة وهذا الحساب نصير بالباحثة فيه وقفه الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك في نفس عقد الصلح ويسلم الوكلاء للمفلس جميع أمواله وذخائره وأوراقه وسنداته ويعطيهم سنداً بخلو طرفهم ويعرر مأمور التفليسة محضراً بجميع ما ذكر وتنتهى بذلك مأموريته .

وان حصل نزاع فأمور التفليسة يحمله الى جلسة المحكمة بدون احتياج الى التكليف بالحضور وهي تحكم فيه بمجرد الاحالة ( ٣٣٩ م - ٥١٩ ف )

٣٣٠ — اذا حصل عقد الصلح على ترك المفلس أمواله للمدائين فوكلائهم يقدمون الحساب بها في جمعية عمومية ويكون الاجراء في الأموال المتروكة على الأوجه التي استذكر في حالة اتحاد المدائين ( ٣٤٠ م )

### الفرع الرابع — في ابطال الصلح أو فسخه

٣٣١ — لا تقبل الدعوى ببطال التصديق على الصلح الا اذا كانت مبنية على غش ظهر بعد هذا التصديق وكان هذا الغش ناتجاً عن اخفاء مال المفلس أو مبالغة في ديونه أو اذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بأنه تقالس بالتدليس  
وعجوز ابطال الصلح سواء كان بسبب الغش أو الحكم على المفلس بعد التصديق على الصلح بأنه تقالس بالتدليس يرى الكفلاء فيه ( ٣٤١ م - ٥١٨ و ٥٢٠ س ١ ف )

٣٣٢ — اذا لم يوف المفلس بشروط الصلح يجوز طلب فسخه أمام المحكمة بحضور الكفلاء ان كانوا وفسخ الصلح لا يرى الكفلاء الذين توسطوا فيه بضامهم تنفيذه كله أو بعضه ( ٣٤٢ م - ٥٢٠ فقرة ٢ و ٣ ف )

٣٣٣ — اذا أقيمت دعوى على المفلس بعد التصديق على الصلح بأنه تقالس بالتدليس وصار حبسه أو وضه تحت الحفظ فيجوز للمحكمة أن تأمر بتأليزم من الاجراءات التحفظية انما يجب حتماً ابطال تلك الاجراءات من يوم صدور الأمر بأنه لوجه للدعوى عليه بذلك أو من يوم صدور الحكم ببراءته

وتعين المحكمة مأموراً للتفليسة ووكيلاً واحداً أو أكثر عن المدائين بمجرد اطلاعها على الحكم الصادر بأن المفلس تقالس بالتدليس أو يحصل ذلك التعيين في نفس الحكم الصادر منها ببطالان الصلح أو فسخه

ويجوز للوكلاء المذكورين أن يضموا الاختتام على اماكن المفلس التي يلزم الحتم عليها .

وعليهم أن يباشروا بدون تأخير تحقيق جرد الأموال والسندات والأوراق مع مراجعة قائمة الجرد القديمة ويكون ذلك بحضور مأمور التفليسة أو من يمثله لينوب عنه وأن يحرروا قائمة جرد جديدة تكملة للقائمة السابق تحريرها أو ميزانية تكملة للميزانية القديمة إذا اقتضى الحال ذلك .

وان ظهر مداينون مستجدون فيكفوا بتقديم طلباتهم على الوجه المنصوص عليه في الفرع الخامس من الفصل الخامس بإعلانات تنشر في الجرائد وتلتصق ومخطابات إليهم وتشتمل هذه الاعلانات والمخطابات على ملخص الحكم الذي صار تمييز الوكلاء عن المداينين فيه وبمحصل الشروع بدون تأخير في تحقيق سندات الطلبات المقدمة بمقتضى هذه المادة ولا يباد تحقيق الديون السابق قبولها وتأنيدها ولكن مع عدم الاخلال برفض أو استئزال أو تنقيص الديون التي دفعت كلها أو بعضها (٣٤٣ م — ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ ف)

٣٣٤ — وبعد اتمام الأعمال المذكورة اذا لم يحصل صلح جديد يطلب حضور المداينين واجتماعهم لأجل ابداء رأيهم في ابقاء وكلاء المداينين أو استبدالهم ولا يصير الشروع في التوزيعات الا بعد انقضاء المواعيد المعطاة لمن كان مقبياً بالفطر المصري من المداينين المستجدين وفي ظرف خمسين يوماً بالأكثر من تاريخ نشر الحكم الذي صار تمييز الوكلاء فيه (٣٤٤ م — ٥٢٤ ف)

٣٣٥ — لا يصير ابطال المعاملات التي تصدر من المفلس بعد الحكم بالتصديق على الصلح وقبل نسخه أو ابطاله الا اذا حصلت منه بطريق التدليس اضراراً بحق المداينين (٣٤٥ م — ٥٢٥ ف)

٣٣٦ — المداينون الساعفون على الصلح الذي صار نسخه أو ابطاله تعود لهم حقوقهم بتامها بالنسبة للمفلس وأما بالنسبة لوكية التفليسة فلا يجوز لهم الدخول فيها الا بالحدود الآتية وهي :

اذا كانوا لم يقبضوا شيئاً من القدر الذي تقرر لهم في الصلح فيدخلوا فيها بجميع ديونهم وأما اذا قبضوا شيئاً من القدر المذكور فيدخلوا بحجزه من ديونهم الأصلية مقابل الجزء الباقي لهم من القدر المذكور وتنتج الأحكام المذكورة في هذه المادة اذا وقع تفليس ثان بدون سبق ابطال الصلح أو نسخه (٣٤٦ م — ٥٢٦ ف)

### الفرع الخامس

في قفل أعمال التفليسة بسبب عدم كفاية مال المفلس

٣٣٧ — اذا وقفت أعمال التفليسة لعدم وجود مال للمفلس كاف لأعمالها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح أو قبل اتحاد المداينين بجواز المحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة أن يحكم ولو من تلقاء نفسها بقفل أعمال التفليسة ويعود بهذا الحكم لكل واحد من المداينين حق في اقامة دعواه على نفس المفلس .

ويوقف تنفيذ ذلك الحكم مدة شهر من تاريخه (٣٤٧ م — ٥٢٧ ف)

٣٣٨ — يجوز للمفلس أو لغيره من أرباب الحقوق أن يحصل من المحكمة في أى وقت على تقضى الحكم المذكور في المادة السابقة إذا أثبت وجود مال كافٍ لمصاريف أعمال التفليسة أو سلم إلى وكلاء المدينين المبالغ الكفاية لها ويجب في جميع الأحوال قبل كل شيء وفاة مصاريف الاجراءات التي حصلت بمقتضى المادة السابقة ( ٣٤٨ م — ٥٢٨ ف )

### الفرع السادس — في اتحاد المدينين

٣٣٩ — إذا لم يحصل الصلح بين المفلس والمدينين يكون أرباب الديون بمجرد ذلك في حالة الاتحاد وعلى مأمور التفليسة حينئذ أن يشاورهم بدون تأخير فيما يتعلق بإدارة أشغالها وفي لزوم إبقاء وكلاء المدينين أو استبدالهم ويدخل في هذه المشورة المدينون الممتازون أو الخاضعون لهن عقار أو منقول أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بقرارات المفلس كلها أو بعضها لوقاء ديونهم ويجوز محضر بأقوال المدينين وملحوظاتهم وباطلاع المحكمة عليه تحكم في تلك الأقوال على وجه ماذكر في المادة ٢٤٧ وعلى الوكلاء الذين يمزلون أن يقدموا إلى الوكلاء المعيّنين بدلا عنهم حساباتهم بحضور مأمور التفليسة. يمد أن يكلف المفلس تكليفا رسميا بالحضور في وقت تقديم تلك الحسابات ( ٣٤٩ م — ٥٢٩ ف )

٣٤٠ — يستشار المدينون لمعرفة ما إذا كان تعيين ائانة للمفلس من مال تفليسته ممكنا أم لا فإذا رضى بذلك أكثر المدينين الحاضرين يجوز تعيين مبلغ للمفلس ويعرض وكلاء المدينين مقداره على مأمور التفليسة وهو يقرر ما يستصوبه أم لا للوكلاء دون غيرهم أن يعارضوا فيما يبينه المأمور المذكور ويرفعوا الامر في ذلك للمحكمة ( ٣٥٠ م — ٥٣٠ ف )

٣٤١ — إذا أفلست شركة تجارية يجوز للمدينين أن لا يقبلوا الصلح إلا مع واحد من الشركاء أو أكثر وفي هذه الحالة تبقى جميع أموال الشركة تحت دائرة اتحاد المدينين وتخرج عنها الأموال الخاصة بمن حصل معه عقد الصلح ولا يجوز أن يشترط في العقد المذكور دفع شيء إلا من الأموال الخارجة عن أموال الشركة والشريك الذي تحصل على صلح خاص به يبرأ من كل تضامن ( ٣٥١ م — ٥٣١ ف )

٣٤٢ — ينوب الوكلاء عن جميع المدينين في روكية التفليس ويناط بهم تصفية أموال التفليسة ومع ذلك يجوز للمدينين أن يوكولهم في استمرار تشغيل تلك الأموال وتعيين مدة التشغيل وحدوده في القرار الذي يصدر من المدينين بإعطاء هذا التوكيل وتقدر فيه المبالغ التي يجوز للوكلاء أن يبقوها تحت أيديهم لأجل وفاة المصاريف ولا يستبر هذا القرار إلا إذا صدر بحضور مأمور التفليسة واتحاد رأى ثلاثة أرباع المدينين عددا ومبلغا وتقبل للمعارضة في القرار المذكور من المفلس والمدينين المخالفين لرأى الأكثرية إذا تقدمت في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدور ذلك القرار أم لا لا يترتب عليها توقيف تنفيذه ( ٣٥٢ م — ٥٣٢ ف )

٣٤٣ — إذا نشأت عن معاملة الوكلاء ديون زائدة على أموال التفليسة التي هي تحت دائرة الاتحاد فالدايوتون الذين أذنوا بهذه المعاملات يكونون دون غيرهم ملزومين بالزائد على ما يخصهم في أموال التفليسة كما لا يخرج ملزوميتهم بذلك عن الحدود المبينة في التوكيل الذي اعطوه ويخصص هذا الزائد عليهم كل واحد منهم بالنسبة لقدر دينه على التفليسة ( ٣٥٣ م - ٥٣٣ ف )

٣٤٤ — وكلاء المداينين مكلفون بإجراء بيع عقار المفلس وبضائمه وأمتعته وتصفية الديون المطلوبة له أو منه ويكون جميع ذلك تحت ملاحظة مأمور التفليسة بدون احتياج لطلب حضور المفلس ويجوز لهم أيضا المصالحة في جميع الحقوق التي تكون للمفلس ولو كانت متعلقة بالعقار بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ولا يتمتع من ذلك أى ممارسة تحصل من المفلس ( ٣٥٤ م - ٥٣٤ و ٥٣٥ ف )

٣٤٥ — يطلب مأمور التفليسة حضور المداينين الذين هم في حالة الاتحاد ويجمعهم ولو مرة واحدة في السنة الأولى وكذلك في السنين التي بعدها بحسب اقتضاء الحال ويجب على وكلاء المداينين أن يقدموا حسابهم في هذه الجمعيات للمداينين وحينئذ إما أن يصير إياهم في وظائفهم أو استبدلهم على حسب ما هو مقرر في مادتي ٢٤٧ و ٣٣٩ ( ٣٥٥ م - ٥٣٦ ف )

٣٤٦ — متى انتهت تصفية التفليسة يجمع مأمور التفليسة المداينين ويقدم الوكلاء حسابهم في هذا الاجتماع الأخير بحضور المفلس أو بعد تكليفه بالحضور بتعليق رسمي ويجوز بذلك محضر ويجوز لكل واحد من المداينين أن يدرج فيه أقواله وملاحظاتة وبعد اقتضاؤ هذه الجمعية تنحل حالة الاتحاد حينئذ وإذا حصلت منازعة في حساب الوكلاء يجيئها مأمور التفليسة على جلسة المحكمة بدون احتياج للتكليف بالحضور أمامها تكليفا رسميا ويقدم مأمور التفليسة الى المحكمة في جميع الأحوال تقريرا مشتملا على بيان أحوال التفليسة ونوع التفليس ( ٣٥٦ م - ٥٣٧ و ٥٣٨ فقرة ١ ف )

٣٤٧ — إذا صدر أمر بحبس المفلس وكان محبوسا بالفعل يحل سبيله متى ثبت في أى وقت أن الوكلاء وضعوا يدهم على جميع أمواله ودقائره وتحصلوا منه على سائر البيانات والاحتياجات اللازمة ويجوز للمداينين والوكلاء الدخول في المرافعات التي تحصل لصدور الحكم بشأن إخلاء سبيله ( ٣٥٧ م )

### الفصل السابع

في بيان أحوال المداينين وفي حقوقهم في حالة تفليس مدنيهم

الفرع الاول — في شركاء المفلس في الدين وفي الكفلاء

٣٤٨ — إذا كانت يد أحد المداينين - سندات دين مضاة أو محولة أو مكفولة من المفلس وآخرين

مترمين معه على وجه التضامن ومفلسين أيضا جاز له أن يدخل في التوزيعات التي تحصل في جميع روكيات تغليساتهم ويكون دخوله فيها بقدر أصل المبالغ المحرر به السند وما يتبعه الى تمام الوفاء ولا حق لتغليسات المترمين بدين واحد في مطالبة بعضها بعضا بالحصص المدفوعة منها الا في حالة ما اذا كان مجموع تلك الحصص المدفوعة من روكيات هذه التغليسات يزيد على قدر أصل الدين وما هو تابع له ففي هذه الحالة تعود الزيادة لمن كان من المدينين المفلسين مكنولا من الآخرين على حسب ترتيب التزامهم بالدين ( ٣٣٥٨ م - ٥٤٧ و ٥٤٣ ف )

٣٤٩ — اذا استوفى المدين الحامل لسند متضمنا فيه المفلس وغيره بعضا من دينه قبل الحكم بإشهار الافلاس فلا يدخل في روكية التغليسة الا بالباقي بعد استئزال ما استوفاه ويبقى حقه في المطالبة بالباقي محفوظا له على الشريك او الكفيل ويدخل الشريك أو الكفيل المذكور في روكية المفلس بقدر مادفعه وفاء عنه وللمدين مطالبة الشريك في الدين بتمام دينه ولو حصل الصلح مع المفلس ( ٣٣٥٩ م - ٥٤٤ و ٥٤٥ ف )

### الفرع الثاني

في المداينين المرتبطين لمقول وفي المداينين الذين لهم الامتياز على المنقولات

٣٥٠ — مداينو المفلس الحائزون لرهن منقول حياة معتمدة قانونا لايدرجون في روكية التغليسة الا لجرد الملم بذلك ( ٣٣٦٠ م - ٥٤٦ ف )

٣٥١ — يجوز لوكلاء المداينين أن يستردوا على ذمة التغليسة في أى وقت باذن مأمور التغليسة المنقولات المرهونة بأن يدفعوا الدين الذي عليها الى المرتبطين ( ٣٣٦١ م - ٥٤٧ ف )

٣٥٢ — يجوز للمداين الحائزون لرهن منقول أن يبيعه في أى وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون ويجوز لوكلاء المداينين أن يلزموه بالبيع في ميعاد يعينه مأمور التغليسة والا فلهم أخذ الشيء المرهون ويبيعه مع عدم الاخلال بما لرب الدين المرتب من الحقوق في الثمن فاذا بيع الرهن بشئ زائد على الدين يأخذ الوكلاء هذه الزيادة وان كان الثمن أقل من الدين يدخل الدائن بالباقي له في روكية التغليسة مع التراما بصفة مداين حادى ( ٣٣٦٢ م - ٥٤٨ ف )

٣٥٣ — الأجر والمأهيات المستحقة في أثناء الستة أشهر السابقة على صدور الحكم بإشهار الافلاس لمن استخدمهم لمفلس ينقسم من الشفالة والكتابة تكون من جملة الديون الممتازة وكذلك مأهيات الخدمة المستحقة في السنة السابقة على الحكم المذكور ( ٣٣٦٣ م - ٥٤٩ ف )

٣٥٤ — اذا بيعت منقولات لأحد ثم أشهر افلاسه فلا يكون البائع حق في الدعوى بفسخ البيع ولا يجوز له إقامة الدعوى بالاسترداد الا في الأحوال التي ستر بعد ( ٣٣٦٤ م - ٥٥٠ فقرة ٦ ف )

٣٥٥ - على وكلاء المداين أن يقدموا للمسؤول التفليسة قائمة بالمداين المدعين امتيازاً على المنقولات ويأذن الأمور المذكور عند الاقتضاء بدفع مطلوب هؤلاء المداين من أول نقود تحصل وإذا حصلت منازعة في الامتياز فتصمم فيها المحكمة ( ٣٦٥ م - ٥٥١ ف )

### الفرع الثالث

في حقوق المداين المرتنين للعقار والمداين الذين لهم حق الامتياز عليه أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بمقارات الفلس كلها أو بعضها لوفاء ديونهم

٣٥٦ - إذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات أو حصلاً مما فالمدانون الذين لهم الامتياز على العقارات أو المرتنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم ولم يستوفوا حقوقهم من ثمنها يدخلون في توزيع النقود التي لروكية الديون العادية بقدر الباقي لهم مع المداين الخالين عن الزهن والامتياز والاختصاص بشرط أن تكون ديونهم سبق تحقيقها وتأيدها على حسب الأصول السابق ذكرها ( ٣٦٦ م - ٥٥٢ ف )

٣٥٧ - إذا حصل توزيع نقود متحصلة من أثمان المنقولات توزيعاً واحداً أو أكثر قبل توزيع أثمان العقارات فالمدانون الذين لهم حق الامتياز عليها أو المرتنون لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوفاء ديونهم وتحقق ديونهم وتأيدت يدخلون في توزيع أثمان المنقولات بجميع ديونهم مع عدم الإخلال عند الاقتضاء بما يلزم إرجاعه كما سيذكر في المادة الآتية ( ٣٦٧ م - ٥٥٣ ف )

٣٥٨ - بعد بيع المقارات وتسوية ترتيب درجات المداين الخاضعين لرهنها والمداين الذين لهم الامتياز عليها والذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها تسوية قطعية فن يستحق منهم على حسب ذلك الترتيب أخذ جميع ديونهم من أثمانها لا يأخذها إلا بعد استئصال المبالغ التي استلمها من أموال روكية الديون العادية والمبالغ المستتلة على الوجه المذكور لا يصير إبقاؤها في روكية المداين للممتازين بل يصير إرجاعها إلى روكية الديون العادية وتوزيعها على أرباب هذه الديون ( ٣٦٨ و ٣٦٩ م - ٥٥٤ ف )

٣٥٩ - أما المداين الخاضعون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه لوفاء ديونهم ولم يستحقوا في توزيع ثمنه على حسب الترتيب السابق ذكره إلا جزءاً من ديونهم فيكون العمل في حقهم على حسب ما هو آت وذلك أن حقوقهم في روكية الديون العادية يصير تسويتها تسوية قطعية بقدر المبالغ التي تبقي لهم بعد أخذهم ما يخصهم في توزيع ثمن العقار وما أخذوه من النقود زيادة عن هذا القدر في التوزيع السابق من أثمان المنقولات يستتله ما يخصهم في ثمن العقار ويصير إرجاعه إلى روكية الديون العادية ( ٣٧٠ م - ٥٥٥ ف )

٣٦٥ — والمدانيون الحائزون لرهن العقار أو الذين تحصلوا على اختصاصهم به كله أو بعضه ولم يصحوا نيابة أصلا أو توزيع ثمنه على حسب الترتيب السالف ذكره يعتبرون بصفة مدانيين بدني طدى (٣٦١ م - ٥٥٦ ف)

### الفرع الرابع في حقوق الزوجات

٣٦٦ — للزوجة أيا كانت الشريعة المتبعة فيما يتعلق بزواجها أن تأخذ في حالة إفلاس زوجها عين المقارات التي كانت ماله لها في وقت زواجها وبقيت في ملكيتها وكذلك المقارات التي آلت لها بعد الزواج بالارث أو بالمهر من غير زوجها (٣٧٢ م - ٥٥٧ ف)

٣٦٧ — وكذلك لها أن تأخذ المقارات التي اشترتها باسمها بالنقد الآتية لها بالارث أو الهبة المذكورين في المادة السابقة أو بالنقد المتحصلة من أموالها (٣٧٣ م - ٥٥٨ ف)

٣٦٨ — ولها أن تأخذ عين المنقولات التي أحضرها إلى بيت زوجها في وقت الزواج أو اشترتها من مالها أو آلت لها بالارث أو الهبة متى كانت الملكية فيها باقية لها على حسب الشريعة المتبعة في زواجها (٣٧٥ م - ٥٦٠ ف)

٣٦٩ — وإذا كان على عقار الزوجة ديون أو رهون صحيحة سواء التزمت بها باختيارها أو حكم عليها بها فليس لها أن تطلب أخذ تلك المقارات على حسب ما هو مذكور في مادتي ٣٦١ و ٣٦٢ إلا بشرط عدم الإخلال بما عليها من الديون والرهون (٣٧٧ م - ٥٦١ ف)

٣٧٥ — إذا كان الزوج تاجرا في وقت عقد الزواج أو لم يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصار تاجرا في السنة التالية له فليس للزوجة أن تطالب التفليس بالتبرعات المندرجة في عقد زواجها كما أنه لا يجوز في هذه الحالة للمدانيين أن يتشبثوا فيما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور (٣٧٩ م - ٥٦٤ ف)

### الفصل الثامن

في تصفية من المنقولات وفي التوزيع على المدانيين

٣٧٦ — تستعمل من النقود المتحصلة من أثمان المنقولات الرسوم ومصاريف إدارة التفليس ومن ضمنها أجرة وكلاء المدانيين والاعانة التي اعطيت للمفلس أو لملائته وكذلك المبالغ المدفوعة للمدانيين المتأخرين ويوزع الباقي على جميع المدانيين بنسبة مقادير ديونهم التي تحققت وتأيدت (٣٨١ م - ٥٦٥ ف)

٣٧٧ — ولذلك يسلّم وكلاء المدانيين في كل شهر إلى مأمور التفليس قائمة ببيان الحالة التي عليها التفليس وبيان النقود المودعة في صندوق المحكمة ويأمر المأمور المذكور عند الإقتضاء بإجراء توزيع على المدانيين وبين مقاديرهم ويلاحظ وصول الخبر لهم بذلك جميعا (٣٨٢ م - ٥٦٦ ف)



٣٦٨ — لا يصير الشروع في أى توزيع على المدينين القاطنين بالقطر المصرى إلا بعد حفظ الحصة المضافة لديون المدينين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين في ميزانية القلمس وإذا تراءى أن الديون المذكورة ليست متدرجة في الميزانية على وجه الدقة يجوز لمأمور التفليسة أن يأمر بالزيادة فيما يحفظ وإنما للوكلاء التظلم من ذلك ورفع الأمر الى المحكمة الابتدائية ( ٣٨٣ م - ٥٩٧ ف )

٣٦٩ — تبقى هذه الحصة محفوظة في صندوق المحكمة الى انقضاء الميعاد المقرر في القانون لتقديم الطلبات من المدينين القاطنين خارج القطر المصرى فاذا لم يجز المدينون المذكورون تحقيق ديونهم على حسب المنصوص في هذا القانون يصير توزيع تلك الحصة على المدينين الذين تحققت ديونهم ويجب أيضا أن تحتفظ حصة في مقابلة الديون الحاصلة فيها المنازعة ولم يصدر بقبولها حكم قطعى ( ٣٨٤ م - ٥٩٨ ف )

٣٧٠ — لا يدفع وكلاء المدينين شيئا لدائن إلا بعد إبراز السند المثبت للدين ويكتبون على السندات البانغ التي دفعوها أو التي أذن مأمور التفليسة بدفعها ومع ذلك اذا لم يمكن إبراز السند يجوز لمأمور التفليسة أن يأذن بالدفع بناء على عرض تحقيق الديون بعد اطلاعه عليه وفي جميع الأحوال على الدائن أن يجز سند الاستلام على هامش قائمة التوزيع ( ٣٨٥ م - ٥٩٩ ف )

٣٧١ — يجوز للمدينين الذين في حالة الاتحاد أن يطلبوا بعد استقرار رأبهم بالأكثرية المقررة للصلح الاذن لهم بأن يقراضوا مع أولى الشأن فيما لم يحصلوا على استخلاصه من حقوق القلمس ودعاويه كلها أو بعضها أو بأن ينقلوها الى الغير بشرط طلب حضور القلمس أمام المحكمة طلبا رسميا وفي هذه الحالة يجب على وكلاء المدينين اجراء جميع ما يلزم لذلك ويجوز لكل مدائن وللمفلس أيضا أن يطلب من مأمور التفليسة اجتماع المدينين المذكورين لأجل المداولة واعطاء الراى منهم في شأن طلب الاذن المذكور ( ٣٨٦ م - ٥٧٠ ف )

### الفصل التاسع — في بيع عقارات القلمس

٣٧٢ — لا يتبع الافلاس من اجراء بيع عقارات القلمس ان صدر حكم قبل اشهار الافلاس بنزعا من يده وببها ( ٣٨٧ م )

٣٧٣ — لا يجوز نزع عقارات القلمس من يده وببها بعد صدور الحكم بإشهار افلاسه إلا بناء على طلب المدينين المرتبطين لها أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها أو بعضها لوقاه ديونهم ( ٣٨٨ م - ٥٧١ ف )

٣٧٤ — اذا لم يتهدأ في الاجراآت المتعلقة بنزع عقارات القلمس من يده وببها قبل الوقت الذى صار فيه المدينون في حالة الاتحاد فلو كلاء المدينين فقط الحق في اجراء ما يلزم ليبها وببها

عليهم الشروع في ذلك في ظرف الثمانية أيام التالية للوقت المذكور بإذن مأمور التفليس مع إعادة الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية ( ٣٨٩ م - ٥٧٢ ف )

٣٧٥ — اذا بيعت عقارات المفلّس بالمزاد بناء على طلب وكلاء المدينين فلا يجوز المزايدة بعد ذلك عن المزاى المذكور إلا بالشروط والأوجه المبينة في قانون المرافعات ( ٣٩٠ م - ٥٧٣ ف )

#### الفصل العاشر — في الاسترداد

٣٧٦ — يجوز في حالة التفليس لمالك الكياليات وغيرها من الأوراق التجارية أو السندات التي توجد بعينها تحت يد المفلّس وقت تفليس ولم تدفع مبالغها أن يستردّها اذا كان تسليمها للمفلّس بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل وحفظ تلك المبالغ تحت تصرف المالك المذكور أو كان تسليمها له لوفاء أشياء معينة فإذا بيعت تلك الكياليات أو الأوراق أو السندات قبل التفليس وكان عنها موجودا تحت يد المفلّس بصفة ودعة جاز أيضا استرداد الثمن ( ٣٩١ م - ٥٧٤ ف )

٣٧٧ — يجوز اثبات تسليم الأوراق التجارية بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها محويل مستوفى ( ٣٩٢ م )

٣٧٨ — ومع ذلك لا يجوز الاسترداد اذا درج المبلغ في حساب جار وقبيل المسترد هذا الحساب ( ٣٩٣ م )

٣٧٩ — ويجوز أيضا استرداد ما يكون موجودا بعينه من البضائع كلها أو بعضها تحت يد المفلّس أو تحت يد غيره على ذمته اذا كان المالك سلمها للمفلّس على سبيل الدفعة أو لأجل بيعها على ذمة مالكا ولو مع شرط ضمان الدرك فيها على المفلّس ( ٣٩٤ م - ٥٩٥ فقرة ١ ف )

٣٨٠ — ويجوز أيضا استرداد البضائع التي يكون المفلّس اشتراها على ذمة المسترد ( ٣٩٥ م )

٣٨١ — اذا باع المفلّس البضائع المسلمة اليه من طرف المالك ولم يستوف من المشتري ثمنها كله أو بعضه بنقود أو بورقة تجارية بحرة باسمه أو تحت اذنه أو بمقاصة في الحساب الجاري بينه وبين المشتري يجوز استرداد كل الثمن أو بعضه على حسب ما ذكر ( ٣٩٦ م - ٥٧٥ فقرة ٢ ف )

٣٨٢ — يجب على المسترد أن يدفع ما يكون مستحقا للوكلاء بالعمولة ولن أقرض مبلغا على رهن البضائع له مع اعتقاد ملكيتها للمفلّس ( ٣٩٧ م - ٥٧٦ فقرة ٣ ف )

٣٨٣ — يجوز استرداد البضائع المرسلة للمفلّس المباعه اليه مادامت لم تسلم الى مخازنه ولا مخازن الوكيل بالعمولة المسأوم بيعها على ذمته اذا كان المفلّس المذكور لم يدفع ثمنها كله ولو تحررت به منه ورقة تجارية أو دخل في الحساب الجاري بينه وبين البايع له ( ٣٩٨ م - ٥٧٦ فقرة ١ ف )

٣٨٤ — ومع ذلك لا يقبل طلب رد البضائع اذا كان المفسل باعها قبل وصولها وكان البيع بدون تدليس بنساء على قائمتها الدالة على ملكيته لها وتذكرة ارساليها أو بناء على القائمة المذكورة وتذكرة النقل بشرط أن يكون موضوعا على كل منهما امضاء المرسل (٣٨٩ م - ٥٧٦ § ٢ ف)

٣٨٥ — ويكون الاجراء كذلك فيما يختص بالبضائع المرسلة من طالب الرد بناء على أمر المفسل الى من اشترها من المفسل المذكور (٤٠٠ م)

٣٨٦ — ويجب على المسترد أن يؤدي ما قبضه على الحساب الى روكية التفليسة (٤٠١ م - ٥٧٦ § ٣ ف)

٣٨٧ — اذا كانت البضائع المباعة للمفسل لم تسلم اليه ولم ترسل له ولا لانسان آخر على ذمته يجوز لبائعيها الامتناع عن تسليمها (٤٠٢ م - ٥٧٧ ف)

٣٨٨ — لوكلاء المداينين في الأحوال المبينة في المادة ٣٨٣ وما بعدها الحق في أن يطلبوا بناء على اذن مأمور التفليسة تسليم البضائع اليهم بشرط أن يدققوا لبائعيها ثمنها المتفق عليه بينه وبين المفسل (٤٠٣ م - ٥٧٨ ف)

٣٨٩ — ويجوز لوكلاء المداينين اجابة طلب الرد بشرط التصديق عليه من مأمور التفليسة واذا حصلت منازعة في الطلب المذكور تحكم فيها المحكمة الابتدائية بعد سماع أقوال المأمور المذكور (٤٠٤ م - ٥٧٩ ف)

### الفصل الحادى عشر

في طرق التنظيم من الأحكام الصادرة في مواد التفليس

٣٩٠ — الحكم بإشهار الافلاس والحكم الذى يبين فيه لوقوف المفسل عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم بإشهار الافلاس يجوز المعارضة فيها من المفسل في ظرف ثمانية أيام ومن كل ذى حق غيره في ظرف ثلاثين يوما ويكون اجداء الميعادين المذكورين من اليوم الذى تمت فيه الاجراءات المتعلقة بلصق الاعلانات ونشرها المبينة في مادتي ٢١٣ و ٢١٤ (٤٠٥ م - ٥٨٠ ف)

٣٩١ — يجوز للمفسل أن يستأنف في المواعيد المبينة فيما يأتى الحكم الصادر بإشهار افلاسه (٤٠٦ م)

٣٩٢ — اذا كان المفسل غائبا وأثبت أنه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر بإشهار افلاسه جاز له بعد انقضاء ميعاد الثمانية أيام أن يعافى من قيد الميعاد المذكور (٤٠٧ م)

٣٩٣ — يجوز للمداينين أن يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفسل عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذى تمين في الحكم بإشهار الافلاس أو في حكم آخر صدر بعده ما دامت المواعيد المقررة

لتحقيق الديون وتأييدها لم تنتقض ومضى انقضت تلك المواعيد فوق الوقوف عن دفع الديون حتى بالنسبة للمدائنين مقررا على ما هو عليه بدون إمكان تغيير فيه ( ٤٠٨ م - ٥٨١ ف )

٣٩٤ - ميماد استئناف أى حكم صدر في الدعاوى الناشئة عن نفس التفليس يكون محسنة عشر يوما فقط من يوم اعلانه ويزاد على هذا الميعاد مدة المسافة التي بين محل المستأنف ومركز المحكمة التي أصدرت الحكم المذكور ( ٤٠٩ م - ٥٨٢ ف )

٣٩٥ - لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الأحكام المتعلقة بجمعين أو استبدال مأمور التفليس أو وكلاء المدائنين ولا في الأحكام الصادرة بالأفراج عن المقلس أو إعطاء امانة له أو لاملته ولا في الأحكام التي صرح فيها ببيع الأمتعة أو البضائع التي للتفليس ولا في الأحكام الصادرة بتأخير عمل الصلح أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرا مؤقتا ولا في الأحكام الصادرة في التظلم من الأوامر التي أصدرها مأمور التفليس على حسب حدود وظيفته ( ٤١٠ م - ٥٨٣ ف )

#### الفصل الثاني عشر - في التفليس بالتقصير أو التدليس

٣٩٦ - الأحوال المتعلقة بالتفليس بالتقصير والتفليس بالتدليس والعقوبات التي يحكم بها في كل حالة من تلك الأحوال تبين في قانون العقوبات وتكون المحكمة في الأحوال المذكورة بناء على طلب وكلاء المدائنين أو أحد المدائنين أي كان أو بناء على طلب النائب العمومي عن الحضرة الخديوية ( السلطانية ) أو أحد وكلائه ( ٥٨٤ ف )

٣٩٧ - إذا رفع النائب العمومي أو أحد وكلائه دعوى على المقلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس فمصاريف تلك الدعوى لا تكون في أى حالة من الأحوال من طرف روكية التفليس ( ٥٨٧ و ٥٩٢ § ١ ف )

٣٩٨ - أما مصاريف الدعوى التي يرفعها بذلك وكلاء المدائنين بالنيابة عن المدائنين فتكون من طرف روكية التفليس إذا حكم بإبراء المقلس وأما إذا صدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق المحكمة أما للصندوق المذكور حق الرجوع بها فيما يمد على المقلس ( ٥٨٨ ف )

٣٩٩ - لا يجوز لوكلاء المدائنين أن يقيموا دعوى على المقلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس بالتدليس ولا أن يدخلوا فيها بصفة مدعين بحق مدنية الا اذا أذن لهم بذلك بقرار يصدر من أكثر المدائنين الحاضرين عددا ( ٥٨٩ ف )

٤٠٠ - إذا رفع أحد المدائنين دعوى على المقلس بأنه أفلس بالتقصير أو تفالس والتدليس فتدفع مصاريفها من صندوق المحكمة إذا صدر الحكم على المقلس وأما إذا حكم بإبراءه فتكون تلك المصاريف من طرف المدائنين الذي أقام الدعوى ( ٥٩٠ ف )

٤٠١ — تبين في قانون المقوبات الأحوال التي يجوز فيها الحكم على غير المفسد بالمقوبات المقررة للتفالس بالتدليس وكذلك الأحوال التي يسرق فيها زوج المفسد أو أصوله أو فروعها شيئاً للتفلسة أو يختلسه أو يخفيه من غير مشاركة للمفسد له في ذلك ( ٤١١ م - ٥٩٤ ف )

٤٠٢ — وفي الأحوال المذكورة تحكم المحكمة المنظورة بها الدعوى سواء كانت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بما يأتي ولو حكم ببرائة المدعى عليه :

( أولاً ) بأن يرد لروكية أرباب الديون كل ما اختلس بطريق التدليس من الحقوق والأموال والسندات وتحكم المحكمة في ذلك من تلقاء نفسها .

( ثانياً ) بالتعويضات التي تطلب مع تعيين مقدارها في الحكم الذي يصدر بها سواء كان من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف ( ٤١١ م - ٥٩٥ ف )

٤٠٣ — إذا اشترط المدين لنفسه مع المفسد أو مع غيره امتيازات خصوصية في مقابلة إعطائه رأياً في المداولات المتعلقة بالتفلسة أو عقد مشاركة خصوصية يترتب عليها نفعه من أموال المفسد فيحكم ببطالان كل مشاركة أو اتفاق من هذا القبيل بالنسبة لأي شخص وبالنسبة للمفسد أيضاً فضلاً عن الحكم بالمقوبات المقررة في قانون المقوبات ويكون المدين المذكور ملزماً بأن يرد لن يلزم المبالغ أو الأوراق ذات القيمة التي أخذها بناء على للمشاركة للمائة ( ٥٩٧ ٥٩٨ ف )

٤٠٤ — إذا أقيمت دعوى على المفسد بأنه أفسد بالتقصير أو تفالس بالتدليس أو صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعوى المدنية في جميع الأحوال قائمة بنفسها ويصير استيفاء الاجراءات المتعلقة بالأموال كما هو مقرر في حالة التفليس بدون جواز إحالتها على المحاكم الجنائية ولا جواز طلب تلك المحاكم لها للنظر فيها ( ٤١٢ م - ٩٠١ ف )

٤٠٥ — ومع ذلك يجب على وكلاء المدينين أن يعطوا إلى وكيل الحضر الخديوية السلطانية ما يطلبه منهم من الأوراق والسندات والإيضاحات ( ٤١٣ م - ٦٠٢ ف )

٤٠٦ — الأوراق والسندات ونحوها المسلمة من وكلاء المدينين يصير إبقاؤها في أثناء التحقيق معدة للاطلاع عليها بواسطة قلم كتاب المحكمة ويحصل هذا الاطلاع بناء على طلب الوكلاء المذكورين ويجوز لهم أن يأخذوا منها صورا غير رسمية أو يطلبوا صورا رسمية تعطى لهم من كاتب المحكمة .

والأوراق والسندات ونحوها التي تصدر أمر بإيداعها في المحكمة ترد إلى الوكلاء بعد صدور الحكم ويؤخذ منه سند بالاستلام ( ٤١٤ م - ٦٠٣ فقرة ١ ف )

٤٠٧ — أما الأوراق والسندات ونحوها المدعة في المحكمة بغير أمر صادر بذلك فتزد للوكلاء مع أخذ سند منهم باستلامها ( ٤١٥ م - ٦٠٣ فقرة ٢ ف )

### الفصل الثالث عشر - في إعادة اعتبار المفلس اليه

٤٠٨ - يجوز للمفلس الذي وفي جميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت أصلاً أو فوائد أو مصاريف أن يحصل على إعادة اعتباره اليه وإذا كانت شريكاً في بيت تجارة أفلس فلا يجوز أن يحصل على إعادة اعتباره اليه إلا بعد اثباته أن جميع ديون الشركة صار إيفاءها بالتقام من أصل وفوائد ومصاريف ولو سبق حصول صلح خاص به بينه وبين الدائنين (٤١٦ م - ٤٠٤ ف)

٤٠٩ - كل عريضة يطلب إعادة الاعتبار تقدم الى محكمة الاستئناف وعلى الطالب أن يرفقها بسندات المخالصة وغيرها من الأوراق المؤيدة لطلبه (٤١٧ م - ٦٠٥ ف)

٤١٠ - وترسل نسخة من العريضة والأوراق المرفوقة بها من وكيل الحضرة الخديوية (السلطانية) الى رئيس المحكمة الابتدائية التي حكمت بإشهار الإفلاس (٤١٨ م - ٦٠٦ ف)

٤١١ - وعلى وكيل الحضرة الخديوية (السلطانية) ورئيس المحكمة الابتدائية أن يستعلما عن كل ما يمكن العلم به مما يدل على صحة الوقائع التي أباهاها من طلب إعادة الاعتبار اليه (٤١٩ م - ٦٠٦ ف)

٤١٢ - تلصق صورة العريضة المذكورة مدة شهرين في اللوحة المعدة للإعلانات القضائية وفي جميع الأماكن الأخر المبينة في لائحة إجراءات المحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد (٤٢٠ م - ٦٠٧ ف)

٤١٣ - ويجوز لكل مدائن لم يدفع اليه مطلوبه بالتقام من أصل وفوائد ومصاريف واكمل خصم آخر ذي شأن أن يعارض في إعادة الاعتبار للمفلس بأن يقدم عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية ويرفعها بالأوراق المؤيدة لمعارضته انما لا يجوز في أى حال من الأحوال للمدائن المعارض أن يكون خصماً في المرافعة التي تحصل في إعادة الاعتبار (٤٢١ م - ٦٠٨ ف)

٤١٤ - يرسل كل من وكيل الحضرة الخديوية (السلطانية) ورئيس المحكمة الابتدائية الى محكمة الاستئناف بعد انقضاء الشهرين المذكورين الاستعلامات التي صار الحصول عليها والمعارضات التي تقدمت ويصحب ذلك برأيه فيه (٤٢٢ م - ٦٠٩ ف)

٤١٥ - وتصدر محكمة الاستئناف بناء على طالب وكيل الحضرة الخديوية (السلطانية) حكماً يقبل أو يرفض طلب إعادة الاعتبار ويكون مبنياً فيه أسبابه فإذا حكم برفض الطلب المذكور لا يجوز تقديمه مرة ثانية إلا بعد مضي سنة (٤٢٣ م - ٦١٠ ف)

٤١٦ - يرسل الحكم بإعادة الاعتبار الى المحكمة الابتدائية وهي تتلوه في الجلسة علانية وتأمّر

بتسجيل صورته في دفترها وفضلا عن ذلك يلصق الحكم المذكور في اللوحة المعدة للصق الاعلانات القضائية في المحكمة ( ٤٢٤ م - ٦١١ ف )

٤١٧ — لا يعاد الاعتبار أصلا لمن تقالس بالتدليس ولا لمن حكم عليه بسبب سرقة أو نصب أو خيانة ولا لمن باع عقارا ليس له أو موهوتا مع اخفاء رهنه ولا لمن لم يقدم حسابه ويوفي المتأخر عليه وليا كان أو وصيا أو مأمورا بإدارة أموال أو غيرهم ممن يكون ملزوما بوفاء حساب مأموريته ويجوز أن يعاد الاعتبار الى المفلس المقصر الذي استوفى العقاب المحكوم عليه به ( ٤٢٥ - ٦١٢ ف )

٤١٨ — يجوز اعادة الاعتبار الى المفلس بعد موته ( ٤٢٦ م - ٦١٤ ف )

٤١٩ — يجوز الحكم باعادة الاعتبار في أثناء المرافعة العادية في الحالتين الآتيتين :

( أولا ) اذا وفى المفلس ولو بمال غيره قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها المطلوب منه بالتقام من أصل وفوائده ومصاريه بشرط أن لا يكون هذا الفير محل لجميع ما وفاه أو يبعثه محل المداينتين الذين وقام بل يكون متبرعا للمفلس بجميع ما أداه من ماله .  
( ثانيا ) اذا كانت المبالغ المستحصلة بسمى وكلاء المداينين كفت لوفاء ديون المداينين بالتقام ( ٤٢٧ م )

## قانون التجارة البحرية

الصادر به الامر العالى المؤرخ ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ( ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ )

## فهرست

## مقدمة

- ١٥٨ الفصل الأول — فى السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية ( مادة ١ - ٩ )
- ١٦٠ الفصل الثانى — فى حمز السفن ويصفا ( مادة ١٠ - ٢٩ ) . . . . .
- ١٦٢ الفصل الثالث — فى ملاك السفينة ( مادة ٣٠ - ٣٤ ) . . . . .
- ١٦٣ الفصل الرابع — فى قيودان السفينة ( مادة ٣٥ - ٦٤ ) . . . . .
- ١٦٧ الفصل الخامس — فى استخدام ضباط السفينة وملاحيا وأجرهم ( مادة ٦٥ - ٨٩ )
- ١٧٢ الفصل السادس — فى سندات الائيجار ( مادة ٩٠ - ٩٨ ) . . . . .
- ١٧٣ الفصل السابع — فى سندت المشحونات ( مادة ٩٩ - ١٠٣ ) . . . . .
- ١٧٣ الفصل الثامن — فى أجرة السفينة ( مادة ١٠٤ - ١٣١ ) . . . . .
- ١٧٨ الفصل التاسع — فى المسافرين ( مادة ١٣٢ - ١٤٨ ) . . . . .
- ١٨٠ الفصل العاشر — فى مشاركة الاقتراض البحرى ( مادة ١٤٩ - ١٧٢ ) . . . . .
- ١٨٤ الفصل الحادى عشر — فى السيكرتاه . . . . .
- ١٨٤ الفرع الأول — فى صورة مشاركة السيكرتاه وفيما تعمل عليه ( مادة ١٧٣ - ١٩٠ )
- ١٨٧ الفرع الثانى — فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له ( مادة ١٩١ - ٢١٠ ) . . . . .
- ١٩٠ الفرع الثالث — فى ترك الأشياء المؤمنة ( مادة ٢١١ - ٢٣٤ ) . . . . .
- ١٩٤ الفصل الثانى عشر — فى الخسارات البحرية . . . . .
- الفرع الأول — فى تعريف الخسارات البحرية وفى تقسيمها وفى تسويتها
- ١٩٤ . . . . . ( مادة ٢٣٥ - ٢٤٤ )
- الفرع الثانى — فى الزمى فى البحر وفى الاشتراك فى الخسارات البحرية العمومية
- ١٩٦ . . . . . ( مادة ٢٤٥ - ٢٦٦ )
- ١٩٩ الفصل الثالث عشر — فى زوال الحقوق بمضى المدة ( مادة ٢٦٧ - ٢٧٣ ) . . . . .
- ٢٠٠ الفصل الرابع عشر — فى عدم سماع الدعوى ( مادنى ٢٧٤ و ٢٧٥ ) . . . . .



## امر عال

( نحن خديو مصر )

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب المحاكم الأهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ ( ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا وبناء على ما عرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت ( المادة الأولى )

قانون التجارة البحرى المرفوق بأمرنا هذا المشتغل على مائتين وخمسة وسبعين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بسد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها ( المادة الثانية )

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا  
صدر بسرأى طابدين فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ( ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ )  
محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار  
( شريف )

ناظر الحقانية  
( نغرى )

## قانون التجارة البحرية

### الفصل الاول

في السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية

١ — لا يجوز أن يكون مالكا لجميع سفينة رافعة للعلم العثماني ولا لبعضها ولا أن يكون عضوا من أى شركة لتشغيل سفن رافعة للعلم المذكور الا من كان من رعايا الدولة العثمانية العلية ( م ١ )

٢ — يجوز لرعايا الدولة العثمانية العلية أن يمتلكوا سفنا أجنبية ويسيروها في البحر بالعلم العثماني بمعين الشروط المقررة فيما يختص بسفن الرعية ولكن لا يجوز أن يشتمل سند التملك على أى شرط أو قيد مخالف للسادة السابقة لنفع أجنبي والا فيعاقب الممتلك بضبط السفينة للجانب الحكومة ( م ٢ )

٣ — بيع السفينة كلها أو بعضها بيعا اختياريا يلزم أن يكون بسند رسمى سواء حصل قبل السفر أو في أثناءه والا كان البيع لاغيا ويعمر السند المذكور أمام أحد المسامورين العموميين الذين من خصائصهم ذلك اذا كان البيع داخل ممالك الدولة العثمانية العلية وأما اذا كان البيع في الممالك الأجنبية فيكون تحرير السند أمام قنصل تلك الدولة فان لم يوجد في الحالة الأولى في محل البيع مأمور عمومي لتحرير السند الرسمي جاز تحريره أمام جهة الادارة وان لم يوجد في الحالة الثانية قنصل للدولة العلية في البلد الأجنبية فيكون تحريره أمام قاضى المحل الذى من خصائصه ذلك بشرط الاخبار به الى أقرب قنصل للدولة العلية ( م ٣ - ١٩٥ ف )

٤ — السفن التجارية وغيرها من المراكب البحرية وان كانت من المنقولات الا انه يبقى حق الدائن عليها مثل المقارنات اذا انتقلت الى يد غير مالكيها بمعنى انه اذا باعها لشخص ثالث مالكيها المدين ديننا ناشئا عنها يجوز لأرباب الدين وضع الحجز عليها تحت يد المشتري واجراء بيعها لوفاء ديونهم ولذلك تكون السفن التي من هذا القبيل ضامنة لوفاء ديون بائنها خصوصا الديون المصرح في القانون بامتيازها على غيرها ( م ٤ - ١٩٠ ف )

٥ — الديون الآتى بيانها ممتازة على حسب الترتيب الآتى :

- أولا — رسوم الحكمة وغيرها من المصاريف المنصرفة للحصول على البيع وتوزيع الأثمان
- ثانيا — عوائد رئيس البوغاز وعوائد حمولة السفينة أو المركب بحساب الطويلاطة وعوائد الدخول في المأمن وعوائد ربطها في البر وعوائد الهويس أو مقدم الهويس
- ثالثا — اجرة الحفير ومصاريف التصفد على السفينة من ابداء دخولها في المينا الى بيعها
- رابعا — اجرة المخازن التي توضع فيها أدوات السفينة أو مهماتها
- خامسا — مصاريف اصلاح السفينة واصلاح أدواتها ومهماتا من وقت سفرها الأخير ودخولها في المينا

سادسا — ماهية وأجرة القبودان وغيره من الملاحين المستخدمين في السفر الأخير  
سابعا — المبالغ التي اقترضها القبودان للوازم السفينة في مدة سفرها الأخير والمبالغ اللازمة لوفاء  
قيمة البضائع التي باعها للغرض المذكور

ثامنا — ماهو مستحق لبائع السفينة من الثمن وما به والمبالغ المستحقة لمن أورد المهمات اللازمة  
لإنشاء السفينة والمستحقة للعملة الذين اشتغلوا في إنشائها إذا لم يسبق لها سفر والمبالغ المستحقة  
لأرباب الديون في مقابلة المهمات التي أحضرها وفي مقابلة الأعمال وأجرة التلافة والمؤنة  
وتجهيز السفينة للسفر بواسطة احضار ما يلزم لها من الملاحين والأدوات والذخائر ونحوها  
قبل سفرها إذا سبق لها سفر

ثامنا — المبالغ المفرضة قرضا بحريا على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو على آلاتها وأدواتها  
لأجل قفطتها أو شراء ذخائرها أو تجهيزها للسفر قبله  
ثامنا — ماهو مستحق لأجل السفر الأخير من مبلغ السيكرتاه الممولة على جسم السفينة  
أو على سهم قاعدتها أو على آلاتها وأدواتها أو جهازها

الحادي عشر — التعويضات المستحقة لمستأجرى السفينة لعدم تسليم البضائع التي شحنوها بها  
أو لإلحاق الخسارة البحرية التي حصلت في تلك البضائع بسبب تقصير القبودان أو الملاحين  
وأرباب الديون المذكورين في كل وجه من الأوجه المتقدم ذكرها في هذه المادة يدخلون  
في التوزيع بدرجة متساوية بنسبة مقادير ديونهم إذا لم يكف الثمن لوفائها بتمامها ( ٢٥ - ١٩١ ف )  
٦ — لا يجوز العمل بمقتضى الامتياز المقرر للديون المينة في المادة السابقة إلا إذا ثبتت تلك  
الديون بالأوجه الآتية :

أولا — تثبت رسوم المحكمة بقوائم الرسوم التي قررتها المحاكم التي حكمت بمحجز السفينة وبمعا  
ويكون الحكم من خصائصها

ثانيا — تثبت عوائد حمولة السفينة بحساب الطونيلاطة ونحوها بسندات المبالغ الصلة الرسمية  
المحررة من محصلها

ثالثا — تثبت الديون المينة بالوجه الثالث والرابع والخامس من المادة الخامسة بقوائم يقطع  
حاصلها رئيس المحكمة الابتدائية

رابعا — ماهيات وأجر الملاحين تثبت بدقائر تجهيز السفينة ونجربتها المصدق عليها من قلم  
رئاسة المينة

خامسا — تثبت المبالغ المفرضة وثمن البضائع المينة للوازم السفينة في مدة سفرها الأخير بقوائم  
مقطوع حسابها بمعرفة القبودان ورؤساء ملاحي السفينة مثبتة لضرورة الاقتراض

سادسا — يثبت بيع السفينة كلها أو بعضها بسند رسمى محرر بمقتضى المادة الثالثة ويثبت احضار المهمات لانشاء السفينة وتجهيزها والمونة بحفاظ وقوام موضوع عليها علامة القبودان ومصدق عليها من المالك وتسلم نسخة منها الى قلم كتاب المحكمة قبل سفر السفينة أو في ظرف عشرة أيام بالاكتر بعد سفرها

سابعا — المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً على جسم السفينة أو على سهم قاعدتها أو على ادواتها ومهماتا أو على جهازها قبل سفرها تثبت بالسندات الرسمية أو الغير رسمية التي تسلم صورها في نسختين الى قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام من تاريخها

ثامنا — تثبت مبالغ السيكرتات ببوليصة السيكرتاه أو بكشف مستخرج من دقائر شركة السيكرتاه المحررة على حسب الاصول المقررة

ثاسما — تثبت التعويضات المستحقة لتأجير السفينة بالاحكام العبادرة فيها من محكمة أو من محكمين مختارين ( ٦ م - ١٩٢ ف )

٧ — امتيازات المداينين فضلا عن زوالها بالاسباب العامة لاقتضاء التعهدات تزول اذا بيعت السفينة على يد المحكمة بالأوجه المبينة في الفصل الآتي أو اذا بيعت فيما اختياريا ثم سافرت باسم مشترطين بشرط أن يكون الخطر عليه ولم تحصل معارضة من مداين البائع فان حصلت معارضة من مداين منهم بالأوجه المقررة لها فلا توجب نقلا الا له ( ٧ م - ١٩٣ ف )

٨ — وتعتبر السفينة بعد قيامها بثلاثين يوما لنها سافرت اذا ثبت قيامها ووصولها في ميتين مختلفتين وتعتبر أيضا انها سافرت اذا مضت مدة زائدة عن ستين يوما بين قيامها من ميناء ورجوعها اليها بدون أن تصل الى ميناء أخرى أو اذا كانت السفينة التي قامت لسفر طويل مكثت أكثر من ستين يوما في سفرها بدون حصول شكوى من مداين البائع ( ٨ م - ١٩٤ ف )

٩ — بيع سفينة في أثناء سفرها فيما اختياريا لا يضر بحقوق مداين بائنها ولذلك لا تزال السفينة أو ثمنها رهنا للمداينين مع حصول البيع ويجوز لهم أيضا الطعن في البيع بأنه حصل بالتدليس اذا استحسنوا ذلك ( ٩ م - ١٩٦ ف )

### الفصل الثاني - في حجز السفن وبيعها

١٠ — كل مركب بحري يجوز حجزه وبيعه بأمر المحكمة وبزول امتياز المداينين بالاجراآت الآتية ( ١٠ م - ١٩٧ ف )

١١ — لا يجوز حجز المركب الا بعد التنبيه الرسمى بالذبح باربع وعشرين ساعة بناء على طلب المداين الطالب لوضع الحجز ( ١١ م - ١٩٨ ف )

١٣ — يجب اعلان التنبيه الى نفس المالك أو الى عمله اذا كان الدين من الديون العادية على شخص المالك المذكور وليس ممتازا على السفينة فان كان الدين ممتازا عليها على حسب النصوص بالبلاد الخامسة جاز اعلان التنبيه الى قيودان السفينة ( ١٢ م - ١٩٩ ف )

١٣ — على المحضر أن يتوجه الى داخل السفينة ومعه شاهدان وبحرر يحضر حجزهما ويبين فيه اسم صاحب الدين اللازم وضع الحجز لأجله وصنعتة وعمله والسند الذي شرع في اجراء ذلك بناء عليه ومبلغ الدين المطلوب تحصيله والمحل الذي اختاره المدين في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة الابتدائية التي يلزم اجراء بيع السفينة أمامها وفي الجهة التي حجزت فيها وربطت واسم مالكيها وقيوداتها واسم السفينة ونوعها ومقدار حمولتها من الطونيلاطة وعلى المحضر أيضا أن يبين قضايرها وصناعاتها وأدواتها وأسلحتها ومهماتا وفخايرها مع ذكر صفات جميع ذلك وبين حارما على السفينة ( ١٣ م - ٢٠٠ ف )

١٤ — اذا كان مالك السفينة المحجوزة ساكنا في البلدة الكائنة فيها المحكمة الابتدائية التي في دائرتها الجهة التي حصل فيها الحجز وجب على المدين الذي طلب وضع الحجز أن يعلن للمالك المذكور في ظرف ثلاثة أيام صورة حضر الحجز ويكفيه بالحضور امام المحكمة في الميعاد المتعار ليحضر بيع الاشياء المحجوزة واذا كان المالك المذكور ساكنا في محل أبعد من تلك البلدة فالاعلان ورقة طلب الحضور يسلمان على ذمته الى قيودان السفينة المحجوزة واذا كان غائبا يسلمان الى من كان قائما مقامه أو مقام المالك وفي هذه الحالة يزداد على الميعاد المتعار للحضور مدة مسافة الطريق التي بين المحكمة وعمله اذا كان مقبا في البلاد الفارة من ممالك الدولة العلية وأما اذا كان المالك ساكنا خارج البلاد الفارة المذكورة أو في بلاد أجنبية فيكون ميعاد الحضور كالغور في قانون المرافعات المدنية على حسب الجهات ( ١٤ م - ق ١٠ يولييه ١٨٨٥ م ٢٣ وما بعدها ف )

١٥ — البيع الذي لا يصح اجراؤه الا بناء على سند واجب التنفيذ يكون أمام قاض يمينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل بطريق المزايدة العمومية بعد المناذاة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجرائد وتعليقها في اللوحات المدة لذلك على الوجه الآتي ( ١٥ م - ق ١٠ يولييه ١٨٨٥ م ٢٥ ف )

١٦ — اذا كان الحجز واقما على سفينة حولتها أكثر من عشر طونيلاطات ( أى أزيد من ١٠٠٠ كيلو ) ينادى ثلاث مرات على الاشياء المراد بيعها أو تعلن ثلاثة اعلانات وتكون المناذاة والاعلانات متوالية في كل ثمانية أيام مرة في ضواحي الميناء وفي الميادين العمومية الكبيرة التي في المحل الذي تكون السفينة مربوطة فيه وكذلك في جميع الأماكن التي تمين بأمر من المحكمة وينشر اعلان عن ذلك في إحدى الجرائد التي تطبع في الجهة الكائن فيها مركز المحكمة التي طلب منها وضع الحجز فان لم توجد فيها جرائد ينشر الاعلان في إحدى الجرائد التي تطبع في أقرب محل ( ١٦ م - ق ١٠ يولييه ١٨٨٥ م ٢٦ ف )

١٧ — وفى اليومين التاليين لكل مناداة وإعلان تعلق إعلانات على الصبارى الكبير بالسفينة المحجوزة وفى اللوحة المعدة للإعلانات بالحكمة التى حصل الشروع أمامها فى استيفاء الاجراءات اللازمة وفى الميادين العمومية وفى رصيف المينا التى تكون السفينة مربوطة فيها وكذلك فى البورصة التجارية فإن لم توجد فعل بآب دار الحكومة المحلية ( ١٧ م - ق ١٠ يولييه ١٨٨٥ م ٢٧ ف )

١٨ — يلزم أن تشمل المناداة والإعلانات المنشورة والمعلقة على اسم المداين الذى طلب الحيز والبيع وصنمته ومحل إقامته وبيان الشندات المبينة عليها الاجراءات المتعلقة بذلك ومقدار مبلغ الدين المطلوب والمحل الذى اختاره المداين فى الجهة الكائن فيها مركز المحكمة وفى الجهة المربوطة فيها السفينة وبيان اسم مالك السفينة المحجوزة ومحل واسم السفينة وبيان كونها مجهزة أو فى حالة التجهيز وبيان اسم قبوداتها ومقدار حمولتها بحساب الطونيلاطة وبيان المحل الذى تكون السفينة فيه راكزة أو عائمة وبيان اسم القاضى المعين للبيع واسم المحضر الذى وضع الحيز وبيان الثمن المقدّر للمزايدة عليه وبيان أيام الجلسة التى تقبل فيها المزايدة ( ١٨ م - نق ١٠ يولييه ١٨٨٥ م ٢٨ ف )

١٩ — تقبل المزايدة فى اليوم المعين لها فى الإعلان المعلق بعد المناداة الأولى ويستمر القاضى المعين للبيع على قبول المزايدات فى اليوم المعين فى أمره بمد كل مناداة تحصل فى كل ثمانية أيام ( ١٩ م - ق ١٠ يولييه ١٨٨٥ م ٢٥ ف )

٢٠ — وبعد المناداة الثالثة يقع البيع للمزايد الأخير الذى يكون عطاؤه أكثر من غيره عند انطفاء الشموع الموقودة فى ابتداء المزايدة بحسب المادة ومع ذلك يجوز للقاضى المعين للبيع أن يأذن بالتأخير ثمانية أيام مرة أو مرتين أملاً فى حصول مزايدة أكثر ويعلن ذلك بالجرائد وبتعلق إعلانات فإن لم ينشأ عن التأخير المرحص به على هذا الوجه الحصول على مزايدة أكثر تغطى السفينة بناء على المزايدة الأخيرة ( ٢٠ م )

٢١ — إذا كان الحيز واقفاً على قطائر أو صنادل أو مراكب آخر من سفن المينا وتكون حمولتها عشر طونيلاطات فأقل يقع البيع فى هذه الحالة فى جلسة القاضى من غير احتياج لمراعاة كافة الاجراءات السالف ذكرها انما يكون ذلك بعد الاعلان على رصيف المينا مدة ثلاثة أيام متوالية وتعلق الاعلان على صبارى المبيع بما ذكر كان لم يكن له صار فعل المحل الظاهر منه وفى اللوحة المعدة للإعلانات بالحكمة ويلزم أن يكون بين اعلان الحيز واجراء البيع ميماد ثمانية أيام كاملة ( ٢١ م )

٢٢ — يترب على بيع السفينة بالمزايدة اهتمام وظائف القبولان وإنما له أن يطلب تعويضات من مالك السفينة وكفلائه وكل من التزم له بشئ إذا كان هناك وجه لذلك ( ٢٢ م - ٢٠٨ ف )

٢٣ — يجب على الراسى عليه مزاد السفينة من أى حمولة كانت أن يدفع فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت مرسى المزداد ثلث الثمن الذى رعى به المزداد عليه أو يسلمه الى صندوق المحكمة ويؤدى

كفيلا معتمدا بالثلثين يكون له غل بالقطر المصرى ويضع امضاءه مع المكفول على السند ويكونان مزومين على وجه التضامن بدفع الثلثين المذكورين في ميعاد احد عشر يوما من يوم مرسى المزداد ولا تسلم السفينة للرأسى عليه المزداد الا بعد دفع ثلث الثمن وأداء الكفيل بالباقي وأما صورة محضر البيع فلا تسلم اليه الا بعد دفع الثلثين بالتمام في الميعاد المقرر وفي حالة عدم دفع الثلث الأول أو الثلثين الباقيين أو عدم أداء الكفيل كما ذكر آنفا تباع السفينة ثانيا على ذمة المشتري وكفيله بالزيادة بعد نشر اعلان واحد جديد وتعليقه بثلاثة أيام ويكون المشتري والكفيل المذكوران مزومين على وجه التضامن بالتصان اذا حصل بالتعويضات والفوائد والمصاريف اذا كان الثلث المدفوع أولا غير كاف لذلك ( م ٢٣ - ق ١٠ يولييه ١٨٨٥ مادة ٣٠ وتجاري ٢٠٩ ف )

٢٤ — طلب استيلاء حصصة من بيع السفينة أو الأشياء المحجوزة وكل طالب فرعى يقدمان ويعلنان الى قلم كتاب المحكمة قبل وقوع البيع فان تقدم طلب استيلاء الحصصة بعد البيع فينقلب قانونا الى معارضة في تسليم المبلغ المتحصل من البيع ( م ٢٤ - ٢١٠ ف )

٢٥ — للطالب أو المارضى ميعاد ثلاثة أيام لتقديم أدلته وللدعى عليه أيضا ميعاد ثلاثة أيام للمناقضة وتقدم الدعوى الى الجلسة بناء على علم خبير بالحضور أمام المحكمة ( م ٢٥ - ٢١١ ف )

٢٦ — تقبل المعارضات في تسليم الثمن في ظرف الثلاثة أيام التالية للبيع متى مضى هذا الميعاد لا يجوز قبولها الا اذا كانت في شأن ما زاد على المبالغ المستحقة للمدائنين الذين حصل المحجز من أجلهم ( م ٢٦ - ٢١٢ ف )

٢٧ — يجب على المدائنين المراضين في تسليم الثمن أن يقدموا الى قلم كتاب المحكمة سندات ديونهم في ظرف ثلاثة أيام بعد التنبيه عليهم بذلك من المدائن الذى طلب اجراء البيع أو من مالك السفينة التى وضع المحجز عليها أو من كان قائما مقامه وان تأخروا عن ذلك يصير الشروع في توزيع ثمن المبيع بدون ادخالهم فيه ( م ٢٧ - ٢١٣ ف )

٢٨ — ترتيب درجات المدائنين وتوزيع النقود يكون اجرائها فيما يختص بالمدائنين الممتازين على حسب الترتيب المقرر بالمادة الخاصة وأما فيما يختص بالمدائنين الآخرين فيكون التوزيع عليهم بنسبة ديونهم وكل مدائن مندرج في الدرجات المرتبة يدخل في الترتيب بأصل دينه وفوائده والمعاريف ( م ٢٨ - ٢١٤ ف )

٢٩ — لا يجوز وضع المحجز على السفينة المتأهية للقيام للسفر الا اذا كان من أجل ديون مقرضة للسفر المتأهية له انما التكفل بطلب الديون في هذه الحالة يمنع المحجز وتعتبر السفينة متأهية للسفر اذا كان قبولاتها حاملا لأوراق المرور للسفر ( م ٢٩ - ٢١٥ ف )

## الفصل الثالث - في ملك السفينة

٣٠ - كل مالك لسفينة مسؤول مدنيا عن أعمال قيودانها بمعنى انه ملزم بدفع الخسارة الناشئة عن أى عمل من أعمال القيودان وبوفاء ما التزم به القيودان المذكور فيما يخص بالسفينة وتسفيرها

ويجوز للمالك في جميع الأحوال أن يتخلص من التزامات القيودان المذكورة بترك السفينة والأجرة اذا كانت هذه الالتزامات لم تحصل بناء على اذن مخصوص منه ومع ذلك لا يجوز الترك ممن يكون في آن واحد قيوداناً للسفينة ومالكها أو شريكا في ملكيتها  
فاذا كان القيودان شريكا لا الملكية لا يكون مسؤولا عما التزم به فيما يخص بالسفينة وتسفيرها على قدر حصته ( ٣٠ م - ٢١٦ ف )

٣١ - ملك السفن المرساة للحرب باذن من الحكومة لا يكونون مسؤولين عن الخسائر والالتزامات التي تحصل في البحر من رجال الحرب الذين فيها أو من طوائفها البحرية الا بقدر المبلغ الذي أدوا الضمانة به مالم يشاركهم في ارتكابها أو يمينوم على فعلها  
وتكون الضمانة المذكورة بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ قرش ديواني لكل سفينة يبلغ عدد ملاحها مائة وخمسين نفرا فأقل ويحسب من هذا العدد رجال أركان الحرب والعساكر الحافظون وتكون الضمانة بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ قرش ديواني للسفن الأخر ( ٣١ م - ٢١٧ ف )

٣٢ - يجوز لمالك السفينة في كل الأحوال أن يعزل قيودانها ولو شرط على نفسه عدم جواز ذلك ولا حق للقيودان المعزول في أخذ تمويض ممن عزله الا اذا وجد شرط بالكتابة يقضى بما يخالف ذلك وإما على المالك دفع المصاريف اللازمة لرجوع القيودان اذا عزله في بلد غير البلد الذي استخدمه فيه ويجوز للمحاكم في كل الأحوال تنقيص التمويضات المشقولة بينهما بالكتابة اذا لم يكن لها سبب ( ٣٢ م - ٢١٨ ف )

٣٣ - إذا كان القيودان المعزول شريكا في ملكية السفينة يجوز له أن يترك الشركة فيها ويطلب قيمة حصته ويكون تقدير هذه القيمة بمعرفة أهل خبرة يتفق عليهم الأخصام أو يمينهم القاضي المعين للأمر الوقتية بالمحكمة اذا لم يتفق الأخصام على تعيينهم ( ٣٣ م - ٢١٩ ف )

٣٤ - اذا كان السفينة عدة ملاك واقتضت مصالحهم العمومية اجراء امرا ولم يتفقوا في الرأي عليه فيتبع رأى الاكثر

ولا تكون هذه الاكثرية باعتبار عدد ارباب الرأي بل باعتبار مقدار الملكية الزائدة على النصف



والسفينة المملوكة لمدة أشخاص ملكا شائعا لا يجوز الترخيص في بيعها بالزيادة لعدم إمكان قسمتها الأبناء على طلب من يكون لهم نصيبها من الملاك مالم يوجد شرط بالكتابة بخالف ذلك ( ٣٤ م - ٢٢٠ ف )

### الفصل الرابع - في قبودان السفينة

٣٥ - على كل قبودان أو رئيس مأمور بإدارة سفينة أو مركب من المراكب البحرية ضمان ما يحصل منه من التفریط في أثناء تأدية وظيفته ولو كان يسيرا ويلزم إبداء مقابل الحساسة الناشئة عنه ( ٣٥ م - ٢٢١ ف )

٣٦ - وهو مسئول عن الامتعة والبضائع التي يستلمها في عهده وعليه أن يعطى بها سنداً يسمى سند المحملة ( ٣٦ م - ٢٢٢ ف )

٣٧ - ويختص القبودان بصين من يلزم للسفينة وانخساب ملاحبها وغيرهم من البحريين واستبقارهم إنما يجب عليه إجراء ذلك باتحاده مع ملاكها إذا كان في عمل سكتهم ( ٣٧ م - ٢٢٣ ف )

٣٨ - يجب على القبودان أن يصخذ دفترًا يسمى يومية السفينة ويكون مندر الصمغاط وموضوعا عليه علامة أحد قضاة المحكمة وأن لم يوجد قاض فتوضع عليه العلامة من جهة الإدارة ويكتب في الدفتر المذكور ما هوأت

أولا - حالة الزمن والرياح في كل يوم

ثانيا - سهر السفينة في كل يوم في حالتي السرعة أو البطء

ثالثا - درجة المرض أو الطول الجفرا في التي تكون فيها السفينة يوما فيوما

رابعا - جميع الانلاقات التي تحصل للسفينة والبضائع وأسبابها

خامسا - بيان جميع ما يهلك مصادمة وما يقطع أو يترك ويكتب البيان المذكور بقدر الامكان

سادسا - الطريق الذي اختار السير فيه مع بيان أسباب الانحراف عنه سواء كان اختياريا أو جبريا

سابعا - جميع ما صمم عليه القبودان في أثناء السفر بمشاورة الضباط والرجال البحريين

ثامنا - اجازات الانصراف المعلقة للضباط والرجال البحرية مع بيان أسبابها

تاسعا - الإيراد والمصرف المتعلقان بالسفينة والبضائع المشعونة والحملة يبين في ذلك الدفتر

جميع ما يتعلق بالسفينة أو حمولتها وجميع ما يجوز طلب حسابه أو المطالبة به أو المعارضة

فيه ( ٣٨ م - ٢٢٤ ف )

٣٩ - وفضلا عن اليومية المذكورة يجب على القبودان أن يصخذ في السفينة دفترًا صغيرا مستوفيا للشرائط السالف ذكرها بعد الخصوص لتفيد الاقتراضات البحرية فيه على وجه الانتظام ( ٣٩ م )

٤٠ — يجب على القبودان قبل اخذ الحموله ان يتحصل على الكشف على سفينته بمعرفة اهل مخبره يعينهم لذلك القاضى المدعى بالحكمة الامور الوقتية وان لم يوجد قاضى فتعينهم جهة الادارة المحلية لمعرفة ما اذا كانت السفينة مشتملة على جميع ما يلزم لسيرها ام لا وصالحه للسفر ام لا ويسلم محضر الكشف عليها لقلم كتاب المحكمة او لجهة الادارة وتمطى صورة صحيحة منه الى القبودان ولا يجوز للقبودان ان ياخذ تذكرة السفر الا بعد تقديمه محضر الكشف على السفينة ولو تنحى ارباب الحموله عن الكشف للذكور (٤٠ م - ٢٢٥ ف)

٤١ — ويجب ايضا على القبودان ان يكون عنده فى السفينة

اولا — حجة ملكية السفينة او صورة منها مصدق عليها بالاوجه القانونية

ثانيا — سند انتسابه الى دولته اعنى البراءة المثبتة انه تحت علم الدولة العلية العثمانية

ثالثا — دفتر بلهاء ملاهى السفينة

رابعا — سندات حمولة السفينة ومشارطة الاجرة

خامسا — قائمة بيان المحولات

سادسا — سندات دفع المارك او كفاالتها

سابعا — تذكرة الرخصة فى السفر او الباسپورت والبحرية

ثامنا — تذكرة الصحة

تاسعا — نسخة من قانون التجارة البحرية (٤١ م - ٢٢٦ ف)

٤٢ — يجب على القبودان ان يكون فى السفينة بنفسه من الوقت الذى أبدأ فيه السفر الى وصوله لموردة مأمونة او ميناء مأمونة واذا اقتضى الحال ان يرسو فى ميناء لم يسبق انه رسا فيها لا هو ولا غيره من الملاحين ووجد فيها رئيس البوغاز الطارف بمدخل الميناء أو الجدول أو النهر وجب عليه ان يستعين به محتسبا أجرته على معاريف السفينة (٤٢ م - ٢٢٧ ف)

٤٣ — اذا وقعت من القبودان مخالفة للواجبات المفروضة عليه المبينة على الخمس مواد السابقة يكون مسؤولا عن جميع الحوادث لمن له ملك فى السفينة او فى المحولات (٤٣ م - ٢٢٨ ف)

٤٤ — ويكون القبودان مسؤولا ايضا عما يحصل من الاتلافات للبضائع التى حملها على سطح السفينة بدون رضا بالكتابة من صاحبها (٤٤ م - ٢٢٩ ف)

٤٥ — لا يسرى حكم المادة السابقة فى حق السفن الصغيرة المدة لسير بمجانب الساحل (٤٥ م - ٢٣٠ ف)

٤٦ — لا يبرأ القبودان من المسؤولية الا اذا اثبت حصول عوارض جبرية (٤٦ م)

٤٧ — لا يجوز للقبودان في محل إقامة ملاك السفينة أو وكلائهم قلعقتها بدون إذن مخصوص منهم ولا شراء شراعات أو حبال أو غيرها السفينة ولا اقتراض مبالغ ذلك على جسمها ولا تأجيرها ( ٤٧ م - ٢٣٢ ف )

٤٨ — إذا أجزت السفينة رضاء الملاك وامتنع بعضهم عن أداء ما يخصه في المصاريف اللازمة لسفرتها يجوز للقبودان في هذه الحالة بعد أربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه على من امتنع منهم تنبيهاً رسمياً بإداء ما يخصه أن يقترض على حصة الممتنع المذكور في ملكية السفينة قرضاً بحرياً على ذمته باذن من المحكمة وإن لم توجد فيأذن من جهة الإدارة ( ٤٨ م - ٢٣٣ ف )

٤٩ — إذا دعت الضرورة في أثناء السفر إلى قلعقة أو شراء شراع أو حبال أو أدوات أو مؤنة أو غيرها من الأشياء التي اقتضتها الضرورة وكانت الأحوال أو البدن عن محل إقامة ملاك السفينة أو المحمولات لا تمكن القبودان من استئذانهم في ذلك فيعد إثبات هذه الضرورة بحضور محض منه ومن مهند ملاحى السفينة ويعد استحصاله على إذن من المحكمة وإن لم توجد فن جهة الإدارة وإن كان في بلد من البلاد الأجنبية فن قنصل الدولة العلية وإن لم يوجد فن حاكم هذا البلد يجوز له أن يستقرض قرضاً بحرياً على جسم السفينة وتوابعها وعلى المشحونات إذا اقتضى الحال ذلك وإن لم يجسر استقراض المبلغ كله أو بعضه على هذا الوجه فله أن يرهن أو يبيع بالمزايدة بضائع بقدر المبلغ الذي دعت إليه الضرورة التي ثبتت

وعلى ملاك السفينة أو القبودان التأهب عنهم احتساب ائتمان البضائع المبيعة بالسعر الجارى للبضائع التي من جنسها ونوعها في محل اخراجها من السفينة في وقت وصولها إليه ويجوز لمستاجر السفينة إذا كان واحداً أو للشاحنين إذا كانوا متعددين في الرأي أن يمنعوا بيع بضائعهم أو رهنها بإخراجها من السفينة ودفع الاجرة على قدر السفر الذي حصل وفي حالة عدم رضاه بعض الشاحنين بذلك فن اراد منهم اخراج بضائعهم من السفينة يكون ملزماً بالاجرة الكاملة عليها ( ٤٩ م - ٢٣٤ ف )

٥٠ — يجب على القبان قبل سفره من ميناء أجنبية أو من مينات الدولة العلية العلية الكائنة في خليج البصرة أو بسواحل العرب أو سواحل آسيا أو أوروبا الرجوع إلى مينات أخرى من مينات الدولة العلية أن يرسل إلى ملاك السفينة أو وكلائهم قائمة حساب مضافة منه مشتملة على بيان محمولات السفينة وبيان ثمن البضائع التي اشتراها وشحنها على ذمة الملاك والمبالغ التي اقترضها وأسماء المقرضين ومسألتهم وإذا حصل الشحن في المينات المذكورة على ذمة مستاجر السفينة وبحرفة وكلائهم فلا يجب على القبودان في هذه الحالة أن يرسل إلى ملاكها أو وكلائهم القائمة ببيان محمولاتها على حسب سندات الشحن التي حررها و بيان المبالغ التي اقترضها مع بيان أسماء المقرضين وأما كن سكتانهم ( ٥٠ م - ٢٣٥ ف )

٥١ — إذا اقترض القبودان بلا ضرورة مبلغاً على جسم السفينة أو ذخايرها وأدواتها أو رهن أو باع بضائع أو مؤنة أو درج في حسابه خسارات ومصاريف غير حقيقية يكون مسؤولاً للملاك

وملزوما دون غيره بإداء المبالغ المقرض أو ثمن الأشياء المرهونة أو المبيعة فضلا عن إقامة الدعوى الجنائية عليه ان كان لها وجه ( ٥٩ م - ٢٣٦ ف )

٥٢ — لا يجوز للقبودان أن يبيع السفينة بدون إذن مخصوص من ملاكها الا اذا كانت غير صالحة للسفر وثبت ذلك بالأوجه القانونية فان حصل البيع كان لاغيا وكان القبودان ملزوما بالتعويضات

ويكون اثبات عدم صلاحية السفينة للسفر بحضور بحره أهل خبرة حلفون اليمين يمينهم رئيس المحكمة الابتدائية وان لم توجد فجهة الادارة وفي البلاد الأجنبية يمينهم قنصل الدولة الملة فان لم يوجد فقاضى البلد وهذا بدون اخلال بحق الأشخاص في المناقضة بالطرق القانونية في عدم صلاحية السفينة للسفر وان لم يأذن الملاك بالبيع ولم تقط تعليمات منهم يكون بيع السفينة بسبب عدم صلاحيتها للسفر ثابت بالوجه المتقدم للمزاد العمومي ( ٥٢ م - ٢٣٧ ف )

٥٣ — يجب على كل قبودان استخدام لسفر ان يتمه والا كان ملزوما بجميع المصاريف والتعويضات لملاك السفينة ولستأجرها ( ٥٣ م - ٢٣٨ ف )

٥٤ — اذا سافر القبودان بالمشاركة في ربح الحمولات فلا يجوز له التعامل ولا الاتجار على ذمته خاصة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك ( ٥٤ م - ٢٣٩ ف )

٥٥ — فاذا شحن القبودان بضائع على ذمته خاصة خلافا لما هو مقرر بالمادة السابقة تفقبط تلك البضائع لشركائه الآخرين بحكم من المحكمة بناء على طلبهم ( ٥٥ م - ٢٤٠ ف )

٥٦ — لا يجوز للقبودان ان يترك سفينه في أثناء السفر بسبب أى خطر كان بدون رأى ضباطها وعدم ملاحظها فاذا تركها برأىهم وجب عليه ان يخلص معه الاوراق المهمة مثل دفتر مسير السفينة وسند الايجار وحفاظ حمولتها وتذكرة السفر والنقود وما يمكنه أخذه من البضائع المشحونة التي يكون ثمنها اكثر من غيرها والا كان هو المسؤول عن ذلك واذا هلكت الاشياء المخرجة من السفينة على هذا الوجه بسبب قهرى يكون القبودان غير مسؤول عنها ( ٥٦ م - ٢٤١ ف )

٥٧ — يجب على القبودان في ظرف اربع وعشرين ساعة بعد وصوله الى الميناء المقصودة ان يستحصل على وضع علامة على دفتر اليومية من الحاكم المينين في المادتين الآتيتين وان يقدم لهم تقريرا تعطى له صورته مصدقا عليها منهم

ويبين في ذلك التقرير مكان قيسامه وتاريخه وحالة الوقت عند القيام والطريق الذى اختار السير فيه والاحطار التي حصلت له وعدم الانحطام الذى حصل في السفينة وجميع الاحوال المهمة التي صادفته في السفر ( ٥٧ م - ٢٤٢ ف )

٥٨ — يقدم التقرير المذكور في ملك الدولة العثمانية العليا الى رئيس المحكمة الابتدائية وان

لم توجد فالى جهة الادارة المحلية وهى ترسله بدون تأخير الى رئيس أقرب محكمة اليها وفى كلتا الحالتين يحفظ التقرير فى قلم كتاب المحكمة ( ٥٨ م - ٢٤٣ ف )

٥٩ - ويقدم القبولان تقريره فى البلاد الاجنبية الى قنصل الدولة العثمانية العلية وان لم يوجد فالى الحاكم المحلى الذى من خصائصه ذلك وبأخذ منه شهادة مبيتا فيها وقت وصوله ووقت قيامه واجناس مشحوناته وحالتها ( ٥٩ م - ٢٤٤ ف )

٦٠ - اذا أضطر القبولان فى أثناء سفره الى ان يرسو فى ميناء من مينات الدولة العثمانية أو من مينات الدول الاجنبية وجب عليه أن يخبر حاكما من المحاكم اللينين فى المادتين السابقتين على حسب الاحوال بإيجاب الرسو ( ٦٠ م - ٢٤٥ ف )

٦١ - اذا حصل للقبولان غرق وتخلص وحده أو مع بعض الملاحين يجب عليه ان يتوجه بلا تأخير الى المحاكم المذكورين أنفا على حسب الجهات والاحوال ويقدم اليهم تقريره ويحصل على التصديق عليه من الملاحين الذين نجوا وكانوا معه ويأخذ صورة ذلك التقرير مصدقا عليها ( ٦١ م - ٢٤٦ ف )

٦٢ - ويجب على الحاكم لتحقيق صحة تقرير القبولان ان يستجوب الملاحين الحاضرين وكذلك بعض الركاب ان أمكن مع عدم الاخلال بأوجه الثبوت الاخرى والتقارير التى لا يصح تحقيقها لا تقبل لبراءة القبولان ولا تصير فى الحاكم الا اذا كان القبولان الذى حصل له الغرق تخلص وحده فى الجهة التى قدم تقريره فيها وللاخصام الحق فى اثبات عدم صحة ما أدعاه القبولان ( ٦٢ م - ٢٤٧ ف )

٦٣ - لا يجوز للقبولان فى غير حالة الخطر المحقق ان يخرج من السفينة بضاعة ما قبل ان يقدم تقريراً بذلك وإلا تقام عليه دعوى جنائية ( ٦٣ م - ٢٤٨ ف )

٦٤ - اذا فرغت مؤنة السفينة فى أثناء السفر يسوغ للقبولان بعد أخذ رأى عدد ملاحيا أن يغير من عنده مؤنة مملوكة له خاصة على مشاركة الباقي فيها بشرط دفع الثمن اليه ( ٦٤ م - ٢٤٩ ف )

الفصل الخامس - فى استخدام ضباط السفينة وملاحيا واجرم

٦٥ - شروط استخدام قبولان السفينة وضباطها وملاحيا يكون اثباتها بدفتر أسماء البحريين أو مشاركة المتعاقدين فان لم توجد مشاركة بالكتابة ولم تذكر شروط الاستخدام فى الدفتر المذكور يعتبران المتعاقدين أرادوا اتباع عرف المحل الذى حصل فيه الاستخدام ويجوز الدفتر المذكور فى بلاد الدولة العلية العثمانية أمام ديوان المينا فان لم يوجد فأمام جهة الادارة المحلية ويجوز فى البلاد الأجنبية أمام قناصل الدولة العلية العثمانية أو وكلائهم فان لم يكن لها قنصل ولا وكيل عنه فأمام حاكم المحل الذى من خصائصه ذلك ( ٦٥ م - ٢٥٠ ف )

٦٦ — لا يجوز القبودان ولا الملاحى السفينة بأى عذر كان أن يشحنوا فيها شيئا من البضائع على ذمتهم بلا أجر ولا رضا الملاك أو بدون رضا مستأجرها إذا كانت مستأجرة كلها ولا ضبطت تلك البضائع لجانب أولى الشأن أعنى ملاك السفينة أو مستأجرها ما لم يكن القبودان والملاحون مأذونين بذلك فى الحالة الأولى فى سندات استخدامهم وفى الحالة الثانية فى مشاركة إبحار السفينة ( ٢٥٩ م - ٢٦٠ ف )

٦٧ — إذا أبطل السفر بفعل ملاك السفينة أو قبودانها أو مستأجرها قبل قيامها فضايلها وملاحوها الذين صار استعجارهم بالمشاهدة أو بالسفرة يأخذون أجره الأيام التى قضوها فى تجهيز السفينة ولهم الخيار زيادة على ذلك بين أن يترك لهم بصفة تعويض ما صرف لهم مقدما من أجرهم وبين أن يأخذوا أجره شهر مما حصل عليه الاتفاق بعد استئزال ما صرف لهم مقدما منه ان سبق صرف شيء لهم أو ربع أجرهم اذا كانوا مستأجرين بالسفرة وإذا أبطل السفر بعد قيام السفينة يأخذون أجرهم المستحق فى المدة التى خدموا فيها وزيادة على ذلك يأخذون بصفة تعويض ما صرف لهم فيها سبق فى هذه المادة ومصاريف السفر لرجوعهم الى مكان قيام السفينة الا اذا كان القبودان أو الملاك أو المستأجرون يكتفونهم من النزول فى سفينة أخرى راجعة الى المكان المذكور ولا يجوز مع ذلك أن تزيد الاجز والتعويضات فى أى حالة من الأحوال عن مقدار المبلغ الذى يستحقونه لو تم ذلك السفر ومحسب تعويضات الرجوع على حسب وظائف البحريين المرفوعين من الخدمة ( ٢٦٧ م - ٢٥٢ ف )

٦٨ — اذا حدث قبل إبداء السفر منع التجارة مع الجهة التى عينت لسفر السفينة أو كانت البضائع المستأجرة من أجلها السفينة مما منع اخراجها الى الخارج أو صار توقيف سفر السفينة بأمر الحكومة فلا يكون مستحقا فى هذه الأحوال للضباط والملاحين المرفوعين من الخدمة الا أجره الأيام التى قضوها فى خدمة السفينة ( ٢٦٨ م - ٢٥٣ ف )

٦٩ — وإذا حدث فى أثناء السفر منع التجارة أو توقيف السفينة عن السفر ف يأخذ ضباطها وملاحوها فى حالة منع التجارة أجرهم بقدر الزمن الذى خدموا فيه ومصاريف رجوعهم وفى حالة توقيف السفينة من السفر يأخذون نصف أجرهم فى مدة أيام التوقيف اذا كانوا مستأجرين مشاهدة وأما اذا كانوا مستأجرين بالسفرة فلا يأخذون الا الاجرة المعتدلة بدون زيادة شيء لزم التوقيف ( ٢٥٤ م - ٢٦٩ ف )

٧٠ — اذا حصل تطويل السفر اختيارا فأجرة البحريين المستأجرين بالسفرة تزداد على قدر التطويل ( ٢٧٠ م - ٢٥٥ ف )

٧١ — اذا حصل تهريخ السفينة اختيارا فى محل أقرب من المحل المعين للتفريغ فى سند الإبحار فلا يصير تنقيص أجر البحريين المستأجرين بالسفرة ( ٢٧١ م - ٢٥٦ ف )

٧٢ — اذا كان الملاحون مستخدمين بحصبة فى الأرباح أو فى أجر السفينة فلا يكون لهم

تمويض ولا يومية في مقابلة مانثاً عن سبب قهرى من ابطال السفر أو تاخيره أو تطويله فان حصل الابطال أو التأخير أو التطويل بفعل الشاخص فيكون للبحرين حصه في التمويضات التى يحكم بها السفينة وتقيم هذه التمويضات بين ملاك السفينة وملاحيها على قدر الحصص فى الأربع أو الاجر وإذا حصل الابطال أو التأخير أو التطويل بفعل القبودان أو ملاك السفينة فملهم أن يدفعوا الى الملاحين تمويضات بنسبة حصصهم بمراعاة مشاركتهم ( ٧٢ م - ٢٥٧ ف )

٧٣ - وإذا أخذت السفينة وضبطت أو انكسرت أو غرقت مع اندامها أو اعدام البضائع بالكلية فلا يسوغ لضباطها ولا للملاحين أن يطلبوا أجره لسفرها كما أنهم ليسوا ملزمين برد ماصرف لهم مقدما من أجرهم ( ٧٣ م - ٢٥٨ ف )

٧٤ - إذا سلم من الفرق بعض السفينة فبحريها المستأجرون بالسفرة أو بالمشاهدة تدفع اليهم أجرهم المسحقه لهم من الأجزاء الباقية التى خلصوها فان كانت الأجزاء المذكورة غير كافية أو تخلص بعض البضائع فقط تكل أجزمتهم من أجزمتها ( ٧٤ م )

٧٥ - الضباط والملاحون المستأجرون بحصة من الأجرة يأخذون أجزمتهم من تلك الاجرة فقط على حسب ما يأخذ القبودان أو المؤجر ( ٧٥ م - ٢٦٠ ف )

٧٦ - تدفع لضباط والملاحين أجر الأيالم التى خلصوها فيها بقايا السفينة والاشياء التى غرقت أيا كان الوجه الذى صار استعجارهم عليه ( ٧٦ م - ٢٦١ ف )

٧٧ - كل من مرض من الملاحين فى أثناء السفر أو جرح أو قطع منه عضو سواء كان ذلك فى خدمة السفينة أو فى محاربة العدو أو اللصوص البحرين يأخذ أجرته ويطلب وتضميد جرحه وفى حالة قطع عضومنه يعطى له تمويض ويكون التمويض فى حالة القطع ومصاريف المماثلة والتضميد على السفينة وأجزمتها إذا لسا القطع أو للمرض أو الجرح عن خدمة السفينة وأما اذا حصل المرض أو الجرح أو القطع من محاربة لحفظ السفينة فتوزع المصاريف والتمويضات على السفينة وأجزمتها ومشحوناتها على وجه توزيع الحسارة البحرية العمومية ( ٧٧ م - ٢٦٢ وما يدها ف )

٧٨ - إذا كان البحرى المريض أو الجروح أو المقتطوع عضوه لا يمكنه الاستمرار على السفر بدون خطر يجب على القبودان قبل قيامه أن يخرج به الى استتالية أو محل آخر تمكن معالجته فيه على الوجه اللائق وإن يؤدى المصاريف التى يستلزمها مرضه ومعاشه ورجوعه اذا شئى أو دفعه اذا مات ويودع لأجل ذلك مبلغا كافيا بحجة الإدارة أو يقدم لها كفيلا بذلك اذا كان فى بلاد الدولة العلية العثمانية فان كان فى البلاد الأجنبية يودعه عند قنصل الدولة العلية وإن لم يوجد فعند قاضى البلد وفى هذه الحالة يكون للمريض أو الجروح أو المقتطوع عضوه الحق فى أخذ أجرته الى اليوم

الذى يتمكن فيه من الرجوع الى عمل قيام السفينة للسفر لا الى شغائه فقط وذلك فضلا عن مصاريف رجوعه ( ٧٨ م )

٧٩ — اذا جرح أحد البحريين داخل السفينة أو بعد خروجه منها باذن وكان المرح ناشئا عن مشاجرة أو اذا مرض بسبب سلوكه على غير استقامة أو بسبب عدم المحافظة على الآداب فيعالج مع ذلك وتضمد جروحه بمصاريف السفينة كما تقدم وانما يطالب بدفع هذه المصاريف وكذلك اذا جرح من خرج من البحريين من السفينة بدون اذن أو قطع منه عضو أو مرض بسبب مشاجرة أو سوء سلوك تكون مصاريف معالجته عليه ويجوز للقبودان أن يرفعه من الخدمة ولا تدفع اليه أجرته في هذه الحالة الا بقدر الايام التى خدم فيها ( ٧٩ م - ٢٦٤ ف )

٨٠ — اذا مات أحد البحريين في أثناء السفر تكون أجرته مستحقة لورثته على حسب الانواع الآتية أى أنه اذا كان مستأجرا بالمشاهرة تكون أجرته مستحقة الى يوم وفاته واذا كان مستأجرا بالسفرة يكون المستحق نصف أجرته اذا مات في الذهاب أو فى الميناء المقصودة ويكون المستحق كامل أجرته اذا مات في الرجوع واذا كان مستأجرا بحصة من الارباح أو الأجرة فتكون حصته كلها مستحقة بعد انتهاء السفر

واذا قتل أحد البحريين في أثناء دفع العدو أو اللصوص البحريين عن السفينة ووصلت الى بر السلامة فتستحق أجرته بتمامها عن جميع السفر أى كانت كيفية استنجاهه ( ٨٠ م - ٢٦٥ ف )

٨١ — اذا قبض على أحد البحريين في السفينة وأسر فلا يكون له الحق في مطالبة القبودان ولا الملاك ولا المستأجرين بدفع فدائه بل تعطى له أجرته الى اليوم الذى قبض عليه فيه وأخذ أسيرا وأما اذا قبض عليه وأخذ أسيرا فى أثناء ارساله بجرا أو برا لاجل خدمة السفينة فيكون له الحق في أخذ أجرته بتمامها وبأخذ زيادة على ذلك تمويضا لفدائه اذا وصلت السفينة الى بر السلامة ( ٨١ م - ٢٦٦ ف )

٨٢ - ويكون التعويض مطلوباً من ملاك السفينة اذا أرسل الملاح برا أو بجرا في خدمتها وأما اذا أرسل برا أو بجرا في خدمتها وخدمة المشحونات فيكون التعويض المذكور مطلوباً من ملاك السفينة وملاك المشحونات ( ٨٢ م - ٢٦٨ ف )

٨٣ — ويكون قدر التعويض المذكور خمسة وعشرين جنيها مصريا ( ٨٣ م - ٢٦٩ ف )

٨٤ — اذا يمت السفينة في حال استخدام الملاحين فيها يكون لهم الحق في ارجاعهم بمصاريف السفينة وأخذ أجرتهن الا اذا رضوا بما يخالف ذلك ( ٨٤ م )

٨٥ — اذا رفع القبودان بعض الضباط أو الملاحين من الخدمة لاسباب مقبولة قانونا لا يجب عليه أن يدفع لهم الا الاجرة المتفق عليها الى يوم رفعهم من الخدمة ويحسب على قدر مسافة السفر التى قطعوها



وإذا حصل الرفع قبل الابتداء فى السفر فلا يأخذون الأجرة الايام التى خدموا فيها (م ٨٥)

٨٦ — والإسباب المعتبة قانوناً لرفع الملاحين هى

أولاً — عدم الأهلية للخدمة

ثانياً — عدم الطاعة

ثالثاً — الاعتیاد على السكر

رابعاً — التعمدى على أحد فى السفينة بضرب ونحوه وغير ذلك من الأخلاق المعيبة الملوحة

لاختلال النظام فى السفينة

خامساً — ترك السفينة بدون إذن

سادساً — ابطال السفر قهراً أو اختياراً على حسب الأحوال المبينة فى القانون بشأن ذلك (م ٨٦)

٨٧ — كل من أثبت من البحريين انه رفع من خدمته بلا سبب مقبول قانوناً يعقد اسامه

فى دفتر البحرية يكون له الحق فى أخذ تمويض من القبطان بقدر ثلث الأجرة التى يحتمل أنه

يكتسبها فى السفر إذا حصل الرفع قبل ابتداء السفر

وأما إذا حصل الرفع فى أثناء السفر فيكون ذلك التمويض بقدر الأجرة التى يأخذها من وقت

رفعه الى انتهاء السفر مع مصاريف رجوعه

ولا يجوز للقبطان فى أى حالة من الحالات المذكورة أن يطالب ملاك السفينة بمبلغ التمويض

الا اذا كان مأذوناً منهم بالرفع (م ٨٧ — ٢٧٠ ف)

٨٨ — لا يجوز لضباط والملاحين أن يجتنعوا عن الخدمة ويتركوا السفينة الا فى الأحوال

الآتية وهى

أولاً — اذا أراد القبطان قبل الابتداء فى السفر الذى استخدموا من أجله أن يغير المحل المقصود

ثانياً — اذا انتصب قبل الشروع فى السفر حرب بحرى بين الدولة العلية وغيرها أو ظهر فى أثناء

وقوف السفينة فى ميناء بين الدولة العلية والمملكة المقصود السفر اليها حرب يوقع السفينة

فى خطر محقق

ثالثاً — اذا ورد قبل الابتداء فى السفر أو فى أثناء وقوف السفينة فى ميناء خير صحيح ان الطاعون

أو الحمى الصفراء أو مرضاً آخر وبائياً متسلطاً فى المحل المقصود سفر السفينة اليه

رابعاً — اذا انتقلت ملكية السفينة كلها لآخرين قبل الشروع فى السفر

خامساً — اذا مات القبطان قبل الشروع فى السفر أو رفعه ملاك السفينة من الخدمة (م ٨٨)

٨٩ — السفينة وأجرتها ضامتان خاصة لأجر البحريين وتمويضاتهم ومصاريف طريقهم

وهما ضامتان أيضاً لحصول أصحاب المشحونات على تمويض الحسارة التى تحصل لهم بسبب خيانة

الضباط والملاحين أو تقصيرهم وأما ملاك السفينة مطالبة القبطان بذلك وللقبطان مطالبة الملاحين

(م ٨٩ — ٢٧١ ف)

## الفصل السادس - في سند الإبحار

٩٠ - مشاركة إبحار السفينة وتسمى سند الإبحار يلزم أن تكون محررة بالكتابة وبسین فيها اسم السفينة ومقدار حمولتها بحساب الطونيلاطة والدولة التابعة لها واسم القبطان واسم المؤجر واسم المستأجر والمحل والوقت المتفق على الشحن فيهما والمحل والوقت المتفق على التفريغ فيهما ومبلغ الأجرة ويذكر أيضا في تلك المشاركة إذا كان التاجر لجميع السفينة أو لبعضها وتمويض المتفق عليه في حالة تأخير الشحن أو التفريغ ( ٩٠ م - ٢٧٣ ف )

٩١ - إذا لم تعين الأيام اللازمة للشحن أو للتفريغ في مشاركة المتعاقدين يكون تعيينها على حسب عرف المحل فإن لم يكن له عرف تقدر بخمسة عشر يوما متوالية غير أيام الأعياد وتبتدىء هذه المدة من وقت اخبار القبطان بأنه مستعد للشحن أو التفريغ ( ٩١ م - ٢٧٤ ف )

٩٢ - إذا اقتضى الحال شحن بعض للشحنات أو تفريغها في محل وبمضها في محل آخر فمن الشحن أو التفريغ لا تحسب منه مدة مرور السفينة من المحل الأول الى المحل الثاني ( ٩٢ م )

٩٣ - إذا كانت السفينة مستأجرة بالمشاركة فيكون إجداؤه أجرتها من يوم قيامها الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ( ٩٣ م - ٢٧٥ ف )

٩٤ - اذا تمتعت قبل سفر السفينة التجارة مع البلد المقصود السفر اليه تلغى مشاركة الإبحار بدون تمويض لأحد الطرفين على الآخر وانما على الشاحن مصاريف شحن بضائمه وتفرغها ( ٩٤ م - ٢٧٦ ف )

٩٥ - اذا حصل سبب قهرى لا يمنع السفينة من السفر الا زمنا مؤقتا تبقى المشاركة كما كانت ولا وجه لتمويض بسبب التأخير وتبقى أيضا بدون وجه لزيادة الأجرة اذا حصل السبب القهرى في أثناء السفر ( ٩٥ م - ٢٧٧ ف )

٩٦ - يجوز للشاحن في أثناء وقوف السفينة أن يخرج بضائمه منها بمصاريف من طرفه بشرط شحنها ثانيا أو أداء تمويض منه للقبطان ( ٩٦ م - ٢٧٨ ف )

٩٧ - في حالة محاصرة الميناء المعينة لسفر السفينة اليها يجب على القبطان أن يتوجه الى ميناء من الميناء القريبة التي يمكنه أن يرسو فيها اذا لم يكن عنده أوامر بخلاف ذلك وأن ينتظر فيها أوامر الشاحن أو المرسل اليه مع استخاره اياه بالواقعة ( ٩٧ م - ٢٧٩ ف )

٩٨ - السفينة وأدواتها وآلاتها وأجرتها ومشحوناتها ضامنة لوفاء شروط المتعاقدين ( ٩٨ م - ٢٨٠ ف )

### الفصل السابع — فى سندات المشحونات

٩٩ — سند المشحونات يجوز أن يكون بأسم شخص معين أو تحت اذنه أو الى حامله ويترتب أن يبين فيه جنس الأشياء المطلوب نقلها ومقدارها وأنواعها  
ويذكر فيه أيضا اسم الشاحن ولقبه واسم المرسل اليه ومحلّه اذا اقتضى الحال ذلك واسم القبولان ومسكنه واسم السفينة وموئلتها بحساب الطونيلاطة والدولة التابعة لها ويمكن قيامها للسفر والمحل المعين لسفورها اليه ومبلغ الاجرة  
ويوضع فى هامش السند نياشين الأشياء المطلوب نقلها ونحوها ( ٩٩ م - ٢٨١ ف )

١٠٠ — يكتب من سندات المشحونات أربع نسخ أصلية بالأقل نسخة منها للشاحن ونسخة لمن كانت البضائع مرسلة اليه ونسخة للقبولان ونسخة لمالك السفينة أو لمن طبقهما ويضع كل من الشاحن والقبولان امضاءه على النسخ الأربع المذكورة فى ظرف أربع وعشرين ساعة بعد الشحن وعلى الشاحن أن يسلّم للقبولان فى ظرف المدة المذكورة سندات خلاص كارك البضائع للمشحونة ( ١٠٠ م - ٢٨٢ ف )

١٠١ — سند المشحونات الحرر بالكيفية السالف ذكرها يكون ممتدا بين جميع المالكين للمشحونات ويكون محمى أيضا بينهم وبين أرباب السيكرتاه وانما لأرباب السيكرتاه أن يقيموا الأدلة على نفي السند المذكور ( ١٠١ م - ٢٨٣ ف )

١٠٢ — اذا وجد خلاف فى سندات المشحونات شحنا واحدا يعتمد منها السند الذى بيد القبولان اذا كان البياض المتروك فيه مملوفا بكتابة الشاحن أو وكيله بالعمولة ويعتبر السند الذى يبرزه الشاحن أو المرسل اليه اذا كان البياض المتروك فيه ايضا مملوفا بكتابة القبولان ( ١٠٢ م - ٢٨٤ ف )

١٠٣ — يجب على الوكيل بالعمولة أو المرسل اليه الذى استلم البضائع المذكورة فى سندات الشحن أو فى سند الانحجار أن يعطى للقبولان وصلا باستلامها متى طلبه منه والا كان ملزما بجميع مصاريف المرافعة والعمويضات ومقابل العطل الناشئ عن التأخير وكذلك يجب على القبولان أن يطلب من استلم البضائع وصلا باستلامها واذا لم يكن موجودا فعليه أن يحصل على شهادة من ديوان الكرك تثبت اخراج البضائع المذكورة فى سند المشحونات والا كان ملزما بجميع التوضيحات للملاك البضائع ( ١٠٣ م - ٢٨٥ ف )

### الفصل الثامن — فى اجرة السفينة

١٠٤ — مبلغ اجرة أى سفينة أو مركب من المراكب البحرية يعين مقداره بمشارطة المتعاقدين ويبين فى سند الانحجار أو سند المشحونات ويكون لجميع المركب أو لجزء منها وسفر كامل أو زمن

محدد وبحساب الطونيلاطة أو الكيلو أو القنطار وبلغاولة أو على البضاعة التي تضمن من أى شاحن مع بيان حولة المركب بحساب الطونيلاطة ( ١٠٤ م - ٢٨٦ ف )

١٠٥ — اذا كانت السفينة مستأجرة كلها ولم يشحنها مستأجرها بقدر جميع حولتها لا يجوز للقبودان أن يأخذ بضائع أخرى بدون رضا المستأجر فان صار تحميل حولة السفينة ببضائع أخرى تكون أجرة هذه البضائع لمن استأجر السفينة كلها ( ١٠٥ م - ٢٨٧ ف )

١٠٦ — اذا لم يشحن مستأجر السفينة فيها شيئا في ظرف الميعاد المعين في سند الإيجار أو في القانون فيكون للمؤجر الخيار بين أن يطلب التعويض المقرر للتأخير في سند الإيجار أو تعويضا يقدره أهل الخبرة ان لم يحصل الاتفاق عليه في السند المذكور وبين أن يفسخ سند الإيجار ويطلب من المستأجر نصف الأجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها ويجوز أيضا في الحالة المذكورة للمستأجر الذي لم يشحن شيئا في ذلك الميعاد أن يتنازل عن سند الإيجار قبل ابداء الأتم الجمولة علاوة على المدة المقررة لوقوف السفينة فيها للشحن بشرط أن يدفع لمؤجرها أو قبودانها نصف الأجرة ونصف غيرها من المنافع المتفق عليها في سند الإيجار ( ١٠٦ م - ٢٨٨ ف )

١٠٧ — اذا لم يشحن المستأجر في الميعاد المعين الا بمضا من البضائع المتفق عليها في سند الإيجار يكون للمؤجر أيضا الخيار بين طلب التعويض المبين في المادة السابقة وبين سفره بما شحن من البضائع وفي هذه الحالة الأخيرة يكون جميع الأجرة مستحقا للمؤجر ( ١٠٧ م - ٢٨٨ ف )

١٠٨ — اذا شحن المستأجر بضائع أكثر من المتفق عليها تلزمه أجرة مازاد باعتبار الأجرة المعينة في سند الإيجار ( ١٠٨ م - ٢٨٨ ف )

١٠٩ — اذا أخبر المؤجر أو القبودان بحولة للسفينة زائدة عن حولتها الحقيقية يكون ملازوما بتقصي مبلغ من الأجرة بقدر الزائد مع تأدية تعويض للمستأجر انما اذا كان اخباره لا يخالف حولتها الحقيقية بحساب الطونيلاطة الا بثلاثة في المائة أو كان موافقا للشهادة المختصة بتقدير حولتها فلا يعتبر الفرق ( ١٠٩ م - ٢٨٩ م وبما بدأ )

١١٠ — اذا أجرت السفينة للبضائع التي يشحنها أى شاحن وعين المؤجر أو القبودان ميعادا تقف السفينة فيه للشحن بسبب عليه بعد هذا الميعاد أن يسافر في أول ربح موافق للسفر الا اذا اتفق مع الشاحنين على ميعاد آخر ( ١١٠ م )

١١١ — اذا أجرت السفينة للبضائع التي يشحنها أى شاحن ولم يعين للشحن ميعاد يجوز لكل واحد من الشاحنين أن يخرج منها بضائمه بشرط أن يزد القبودان سند الشحن للمضى منه أو يؤدي كفيلا بسند الشحن الذي سبق إرساله مع دفع نصف الأجرة المتفق عليها فغسلا عن ميعاد يفسخ

الشحن والتفريغ ودفع مصاريف نقل البضائع الآخر التي يلزم نقلها لأجل اخراج البضائع المذكورة ومع ذلك اذا كانت السفينة أخذت ثلاثة أرباع حمولتها ومطالب أكثر الشاحنين المرفوع يجب على القبطان أن يسافر في أول ربح موافق بمد التنبيه عليه بتأنية أيام من غير أن يجوز لأحد منهم أن يخرج بضاعته ( ١١١ م - ٢٩١ ف )

١١٢ — اذا شحنت بضائع في السفينة بشرط علم مؤجرها أو قبودانها يجوز للقبطان مادام في محل الشحن أن يخرجها الى البر في المحل المذكور بمد تنبيه رسمي بخارجها يمان للشاحنين بالطرق المقررة قانونا أو يأخذ اجرتها بأعلى سعر يدفع في ذلك المحل على البضائع التي من قبيلها واذا لم يعلم بوجود تلك البضائع الا بعد سفر السفينة فليس له اخراجها الا في المحل للمين لها وانما له أن يأخذ اجرتها بأعلى السعر المذكور

واذا أخرج الشاحن بضاعته في أثناء السفر يكون ملزوما بدفع اجرتها بالتام وبدفع جميع مصاريف النقل الناشئة عن اخراجها  
واذا أخرجت البضائع بسبب أفعال القبطان أو غلطه فالقبطان فضلا عن عدم الحق له في أخذ أجره أصلا يكون ملزما بجميع المصاريف والتعويض اذا كان له وجه لدم وقائه بشروط الإيجار ( ١١٢ م - ٢٩٢ وما بعدها ف )

١١٣ — اذا أوقفت السفينة في وقت قيامها للسفر أو في أثناءه أو في محل تفريغ البضائع بفعل مستأجرها أو بسبب إهماله أو إهمال أحد الشاحنين فيكون المستأجر أو الشاحن المذكور ملزوما بالمصاريف والخسارة الناشئة عن التأخير للمؤجر السفينة أو قبودانها أو لغيره من الشاحنين  
واذا كانت السفينة مؤجرة ذهابا وإيابا ورجعت بلا شحن أو بشحن غير كامل فيستحق القبطان الأجرة كاملة وتعويضاً عن التأخير أيضا اذا حصل تأخيرها ( ١١٣ م - ٢٩٤ ف )

١١٤ — وكذلك يكون مؤجر السفينة أو قبودانها ملزوما بالتعويض لمستأجرها اذا صار توقف السفينة أو تأخيرها في وقت قيامها للسفر أو في أثناءه أو في محل تفريغها بسبب تقصير أو إهمال المؤجر أو القبطان المذكور  
ويكون تقدير التعويض المذكور في هذه المادة وفي المادة السابقة بمعرفة أهل خبرة ( ١١٤ م - ٢٩٥ )

١١٥ — اذا اضطرت القبطان الى قلفطة السفينة في أثناء السفر يجب على مستأجرها أو شاحناتها أن ينتظر حتى يحصل ترميمها أو يخرج منها بضائعه مع دفع الأجرة كاملة ودفع ما ينحصر في الخسارة البحرية العمومية اذا كانت  
واذا كانت السفينة مؤجرة بالمشاركة فليس عليه أجره مدة القلفطة وإن كانت مؤجرة بالسفرة فليس عليه زيادة أجره

وإذا لم يمكن قلفطة السفينة يجب على القبطان استئجار سفينة أو أكثر بمصاريف من طرفه لنقل البضائع إلى المثل المعين لها بدون أن يطلب زيادة أجرة

وإذا لم يمكن القبطان أن يستأجر سفينة أو أكثر فلا تستحق الأجرة الا بقدر السفر الذي حصل وفي هذه الحالة الأخوة يكون نقل بضائع كل واحد من الشاحنين منوطا به وانما يجب على القبطان أن يخرجهم بالحالة التي هو عليها وأن يتخذ في أثناء ذلك جميع الطرق اللازمة لحفظ المشحونات وهذا كله إذا لم توجد شروط بخلاف ذلك بين الفريقين (١١٥ م - ٢٩٦ ف)

١١٦ - إذا أثبت المستأجر أن السفينة كانت غير صالحة للسير وقت قيامها للسفر تضيع على القبطان أجرته ويكون مسؤولا عن الخسارة التي تحصل للمستأجر ويقبل الدليل على ذلك مع وجود شهادة الكشف على السفينة وقت قيامها للسفر (١١٦ م - ٢٩٧ ف)

١١٧ - تستحق الأجرة على البضائع التي اضطرت القبطان إلى بيعها للحصول على المؤنة وقلفطة السفينة ولوازمها الأخر الضرورية مع احتساب أثمانها بالسعر الذي يباع به باقي البضائع أو أمثالها في محل التفريغ إذا وصلت السفينة إلى بر السلامة وإذا هلكت السفينة بحسب على القبطان قيمة البضائع بالأثمان التي باعها بها مع استزائه منها الأجرة على قدر السفر الذي حصل

وأما يتيق في هاتين الحالتين الحق المقرر لملاك السفينة على مقتضى العبارة الثانية من المادة ٣٠ وإذا نشأت عن الاجراء مقتضى الحق المذكور خسارة لمن يمت بضائهم أو رهنه توزع تلك الخسارة على أثمان البضائع المذكورة التي وصلت إلى المثل المعين لها أو نجت من الخرق الذي حصل بعد الحوادث البحرية التي أوجبت البيع أو الرهن ويكون التوزيع بنسبة قيمة كل من أثمان تلك البضائع (١١٧ م - ٢٩٨ ف)

١١٨ - إذا منعت التجارة مع البدة التي صارت السفينة إليها وجرت بسبب ذلك على الرجوع بمشحوناتها فلا يكون القبطان مستحقا الأجرة الذهاب ولو كانت مستأجرة ذهابا وإيابا (٢٩٩ م - ٢٩٨ ف)

١١٩ - إذا أوقفت السفينة مؤقتا في أثناء سفرها وكان ذلك بأمر دولة من الدول لا تستحق أجرة مده توقفها إذا كانت مستأجرة للشاهرة ولا زيادة أجرة إذا كانت مستأجرة بالسفرة

ومما كولات الملاحين وأجرهم في زمن توقف السفينة تعد من الخسارات البحرية ويجوز للشاحن في مدة التوقيف أن يخرج منها بضائمه بمصاريف من طرفه بشرط شحنها ذاتيا بمصاريف من طرفه أيضا أو أداء تمويض لمخرجها أو للقبطان (١١٩ م - ٣٠٠ ف)

١٢٠ - يأخذ القبطان أجرة البضائع التي ألقيت في البحر لأجل السلامة العمومية بشرط دفعه ما يخصه منها (٣٠١ م - ٣٠١ ف)

١٢١ — لا تستحق أجرة على البضائع التى تهلك بسبب غرق السفينة أو ارتكازها على شعب ولا على البضائع التى ينهبها المصوص البحرىون أو يأخذها العدو

وعلى القبولان أن يرد الأجرة التى صرفت له مقدما إذا لم يوجد شرط بخالف ذلك (١٢١م - ٣٠٢ف)

١٢٢ — إذا اقتديت البضائع والسفينة أو تخلصت البضائع من الفرق بمساعدة القبولان ومشاركته فيأخذ أجرة كاملة الى الحل الذى أخذ فيه العدو البضائع أو محل الفرق إذا كان القبولان لا يمكنه توصيلها الى الحل المقصود

وإذا أوصل البضائع الى المحر للمقصود يأخذ الأجرة بنهاها مع دفع ما يخصه في بدل القدية وأما إذا لم يشارك القبولان في الخلاص فلا يستحق أجرة أصلا على البضائع التى صار تخليصها في البحر أو الساحل وسلمت بعد التخليص الى أربابها (١٢٢م - ٣٠٣ف)

١٢٣ — يوزع بدل القداء على البضائع والسفينة وأجرتها وأما أجرة الملاحين فلا تدخل في التوزيع

ويكون التوزيع المذكور على البضائع الجارية في محل إخراجها بعد استئصال المصاريف وعلى نصف قيمة السفينة في الحل المذكور وعلى نصف أجرتها (١٢٣م - ٣٠٤ف)

١٢٤ — إذا امتنع المرسل اليه عن استلام البضائع جاز للقبولان بعد التنبيه عليه بالاستلام تنبيهها رسميا اجراء بيع البضائع كلها أو بعضها أمام المحكمة لأخذ أجرته والخسارة البحرية والمصاريف وإذا زاد شيء بعد ذلك تحصل على أمر من المحكمة بإيداعه

أما إذا لم تكف البضائع لوفاء جميع ما ذكر فيبقى للقبولان الحق في مطالبة الشاحن بالباقي (١٢٤م - ٣٠٥ف)

١٢٥ — لا يجوز للقبولان أن يحجز البضائع في السفينة بسبب عدم دفع أجرتها أو الخسارة العمومية والمصاريف بل يجوز له أن يطلب إيداعها عند غير احتجاجها لحين دفع المستحق له وإذا كانت البضائع قابلة للتلف يجوز أن يطلب بيعها الا اذا أدى المرسل اليه كفيلا بالدفع وإذا وجدت خسارة بحرية عمومية ولم يمكن توزيعها حالا يجوز له أن يطلب إيداع مبالغ يقدره القاضى أو أداء كفيلا معتمد (١٢٥م - ٣٠٦ف)

١٢٦ — للقبولان التقدم والأولوية على جميع الدائنين في استيفاء أجرة ته والخسارات البحرية والمصاريف التى على البضائع المشحونة في سفينته انما لا يكون له التقدم والأولوية المذكوران الا في مدة خمسة عشر يوما بعد تسليم البضائع ما لم تنتقل ليد غير احتجاجها (١٢٦م - ٣٠٧ف)

١٢٧ — اذا أفلس الشاحنون أو المطالبون بحق في البضائع قبل انقضاء الخمسة عشر يوما المذكورة لا يزال امتياز القبولان باقيا على تلك البضائع ويقدم على جميع مدائني المفلسين لأخذ ما هو مستحق له من الأجرة والمصاريف والخسارات (١٢٧م - ٣٠٨ف)

١٢٨ — اذا حصل اتفاق على دفع الأجرة بحسب عدد البضائع أو كيلها أو قياسها أو وزنها فيكون القبولان الحق في طلب عد البضائع أو كيلها أو قياسها أو وزنها في وقت إخراجها واذا أهمل في إجراء ذلك يكون للمرسل إليه حق في أن يثبت الميزن والمدد أو الكيل أو القياس أو الوزن ولو بشهادة يؤيدها من استخدم في إخراجها بعد حلف الميزن  
واذا وجدت شبهة تدل على أن البضائع تلفت أو فسدت أو سرق منها شيء أو نقصت فللقبولان أو المرسل إليه أو من كان له حق فيها أن يطلب الكشف عليها بمعرفة المحكمة وتقدير الخسارة في نفس السفينة قبل إخراج البضائع المذكورة منها (١٢٨ م)

١٢٩ — اذا كان التلف في البضائع أو النقصان غير ظاهر في الخارج يجوز لإجراء الكشف عليها بمعرفة المحكمة ولو بعد انتقالها للمرسل إليه بشرط أن يكون ذلك في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد إخراجها وبشرط اثبات أنها هي عينها على حسب ما هو منصوب بالمادة السابقة أو بطريق آخر من الطرق المقررة في القانون

ويحق للحق للمرسل إليهم في الحصول على الكشف على البضائع بمعرفة المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة بعد تسليمها إليهم ولو أعطوا وصلا على سند الشحن أو أعطوا سنداً منفرداً باستلامها بشرط أن يذكر في الوصل المعطى على سند الشحن أو السند المنفرد أنه مقنون حصول تلف في البضائع أو فساد أو سرقة أو نقصان (١٢٩ م)

١٣٠ — اذا وفي كل من مؤجر السفينة والقبولان بمقتضيات سند الإيجار فيها يختص بهما فليس للمستأجر أو الشاحن أن يطلب تنقيص الأجرة المتفق عليها (١٣٠ م - ٣٠٩ م)

١٣١ — لا يجوز للشاحن أن يترك في مقابلة الأجرة البضائع التي نقصت أمتانها أو تلفت بسبب عيوبها الناشئة عنها أو بسبب قهرى ولكن اذا سالت أوعية النبيذ أو الزيت أو المسلسل أو نحوها من المائعات بحيث صارت فارغة أو قريصة من الفراغ يجوز تركها في مقابلة الأجرة (١٣١ م - ٣١٠ ف)

### الفصل التاسع - في المسافرين

١٣٢ — اذا لم تكن السفينة معدة لنقل المسافرين مثل سفن البوطة وغيرها من السفن المعدة لنقلهم فلا يجوز إلزام القبولان بأخذ مسافرين ليس لهم شأن في المشحونات (١٣٢ م)

١٣٣ — يجب على المسافر الذي قبل في السفينة مراعاة جميع أحكام القبولان المتعلقة بحسن الانتظام في السفينة (١٣٣ م)

١٣٤ — تعين أجرة سفر المسافرين بمشارطة أو بذكره مرورهم بجوز أن تكتب لحاملها أو باسم المسافر



وإذا حصل السفر ولم يوجد شرط بالكتابة بمقدار الأجرة تسعين بالقياس على أجرة الشل وفي حالة عدم اتفاق الفريقين يحصل التمين بمعرفة المحكمة (١٣٤ م)

١٣٥ — إذا صرح في المشاركة أو في تذكرة المرور باسم المسافر فلا يجوز له أن يتنازل عن حقه لتغير بدون رضا القبودان (١٣٥ م)

١٣٦ — إذا لم يحضر المسافر في السفينة قبل البدء في السفر ولا بعده أو خرج من السفينة ولم يرجع إليها في الوقت الممين لقيامها يجوز للقبودان أن يسافروا ولا يجب عليه انتظاره وعلى المسافر دفع أجرة السفر كاملة (١٣٦ م)

١٣٧ — إذا أخبر المسافر قبل البدء في السفر بأنه يريد فسخ مشاركة سفره أو مات بدون أن يغير بذلك أو منعه مرض أو حادثة أخرى يختص به عن الذهاب إلى السفينة فلا يجب عليه إلا دفع نصف أجرة السفر

وأما إذا لم يغير برادته فسخ مشاركة السفر أو لم يحصل حادثة من الحوادث السالفة ذكرها إلا بعد الانتهاء في السفر فيجب عليه أن يدفع الأجرة كاملة (١٣٧ م)

١٣٨ — تعطّل مشاركة السفر بالكلية إذا تلقت السفينة بحادثة بحره (١٣٨ م)

١٣٩ — يسوغ للمسافر أن يفسخ مشاركة سفره إذا حصلت حرب وصارت السفينة معرضة لخطر قبض العدو عليها ولا يمكن اعتبارها أنها مطلقة في سفرها أو حصل منع السفر أو توقيفه قبل إبدائه أو بعده بسبب قوة قهرية أو بسبب آخر غير حاصل من القبودان ولا القومانية التابع لها وكذلك يسوغ للمؤجر أو القبودان أو القومانية التابع لها أن تفسخ المشاركة إذا انقطع السفر في حال من الأحوال المذكورة أو اقتضى الحال تركه لكون السفينة مخصصة في الأصل لنقل البضائع ولم يمكن نقلها بسبب غير ناشئ عن تقصير المؤجر أو القبودان أو القومانية (١٣٩ م)

١٤٠ — إذا فسخت المشاركة في الأحوال المبينة في المادتين السابقتين فليس على أحد الفريقين تعويض للآخر

ومع ذلك إذا حصل التسخ بعد البدء في السفر فعلى المسافر أن يدفع أجرة السفر على قدر المسافة المقطوعة (١٤٠ م)

١٤١ — إذا اقتضى الحال ترميم السفينة في أثناء السفر يجب على المسافر أن يدفع أجرة سفره كاملة ولو لم يرض بالانتظار تمام ترميمها ولكن إذا انتظر نهاية الترميم فعلى المؤجر أن يسكنه مجاناً في مسكن إلى وقت القيام للسفر ثانياً وأن يوفى بجميع ما التزم به له بمقتضى ما في المشاركة أو تذكرة المرور بشأن الماء كولات

ومع ذلك إذا عرض المؤجر على المسافر أن ينزله في سفينة أخرى مثل السفينة المؤجرة ليسافر فيها من غير إخلال بحقوقه الأخر المتفق عليها إلى أن يصل إلى الميناء المقصودة وامتنع المسافر عن

- قبول ذلك فليس له أن يطالب بالسكن والمؤنة الى وقت الشروع في السفر ثانيا (١٤١ م)
- ١٤٢ — وإذا لم يوجد شرط بشأن ما كولات المسافر فعليه أن يستحصل عليها بمعرفة ولكن اذا فرغت المؤنة منه بسبب حادثة غير متوقفة الحصول أو بسبب امتداد مدة السفر فعلى القبودان أن يعطيه القوت الضروري ضمن لائق كما أن المسافر يجب عليه اذا كان عنده ما كولات زائدة عن الزوم أن يعطى منها لأهل السفينة بمقتضى المادة ٦٤ (١٤٢ م)
- ١٤٣ — لا يجب على المسافر أن يدفع أجرة على أشياء السفر التي يسوغ له ادخالها في السفينة بمقتضى المشاركة ما لم يوجد شرط يخالف ذلك (١٤٣ م)
- ١٤٤ — يعتبر المسافر كالملاحن بالنسبة الى أشياءه التي في السفينة (١٤٤ م)
- ١٤٥ — ولذلك يكون للمسافر الذي سلم أشياءه للقبودان لحفظها عنده ما يستأجرى السفينة من الحقوق وعليه ما عليهم من الواجبات فيما يختص بتلك الأشياء فان لم يسلمها للقبودان أو لمأمور باستلامها بالنيابة عنه وأبقاها تحت نظره لا يكون له حق في طلب تمويض من القبودان اذا فقدت أو اعتراها ضرر الا اذا كان قددها أو الاضرار بها حصل بفعل القبودان أو تقصيره أو بفعل الملاحين أو تقصيرهم (١٤٥ م)
- ١٤٦ — اذا توفى أحد المسافرين في أثناء السفر يجب على القبودان اجراء الطرق اللازمة على حسب الأحوال لحفظ أمتعته وتسليمها الى ورثته (١٤٦ م)
- ١٤٧ — للقبودان حق حبس الأمتعة التي أحضرها المسافر في السفينة وحق الامتياز عليها لأخذ المستحق له من اجرة السفر ومن المأكولات ولكن لا يكون له هذا الحق الا اذا كانت الأشياء تحت يده أو مودعة منه عند شخص آخر (١٤٧ م)
- ١٤٨ — لا يجب على القبودان ولا يسوغ له أن يرسو في ميناء أو يوقف السفينة في أثناء السفر بناء على طلب مسافر أو لأجل مصلحته الخصوصية
- ولكن اذا أصاب مسافر مرض معد يلزم اخراجه من السفينة ولو كرها في أول بر مسكون يمكن القبودان الرسو فيه (١٤٨ م)

### الفصل المباشر — في مشاركة الاقتراض البحري

- ١٤٩ — مشاركة الاقتراض البحري هي عقد به يفرض مبلغ على السفينة أو على مشعواتها أو عليها ما بشرط أنه اذا هلكت أو تلفت تلك الأشياء الضامنة لوقاء المبلغ المفروض بمحادثة بحرية يضيغ على المفرض المذکور مع أرباحه المتفق عليها الا اذا أمكنه أن يستوفي حقوقه مما تخلص منها وأما اذا وصلت الى بر السلامة فيدفع له المبلغ مع أرباحه البحرية اعنى مع فوائده المتفق عليها

ولويسر ازيد من السعر المقرر فى القانون ( ١٤٩ م )

- ١٥٠ — تكون مشاركة الاقتراض البحرى بسند رسمى او غير رسمى ويذكر فيه ماهوات  
أولا — أصل المبلغ المقرض ومقدار فوائده البحرية المتفق عليها  
ثانيا — الأشياء التى حصل الاقتراض عليها  
ثالثا — اسم السفينة واسم ولقب كل من مالكيها وقبولاتها المقرض والمقرض  
رابعا — بيان السفر الذى حصل لأجله الاقتراض أو المدة المعينة للاقتراض المذكور اذا حصل  
لسفرة أو لمدة معينة  
خامسا — وقت الوفاء بالمبلغ المقرض  
سادسا — اليوم والمحل اللذان حصل فيهما الاقتراض ( ١٥٠ م - ٣١١ ف )

١٥١ — يحرر السند الرسمى فى ممالك الدولة العلية الثانية أمام الموظف العمومى الذى يختص  
بذلك وفى البلاد الأجنبية يحرر أمام قونصلانو الدولة العلية وان لم توجد فأمام الحاكم المحلى الذى  
من خصائصه ذلك على حسب الرسوم المتبادلة ( ١٥١ م - ٣١٢ ف )

١٥٢ — اذا عقدت مشاركة الاقتراض بسند غير رسمى يجب على المقرض قرضا بحريا ان  
يحصل على التصديق عليه وتسجيله فى ظرف عشرة أيام من تاريخه بقلم كتاب المحكمة الابتدائية  
أو أمام أحد المحكام المبيينين فى المادة السابقة على حسب الأحوال ( ١٥٢ م )

١٥٣ — اذا لم تراعى أحكام المادتين السابقتين نزول عن المشاركة صفة الاقتراض البحرى  
وتتقلب الى قرض عادى وينزل حينئذ امتياز المقرض فى الأشياء الضامنة للوفاء بدينه ويكون  
المقرض ملزوما دون غيره بدفع أصل المبلغ مع فوائده القانونية ( ١٥٣ م )

١٥٤ — يجوز بحرى سند الاقتراض البحرى تحت اذن شخص معين وفى هذه الحالة تنتقل  
الملكية فيه بطريق التحويل بالكيفية المقررة فيما يختص بالكيميالات فاذا صار محبوسا يقوم الممثل  
مقام المحيل سواء كان فى الراجح أو الخسارة بدون أن يكون المحيل المذكور ملزوما بشئ سوى ضمان  
وجود القرض البحرى

والضمان ان كان له وجه لايشمل الفوائد البحرية الا اذا وجد شرط صريح بذلك  
( ١٥٤ م - ٣١٣ وما بعدها ف )

١٥٥ — ويجوز ان يكون الاقتراض البحرى على جسم السفينة او على سهم قاعدتها أو آلاتها او  
أدواتها أو عظيمها أو مؤناتها أو مشحوناتها أو على جميع هذه الأشياء معا أو على جزء معين من كل واحد  
منها ( ١٥٥ م - ٣١٥ ف )

١٥٦ — كل قرض بحرى يحصل بمبلغ أزيد من قيمة الأشياء التى وقع عليها القرض يجوز

الحكم بطلانه بناء على طلب المقرض ويجب دفع اصل المبلغ مع فوائده القانونية اذا ثبت حصول غش وتدليس من المقرض (١٥٦ م - ٣١٦ ف)

١٥٧ - واذا لم يحصل غش ولا تدليس تكون مشاركة المقرض متميزة بقدر قيمة الاشياء المخصصة للمبلغ المقرض على حسب التقويم الذي عمل عنها أو اتفق عليه وما زاد من المبلغ المقرض عن ذلك يدفع مع فوائده القانونية (١٥٧ م - ٣١٧ ف)

١٥٨ - كل اقتراض على اجرة السفينة للأموال المحصول عليها أو على ربح ما مول نواله من البضائع ممنوع فاذا اقترض شخص مبالغاً على ذلك لا يكون له الحق الا في اخذ رأس ماله بلا فوائد (١٥٨ - ٣١٨ ف)

١٥٩ - وكذلك كل قرض بحرى للملاحي السفينة أو لأشخاص بحريين على أجرم سواء كانت بالمشاركة أو بالسرقة ممنوع والمقرض يامل بالوجه المذكور في المادة السابقة (١٥٩ م - ٣١٩ ف)

١٦٠ - تخصص بوجه الامتياز السفينة وأدواتها ومهماتا وطقمها ومؤنتها واجرتها المكتسبة لوفاء اصل وفوائد المبلغ المقرض قرضاً بحرياً على السفينة وتخصص المشحونات ايضاً لوفاء اصل وفوائد المبلغ المقرض قرضاً بحرياً عليها واذا حصل الاقتراض على شيء مخصوص من السفينة أو مشحوناتها فلا يكون الامتياز الا في ذلك الشيء بقدر الجزء المخصص للاقتراض (١٦٠ م - ٣٢٠ ف)

١٦١ - اذا اقترض القبطان قرضاً بحرياً في جهة اقامة ملاك السفينة أو وكلائهم بدون اذن رسمى ولا توسط منهم فيه فلا يكون الامتياز ولا الدعوى الا على حصة القبطان في السفينة والاجرة (١٦١ م - ٣٢١ ف)

١٦٢ - حصة من لم يؤد من ملاك السفينة ما يخصه في اللازم لاعادتها للسفر في الحالة المينة في المادة ٤٨ في ظرف اربع وعشرين ساعة من وقت التنبيه الرسمى عليه بذلك تخصص لوفاء المبالغ التي تنقص لقلطة السفينة ومؤنتها ولو في محل اقامته (١٦٢ م - ٣٢٢ ف)

١٦٣ - المبالغ المقرضة ولوازم سفر السفينة الاخير بصير وفاتها بوجه الاولوية والتقدم على المبالغ المقرضة لسفر سابق عليه ولو قيل في المشاركة ان هذه المبالغ كانت من قبل في ذمة المقرض اوابقيت لتجديد مواعيدها واما المبالغ المقرضة في أثناء السفر فتكون مقدمة في الوفاء على المبالغ التي اقتضت قبل قيام السفينة واذا اقتضت عدة مبالغ في اثناء سفر فالمبلغ المقرض اخيراً يكون في كل الاحوال مقدماً على السابق عليه

واما المبالغ التي اقتضت في اثناء سفر واحد في ميناء واحدة رسا عليها اضطراباً وكان اقتراضها في مدة الإقامة فيها فتكون في درجة واحدة (١٦٣ م - ٣٢٣ ف)

١٦٤ — إذا اقترض شخص قرضاً بحرياً على بضائع المشحونة في سفينة معينة في مشاركة الاقتراض وصار شحن تلك البضائع فيما بعد في سفينة أخرى ثم هلكت ولو بمحادثة بحرية فلا يرتب على هلاكها ضياع حقوقه الا اذا ثبت قانوناً ان شحنها في سفينة أخرى حصل بسبب قهري (٣٢٤ م - ف)

١٦٥ — لا تجوز المطالبة بالمبلغ المقرض اذا هلكت الاشياء التي حصل عليها القرض بالكلية أو قبض عليها المدو وحكم بجواز قبضه عليها وكان الهلاك أو القبض باقة ساوية أو سبب قهري في زمان ومكان الاخطار اللذين لاجلها حصل الاقتراض

وإذا صار تخليص بعض الاشياء المخصصة للقرض فيبقى المقرض الحق في اصدار تخليصه (٣٢٥ م - ف)

١٦٦ — لا يكون على المقرض التعبد الذي يحصل في ذات الاشياء او قيمتها ولا هلاكها بسبب العيب الناشئ عنها وكذلك الخسارة الناشئة عن فعل المقرض او عن تقصير الملاحين (٣٢٦ م - ف)

١٦٧ — اذا غرقت السفينة يكون دفع المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً بقدر قيمة الاشياء التي صار تخليصها وكانت مخصصة للقرض في المشاركة بعد استئزال مصاريف التخليص (٣٢٧ م - ف)

١٦٨ — اذا لم يحصل تعيين زمن الاخطار البحرية في مشاركة القرض البحري تعتبر مدته بالنسبة الى السفينة وآلاتها وادواتها وطقمها وموتها من الوقت الذي قامت السفينة فيه للسفر الى الوقت الذي فيه التفت مراسها او صار ربطها في الميناء او الحبل المقصود

وبالنسبة الى البضائع تعتبر مدة الزمن المذكور من الوقت الذي فيه شحنت تلك البضائع في السفينة او في الصنادل المهيئة لتقلها اليها او من يوم المشاركة اذا كان الاقتراض على بضائع مشحونة حصل في اثناء السفر الى الوقت الذي فيه صار اخراجها الى البر أو كان يلزم اخراجها اليه في الحبل المقصود (٣٢٨ م - ف)

١٦٩ — اذا لم يحصل بالفعل السفر الذي من اجله حصل القرض البحري يكون المقرض حق في أن يطلب بالامتنياز رأس ماله وفوائده القانونية دون الارباح البحرية ولكن اذا ابتدىء زمن الاخطار على حسب المادة السابقة يكون له الحق في الارباح البحرية (٣٢٩ م)

١٧٠ — اذا اقترض شخص قرضاً بحرياً على بضائع وعدمت السفينة والمشحونات فيها فلا تترتب ذمته من الدين بسبب ذلك ما لم يثبت انه كان موجوداً له فيها بضائع بقدر المبلغ المقرض (٣٣٠ م - ف)

١٧١ — يشترك المقرض قرضاً بحرياً في الخسارات البحرية المصومية ويستقل ذلك مما له على

المقوض ولو وجد شرط بخالف ذلك ويشترك أيضا في الحسارات البحرية الخصوصية إذا لم يوجد شرط يقضى بنهر ذلك ويكون هذا الاشتراك بنسبة رأس المال المقوض والارباح البحرية المشترطة ( ١٧١ م - ٣٣٠ ف )

١٧٢ — إذا حصل قرض بحرى وسيكورتاه على سفينة واحدة أو على مشحونات واحدة وغرقت السفينة أو المشحونات فتقسم أثمان الأشياء المخلصة من الفرق بين المقرض قرضا بحريا في مقابلة رأس ماله فقط وبين صاحب السيكورتاه في مقابلة المبالغ المعمولة عليها السيكورتاه بنسبة مطلوب كل واحد منهما بدن اخلال بالامتيازات المبينة في المادة الخامسة ( ١٧٢ م - ٣٣١ ف )

### الفصل الحادى عشر — فى السيكورتاه

الفرع الأول - فى صورة مشاركة السيكورتاه وفيما تعمل عليه

١٧٣ — السيكورتاه البحرية هى عقد به يتكفل المؤمن الذى هو صاحب السيكورتاه للمؤمن له الذى هو صاحب البضائع أو السفينة أو نحوها فى مقابلة عوائد متفق عليها تسمى معلوم السيكورتاه بأن يدفع بقدر المبلغ المدين فى مشاركة السيكورتاه الحسارات التى يحصل للمؤمن له بمحاذرة بحرية فى الأشياء المعرضة لأخطار السير فى البحر ( ١٧٣ م )

١٧٤ — تكون مشاركة السيكورتاه بعقد رسمى أو غير رسمى وتكتب بدون تخالل بياض وبين فيها ما هوآت

أولا — تاريخ السنة والشهر واليوم والساعة اللاتى بحرت فيها

ثانيا — اسم المؤمن له ومحلّه وبيان كونه صاحب الأشياء الممول عليها السيكورتاه أو وكيلها بالمعمولة واسم المؤمن ومحلّه .

ثالثا — جنس البضائع أو الأشياء الممول عليها السيكورتاه وقيمتها الحقيقية أو المقدرة والمبلغ الذى تقع الكفالة به من أجل تلك البضائع أو الأشياء

رابعا — الأخطار التى يقبلها المؤمن على ذمته

خامسا — الأوقات التى تنتهى وتنتهى فيها الأخطار التى على ذمة المؤمن

سادسا — معلوم السيكورتاه

سابعا — اسم القبطان واسم السفينة وبيان صفتها

ثامنا — المحل الذى شحنت أو تشحن البضائع فيه

ثاسعا — الميناء التى سافرت أو تسافر منها السفينة

عاشرا — المين أو الموارد التى يلزم فيها الشحن أو التفريغ وكذلك المين والموارد التى يلزم دخول السفينة فيها

الحادى عشر — قبول المتعاقدين بحكم محكمين مختارين في حال حصول منازعة اذا كان هذا التحكيم متفقاً عليه

الثانى عشر — جميع الشروط الاخرى التى يتفق عليها المتعاقدان ( ١٧٤ م - ٣٣٧ ف )  
١٧٥ — يجوز أن تشمل المناظرة الواحدة على عدة سيكورات سواء كانت بسبب البضائع أو بسبب سر معلوم السيكونه أو بسبب تعدد المؤمن ( ١٧٥ م )

١٧٦ — يجوز أن تكون السيكورات على ما يأتى :  
أولاً — جسم السفينة وسهم قاعدتها فارغة كانت أو مشحونة بجهة أو غير مجهزة وحدها أو مصحوبة بغيرها

ثانياً — أدوات السفينة وآلاتها

ثالثاً — تجهيزاتها

رابعاً — المؤنة

خامساً — المبالغ المقرضة قرضاً بحرياً

سادساً — البضائع المشحونة

سابعاً — جميع ما يقوم بالنقود من الأوراق التجارية أو غيرها من الأشياء ويكون معرضاً لأخطار السفر فى البحر ( ١٧٦ م - ٣٣٤ ف )

١٧٧ — ويجوز عمل السيكورات على الأشياء السالفة ذكرها كلها أو بعضها متضمناً بعضها إلى بعض أو منفرداً ويجوز عملها فى زمن الصلح أو زمن الحرب وقبل سفر السفينة أو فى أثناءه ويجوز عملها للذهاب والاياب أو لأحدهما فقط ولسفرة كاملة أو لمدة معينة ولجميع الأسفار والنقل فى البحر أو النهر أو الخليج الصالح لسير السفن فيه ولجميع أخطار السفر فى البحر أو النهر ( ١٧٧ م - ٣٣٥ ف )

١٧٨ — اذا حصل غش فى تقويم الأشياء الممولة عليها السيكورات أو صار تغيير اسمائها أو أعيانها يجوز للمؤمن أن يطلب الكشف على تلك الأشياء وتقويمها بدون إخلال بحقه فى إقامة دعاوى أخرى مدنية كانت أو جنائية ( ١٧٨ م - ٣٣٦ ف )

١٧٩ — اذا لم يعلم المؤمن له فى أى سفينة شحنت البضائع الواردة له من بلاد أجنبية يعافى من تعيين اسم القودان واسم السفينة بشرط أن يذكر عدم علمه بذلك فى سند السيكورات مع بيان التاريخ والامضاء الموضوعين على المكتوب الأخير الوارد اليه اعلاماً بشحن البضائع أو ترخيصاً بعمل السيكورات ولا يجوز فى هذه الحالة عمل السيكورات الا لمدة معينة ( ١٧٩ م - ٣٣٧ ف )

١٨٠ — اذا لم يكن المؤمن له عالماً بجنس وقيمة البضائع المرسلة أو المتعنى تسليمها اليه جاز له أن يعمل السيكورات عليها بدون تعيينها بغير الاسم العام كلفظ البضائع ولكن يلزم أن يذكر فى سند

السيكورتاه اسم من أرسلت اليه البضائع أو من يجب تسليمها اليه ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك ولا يدخل في هذه السيكورتاه مسكوكات الذهب والفضة ولا سبائكهما ولا الماس ولا اللؤلؤ ولا الحلى ولا الخزائن الحربية ( ١٨٠ م - ٣٣٧ ف )

١٨١ — اذا حصل الاتفاق في سند السيكورتاه على ثمن شيء بنقود أجنبية يقدر ثمنه الذي يساويه بالنقود المتفق عليها بحساب نقود البلد على حسب سعرها الجارى في محل ووقت وضع الامضاء على السند ( ١٨١ م - ٣٣٨ ف )

١٨٢ — اذا لم تعين قيمة البضائع في سند السيكورتاه يجوز اثبات مقدارها بموجب قايمةها المشتتة على أكتافها الأصلية الوارد من بلادها أو عوجب الدفانر وإن لم توجد القايمة أو الدفاتر المذكورة تقوم تلك البضائع على حسب السعر الجارى في وقت شحنها ومحلها بما في ذلك جميع الموائد المدفوعة والمصاريف المنصرفة الى وقت تزييلها في السفينة ( ١٨٢ م - ٣٣٩ ف )

١٨٣ — اذا عملت السيكورتاه على بضائع راجعة من بلد لا يصح فيها الا بالمقايضة ولم تقدر أكتافها في سند السيكورتاه يصير تقدير تلك الأكتاف على حسب قيمة البضائع التي اعطيت في مقابلتها وتضم اليها مصاريف النقل ( ١٨٣ م - ٣٤٠ ف )

١٨٤ — اذا لم يعين في سند السيكورتاه زمن الاخطار يتدى ويتنهي في الزمن المبين لمشاركة الفرض البحري في المادة ١٦٨ ( ١٨٤ م - ٣٤١ ف )

١٨٥ — لا يجوز للمؤمن له فيما يختص بالاشياء التي سبق عمل السيكورتاه على قيمتها بنماها ان يعمل سيكورتاه مرة ثانية للزمن بعينه والاختطار نفسها والا كانت لاغية ولكن يجوز للمؤمن في كل وقت ان يعمل سيكورتاه أخرى مع اصحاب سيكورتاه آخرين على البضائع التي عملت السيكورتاه عليها معه أولا كما انه يجوز أيضا للمؤمن له أن يعمل سيكورتاه على نفس معلوم السيكورتاه ويجوز أن يكون معلوم السيكورتاه الثانية أقل أو أكثر من معلوم السيكورتاه الاولى ( ١٨٥ م - ٣٤٢ ف )

١٨٦ — معلوم السيكورتاه المتفق عليه في زمن الصلح لا يجوز زيادته اذا طرأت حرب كما انه لا يجوز تنقيصه بسبب انعقاد الصلح الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك بين المتعاقدين واذا لم يعين في سند السيكورتاه قدر الزيادة أو النقصان عن المعلوم المتفق عليه فيكون تعيينه بمعرفة المحاكم أو المحكمين المختارين مع مراعاة الاخطار والاجوال والشروط المتفق عليها في السند المذكور ( ١٨٦ م - ٣٤٣ ف )

١٨٧ — اذا عدمت البضائع التي عملت عليها السيكورتاه وشحنها القبولان على ذمتها في السفينة التي تحت ادارته وجب عليه أن يثبت للمؤمن أنه اشتراها ويرز سند شحنها بمضى عليه من اثنين من عمد الملاحين ( ١٨٧ م - ٣٤٤ ف )



١٨٨ — كل بحرى أو مسافر يحضر من البلاد الاجنبية بضائع معمولة عليها سيكورتاه فى ممالك الدولة العلية العثمانية يجب عليه ان يسلم فى محل الشحن نسخة من سند الشحن الى قنصل الدولة المذكورة وان لم يوجد قالى تاجر معتبر من رعايها أو الى قاضى ذلك المحل ( ١٨٨ م — ٣٤٥ ف )

١٨٩ — اذا أفلس المؤمن قبل انتهاء زمن الاخطار يجوز للمؤمن له ان يطلب فسخ مشاركة السيكورتاه اذا لم يقدم المؤمن كفيلا بوقاه ما التزم به وكذلك يجوز للمؤمن فى حالة افلاس المؤمن له قبل دفع معلوم السيكورتاه ان يطلب فسخ مشاركتها اذا لم يدفع المعلوم المذكور فى ظرف ثلاثة أيام من وقت التنبيه الرسمى على وكلاء التفليس بذلك ( ١٨٩ م — ٣٤٦ ف )

١٩٠ — تكون مشاركة السيكورتاه لاجية اذا كانت معمولة على أجرة البضائع الموجودة فى السفينة أو على الربح المأمول حصوله منها أو على أجر البحريين أو على المبالغ المقرضة اقتراضا بحريا أو على الارباح البحرية التى تنتج من المبالغ المقرضة قرضا بحريا ويصير سند السيكورتاه لاجيا بالنسبة للمؤمن اذا حصل سكوت من المؤمن له عما يلزم بيانه فيه أو اخبار منه بخلاف الواقع أو اذا وجد اختلاف بين سند السيكورتاه وسند الشحن يوجب نقصان الخطر المظنون أو يثبت حقيقة ما يرض منه ويكون من شأنه ان يمنع السيكورتاه أو يغير شروطها لو علم المؤمن حقيقة الحال

وتكون أيضا السيكورتاه لاجية ولو لم يكن للسكوت أو الاخبار بخلاف الواقع أو الاختلاف بين السنتين دخل فى الغسارة التى لحقت بالثمن للممول عليه السيكورتاه أو فى هلاكه ( ١٩٠ م — ٣٤٨ وما بعدها ف )

### الفرع الثانى — فيما يجب على المؤمن وعلى المؤمن له

١٩١ — اذا أبطل السفرو لو بفعل المؤمن له وكان زمن الاخطار التى عملت من اجلها السيكورتاه لم يحل ابتدائه بمقتضى المادة ١٨٤ تلى السيكورتاه ويسترد معلوما من المؤمن اذا كان مذكورا له وانما للمؤمن المذكور أن يأخذ بصفة تمويض نصف واحد عن كل مائه من المبالغ للممول عليه السيكورتاه أو نصف معلوما اذا لم يبلغ جميعه واحدا فى المائة ( ١٩١ م — ٣٤٩ ف )

١٩٢ — يكون المؤمنون ملزمين بكل هلاك أو ضرر يحصل للاشياء المعمولة عليها السيكورتاه بسبب قورتوتة أو غرق أو ارتكاز السفينة على شعب أو تشحيط على رمل أو مصادمة بسبب قهرى أو تغيير الطريق أو السفر أو السفينة اضطرابا أو بسبب رمى بعض الأشياء فى البحر لتخفيف السفينة أو بسبب الحريق أو الأسر أو النهب أو التوقيف عن السفر بأمر دولة أو اعلان حرب أو مقابلة الاساءة يمثلها أو بسبب أى حادثة من الحوادث البحرية الأخرى ما لم يوجد بين المتعاقدين شرط بخلاف ذلك ( ١٩٢ م — ٣٥٠ ف ).

١٩٣ — لا يكون المؤمنون ملزومين بأى هلاك أو ضرر ينشأ عن تغيير الطريق أو السفر أو السفينة اختياراً أو عن فصل المؤمن له ويكون معلوم السيكورتاه مستحقاً لهم ولو صارت الأشياء معرضة للاخطار (١٩٣ م - ٣٥١ ف)

١٩٤ — لا يكون المؤمنون ملزومين أيضاً بما يحصل للبضائع من النقصان أو الهلاك أو الضرر بفعل ملاك السفينة أو مستأجرها أو شاحنها أ؛ بسبب تقصيرهم (١٩٣ م - ٣٥٢ ف)

١٩٥ — اذا حصلت خيانة من القبودان أو البحريين بأن باعوا السفينة أو البضائع وادعوا غرقها أو خيانة أخرى أو تقصير لا يكون المؤمن ملزوماً بذلك ما لم يوجد شرط بالزامه واذا كان الشيء الممول عليه السيكورتاه سفينة وكان القبودان مالكا لها كلها أو بعضها يعتبر الشرط المذكور لاغياً بالنسبة لحصته فيها (٩١٥ م - ٣٥٣ ف)

١٩٦ — لا يكون المؤمن ملزوماً بأجرة رئيس البوغاز ولا بأجرة جبر السفينة ولا بأجرة المرشد للسير بجانب السواحل ولا بأى نوع من أنواع العوائد المقررة على سفينة أو البضائع (١٩٦ م - ٣٥٤ ف)

١٩٧ — تبين في سند السيكورتاه البضائع القابلة للفساد أو النقصان بطبيعتها مثل القمع والملح والبضائع القابلة للسيلان والا فلا يكون المؤمنون مسؤولين عما يحصل لها من الضرر أو الهلاك ما لم يكن المؤمن له غير عالم بمجنس المشعونات وقت وضع امضاءه على السند المذكور (١٩٧ م - ٣٥٥ ف)

١٩٨ — اذا عملت السيكورتاه على بضائع ذهبا وياها ووصلت السفينة الى المثل الأول المقصود ولم تشعن ببضائع في حال ايها أو شحنت ذهبا ناقصا فلا يأخذ المؤمن الا اثنين نسبين من المعلوم المتفق عليه ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك (١٩٨ م - ٣٥٦ ف)

١٩٩ — كل سيكورتاه أولى أو ثانية معمولة على مبلغ أزيد من قيمة الأشياء المشعونة تكون لاغية بالنسبة للمؤمن له فقط اذا ثبت حصول غش أو تدليس منه (١٩٩ م - ٣٥٧ ف)

٢٠٠ — اذا لم يحصل للمؤمن له غش ولا تدليس في السيكورتاه تعتبر مشاركتها صحيحة بقدر قيمة الأشياء المشعونة على حسب موزنه برفقة أهر حصة أو بائناق لتعاقد رذا عدمت تلك الأشياء وجب على كل مؤمن أن يدفع ما يخصه بالنسبة للمبلغ الذى تكفل به ولا يأخذ معلوم السيكورتاه على ما زاد عن القيمة وأما إذا خذت فقط التعويض المقرر في المادة ١٩١ (٢٠٠ م - ٣٥٨ ف)

٢٠١ — اذا عملت عدة سيكورتاه على مشعون واحد بدون غش وكانت السيكورتاه الأولى معمولة على جميع قيمة ذلك المشعون فهى التى يجرى حكمها دون غيرها ويبرأ من الكفالة أصحاب السيكورتاه المعمولة بعمدها ولا يأخذون الا تمويضا بمقتضى المادة ١٩١ وأما اذا كانت السيكورتاه الأولى لا تشمل جميع قيمة المشعون فأختاب السيكورتاه المعمولة بعمدها يكفلون الباقي على حسب ترتيب تواجهم مشاركات السيكورتاه (٢٠١ م - ٣٥٩ ف)

٢٠٢ — اذا كانت الأشياء المشحونة بقدر اللبالغ المؤمنة وفقد جزء منها فقط ففيسة الفاقد يدفعها جميع أصحاب السيكورتاه كل واحد منهم على حسب المبلغ الذى أمته (٢٠٢ م - ٣٦٠ ف)

٢٠٣ — اذا عملت السيكورتاه على بضائع متعددة كل منها على حدة ومقتضى الحال شحن جميعها فى عدة سفن معينة مع بيان المبلغ المؤمن لمشحون كل واحدة منها ثم شحن جميع تلك البضائع فى سفينة واحدة أو فى سفن أقل عددا ما عین فى المشاركة فلا يكون المؤمن ملزوما الا بالمبلغ الذى تكفل به تأمينه لمشحون السفينة أو السفن التى صار شحنها ولو هلك جميع السفن المينة عند عمل السيكورتاه ومع ذلك يأخذ المؤمن المذكور على المبالغ التى بطل تأمينها التعويض المقرر فى المادة ١٩١ (٢٠٣ م - ٣٦١ ف)

٢٠٤ — اذا كان القبولان مأذونا بالدخول فى ميناء متعددة لاتمام شحن سفينته أو لمقايسة بضائع أخر فلا يكون المؤمن ملزوما باخطار الأشياء المؤمنة الا متى صارت فى السفينة أو فى الصنادل المدة لنقلها اليها أو اخراجها منها الى البر ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك (٢٠٤ م - ٣٦٢ ف)

٢٠٥ — اذا عملت السيكورتاه لزمن معين يرى المؤمن من كفالته بعد انقضاء الزمن المذكور ويجوز للمؤمن له أن يحصل على تأمين من الأخطار التى تحدث بعد ذلك (٢٠٥ م - ٣٦٣ ف)

٢٠٦ — اذا أرسل المؤمن له السفينة الى جهة أبعد من الجهة المينة فى المشاركة يرى المؤمن من كفالة الأخطار ويكون معلوم السيكورتاه مستحقا له ولو كان طريق الجهتين المذكورتين واحدا وأما اذا صار تقصير السفر فيجربى مفعول السيكورتاه (٢٠٦ م - ٣٦٤ ف)

٢٠٧ — كل سيكورتاه عملت بعد هلاك الأشياء المؤمنة أو بعد وصولها نكون لائحة اذا ثبت أن المؤمن له كان عالما بهلاكها أو ثبت أن المؤمن كان عالما بوصولها أو اذا دلت قرائن الأحوال على أنهما يعلمان ذلك قبل وضع الامضاء على مشاركة السيكورتاه (٢٠٧ م - ٣٦٥ ف)

٢٠٨ — وتعتبر قرائن الأحوال دالة على ذلك اذا ثبت بالنظر لمساقات الجهات وطرق المخارج أنهُ أمكن نقل خبر وصول السفينة من محل وصولها أو خبر هلاكها من محل هلاكها أو من المحل الذى ورد اليه أول خبر بأحدهما الى محل عمل السيكورتاه قبل وضع الامضاء على مشارعتها (٢٠٨ م - ٣٦٦ ف)

٢٠٩ — ومع ذلك اذا عملت السيكورتاه بناء على خبر معلى بالخبر أو الشر فلا تعتبر قرائن الأحوال المذكورة فى المادتين السابقتين

ولا تبطل مشاركة السيكورتاه فى هذه الحالة الا اذا ثبت أن المؤمن له كان عالما بهلاك السفينة أو المؤمن كان عالما بوصولها قبل الامضاء على المشاركة (٢٠٩ م - ٣٦٧ ف)

٢١٠ — فى حالة الاتبات على المؤمن له يدفع للمؤمن ضعف معلوم السيكورتاه وفى حالة الاتبات على المؤمن يدفع للمؤمن له مبلغا بقدر ضعف معلوم السيكورتاه المتفق عليه ويجوز اقامة دعوى تأديبية على من ثبت عليه منهما ذلك ( ٢١٠ م - ٣٩٨ ف )

### الفرع الثالث — فى ترك الاشياء المؤمنة

٢١١ — يجوز ترك الاشياء المؤمنة اذا غرقت السفينة أو شحطت مع كمرها أو صارت غير صالحة للسفر بسبب حادثة بحرية أو أخذها العدو أو اللصوص البحريون أو حصل توقيفها عن السفر من دولة أجنبية أو توقيفها من الدولة العلية العثمانية بعد ابتداء السفر أو هلكت الاشياء المؤمنة أو فُدت اذا بلغت قيمة ما هلك أو فُسد ثلاثة أرباع القيمة المؤمنة بالأقل

ومع ذلك لا يجوز ترك السفينة ولا البضائع قبل ابتداء زمن الأخطار بمقتضى المادة ١٦٨ وأما ما يحصل غير ذلك من الضرر فيعتبر خسارة بحرية وتكون تسويته بين المؤمن والمؤمن له على حسب ما ينص كل واحد منهما ( ٢١١ م - ٣٩٩ وما بعدها ف )

٢١٢ — لا يجوز أن يكون الترك قاصرا على بعض الاشياء المؤمنة ولا معلقا على شرط ولا يشمل الا الاشياء كلها التى عملت عليها السيكورتاه وكانت معرضة للخطر ( ٢١٢ م - ٣٧٧ ف )

٢١٣ — يلزم أن يكون الترك للمؤمنين فى ميعاد ستة أشهر أو سنة أو سنتين على حسب الجهات الآتى بيانها أعنى فى ميعاد ستة أشهر من يوم ورود خبر الهلاك الذى حصل فى مينات أوروبا أو سواحلها أو سواحل آسيا وأفريقيا على البحر الأسود أو البحر المتوسط وفى حالة قبض العدو على السفينة يكون ابتداء الميعاد من يوم ورود الخبر بتوصيلها الى إحدى المينات أو الجهات الكائنة فى السواحل المذكورة

وفى ميعاد ستة بعد ورود خبر الهلاك أو توصيل السفينة اذا حصل ذلك فى جزائر أصور أو جزائر قناريا أو جزائر ماديره والجزائر والسواحل الأخر الغربية من أفريقيا والشرقية من أمريكا وفى ميعاد سنتين بعد ورود خبر الهلاك أو توصيل المقبوض عليه اذا حصل ذلك فى جميع أقسام الدنيا الأخر ومضى هذه المواعيد لا يقبل قانونا الترك من المؤمن له ( ٢١٣ م - ٣٧٣ ف )

٢١٤ — يجب على المؤمن له فى أحوال جواز ترك الاشياء المؤمنة وفى حالة الحوادث الأخر التى يعود منها الضرر على المؤمن أن يعلن المؤمن المذكور بالأخبار التى وردت اليه ويلزم أن يكون اعلانه بذلك فى ظرف ثلاثة أيام من وقت ورود الأخبار ( ٢١٤ م - ٣٧٤ ف )

٢١٥ — ويجوز أيضا للمؤمن له أن يترك المؤمن الاشياء المؤمنة ويطلب منه أن يدفع للمبلغ التعويض المتفق عليه فى مشاركة السيكورتاه من غير أن يكون ملزوما بانبات هلاك السفينة أو مشحونها اذا مضت المواعيد الآتية من يوم قيامها للسفر أو من اليوم المسند اليه الأخبار الأخيرة الواردة ولم يرد اليه خبر آخر عنها وتلك المواعيد هى

ميعاد ستة أشهر للإسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية العثمانية الى مينات أو سواحل أوروبا أو مينات آسيا وأفريقيا وبالعكس اذا كان السفر في البحر الأسود أو البحر المتوسط وميعاد ستة للإسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية الى جزائر أصور أو قناريا أو ماديره وغيرها من الجزائر والسواحل القريبة من أفريقيا والشرق من أمريكا وبالعكس وميعاد ثمانية عشر شهرا للإسفار الحاصلة من بلاد الدولة العلية الى أقسام الدنيا الأخر البعيدة وبالعكس

وفي حالة السفر بين ميتين خارجيتين عن بلاد الدولة العلية يقدر الميعاد على حسب مسافة الميتين المذكورتين التي تكون أقرب الى إحدى مساكن المواعيد المتقدمة وفي جميع هذه الأحوال يكفي في جواز ترك المؤمن له الاشياء المؤمنة أن يعترف مع حلفه الممين بأنه لم يرد اليه خبر أصلا لا بواسطة ولا غيرها عن السفينة المؤمنة أو عن السفينة التي شحنت فيها البضائع المؤمنة الا اذا ظهر دليل على خلاف ذلك ولكن بعد انقضاء المواعيد السابق ذكرها لا يبقى له ميعاد لمطالبة المؤمن الا المواعيد المقررة في المادة ٢١٣

وفي حالة عمل السيكورتاه لمدة معينة يعتبر بعد انقضاء المواعيد المينة في المادة السابقة هلاك السفينة حاصلا في مدة السيكورتاه ومع ذلك اذا ثبت فيما بعد أن هلاكها حصل في غير مدة للسيكورتاه يزول حكم الترك ويلزم رد التعميض المدفوع مع فوائده القانونية ( ٢١٥ م - ٣٧٥ وما بعدها ف )

٢١٦ - يجوز للمؤمن له أن يترك الاشياء المؤمنة مع التنبيه الرسمي على المؤمن بدفع المبلغ المؤمن في الميعاد المسمى في مشاركة السيكورتاه أو يحفظ حقه في الترك في المواعيد المقررة في القانون بشرط حصول الاعلان المذكور في المادة ٢١٤ ( ٢١٦ م - ٣٧٨ ف )

٢١٧ - يجب على المؤمن له ان يخبر وقت الترك بجميع السيكورتات التي تحصل عليها بنفسه او على يد غيره او طلب عملها والمبلغ الذي اقتضاه قرضاً بحرياً سواء كان على السفينة أو على البضائع والا فليعادل المقرر لدفع مبلغ التعميض له الذي يلزم اشتدؤه من يوم الترك بصير توقيفه الى اليوم الذي يخبر فيه بما ذكر اخبارا رسميا ولا يترتب على ذلك تطويل الميعاد المحدد لرفع الدعوى بالترك ( ٢١٧ م - ٣٧٩ ف )

٢١٨ - اذا اخبر المؤمن له بالسيكورتات على غير الحقيقة غشا منه وتدلينا يحرم من منافع السيكورتاه ويلزم بدفع المبالغ المقرضة ولو هلكت السفينة او قبض عليها العدو ( ٢١٨ م - ٢٨٠ ف )

٢١٩ - واذا غرقت السفينة أو شحطت وانكسرت يجب على المؤمن له ان يجتهد في تخلص الاشياء التي غرقت مع عدم الاخلال بالتلك اللازم اجراؤه في الوقت والحل اللذين ينبغي ذلك فيها وتدفع له مصاريف تخليصها لتاية قيمة الاشياء المخصصة بمجرد اختياره بقدر تلك المصاريف اخبارا مؤيدا باليمين ( ٢١٩ م - ٣٨١ ف )

٢٢٠ — اذا لم يعين في مشاركة السيكرتة ميعاد دفع المبلغ المؤمن وجب على المؤمن ان يدفعه مع المصاريف بعد اعلان الترك له بثلاثة اشهر وبمدهذه المدة تستحق عليه ايضا القوائد القانونية وتكون الاشياء المتروكة مخصصة لدفع المبلغ المؤمن ( ٢٢٠ م - ٣٨٢ ف )

٢٢١ -- لا يجوز مطالبة المؤمن بدفع المبلغ المؤمن الا بعد اعلانه بالاوراق المثبتة للشحن والهلاك ( ٢٢١ م - ٣٨٣ ف )

٢٢٢ — ويجوز للمؤمن اقامة الدليل على نفى ما هو بتلك الاوراق وهذا الجواز لا يوقف الحكم عليه بدفع المبلغ المؤمن مؤقتاً بشرط ان يؤدي اليه المؤمن له كفيلًا ونزول تمديد الكفيل اذا مضت اربع سنين كاملة ولم تحصل مطالبة رسمية ( ٢٢٢ م - ٣٨٤ ف )

٢٢٣ اذا أعلن الترك وقبل أو حكم بصحته قانوناً تكون الاشياء الممولة عليها السيكرتة ملكاً للمؤمن من وقت تركها له ولا يجوز للمؤمن ان يتمتع عن دفع المبلغ المؤمن محتجاً برجوع السفينة او البضائع بعد الترك ( ٢٢٣ م - ٣٨٥ ف )

٢٢٤ — اجرة البضائع المخلصة ولو كانت مدفوعة مقدماً تدخل في ترك السفينة وتكون ملكاً للمؤمن مع عدم الاخلال بحقوق المقرضين قرضاً بحراً وبحقوق الملاحين من أجل أجورهم وبالمصاريف المنصرفة في أثناء السفر ( ٢٢٤ م )

٢٢٥ — اذا أخذت إحدى الدول السفينة المؤمنة وحجزتها وجب على المؤمن له ان يعلن ذلك للمؤمن في ظرف ثلاثة ايام من وقت ورود الخبر اليه

والاشياء المحجوزة لا يجوز تركها للمؤمن الا بعد ميعاد ستة اشهر من وقت الاعلان المذكور اذا حصل الحجز في بحر أوروبا أو في البحر المتوسط أو في بحر بلطيق أو ميعاد سنة اذا حصل الاخذ او الحجز في بلاد أبعد من ذلك ولا يتعدى كل من هذين الميعادين الا من يوم الاعلان بالاخذ او الحجز واذا كانت البضائع المحجوزة قابلة للتلف يصير تنزيل الميعاد في الحالة الاولى الى شهر ونصف وفي الحالة الثانية الى ثلاثة اشهر ( ٢٢٥ م - ٣٨٧ ف )

٢٢٦ — يجب على المؤمن له في أثناء المواعيد المبينة في المادة السابقة أن يبذل ما في قدرته من السعي والاجتهاد للحصول على رفع الحجز عن الاشياء المحجوزة ويجوز للمؤمن ايضا ان يجتهد في الحصول على ذلك سواء كان باهراده أو بإتخاذه مع المؤمن ( ٢٢٦ م - ٣٨٨ ف )

٢٢٧ — اذا شحطت السفينة أو انصدمت وكان من الممكن بعد ذلك تعويمها وترميمها وجعلها في حالة يتيسر بها الاستمرار على السفر الى الجهة المقصودة فلا يجوز تركها بسبب عديم صلاحيتها للسفر الا اذا كانت مصاريف الترميم تتجاوز ثلاثة ارباع القيمة التي عملت من اجلها السيكرتة عليها

فاذا صار ترميمها يبقى الحق للمؤمن له في ان يأخذ من المؤمن المصاريف والحسارات التي نشأت عن التشحيط ( ٢٢٧ م - ٣٨٩ ف )

٢٢٨ — اذا حكم اهل الخبرة بان السفينة غير صالحة للسفر يجب على الذي أمن له المشحون فيها ان يخبر بذلك المؤمن اخبارا رسميا في ظرف ثلاثة ايام من ورود الخبر اليه ( ٢٢٨ م - ٣٩٠ ف )

٢٢٩ — يجب على القبولان في هذه الحالة ان يتبدل كل جرده في استحصاله على سفينة اخرى لنقل تلك البضائع الى الجهة المينة لها ( ٢٢٩ م - ٣٩١ ف )

٢٣٠ — وفي الحالة المبينة في المادة السابقة يكون خطر البضائع المشحونة في السفينة الاخرى على المؤمن الى وصولها واخراجها الى البر ( ٢٣٠ م - ٣٩٢ ف )

٢٣١ — ويلزم ايضا المؤمن في الحالة المذكورة بطاولة البحرية ومصاريف اخراج البضائع ووضعها في المخازن وشحنها ثانيا وزيادة اجرتها وبجميع المصاريف الاخر المنصرفة لتخليصها لحد المبلغ المكفول ( ٢٣١ م - ٣٩٣ ف )

٢٣٢ — اذا لم يمكن القبولان في المواعيد المبينة في المادة ٢٢٥ الحصول على سفينة اخرى لشحن البضائع ثانيا وتوصيلها الى جهتها المقصودة يجوز للمؤمن له ان يتكرم للمؤمن في المواعيد المبينة في المادة ٢١٣ مبتدأة من اليوم الذي ينقضي فيه الميعاد لشحن البضائع ( ٢٣٢ م - ٣٩٤ ف )

٢٣٣ — اذا قبض على السفينة ولم يمكن المؤمن له اخبار المؤمن بذلك جاز له أن يفتدى البضائع بدون انتظار أمره ويجب عليه أن يعلن المؤمن بالتراضى الذي حصل متى أمكنه الاعلان ( ٢٣٣ م - ٣٩٥ ف )

٢٣٤ — وللمؤمن في هذه الحالة الخيار بين أن يقبل التراضى على ذمته أو يتنازل عنه ويجب عليه أن يخبر المؤمن له بما اختاره اخبارا رسميا في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت اعلانه بالتراضى

فاذا أخبر بأنه قابل للتراضى المذكور يجب عليه بلا مهلة أن يدخل في دفع القدية على حسب اصول المشاركة بنسبة الحصص التي تخص الأشياء التي هو مؤمنها ويستمر على ضمان اخطار السفر بالتطبيق على مشاركة السيكرتاه

وأما اذا أخبر أنه غير قابل للتراضى فيجب عليه دفع المبلغ المؤمن من غير أن يجوز له دعوى تلك الأشياء المقداة

واذا لم يخبر المؤمن المؤمن له بما اختاره في الميعاد المذكور يعتبر انه تنازل عن منافع التراضى ( ٢٣٤ م - ٣٩٦ ف )

## الفصل الثاني عشر — في الخسارات البحرية

الفرع الأول — في تعريف الخسارات البحرية وفي تقسيمها وفي تسويتها  
٢٣٥ — تعتبر خسارات بحرية جميع الأضرار التي تحصل للسفينة والبضائع وجميع المصاريف الغير المتبادلة المنصرفة على السفينة والبضائع معا أو بالانفراد في الزمن الذي يتبدى فيه الأخطار وتنتهى بمقتضى المادة ١٩٨ ( ٢٣٥ م — ٣٩٧ ف )

٢٣٦ — والخسارات البحرية نوعان أحدهما يسمى خسارات كبيرة أو عمومية والثاني يسمى خسارات صغيرة أو خصوصية ( ٢٣٦ م — ٣٩٩ ف )

٢٣٧ — اذا لم يكن بين المتعاقدين شروط خصوصية تكون تسوية الخسارات البحرية بينهم بمقتضى القواعد الآتية يانها وهي ان الخسارات العمومية تحسب على البضائع حتى الملقاة في البحر وعلى نصف السفينة ونصف أجزائها بنسبة قيمة كل واحد منها والخسارات الخصوصية يختص بها مالك الشيء الذي حصلت له الخسارة أو استوجب المصاريف وتدفع من طرفه ( ٢٣٧ م — ٣٩٨ و ٤٠٦ و ٤٠٤ ف )

### ٢٣٨ — الخسارات العمومية هي

أولا — ما يعطى على وجه التراضي اقتداء للسفينة والبضائع  
ثانيا — الأشياء الملقاة في البحر لأجل السلامة العمومية أو لنفع السفينة ومشحوناتها مما  
ثالثا — الحبال والصواري والثراعات والأدوات الأخرى التي حصلت قطعها أو كسرها  
لذلك الغرض

رابعا — الأهلاب وروابطها والبضائع والأشياء الأخرى المتروكة للغرض السابق ذكره  
خامسا — الأضرار التي حصلت للبضائع الباقية في السفينة بسبب رى غيرها  
سادسا — الأضرار التي حصلت عمدا في ذات السفينة لتسهيل الرى أو لتخفيف البضائع أو تخليصها أو إمالة المياه وكذلك الأضرار التي حصلت للمشحونات بسبب ذلك  
سابعا — المالحات والتضميدات والمأكولات والتعويضات اللازمة للأشخاص الذين في السفينة وجرحوا أو قطعت أعضاؤهم في حال المدافعة عنها  
ثامنا — تمويض أو فدية من بعث برا أو بحرا في مصلحة السفينة والمشحونات وقبض عليه وأخذ أسيرا

تاسعا — أجرة الملاحين ومؤنتهم مدة وقوف السفينة اذا أوقفت عن سفرها بعد ابتدائها فيه وكان وقوفها بأمر دولة أجنبية أو بسبب حرب جادة مادامت السفينة ومشحوناتها لم يخلصا من الواجبات التي عليها لبعضهما ولم تستحق أجرة أصلا اذا كانت السفينة مستأجرة بالمفاخرة



عاشرا — اجرة رئيس البوغاز والمصاريف الاخر التي تدفع للدخول في ميناء حصل الاضطراب للدخول فيها سواء كان لاصلاح التلثم الذي حصل اختيارا للنجاة العمومية أو للقرار من الخطر المحقق حصوله بسبب فورتونة أو تعقب المدو وكذلك مصاريف الخروج من ميناء لهذه الأسباب ومصاريف اخراج البضائع لتخفيف السفينة ودخولها في ميناء أو مامن أو نهر في الحالة المذكورة

الحادى عشر — المصاريف التي تدفع لاصخراج البضائع الى البروتخزينها وشحنها واستلامها اصلاح الضرر الذي يحصل اختيارا للنجاة العمومية  
الثاني عشر — المصاريف المنصرفة في طلب رد السفينة والبضائع اذا كان المدومحجزها أو أخذها ثم أرجعها القبودان مما

الثالث عشر — المصاريف المنصرفة لتعويم السفينة المشحونة عمدا لمنع انعدامها بالكلية أو لمنع أخذ المدولها وكذلك الخسارات التي تحصل للسفينة ومحمولاتها مما أو لاحداها في هذه الحالة  
الرابع عشر — جميع المضرات الاخر التي تحصل اختيارا في حالة الخطر وكذلك المصاريف المنصرفة في مثل هذه الأحوال لمنفعة السفينة ومحمولاتها وسلامتها العمومية بعد الدلاوة فيها من أهل السفينة واصدار قرار مشتمل على الأسباب المبني عليها ( ٢٣٨ م - ٤٠٠ ف )

٢٣٩ — والخسارات الخصوصية هي :

أولاً — الاضرار التي تحصل للبضائع والسفينة بسبب عيوبها الطبيعية أو بسبب فورتونة أو أخذ المدولها أو غرقها أو تشحيطها بمادة قهرية

ثانياً — المصاريف المنصرفة لتخليص السفينة أو البضائع

ثالثاً — الهلاك أو الضرر الذي يحصل للرجال والأهلاب أو الشراعات والصواري والقطائر بسبب فورتونة أو حادثة اخرى من الحوادث البحرية

رابعاً — المصاريف الناشئة عن الاضطراب الى رسو السفينة في ميناء سواء كان لأخذ المؤنة أو نزع المياه التالفة أو غير ذلك من الاضرار التي تحصل بسبب قهرى ويتنفي الحال اصلاحها

خامسا — مؤنة بحرية السفينة ولجزم مدة وقوفها اذا أوقعت في أثناء السفر بأمر دولة من الدول وكانت مستأجرة بالسفرة

سادسا — مؤنة بحرية السفينة واجرم مدة التزم أو الاصلاح ومدة الكورتينة سواء كانت مستأجرة بالسفرة أو بالمشاهرة

سابعاً — جميع ما يحصل من المضار أو الهلاك أو المصاريف للسفينة وحدها أو البضائع وحدها من وقت شحنها وإيادها سفرها الى رجوعها واصراجها الى البر ( ٢٣٩ م - ٤٠٣ ف )

٢٤٠ — تعتبر ايضا من الخسارات الخصوصية الاضرار التي تحصل للبضائع بسبب عدم خلق ابواب النابز بمعرفة القبودان غلقا محكما أو عدم ربط السفينة بالبر أو عدم احضار الآلات المتينة

لرفع البضائع وجميع الموارض الاخر الناشئة عن افعال القبطان او افعال ملاحيه وتكون هذه الخسارات على صاحب البضائع انما له حق المطالبة بها على القبطان والسفينة والاجرة (٢٤٠م-٤٠٥ف)

٢٤١ — تد من الخسارات البحرية الاجر التي تدفع لادخال السفينة في المأمن او في الانهار او لاجراجها منها سواء كانت رئيس البوغاز او للمرشد للسير بجانب السواحل او في مقابلة البحر وكذلك عوايد رخصة قيام السفينة للسفر وعوايد الكشف عليها وعوايد الشهادات وعوايد حملتها المقررة بحساب الطونيلاطه وعوائد الاشارات الموضوعه علامة على الخطر وعوايد رمي المرمى وغير ذلك من العوايد المتعلقة بسير السفينة بل يعتبر جميع ما ذكر من المصاريف العادية التي تكون على السفينة (٢٤١م-٤٠٦ف)

٢٤٢ — اذا تصادم سفينتان وكان التصادم بسبب قهرى فالضرر الذي ينشأ عنه يكون على السفينة للصعابة منهما بدون مطالبة الاخرى

واذا حصل التصادم بتقصير احد القبطانين فتكون الخسارة على من تسبب في ذلك واما اذا حصل بتقصير القبطانين او اشتبه في الاسباب الموجبة له فيجوز الضرر بمصاريف تشترك فيها السفينتان وتقسم عليهما بنسبة قيمة كل واحدة منهما ويكون تقويم الضرر في الحالتين الاخيرتين بمعرفة اهل خبرة (٢٤٢م-٤٠٧ف)

٢٤٣ — لا تقبل الدعوى بخسارة محرية اذا كانت تلك الخسارة خسارة عمومية لا تزيد عن واحد في المائة من مجموع قيمتي السفينة والبضائع او كانت خسارة خصوصية لا تزيد ايضا عن واحد في المائة من قيمة الشيء الحاصل له الضرر (٢٤٣م-٤٠٨ف)

٢٤٤ — اذا اشترط المؤمنون عدم التزامهم بالخسارة البحرية يعافون منها سواء كانت عمومية او خصوصية الا في الاحوال التي ترخص فيها للمؤمن له بترك الاشياء المعمولة عليها السيكرتاه في هذه الاحوال يكون للمؤمن له الخيار بين ترك الاشياء المذكورة وبين التداعي بالخسارات البحرية (٢٤٤م-٤٠٩ف)

( المخرج الثاني — في الرمي في البحر وفي الاشتراك في الخسارات البحرية العمومية )

٢٤٥ — اذا رأى القبطان بسبب قورتونه او تمقبع عدوانه مضطر الى رمي جزء من المشحونات في البحر او قطع الصواري والحوال او ترك الالاب او تمسحيط السفينة او اجراء اى امر من الامور الغير المعتادة بقصد النجاة العمومية وجب عليه ان يستشير ارباب البضائع المشحونة اذا كانوا موجودين في السفينة وعمد الملاحين وان اختلفت الآراء يتبع رأى القبطان وعمد الملاحين (٢٤٥م-٤١٠ف)

٢٤٦ — وفي حالة الرمي يجب على القبطان ان يحدد بالاولوية على قدر الامكان برمي الاشياء

التي هي اقل لزوما واكثر تفلأ واقل ثنائى برعى البضائع اتي فى النبر الاول على حسب اختياره من بعد استشارة عمد ملاهى السفينة ( ٢٤٦ م - ٤١١ ف )

٢٤٧ — يجب على القبودان ان يحرر محضرا بالقرار الذى يصدر بشأن الزمى متى امكنه ذلك ويكون المحضر المذكور مشتملا على ما هوأت أولا — الاسباب التي اوجبت الزمى

ثانيا — بيان الاشياء التي ألفت في البحر او حصل لها ضرر ثالثا — امضاء من استشارهم او بيان اسباب امتناعهم عن وضع الامضاء ويسجل المحضر المذكور في يومية السفينة ( ٢٤٧ م - ٤١٢ ف )

٢٤٨ — ويجب على القبودان عند رسو السفينة في أول مينأ أن يؤيد في ظرف اربع وعشرين ساعة من وصوله اليها محمة ما هو محرر في المحضر المسجل في اليومية باليمين امام احد الحكام المينين في المادة الآتية ( ٢٤٨ م - ٤١٣ ف )

٢٤٩ — محرر قائمة الأشياء التي هلكت أو حصل لها ضرر في محل تفريغ السفينة بمعرفة أهل الخبرة بناء على طلب القبودان ويكون تعيين أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة الابتدائية وان لم توجد فبمعرفة جهة الادارة المحلية اذا كان ذلك في احدى مينات الدولة العلية الثانية وأما اذا حصل التفريغ في احدى المينات الأجنبية فيعينهم فحصل الدولة العلية وان لم يكن فالطاكم المحلي وعلى أهل الخبرة أن يحلفوا مينا قبل شروعهم في العمل المذكور ( ٢٤٩ م - ٤١٤ ف )

٢٥٠ — تقوم الأشياء والبضائع التي تلقت أو ألفت في البحر على حسب قيمتها في محل التفريغ ويثبت جنس البضائع الملقاة في البحر وصفتها بسندات الشحن أو القوائم المختصة بها أو غير ذلك من الدلائل التي بالكتابة ( ٢٥٠ م - ٤١٥ ف )

٢٥١ — وعلى أهل الخبرة المينين على حسب المادة ٢٤٩ أن يوزعوا قيمة ما هلك أو تلف ويكون التوزيع لدفع تلك القيمة على الأشياء التي ألفت في البحر أو تركت أو نجت وعلى نصف السفينة ونصف أجرتها بنسبة قيمة كل واحد منها في محل التفريغ ( ٢٥١ م - ٤١٦ وما بعدها ف )

٢٥٢ — ويصير التوزيع واجب التنفيذ بتصديق المحكمة الابتدائية عليه وان لم توجد فتصديق جهة الادارة اذا حصل ذلك في احدى مينات الدولة العلية الثانية وأما اذا حصل في احدى المينات الأجنبية فيصير التوزيع واجب التنفيذ بالتصديق عليه من قنصل الدولة العلية الثانية وان لم يوجد فيكون التصديق عليه من محكمة تلك الجهة التي من خصائصها ذلك ( ٢٥٢ م - ٤١٦ ف )

٢٥٣ — اذا ذكر جنس البضائع أو نوعها في سند الشحن على غير الواقع ووجدت قيمتها

أكثر مما ذكر في السند المذكور تدخل في التوزيع على حسب تقويمها إذا نجت. وتدفع أثمانها على حسب النوع المبين في ذلك السند إذا هلك

وأما إذا وجدت قيمتها أقل مما في السند فتدخل في التوزيع على حسب النوع المبين فيه إذا نجت وتدفع أثمانها على حسب قيمتها الحقيقية إذا أُلقيت في البحر أو أصابها ضرر (٢٥٣-١٨٥ ف)

٢٥٤ — لا تشترك في توزيع قيمة المرمى المهمات الحربية المعدة للدفاع عن السفينة ولا المأكولات المعدة لبحريتها ولا ملبوساتهم ولا ملبوسات الركاب وقيمة ما يلقي منها في البحر تدفع بالتوزيع على جميع الأشياء الأخرى (٢٥٤ م - ١٩٩ ف)

٢٥٥ — إذا أُلقيت في البحر أشياء لم يجر بها سند شحن ولم يعترف بها القبولان ولم تذكر في قائمة المشحونات فلا تدفع قيمتها ولكن تدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية إذا نجت (٢٥٥ م - ٤٢٠ ف)

٢٥٦ — إذا نجت البضائع الموضوعة على سطح السفينة تدخل فيما توزع عليه الخسارة البحرية؛ وأما إذا أُلقيت في البحر أو أصابها ضرر من الالتقاء فلا تبيل المطالبة من مالكيها بتوزيع خسارتها إلا في حالة السفر القصير بجوار الساحل ولكن يجوز له أن يطالب القبولان على حسب ما هو مقرر بألادة (٢٥٦ م - ٤٢١ ف)

٢٥٧ — ولا وجه لتوزيع الخسارة الناشئة عن الضرر الذي وقع للسفينة بسبب الرمي إلا إذا حصل الضرر المذكور لتسهيل الرمي (٢٥٧ م - ٤٢٢ ف)

٢٥٨ — إذا رميت البضائع ولم تنج مع ذلك السفينة فلا وجه لتوزيع شيء ولا تنزم البضائع أو الأشياء الأخرى المخلصة بدفع شيء من خسارة البضائع الملقاة أو الحاصل لها التلف ولا بالتوزيع عليها (٢٥٨ م - ٤٢٣ ف)

٢٥٩ — وأما إذا نجت السفينة بواسطة رمي البضائع ثم هلكت بعد ذلك في أثناء استمرارها على السفر فيكون توزيع الخسارة الناشئة عن الرمي على البضائع المخلصة دون غيرها على حسب قيمتها بإطالة التي هي عليها بعد استئصال مصاريف تخليصها (٢٥٩ م - ٤٢٤ ف)

٢٦٠ — إذا صار تخليص السفينة والمشحونات بقطع أدوات أو بواسطة أضرار أخرى للسفينة ثم هلكت بعد ذلك البضائع أو نهبت فليس للقبولان مطالبة ملاك البضائع أو شاحنيها أو المرسلين بهم بأن يشتركوا في هذه الخسارة (٢٦٠ م)

٢٦١ — إذا هلكت البضائع بفعل أو تصدير مالكيها أو المرسلين اليه تعين كأنها لم تهلك. وتدخل حينئذ في توزيع الخسارة العمومية (٢٦١ م)

٢٦٢ — لا تدخل مطلقاً الأشياء التي صار رميها في البحر في دفع قيمة الضرر الذي يحصل

ببذل رهنها للبضائع التي تحت ولا تدخل البضائع في دفع ممت السفينة التي هلكت أو صارت غير صالحة للسفر (٢٦٢ م - ٤٢٥ ف)

٢٦٣ — إذا فتحت فرجة في السفينة بناء على قرار من الأشخاص المذكورين في المادة ٢٤٥ لاجراء البضائع منها فتدخل البضائع المذكورة في اصلاح الضرر الذي حصل للسفينة (٢٦٣ م - ٤٢٦ ف)  
٢٦٤ — إذا عدت البضائع التي وضعت في الصنادل لتخفيف السفينة في حال دخولها في ميناء أو نهر فتوزع قيمة تلك البضائع على السفينة وعلى جميع مشحوناتها وإذا عدت السفينة مع باقي المشحونات فلا يوزع شيء على البضائع الموضوعة في الصنادل ولو وصلت الى بر السلامة (٢٦٤ م - ٤٢٧ ف)

٢٦٥ — ويكون للقبودان والملاحين في جميع الأحوال السالف ذكرها امتياز على البضائع أو الثمن المتحصل منها للاستحصال على قيمة ما خصها في التوزيع (٢٦٥ م - ٤٢٨ ف)  
٢٦٦ — إذا وجد أصحاب البضائع بعد التوزيع ما أتى من بضائعهم وجب عليهم أن يردوا للقبودان وللمسحوقين الأخرى ما أخذوه في التوزيع بعد استئثار قيمة الضرر الناشئ عن الزم ومصاريف إخراجها من البحر (٢٦٦ م - ٤٢٩ ف)

#### الفصل الثالث عشر - في زوال الحقوق بمضي المدة

٢٦٧ — لا يجوز للقبودان في أي حال من الأحوال أن يملك السفينة بمضي السنة (٢٦٧ م - ٤٣٠ ف)

٢٦٨ — ويسقط حق الدعوى بترك الأشياء المؤمنة متى انقضت المواعيد المقررة في المادة ٢١٣ (٢٦٨ م - ٤٣١ ف)

٢٦٩ — وكل دعوى ناشئة عن مشاركة القرض البحري أو مشاركة السيكرتاه يسقط الحق فيها بعد مضي خمس سنين من تاريخ المشاركة (٢٦٩ م - ٤٣٢ ف)

٢٧٠ — والدعاوى المتعلقة بإيراد اختاب وشرايات وأهلاب وغيرها من الأشياء اللازمة لإنشاء السفينة وقلقطها وتجهيزها ومؤنة بحريتها والدعاوى المتعلقة بأجرة الشغلة والإعمال التي عملت في السفينة يسقط الحق فيها بعد الإيراد أو استلام الأعمال بثلاث سنين (٢٧٠ م - ٤٣٣ ف)

٢٧١ — وجميع الدعاوى المتعلقة بدفع اجرة السفينة وأجرة القبودان والضباط والملاحين وغيرهم من البحريين وما هيأتهم والدعاوى المتعلقة بدفع ما هو مطلوب من المسافرين والدعاوى المتعلقة بتسليم البضائع يسقط الحق فيها بعد وصول السفينة بسنة وكذلك الدعاوى المتعلقة بمن المأكولات وغيرها المعطاة للملاحين والأشخاص الأخرى البحريين بأمر القبودان يسقط الحق فيها بعد الاعطاء بسنة (٢٧١ م - ٤٣٤ ف)

٢٧٢ — ومع سقوط الحق فى الدعاوى المذكورة بمضى المواعيد المبينة فى المواد الاربعة السابقة يجوز لمن احتج به عليه ان يطلب تخليف من احتج به ( ٢٧٢ م )

٢٧٣ — لا يسقط الحق بمضى المدة إذا كان موجودا سند أو شهد أو حساب مقطوع ومضى من المدين أو بروتستو أو دعوى مقدمة على الوجه المرسى وكان ذلك معلنا من المدين فى الوقت اللازم اما اذا سكنت رب الدين بعد البريستو مدة سنة بدون مطالبة فيعتبر البروتستو فى هذه الحالة باطلا وكأنه لم يكن ( ٢٧٣ م — ٤٣٤ ف )

#### الفصل الرابع عشر — فى عدم سماع الدعوى

٢٧٤ — لا تسمع جميع الدعاوى على القبولان أو المؤمن بشأن الخسارة الحاصلة للبضاعة المشحونة اذا صار إستلامها بدون عمل بروتستو وجميع الدعاوى على مستأجر السفينة بشأن الخسارة البحرية إذا سلم القبولان البضائع وأخذ الاجرة بدون عمل بروتستو ايضا وكذلك الدعاوى المتعلقة بعموئض الخسارات الناشئة عن اصطدام فى جهة يمكن القبولان فيها ان يقدم دعوى إذا لم يحصل من ذلك مطالبة ( ٢٧٤ م — ٤٣٥ ف )

٢٧٥ — تكون البروتستات والمطالبات المذكورة لاغية إذا لم تحصل وتعلن فى ظرف ثمان واربعين ساعة ولم يعقبها رفع الدعوى للمحكمة فى ظرف واحد وثلاثين يوما من تاريخها ( ٢٧٥ م — ٤٣٥ ف )

## قانون المرافعات

الصادر به الأمر المالى المؤرخ فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ هجرية  
( ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ميلادية )

## فهرست

مجمعة

قواعد عمومية — (م ١ - ٣٣) ..... ٢٠٥

### الكتاب الأول فى المرافعات أمام محاكم أول درجة

الباب الأول — فى الأصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لأنواع القضايا وأهميتها  
(م ٢٤ - ٣٢) ..... ٢٠٨

الباب الثانى — فى رفع الدعوى وفى اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها (م ٣٣ - ٥٠) ..... ٢١١

الباب الثالث — فى حضور الخصام أو وكلائهم (م ٥١ - ٩٠) ..... ٢١٤

الباب الرابع — فى الأحكام (م ٩١ - ١١٨) ..... ٢١٧

الباب الخامس — فى الأحكام الصادرة فى غيبة أحد الخصام (م ١١٩ - ١٢٦) ..... ٢١٩

الباب السادس — فى الأوامر التى تصدر على عريضة أحد الخصام (م ١٢٧ - ١٣٢) ..... ٢٢٠

الباب السابع — فى الاجراءات التى تحدث أمام المحكمة الابتدائية ..... ٢٢١

الفصل الأول — فى دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول فى موضوعها

(م ١٣٣ - ١٥١) ..... ٢٢١

الفرع الأول — فى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى وطلب اللاحقة

على محكمة أخرى (م ١٣٤ - ١٣٧) ..... ٢٢١

الفرع الثانى — فى الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها (م ١٣٨ - ١٣٩) ..... ٢٢٢

الفرع الثالث — فى الدفع بطلب الميعاد (م ١٤٠ - ١٥١) ..... ٢٢٢

الفصل الثانى — فى الاجراءات المتعلقة بالثبوت (م ١٥٢ - ٢٧٢) ..... ٢٢٤

الفرع الأول — فى استجواب الخصام (م ١٥٣ - ١٦٢) ..... ٢٢٤

الفرع الثانى — فى الميمين (م ١٦٣ - ١٧٨) ..... ٢٢٥

الفرع الثالث — فى التصديقات (م ١٧٧ - ٢٢٢) ..... ٢٢٦

الفرع الرابع — فيما يتعلق بأهل الخبرة (م ٢٢٣ - ٢٤٤) ..... ٢٣٠

الفرع الخامس — فى الكشف على الأعيان التابعة (م ٢٤٥ - ٢٥١) ..... ٢٣٣

الفرع السادس — فى تحقيق الخطوط (م ٢٥١ - ٢٧٢) ..... ٢٣٣

|     |       |  |
|-----|-------|--|
| ٢٣٥ | ..... | الفصل الثالث — فيما يتعلق بدعوى التروير (م ٢٧٣ — ٢٩٢)  |
| ٢٣٧ | ..... | الفصل الرابع — في الدعاوى الفرعية الخ (م ٢٩٣ — ٢٩٦)  |
| ٢٣٨ | ..... | الفصل الخامس — في انقطاع المرافعة أو تركها (م ٢٩٧ — ٣٠٨)   |
| ٢٣٩ | ..... | الفصل السادس — في ردالقضاءعن الحكم (م ٣٠٩ — ٣٢٨)   |
| ٢٤١ | ..... | الباب الثامن — في طرق الطعن في الأحكام   |
| ٢٤١ | ..... | الفصل الأول — في المعارضة (م ٣٢٩ — ٣٤٤)  |
| ٢٤٣ | ..... | الفصل الثاني — في الاستئناف (م ٣٤٥ — ٣٧١)  |
| ٢٤٦ | ..... | الفصل الثالث — في التماس إعادة الحكم بالحكمة التي أصدرته (م ٣٧٢ — ٣٨٠)   |
| ٢٤٧ | ..... | الباب التاسع — في التنفيذ  |
| ٢٤٧ | ..... | الفصل الأول — قواعد عمومية (م ٣٨١ — ٤٠٩)   |
| ٢٥٠ | ..... | الفصل الثاني — في التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من المنقولات وفي الحجز على ذلك تحفظاً (م ٤١٠ — ٤٣٩) |
| ٢٥٤ | ..... | الفصل الثالث — في التنفيذ بحجز المقروضات والأعيان المنقولتين بينهما (م ٤٤٠ — ٤٨١)                                |
| ٢٥٩ | ..... | الفصل الرابع — في حجز وبيع الإيرادات المقررة والسندات والسهم والديون (م ٤٨٢ — ٥١٠)                               |
| ٢٦٢ | ..... | الفصل الخامس — في القسمة بين القراء (م ٥١١ — ٥٣٦)  |
| ٢٦٥ | ..... | الفصل السادس — في التنفيذ ببيع العقار  |
| ٢٦٥ | ..... | الفرع الأول — في الاجراءات المتعلقة بنزع الملكية (م ٥٣٧ — ٥٩١)   |
| ٢٧١ | ..... | الفرع الثاني — في المسائل الفرعية التي تنشأ عن نزع الملكية وفي إعادة بيع العقار الخ (م ٥٩٢ — ٦٢٧)                |
| ٢٧١ | ..... | القسم الأول — في الاجراءات التي تحصل بانضمام بعض الدائنين الى بعض (م ٥٩٣ و ٥٩٢)                                  |
| ٢٧٧ | ..... | القسم الثاني — في دعوى النزيل بسحقاق المقار (م ٥٩٤ — ٦٠١)  |
| ٢٧٧ | ..... | القسم الثالث — فيما يتعلق ببطلاق الاجراءات (م ٦٠٢ — ٦٠٥)   |
| ٢٧٧ | ..... | القسم الرابع — في إعادة بيع المقار للزيادة على ذمة الرامى عليه المزايدات الأولى (م ٦٠٦ — ٦١٣)                    |
| ٢٧٣ | ..... | القسم الخامس — في بيع عقارات الفس والفاسر (م ٦١٤ — ٦١٩)  |
| ٢٧٣ | ..... | القسم السادس — في بيع العقار اختياراً وفي بيعه بطريق المزايدة لمدام امكان قسمته بغير ضرر (م ٦٢٠ — ٦٢٧)           |
| ٢٧٤ | ..... | قسمته بغير ضرر (م ٦٢٠ — ٦٢٧)   |



## محيطة

- القرع الثالث — في توزيع ثمن المبيع على حسب درجات المداينين (٦٢٨م-٦٥٣) ٢٧٥
- الباب العاشر — في مرافعات وإجراءات متنوعة (م ٦٥٤-٧٢٧) ٢٧٨
- الفصل الأول — في خصامة القضاة (م ٦٥٤-٦٦٧) ٢٧٨
- » الثاني — في الاجراءآت الصنفية (م ٦٦٨-٦٨٠) ٢٧٩
- » الثالث — في اختصاص الدائن بمقاربات مدنيته لحصوله على دينه (م ٦٨١-٦٨٤) ٢٨٠
- » الرابع — في عرض الدين على الدائن وايداعه ان لم يقبله ايداعا رسميا (م ٦٨٥-٦٩٩) ٢٨١
- » الخامس — في اعطاء الصور (م ٧٠٠ و ٧٠١) ٢٨٣
- » السادس — في تحكيم المحكمين (م ٧٠٢-٧٢٧) ٢٨٣
- قانون الخبراء (نمرة ١ سنة ١٩٠٩) ٢٨٦
- قانون قاضي التصدير (نمرة ٣ سنة ١٩١٠) ٢٩٢
- قانون بدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة (نمرة ٤ سنة ١٩١٣) ٢٩٥
- تعريف الرسوم القضائية بالمحاكم الأهلية (د ٧ أكتوبر ١٨٩٧) ٢٩٦
- قانون تشكيل عاكم الاخطا (نمرة ١١ سنة ١٩١٢) ٣٠٧
- قانون صادر بلائحة الاجراءآت في المواد المدنية والمخالفات امام عاكم الاخطا (نمرة ١٧ سنة ١٩١٣) ٣١١
- لائحة الاجراءآت في المواد المدنية والمخالفات امام عاكم الاخطا ٣١٢
- قانون يجعل بعض عقود عرقية تحت مراقبة عاكم الاخطا (نمرة ٢٠ سنة ١٩١٣) ٣٢٥
- قانون بالتصديق على لائحة تعريف الرسوم امام عاكم الاخطا (نمرة ١٨ سنة ١٩١٣) ٣٢٧
- لائحة تعريف الرسوم امام عاكم الاخطا ٣٢٧

## أمر عال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الرقم ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب الحاكم الأهلية وعلى المادة الخامسة عشرة من أمرنا الرقم ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٠٠ ( ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ) الصادر بترتيب مجلس شورى حكومتنا وبناء على ماعرض علينا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى — قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية المرفوق بأمرنا هذا المشتغل على سبعمائة وسبع وعشرين مادة المختوم عليه من ناظر حقانية حكومتنا يكون معمولاً به فى كل جهة من جهات القطر المصرى من بصد مضى ثلاثين يوماً من تاريخ افتتاح المحكمة الابتدائية الكائنة تلك الجهة فى دائرتها

المادة الثانية — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا  
صدر بإمرائى عايدى فى ١٣ محرم سنة ١٣٠١ ( ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ )

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

نفرى

## قانون المرافعات

وما يتعلق بها

### في المسواد المدني — ١٠ والتجارية

قواعد عمومية إجرائية

١ — كل اعلان أو اخبار يقع من بعض الأشخاص لبعضهم يكون بواسطة المحضرين بناء على أمر المحكمة التابعين لها أو بناء على طلب الأشخاص ( ١ فقرة ٣ م )

٢ — اذا انتقل أحد المحضرين من محل اقامته لأحد القرى لاجراء أمر من وظائفه يجب عليه أولا أن يتوجه الى شيخ البلد ويطلب منه المساعدة فان امتنع الشيخ المذكور من اجابة طلبه وجب عليه اجراء الأمر المكلف به وذكر حصول الامتناع في المحضر الذي يحضره

٣ — الأوراق التي يصير اعلانها على أيدي المحضرين تكون مشتملة على البيانات الآتية  
أولا — تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة

ثانيا — اسم الخصم الذي تعلن هذه الأوراق في مصلحته ولقبه وصنفته أو وظيفته ومحل ( ١ )

ثالثا — اسم المحضر والمحكمة الموظف بها

رابعا — اسم ولقب المعلن اليه المعلومين وصنفته أو وظيفته ومحل

خامسا — ذكر اسم الشخص الذي تسلم اليه الأوراق الملته

سادسا — ذكر حصول المساعدة من شيخ البلد أو الامتناع من بذلها في الأحوال المبينة في المادة السابقة ( ٣ م - ٦٩ ف )

٤ — الأوراق التي تعلن على أيدي المحضرين يجب أن تكون نسختين احدهما أصل والثانية صورة وذلك في غير الأحوال المستثناة بموجب نص صريح

ويكون تحريرها بحرفة المحضر بناء على تعريفات الخصم المعلن سواء كانت تحريرية أو شفاهية اذا كان الخصم المذكور طلب منه الاعلان مباشرة فاذا تراءى للمحضر في هذه الحالة وجه في الامتناع عن الاعلان وجب عليه أن يتوجه مع الخصم الى نفس اليوم الى القاضي المعلن من المحكمة للامور الوقفية ليحكم بلزوم الاعلان أو بما يراه من التغيرات التي يصح بها الاعلان ويأمر المحضر بما ينبغي اجرائه ( ٤ و ٥ م )

٥ — يجب على المحضر أن يبين في ذيل الأصل والصورة من كل ورقة تعلن على يده مقدار رسمها وان لم يفعل ذلك يحكم عليه القاضي المعلن من المحكمة للامور الوقفية بغرامة مائة قرش دون أن يجرد اطلاقه على الورقة بعد استماع كلام المحضر والمحضر أن يتظلم من ذلك الحكم للمحكمة في ظرف ثلاثة أيام

( ١ ) المحل هو المركز الشرعي للمسبب للإنسان الذي يقوم فيه بلسانيته ماله وإبنائه ملطيه ويشتر وجوده له في الدوام ولو لم يكن حاضرا فيه في نفس الاحيان او اغلبها وان لا يتجهل ما يتصل فيه مما يتعلق بنفسه

- ٦ — يجب أن تسلّم الأوراق المقتضى اعلانها لنفس الخصم أو لمحله (٢٥١) (٨ - ٦٨ ف)
- ٧ — اذا توجه المحضر الى عمل الخصم ولم يجده ولم يجد خادمه ولا أحداً من أقاربه ساكتاً معه قسّم الصورة على حسب ما تقتضيه الحال إما لحاكم البلدة الكائن فيها محل الخصم أو لشيخها ومن يستلم منهما يكتب على الأصل علامة الاستلام بدون أخذ رسم وعلى المحضر أن يبين جميع ذلك في الأصل والصورة ويكون الاجراء كذلك في حالة الامتناع عن استلام الصورة (٩ - ٦٨ ف)
- ٨ — الأوراق المقتضى اعلانها يجرى تسليم صورها على الأوجه الآتي بيانها :
- أولاً — ما يختص منها بالحكومة يجرى تسليم صورته ليد مدير الاقليم الداخل في دائرة المحكمة المختصة بالنظر في القضية
- ثانياً — ما يتعلق بالمصالح بصير تسليم صورته الى نظار دوائها العمومية
- ثالثاً — ما يتعلق بالموثر تسليم صورته الى نظارها
- رابعاً — ما يتعلق بالشركات التجارية تسلّم صورته في مركز الشركة ان كان لها مركز الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلس ادارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم . وان لم يكن لها مركز فتسلم الى أحد شركائها المتضامنين

٩ (١) اعلان الأوراق الخ لرجال الجيش (د ٤ يونيو ١٨٩٩) .

القادة الأولى — اعلان الأوراق والأحكام والضباط والصف ضباط والساكن الذين في الخدمة يكون بواسطة سرداية الجيش سواء كانت متعلقة بمواد مدنية أو مواد جنائية فان كان من يراد الاعلان اليه موجوداً في جهة بعيدة عن مركز السرداية تملن الورقة أو الحكم بواسطة الضابط الذي يبينه السردار لذلك ويترس نظارة المخافيس عنه ويكون الاجراء كذلك في تنفيذ ما يصدر من الأحكام على أحصم صقوية .

المادة الثانية — تراعى في الاعلان والتنفيذ المواعيد والأصول المقررة في القانونين المشار اليهما آتفا (قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وقانون تحقيق الجنايات) .

(٢) اعلان الأوراق الخ للمسجونين

(١) ٢٤ مايو ١٩٠٩ :

المادة الأولى — اعلان الأوراق والأحكام الصادرة من الحاكم في جميع المواد للاشخاص المجهوسين في أحد سجور الحكومة يكون بواسطة مأمور السجن .

وكذلك يكون الاجراء في تنفيذ الاوامر التي تصدر بناء على أحكام في مادة جنائية .

المادة الثانية — تراعى في اعلان الأوراق وتنفيذ الاوامر المذكورة في المادة السابقة الواجبات والاصول المقررة في القانونين المشار اليهما (قانون المرافعات وتحقيق الجنايات) .

وبحسب تسليم صور الأوراق المقتضى اعلانها للمأمور الذي عليه أن يكتب علامة الاستلام على الاصل واذا امتنع عن الاستلام يحكم عليه بالفرامة للتصوص عنها في المادة الثامنة من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

(ب) ٩ د فبراير ١٩٠٩ :

المادة ٢٤ — وعلى المأمور أن يجتهد في اطلاع كل مسجون على صورة كل حكم أو ورقة ملنة بواسطته وبقوة على ما تضمنته ومتى أراد المسجون إرسال صورة الورقة الملن بها الى شخص معين فسرسلها للمأمور الى هذا الشخص بحسب موسى عليه .

خامسا — ما يتعلق بالأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المصري تسلّم صورته الى وكيل الحضرة الخديوية (السلطانية) وهو يكتب على الأصل علامة الاستلام وفي الاحوال الثلاثة الأولى تكتب عن تسلّم الصورة علامة الاستلام على أصلها وعلى المحضر أن يذكر ذلك في الأصل والصورة وإذا لم يجد المحضر من يجب التسليم اليه في الأحوال الثلاثة المرقومة أو وجدته وامتنع عن الاستلام فتسلّم الصورة الى وكيل الحضرة الخديوية (السلطانية) بالوظف بالحكمة التابع لها المحضر ويأمر منه على الأصل بالاستلام ومن يجتمع من أرباب المناصب المذكورة عن الاستلام يحكم عليه بفرامة مائة قرش ديواني ويكون الحكم عليه بذلك من القاضي المعين للامور الوقتية بعد اطلاعه على الورقة وبعد تكليف الممتنع عن الاستلام بالحضور أمام القاضي في ميعاد ثلاثة أيام كاملة زيادة على مسافة الطريق المقررة (١٠ م - ٩٩ ف)

٩ — اذا كان للحصم المتقضى الاعلان اليه محل بالبلاد الأجنبية معلوم عند المعلن فيبين ذلك بالورقة المقصود اعلامه وترسل صورتها بمعرفة وكيل الحضرة الخديوية (السلطانية) الى ناظر الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية وإذا لم يبين المحل في الورقة فتعلق صورة ثانية منها في اللوحة المعدة لذلك في المحكمة (١١ م - ٩٩ ف)

١٠ — يجب على المحضر أن يعلن الورقة المقصود اعلانها في اليوم الذي يطلب فيه اطلعهم ذلك منه أو في اليوم الذي يصدر له فيه أمر باعلانها من المحكمة التابع لها ما لم يكن له وجه شرعى يمنعه عن ذلك (١٢ م)

١١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — اذا اقتضى الحال اعلان ورقة الى من يكون محله بعيدا عن مسكن المحضر جاز لقاضي الأمور الوقتية بالحكمة الابتدائية أو لقاضي المواد الجزئية أن يمين أى شخص لتوصيل الورقة المقصود اعلانها ويكون تسليمها بحضور شاهدين (١٣ م)

١٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الأمر الذي يصدر من قاضي الأمور الوقتية بصين شخص لتوصيل الورقة يعلن في أولها وإذا كان المقصود اعلان علم خبر من كاتب المحكمة فيلزم أن يكون مشتملا على انتداب من يمين للاعلان (١٤ م)

١٣ — يذكر في الأصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيهما الشاهدان والشخص المعين للاعلان امضاءهم أو أختامهم (١٥ م)

١٤ — على المحضر عقب الاعلان أن يكتب ما صار اعلانه على حسب ترتيب التواريخ في دفتر تكون صحافته منمردة وعليها علامة أحد قضاة المحكمة مع بيان ملخص الأوراق الملانة بوجه الاختصار (١٦ م)

١٥ — يسلم أصل الورقة الملانة لكاتب المحكمة التابع لها المحضر (١٧ م)

وفي حالة ما اذا كان السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافات تصفها (١٩ م)

١٩- تكون المواعيد للأشخاص الساكنين خارج القطر المصري سواء كانوا في ممالك الدولة

العلمية أو في الميلاد الأجنبية على حسب ماهوأت :

البحر المتوسط

المشرق لحد البلدة المسماة « بوقاهمة »

٢٠ - لا تعتبر مواعيد المسافات المقررة بالمادة السابقة اذا كان الحجم المقتضى الاعلان اليه

أو الجهة التي يوجد بها ومع ذلك يجوز للمحكمة عند الاقتضاء أن تزيد في المواعيد (٢٢ م - ٧٤ ف)

ولا بعد الساعة السادسة الافرنجية أيضا من المساء ولا في أيام الأعياد إلا إذا أذن أحد القضاة

بمخلاف ذلك. (٢٣ م - ٦٣ ف)

مراعاتها والا فيكون العمل لاغيا ( ٢٤ م )

وبالتعويضات إذا كان لها وجه فضلا عن الحكم عليه بالعقوبات التأديبية (٢٥ م - ٧١ ف)

في المرافعات أمام محاكم أول درجة

في الأصول المتعلقة باختصاص المحاكم بالنسبة لأنواع القضايا وأهميتها

٢٤ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — عا کم أول درجة هي :

أولاً — عحاكم المواد الجزئية ، ثانياً — المحكمة الابتدائية ( ٢٦ م )

٢٥ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) - اذا تزايد لاحدى الحاكم عدم اختصاصها بأى قضية بالنسبة الى نوعها وأهميتها يجوز لها أن تمنع اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الأشخاص الى المحكمة المختصة بطلب القضية بدون تحرير طلب لهم بالحضور على يد محضر اذا قبلوا ذلك .

وتذكر الاحالة حينئذ في محضر الجلسة وتعطى صورة منه للأشخاص ( م ٢٧ )

٢٦ ( ق ٣ سنة ١٩١٤ ) - يتدب ناظر الحفانية قاضيا من قضاة المحكمة الابتدائية ليحكم باهتراده انتهايا بهيئة محكمة للمواد الجزئية في كافة الدعاوى المدنية والتجارية سواء كانت متعلقة بمنقول أو عقار اذا كان المدعى به فيها لا يزيد على ألفى قرش فاذا زاد على ذلك لغاية خمسة عشر ألف قرش يكون حكمه فيما ذكر ابتدائيا يجوز استئنافه .

وعحكم أيضا في الدعاوى الآتى بيانها ويكون حكمه انتهايا اذا كان المدعى به لا يزيد على ألفى قرش وابتدائيا اذا زاد على ذلك الى ما لا نهاية :

أولا - الدعاوى المتضمنة طلب أجرة المساكن أو أجرة الأراضي أو طلب الحكم بصحة الحجز الواقع من المالك على المقرضات ونحوها الموجودة في الأماكن المؤجرة أو طلب الحكم على المستأجر بإخلاء المكان المؤجر أو طلب الحكم بفسخ الإيجار أو طلب الحكم بإخراج المستأجر قهرا من المحل المؤجر وذلك كله اذا لم تزد الأجرة على خمسة عشر ألف قرش في السنة

ثانيا - الدعاوى المتعلقة بالانلاف الحاصل في أراضي الزراعة أو في المحصولات أو في الثمار سواء كان بفعل انسان أو حيوان والدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه والدعاوى المتضمنة طلب أداء أجر أو ماهيات الخدمة والصناعات والمستخدمين

ثالثا - الدعاوى المتعلقة بالنازعة في وضع اليد على العقار المبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم يمتض عليه سنة قبل رفع الدعوى وبحكم أيضا متى كانت المسكية غير متنازع فيها في الدعاوى المتعلقة بجميع حدود العقار وفي الدعاوى المتعلقة بتقدير المسافات المقررة قانونا أو نظاما أو اصطلاحا فيما يخص بالإنبيس أو الأعمال المضرة أو المخرسات

رابعا - الدعاوى المتضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جريمة أو مخالفة من الجنتح والمخالفات التي من خصائص قاضي الأمور الجزئية (١) (٢٨٨ م ٢٥ مايو ١٨٣٨ مادة ١ الى ٦ ف)

(١) بموجب ( د ١٢ ديسمبر ١٨٩٢ ) يختص محافظ القصر بالنظر والحكم نهائيا في دائرة القضاء الحقوقية التي لا تتجاوز فيه للمدعي به فيها ألفا وخمسمائة قرش .

وبموجب ( ق ١٥ سنة ١٩١١ ) جل نظام قضائي خاص لمحافظة سينا وجاء في المادة ٢٦ منه أن ناظر الحفانية أن يطلب لكل دعوى مدنية أو تجارية ويحيلها على إحدى الحاكم الجزئية العادية أو إحدى الحاكم الكلية ويكون ذلك بناء على طلب يقدم من أحد الخصوم الى المحكمة الرفوعة أملاها لدهوى وبلغ بمعرفة المحافظ الى الناظر

وبموجب ( ٨ سنة ١٩١٢ م ٤ ) جل حكم الحاكم الوالات البحرية (النيا) والدائرة والخارج (أسيوط) جميع اختصاصات الحاكم الجزئية ونسرى عليها في ذلك أحكام قانون الرافعات في المواد المدنية والتجارية ما لم يكن منصوبا على خلافا في القانون المذكور .

وبموجب ( ق ١١ سنة ١٩١٣ ) أنشئت محاكم الأخطاط وسلط لها لائحة للاجراآت المدنية والتجارية قانون نمرة ١٧ سنة ١٩١٣ .

٢٧ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) — يحكم أيضا قاضى المواد الجزئية حكما انتهائيا فى جميع الأحوال التى يرخس له القانون بالحكم الانتهايى فيها وكذلك فى المنازعات التى يرفعها له الخصام برضائهم وانعاقهم ( م ٢٩ - ف ٧ )

٢٨ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) — وكذلك يحكم قاضى المواد الجزئية بواجهة الخصام فى المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ بشرط أن لا يترضخ فى حكمه لتفسير تلك الأحكام ويحكم أيضا فى الأمور المستعجلة التى يحشى عليها من فوات الوقت بحيث لا يكون لحكمه تأثير فى أصل الدعوى ( م ٣٤ و ٣٦ - م ٨٠٦ و ٨٠٧ ف )

٢٩ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) — ليس للخصم الذى يطلب وضع يده على العقار وضعا قانونيا أن يطلب أيضا الحكم بثبوت الملك له فإذا فعل ذلك سقط حقه فى طلب وضع اليد وليس للدعى عليه فى شأن وضع اليد على العقار أن يدعى بطلب ثبوت الملك له قبل فصل الداعى فى مادة وضع اليد مالم يترك حقه فى وضع اليد ويسلم العقار بالقفل للخصم الآخر ( ٣٠ و ٣١ م - ٢٥ الى ٢٧ ف )

٣٠ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ و د ٩ مايو ١٨٩٥ ) — تقدر الدعاوى باعتبار قيمة الطلب ولا يضاف الى هذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقا قبل رفع الدعوى من الفوائد والخسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات

وإذا كان المبلغ المراد المطالبة به جزءا من دين متنازع فيه تتجاوز قيمته هذا المبلغ ولم يكن باقيا من الدين المذكور فيكون التقدير باعتبار قيمة الدين بتمامه

وإذا كانت الدعوى متضمنة طلبات متعددة ناشئة عن سند واحد يكون التقدير باعتبار جميع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة يكون التقدير باعتبار كل سند على حدة وإذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر يقتضى سند واحد يكون التقدير باعتبار قيمة المبلغ المدعى به بتمامه بشير النفقات الى نصيب كل من المدعين فيه

ويكون التقدير فيها يحصل من المنازعات بشأن سحر المنقولات بين من أوقفه وبين المدين المحجوز عليه باعتبار قيمة الدين الذى حصل الحجز من أجله

وإذا كانت المنازعة بين دائن ومدينه بشأن رهن منقول أو رهن عقار أو بشأن حق امتياز فيكون التقدير باعتبار الدين الذى حصل الرهن من أجله أو فيه حق الامتياز

وإذا كانت المنازعات المذكورة فى الفقرتين السابقتين متعلقة بدعوى شخص ثالث بأنه يستحق كل الأشياء المحجوزة أو المرهونة أو بعضها يكون التقدير باعتبار قيمة الأشياء المتنازع فيها

وإذا كانت الدعوى متعلقة بطلب الحكم بعودة الأيجار فتقدر باعتبار قيمة الاجرة فى جميع مدة الأيجار ويكون التقدير فى المنازعات المتعلقة بالمباني باعتبار العوائد الربوطة عليها مضروبة فى مائة ونمايين وأما فى المنازعات المتعلقة بالأراضي فيكون التقدير باعتبار الأموال مضروبة فى عشرين (١) وإذا لم يكن



مقررًا على المقار عوائد ولا مال تقدر قيمته بمعرفة واحد من أهل الخبرة يعينه القاضي ويحلف المدين أمامه قبل مباشرة مأذوريته وبعد إتمامها يقدم تقريره بالمشافهة في الجلسة التي يعينها القاضي وإذا كانت الدعوى متعلقة بحق ارتفاع فقدر باعتبار قيمة المقار المقرر عليه هذا الحق وإذا كانت المنازعة بشأن حق انخفاض بقار أو ملك عين يكون التقدير باعتبار نصف قيمة المقار المذكور

وإذا كانت الدعوى بما لا يقبل تقدير قيمة له فتعتبر من الدعاوى التي تتجاوز قيمة المدعى به فيها عشرة آلاف قرش ( ٢٨ م )

٣١ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) — تحكم المحكمة الابتدائية بصفة محكمة أول درجة في جميع الدعاوى المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحكمة المواد الجزئية وتختص أيضًا بالحكم بصفة ثانية درجة في الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية ( ٣٢ و ٣٣ م — ق ٢٧ فتوى سنة ٧ مادة ٧ ف )

٣٢ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) — تختص محكمة الاستئناف بالحكم في كافة الدعاوى التي حكمت فيها المحكمة الابتدائية بصفة أول درجة ( ٣٢ م )

### الباب الثاني

في رفع الدعوى وفي اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها

٣٣ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) ترفع الدعوى للمحكمة بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمامها على يد محضر بناء على طلب المدعى.

٣٤ — تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة يكون في الأوجه الآتية ( ١ )  
أولاً — في مواد الحقوق الشخصية والمواد المتعلقة بالمنقولات يكلف بالحضور أمام المحكمة التي يكون محلها داخلًا في دائرة اختصاصها وإن لم يكن له محل بالقطر المصري فيكلف بالحضور

( ١ ) د ١٨ مايو ١٨٩٢ بشأن اختصاص بعض المحاكم الأهلية بالحكم في المعادى التي ترفع من الأهل على المكسوة أمر حال

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الأمر المالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ ) المتنتل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ،

وبعد الاطلاع على الأوامر الصادرة في غرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ ( ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ) و ٢٩ شوال ٧ ذي الحجة سنة ١٣٠٦ ( ٢٧ يونيو و ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩ ) المتنتل على بيان دائرة اختصاص كل من محاكم الوجه البحري ومحاكم الوجه القبلي ،

وبعد الاطلاع على الأمر المالي الصادر في ٢٩ رجب سنة ١٣٠٨ ( ٥ مارس سنة ١٨٩١ ) الخاص بمعاذلة الحدود و ١٣٠٩ شوال سنة ١٣٠٩ ( ٢٧ مايو سنة ١٨٩٢ ) بالنسبة بمحاكم الأهلية وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقه رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بما هو آتد يده

أمام المحكمة التابعة لدائرتها جهة اقامته وإذا كانت الدعوى على جملة أشخاص فيكلف الجميع بالحضور أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل أحدهم  
ثانياً — في المواد المختصة بالمقار وفي المواد المتعلقة بوضع اليد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة المكان في دائرتها المقار المتنازع فيه  
ثالثاً — في مواد الشركة مادامت قاعة ولم يجحد المدعى عليه انه شريك فيها يكلف بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها مركز الشركة وفي الدعاوى المتعلقة بشركات السيورتاه أو النقل أو نحو ذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لها أحد فروع الشركات المذكورة

رابعاً — في المواد المتعلقة بالتفليس يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التي حكمت بإشهار التفليس خامساً — في المواد التي سبق فيها الاتفاق على محل معين لتنفيذ عقد يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها المحل المتفق عليه أو أمام المحكمة التابع لدائرتها محله الأصلي .

سادساً — إذا طلب شخص غير حاضر في المحصومة على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى المقامة أو في حالة حصول طلب من المدعى عليه على المدعى في أثناء المحصومة أو في حالة طلب شخص غير حاضر في المحصومة ليدخل فيها يكون تقديم تلك الدعاوى الفرعية أمام المحكمة المنظورة فيها الدعوى الأصلية ومع ذلك يجوز لمن طلب بدعوى كونه ضامناً أن يطلب رؤية الدعوى عليه بالمحكمة التابع لها محله ويجب لطلبه إذا أثبت بالكتابة أو ظهر صريحاً من أحوال القضية أن الدعوى الأصلية ما أقيمت إلا بقصد جلبه أمام محكمة غير المحكمة التابع إليها .

مادة ١ — تختص المحاكم الابتدائية بمصر واسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا دون غيرها بالمحك في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة أيا كان موضوعها .

ولا يجوز تكليف الحكومة بالحضور فيما يختص بالامور الجزئية الا أمام محاكم المواد الجزئية السكان مركزها في مركز احدى المحاكم الابتدائية السالف ذكرها .

ويكون تكليف الحكومة بالحضور فيما يتعلق بدعاوى عاقبة المسدود أمام المحكمة المقصودة بأسوان ( أليت ) وتتألف أحكام المحكمة المذكورة أمام محكمة قنا ( ثلاث محكمة المنصورة الى الزقازيق بذكرتو ٢٢ ديسمبر ١٨٩٧ )

مادة ٢ — تشمل دائرة محكمة مصر فيما يتعلق بالدعاوى المذكورة في المادة السابقة الدائرة المدنية الا لان اختصاصها ودائرة محكمة طنطا ودائرة محكمة بني سويف .

مادة ٣ — تبقى دائرة كل من محاكم اسكندرية والمنصورة وأسيوط وقنا فيما يتعلق بالدعاوى الخاصة بالحكومة كما هي الآن

مادة ٤ — الدعاوى المنظورة الآن على الحكومة سواء كانت في أول درجة أو في ثاني درجة في المحاكم التي أصبحت غير مختصة بها بموجب أمرنا هذا يصير إحالتها على المحكمة المختصة بها من المحاكم المذكورة أمّا بالمحالة التي هي عليها إذا كانت الرضاة لم تحصل فيها ولو صدر فيها قبل الآن أحكام نهائية .

مادة ٥ — كل ما كان مخالفاً لأحكام أمرنا هذا يعدّ لاغياً ولا يعمل به .

مادة ٦ — على ناطق العارية تنفيذ أمرنا هذا .

سابعاً — في المواد التجارية يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة التابع لدائرتها محل أو المحكمة التابع لها المحل الذي حصل الاتفاق وتسليم البضاعة فيه أو المحكمة الكائن بدائرتها المحل المتقضى دفع القيمة فيه .

ثامناً — دعاوى مبادئ تركات المتوفين تهاجم أمام المحكمة التابع لدائرتها محل فتح التركة قبل تقسيمها وأما إذا سبق تقسيمها فتقام الدعوى أمام المحكمة التابع لدائرتها محل أحد الورثة (٣٥ م - ٥٩ ف)

٣٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — ورقة التكليف بالحضور يلزم أن تكون مشتملة على كافة البيانات المقررة فيما يتعلق بالأوراق التي يجب إعلانها وزيادة على ذلك يذكر فيها ما يأتي :

أولاً — موضوع الدعوى بعبارة صريحة وبيان الأدلة المستندة عليها فيما بالإيجاز والاختصار  
ثانياً — بيان المحكمة المختصة بالنظر في الدعوى  
ثالثاً — اليوم والساعة المتقضى حضور الأخصام فيهما (٣٩ م - ٦١ ف)

٣٦ — يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضي المواد الجزئية بمقتضى علم خبر في المنازعات المستعجلة المتعلقة بتنفيذ الأحكام والسندات الواجبة التنفيذ وكذلك في الأمور البينة في المادة ٢٨ .

٣٧ — يجوز أيضاً تكليف المدعى عليه بالحضور أمام قاضي المواد الجزئية بمقتضى علم خبر متى كان المدعى به مما يخص القاضي المذكور بالحكم فيه حكماً نهائياً .

٣٨ — ويسوغ أيضاً تكليف المدعى عليه بالحضور بمقتضى علم خبر في الأحوال الأخرى المبينة في هذا القانون .

٣٩ — إذا حصلت المنازعات المذكورة في المادة ٣٩ وفي وقت التنفيذ وجب على المحضر أن يكلف المدعى عليه بالحضور في ميعاد قصير ولو بميعاد ساعة واحدة ويكتب ذلك في محضر التنفيذ وتسلم صورة من هذا المحضر للخصم وفي هذه الحالة يكون المحضر ثانياً في المرافعة أمام المحكمة عن الخصم الذي طلب إجراء التنفيذ .

٤٠ — يشتمل علم الخبر على ما يأتي :

أولاً — التاريخ

ثانياً — اسم ولقب وصناعة أو وظيفة كل من المدعى والمدعى عليه وعمل كل منهما

ثالثاً — تعيين المحكمة المتقضى حضور الأخصام أمامها

رابعاً — اليوم والساعة المتقضى حضور الأخصام فيهما

خامساً — بيان الغرض المقصود من الطلب بالإيجاز والاختصار

٤١ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يحرم علم الخبر يكون بمعرفة المحضر ويجب على الخصم أن يحضر أمامه لذلك

٤٢ ( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) — على المحضر أن يخصص دفتر قسيمة لذلك يقيد فيه البيانات المذكورة في المادة ٤٠ ثم يفصل إحدى القسيتين ويعلنها للمدعى عليه .

٤٣ — ( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) يجب على المحضر أن يذكر في علم الخبر الجهة التي فيها حصل الاعلان والتاريخ والساعة اللذين أجزى فيهما ذلك واسم الشخص الذي سلم اليه علم الخبر

٤٤ — ( التبت بذكر يوم ٣١ أغسطس ١٨٩٢ )

٤٥ — (        )

٤٦ — (        )

٤٧ — (        )

٤٨ — ميعاد الحضور يكون في الدعاوى المدنية ثمانية أيام وفي الدعاوى التجارية ثلاثة أيام وفي الدعاوى الجزئية أربعة وعشرين ساعة ( ٣٧ م - ٥ و ٧٢ ف )

٤٩ — يجوز في حالة الضرورة تنقيص تلك المواعيد الى ثلاثة أيام كعلة في الدعاوى المدنية و ٢٤ ساعة في الدعاوى التجارية

( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) وكذلك يجوز تكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة في ميعاد ساعة واحدة في المواد التجارية والجزئية في حالة شدة الضرورة على حسب ما يرى للقاضي ( ٣٨ و ٣٩ م - ٧٢ ف )  
٥٠ ( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) — متى استلم كاتب المحكمة ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور أو علم الخبر يقيد الدعوى في الحال في الجدول العمومي المد في قلم كتاب المحكمة لقيد الدعاوى ( ٣٣ م )  
الباب الثالث — في حضور الأشخاص أو وكلائهم (١)

٥١ — ( التبت بذكر يوم ٣١ أغسطس ١٨٩٢ )

٥٢ — (        )

٥٣ — (        )

٥٤ — (        )

٥٥ — (        )

٥٦ — (        )

٥٧ — (        )

٥٨ — (        )

٥٩ — (        )

٦٠ — (        )

٦١ — (        )

٦٢ — (        )

٦٣ — (        )

٦٤ - ( أقيمت بذكره ٣١ أغسطس ١٨٩٨ )

٦٥ - ( " " " " )

٦٦ - ( " " " " )

٦٧ - ( " " " " )

٦٨ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٧ ) - يجب على قاضي المواد الجزئية أن يسعى في المصالحة بين الخصام في أول جلسة يحضرون فيها أمامه فإن تيسر حصول الصلح بينهم بمجرد عرضهما وقع الاتفاق عليه وبعد تلاوته يضع عليه كل من الخصام امضاءه أو ختمه ويكون الحضر المذكور في قوة سند واجب التنفيذ وعلى الكاتب أن يسلم صورة منه بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتفق بالأحكام ( ٤٨ و ٥٤ ف )

٦٩ - ( أقيمت بذكره ٣١ أغسطس ١٨٩٧ ) .

٧٠ - في اليوم المعين لتقديم الدعوى أمام المحكمة يحضر الخصام بأنفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى تفويض خاص في القضية أو عام في المرافعات أمام المحاكم إنما يجب عليهم دائماً أن يحضروا بأنفسهم أمام قاضي المواد الجزئية أن لم يحدث لهم عذر يمنعهم عن الحضور ( ٤٤ م - ٨٥ ف )

٧١ - يجوز للمحكمة دائماً أن تحكم بحضور الخصام بأنفسهم أمامها في يوم تعيينه لذلك وحكمها بهذا الحضور لا يعلن على يد محضر إذا كانت الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ( ٤٥ م - ١١٩ ف )

٧٢ - إذا كان الخصم عذر مقبول بمنعه عن الحضور بنفسه جاز للمحكمة أن تعين أحد قضائها ليرفع أقواله ويقسدها في محضر يوضع عليه امضاء كاتب المحكمة الذي يستصحبه القاضي وامضاء الخصم المدعول أن كان ممن يكتب أو في مكانه الكتابة ويذكر في المحضر أسباب التأخير ( ٤٦ م )

٧٣ - للقاضي المعين لذلك النظر فيما يقتضيه الحال من حضور الخصم الآخر في المحضر المذكور أو عدمه ( ٤٧ م )

٧٤ - يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله .

وبجواز أن تكون ورقة التوكيل غير رسمية ( ٤٨ م )

٧٥ - بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصام يكون محل الوكيل هو المحضر في أحوال الاعلان وما يتفرع عنها ( ٥٠ م )

٧٦ - الخصم الذي لا يكون له وكيل ساكن بالبلدة الكائنة بها المحكمة يجب عليه أن يبعث له محلاً بالبلدة المذكورة والا فيعتبر اعلان الادراق صحيحاً بمجرد تسليمها على يد محضر في قلم كتاب المحكمة ( ٥١ م - ٤٢٢ ف )

٧٧ — لا يجوز لأحد قضاة المحاكم ولا النائب العمومي عن الحضرة الخديوية ( السلطانية ) ولا لأحد وكلائه ولا لأحد المأمورين بالموظفين بالمحاكم المذكورة أن يكون وكيلًا في المرافعة أو المدافعة عن الأشخاص سواء كان بالشفاهة أو بالكتابة ولا بطريق الافتاء ولو كانت الدعوى مقامة أمام محكمة غير المحكمة التابع لها ( ٥٢ م - ٧٧ ف )

٧٨ — تحصل المرافعة في الدعاوى المستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعوى أو في الجلسة التالية لها إذا اقتضى الحال ويراعى في ذلك ترتيب قيدها في الجدول ( ٥٥ م )

٧٩ — يجوز للمحكمة أن تمن في ترتيبها جزءا من الجلسة بعد تقديم القضايا لسماع الدعاوى التي تمكن المرافعة فيها بأقوال مختصرة ( ٥٩ م )

٨٥ — الدعاوى الغير مستعجلة يجري قيدها في جدول مخصوص على حسب ترتيب تواريخ الأوامر الصادرة بقيدها ( ٥٧ م )

٨٩ — تكون المرافعات علانية الا في الاحوال التي تآمر المحكمة باجراء المرافعة فيها سرا سواء كان من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الأشخاص محافظة على النظام العمومي أو مراعاة للأداب ( ٥٨ م - ٨٧ ف )

٨٢ — لا يجوز المقاطعة على الأشخاص أو وكلائهم في أثناء كلامهم ولا منهم عنه الا اذا تعدوا على النظام العمومي أو على أشخاص خارجين عن الدعوى ( ٥٩ م )

٨٣ — ليس للأشخاص أن يطلبوا اعادة الاستماع اليهم بعد اعطاء أجوبتهم في ثاني مرة ( ٦٠ م )

٨٤ — يكون المدعى عليه آخر من يكلم ( ٦١ م )

٨٥ — ضبط وربط الجلسة منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من محصل منه تشويش يخل بالنظام ( ٦٢ م - ٨٨ ف )

٨٦ — إذا حصل هذا التشويش من أحد أرباب الوظائف بالمحكمة يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبي في حال انعقاد الجلسة ( ٦٣ م - ٩٠ ف )

٨٧ — يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح فيها ويأمر أيضا بالشروع في التحقيق الذي يمكن اجراءه في حال انعقادها ( ٦٤ م - ٨٩ و ٩١ و ٩٢ ف )

٨٨ — اذا اقتضى الحال للقبض على من تقع منه الجنابة أو الجنحة في الجلسة فيأمر رئيسها بذلك ويجري وضعه في دار السجن بناء على طلب وكيل النائب العمومي بمجرد الاطلاع على ذلك الأمر ( ٦٥ م - ٨٩ و ٩١ و ٩٢ ف )

٨٩ ( د ١٧ يونيو ١٨٩٦ ) — تكون المحكمة مختصة بأصدار الحكم بالحبس مدة أربع وعشرين

ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة وينفذ حكمها في الحال وأصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه جنتحة في الجلسة سواء كانت في حق المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد المأمورين الموظفين بالحكام .

وتكون أيضا مختصة بالحكم من تلقاء نفسها بالعقوبة المقررة لجنحة شهادة الزور على من ارتكبها في الجلسة ويكون حكمها نافذا ولو مع حصول الطعن فيه بطريق الاستئناف .

ومع ذلك فيجوز للمحكمة أن تقتصر على تطبيق المادة ٨٧ من هذا القانون وتأمّر بالقبض على من شهد زورا وأحاطته على قلم النائب العمومي لحاكمته ( ٦٦ م - ٨٩ و ٩١ و ٩٢ ف )

٩٥ - الملتجع التي لم يحكم فيها في حال انعقاد الجلسة أو انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة أخرى للحكم فيها يكون النظر فيها على حسب الأصول المعتادة ( ٦٧ م - ٨٩ و ٩١ و ٩٢ ف )

## الباب الرابع

### في الأحكام

٩١ - الأحكام تصدر المداولة فيها ويكون تحريرها والنطق بها في الجلسة التي حصلت فيها المناقشة والمرافعة ( ٨٧ م - ١١٦ ف )

٩٢ - يجوز مع ذلك للمحكمة أن تؤخر صدور الحكم في الدعوى لجلسة أخرى بمجامع ثمانية أيام ( ٨٩ م )

٩٣ - إذا اقتضى الحال تأخير صدور الحكم مرة ثانية فيصير للتعريف والتنبيه بذلك في الجلسة مع تعيين اليوم الذي يكون فيه صدور الحكم وتذكر أسباب التأخير بالدفتر المد لقيود مداولات المحكمة ( ٩٠ م )

٩٤ - لا يجوز للمحكمة ان تسمع توضيحات من أحد الخصام ولا من أحد وكلائهم في حال المداولة بأودة المشورة الا بحضور الخصم الآخر ( ٩١ م )

٩٥ - لا يسوغ في وقت المداولة قبول تقرير أو مذكرة أو ورقة من أحد الخصام بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما ( ٩٢ م )

٩٦ - يجمع الرئيس الآراء بصدد المداولة مبتدئا بالعضو الأصغر سنا ثم يعطى رأيه في الآخر ( ٩٣ م )

٩٧ - تصدر الأحكام بإجماع الآراء أو بأغليتها ( ٩٤ م - ١١٦ ف )

٩٨ - اذا تشعبت الآراء لأكثر من رأيين فالقريق الأقل عددا أو القريق الذي من ضمنه العضو الأقل مدة يلزمه أن ينضم لأحد الرأيين الصادرين من الأكثر عددا ( ٩٦ م - ١١٧ ف )

- ٩٩ — ومع ذلك لا يكون هذا الفريق ملزماً بالانضمام المذكور الا بعد أخذ الآراء مرة ثانية (٩٧ م - ١١٧ ف)
- ١٠٠ — يشترط في القضاة الذين يحكون في الدعوى سبق حضورهم جميعاً في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة والا كان الحكم لاغياً (٩٨ م)
- ١٠١ — ويجب أيضاً أن يكونوا حاضرين تلاوة الحكم وأن تكون تلاوته في جلسة علانية (٩٩ م)
- ١٠٢ — ومع ذلك اذا حصل لأحد القضاة مانع لا يمكن دفعه بمنعه عن الحضور وقت التلاوة فيكتفى الحال بأن يضع ذلك العضو امضاءه على نسخة الحكم الأصلية قبل تلاوته (١٠٠ م)
- ١٠٣ — الأحكام التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت لاغية (١٠١ م)
- ١٠٤ — يوضع على صورة الحكم الأصلية امضاء كل من رئيس المحكمة وكتابتها (١٠٢ م - ١٣٨ ف)
- ١٠٥ — يجب على كاتب المحكمة أن يقيد في دفتر منمر الصحائف على كل صحيفة منه العلامة اللازمة لأسباب الحكم ان كانت ونصه وأسماء الخصام وأسماء القضاة الذين حضروا في الجلسة ويكون قيد ذلك على حسب ترتيب التواريخ بدون ترك بياض أو حصول شطب أو محشر بين السطور (١٠٣ م - ١٤١ ف)
- ١٠٦ — كل صورة أصلية من صور الاحكام المقيدة في هذا الدفتر يصير امضاءها من رئيس المحكمة وكتابتها (١٠٤ م)
- ١٠٧ — على كاتب المحكمة أن يسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم الطلب نسخة الحكم المفتضى التنفيذ بموجبها وغيرها من النسخ التي تطلب منه (١١٢ م)
- ١٠٨ — يسوغ لكل انسان الاطلاع على الاحكام في نفس المحكمة اذا بين تاريخها وأسماء الاخصام (١١٣ م)
- ١٠٩ — ويسوغ أيضاً اعطاؤه ما يطلبه من ملخصها أو صورتها (١١٤ م)
- ١١٠ — تعطى نسخة الحكم التي يكون التنفيذ بموجبها للخصم الذي تضمن الحكم عود مائة عليه من تنفيذه انما لا تعطى هذه النسخة للخصم المذكور الا اذا كان اجراء التنفيذ واجباً (١١٥ م)
- ١١١ — لرئيس المحكمة التي صدر منها الحكم أو لمن ناب عنه من القضاة أن يحكم في المسائل المتعلقة بتسليم نسخة الحكم المفتضى التنفيذ بموجبها أو تسليم نسخة ثانية في حالة ضياع النسخة الاولى ويكون حكمه بناء على طلب أحد الاخصام حضور الآخر بموجب علم خبر في ميعاد أربع وعشرين ساعة



ويجوز الطعن في حكمه أمام المحكمة الصادر منها الحكم المراد استلام نسخته بحيث تكون مركبة من جميع القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم ما لم يكن لهم عذر يمنهم عن الحضور (١١٦ و ٧٩٠ م — ٨٥٤ ف)

١١٢ — لا يجوز تنفيذ الأحكام إلا بعد إعلانها الخصم (١١٧ م — ١٤٧ و ١٤٨ ف)

١١٣ — يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها (١١٨ م — ١٣٠ ف)

١١٤ — إذا تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصام على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم حسب ما نراه المحكمة وتقدره في حكمها (١١٩ م — ١٣١ ف)

١١٥ — يجوز للمحكمة في جميع الدعاوى أن تحكم بتعويضات في مقابلة المصاريف الناشئة عن دعوى أو مدافعة كان القصد بها مكيدة الخصم (١٢٠ م)

١١٦ — تقدر مصاريف الدعوى في الحكم إن أمكن والا فتمطى بها ورقة نافذة المفعول من كاتب المحكمة بناء على ما يقدره رئيسها أو من ينوب عنه من القضاة بشر احتياج الى مرافعة جديدة من أجل ذلك (١٢١ م — ٥٤٣ ف)

١١٧ — يجوز لكل من الخصام المعارضة في تقدير المصاريف في ظرف ثلاثة أيام بمضى بعد يوم اعلان الحكم اليه أو اعلان الورقة المعطاة من كاتب المحكمة أو وصول قائمة المصاريف المقدرة اليه وتصبح المعارضة منه بمجرد تعريفه بذلك في قلم كتاب المحكمة (١٢٢ م)

١١٨ — تنظر المعارضة في أودة مشورة المحكمة الصادر منها الحكم بناء على طلب أحد الخصام حضور الآخر في ميعاد أربع وعشرين ساعة بمقتضى علم خيرا إذا كانت تلك المعارضة تستلزم حضور الخصم الآخر.

فإن لم يكن الخصم الآخر مزية حاصلة أو محتملة الحصول في تعديل المصاريف المقدرة تكون المعارضة مع ذلك جائزة القبول ولن حصلت منه أن يحضر وحده .  
وإذا كانت المعارضة حاصلة في المصاريف المقدرة لأحد المأمورين التابعين الى المحكمة فيوجب طلب حضوره في ميعاد أربع وعشرين ساعة (١٢٣ م)

### الباب الخامس

#### في الأحكام الصادرة في غيبة أحد الخصام

١١٩ — إذا لم يحضر المدعى عليه في اليوم المعين للحضور بالجلسة المتقدمة بالحكمة بعد تكليفه بالحضور على حسب القانون تحكم عليه المحكمة في حال غيبته إذا طلب المدعي الحكم بالغياب وتحققت

حجة دعواه فان لم تحقق للمحكمة ذلك تحكم برفض دعوى المدعى أو تأمر بالتيابها بالأدلة اللازمة أما إذا تخلف المدعى والمدعى عليه عن الحضور فيعتبر شطب الدعوى من جدول القضايا ( ١٢٤ م - ١٤٩ و ١٥٠ ف )

١٢٥ - لا يصح التمسك بالحكم الصادر في حال الغيبة إلا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها ( ١٢٥ م )

١٢٦ - يجوز للمحكمة في أحوال مستثناة أن تؤخر الحكم في النيابة الى ثمانية أيام ( ١٢٩ م - ١٥٠ ف )

١٢٧ - الأحكام الصادرة في حال التياب يكون صدورها وأخذ نسخها وإعلانها بالتطبيق على ما هو مقرر في شأن الأحكام الصادرة بمواجهة الخصام ( ١٢٩ م )

١٢٨ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) - إذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه إعلان ذلك الحكم الى التائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك أن تخلف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا يقبل منه المعارضة فيه ( ١٢٧ م - ١٥٣ ف )

١٢٩ ( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) - إذا لم يحضر المدعى في الميعاد المعين كان المدعى عليه ضميراً بين طلب إبطال المرافعة وبين طلب الحكم غيباً في أصل الدعوى ولا يقبل الطعن في الحكم بإبطال المرافعة بأي طريقة كانت ( ١٢٨ م )

١٣٥ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) - إذا حضر المدعى عليه أمام المحكمة في الجلسة الأولى تعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك ولكن لا يجوز للمدعى أن يبدى أقوالاً أو طلبات جديدة ولا أن يغير أو يزيد في الأقوال والطلبات السابقة ( ١٢٩ م )

١٣٦ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) - إذا حضر المدعى أمام المحكمة في الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك عن الحضور تعتبر أيضاً الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ويجوز للمدعى عليه أن يطلب إبطال المرافعة أو الحكم في أصل الدعوى بناء على الأقوال والطلبات الختامية السابق إدائها ( ١٢٩ م )

### الباب السادس

في الأوامر التي تصدر على عريضة أحد الخصام

١٣٧ - في الأحوال التي يكون للخصم فيها وجه في طلب صدور أمر يقدم عريضته بذلك الى رئيس المحكمة أو الى القاضي الممين للأمور الوقفية ( ١٣٠ م )

١٢٨ — يجب على رئيس المحكمة أو القاضى المذكور أن يكتب أمره فى ذيل المريضة ولو كان يعدم قبولها ( ١٣١ م )

١٢٩ — يترك مقدم المريضة نسخة منها عند رئيس المحكمة أو القاضى ليلاسها مع صورة من أمره مضمادة منه الى كاتب المحكمة بغير تأخير ( ١٣٢ م )

١٣٠ — لمن قدم المريضة وللخصم الذى أعلن الأمر اليه الحق فى التظلم من الأمر الى المحكمة مع تكليف الخصم الآخر بالحضور أمامها بمقتضى علم خبراتها لا يترتب على هذا التظلم توقيف تنفيذ الأمر تنفيذاً مؤقتاً إذ انه واجب حتماً

ويجوز أيضاً أن يكون التظلم من الأمر منضماً بالتبعية الى الدعوى الأصلية فى أى حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يترتب على ذلك سقوط حق بسبب مضي الميعاد ( ١٣٣ م )

١٣١ — لاندكر فى الأوامر الأسباب التى بنيت عليها أمما الأوامر التى تكون متافية لأمر سبق صدوره من نفس الأمر أو غيره لا بد أن تكون مشتتة على بيان الأحوال الجديدة التى اقتضت اصدارها والا كانت لاغية ( ١٣٤ م )

١٣٢ — وفضلاً عما ذكر يكون للخصم الذى صدر عليه الأمر الحق دائماً فى أن يظلم منه لنفس الأمر مع تكليف الخصم الآخر بالحضور بمقتضى علم خبر ( ١٣٥ م )

### الباب السابع

فى الاجراءآت التى تحدث أمام المحكمة الابتدائية

#### الفصل الاول

فى دفع الدعوى بأوجه ابتدائية قبل الدخول فى موضوعها

١٣٣ — أوجه الدفع الجائز ابدائها قبل الدخول فى موضوع الدعوى هى :

الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر فى الدعوى المرفوعة لها

الدفع بطلب إحالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها

الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها

الدفع بطلب الإخلال على الأوراق المتسلك بها الخصم فى الدعوى

الدفع بطلب ميعاد لاستحضار شخص غير حاضر فى الدعوى على انه ضامن فيها بطلبها ( ١٤٧ م )

#### الفرع الاول

فى الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالدعوى وطلب الإحالة على محكمة أخرى

١٣٤ — الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية والدفع بطلب إحالة

الدعوى على محكمة اخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها يجب ابدؤها قبل ماعداها من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال أو طلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى سواء كانت أصلية أو فرعية أو مقامة من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة

أما اذا كان الدفع بعدم اختصاص المحكمة مبنيًا على ما هو مقرر في مادتي ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فيجوز ابداءه في أى حالة كانت عليها الدعوى والمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ( ١٤٨ م - ١٦٨ ف )

١٣٥ - يجوز للمحكمة المقدم اليها الدفع بعدم الاختصاص أن تحكم فيه وفي أصل الدعوى حكما واحدا بشرط أن تبين ما حكمت به في كل منهما على حدته ( ١٥٠ م )

١٣٦ - اذا طلب أحد الخصام إحالة الدعوى على محكمة اخرى بسبب كونها مقامة بها فيحال هذا الطلب بيميناد قريب على المحكمة التي قدمت اليها الدعوى أولا للحكم فيه مالم يتحقق من أحوال القضية ان طلب الاحالة يقصد مكيدة الخصم ( ١٥١ م - ١٧١ ف )

١٣٧ - اذا كان طالب الاحالة مبنيًا على ارتباط الدعوى بدعوى أخرى فيكون الحكم فيه الى المحكمة التي قدم اليها الطلب المذكور ( ١٥٢ م - ١٧١ و ١٧٢ ف )

### الفرع الثاني

في الدفع بدعوى بطلان ورقة الطلب أو غيرها .

١٣٨ - اذا كانت الورقة التي أقيمت بها دعوى أصلية أو دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة أو غير ذلك باطلة وحضر الخصم المطلوب حضوره فيزول ما اشتملت عليه تلك الورقة من البطلان ويسقط الحق في الدفع به ومع ذلك يجوز للخصم الذي تخلف عن الحضور أن يرفع دعوى بطلان ورقة الطلب في وقت المعارضة في الحكم الصادر في غيبته أو في وقت استئناف الحكم اذا يجب عليه اجراء ذلك قبل ابداء أى مدافعة أخرى ( ١٥٣ م - ١٧٣ ف )

١٣٩ - يزول بطلان كل ورقة غير الأوراق المذكورة سابقا بمجرد الرد عليها من الخصم عا يستفاد منه انه اعتبرها صحيحة او بمجرد حصول أى شيء من الاجراءات المترتبة على تلك الورقة بصرفه كونها صحيحة ( ١٥٤ م - ١٧٣ ف )

### الفرع الثالث - في الدفع بطلب الميماد

١٤٠ - اذا ادعى أحد في المواد المدنية عقب دعوى أصلية أو فرعية أو عقب دعوى أقيمت من المدعى عليه على المدعى في أثناء الدعوى الأصلية أن له حقا في استحضار شخص غير حاضر في الخصومة على انه ضامن فيما يتعلق بالدعوى جاز له أن يستحصل على ميماد لاستحضار ذلك

الضامن وتراعى في تقدير هذا الميعاد المدة اللازمة لتكليف الضامن بالحضور (١٥٦ م - ١٧٥ ف)

١٤١ — يجوز لمن كلف بالحضور على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى أن يطلب ميعادا آخر لاستحضار من يدعى أنه ضامن له (١٥٧ م - ١٧٦ ف)

١٤٢ — يجب على المحكمة أن تعطي الميعاد المذكور إذا كان مدعى الضامن كلف المدعى عليه بالحضور قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ الدعوى التي نشأ عنها استحضار الضامن .

ويجب أيضا إعطاء الميعاد المذكور إذا كان طلبه حاصلا في ظرف الثمانية أيام المذكورة (١٥٨ م - ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٩ ف)

١٤٣ — في المواد التجارية مطلقا وفي المواد المدنية إذا انقضت الثمانية أيام المذكورة ولم يطلب فيها حضور أحد على أنه ضامن فيما يتعلق بالدعوى يكون للمحكمة النظر في استصواب أو عدم تأخير الحكم في الدعوى الأصلية لليوم الذي فيه يمكن حضور المدعى عليه بالضامن للوقوف على الحقيقة (١٥٩ م)

١٤٤ — طلب الميعاد والمماضة من الخصم الآخر يعدم لزومه بحكم فيها بوجه الاستعجال (١٦٠ م - ١٨٠ ف)

١٤٥ — في جميع الدعاوى إذا مضت مواعيد التكليف بالحضور في دعوى الضامن والمواعيد المتعلقة بالدعوى الأصلية ولم يصدر حكم في أحدهما تظم الدعويان لبعضهما وبحكم فيهما بحكم واحد إلا إذا استصوبت المحكمة الحكم في كل من الدعويين على حدته (١٦١ م - ١٨٤ ف)

١٤٦ — إذا حكم بعدم الحق في دعوى الضامن جاز الحكم على من ادعى به بصعوبات في نظير الضرر الناشئ عن التأخير بسبب الميعاد الذي استحصل عليه مدعى الضامن بالاحتجاج باستحضار الضامن (١٦٢ م - ١٧٩ ف)

١٤٧ — يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المقامة فيها الدعوى الأصلية أن تحكم في دعوى الضامن ما لم يتحقق لها أن الدعوى الأصلية لم تقم إلا بقصد جلاب الضامن أمام محكمة غير المحكمة التابع إليها (١٦٣ م - ١٨١ ف)

١٤٨ — في حالة ضم دعوى الضامن للدعوى الأصلية إذا حكم بإلزام الضامن فيكون الحكم للمدعى الأصلي إذا اقتضاه الحال ولو لم تكن دعواه إلا على مدعى الضامن ويجوز أن يترك سبيل المدعى بالضامن من الدعوى الأصلية ما لم يكن ملازما فيها بشئ خاص بشخصه (١٦٤ م)

١٤٩ — إذا أقيمت دعوى من المدعى عليه على المدعى في أثناء الخصومة كان للمدعى الحق في طلب ميعاد ثلاثة أيام للإجابة عنها وكذلك إذا تمسك أحدا الخصام بأوراق لم يسبق إطلاع

- الحصم الآخر عليها كان له الحق في طلب ميعاد ثلاثة أيام للاطلاع عليها (١٦٥ م - ١٨٨ ف)
- ١٥٠ - الاطلاع على الأوراق المسجلة في قلم كتاب المحكمة يكون في محل تسليمها بغير انتقائها منه (١٦٦ م - ١٨٩ ف)
- ١٥١ - تقدم أوجه الدفع مع بعضها إلى المحكمة قبل ابداء أي مسدافة في أصل الدعوى (١٦٧ م - ١٨٦ ف)

### الفصل الثاني - في الاجراءات المتعلقة بالثبوت

- ١٥٢ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) - إذا تراءى للمحكمة أن القضية غير صالحة للحكم فيها جاز لها أن تأمر أو تأذن بإثبات صحة الدعوى بأوجه الثبوت المذكورة في الفروع الآتية .

### الفرع الأول - في استجواب الاخصام

- ١٥٣ - لكل من الاخصام الحق في أن يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتناقصة بالدعوى المقامة (١٦٩ م - ٣٢٤ ف)
- ١٥٤ - يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الأسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها إذا لم تكن مشتملة على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول (١٧١ م)
- ١٥٥ - الأسئلة التي أجابتها المحكمة أو التي لم يمارض الخصم في جواز قبولها تتوجه من رئيس المحكمة ويجب عنها من الخصم بنفسه في نفس الجلسة بغير حكم بخلاف الحكم الذي يصدر بقبولها عند التعارض ومع ذلك للمحكمة أن تعطى ميعادا للاستجواب (١٧٢ م)
- ١٥٦ - يجب كتابة الاجوبة المطاعة من الخصم في دفتر الجلسة وبعد تلاوتها يوضع عليها امضاء كل من المسؤول ورئيس المحكمة وكاتبها (١٧٣ م - ٣٣٤ ف)
- ١٥٧ - إذا امتنع المسؤول من وضع امضائه أو كان له مانع منه فيذكر ذلك في دفتر الجلسة (١٧٤ م - ٣٣٤ ف)
- ١٥٨ - إذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تعين أحد قضايتها لاستجوابه في محله وفي هذه الحالة يحضر محضرا يعييب به الخصم بحضور كاتب المحكمة ويوضع عليه امضاء كل من القاضى المعين وكاتب المحكمة والمسؤول (١٧٥ م - ٣٢٨ ف)
- ١٥٩ - إذا كان الخصم المقتضى استجوابه مقبلا بدائرة محكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدائرتها (١٧٦ م - ٣٢٦ ف)

- ١٦٥ — تكون المجابة بمواجهة من طلب الاستجواب انما لا يجوز له التكلم في أثناء ذلك (١٧٨ م)
- ١٦٦ — اذا امتنع المسؤول عن الاجابة عن أسئلة مبنية على وقائع متعلقة بالدعوى وجائزة القبول أو تخفف عن الحضور لاستجوابه فالمحكمة النظر فيما يحتمله ذلك (١٨١ م - ٣٣٠ ف)
- ١٦٧ — في حالة امتناع الخصم المقتضى استجوابه يسوغ للمحكمة أن تحكم بأن هذا الامتناع مما يؤذن باثبات الوقائع المبنية عليها الأسئلة بالينة ولو كانت الحالة مما لا يجوز القوانين الاتيات فيها بذلك (١٨٢ م)

### الفرع الثاني في اليمين

- ١٦٨ — على الخصم الذي يكلف خصمه باليمين الحاسمة للنزاع أن يقدم صيغة السؤال الذي يريد استخلافه عليه بمباراة واضحة صريحة (١٨٤ م)
- ١٦٩ — لا يجوز للوكيل في الخصومة أن يكلف الخصم الآخر باليمين الحاسمة ولأن بردها عليه بدون إذن مخصوص بذلك من الموكل (١٨٥ م)
- ١٧٠ — يجوز رفض طلب اليمين اذا كان التحليف مطلوباً على واقعة غير متعلقة بالدعوى أو كانت اليمين غير جائزة القبول بناء على ما تدون في القانون المدني (١٨٦ م)
- ١٧١ — لا يجوز التكليف من باب الاحتياط باليمين الحاسمة لأن التكليف بذلك اليمين يفيد ترك ما عداها من أوجه الثبوت للمادة المراد الاستحلاف عليها (١٨٧ م)
- ١٧٢ — اذا لم يمارض الخصم المطلوب تحليفه في تلقاق الواقعة المقصود استحلافه عليها بأصل الدعوى ولا في جواز قبولها وجب عليه الحلف فوراً انما يجوز للمحكمة أن تعطيه ميعاداً للحلف ان رأت لذلك وجهاً .
- وعم ذلك يسوغ للخصم المذكور أن يرد اليمين على خصمه (١٨٩ م)
- ١٧٣ — اذا امتنع الخصم عن تأدية اليمين ولم يردّها على خصمه فالواقعة المراد الاستحلاف عليها تعتبر صحيحة (١٩٠ م)
- ١٧٤ — يجب على المحكمة عند الحكم بتعلق الواقعة المطلوب التحليف عليها بأصل الدعوى وبجواز قبولها اذا كان قد حصل تنازع فيها أن تبين في الحكم المذكور صيغة السؤال المراد التحليف عليه وبجوز للمحكمة في جميع الاحوال أن تغير في صيغة السؤال التي يقدمها الخصم (١٩٢ م)
- ١٧٥ — من يطلب التمسيل من الأشخاص يملن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لأداء اليمين مع مراعاة الاصول والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة (١٩٣ م)

١٧١ — يجوز الخصم المطلوب تحليفه أن يؤدي اليمين على حسب الأصول المقررة بديانته ان طلب ذلك (١٩٤ م)

١٧٢ — وفي الأحوال الأخرى تكون تأدية اليمين بأن يقول الخالف أحلف على ثبوت أو نفي المخلوف عليه ويذكر الفاظ السؤال بالصيغة التي قررت (١٩٥ م)

١٧٣ — لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين (١٩٦ م)

١٧٤ — اذا ثبت وجود مانع لمن كلف باليمين عن الحضور لأدائها جاز للمحكمة أن تعين أحد قضاتها ليتوجه إليه ويحلفه اليمين ويكون معه كاتب من المحكمة (١٩٧ م)

١٧٥ — في حالة بعد من كلف باليمين عن المحكمة يجوز لها أن تحيل استحالته على محكمة المواد الجزئية للمقيم بداتها (١٩٨ م)

١٧٦ — في جميع الأحوال السالف ذكرها يكتب حضر تأدية اليمين ويوضع عليه امضاء أو ختم كل من الخالف ورئيس المحكمة أو القاضي المعين للتحليف وكاتب المحكمة (١٩٩ م)

### الفرع الثالث — في التحقيقات

١٧٧ — على الخصم الذي يريد اثبات شيء بالبينه أن يبين الوقائع التي يريد اثباتها في أقواله وطلباته المقدمة للمحكمة بالكتابة أو في الجلسة شفاهاً قال بينما شفاهاً تذكر في حضر الجلسة (٢٠٠ م - ٢٥٢ ف)

١٧٨ — ان لم يشارك الخصم في تعلق تلك الوقائع بالدعوى ولا في جواز قبولها أو نازع في ذلك وحكمت المحكمة بالتعلق والقبول فتأذن بالتحقيق (٢٠٣ م - ٢٥٣ ف)

١٧٩ — يجوز للمحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأن الوقائع المتمسك بها ليست متعلقة بالدعوى ولا جائزة القبول (٢٠٤ م)

١٨٠ — ويجوز لها أيضاً أن تأمر من تلقاء نفسها بالإثبات بالبينه في الأحوال التي يجوز القانون فيها ذلك بالإثبات متى رأت أن ذلك يؤدي للوقوف على الحقيقة (٢٠٥ م - ٢٥٤ ف)

١٨١ — اذا أذنت المحكمة لأحد الخصام بإثبات شيء بالبينه وكان للخصم الآخر الحق دائماً في اثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبينه أيضاً (٢٠٦ م - ٢٥٦ ف)

١٨٢ — يجب أن تكون الوقائع المفترض اثباتها بالبينه مبنية على أفرادها بالدقة والضيبط في الحكم الصادر بذلك (٢٠٧ م - ٢٥٥ ف)

١٨٣ — يجب أن يكون التحقيق أمام المحكمة وتعين الجلسة التي يكون فيها استماع شهادة الشهود في الحكم الصادر بإجرائه .



ويجوز للمحكمة أن تعين في الجلسة المذكورة أحد قضاتها لسماع شهادة الشهود وعلى القاضي الذي يعين لذلك أن يشرع في إجراء التحقيق بعد انقضاء تلك الجلسة فوراً .

فإن كان محل إقامة الشهود بعيداً عن البلدة الكائن فيها مركز المحكمة جاز لها أن تعين بناء على طلب الخصم الذي يريد الاثبات بالبينة قاضي المواد الجزئية الموجود في محل إقامة الشهود أو في محل إقامة الفريق الأكثر عدداً منهم ويكون هذا التعيين بمقتضى أمر من المحكمة يكذب في محضر الجلسة ولذلك يجب على الخصم المذكور أن يبين اسم ولقب ومحل إقامة كل من الشهود .  
وفي حالة ما إذا تعين قاضي المواد الجزئية لاستماع شهادة الشهود ، يجب عليه أن يعين بناء على عريضة تقدم له ممن يطلب التسجيل من الأخصام المحل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها استماع شهادة الشهود .

وتلن صورة الأمر الصادر بتعيين المحل واليوم والساعة إلى الخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة قبل اليوم المعين لاستماع شهادة الشهود بثلاثة أيام ( ٢٠٨ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٥٥ وما بهداهف )

١٨٤ — إذا طلب أحد الأخصام امتداد الميعاد لإجراء التحقيق يحكم في ذلك الطلب فوراً من المحكمة أو من القاضي المعين بعد سماع أقوال الأخصام بوجه الإيجاز ويصدر الحكم بأمر يكتب في محضر الجلسة ( ٢١٣ م - ٢٧٩ ف )

١٨٥ — إذا امتنع القاضي عن امتداد الميعاد لإجراء التحقيق جاز للخصم رفع أمر ذلك الامتناع إلى المحكمة ولها الحكم بامتداد الميعاد أو صرف النظر عنه والحكم في أصل الدعوى ( ٢١٤ م )

١٨٦ — لا يجوز للمحكمة ولا للقاضي أن يأذنا بامتداد الميعاد أكثر من مرة واحدة ( ٢١٥ م - ٢٨٠ ف )

١٨٧ — إذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر لأداء الشهادة بميعاد يوم واحد مقدماً غير مواعيد المسافة ( ٢١٨ م - ٢٦٣ ف )

١٨٨ — يستمر التحقيق حتى يتم استماع شهادة جميع الشهود ( ٢١٩ م )

١٨٩ — يكون الممثل في تحقيق النفي الذي يطلبه الخصم الآخر بقصد الرد على تحقيق الثبوت على حسب ما سبق بيانه ويكون تعيين اليوم لذلك التحقيق بأمر يصدر بعد انتهاء تحقيق الثبوت فوراً ( ٢٢٠ م )

١٩٠ — تتبع القواعد الآتية بيانها في تحقيق الثبوت وفي تحقيق النفي ( ٢٢٢ م )

١٩١ — إذا لم يحضر الشاهد لأداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المعتبر قانوناً يحكم عليه بغرامة مائة قرش ديواناً وإذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانياً بالحضور وعليه مصاريف ذلك التكليف ( ٢٢٣ م - ٢٦٣ ف )

- ١٩٢ — يصدر الحكم بهذه الترامة من المحكمة أو من القاضي المعين للتحقيق وفي هذه الحالة يندرج حكمه بذلك في محضر التحقيق (٢٢٤ م - ٢٦٣ ف)
- ١٩٣ — يضاعف مقدار الترامة إذا تأخر الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية (٢٢٥ م - ٢٦٤ ف)
- ١٩٤ — وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أو للقاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمرا بالحضور الشاهد رغما عنه (٢٢٦ م - ٢٦٤ ف)
- ١٩٥ — إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الجأوبة يحكم عليه على الوجه المذكور آنفا بترامة مائة قرش فضلا عن الحكم عليه بما يقترب على امتناعه من التويضات للأخصام (٢٢٧ م)
- ١٩٦ — إذا حضر الشاهد الذي تأخر أولا عن الحضور وأبدى أعذارا ثابتة أوجب تأخير وجبت إقالته من الترامة (٢٢٨ م - ٢٦٥ ف)
- ١٩٧ — إذا ثبت أن للشاهد مانعا عن الحضور ينتقل القاضي المعين للتحقيق معصوبا بكتاب المحكمة الى منزل ذلك الشاهد لسماع شهادته فإن كان التحقيق أمام المحكمة وجب عليها أن تعين أحد قضاتها لذلك (٢٢٩ م - ٢٦٦ ف)
- ١٩٨ — لا يجوز شهادة أحد الشهود ولا تجبره ولو كان قريبا أو صهرا لأحد الأخصام الا اذا كان غير قادر على التمييز سواء كان ذلك بسبب زيادة كبر أو صغر سنه أو بسبب مرض في جسمه أو في قواه العقلية أو غير ذلك من الأسباب التي من هذا القبيل (٢٣٠ و ٢٣٦ م - ٢٦٨ و ٢٨٣ ف)
- ١٩٩ — تسمع أقوال من لم يبلغ سنه أربع عشرة سنة على سبيل الاستدلال فقط (٢٤٤ م - ٢٨٥ ف)
- ٢٠٠ — يجوز لمن لا قدرة له على التكلم أن يؤدي الشهادة اذا أمكنه أن يبين مقصوده بالكتابة أو بواسطة الاشارات
- ٢٠١ — يجب على كل شاهد تجاوز سن الأربع عشرة سنة أن يحلف يمينا قبل استجوابه (٢٤٣ م)
- ٢٠٢ — لا يجوز لأحد أن يؤدي شهادة عما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالأشغال الميرية الا اذا سبق لشهدها أو أذنت بأقوالها الجهة المختصة بها (٢٤٠ م)
- ٢٠٣ — اذا دعى أحد الموظفين الى إقضاء ما صارت يبلغه اليه على سبيل المسارة في أثناء اجراء وظائفه ورأى أنه يقترب على عدم كيان ذلك ضررا للمصلحة العمومية فلا يلزم بالإقضاء (٢٤٠ م)
- ٢٠٤ — اذا علم أحد القضاة ومحرم أو أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط والربط بوضيحات متعلقة بفعل يستوجب عقوبة على حسب المقرر في قانون العقوبات فلا يجوز على أن يعرف عن مصدر علمه بذلك (٢٤٠ م)

٢٠٥ — كل من علم من الافوكاتية أو الوكلاء أو غيرهم بواسطة صنعته أو خدمته بامر ما أو بتوضيحات عن ذلك الأمر لا يجوز له في اى حال من الاحوال الاخبار بذلك الامر ولا بتوضيحات ولو بعد انتهاء خدمته أو أعماله صنعتهم ما لم يكن القرض من تبليغ ذلك اليه ارتكاب جناية أو جنة (٢٤٠ م)

٢٠٦ — ومع ذلك يجب على الأشخاص المذكورين في المادة السابقة أن يؤدوا الشهادة عن الأمر والتوضيحات المتقدم ذكرها اذا طلب منهم ذلك من بلنها اليهم (٢٤٠ م)

٢٠٧ — لا يجب على أحد الزوجين أن يغشى بغير رضاء الآخر ما بلغه اليه في أثناء الزيجة ولو بعد انقضاء علاقتها بينهما الا في حالة رفع دعوى من أحدهما على الآخر بحق أو إقامة دعوى على أحدهما بسبب وقوع جناية أو جنة على الآخر (٢٤٠ م)

٢٠٨ — يؤدي كل واحد من الشهود شهادته على انفراد بغير حضور باقي الشهود الذين لم تسمع شهادتهم (٢٤٢ م - ٢٩٢ ف)

٢٠٩ — على الشاهد أن يعرف عن اسمه ولقبه وصنعتة أو وظيفته وعمله وأن يبين قراءه أو امصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة أن كان قريبا أو صهرا لأحد الخصام ويبين ان كان خادما أو مستخدما عند أحد الخصام (٢٤٣ م - ٢٩٢ ف)

٢١٠ — وعليه أيضا أن يحلف يمينا بأنه يشهد بالحق وتكون تأدية اليمين على حسب الأصول المقررة بدلياقته ان طلب ذلك (٢٤٣ م - ٢٩٢ ف)

٢١١ — على الخصم الذى استحضر شاهدا أن يبدى على التوالى الاسئلة التى يرغب استشهاده عليها ثم يبدى الخصم الاخر ما يريد ايداد ذلك الشاهد عليه وكل هذا بغير أن يقطع أحد الخصام كلام الاخر أو كلام الشاهد وقت أداء الشهادة (٢٤٥ م - ٢٧١ ف)

٢١٢ — لا يجوز للأخصام ايداد أسئلة جديدة للشاهد بعد تمام استشهاده على ما أيداه كل منهم الا باذن المحكمة أو القاضي المعين للتحقيق (٢٤٦ م - ٢٧١ ف)

٢١٣ — يجوز لرئيس المحكمة أو لأحد قضاتها بعد استشهاده الشاهد على ما أيداه الخصام أن يسأله مباشرة من تلقاء نفسه عما يتوصل منه الى الوقوف على الحقيقة (٢٤٧ م - ٢٧٣ ف)

٢١٤ — في أثناء ايداد الأسئلة من أحد الخصام عما يرضى في استشهاده الشاهد عليه يجوز للخصم الاخر الاعتراض على ايداد سؤال جديد لا تنطق له بالواقعة المقصود اثباتها أو خارج عن حد البلياقة وللقاضى منع ذلك السؤال (٢٤٨ م - ٢٧١ ف)

٢١٥ — يعطى على كل شاهد ما أذاه من الشهادة ويضع امضاءه عليها بعد تصحيح ما يرى لزوم تصحيحه منها (٢٤٩ م - ٢٧٣ و ٢٧٤ ف)

٢١٦ — اذا امتنع الشاهد من وضع امضاءه أو كان لا يمكنه وضعها وجب ذكر ذلك في الحضر (٢٥٠ م - ٢٧٣ و ٢٧٤ ف)

- ٢١٧ — تؤدى الشهود شهاداتهم شفاهاً بدون مراجعة مذكرات لذلك ( ٢٥١ م - ٢٧١ ف )
- ٢١٨ — يشتمل محضر التحقيق على صورة المريضة والأمر الذى عين فيه يوم التحقيق وعلى بيان المحل واليوم والساعة التى حصل فيها التحقيق وعلى أسماء الأخصام وألقابهم وصنائعهم ومخالاتهم مع بيان حضورهم أو عدمه وبيان ما حصل منهم من التطلبات وعلى بيان حضور الشهود أو عدمه والأوامر الصادرة فى شأنهم وبيان شهادة الشهود والإيمان الذى حلفوها وبيان ما حصل من رد الشهود وما ترتب عليه من المسائل الفرعية وبيان الاسئلة التى وجهت ومن وجهها وبيان المسائل الفرعية التى نشأت عن توجيه الاسئلة وبيان الاجوبة وذكر تلاوة شهادة الشهود عليهم وتصديقهم عليها والتصحيحات التى عرفوا عنها وبيان الجلسان التى اقتضاها التحقيق ( ٢٥٢ م - ٢٧٥ ف )
- ٢١٩ — اذا طلب الشهود مقابل تعطيلهم فيصير تقديره لهم وبيان ذلك فى المحضر ثم تعطى للشهود ورقة مستخرجة من المحضر وتكون نافذة على الخصم الذى أحضر الشهود بأشهر من كاتب المحكمة ( ٢٥٣ م - ٢٧١ و ٢٧٥ و ٢٧٧ ف )
- ٢٢٠ — اذا لم تقرب على شهادة الشهود فائدة ما للدعوى فتكون مصاريف تكليفهم بالمحضور ومصاريف سماع شهاداتهم على الخصم الذى أحضرهم
- ٢٢١ — اذا لم يحصل التحقيق أمام المحكمة أو حصل أمامها ولم يحكم فى الدعوى فى نفس الجلسة التى سمعت فيها شهادة الشهود كان للأخصام الحق فى الاطلاع على محضر التحقيق ( ٢٥٤ م )
- ٢٢٢ — للأخصام فى جميع الأحوال أن يأخذوا صورة محضر التحقيق بشرط أن لا يقرب على ذلك تأخير المحكم فى الدعوى ( ٢٥٥ م )
- الفرع الرابع — فيما يتعلق بأهل الخبرة (١)
- ٢٢٣ — اذا اقتضى الحال تعيين أهل خبرة فالمحكمة أو للقاضى تعيين واحد أو ثلاثة من أهل خبرة على حسب الاقتضاء وتذكر فى الحكم الذى يصدر بالتعيين المواد المختصّة أخذ قول أهل الخبرة عنها مع بيان ما يصرح لهم بعمله من الاجراءات المستعجلة ولا حاجة لاعلان ذلك الحكم ان كان صدوره بموجبية الأخصام أو بحضور وكلائهم ( ٢٥٨ م - ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ ف )
- ٢٢٤ — اذا كان الأخصام بالتين ولم يحق التصرف فى حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم بمصدق لهم على ذلك من المحكمة أو من قاضى المواد الجزئية ( ٢٥٩ م - ٣٠٤ ف )
- ٢٢٥ (٢) — يجب على من تعين من أهل الخبرة أن يحضر للمحكمة متى كلفه من يطلب التعجيل من الأخصام بالحضور ليعلم بما تعين له باطلاله على أصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكمة

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية ( رقم ١ لسنة ١٩٠٩ ) والوارد ذيل هذا القانون  
 (٢) راجع قانون الخبراء المذكور قبل الذى عدل هذه المادة والقانون الخامس بتعريف الموظفين الذين يتدبرون  
 صلة خبراء أمام المحاكم الأهلية ( رقم ١ لسنة ١٩١٢ )

أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تبين له ثم يحلف اليمين على يد القاضى المعين للأموال الوقتية ولو بغير حضور الأخصام ويعين في ذيل حضر اليمين المحل واليوم والساعة اللاتى يباشر فيها ما تبين له ( ٢٦٠ م - ٣٠٧ ف )

٢٢٦ (١) — حضر اليمين المشتتل على تعيين اليوم بمعرفة أهل الخبرة بصير اعلانه بمعرفة كاتب المحكمة الخصم الآخر قبل الشروع فى العمل بأربع وعشرين ساعة بالأقل والا كان العمل لاغيا ( ٢٦١ م - ٣١٥ ف )

٢٢٧ — وعلى أهل الخبرة مباشرة عمله ولو فى حالة غياب الأخصام بعد تكليفهم بالحضور حسب القانون ( ٢٦٢ م )

٢٢٨ — على أهل الخبرة سماع أقوال الأخصام وملحوظاتهم وسماع شهادة الشهود سواء كان حضورهم بمعرفة الأخصام أو بمعرفة أهل الخبرة بدون تحليف للشهود اذا أذنت المحكمة لأهل الخبرة بذلك ( ٢٦٣ م - ٣١٧ ف )

٢٢٩ — يذكر فى المحضر المشتتل على أعمال أهل الخبرة بيان حضور الأخصام وأقوالهم وملحوظاتهم بمضى عليها منهم ما لم يكن لهم مانع ثابت يمنعهم عن الأمضاء وبيان أعمال أهل الخبرة بالتفصيل وبيان رأيه والأوجه التى استند عليها فيه ( ٢٦٤ م - ٣١٧ ف )

٢٣٠ — يسلم تقرير أهل الخبرة لقلم كتاب المحكمة وهناك يجوز لكل من الأخصام الاطلاع عليه أو طلب صورة منه ( ٢٦٥ م - ٣١٩ ف )

٢٣١ — بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لمن يطلب التسجيل من الأخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة بكليف الخصم الآخر بالحضور اليها بمعاذ ثلاثة أيام كاملة بمقتضى علم خبير ( ٢٦٦ م - ٣٢١ ف )

٢٣٢ (١) — تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضى الذى ينوب عنه على نفس التقرير المتقدم منه ( ٢٦٧ م - ٣١٩ ف )

٢٣٣ — تقدير الاجرة يكون نافذا على الخصم الذى طلب تعيين أهل الخبرة ومن بعد صدور الحكم فى الدعوى يكون نافذا أيضا على من حكم عليه بمصاريف الدعوى ( ٢٦٨ م - ٣١٩ ف )

٢٣٤ — قبل المعارضة فى تقدير الأجرة من كل من الأخصام فى الثلاثة أيام التالية ليوم الاعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بالتمريف عنها فى قلم كتاب المحكمة ( ٢٦٩ م )

٢٣٥ — يترتب على هذه المعارضة إيقاف تنفيذ تقدير الأجرة ويرفع أمرها الى المحكمة مع طلب كل من الأخصام وأهل الخبرة ما لم يكن صدر حكم انتهاى بالالزام بمصاريف الدعوى وأما

(١) راجع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية «رقم ١ لسنة ١٩٠٩» التى عدل هذه المادة والوارد بدله هذا القانون

إذا سبق صدور الحكم بذلك فلا يطلب الخصم الذي لم يكن طلب أهل الخبرة ولم يحكم عليه بالمصاريف (٢٧٠ م)

٢٣٦ — للخصم الذي تحصل على تنقيص أجرة أهل الخبرة بناء على معارضته التمسك بالحكم الصادر بذلك على الخصم الذي دفع أجرة أهل الخبرة على حسب تقدير القاضي وللخصم الذي دفع الأجرة أن يرجع على أهل الخبرة (٢٧١ م)

٢٣٧ — يجوز للمحكمة أن تعين أهل خبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفاهاً بدون احتياج لتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بحضور الجلسة (٢٧٢ م)

٢٣٨ — إذا أراد أحد الاخصام رد من تعين من أهل الخبرة وجب عليه أن يكلف الخصم الآخر بالحضور بميعاد ثلاثة أيام بعد يوم التعين إذا كان الحكم بالتعيين صادراً بمواجهة الاخصام وأما إذا كان صادراً في حالة التيبه فيكون التكليف بالحضور بميعاد ثلاثة أيام من بعد يوم اعلان ذلك الحكم (٢٧٣ م - ٣٠٩ ف)

٢٣٩ — لا يقبل من أحد الاخصام رد أهل الخبرة المعيّنين بانتخابهم الا اذا كان سبب الرد حادثاً بعد التعين (٢٧٤ م - ٣٠٨)

٢٤٠ — يجوز رد أهل الخبرة إذا كان زوجاً أو قريباً أو صهرًا لأحد الاخصام على عمود النسب أي كانت الدرجة وكذلك القريب من الحواشي الى الدرجة الرابعة بدخول الغاية ويكون احتساب الدرجات على حسب طبقات الأصول طبقة طبقة الى الجدد الأصلي بدون دخول الغاية وعلى حسب طبقات الفروع طبقة طبقة لغاية الدرجة الرابعة المذكورة بدخول الغاية ويجوز أيضاً رد من له خصومة مقامة أمام المحاكم مع أحد الخصمين ومن تكون له منفعة شخصية في الدعوى ومن أكل أو شرب مع الخصم ومن يكون مستخدماً عند أحد الخصمين أو خادماً له (٢٧٥ و ٢٣٩ و ٢٣٧ م - ٣١٠ و ٢٨٣ ف)

٢٤١ — يحكم في رد أهل الخبرة بطريق الاستعجال في أول جلسة (٢٧٦ م - ٣١١ ف)

٢٤٢ — إذا تأخر أهل الخبرة عن تقديم تقريره جاز لمن يطلب التسجيل من الاخصام أن يكلفه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام كاملة بحضور جميع الاخصام وللمحكمة أن تتخذ في الحال ميعاداً لتقديم التقرير ولها أيضاً أن تحكم باستبدال أهل الخبرة بغيره بحيث لا يقرب على ذلك اخلال بما يترتب من التعويضات أن كان لها وجه (٢٧٧ م - ٣٢٠ ف)

٢٤٣ — لا تكون المحكمة منقادة الى رأى أهل الخبرة (٢٧٨ م - ٣٢٣ ف)

٢٤٤ — اذا لم تكلف المحكمة بما أبداه أهل الخبرة فلها أن تعين واحداً أو ثلاثة غيرهم من أهل الخبرة ويجوز لمن تعيّنه أن يستعين بالاستعجال من أهل الخبرة السابقين (٢٧٩ م - ٣٢٢ ف)

## الفرع الخامس - في الكشف على الاعيان الثابتة

٢٤٥ - يجوز للمحكمة أن تتوجه بجيشها الاجتماعية إذا رأت لزوماً ذلك إلى الحل الواقع في شأنه التنازع أو أن تأمر واحداً من قضاتها أو أكثر من كان حاضراً وقت المرافعة في الدعوى للتوجه إلى الحل المذكور في اليوم والساعة المعيّنين لذلك في الحكم أو في الأمر الصادر من أقدام القضاة المعيّنين لذلك ( ٢٨٠ م - ٢٩٥ وما بعدها ف )

٢٤٦ - إذا لم يكن الحكم بذلك صادراً بمواجهة الأشخاص أو كان تعيين اليوم بأمر القاضي المعين للكشف وجب إعلان الحكم أو الأمر المذكور للأخصام بمعرفة كاتب المحكمة قبل الوصول إلى الحل بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد اللياقة ويقوم هذا الإعلان مقام التكليف بالحضور ( ٢٨١ م - ٢٩٧ ف )

٢٤٧ - يحضر بحضور تذكر فيه أعمال القضاة المذكورين من وقت توجههم إلى الحل المقصود لوقت تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة ( ٢٨٢ م - ٢٩٨ ف )

٢٤٨ - يجوز للمحكمة أو لمن تسميه من قضاتها تعيين أهل خبرة في محل الوجود بالحل لياشروا الأعمال المطلوبة منهم في الحال بعد حلهم الإيذان أو سماع الشهود الذين يرى لزوم استمعاذهم بسد تخليفهم أيضاً ويكون حضورهم بمجرد الإخبار لهم من كاتب المحكمة ( ٢٨٣ م )

٢٤٩ - يجب أن يكون كاتب المحكمة حاضراً وقت الوجود بالحل وأن يضع أمضاه على المحضر ( ٢٨٤ م )

٢٥٠ - يصير تقدير المصاريف التي تترتب على الكشف على الاعيان الثابتة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي المدعي لذلك ويجرى تسليمها مقدماً في قلم كتاب المحكمة ممن يطلب الكشف أو من المدعى أن كانت المحكمة أمرت بإجراؤه الكشف المذكور من تلقاء نفسها ( ٢٨٦ م - ٣٠١ ف )

## الفرع السادس - في تحقيق المخلوط

٢٥١ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) - يجوز لمن بينه سند غير رسمي أن يكلف من عليه ذلك السند بالحضور أمام المحكمة ولو لم يحل ميثاقه لأجل اعترافه بأن هذا السند يحفظه أو أمضاه أو ختمه ويكون ذلك التكليف بصفة دعوى أصلية على حسب الأصول المعتادة فيها ( ٢٩٠ م - ١٩٣ ف )

٢٥٢ ( د ٣١ أغسطس ١٨٩٢ ) - وفي حالة الاعتراف تصدق المحكمة على ذلك لمن طلبه وتكون كافة المصاريف عليه ( ٢٩١ م - ١٩٣ و ١٩٤ ف )

٢٥٣ - إذا لم يحضر من طلب للاعتراف وحكمت المحكمة في غيبته يقوم هذا الحكم مقام الاعتراف ولكن يكون للمحكوم عليه حق الاعتراض على ذلك الحكم في ظرف ثمانية أيام من يوم اعلانه له ويجوز أن تكون المعارضة المذكورة بموجب علم خبر ( ٢٩٢ م - ١٩٤ ف )

٢٥٤ — وفي حالة الإنكار أو في حالة وجود سند غير رسمي في خصومة موقوف الحكم فيها على صحته وأنكر الخصم الخط أو الامضاء أو الختم المشتمل ذلك السند عليها تأمر المحكمة بإجراء التحقيق ( ٢٩٣ م - ١٩٥ ف )

٢٥٥ — الحكم الصادر بالتحقيق يتمين فيه الفاضي الذي يكون التحقيق على يده وأهل الخبرة أيضا ان لم تنفق عليهم الاخصام ( ٢٩٤ م - ١٩٦ ف )

٢٥٦ — يؤمر في الحكم المذكور بتسليم الورقة المقتضى تحقيقها في قلم كتاب المحكمة من طالب التحقيق وتبين حالتها من بعد وضع امضاء وعلامة كل من طالب التحقيق وكاتب المحكمة عليها ( ٢٩٥ م - ١٩٦ ف )

٢٥٧ — تذكر هذه الاجراءات في محضر التسليم ويمضى عليه كل من كاتب المحكمة ومسلم الورقة ( ٢٩٦ م - ١٩٦ ف )

٢٥٨ — يجب على الفاضي المعين للتحقيق أن يصدر أمرا بناء على طلب من يطلب التمهيل من الأخصام بتعيين محل واليوم والساعة اللاتي يكون فيها حضور الاخصام أمامه للاتفاق على الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها ( ٢٩٩ م - ١٩٩ ف )

٢٥٩ — نملن صورة هذا الأمر للخصم الآخر بمعرفة كاتب المحكمة ويكلف بالحضور بيماد يوم كامل ( ٣٠٠ م - ١٩٩ ف )

٢٦٠ — اذا لم يحضر المدعى يسقط حقه في طلب اثبات دعواه بمعرفة أهل خبرة الا اذا أثبت أن الذي منعه عن الحضور عذر قوى وتنظر المحكمة في هذا المنذر على وجه الاستمجال واذا لم يحضر المدعى عليه فيصير التحقيق في غيبته ( ٣٠١ م - ١٩٩ ف )

٢٦١ — الأوراق التي تقبل المضاهاة عليها هي الآتية فقط :

أولا — الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية

ثانيا — خط الخصم أو امضاءه أو ختمه المعترف به أمام الفاضي المعين للتحقيق ومع ذلك يجوز للمدعى ان لم يحضر المدعى عليه أن يثبت صحة الخط أو الامضاء أو الختم الموجود على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها بشهادة من ماينوا الخصم في حال كتابة تلك الأوراق أو وضع امضاءه أو ختمه عليها

ثالثا — الجزء الذي يعترف الخصم بصحته من الورقة اللازم تحقيقها  
رابعا — الكتابة التي يكتبها الخصم باملأء الفاضي ( ٣٠٢ م - ٢٠٠ ف )

٢٦٢ — أوراق المضاهاة يصير امضاءها والتأشير عليها من الأخصام والفاضي وكاتب المحكمة ومن الشهود ان كان هنالك داع لذلك ويكتب جميع ما ذكر في محضر ويمضى عليه جميع الحاضرين ( ٣٠٣ م )



٢٦٣ — من بعد قبول أوراق المضاهاة حسبا ذكر سابقا لا يجوز قبول أوراق جديدة بدون حكم من المحكمة ( ٣٠٤ م )

٢٦٤ — يجوز للقاضي المعين للتحقيق أن يأمر بإجراء ما يلزم لإحضار أو تسليم الأوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة ممن هي تحت يده من أرباب الوظائف العمومية أو الخدعات المبرية أو أى حاكم من المحاكم بدون احتياج للتصريح له بذلك في الحكم الصادر بالتحقيق ويجوز له أيضا أن يتوجه مع أهل الخبرة للاطلاع على الأوراق بدون نقلها من محلها ( ٣٠٥ م - ٢٠١ وما بعدها ف )

٢٦٥ — في حالة تسليم الأوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة تقوم العمور التي تنسخ منها مقام الأصل متى كانت مضاهة من قاضي التحقيق وكتاب المحكمة والمأمور أو الموظف الذي سلم الأصل ومتى أعيد الأصل الى محله ترد الصورة المأخوذة منه الى قلم كتاب المحكمة ويصير باطلا ( ٣٠٦ م - ٢٠٣ ف )

٢٦٦ — مصاريق نقل الأوراق ونسخ صورها يقدرها القاضي وهذا التقدير يكون نافذ اعلى من طلب التحقيق ( ٣٠٧ م - ٢٠٣ ف )

٢٦٧ — يحصل التحقيق أمام القاضي وكتاب المحكمة برعاية الأصول المقررة في القواعد الرابع المار الذكر الا أنه في هذه الحالة يكون تعيين اليوم بأمر القاضي ( ٣٠٨ م - ٢٠٧ وما بعدها ف )

٢٦٨ — يضع أهل الخبرة امضاءهم وعلاماتهم على الأوراق المفتى المضاهاة عليها من قبل الشروع في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر ( ٣٠٩ م )

٢٦٩ — اذا حصل التبرع في التحقيق فيكون اجراءه أمام القاضي المعين لذلك ( ٣١٠ م - ٢١٢ ف )

٢٧٠ — لاسمع شهادة الشهود الانفا يتعلق باثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الختم على الورقة المفتى تحقيقها ممن نسبت اليه لافى المشاركة المتعلقة بها تلك الورقة ويضع الشهود امضاءهم وعلاماتهم على الورقة المفتى تحقيقها ويذكر ذلك في محضر التحقيق ( ٣١١ م - ٢١١ و ٢١٢ ف )

٢٧١ — من بعد تسليم المحضر في قلم كتاب المحكمة تحكم المحكمة بصحة الورقة التي صار تحقيقها أو عدمها وتحكم بعد ذلك في أصل الدعوى ان كانت مقامة امامها ( ٣١٢ م )

٢٧٢ — اذا حكم بصحة كل الورقة الواقع الانكار فيها فيحكم على من أنكرها بفرامة أو بعمالة قرش ديواني ( ٣١٣ م - ٢١٣ ف )

### الفصل الثالث

#### فيما يتعلق بدعوى التزوير

٢٧٣ — اذا ادعى أحد الخصام في أثناء الخصومة بتزوير ورقة أو سند من الأوراق أو السندات التي أعلنت اليه أو قدمت الى المحكمة أو اطلع عليها سواء كانت رسمية أو غير رسمية جاز له في أى حالة كانت عليها الدعوى الأصلية أن يدعى دعواه بتزوير تلك الورقة أو السند جدير

يجوز في قلم كتاب المحكمة وترسل صورة منه فوراً بمعرفة الكاتب لقم النائب العموى بالمحكمة (٣١٤ م - ٢١٤ وما بعدها ف)

٢٧٤ — على المدعى أن يسلم الى قلم كتاب المحكمة الورقة المدعى تزويرها اذا كانت تحت يده أو صورتها المعلقة اليه (٣١٥ م - ٢١٩ ف)

٢٧٥ — اذا كانت الورقة تحت يد المحكمة أو كاتبها فيصير إيداعها في قلم كتاب المحكمة بمعرفة كاتبها (٣١٦ م)

٢٧٦ — اذا كانت الورقة تحت يد الخصم المدعى عليه بالنسبة لتزويرها يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير أن يعين محضراً بناء على طلب المدعى ليستلم تلك الورقة أو يضبطها ويودعها في قلم كتاب المحكمة (٣١٧ م - ٢٢١ ف)

٢٧٧ — اذا امتنع الخصم من تسليم الورقة المذكورة ولم يمكن ضبطها فيصير استبعادها من المرافعة في الدعوى الأصلية ولا يمنع ذلك من ضبطها عند الامكان (٣١٨ م - ٢١٧ و ٢٢٠ ف)

٢٧٨ — يرتب على الدعوى بتزوير الورقة إيقاف الحكم في الدعوى الأصلية (٣١٩ م - ٢٤٠ ف)

٢٧٩ — يجب على المدعى أن يمان الى المدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقريره بدعوى التزوير الأدلة المرتكن عليها في دعواه مع تكليف المدعى عليه بالحضور للجلسة بعباد ثلاثة أيام كاملة لأجل الامتياز (٣٢٠ م - ٢٢٩ ف)

٢٨٠ — اذا مضى الميعاد المذكور ولم يعمل المدعى ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير (٣٢١ م - ٢٢٩ ف)

٢٨١ — يجوز للمدعى عليه في أى حالة كانت عليها الدعوى أن يوقف المرافعة الحاصلة في مادة التزوير باقراره بأنه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير فيها ولكن للمحكمة أن تأمر في هذه الحالة بحفظ تلك الورقة أو بضبطها اذا طلب ذلك مدعى التزوير سواء كان لأجل التمسك بما يؤول منها من المنفعة اليه أو لأجل تمزيقها (٣٢٢ م - ٢١٨ ف)

٢٨٢ — لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير الا ما يكون متعلقاً بها وجاهز التبول بالنظر لاثباتها وبالنظر لارتباطها على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الأصلية (٣٢٣ م - ٢٣١ و ٢٣٣ ف)

٢٨٣ — يجوز للمحكمة أن تحكم في الحال بتزوير الورقة اذا ثبت ذلك لديها (٣٢٤ م)

٢٨٤ — اذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر بإثباتها إما بمعرفة أهل الخبرة أو بمحصل التحقيق أو بهاتين الطريقتين معا (٣٢٥ م - ٣٣٢ ف)

٢٨٥ — اذا لم يقدم مدعى التزوير في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الحكم الصادر بالاثبات

عريضة للقاضي الممين للتحقيق بطلب الشروع فيه جاز الحكم بسقوط دعواه بالتزوير (٣٢٦ م - ٢٢٩ ف)  
 ٢٨٦ — زاعى في اثبات التزوير القواعد المقررة فيها تقدم في شأن تحقيق الخطوط (٣٢٧ م - ٢٣٤ ف)  
 ٢٨٧ — يكون للقاضي الممين للتحقيق التفويض التام في الأمر بما يمكن من احضار أو ابداع أصل الورقة المدعى التزوير فيها (٣٢٨ م)

٢٨٨ — في حالة ابداع الأصل للورقة المذكورة في قلم كتاب المحكمة يؤذن منها لكتبتها عند الاقتضاء بأن يعطى الصور التي تطلب من الأصل المذكور لمن يكون له الحق في أخذها ممن عدا الخصمين (٣٢٩ م - ٢٤٥ ف)

٢٨٩ — يجوز تحقيق أوراق المضاهاة التي يسوغ تقديمها في أى حالة كانت عليها المرافعة (٣٣٠ م - ٢٣٤ ف)

٢٩٠ — عند انتهاء التحقيق في مادة التزوير يكلف الخصم الذى يطلب التسجيل خصمه الآخر بالحضور أمام المحكمة بجماد ثلاثة أيام كاملة لأجل الحكم في مسألة التزوير ثم الحكم بمده في الدعوى الأصلية بغير اقتضاء لتكليف جديد (٣٣١ م - ٢٣٨ ف)

٢٩١ — من ادعى التزوير وسقط حقه في دعواه أو عجز عن اثباته يحكم عليه برامة ألنى قروش ديوانى اتما لا يحكم عليه بشيء اذا ثبت بعض مداه من التزوير (٣٣٢ م - ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ ف)

٢٩٢ — يجوز للمحكمة أن تحكم برد أو بطلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولولم تقدم اليها دعوى بتزوير تلك الورقة (٣٣٣ م)

### الفصل الرابع

في الدعاوى الفرعية والدعاوى التى تقام من المدعى عليهم على المدعين

في أثناء الدعاوى الأصلية وفي دخول شخص ثالث في الدعاوى غير المتداهين

٢٩٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الدعاوى الفرعية التى تقام في أثناء التحقيق تقدم الى المحكمة إما بتكليف الخصم بالحضور أمامها بجماد ثلاثة أيام وإما بالإحالة عليها من الفاضى المنتدب للتحقيق أو بإبداء الدعوى ضمن طلب يقدم من أحد الأخصام للمحكمة ويحكم فيها بوجه الاستعجال (٣٣٤ م - ٣٣٧ ف)

٢٩٤ — اذا أقام المدعى دعوى فرعية متضمنة لزيادة على الطلب الأصلى أو عو واثبات فيه أو أقام المدعى عليه دعوى على المدعى في أثناء الخصومة فتضم الدعوى الفرعية الى الدعوى الأصلية ويحكم فيها في آن واحد اذا كان لذلك وجه (٣٣٥ م)

٢٩٥ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجوز لغير المتداهين ممن يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى المقامة أمام المحكمة في أى حالة كانت عليها الدعوى ويكونه

دخوله فيها إما يطلب حضور الخصام أمام المحكمة أو بتقديم طلبه في الجلسة حال انعقادها إنما لا يترتب على ذلك تأخير الحكم في الدعوى الأصلية (٣٣٨ م - ٣٣٩ و ٣٤٠ ف)

٢٩٦ — إذا حصلت المعارضة لمن يطلب الدخول في الدعوى بأنه لا حق له فيه حكمت المحكمة في ذلك بوجه الاستعجال (٣٣٩ م - ٣٤١ ف)

### الفصل الخامس — في انقطاع المرافعة أو تركها

٢٩٧ — وفاة الخصام أو أحدهم أو تغير حالته الشخصية أو عزلهم من الوظائف التي كانوا متصفين بها في الدعوى لا يترتب عليه عدم الحكم في الدعوى إذا كانت تقدمت منهم الأقوال والطلبات الختامية في الجلسة ومع ذلك فالمحكمة أن تهمل توقيع الحكم وتمطى المواعيد اللازمة متى كان لذلك وجه (٣٤٠ م - ٣٤٣ و ٣٤٢ ف)

٢٩٨ — وفي هذه الحالة لا يجوز للمحكمة أن تحكم في الدعوى الا على حاصل الأقوال والطلبات الختامية المقدمة بها من الخصام قبل الوفاة أو تغير الحالة أو العزل الا اذا حضر وارث المتوفى أو من يقوم عن عزل أو تغيرت حالته الى المحكمة وبأمر الدعوى باسمه (٣٤١ م)

٢٩٩ — أما اذا توفي أحد الخصام أو تغيرت حالته الشخصية أو عزل من الوظيفة التي كان متصفا بها في الدعوى قبل تقديم الأقوال والطلبات الختامية فيها فتوقف المرافعة بتغير الحال بحقوق الخصام ويرجع اليها بتجديد الطلب من أو الى من يقوم عن أوقفت المرافعة بسبب وفاته أو عزله أو تغير حالته (٣٤٢ م - ٣٤٤ ف)

٣٠٠ — اذا حصل انقطاع المرافعة أو إيقافها بفعل أحد الخصام أو إهماله أو امتناعه فلا يترتب على ذلك سقوط حقه في الدعوى الا اذا نص القانون على ذلك صريحاً (٣٤٣ م)

٣٠١ — أما اذا استمر الانقطاع مدة ثلاث سنوات فلنكل من الخصام أن يطلب الحكم ببطالان المرافعة وتحكم المحكمة به ما لم يكن حصل قبل الطلب المذكور ما يترتب عليه منع ذلك البطلان من الاجراءآت الصحيحة في المرافعة (٣٤٤ م - ٣٩٧ و ٣٩٩ ف)

٣٠٢ — يقدم طلب الحكم ببطالان المرافعة بالأوجه والطرق المعتادة لتقديم الدعاوى الى المحاكم (٣٤٥ م - ٤٠٠ ف)

٣٠٣ — الحكم ببطالان المرافعة لا يسقط الحق في الدعوى إنما يترتب عليه الناء ما حصل من المرافعة فقط (٣٤٦ م - ٤٠١ ف)

٣٠٤ — اذا حكم بالناء المرافعة القائمة بالاستئناف بسبب استقرار الانقطاع فالحكم المستأنف يعتبر انتهائياً لا يستأنف (٣٤٧ م)

٣٠٥ — إذا ترك أحد الخصام باختياره حقه في المرافعة أو في بعض الأوراق الصادرة منه فيها وأعلن ذلك لخصمه على يد محضر أو ذكره في تقريره كان ذلك ملتباً للمرافعة أو الأوراق المتروكة الحق فيها وموجباً لالتزامه بمصاريف المرافعة لكن لا يترتب على ذلك سقوط حقه في أصل الدعوى (٣٢٨ م - ٤٠٣ ف)

٣٠٦ — لا يجوز للمدعى عليه عدم قبول التوك الواقع من المدعى ما لم يكن أقام عليه دعوى في أثناء الخصومة وضمت إلى الدعوى الأصلية (٣٢٩ م)

٣٠٧ — التنازل عن الحكم يترتب عليه سقوط الحق الثابت به لمن تنازل عنه (٣٥٠ م - ٤٠٣ ف)

٣٠٨ — التنازل من طالب الاستئناف عن المرافعة فيه لا يترتب عليه بطلان الاستئناف الفرعي المقدم من الخصم الآخر بعد المواعيد المحددة لإقامة الاستئناف الأصلي وقبل إعلانه بالتنازل (٣٥١ م)

### الفصل السادس — في رد القضاة عن الحكم

٣٠٩ — يجوز رد القضاة بأحد الأسباب الآتية :

(أولاً) إذا كان القاضي قريباً أو صهراً لأحد الخصام إلى الدرجة السادسة والغاية خارجة (ثانياً) إذا كان للقاضي أو زوجته أو لأحد أقاربه أو أصحابه على عموماً النسب خصومة قائمة مع أحد الخصام أو زوجته أو لا يقبل الرد إذا كانت الدعوى أقيمت من الخصم أو وزوجه بعد إقامة الدعوى التي طلب فيها الرد (ثالثاً) إذا كان القاضي وكلاً شرعياً لأحد الخصام أو كانت منظونة وراثته له بعد موته أو أحد الخصام خادماً للقاضي أو مؤكلاً له

(رابعاً) إذا كان للقاضي دعوى مماثلة للدعوى التي طلب فيها الرد

(خامساً) إذا أبدى القاضي تعجيلاً لأحد الخصام في القضية أو كتب عنها

(سادساً) إذا كان اتقاضى أدى شهادة في الدعوى

(سابعاً) إذا قبل هدية من أحد الخصام من وقت الشروع في الدعوى

(ثامناً) إذا وجد سبب قوى غير ما ذكر يستتبع منه أنه لا يمكنه الحكم بغير ميل

ويجب على القاضي الذي يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد أن يغير به المحكمة في أودة مشورتها وهي تحكم بلزوم امتناعه عن الدعوى أو عدمه (٣٥٢ م - ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ ف)

٣١٠ — يجب تقديم الرد قبل الشروع في المرافعة والا سقط حق طلبه وفي حالة ما إذا كان الرد في حق قاض معين من طرف المحكمة يكون في ظرف ثلاثة أيام من يوم تعيينه أن كان حكم هذا التعيين صادراً بمواجهة الخصام وأما أن كان في حالة التياب فالثلاثة أيام تبدئ من بعد إعلان الحكم بثلاثة أيام أن لم يعارض فيه الخصم وإن حصلت منه معارضة تبدئ من الثلاثة أيام المذكورة من بعد صدور الحكم برفض هذه المعارضة (٣٥٣ م - ٣٨٢ و ٣٨٣ ف)

٣١١ - لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت أسبابه بعد مضي المواعيد المقررة لذلك أو أثبت الخصم أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد ( ٣٥٤ م )

٣١٢ - يحصل الرد بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة ويمضى عليه الخصم أو وكيله المعين لذلك وفي هذه الحالة ترفق ورقة التوكيل بطلب الرد ( ٣٥٥ م - ٣٨٤ ف )

٣١٣ - اذا كان الرد واقعا في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بمواجهة الخصام فيجوز الرد بذكره تعطى لكاتب المحكمة الحاضر بالجلسة بشرط تجديده بقلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة ( ٣٥٦ م )

٣١٤ - يلزم أن يكون طلب الرد مشتملا على أسبابه وترفق به عند الاقتضاء الأوراق المسند عليها فيه ( ٣٥٧ م - ٣٨٤ ف )

٣١٥ - تقدم صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة بمعرفة كاتبها في ظرف أربع وعشرين ساعة وعلى الرئيس أن يطلع عليها القاضي المطلوب رده ويمين قاضيا لعمل التقرير عن ذلك ( ٣٥٨ م - ٣٨٥ ف )

٣١٦ - يجب على القاضي المطلوب رده أن يجيب صراحة في المدة التي يعينها الرئيس عن الأوجه المبني عليها الرد وأن يحرر جوابه على أصل التقرير المقدم بطلب الرد ( ٣٥٩ م - ٣٨٦ ف )

٣١٧ - اذا كانت الأسباب موجبة للرد قانونا ولم يجب عنها القاضي المطلوب رده في الميعاد الذي عينه الرئيس أو أجاب بالاعتراف بها فيصدر الحكم بناء على ذلك دون غيره من الأسباب بلجنتها القاضي للدعوى ( ٣٦٠ م - ٣٨٨ ف )

٣١٨ - ان لم يحكم بجواز قبول أسباب الرد أو جحدها القاضي ولم يوجد لها ثبوت بالكتابة وحكمت المحكمة بأن لا وجه للاثبات بالبينة فتصح رفض طلب الرد ( ٣٦١ م - ٣٨٥ ف )

٣١٩ - يسمع القاضي المعين لعمل التقرير أقوال طالب الرد والقاضي المطلوب رده ويصير تلاوة التقرير وإصدار الحكم في حال انعقاد الجلسة بدون مراقبة ( ٣٦٢ م )

٣٢٠ - في حالة ما اذا كان القاضي المطلوب رده معينا من محكمة غير المحكمة التابع لها فترسل صورة طلب الرد الى رئيس المحكمة التابع لها ذلك القاضي ويأخذ الرئيس جواب القاضي على نفس الصورة ويبيدها الى المحكمة الصادرة منها التعيين لاجراء اللازم على الوجه السابق ذكره ( ٣٦٣ م )

٣٢١ - الحكم الصادر برفض طلب الرد يحكم فيه على طالبه بغرامة أربع مائة قرش ديواني وتزداد تلك الغرامة لتأية ألفي قرش ( ٣٦٤ م - ٣٩٠ ف )

٣٢٢ - يقبل الاستئناف من طالب الرد ولو في المواد التي يكون الحكم فيها انتهايا وطلب الاستئناف يكون بتقرير يحرر في قلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بدون ميعاد آخر ( ٣٦٥ م - ٣٩١ و ٣٩٢ ف )

٣٢٣ — ترسل صورة كل من تقرير طلب الرد وأقوال القاضي والحكم وطلب الاستئناف الى قلم كتاب محكمة الاستئناف ( ٣٩٦ م - ٣٩٣ ف )

٣٢٤ — على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الصور اليها في ظرف ثلاثة أيام وتحكم فيها في أقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقا بغير احتياج لسماع أقوال الاخصام ( ٣٩٧ م - ٣٩٤ ف )

٣٢٥ — في أثناء الاجراءآت المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ما هي عليه انما يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم الاخر أن تعين قاضيا بدل المطالب رده ويجوز أيضا طلب هذا التعيين في حالة الاستئناف ولو سبق رفضه قبل حصول الاستئناف المذكور ( ٣٩٨ م - ٣٨٧ ف )

٣٢٦ — تتبع الاصول المذكورة سابقا في حالة طلب رد المحكمين أيضا ( ٣٧٠ م )

٣٢٧ — اذا طلب رد جميع قضاة المحكمة أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم فيرفع طلب الرد لمحكمة الاستئناف بمد كتابة التقرير به في قلم كتاب المحكمة وأخذ أقوال النضاة المطلوب ردم في المحضر ( ٣٧١ م )

٣٢٨ — اذا طلب رد جميع قضاة محكمة الاستئناف أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم ما يكفي للحكم في ذلك فترفع مسألة الرد والدعوى الاصلية اذا قبل ذلك الرد الى محكمة عضوية مركبة من أحد عشر قاضيا بالاقل من قضاة الاستئناف الذين لم يطلب ردم ومن رؤساء المحاكم الابتدائية وكلائها وعند الاقتضاء يضم اليهم بالاقتراع قضاة من المحاكم الابتدائية بشرط أن القضاة الذين تركب منهم هذه المحكمة لم يسبق منهم نظر الدعوى في المحكمة الابتدائية ( ٣٧٢ م )

### الباب الثامن

#### في طرق الطعن في الأحكام

#### الفصل الاول - في المعارضة

٣٢٩ — تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة في النية الى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها ( ٣٧٣ م - ١٤٩ وما بعدها ف )

٣٣٠ — يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضي أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعانة بالتنفيذ لشخصه أو لحله الأصل أو وصول ورقة مذکور فيها حصول شيء من التنفيذ

ولا يجوز تنفيذ الاحكام الصادرة في النية الا بعد اعلانها بثمانية أيام مالم يكن التنفيذ المؤقت مذكورا في الحكم ( ٣٧٥ م - ١٥٩ ف )

- ٣٣١ - لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به ( ٣٧٦ م )
- ٣٣٢ - تحصل المعارضة على حسب الاصول المقررة للتكليف بالحضور وتمن ورقة التكليف بالحضور الخصم الآخر في المحل المعين أو في محله الأصلي اذا كان في البلدة الكائنة بها المحكمة ( ٣٧٧ م - ١٦١ و ٤٣٧ ف )
- ٣٣٣ - تجوز المعارضة بمجرد طلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره أو في الورقة المتضمنة التنبيه بالتنفيذ أو المتضمنة الاعلان بوقوع الحجز ويجب عند ذلك على المحضر أن يجرد طلب الحضور في ذيل الورقة المكتوبة فيها المعارضة ويعلمها لكل من الخصام ( ٣٧٨ م - ١٦٢ و ٤٣٨ ف )
- ٣٣٤ - تقبل المعارضة في كل أمر أو حكم صادر في الغياب الا في الأحوال المستثناة في القانون ( ٣٧٩ م )
- ٣٣٥ - يترتب على المعارضة ايقاف التنفيذ الا اذا كان التنفيذ المؤقت مذكورا في الحكم أو في نص القانون ( ٣٨٠ م )
- ٣٣٦ - ولكن يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية ( ٣٨١ م )
- ٣٣٧ - المعارضة في أمر صادر من أحد القضاة تقدم الى المحكمة الموظف فيها ( ٣٨٢ م )
- ٣٣٨ - وترفع المعارضة في الحكم الى المحكمة التي أصدرته ( ٣٨٣ م )
- ٣٣٩ - الحكم الذي يصدر في الغيبة بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقا ( ٣٨٤ م - ١٦٥ ف )
- ٣٤٠ - وكذلك لا تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة بعد تأخر المدعى عليهم وتكليفهم مرة ثانية بالحضور كالحالة المبينة في المادة ١٧٣ ( ٣٨٥ م )
- ٣٤١ - يكون في قلم كتاب المحكمة دفتر لقيد المرافعات ويكون قيدها بمعرفة كاتب المحكمة في يوم حصولها أو في ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر اذا منعه مانع عن القيد في اليوم المذكور ( ٣٨٦ م - ١٦٣ ف )
- ٣٤٢ - يتضمن ذلك القيد بيان أسماء الاخصام وتاريخ كل من الحكم والمعارضة ( ٣٨٧ م - ١٦٣ ف )
- ٣٤٣ - لا يمكن تنفيذ الأحكام الصادرة في الغيبة على غير المتداعين الا بشهادة من كاتب المحكمة دالة على عدم وجود معارضة في تلك الاحكام بالدفتر المذكور ( ٣٨٨ م - ١٦٤ ف )
- ٣٤٤ - يبطل الحكم الصادر في غيبة الخصم ويعد كأنه لم يكن اذا لم يحصل تنفيذه في ظرف ستة أشهر من تاريخه ( ٣٨٩ م - ١٥٦ ف )



## الفصل الثاني - في الاستئناف

٣٤٥ (ق ٣ سنة ١٩١٤) — يجوز للخصوم في غير الاحوال المستثناة بنص صريح في القانون أن يستأفوا الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية أو من محاكم المواد الجزئية اذا كان المدعى به زائداً عن ألفي قرش أو كان مقدار المدعى به غير معين (٣٩٠ م - ق ٢٧ فتوى سنة ٨ مادة ٢٢ ١١ ابريل سنة ١٨٣٨ مادة ١ ف)

٣٤٦ — الدعاوى المتعلقة بالايرادات المؤبدة تقدر باعتبار كل سبعة منها في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بالايراد مدة الحياة تقدر باعتبار كل اثني عشر منها في مقام مائة والدعاوى المتعلقة بفسخ الإيجار أو بصحة التنبيه على المستأجر بتخلية المحل المؤجر تدخل في تقديرها أجرة المدة الباقية لنهاية الإيجار والدعاوى المتعلقة بالقتال وغيرها من المالكولات تقدر قيمتها على حسب أسعار الاسواق المختصة بها (٣٩١ م - ق ١١ ابريل ١٨٣٨ مادة ١)

٣٤٧ — تخذف في تقرير المدعى به الحاصل لأجل معرفة جواز الاستئناف من عدمه الطلبات التي لم يحصل فيها تنازع والمبالغ التي عرضها المدين على دائته بالحالة الرسمية (٣٩٢ م)

٣٤٨ — في حالة ما اذا أقيمت دعوى من المدعى عليه في أثناء الخصومة أو دعوى بطلب المقاصة يمتنع في التقدير أكبر مبلغ حصلت المطالبة به أمام المحكمة (٣٩٣ م - ق ١١ ابريل ١٨٣٨ مادة ٢)

٣٤٩ — ويكون التقدير بالوجه المتقدمة على مقتضى آخر طلب قدم من الاخصام للمحكمة عند شروعاتها في المداولة في الحكم (٣٩٤ م)

٣٥٠ — أما الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وعدمه فيجوز استئنافها مهما كان مقدار المدعى به (٣٩٥ م - ق ٤٥٤ ف)

٣٥١ — لا يقبل استئناف الاحكام الصادرة في النية مادام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزاً (٣٩٦ م - ق ٤٥٥ ف)

٣٥٢ — الحكم الصادر على خلاف حكم سابق يجوز استئنافه أيا كان مقدار المدعى به ويرفع الحكم الاول الى المحكمة الابتدائية أو الى محكمة الاستئناف (٣٩٧ م)

٣٥٣ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — الميعاد الذي يجوز الاستئناف فيه هو ستون يوماً من يوم اعلان الحكم لنفس الخصم أو لحله الأصلي أو المعين اذا كان ذلك الحكم صادراً من محكمة ابتدائية وأما ان كان صادراً من محكمة المواد الجزئية فيكون الميعاد ثلاثين يوماً (٣٩٨ م - ق ٤٤٣ ف)

٣٥٤ — يزداد على المواعيد المذكورة بالمادة السابقة مواعيد المسافه

ولا يعتبر ابتداء تلك المواعيد فيما يتعلق بالأحكام الصادرة في حال النية الا من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول ( ٣٩٩ م - ٤٤٣ ف )

٣٥٥ - يكون ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما في الاحكام الصادرة في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ وفي الامور المستعجلة المبينة في المادة ٢٨ وفي الاحكام المتعلقة بالتفليس أو بزوج الأموال على الديانة بحسب مراتب امتياز الديون ودرجات الزهن أو التوزيع بين الغرماه وجميع ذلك ان لم يكن في القوانين مواعيد أقصر من الميعاد المذكور في أحوال مخصوصة ( ٤٠٠ م )

٣٥٦ - لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مذكورا فيها أو مصرحا به في القانون ( ٤١٠ و ٤٤٤ م - ٤٥٧ ف )

٣٥٧ - اذا طلب أحد الخصام استئناف الحكم جاز للخصم الآخر فضلا عن حقه في طلب الاستئناف طلبا أصليا في الميعاد المقرر أن يطلب استئناف ذلك الحكم طلبا فرعيا ما دامت المرافعة قائمة في محكمة الاستئناف ولم يترك الطالب الأول دعواه فيه ولا يمنع الطالب الثاني سبق قبوله للحكم المذكور ( ٤٠١ م - ٤٤٣ ف )

٣٥٨ - موت المحكوم عليه يوقف ميعاد الاستئناف ولا يحسب الباقي من الميعاد الا بعد اعلان الحكم للورثة في آخر عمل كان لموتهم ( ٤٠٢ م - ٤٤٧ ف )

٣٥٩ - اذا صدر الحكم بناء على ورقة مزورة أو حكم بإلزام أحد الخصام لصدد ظهور ورقة قاطعة في الدعوى حمزها الخصم الآخر فلا يتبدىء ميعاد الاستئناف في الحالة الأولى الا من اليوم الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم فيه بنبوته وفي الحالة الثانية من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة بعد حمزها ( ٤٠٣ م - ٤٤٨ ف )

٣٦٠ - لا يجوز استئناف الأحكام التحضيرية ( ١ ) الا عند استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى ( ٤٠٤ م - ٤٥١ و ٥٢٠ ف )

٣٦١ - أما الأحكام التمهيدية التي يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى والأحكام الصادرة بجراء أمور مؤقتة فيجوز استئنافها في الحال كما يجوز استئنافها عند استئناف الحكم في أصل الدعوى بدون أن يترتب على التأخير في ذلك سقوط حق طالب الاستئناف ولو سبق تنفيذ تلك الأحكام برضائه ( ٤٠٥ م - ٤٥١ و ٥٢٠ ف )

٣٦٢ - استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه حتما استئناف جميع الأحكام التحضيرية أو التمهيدية التي سبق صدورها في الدعوى ما لم تقرر المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن طالب الاستئناف قبل تلك الأحكام قبولا صريحا

( ١ ) الأحكام التحضيرية هي الأحكام الصادرة في أثناء المرافعة لغير استيفاء التحقيقات بحيث لا يؤخذ منها ما يدل على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى

٣٦٣ (ق ٤ سنة ١٩١١) — يرفع الاستئناف بورقة تعلن بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون تلك الورقة مشتملة على البيانات العمومية وبذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والأسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتاريخ الجلسة التي تحدث بحضور المستأنف عليه أمام المحكمة الاستئنافية والا كان العمل لاغيا ولا يكون ميعاد التكليف بالحضور أقل من ثلاثة أيام بخلاف مواعيد المسافة في المواد التجارية والمواد الجزئية ولا أقل من ثمانية أيام كذلك في المواد الأخرى من تاريخ الاعلان والا كان العمل لاغيا وعلى المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لتقيد القضايا قبل الجلسة بثان وأربعين ساعة كما يجب عليه أن يقيده في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ اعلانه بذلك من المستأنف عليه على يد محضر بالطرق المبينة في المادة ٣٦٤ وإلا كان الاستئناف كأن لم يكن في الحالتين (٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩)

٣٦٤ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — يجب على طالب الاستئناف أن يضمن في الورقة المذكورة في المادة السابقة عملا له في البهدة الكائنة بها محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية التي ستحكم في طلبه ان لم يكن ساكنا في تلك البهدة والا فيصح اعلان الأوراق اليه بمجرد توصيلها لقلم كتاب المحكمة (٤٠٨ م)

٣٦٥ — تمن بورقة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة المرفوع لها الاستئناف لنفس الخصم أو لعله الأصلي أو المعين (١) (٤٠٩ م - ٤٠٩ ف)

٣٦٦ — القواعد السابق تقريرها في شأن المرافعات في المادة ٧٠ والمواد التالية لها والقواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام تتبع في المرافعة في الدعاوى المستأنفة (٤١١ م)

٣٦٧ (د ٣١ أغسطس ١٨٩٢) — المعارضة في الأحكام الصادرة في القضية في الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف العشرة أيام التالية لاعلان تلك الأحكام والا سقط الحق فيها وترفع بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق طلب الاستئناف

٣٦٨ — لا يجوز أن تقدم في الاستئناف طلبات جديدة غير الطلبات الأصلية ولكن يجوز أن يضاف الى الطلب الأصلي ما استجد من الأجر والقوائد أو الأرباح (٢) أو نحو ذلك مما يتبع الأصل من وقت تقديم آخر الطلبات في المحكمة الابتدائية وكذلك يضاف ما زاد من التصويضات من وقت الحكم المستأنف (٤١٢ م - ٤١٢ ف)

٣٦٩ — يجوز للاخصام أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعوى أو لنفيها (٤١٣ م - ٤١٥ ف)

(١) تراجع مادة ١ د ٤ يونيو ١٨٩٩ الخامس باعلان الأوراق لرجال الجيش - تم د ٢٤ مايو ١٩٠١ و د ٩ فبراير سنة ١٩٠١ م ٢٤ فيما يتعلق باعلان الأوراق الخ السجون  
(٢) تراجع م ٢٧٩ من القانون المدني

٣٧٠ — اذا حكمت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بإبطال حكم من الأحكام التمهيدية وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها جاز للمحكمة أن تطالب الدعوى المذكورة وتحكم فيها (٤١٤ م - ٤٧٣ ف)

٣٧١ — ويجوز ذلك أيضا للمحكمة اذا حكمت بإبطال حكم صادر في مسألة اختصاص المحكمة أو في طلب الاحالة منها على محكمة أخرى بسبب إقامة الدعوى بها أو دعوى أخرى مرتبطة بطلب الدعوى وكانت الدعوى الأصلية صالحة للحكم فيها انما لا يجوز لها ذلك اذا كانت المدعى به لا يتجاوز القدر المقرر لما تحكم فيه محاكم المواد الجزئية حكما انتهائيا (٤١٥ م - ٤٧٣ ف)

الفصل الثالث - في التماس اعادة الحكم بالمحكمة التي أصدرته

٣٧٢ — يجوز للاخصام التماس اعادة النظر في الاحكام الانتهائية الصادرة من محكمة ابتدائية أو استئنافية بمواجهة الاخصام أو في حال الغيبة ان كانت المواعيد التي يجوز فيها معارضة الاحكام الصادرة في الغياب قد مضت وهذا التماس يكون بناء على سبب واحد أو أكثر من الاسباب الآتية :  
أولا — اذا لم يحكم في أحد الطلبات المقدمة للمحكمة .  
ثانيا — اذا حصل في أثناء نظر الدعوى غش من الخصم الآخر وترتب عليه تأثير في رأى القضاة في الحكم .

ثالثا — اذا حصل الاقرار بعد الحكم بتزوير الاوراق التي ترتب عليها الحكم أو حكم بتزويرها رابعا — اذا استحصل للمتمس الاعادة من بعد الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كانت معجوزة بفعل الخصم الآخر .  
خامسا — اذا حكم بشيء لم يطلبه الاخصام .  
سادسا — اذا كان الحكم مناقضا بمضه لبعض (٤٢٤ م - ٤٨٠ ف)

٣٧٣ — مياد التماس اعادة الحكم ثلاثون يوما من تاريخ الاعلان بالحكم الصادر بمواجهة الاخصام وفي حالة ما اذا كان الحكم صادرا في الغيبة يكون ابداء المياد من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول (٤٢٥ م - ٤٨٣ الى ٤٨٧ ف)

٣٧٤ — ومع ذلك لا يكون ابداء المياد في الوجه الثاني والثالث والرابع من الالوجه السابق ذكرها الا من وقت ظهور الغش أو التزوير أو الاوراق التي كانت مخفية (٤٣٦ م - ٤٨٨ ف)

٣٧٥ — يقدم التماس اعادة الحكم بتكليف من المتمس للخصم الآخر على الأوجه المتعاضدة بالحضور للمحكمة التي أصدرت الحكم ويجوز أن تكون تلك المحكمة مركبة من نفس القضاة الذين أصدروا ذلك الحكم (٤٢٨ م - ٤٨٣ و ٤٩٠ و ٤٩٣ ف)

٣٧٦ — لا تبيد المحكمة النظر الا في الطلبات للمتمس اعادة النظر فيها (٤٢٩ م - ٤٩٩ ف)

- ٣٧٧ — تحكم المحكمة ابتداء في جواز قبول الالتماس أو عدمه (٤٣٠ م)  
 ٣٧٨ — إذا حكم برفض الالتماس حكم على للمتمسس بفرامة أو بمائة قرش ديواني وبالتعميضات  
 ان كان لها وجه (٤٣١ م - ٥٠٠ ف)  
 ٣٧٩ — إذا حكمت المحكمة بقبول الالتماس فتعين الجلسة التي يكون فيها حضور الخصام  
 للمرافعة في أصل الدعوى بشر احتياج لاعادة التكاليف بالحضور (٤٣٢ م)  
 ٣٨٠ — الحكم الذي يصدر برفض الالتماس لعدم جواز قبوله أو الحكم الذي يصدر في موضوع  
 الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز التماس اعادة النظر فيها مطلقا (٤٣٣ م - ٥٠٣ ف)

### الباب التاسع

#### في التنفيذ

#### الفصل الأول — قواعد عمومية

- ٣٨١ — التنفيذ واجب لكل حكم أو سند أو عقد رسمي عليه صيغة التنفيذ (٤٣٤ م - ٥٤٥  
 وما بعدها ف)  
 ٣٨٢ — يحصل التنفيذ بمعرفة المحضرين وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب الخصم الذي  
 يسلمهم الحكم أو السند الواجب التنفيذ (٤٣٥ م - ٥٥٦ ف)  
 ٣٨٣ — إذا امتنع المحضر عن التنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس المحكمة التابع لها  
 المحضر أو لقاضي المواد الجزئية بالمحكمة المذكورة (٤٣٦ م)  
 ٣٨٤ — لا يكون التنفيذ الا للاشياء المينة الحالية عن النزاع ولا يجوز الشروع فيه قبل اعلان  
 الحكم أو السند الواجب التنفيذ الى نفس الخصم أو محله والتنبيه عليه بالإجراء (٤٣٧ م - ٥٥٦ ف)  
 ٣٨٥ — المحضر الذي يحرر ورقة التنبيه يلزم أن يكون مرصعا له في الاستلام واعطاء سند  
 للمخالصة الا اذا كان المبلغ المستحق على حسب نص الحكم أو العقد الواجب التنفيذ مستحق الدفع في  
 محل غير المحل الواقع فيه التنبيه من المحضر (٤٣٨ م)  
 ٣٨٦ — اذا حصل اشكال في التنفيذ فإ يكون متملقا بالاجزا آت الوقتية يرفع أمره الى محكمة  
 المواد الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متملقا بأصل الدعوى يرفع أمره الى المحكمة التي  
 أصدرت الحكم (٤٣٩ م - ٤٤١ م و ٥٥٤ و ٨٠٦ ف)  
 ٣٨٧ — يجوز للاخصام أن يطلبوا تفسير الحكم مباشرة من المحكمة التي أصدرته (٤٤٠ م)  
 ٣٨٨ — يجوز للمحكوم عليه بدون انتظار لتنبيه المحضر بالتنفيذ أن يطلب من المحكمة التي  
 يكون فيها الاستئناف منع تنفيذ الحكم اذا كان موصوفا بكونه انتهايا وكان وصفه بذلك في غير محله  
 أو كان التنفيذ الوقتي مأمورا به في غير الأحوال المينة في القانون

ورفع الطلب في هذه الحالة الى المحكمة العليا بالنسبة للمحكمة الصادر منها الحكم ويكون رفعه بتكليف الخصم بالحضور اليها على الاوجه المتأدة وبمحكم فيه بطريق الاستعجال (٤٤٥ و ٤٤٦ م ٤٥٧ و ٤٥٩ ف)

٣٨٩ — وللمحكوم له أيضا أن يتظلم الى المحكمة العليا اذا كان مدعيا بأن وصف الحكم بكونه ابتدائيا في غير عمله أو بأن المحكمة أخطأت في عدم الحكم بالتنفيذ الوقفي أو في أمرها به بشرط تقديم الكفالة (٤٤٧ م - ٤٥٨ ف)

٣٩٠ — التنفيذ المؤقت في المواد التجارية يكون واجبا قانونا ولومع حصول المعارضة أو الاستئناف أو عدم التصريح به في الحكم بشرط تقديم الكفالة (٤٤٨ م - ٤٣٩ ف)

٣٩١ — تعاقب المحكمة المحكوم له من تقديم الكفالة ان طلب ذلك وكانت المادة تجارية وأما ان كانت المادة مدنية فتعاقب بالتنفيذ المؤقت بغير كفالة اذا كان المحكوم عليه معترفا بالمحكوم به أو كان الحكم صادرا بتنفيذ الحكم سابق صار في مثابة حكم بتي أو كان الحكم السابق مصرحا فيه بالتنفيذ بغير كفالة وبمحكم بذلك المحكمة أيضا اذا كان حكما مبنيا على سند رسمي انما يشترط في كل ما ذكر سبق كون المحكوم عليه خصما في الحكم السابق أو طرقا في السند الرسمي (٤٤٩ م - ٤٣٩ و ١٣٥ ف)

٣٩٢ — يؤمر بالتنفيذ المؤقت في المواد المدنية ولومع حصول الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها على حسب ما تستصوبه المحكمة في الاحوال الآتية :

أولا — في اخراج الساكن الذي لم يكن يسيده عقد إيجار أو كان له إيجار وانتهت مدته أو فسخ أو لم يكن يخل المستأجر أمتعة كافية لضمان الاجرة . وفي ازالة اليد الموضوعة على العقار بغير وجه اذا كان ملك المدعي أو استحقاقه للعقار غير موجود أو تابعا بسند رسمي .

ثانيا — في اجراء الترميمات الضرورية المستعجلة .

ثالثا — في الاجراآت التحفظية أو الوقفية .

رابعا — في تقرير النفقة الوقفية وتقدير المؤونة وأداء الاجر .

ويجوز للمحكمة في جميع هذه الاحوال أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولومع حصول المعارضة (٤٥٠ م - ١٣٥ ف)

٣٩٣ — ويجوز للمحكمة أيضا أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولومع حصول المعارضة أو الاستئناف مع أخذ الكفالة أو بدون أخذها اذا كان الطلب الذي تقدم للمحكمة مبنيا على سند غير رسمي لم ينازع فيه

٣٩٤ — التنفيذ المؤقت بدون أخذ كفالة ولومع حصول الاستئناف يكون واجبا لكل حكم فيما أمر به من اجراءآت الرافعة أو التحقيق ولو كان ذلك مما يدل على ما يحكم به المحكمة في أصل الدعوى انما للمحكمة أن تأمر بتقديم الكفالة اذا كان يخشى حصول ضرر أو خطر من التحقيق المحكوم بأجراه (٤٥١ م)

٣٩٥ — التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكافة الاحكام الصادرة من محاكم المواد الجزئية في المنازعات والامور المذكورة في المادة ٢٨ ( ٤٥٢ م - ٨٠٩ ف )

٣٩٦ — وفي الاحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر بموجب المحكمة أو لقاضي المواد الجزئية الأمر بأن التنفيذ يكون بموجب نسخة الحكم الاصلية ( ٤٥٣ م - ٨١١ ف )

٣٩٧ — يسلم كاتب المحكمة في هذه الحالة نسخة الحكم الاصلية الى المحضر بوصل منه وعلى المحضر أن يردّها عقب التنفيذ ( ٤٥٤ م )

٣٩٨ — الاحكام والسندات الواجبة التنفيذ لا يتوقف تنفيذها بسبب عرض الدين من المدين لدائنه عرضا رسميا اذا كان الدائن منازعا فيه انما لقاضي المواد الجزئية الداخل في دائرته محل التنفيذ أن يأمر بتوقيف اجراآت التنفيذ مؤقتا بواسطة ايداع المعروض أو مبلغ أزيد منه يمينه بمعرفة ( ٤٥٦ م )

٣٩٩ — في الاحوال التي لا يجوز فيها تنفيذ الحكم الا مع أخذ الكفالة يكون لطالب التنفيذ الخيار بين أن يأني بكفيل مقدر أو يودع في صندوق المحكمة من النقود أو السندات ذات القيمة ما يساوي المحكوم به ( ٤٥٨ م )

٤٠٠ — ما يختاره طالب التنفيذ من الالوجه المذكورة يكتب في ورقة التنبيه الحاصل على يد المحضر أو في ورقة مستقلة تعلن الى نفس الخصم أو الى محله قبل صدور ورقة التنبيه أو بعده ( ٤٥٩ م )

٤٠١ — وللخصم المحكوم عليه ميعاد ثلاثة أيام المناقضة في اقتدار الكفيل وتحصيل المناقضة بمجرد التقرير بها في قلم كتاب المحكمة ( ٤٦٠ م - ٥١٩ ف )

٤٠٢ — بعد مضي هذا الميعاد لا تقبل المناقضة بل يؤخذ على الكفيل التعهد في قلم كتاب المحكمة ( ٤٦١ م - ٥١٩ ف )

٤٠٣ — اذا حصل النزاع في اقتدار الكفيل أو في شأن السندات المراد ايداعها حكمت في ذلك محكمة المواد الجزئية الداخل في دائرتها محل التنفيذ بطريق الاستعجال حكما انتائيا لا يستألف ويكون ذلك بناء على طلب حضور الخصم بمتضى علم خير ( ٤٦٤ م - ٥٢٠ و ٥٢١ ف )

٤٠٤ — الاعلانات الحاصلة الى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة اذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك ( ٤٦٥ م )

٤٠٥ — اذا رجع الخصم عن اعتبار المحل المعين ولم يعين محلا غيره ولم يكن ساكنا في البلدة الكاتبة بها المحكمة فعملن الاوراق الى قلم كتاب المحكمة ويعتبر ذلك صحيحا ( ٤٦٦ م )

- ٤٠٦ - إذا مضت الستة أشهر المذكورة بدون شروع في التنفيذ أو أوقف التنفيذ مدة ستة أشهر بدون حصول مراقبة فتكون الاعلانات الى نفس الخصم أو الى محله الأصلي (٤٦٧ م)
- ٤٠٧ - الأحكام الصادرة من محاكم بلدة من البلاد الأجنبية يجب لجعلها نافذة في الديار المصرية أن توضع عليها صيغة التنفيذ بمراعاة الشروط والاجراآت التي تقتضيها قوانين تلك البلدة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام غيرها من البلاد فيها (٤٦٨ م - ٥٤٦ ومدنى ٢١٢٣ ف)
- ٤٠٨ - الأحكام الصادرة بالزام غير المتخصصين بفعل أمر أو أداء شيء لا يجب تنفيذها في حق ذلك الغير ولو بعد مضي مواعيد المعارضة والاستئناف الا بقرار ورقة اعلان الحكم أو شهادة المحضر الدالة على حصوله مع شهادة كاتب المحكمة بعدم حصول معارضة ولا استئناف (٤٦٩ م - ٥٤٨ ف)
- ٤٠٩ - يجعل في قلم كتاب المحكمة دفتر يقيّد فيه الكتاب المعارضات والاستئناف (٤٧٠ م - ٥٤٩ و ١٦٣ ف)

### الفصل الثاني

في التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من المنقولات وفي الحجز على ذلك تحفظاً

- ٤١٠ - يجوز لكل دائن يسده سند رسمى أو غير رسمى يثبت له ديناً خالياً عن النزاع أن يطلب وضع الحجز على ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو الأوراق ذوات القيمة المستحقة الاداء في الحال أو في المال أو غير ذلك من المنقولات المتعلقة بالمدين ومنته من تسليمه شيئاً منها بشرط أن يبين القدر الذي يريد وضع الحجز من أجله (٤٧١ م - ٥٥٧ ف)
- ٤١١ - لا يجوز لطالب الحجز أن يضم لدينه من الملحقات الاحتمالية أزيد من فوائد سنة مستقبلية ولا أكثر من عشر مبلغ الدين في مقابلة ما يلزم من المصاريف انما لا يجوز في أى حال من الاحوال أن يتجاوز ذلك المشر ثلاثة آلاف قرش ديوانى (٤٧٢ م)
- ٤١٢ - اذا لم يكن بيد الدائن سند أصلاً أو كان الدين المذكور بالسند غير خال عن النزاع جازله أن يطلب وضع الحجز بحريضة يقدمها الى قاضى المواد الجزئية اذا كان الدين لا يزيد على عشرة آلاف قرش وان زاد على ذلك تقدم تلك الحريضة الى القاضى المدين للامور الوقفية بالمحكمة السكان بدائرتها محل المدين (٤٧٣ م - ٥٥٨ و ٥٥٩ ف)
- ٤١٣ - على القاضى أن يقدر الدين مؤقتاً في الامر الذى يصدره بوضع الحجز (٤٧٣ م)

(١) ق ١٧ سنة ١٩٠٤ م ٦ - لا تقبل أية معاوضة في دفع قيمة الكوونات او وفاة قيمة السندات ومع ذلك فان المبالغ والمصارف المالية طالبينك المكلفة بالدفع اذا ثبت لاياتيو تاكافيا فقدان أو سرقة سندات أو كورونات جاز لها أن توقف مؤقتاً دفع قيمة السندات أو الكوونات المذكورة .



٤١٤ — على القاضي أن يصدر أمره بالإجابة في كل الأحوال فإذا حصل نزاع رفع اليه وفي هذه الحالة يجوز له بعد سماع أقوال الاخصام بمواجهة بعضهم بعضاً أن يحجو ويثبت في تقديره السابق ويؤيد الحجز أو يرجع فيه على حسب ما يظهر له من صحة الطلب وعندها (م ٤٧٤)

٤١٥ — يجزى وضع الحجز بورقة تعلن على يد محضر على حسب الاصول المعتادة وتشتمل تلك الورقة على صورة السند أو الامر الصادر بوضع الحجز وعلى المحل الذي عينه طالب الحجز في البلدة الساكن فيها المحجوز لديه ان لم يكن طالب الحجز ساكناً فيها فإذا لم تستوف الورقة جميع ذلك كان الحجز لاغياً (م ٤٧٥ - م ٥٥٩ ف)

٤١٦ — إذا كان الحجز واقفاً على ما تحت أيدي محصلي الأموال المبرية أو المديرين لها أو الأمناء عليها يجب أن يكون الاعلان به الى اشخاصهم وعليهم أن يضعوا علامتهم على النسخ الاصلية من أوراق الحجز فان امتنعوا عن ذلك يكون التاشير على الاصل من وكيل المحضر الخديوية (السلطانية) بالهككة (م ٤٧٧ - م ٥٦١ ف)

٤١٧ — اذا كان المدين والمحجوز مال المدين عنده مقيمين في جهة واحدة جاز اعلان الحجز للمدين بعين الورقة التي اعلن بها المحجوز مال المدين عنده وإذا كان السند المستند اليه في وضع الحجز غير واجب التنفيذ ينبغي أن تكون ورقة الاعلان للمدين مشتملة على تكليفه بالحضور في المواعيد المعادة أمام قاضي المواد الجزئية المختص بالحكم في ذلك أو أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها محل المدين على حسب الأحوال لأجل سماع الحكم بصحة الحجز لتوفر الشروط اللازمة فيه (م ٤٧٨ - م ٥٦٣ ف)

٤١٨ — اذا لم تصدر ورقة واحدة باعلان الحجز لكل من المدين والمحجوز مال المدين عنده وجب اعلان المدين بورقة الحجز في ميعاد ثمانية أيام وإذا كان السند الذي استند اليه طالب الحجز غير واجب التنفيذ يلزم أن تشتمل ورقة الاعلان به على تكليف المدين بالحضور لاثبات صحة الحجز كما تقرر في المادة السابقة (م ٤٧٩ - م ٥٦٣ و ٥٦٤ ف)

٤١٩ — اذا لم يحصل اعلان الحجز للمدين في ميعاد الثانية أيام في حالة وجوب ذلك الاعلان كان الحجز المذكور لاغياً من نفسه (م ٤٨٠ و ٤٨١ - م ٥٦٥ و ٥٦٦ ف)

٤٢٠ — يجوز للمدين المحجوز على ماله لدى الغير أن يطلب رفع الحجز من المحكمة التابع هو لها ويعلن ذلك الطلب رسمياً الى المحجوز لديه (م ٤٨٧ - م ٥٦٧ ف)

٤٢١ — لا يوقف الحجز جريان التوائد التي تستحق على المحجوز لديه ولا يمنع المدين المحجوز ماله عن مطالبة المحجوز لديه بالدفع ويكون الدفع بايديع الدين بصندوق المحكمة التابع لها المدين ولا ينفك قيد الحجز عنه (م ٤٨٣)

٤٢٢ — يجوز للمحجوز لديه في كل الأحوال أن يودع القدر المحجوز عليه بصندوق المحكمة ولو ادعى المدين بطلان الحجز ما لم يرتفع الحجز بالتراضى أو تحكم المحكمة برقمه (م ٤٨٤)

٤٢٣ — يجوز أيضا للمحجوز لديه بعد ايداعه بصندوق المحكمة القدر المحجوز عليه لتأدية دين طالبها المحجز بخاصة بعد ثبوته أن يسلم الباقي في ذمته للمدين وفي هذه الحالة اذا حدث محجز آخر فلا يكون مؤثرا على المبلغ المودع (٤٨٥ م)

٤٢٤ — اذا كان المحجز واقعا بناء على سند واجب التنفيذ أو حكم بصحة المحجز في الأحوال الأخرى ولم يودع المحجوز لديه بصندوق المحكمة القدر الواقع عليه المحجز حسب ما هو مقرر بالمواد السابقة جاز تكليفه بالحضور الى قلم كتاب المحكمة التابع لها لبيان الدين الذي في ذمته وأسبابه وما وقع عليه من المحجوزات السابقة ويبرز ما لديه من الأوراق الأصلية المؤيدة لصحة مقاله أو صوريها مصدقا عليها (٤٨٦ م - ٥٧١ وما بعدها ف)

٤٢٥ — اذا لم تحصل منازعة في صحة ما أقر به المحجوز لديه ولم يطلب رفع المحجز ولم يقع محجز آخر يدفع الى الدائن المحجوز له من القدر المقر به ما يفي بدينه إن كان المقر به زائدا عنه أو يخصم له من أصل دينه ان كان دونه (٤٨٧ م)

٤٢٦ — اذا وقع محجز آخر على مال المدين يودع المبلغ المقر به في صندوق المحكمة التابع لها للمدين المحجوز على ماله (٤٨٨ م - ٥٧٥ ف)

٤٢٧ — للمحجوز لديه أن يحجز في جميع الأحوال مما في ذمته للمدين قدر المصاريف التي صرفها بعد تقديمها بمعرفة القاضي (٤٨٩ م)

٤٢٨ — اذا حصل تنازع فيما أقر به المحجوز لديه يرفع أمره للمحكمة المختصة بالحكم في ذلك التابع لها عمله (٤٩٠ م - ٥٧٦ ف)

٤٢٩ — اذا ثبت أن المحجوز لديه لم يبين مقدار الدين الذي في ذمته غشا منه وتدليسا أو أنه أقر بمبلغ أقل مما في ذمته أو أخفى شيئا من السندات المثبتة لصحة قوله جاز الحكم عليه بدفع القدر الذي وقع المحجز عليه فاذا لم يكن في ذمة المحجوز لديه شيء للمدين المحجوز على ماله أو لم يحصل نزاع فيما أقر به فلا يكون المحجز تأخير على المبالغ التي تستحق عليه بعد مضي ستة أشهر من يوم تقريره (٤٩١ م - ٥٧٧ ف)

٤٣٠ — اذا أقر المحجوز لديه بما في ذمته للمدين المحجوز على ماله فلا يجوز لمن يظهر من الدائنين الطالبين للمحجز التزامه بإعادة الاقرار انما يجوز لهم أن يعارضوا في صحة ما أقر به ما لم يصدر حكم في شأن ذلك الاقرار (٤٩٢ م - ٥٧٥ ف)

٤٣١ — يصبح للدائن أن يحجز تحت يده ما يكون في ذمته للمدين انما يجوز التزامه بأن يودع في صندوق المحكمة قدر ما في ذمته من الدين الثابت بلا نزاع (٤٩٣ م)

٤٣٢ — اذا تعدد الدائنين الطالبون للمحجز وكان المبلغ المحجوز عليه غير كاف لوفاء دينهم

بتامها يقسم بينهم على حسب المقرر في باب القسمة بين الترماء (٤٩٩ م)

٤٣٣ — اذا وضع الحجز على مال المدين عند الغير ثم أحال المدين أجنبيا بالزائد له عند الحجز لديه أو بعضه وأعلنت الحوالة اعلانا صحيحا ثم ظهر بعد ذلك مدانيون آخرون ووضعوا الحجز هؤلاء بخلافه من الحاجزين السابقين ومع المطال بشرط أن ينقص من حصص كل من الحاجزين المتأخرين قدر ما يبقى باتمام مبلغ الحوالة كل منهم بحسب ما يخصه بالنسبة لديه (٤٩٥ م)

٤٣٤ — لا يجوز وضع الحجز على أجر الخدمة وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومربات أرباب الوظائف وأرباب الماشات الا بقدر الخس اذا كانت الماهية في كل شهر ثمانمائة قرش ديواني فأقل وبقدر الربع مما زاد على الثمانمائة قرش الى أن تبلغ الزيادة ألفي قرش وبقدر الثلث فيما زاد على المبلغين المذكورين (١) (٤٩٩ م - ٥٨٠ ف)

٤٣٥ — يصرف ما زاد على القدر الجائز حجه الى المستحقه بلا توقف على أمر بذلك (٤٩٧ م)

٤٣٦ — لا يجوز وضع الحجز على النفقات المقررة والمرتبنة مؤقتا ولا على المصاريف الضكوم بها قضاء ولا على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المشتراط فيها عدم جواز الحجز عليها ولا على غير ذلك من الأشياء التي ينص القانون بعدم حجزها (٤٩٨ م - ٥٨١ و ٥٨٢ ف)

٤٣٧ — المبالغ المقررة للنفقة يجوز الحجز عليها لو فاء دين النفقة (٤٩٩ م - ٥٨٠ ف)

٤٣٨ — المبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها يجوز حجزها للمدائنين المتأخرينهم عن الهبة أو الوصية (٥٥٠ م - ٥٨١ ف)

(١) د ٢٩ فبراير ١٨٩٠ منع التنازل وتوقيع الحجز على ما يدفع من الحكومة للمستخدم الا لعدد مقرر له وهذا نصه

ترجمة امر حال

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا مجلس النظر والإلتحاق مع الممول .

أمرنا بما هوأت :

مادة ١ — المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها صفة معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو صفة مرتب اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لعدد ما يكون مطلوباً للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يخلق بأداءه وظيفته أو لوفاءه فقط بحكموم بها من جهة الإلتصامس ولي كانتا الحائتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربح معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو ربح المراتب الإضافية .

مادة ٢ — يشمل حكم المادة السابقة المبالغ التي تصرف للارامل والإيتام أو غيرهم من المحتاجين وكذلك المكفآت التي تسقى في حالة الرقت أو التي تقوم مقام المعاش .

مادة ٣ — لا يسل بأحكام المادة ٤٩٩ من قانون المرافعات لمالم الحاكم المختلة للادة ٣٤ ، من قانون المرافعات أمام المحاكم الأهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بأمرنا هذا .

مادة ٤ — لا يظن أمرنا هذا الا على التنازلات والحجوزات التي تتوقع عند تاريخ نمره .

مادة ٥ — على نظري المالية والمطانية تنفيذ أمرنا هذا على كل معهما فيما يخصه .

٤٣٩ — اذا كان الحجز واقعا على ابراد مؤيد جاز بيع الاستحقاق في ذلك الايراد مع مراعاة الرسوم المقررة في فصل التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبمها ( ٥٠١ م )

### الفصل الثالث

في التنفيذ بحجز المفروشات والأعيان المنقولة وبمها

٤٤٠ — لا يجوز حجز المفروشات والأعيان المنقولة الا بمسد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بلوقاه وانذاره بالحجز على يد محضر ( ٥٠٢ م - ٥٨٣ و ٥٨٤ ف )

٤٤١ — لا يجوز للمحضر اجراء الحجز الا اذا كان بيده اذن خاص بذلك من طالب الحجز ويجب أن يكون مأذونا أيضا بقبض الدين الا اذا كان الدين مستحق الوفاء في جهة غير الجهة الواقع فيها الحجز ( ٥٠٣ م )

٤٤٢ — يجري المحضر الحجز بحضور شاهدين بالتين لا يكونان من أقارب الأخصام ولا من أصهارهم الى الدرجة السادسة بدخول القاية في الغيا وبضى كل من الشاهدين أو يجتم على أصل المحضر وعلى صورته بغير حضور طالب الحجز وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغيا

أما اذا كان شيخ البلدة حاضرا في وقت اجراء الحجز وجب عليه أن يعضى أو يجتم على المحضر ولا يلزم في هذه الحالة حضور الشاهدين ( ٥٠٤ م - ٥٨٥ ف )

٤٤٣ — يجوز أن يكون الشاهدان من رجال الضبطية ( ٥٠٥ م )

٤٤٤ — يلزم أن يكون محضر الحجز مشتملا على البيانات المتعاد ذكرها في جميع أوراق المحضرين وأن يكون محتويا زيادة على ذلك على تنبيه جديد للمدين بدفع الدين وانذاره بالحجز اذا كان حصوله في نفس محله أو بحضوره وعلى بيان المحل الذي عينه الدائن بالجهة الواقع فيها الحجز وبين فيه أيضا مفردات الأشياء المحجوزة وان لم يحصل ذلك كله كان الحجز لاغيا وتبين بالمحضر أصناف ما حجز من النقود وتودع بصندوق المحكمة

وعلى المحضر أيضا أن يبين في المحضر اليوم الذي يكون فيه بيع الأشياء المحجوزة ( ٥٠٦ م - ٥٨٦ و ٥٨٨ ف )

٤٤٥ — توزن البضائع أو تكال أو تقاس على حسب أنواعها أما مصوغات الذهب والفضة وسائرهما فتوزن وتبين أوصافها ويصير تقويم هذه المصوغات والموهورات بمعرفة أهل خبرة يمينه قاضى الجزئية ومخلف يميناً امام القاضى المذكور وتقوم أيضا جميع الاشياء الأخر بناء على طلب الحاجز أو المحجوز عليه اذا تراءى للقاضى لزوم ذلك ثم يلقى بمحضر الحجز تقرير أهل الخبرة المعين لهذا الغرض بمعرفة القاضى المذكور ( ٥٠٧ م - ٥٨٨ و ٥٨٩ ف )

- ٤٤٦ — يرتب المحضر حارسا على الاشياء المحيطة اذا لم يات طالب الحجز بحارس مقتدر ينصبه المحضر (٥٠٨ م - ٥٩٦ و ٥٩٧ ف)
- ٤٤٧ — يجب أن يكون الحارس متصفا بالصفات المشترطة في الشهود (٥٠٩ م - ٥٩٨ ف)
- ٤٤٨ — تعطى للحارس صورة من المحضر ويضع امضاءه أو ختمه على الاصل والصورة وان لم يفعل ذلك تذكر الأسباب المانعة له منه (٥١٠ م - ٥٩٩ ف)
- ٤٤٩ — يعمل المحضر بدون نقل الاشياء المحيطة من محلها ويرتب المحضر من يقوم بحفظه وملاحظة المحلات التي بها الاشياء الواقع عليها الحجز لحين اتمام المحضر وان لم يتم في يوم واحد جاز استمراره في الايام التالية بشرط متابعتها (٥١١ م - ٥٩٩ ف)
- ٤٥٠ — اذا حصل الحجز في محل المدين أو كان حاضرا في وقت اتمام المحضر فتسلم له في الحال صورة منه على حسب الاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وامضاء المدين محضر الحجز لا يستلزم رضاه بالحكم به (٥١٢ م - ٦٠١ ف)
- ٤٥١ — اذا حصل الحجز في غير محل المدين وبدون حضوره فتملن اليه صورة المحضر في مدة أربع وعشرين ساعة من وقت الحجز غير مواعيد المسافة (٥١٣ م - ٦٠٢ ف)
- ٤٥٢ — اذا حصل توقف من المدين في الحجز وطلب رفع الامر الى قاضي المواد الجزئية وجب على المحضر أن يوقف اجراء الحجز مع تكليف المدين في المحضر بالحضور ولو بعياد ساعة في منزل القاضي ان دعت الضرورة لذلك (٥١٤ م - ٦٠٨ ف)
- ٤٥٣ — اذا كانت أبواب المحلات التي بها أمتعة المدين مغلقة أو حصل الامتناع من فتحها أو حصل تطاول أو تعد على المحضر أو مقاومة له فيعمل جميع الوسائل التحفظية منعا لاختلاس الاشياء الموجودة وله أن يستعين برجال الضبطية والحكومة المحلية (٥١٥ م - ٥٨٧ ف)
- ٤٥٤ — لا يجوز للمحضر أن يحجز القراش اللازم للمدين وأقاربه وأصهاره على عمود النسب المقيمين معه في معيشة واحدة ولا ماعليهم من الثياب والملاص (٥١٧ م - ٥٩٢ ف)
- ٤٥٥ — لا يجوز حجز الاشياء الآتية الا اذا كان لتأدية إيجار مسكن أو أرض أو لإيفاء دين ثقة

أولا — الكتب الضرورية لحرفة المدين والآلات والعدد اللازمة للصناعات لأعمال صناعات  
ثانيا — ماعليكم المدين العسكري من ملابس العسكري وأسلحتهم وغير ذلك من تعلقات العسكرية  
ثالثا — الثقل والدقيق اللازمة لتزينة المدين وعياله مدة شهر  
رابعا — بقرة واحدة أو ثلاثة من المعز أو النماج بحسب اختيار المدين ان كان الحجز دائما

- على مواشى في حيازته أو منتفع بها في وقت الحجز (١) (٥١٨ م - ٥٩٢ و ٥٩٣ ف)
- ٤٥٦ — اذا حصل حجز المواشى والمهمات المستعملة في حرث الأراضى وخدمتها أو آلات الورش أو المعامل جاز لتقاضى المواد الجزئية أن يعين من يقوم بإدارتها (٥١٩ م - ٥٩٤ ف)
- ٤٥٧ — لا يجوز للحارس أن يستعمل أو ينتفع بالأشياء الموضوعة تحت حراسته ولا أن يعيها وإن فعل ذلك ألزم بما يقرب عليه من التضمينات (٥٢٠ م - ٦٠٣ و ٦٠٤ ف)
- ٤٥٨ — لا يجوز له أن يطلب مفااته واستبداله بغيره إلا بعد مضي شهرين من وقت أقامته ما لم توجد أسباب موجبة لذلك ويقدم طلبه لتقاضى المواد الجزئية مع طلب حضور المدين المحجوز على أتمته والمدائن المحجوز له يعلم خبر (٥٢١ م - ٦٠٥ و ٦٠٦ ف)
- ٤٥٩ — تجرد الأشياء المحجوزة في محضر على يد محضر عند إقامة الحارس الثانى بالحراسة (٥٢٢ م)
- ٤٦٠ (٩ د مايو ١٨٩٥) — اذا اختلس المدين المحجوز على أتمته أو غيره شيئاً من الأتمته المحجوزة قضائياً أو ادارياً يجازى جزاء السارق (٥٢٣ م)
- ٤٦١ — اذا سبق حصول الحجز ثم ظهر مدانيون آخرون بأيديهم سندات واجبة التنفيذ فلهم أن يطلبوا عدم رفع الحجز عن الأتمته المحجوزة ويعلنوا ذلك للحارس أو لدارئ المحجوز له أو المحضر وأن يضعوا الحجز على الأشياء التى ليست منسدرجة في محضر الحجز الأول وعلى الحارس أن يبرز المحضر الأول للمحضر وأن يريه الأشياء المحجوزة أولاً ويجعل الحارس المذكور حارساً للأشياء المحجوزة أخيراً ان كانت في نفس المحل المحجوزة فيه الأتمته السابقة (٥٢٤ م - ٦١١ ف)
- ٤٦٢ — وفي هذه الاحوال يكون طلب بقاء الحجز السابق ذكره معتبراً كالحجز على من المبيع تحت يد المحضر ويكتفى بإعلان الطلب المذكور الى المدين بدون احتياج لطلب حكم بصحة الحجز (٥٢٥ م - ٦١١ ف)
- ٤٦٣ — يجوز للمدائنين الذين لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ ان يطلبوا الحجز على من المبيع تحت يد المحضر ولا يلزمهم طلب الحكم بصحة الحجز (٥٢٦ و ٥٢٧ م)
- ٤٦٤ — لا يصير الشروع في البيع الا بعد الحجز بثمانية أيام بالقل ويكون ذلك في المحل الموجودة به الأتمته أو في أقرب الاسواق اليه بطريق المزايدة بمناذاة المحضر وبشرط دفع ائتم فوراً وتغرد محضر البيع بعد تغريد محضر بتحقيق وجود الأشياء المحجوزة بين فيه ما نقص منها فقط ولا يجوز بيع مصوغات الذهب والفضة بثمن أقل من قيمتها الاصلية حسب تقدير أهل الخبرة بل اذا لم
- (١) راجع ايضا القانون الصادر بدم جواز الحجز على الاملاك الزراعية الصادرة (ق ٤ سنة ١٩١٣ م) مدلل بقانون ٩٠ سنة ١٩١٦ بديل هذا القانون).
- (٢) راجع م ٢٨٠ من قانون العقوبات الاهلى.

يحصل بيع مثل هذه الاشياء بسبب عدم وجود المزايدین فتحفظ أمانة كالتقود لتسدد الحاجز في مقابلة مطلوبه أو لتعيره من المداينين في حالة القسمة بين القراء .

وإذا لم يظهر عند بيع الجوهرات أو غيرها من الاشياء المقدرة قيمتها مزایدون لشراؤها بالثمن المتقومة به يؤخر البيع الى اليوم الثاني ان لم يكن يوم عيد أو موسم وحينئذ يصير بيعها لمن يرسو عليه الزادولو بثمن أنقص مما قومت به .

والاشياء التي لم تقدر قيمتها يؤخر بيعها أيضا إذا لم يوجد مزایدون غير المداين الحاجز الا اذا قبل الاشياء المذكورة في نظير مطلوبه بالقيمة التي يقدرها أهل خيرة واحد يمينه المحضر المكلف بالبيع ويكنى لا إعلان استمرار البيع أو تأخيره اخبار المحضر بذلك علانية وذكره في محضره ( ٥٢٨ م - ٦١٧ وما بعدها ف )

٤٦٥ — اذا لم يدفع الراسى عليه الزاد الثمن فورا يباع المبيع ثانيا على ذمته بالطريقة المقدمة بأي ثمن كان .

والمحضر الذي لم يستخلص الثمن من المشتري فورا أو يهمل في بيع الشيء ثانيا يكون ضامنا للثمن ( ٥٢٩ م - ٦٢٤ و ٦٢٥ ف )

٤٦٦ — يجوز لكل من المداين المحجوز له والمدین المحجوز على أتمته والمداينين الطالبين ابقاء المحجز أن يطلب حصول البيع في أى محل غير المحل السابق ذكره .

وعلى من يطلب ذلك أن يقدم عريضة لقاضى المواد الحزمية بطلبه لينظر في جواز اجابته من عدمه وإذا لزم بيع محل التجارة أو حق الإيجار مع البضائع أو الامتعة الموجودة أو على ائفراده يكون البيع في المحل المعد للبيوع العمومية بالحكمة ان طلب ذلك أحد المداينين وفي كل الاحوال لا يكون البيع الا بعد المحجز بخمسة عشر يوما بالاقبل ( ٥٣٠ م )

٤٦٧ — يعلن البيع بإعلانات تعلق على باب المحل الموجودة فيه الامتعة المحجوزة وعلى المحل لذى — يحصل فيه البيع ان كان غير المحل الموجودة به الامتعة المذكورة وعلى باب شيخ البلد وفي اللوحة المعدة بالحكمة للاعلانات القضائية والنشر في صحيفة من الصحف الأكثر شهرة وتداولها التي يصير تعيينها في لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم ( ٥٣١ م - ٦١٧ ف )

٤٦٨ — يبين في الاعلانات الملقة والمنشورة في الصحف على البيع ويومه وساعته وأنواع الامتعة المتقتضى بيعها بدون تفصيل لفرداتها ( ٥٣٢ م - ٦١٨ و ٦١٩ ف )

٤٦٩ — يكون بين تعليق الاعلان ونشره في الصحيفة وبين اجراء البيع يوم واحد غير مواعيد المسافة بالنسبة لمحل البيع ( ٥٣٣ م )

٤٧٠ — ثبت تعليق الاعلان بالحكمة بذكره في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة ويثبت

نشره في الصحيفة باراز نسخة منها ممضاة من صاحب المطبعة ومصدق على امضاءه من كاتب المحكمة ( ٥٣٤ م )

٤٧١ — ثبت تعليق الاعلانات الاخرى بورقة من المحضر غير معاملة وترفق بها نسخة من الاعلان ( ٥٣٥ م - ٦١٩ ف )

٤٧٢ — ان لم يحصل البيع في اليوم المعين في محضر الحجز تعلن الورقة المثبتة لتعليق الاعلانات للمدين المحجوزة أتمته قبل بيما بيوم واحد ( ٥٣٦ م - ٦١٤ ف )

٤٧٣ — يجوز لكل من الدائن المحجوز له والمدين المحجوز على أتمته أن يطلب من قاضي المواد الجزئية تعليق اعلانات أكثر مما ذكر بحسب الاحوال في مواعيد مختلفة وأن يطلب تفصيل الاشياء المتضمنة بيما وأن يطلب زيادة نشر الاعلانات في الصحف ويثبت حصول ذلك بالاصالات المأخوذة على المأمور بصلى الاعلانات وبالنسخ المأخوذة من الصحائف ( ٥٣٧ م )

٤٧٤ — اذا اقتضى الحال لبيع مجوهرات أو مصونات أو فضيات فتعلق ثلاثة اعلانات به وينشر عنه في الصحف ثلاث مرات في أيام مختلفة بدون احتياج لأمرداك .

وأما حجز المراكب أو السفن والصنادل والمواصين وبيما فيكون اجراؤهما على حسب ما هو مقرر بقانون التجارة البحرية ( ٥٣٨ م - ٦٢٣ ف )

٤٧٥ — يذكر في محضر البيع حضور المدين المحجوز على أتمته أو غيابه ( ٥٣٩ م - ٦٢٣ ف )

٤٧٦ — اذا تحصل من البيع مبلغ كاف لتأدية الديون الحاصل بعائها الحجز والمصاريف يكف عن بيع الباقي وما يحدث بعد ذلك من المحجوزات تحت يد المحضر أو غيره ممن يكون في حيازته اتفن لا يسرى الا على ما يزيد منه عن وقاه ما ذكر ان زاد ( ٥٤٠ م - ٦٢٢ ف )

٤٧٧ — اذا رفع الحاجز حجه أو لم يطلب حصول البيع في اليوم المعين في محضر الحجز ولم يستحصل على أمر بتعيين يوم آخر جازل للحاجزين الآخرين الذين بأيديهم سندات واجبة التنفيذ أن يطلبوا اجراء البيع بعد التنبيه على الحاجز الواقع منه التأخير بأربع وعشرين ساعة ومن بعد تعليق الاعلانات كما ذكر قبل ( ٥٤١ م - ٦١٢ ف )

٤٧٨ — اذا ادعى أحد بالحكمة ملكية الامتعة المحجوزة وطلب استردادها يوقف بيع الاشياء المطلوب ردها وتقام الدعوى بذلك على الحاجز الاول والمدين المحجوز عليه والمداينين الحاجزين أخيرا ويحكم فيها على وجه الاستعجال في يوم تقديمها بالجلسة ( ٥٤٢ م - ٦٨ ف )

٤٧٩ — اذا لم يثبت حق لطالب الاسترداد يحكم عليه بالتضمينات ان كان لها وجه ويحكم عليه في جميع الاحوال بالمصاريف المترتبة على طلب الاسترداد ( ٥٤٣ م - ٦٠٨ ف )



٤٨٠ — المزروعات التي لم تحصد يكون حكمها في الحجز والبيع حكم النقولات (١) (٥٤٤ م — ٦٢٦ وما بعدها ف)

٤٨١ — لا يجوز حجز المزروعات قبل استوائها بأكثر من خمسة وخمسين يوما وبين في الاعلانات المعلقة والمنشورة في الصحف موقع الأراضي ومساحتها وأنواع المزروعات واسم المدين المحجوز عليه (٥٤٥ م — ٦٢٦ و٦٢٧ ف)

### الفصل — ل الرابع

في حجز وبيع الإيرادات المقررة والسندات والسهم والديون

٤٨٢ — سندات السهم والسندات المطلقة أو التي تنتقل بالتحويل يكون حجزها على حسب الأوجه المقررة في حجز الأعيان المنقولة (٥٤٦ م)

٤٨٣ — أما الإيرادات المقررة وسندات السهم التي بأسماء أصحابها والحصص التي تكون للمدين في مقالة أو التزام أو نحوها وحقوق الشركاء ذوي الأموال في شركات التوصية وحصصة الشريك في أي شركة فلا يجوز حجزها إلا بناء على سند واجب التنفيذ ويكون الحجز على حسب الأصول المقررة في حق حجز ما للمدين عند غيره (٥٤٧ م — ٦٣٦ ف)

٤٨٤ — إذا كلف المحجوز لديه جيبين ما في ذمته ولم يبينه على حسب ما نص بالمادة ٤٧٤ أو أقر بخلاف الحقيقة أو لم يبرز ما يؤيد صحة قوله جاز أن يحكم عليه بحسب الأحوال إما بالتضييقات اللازمة أو بمزوميته بقدر الدين الواقع الحجز من أجله (٥٤٨ م — ٦٣٨ ف)

٤٨٥ — الثمرات والفوائد الناتجة عن المحجوز عليه التي حل أو ان استحصلها قبل وقت البيع يجوز الاجراء فيها على حسب المقرر في حجز ما للمدين عند غيره (٥٤٩ م)

٤٨٦ — يترب على حجز الإيرادات المقررة وسندات السهم ونحوها حجز الأرباح والفوائد الناشئة عنها (٥٥٠ م — ٦٤٠ ف)

٤٨٧ — يجوز لقاضي المواد الجزئية أن يأمر ببيع سندات السهم من أي نوع كانت والسندات التي تنتقل بالتحويل بواسطة سمسار أو صيرفي يمينه القاضي المذكور مع تعيين ما يلزم اجرائه من النشر والاعلان (٥٥١ م)

٤٨٨ — فيما عدا الحالة المبينة بالمادة السابقة يكون البيع بمراعة الأصول الآتية (٥٥٢ م)

٤٨٩ — في ظرف خمسة عشر يوما التالية لوضع الحجز إذا لم يكن هناك لزوم لاقرار المحجوز لديه بما عنده أو في ظرف خمسة عشر يوما التالية لاقارره نحصل ولم نحصل فيه منازعة أو في ظرف

(١) انظر ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بوقوع الحجز لأصحاب الاعيان هي محمولات المستأجرين لاستعماله على الاموال المستعقة .

الخامسة عشر يوما التالية للوقت الذي اعتبر فيه الحكم الصادر في شأن الاقرار أو في شأن عدم حصوله حكما انتهايا يحرم كاتب المحكمة الابتدائية التابع لدايرتها المحل الذي وضع فيه المحجوز قائمة بشروط البيع بناء على طلب المدين المحجوز له .

ويتم أن تكون القائمة المذكورة مشتملة على بيان اسم ولقب كل من الحاجز والمحجوز عليه والمحجوز لديه وصناعة وعمل كل منهم ونوع الحق المقصود به وقدره بالتعيين أو بالنسبة لأصله وبيان السند المثبت لذلك الحق وبيان التوايع له والتأمينات الموجودة وشروط البيع والتمن الذي يكون اجده المزايدة من بعده مع بيان اليوم الذي يكون فيه الحكم من المحكمة فيما عساه يحصل من الاقوال والمنازعات من الاختصاص ان حصل ( ٥٥٣ م - ٦٤١ و ٦٤٢ ف )

٤٩٠ — لا يجوز تعيين يوم الحكم المحكمة بمباد أقل من عشرة أيام ولا أكثر من عشرين يوما من تاريخ الاعلان الآتي ذكره بالمادة التالية لهذه ( ٥٥٤ م - ٦٤٣ ف )

٤٩١ — تودع قائمة الشروط بقلم كاتب المحكمة وتبقى بهوعل الكاتبان مخبر كلا من المحجوز عليه والمحجوز لديه بذلك الايداع في ميعاد الثلاثة أيام التالية لحصوله غير مواعيد المسافة ( ٥٥٥ م )

٤٩٢ — لكل انسان الحق في الاطلاع على قائمة الشروط ويجب على كاتب المحكمة أن يحرم في ذيلها اقوال وملحوظات كل من يدعي أن له شأنا في ذلك مع ما يديه من المنازعات وأوجه ما يدعيه من البطالن ( ٥٥٦ م )

٤٩٣ — لا تقبل اقوال ولا منازعات في اليوم السابق على اليوم المعين لجلسة المحكمة ( ٥٥٧ م )

٤٩٤ — تحكم المحكمة على وجه الاستعجال في الاقوال والمنازعات وأوجه البطالن وغيرها في اليوم المعين لذلك بشي احتياج للتكليف بالحضور فيه غير التنبيه المندرج في قائمة شروط البيع ( ٥٥٨ م - ٦٤٤ ف )

٤٩٥ — لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه المسائل القروية ( ٥٥٩ م )

٤٩٦ — أما الاستئناف فيجب أن يقدم الطلب به في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الاعلان بالحكم والا سقط الحق فيه وتحكم محكمة الاستئناف في ذلك الطلب على وجه الاستعجال ( ٤٩٠ م )

٤٩٧ — يستخرج من قائمة شروط البيع ملخص البيانات المذكورة في المادة ٤٨٩ ثم ينشر بمعرفة كاتب المحكمة في إحدى الصحف مع بيان اليوم المعين للبيع ويبلغ على باب عمل كل من المحجوز عليه والمحجوز لديه أن كانا قاطنين بالديار المصرية وفي المحل المعين من المحكمة للاعلانات القضائية ويكون ذلك في ظرف خمسة عشر يوما بالأكثر بعد اليوم المعين في قائمة شروط البيع لجلسة المحكمة ان لم تحصل منازعة أو بعد اليوم الذي صار فيه الحكم الصادر في المنازعات انتهايا وقبل حلول اليوم المعين للبيع بخانية أيام بالأكثر ( ٥٦١ م - ٦٤٥ و ٦٤٦ ف )

٤٩٨ — يجوز طلب زيادة النشر والاعلان والامر بها على حسب ما نص في الفصل المتعلق  
بمحيز المنقولات وبيعها (٥٦٢ م - ٦٤٧ ف)

٤٩٩ — تحصل الزيادة بمداة المحضر بمحضر كاتب المحكمة وهو يحرم المحضر اللازم ومحضر  
القاضي المعين للبيوع وهو يحكم على وجه الاستعجال حكما انتهائيا في المسائل الفرعية التي تحدث  
ولو كانت متعلقة بطلان الاجراءات ويقدر المصاريف ويكون الاعلام بها قبل افتتاح المزادة  
(٥٦٣ م)

٥٠٠ — يقدم الى قلم كتاب المحكمة التقرير بأوجه بطلان الاجراءات المدعى به بعد نشر  
الاعلانات ولصقتها بحيث يكون تقديم ذلك قبل اليوم المعين بيوم لا أقل (٥٦٤ م)

٥٠١ — اذا أمر القاضي بناء على طلب أحد الخصام بتأخير البيع ليماد معلوم وجب النشر  
والاعلان على الوجه المتقدم ذكره قبل حلول الميعاد بثمانية أيام بالأقل  
ولا يجوز تأخير البيع لميعاد يصارو ستة يوما (٥٦٥ م)

٥٠٢ — يقع البيع من القاضي (٥٦٦ م - ٦٤٨ ف)

٥٠٣ — تستغل الملكية في المبيع بالحكم المثبت للبيع ويجب أن يكون مشتملا على صورة  
قائمة شروط البيع ومحضره ولا يملن الحكم المذكور الا للمدين الواقع المحجز عليه (٥٦٧ م - ٦٤٨ ف)

٥٠٤ — لا يسلم هذا الحكم لمن حصل له البيع الا بعد قيامه بالشروط الواجب ايفاؤها قبل تسليم  
الحكم على حسب قائمة شروط البيع (٥٦٨ م - ٦٤٨ ف)

٥٠٥ — لا يقع البيع الا لمن يكون مشهورا بالاقتدار أو لمن يقدم كفالة متمدة خاصة بما يشترطه  
أو لمن يدفع الثمن نقدا في حال انعقاد جلسة البيع (٥٦٩ م - ٦٤٨ ف)

٥٠٦ — اذا لم يدفع الراسى عليه المزاد في ظرف ستة أيام من يوم الحكم المثبت للبيع القدر  
المستحق فورا أو لم يدفع بعد تكليفه الثمن كله أو بعضه في وقت الاستحقاق المعين لذلك فيشرع  
في بيع المبيع ثانيا على ذمته بناء على طلب المستحق للثمن أو بعضه انما لا يكون ذلك الا بعد مضي  
ثلاثة أيام من تاريخ التنبيه على الراسى عليه المزاد بالدفع وانذاره بالبيع ثانيا وبعد نشر الاعلانات  
ولصقتها . ويجب اعلان الراسى عليه المزاد المذكور بالمحضر المثبت لحصول النشر والاعلان قبل  
حلول الميعاد المعين للبيوع الثاني بخمسة أيام بالأقل وعشرة أيام بالكثير (٥٧٠ م - ٦٤٩ ف)

٥٠٧ — اذا رفع الحاجز الطالب للبيوع محجزة أو تأخر عما يلزم للبيوع جاز لتعيره من الدائنين  
الحاجزين مباشرة تتم اجراءات البيع بعد تكليف المتأخر بتمميمها ومضي ثلاثة أيام على ذلك التكليف  
وعدم العمل به وتكون اجراءات ذلك التعير متممة لما أجراه الحاجز المذكور (٥٧١ م - ٦٥٣ ف)

٥٠٨ — اذا وقع المحجز على مبالغ غير مستحقة الدفع تحت يد غير المدين واستعدى الحال بيع

الدين المحجوز تنبع فيه الاجراآت المقررة سابقا ومع ذلك يجوز للدان المحجوز له ان لم يوجد دائنون حاجزون غيره أن يستحصل على تخصيص الدين المحجوز كله أو جزء منه بقدر ما يفي بالمستحق اليه وفي هذه الحالة يجب عليه أن يطلب بمقتضى علم خير حضور المدين والمحجوز لديه أمام قاضى المواد الجزئية التابع له محل المحجوز لديه المذكور ويعتبر ذلك التخصيص تنازلا عن الدين المحجوز ولا يلزم الاعلان به للمدين ولا للمحجوز لديه ان حضر أمام القاضى ( ٥٧٢ م )

٥٠٩ — يجب على وكلاء النيابة في حالة التفليس أن يتبعوا الاصول المقررة فيما سبق في بيع الحقوق والديون التي تكون للتفلسة ( ٥٧٣ م )

٥١٠ — ومع ذلك اذا حصل في هذه الاحوال الاخيرة منازعات بناء على قائمة شروط البيع وكانت متعلقة بأصل الدين المقصود بيعه فيصير إيقاف الاجراآت المختصة بالبيع الى أن يحكم في المنازعات حكما انتهائيا من المحكمة المختصة بها ( ٥٧٤ م )

#### الفصل الخامس — في القسمة بين الزمراء

٥١١ — اذا كان المتحصل من أثمان المبيع أو من الحجز على ما للمدين عند غيره أو بما سوى ذلك كافيا لوفاء ديون المدينين الحاجزين فمن يكون عنده المتحصل للذكور سواء كان المحجوز لديه أو كاتب المحكمة أو من كان المتحصل مودعا عنده على حسب الاحوال يدفع لكل من حضر من المدينين وأبرز سنده أو صدق له المدين المحجوز عليه دينه ثم يسلم ما يزيد عن كامل الديون للمدين ( ٥٧٥ م )

٥١٢ — اذا كان المتحصل غير كاف لوفاء ديون المدينين الحاجزين ولم يتفقوا على توزيعه في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ اعتراف المحجوز لديه بما عنده للمدين أو من تاريخ الحكم الاتهامي الصادر بشأن ذلك الاعتراف أو من تاريخ البيع يودع المتحصل المذكور بناء على عريضة من يطلب التحجيل من الأخصام في صندوق المحكمة التابع اليها المحجوز لديه أو المحكمة التابع اليها محل البيع وبعد ذلك يوزع بينهم على الاسلوب الآتى ( ٥٧٦ م - ٦٥٦ و ٦٥٧ ف )

٥١٣ — يسلم المودع قائمة ببيان الحجوزات الى كاتب المحكمة وقت الابداع ( ٥٧٧ م )

٥١٤ — من يطلب التحجيل من الأخصام يقيد في دفتر مخصوص تحت يد كاتب المحكمة طلب اجراء التوزيع من قاضى المواد الجزئية ان كان المبلغ المتقاضى توزيعه لا يتجاوز عشرة آلاف قرش ديواني وأما ان زاد على ذلك فيكون طلب اجراء التوزيع من القاضى المعين من المحكمة الابتدائية لمواد التوزيع ( ٥٧٨ م - ٦٥٨ ف )

٥١٥ — في ظرف الثلاثة أيام التالية لذلك الطلب يرسل كاتب المحكمة الى المدينين الحاجزين

ورقة تنبيه بالحل الذي عينوه في ورقة الحجز بان يقدموا الى قلم كتاب المحكمة في ميعاد شهر واحد سنداتهم وطلباتهم المتعلقة بتوزيع النقود ( ٥٧٩ م - ٦٥٩ ف )

٥١٦ — لا تقبل طلبات من أحد بعد مضي الشهر المذكور ويحرم قاضي المواد الجزئية أو القاضى المعين لمواد التوزيع على حسب الأحوال قائمة توزيع مؤقتة على الأوجه الآتية ( ٥٨٠ م - ٦٦٠ ف )

٥١٧ — يستخرج القاضى في قائمة التوزيع المؤقت قبل التخصيص على أبواب الديون مقدار المصاريف المنصرفة في تحصيل النقود ثم المصاريف الناشئة عن الطلبات والاجراآت المتعلقة بالتوزيع ثم يوزع الباقي مبتدئا بالاجر الذى يستحقها صاحب الملك ويمتاز باستيفائها من ثمن المقروضات ونحوها مما كان للمدين بالحل المستأجر له ويوزع الباقي بعدها على أبواب الديون الممتازة الأخرى على حسب درجات امتيازها وما يبقى بعد ذلك يوزع على الديون الغير ممتازة توزيع غرامه ( ٥٨١ م - ٦٦١ و ٦٦٢ ف )

٥١٨ — تبين في قائمة التوزيع المؤقت درجات امتياز الديون الممتازة ومقاديرها الأصلية والمصاريف وتذكر القوائد بغير تحديد لمقدارها ( ٥٨٢ ف )

٥١٩ — يجوز لصاحب الملك المؤجر في كل الأحوال قبل مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات أن يكلف بالحضور أمام القاضى الذى يكون اجراء التوزيع بمعرفة كلا من المحجوز عليه والمحجوز له ومن يكون طالبا للتوزيع وأسبق واحد في وضع الحجز من المدينين المتعاضدين بعد المحجوز له أولا ويطلب اختصاصه بكل أو بعض المبالغ المتحصلة من ثمن المقروضات ونحوها مما كان للمدين بالحل المستأجر له بشرط أن يستخرج من تلك المبالغ المصاريف السابق ذكرها على حسب تقديرها بما فيها المصاريف المترتبة على الامر الذى يصدر بالاختصاص المذكور .  
ويكون طلب حضور الاشخاص المذكورين سابقا أمام القاضى بمقتضى علم خبر ( ٥٨٣ م - ٦٦١ ف )

٥٢٠ — في الثلاثة أيام التالية ليوم حتم قائمة التوزيع المؤقت يكلف كاتب المحكمة المدينين الحاجزين بالإطلاع عليها وتقديم تقرير المناقضة فيها الى قلم كتاب المحكمة ان كلف هناك وبوجه المناقضة في ميعاد خمسة عشر يوما والا سقط حقهم فيها ( ٥٨٤ م - ٦٦٣ و ٦٦٤ ف )  
٥٢١ — اذا مضى هذا الميعاد ولم يحصل مناقضة يحرم القاضى قائمة التوزيع الاتى  
( ٥٨٥ م - ٦٦٥ ف )

٥٢٢ — يبين القاضى في قائمة التوزيع الاتى مقدار ما يخص كلا من المدينين بعد استئصال ما يخصه من العجز بالنسبة لدينه في حالة عدم كفاية النقود المتحصلة لوفاء ديونهم كاملة ويقرر مقدار القوائد ويوقعها على حسب ما سيذكر بعد ( ٥٨٦ م - ٦٦٥ ف )

٥٢٣ — إذا حصلت منازعة فن يطلب التعجيل من الاخصاص يكلف بمقتضى علم خبر كلا من المحجوز عليه والمنازع والمنازع في دينه وأسبق وأحد في وضع الحجز من المدانين التمييزين بالحضور بميعاد ثلاثة أيام كاملة أمام قاضي المواد الجزئية اذا كانت قائمة التوزيع المؤقت تحررت بمعرفته أو أمام المحكمة الابتدائية في حالة ما اذا كانت تلك القائمة تحررت بمعرفة القاضي المعين منها وبحكم في المنازعة بطريق الاستعجال بناء على تقرير القاضي المذكور في الحالة الأخيرة (٥٨٧ م - ٦٦٦ و ٦٦٧ ف)

٥٢٤ — الحكم الذي يصدر في ذلك لا يكون قابلاً للمعارضة (٥٨٨ م)

٥٢٥ (ق ١٩٠٤) — ميعاد استئناف الحكم المذكور يكون خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه إما لا يستأنف ذلك الحكم اذا كان الدين الواقع فيه النزاع لا يزيد على ألفي قرش ديواني مهما كانت ديون المتنازعين والمبالغ المتقاضى توزعها (٥٨٩ م - ٦٦٩ ف)

٥٢٦ — اذا حكم في المنازعة حكماً لا يستأنف أو صار الحكم الصادر فيها انتهائياً يحرم القاضي قائمة التوزيع الانتهائي على الوجه السابق (٥٩٠ م - ٦٧٠ و ٦٧١ ف)

٥٢٧ — توقف القوائد عند عدم النزاع في اليوم الذي ينتهي فيه جواز قبول المناقضات وفي حالة وجود المنازعة توقف في اليوم الذي صار فيه الحكم في النزاع انتهائياً (٥٩١ م - ٦٧٢ ف)

٥٢٨ — بصرف المستعق لكل دائن من صندوق المحكمة بناء على اذن يصدر من كاتبها موافقاً لقائمة التوزيع الانتهائي ويسلم في ظرف ثمانية أيام من يوم تدهم قائمة التوزيع المذكورة (٥٩٢ م)

٥٢٩ — يملن الشروع في التوزيع وما يليه من الاجراءات بمعرفة كاتب المحكمة بتعليق اعلان في اللوحة المعدة لذلك بالمحكمة (٥٩٣ م)

٥٣٠ — المحجوزات التي تظهر بعد الشروع في التوزيع يكون اجراءها بمجرد تقرير يعاون للمحجوز عليه بغير احتياج لاعلانه للمحجوز عليه أو بتقديم الطلب في قلم كتاب المحكمة بدور احتياج لاجراءات أخرى ويوقف ما يوجد من المرافعات المبتدأة أمام المحكمة ويضم لاجراءات التوزيع الا اذا سبق الشروع في المرافعة الشفهية (٥٩٤ م)

٥٣١ — المحجوزات التي تحدث بعد مضي الميعاد المحدد لتقديم الطلبات لا يعمل بها (٥٩٥ م)

٥٣٢ — اذا أفلس المدين المحجوز على ماله بعد الميعاد المذكور فلا يوقف على اقلاسه استيفاء اجراءات التوزيع ولو تقرر للافلس وقت سابق على الشروع في التوزيع (٥٩٦ م)

٥٣٣ — اذا حصل من كاتب المحكمة تأخير في ارسال أوراق التنبيه للمدانين بتقديم طلباتهم أو بالاطلاع على قائمة التوزيع المؤقت أو في تسليم أدونات صرف المستعق للمدانين فيكون بمجرد ذلك ملزوماً بالتوائد مدة تأخيرها (٥٩٧ م)

٥٣٤ — على القاضى أن يحرر قاعة التوزيع المؤقت في ظرف شهر وقاعة التوزيع الاثنى في ظرف خمسة عشر يوما فان تأخر زيادة عن ذلك جاز للمحكمة الابتدائية التابع لها أن تحكم بناء على طلب أحد أولى الشأن بمزاومته بالقوائد بعد سماع أقواله في أودة المشورة ( ٥٩٨ م )

٥٣٥ — اذا كانت النقود المقتضى توزيعها متحصلة من ثمن عقار مرهون وبقي منها شيء بعد استيفاء المرتهنين حقوقهم جاز للقاضى المعين للتوزيع أن يقسم ذلك الباقي بين المدينين الخارجين عن الرهن قسمة غرما

ويكون الاجراء كذلك أيضا في حالة عدم وجود مدينين مرتهنين ( ٦٠٠ م )

٥٣٦ — اذا تأخر طالب التوزيع عن السعى فيه جاز لمن يطلب التسجيل من الاخصام أن يقوم مقامه في الاجراءات بموجب أمر يصدر من القاضى ( ٦٠٤ م )

#### الفصل السادس — في التنفيذ يبيع المقار (١)

##### الفرع الأول — في الاجراءات المتعلقة ببيع الملكية

٥٣٧ — عقار المدين لا يجوز نزع منه ولو كان مرهونا لوفاء دين الدين الا اذا كان الدين ناجبا بسند واجب التنفيذ ومن بعد التنبيه على المدين على يد محضر يوفاه الدين والانذار ببيع الملكية ويجب اعلان صورة السند المذكور للمدين في رأس ذلك التنبيه ان لم يسبق اعلانه اليه ( ٦٠٥ م - ٦٧٣ ف )

٥٣٨ — تشتمل ورقة التنبيه المذكورة على تعيين محل المدين في البلدة السكينة بها المحكمة المختصة بالنظر في نزع الملكية وعلى بيان المقار المقتضى نزعها بيانا صحيحا ( ٦٠٦ م - ٦٧٣ ف )

٥٣٩ — لا يجوز طلب نزع الملكية قبل مضي ثلاثين يوما من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين ولا بعد مضي تسعين يوما من التاريخ المذكور والا كان الطلب لاغيا ( ٦١٤ م - ٦٧٤ ف )

٥٤٠ — تسجل ورقة التنبيه بغير صورتها في قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائن فيها المقار المقصود نزعها من يد المدين واذا مضى على ذلك التسجيل مائة وستون يوما من تاريخه غير ميماد المسافة بين موقع المقار ومحل المدين المذكور ولم تقيد على الوجه الآتى بيانه صورة الحكم المشتمل على الأمر ببيع الملكية يطل فعل التسجيل المذكور بالغائه ويؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك من تلقاء نفسه ( ٦٠٧ م )

٥٤١ — اذا تبين سبق تسجيل ورقة تنبيه مختصة بذات المقار يؤشر بمعرفة كاتب المحكمة بالتنبيه المستجد على هامش التسجيل الاول مبينا تاريخ هذا التنبيه واسم المدين الذى طلب اعلانه والسند الواجب التنفيذ واسم المحضر ( ٦٢٠ م - ٦٨٠ ف )

(١) راجع في ٤ سنة ١٩١٣ ممدل بمقتضى قانون ١٠ سنة ١٩١٦ الخاص بدم جواز توقيع الحجر على الاملاك الزراعية الصغيرة بديل هذا القانون

٥٤٢ — وكذلك يجرى التأشير بالبيانات المذكورة عن التنبيه الأول على هامش تسجيل ورقة التنبيه الثاني (٦٢١ م - ٦٨٠ ف)

٥٤٣ — لا يعمل بالإيجارات السابقة على تسجيل ورقة التنبيه إلا إذا كان تاريخها قابلاً بصفة رسمية (٦١٢ م - ٦٨٤ ف)

٥٤٤ — أما الأيجارات التي يكون تاريخها غير ثابت والتي يكون عقدها بعد تسجيل التنبيه ولم تدفع الأجرة أو بعضها مقدماً فتستند إذا ظهر أنها حاصلة من باب حسن الإدارة (٦١٣ م - ٦٨٤ ف)

٥٤٥ — يقترب على تسجيل التنبيه الحاق إيراد العقار المقصود نزعته من يد المدين وثمناً به ويوزع ما ينص المدة التي أعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع عن العقار (٦٢٣ م - ٦٨٢ و٦٨٣ ف)

٥٤٦ — مجرد التنبيه من الدائن الحاجز أو غيره من الدائنين على مستاجر العقار بعدم دفع الأجرة للمالك يقوم مقام الحجز على الأجرة التي تستحق في المستقبل ولو كانت عن مدة سابقة على التسجيل ولا احتياج لتبر ذلك التنبيه من الاجراءات وتوزع الأجرة المذكورة على المدينين قسمة فرماً (٦٢٤ م - ٦٨٥ ف)

٥٤٧ — إذا تبين أن المستأجر دفع بغير غش قبل التنبيه عليه أجرة عن المدة التالية للتسجيل فيستحق طلبها من المحجوز عليه بصفة مستودع لها (٦٢٥ م - ٦٨٥ ف)

٥٤٨ (٩ مايو ١٨٩٥) — المارضة في التنبيه يلزم رفعها في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لإعلان ورقة التنبيه المذكور بأن يصير تكليف الخصم على حسب الأصول المعتادة بالحضور أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية الكائن في دائرة اختصاصها المحل الذي عينه المدين في التنبيه ويحكم في تلك المارضة بطريق الاستعجال (٦٠٩ م - ٦٨٥ ف)

٥٤٩ (ق ١١ سنة ١٩٠٤) — ميعاد طلب استئناف الحكم الذي يصدر بشأن المارضة المذكورة يكون عشرة أيام من تاريخ إعلانه وعلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف أن تحكم في ذلك الطلب بطريق الاستعجال أيضاً .

أما لا يجوز استئناف الحكم المذكور إذا كان المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه لا يزيد على ألفي قرش ديواني (٦٠٩ م)

٥٥٠ — إذا حكم برفض المارضة وجب دفع المبلغ المطلوب أدائه بورقة التنبيه في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لإعلان الحكم الاتهامي الصادر برفض المارضة (٦١٠ م)

٥٥١ — إذا حصلت المارضة في ورقة التنبيه بعد مضي خمسة عشر يوماً المقررة لرفعها لا يوقف التنفيذ ما لم تقرر المحكمة لزوم إصدار أمر بإيقافه لأسباب مهمة (٦١٠ م)



٥٥٢ ( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) — يجوز للمدين بعد مضي المواعيد المقررة في مادتي ٤٩٠ و ٥٥٠ أن يسمي في بيع العقارات المبينة في ورقة التنبيه وتحصل الاجراآت المتعلقة بذلك على حسب قيمة هذه العقارات أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التابعة لها الجهة الكائنة فيها تلك العقارات سواء كان المبلغ المطلوب من أجله اجراء البيع قليلا أو كثيرا وأيا كانت المحكمة التي صدر منها الحكم بالبيع فإن كانت العقارات في عدة جهات غير تابعة لمحكمة واحدة وجب حصول تلك الاجراآت أمام المحكمة التابع لها المحل الكائن به أكبر جزء من العقارات المذكورة ( ٦٢٦ م - ٦٩٠ ف )

٥٥٣ ( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) — يلزم أن تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة زيادة عن البيانات المذكورة بالمادة ٣٥ على ما يأتي :

أولا — بيان العقارات المقصود بيعها بياناً كافياً وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها وأوصافها بالاختصار أن كانت من المباني .  
ثانياً — شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات على أقسام يباع كل قسم منها على حدة أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات قسماً واحداً .

ثالثاً — عرض الاطلاع على نسخة السند المطلوب اجراء البيع بموجبه وعلى أصل ورقة التنبيه بواسطة ايداعهما بقلم كتاب المحكمة ( ٦٢٧ م - ٦٩٠ ف )

٥٥٤ — ( أقيمت بذكر يوم ٩ مايو سنة ١٨٩٥ ) .

٥٥٥ — ( ) ( ) ( ) ( ) .

٥٥٦ — يجب على طالب البيع من المدينين أن يقدم في الجلسة شهادة بالرهونات المسجلة على العقارات المقصود بيعها .

٥٥٧ — يجوز للمحكمة أن تأمر ولو من تلقاء نفسها ببيع جزء فقط من العقارات المذكورة إذا رأت أن من ذلك الجزء كاف لوفاء جميع دين طالب البيع ودين المدينين الذين أعلنوا ورقة تنبيه للمدين وكذلك ديون المدينين برهن مسجل على تلك العقارات اذا كانت هذه الديون تستحق الدفع في ظرف ستة أشهر من يوم تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة للحكم بتزج الملكية وبيع العقار ( ٦٢٨ م )  
٥٥٨ ( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) — يلزم أن يكون الحكم الصادر بالتزج بالبيع مشتملاً على ما يأتي :

أولاً — بيان العقار المقصود بيعه والبيانات الاخرى المندرجة بورقة التكليف بالحضور .  
ثانياً — شروط البيع المبينة في ورقة التكليف بالحضور المذكورة ويجوز للمحكمة أن تحو وتثبت في تلك الشروط بحسب ما تستعصو به .  
ثالثاً — بيان الثمن الذي تبني عليه الزايدة .  
رابعاً — تعيين الجلسة التي تكون فيها الزايدة وامر لكاتب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع .

خامسا — وإذا كان ذلك الحكم صادرا من المحكمة الابتدائية يلزم أن يكون مشتملا على احالة الخصام على القاضي المهيئ للبيع لتعيين الجلسة التي يكون فيها المزاد وأمر لكتاب المحكمة بنشر وتعليق اعلان البيع ( ١٣٧ م - ٦٩٥ ف )

٥٥٩ ( ٩٥ مايو ١٨٩٥ ) — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار ولا يملن لأحد مطلقا ويجب تسجيله بمعرفة كاتب المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره بدفتر قلم كتاب المحكمة الابتدائية التابع لها المحل الكائن به ذلك العقار ويتأشر بذلك على هامش تسجيل ورقة التنييه

٥٦٠ — لا يجوز تعيين يوم للبيع قبل ثلاثين يوما ولا بمعد ستين يوما من تاريخ تعيين ( ١٣٩ م - ٦٩٥ ف )

٥٦١ — قبل البيع بمدة لا تزيد عن أربعين يوما ولا تنقص عن عشرين يوما يصير اشهاره بلصق اعلانات مشتملة على البيانات الآتية :

- أولا — بيان تاريخ الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار وتاريخ تسجيله
- ثانيا — اسم ولقب وصناعة وعمل كل من المدين والمدين الذي طلب اجراء البيع .
- ثالثا — بيان العقار .
- رابعا — الاحالة على الحكم الصادر بنزع الملكية وبيع العقار فيما يتعلق بشروط البيع .
- خامسا — بيان الثمن الذي عينه طالب البيع .
- سادسا — اليوم والمحل والساعة اللاتي يكون فيها المزاد ( ٦٤٥ م - ٦٩٦ وما بعدها ف )

٥٦٢ — ينشر الاعلان بذلك مرة واحدة اذا كانت الصحيفة تطبع في البلدة الكائنة بها المحكمة وإن لم تكن بها صحيفة ينشر الاعلان في صحيفتين منشورة كل منهما في بلدة ويجب أيضا أن تملن صورة الاعلانات التي جرى تعليقها لكل من أرباب الديون المسجلة في المحل الذي عينوه في التسجيل ويكون اعلان تلك الصورة في ظرف خمسة عشر يوما بالأقل قبل البيع والا كان العمل لاغيا ( ٦٤٦ م - ٦٩٦ ف )

٥٦٣ — تلصق الاعلانات :

- أولا — على باب عمل المدين
- ثانيا — على الباب الأصلي لكل من المقارات اذا كانت محاطة بسور أو كانت بيوتا
- ثالثا — في الميدان الأعم لمركز المديرية أو المحافظة الكائن بها العقار ومركز المديرية أو المحافظة المقيم بها المدين والبلدة الكائنة بها المحكمة
- رابعا — على باب شيخ البلدة الكائن بها محل المدين والبلدة الكائن بها العقار

خلاصا — في المحل المعد للاعلانات بكل من محكمة الجهة الكائن بها العقار ومحكمة محل المدين (٦٤٧ م - ٦٩٩ ف)

٥٦٤ — تحصل الاجراآت المذكورة بالثلاث مواد السابقة بناء على طلب كاتب المحكمة التي قدم لها الطاب المعلق بترع المقار من يد المدين وبيعه (٦٩٩ ف)

٥٦٥ — ثبتت الاعلان والتشر بالأوجه التي ذكرت في حالة بيع الايرادات المقررة ونحوها (٦٤٨ م - ٦٩٩ ف)

٥٦٦ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — لكل من المدين وطالب البيع الحق في أن يطلب من قاضي المواد الجزئية أو من القاضي المعين للبيع لصق اعلانات أكثر مما ذكر والزيادة في لصق مخصصها ويجوز لكل منهما أيضا أن يطلب حصول الزيادة في نفس المحل الكائن به العقار أو في غيره (٦٤٩ م - ٩٩٧ وما بعدها ف)

٥٦٧ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدر المصاريف بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويحصل الاعلان بها علنا في جلسة البيع وقت الزيادة (٦٥٠ م - ٧٠٠ و ٧٠١ ف)

٥٦٨ — لا يجوز أن يطلب شيء برسم المصاريف غير المقدر منها (٦٥١ م - ٧٠١ ف)

٥٦٩ (د ٩ مايو ١٨٩٥) — في اليوم المعين للبيع تحصل الزيادة على اثنين المدين ويكون ذلك بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع بمبادرة المحضر بناء على طلب المدان الذي طلب البيع أو غيره من أرباب الديون المسجلة عند الاقتضاء (٦٥٢ م - ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ ف)

٥٧٠ — كل عطاء ولو المقدر في قاعة شروط البيع لم تحصل الزيادة عليه في مدة محس دقائق يترتب عليه ايقاع البيع من القاضي له صاحبه (٦٥٣ م - ٧٠٥ و ٧٠٦ ف)

٥٧١ — يقرر في لائحة الاجراآت الداخلية بالمحكمة مقادير الترقى في الزيادات التي يصح قبولها (٦٥٤ م - ٧٠٥ ف)

٥٧٢ — حصول العطاء من أحد محلي سبيل صاحب العطاء الذي قبله (٦٥٥ م - ٧٠٥ ف)

٥٧٣ — اذا لم يحضر مزايدين في اليوم المعين للبيع يصير الاجراء على حسب ما هو مقررد بالمادة ١١٧ وبللواذ التالية لها (٦٥٢ م - ٧٠٧ ف)

٥٧٤ — واذا وقع البيع لتغير المدان الذي طلبه وجب عليه أن يودع في حال انعقاد الجلسة مقدار عشرين اثنين وكامل المصاريف ان لم يكن سلم ذلك قبل الجلسة ويكون ذلك اما بإيداع نقود او بإيداع ما يراه القاضي كافيا للوفاء من السندات والأوراق ذوات القيمة أو بتقديم كفالة بذلك يقر على اعتناهما القاضي والبيع للمبيع فانيا فوراً على ذمة المشتري (٦٥٦ م)

- ٥٧٥ — يجوز أن يعافى المشتري الذي يرى الفاضى اعتاده من تأدية الكفالة (م ٦٥٧)
- ٥٧٦ — يجوز للمشتري أن يقرر في قلم كتاب المحكمة في اليوم التالي ليوم البيع أنه اشترى بطريق التوكيل عن شخص معين إذا صدق على ذلك كل من الموكل والكفيل وبذلك ينحلو سبيله وتعتبر الكفالة عن الموكل (م ٦٥٨ - ٧٠٧ ف)
- ٥٧٧ — يجب على المشتري أن لم يكن ساكنا في البلدة الكائنة بها المحكمة أن يعين له محملا فيها والا فيعتبر قلم كتاب المحكمة محملا له (م ٦٥٩)
- ٥٧٨ (٩ د مايو ١٨٩٥) — يجوز لكل انسان في مدة عشرة أيام من يوم البيع أن يقرر في قلم كتاب المحكمة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع في القلم المذكور مقدار الخمس من الثمن الذي قدره وكامل المصاريف أو يقدم بذلك كفالة يقر على اعتقادها قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للييوع (م ٦٦٠ - ٧٠٨ ف)
- ٥٧٩ — يعين المزايد المذكور في تقريره المتضمن الزيادة محملا على الوجه السابق ذكره (م ٦٦١)
- ٥٨٠ — يعلن تقرير الزيادة المذكورة من صاحبها في ظرف ثمانية أيام لكل من المداين الذى طلب البيع وغية من المداين المسجلة ديونهم والراعى عليه المزاو وان تأخر عن الاعلان في الميعاد المذكور يحصل الاعلان في ظرف الثمانية أيام التالية بناء على طلب كاتب المحكمة (م ٦٦٢ - ٧٠٩ ف)
- ٥٨١ (٩ د مايو ١٨٩٥) — يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذى عينه قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع باجراء البيع ثانيا بالمزايدة على الزيادة المذكورة (م ٦٦٣ - ٧٠٩ ف)
- ٥٨٢ — وهذا اليوم يكون أول يوم يصبح فيه البيع بعد مضى شهر من وقت التقرير بالمزايدة ومع ذلك يجوز للمحكمة التأخير في حالة ما اذا حدثت مسائل فرعية أو طلب أحد الأشخاص التأخير لأسباب موجبة له (م ٦٦٤ - ٧٠٩ ف)
- ٥٨٣ — قبل اليوم المعين للبيع ثمانية أيام يصير النشر والاعلان بناء على طلب كاتب المحكمة (م ٦٦٥ - ٧٠٩ ف)
- ٥٨٤ — يحصل المزاو ويقع البيع على حسب الأوجه المقررة في حق البيع الأول (م ٦٦٦ - ٧١٠ ف)
- ٥٨٥ — لا تقبل المعارضة ولا الاستئناف في الأحكام المتضمنة بمجرد تأخير البيع (م ٦٦٧ - ٧٠٣ ف)
- ٥٨٦ — لا تقبل المعارضة في حكم البيع ولا يجوز استئنافه الا في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدوره لعدم استيفائه الشروط المقررة (م ٦٦٨)
- ٥٨٧ — حكم البيع يكون حجة للمشتري بملكيته المبيع وسندا للمدين ومن يستحق حقوقه

للاستحصال على الخن ويجب أن يشتمل على صورة شروط البيع وصورة الاعلانات وصورة محضر الجلسة التي وقع فيها البيع ( ٦٦٩ م - ٧١٢ ف )

٥٨٨ - لا تسلم للشترى صورة الحكم الواجبة التنفيذ الا اذا أثبت أنه قام بما يجب ايفاؤه من الشروط المقررة للبيع قبل استلام تلك الصورة ( ٦٧٠ م - ٧١٣ ف )

٥٨٩ - بناء على طلب كاتب المحكمة يحصل التأشير بالحكم في قلم كتاب المحكمة على هامش تسجيل الحكم الصادر بزع المقار من يد المدين وبيعه ( ٦٧١ م - ٧١٦ ف )

٥٩٠ - تسجل صورة حكم البيع في السجل على حسب المقرر بالقانون المدني ( ٦٧٢ م - ٧٣ مارس ١٨٥٥ مادة ١ ف )

٥٩١ - ايقاع البيع للرأس عليه المزايا لا تقترب عليه حقوق له سوى ما كان للمدين المبيع ملكه من الحقوق في العقار المبيع ( ٦٧٤ م - ٧١٧ ف )

الفرع الثاني - في المسائل الفرعية التي تنشأ عن زرع الملكية

وفي إعادة بيع العقار بالزيادة على ذمة الراسى عليه المزايا الأول

وفي بيع العقار الغير مخجوز بيعاً رسمياً للمحكمة

القسم الأول - في الاجراءات التي تحصل بالضمائم بعض الدائنين الى بعض

٥٩٢ - اذا أجرى دائنان تسجيل ورقتين متضمنتين التنبيه على المدين بوفاء دينه وانذاره بزع عقاراته من يده وبيعها في حالة عدم الوفاء وكان التسجيل من كل منهما يحصل على عقار غير العقار الحاصل عليه التسجيل من الآخر وجب على المداين الذي أعلن ورقة التنبيه الثانية أن ينضم الى المداين الآخر في تكليف المدين بالحضور أمام المحكمة لسداد الحكم عليه بزع ملكيته وفي تميم الاجراءات وذلك اذا كانت المحكمة التي يزم حصول الاجراءات المتعلقة ببيع تلك العقارات أمامها واحدة ( ٦٧٦ م - ٧١٩ ف )

٥٩٣ - يجوز للمداين الذي طلب زرع ملكية مدينه وبيع عقاره أن يوقف بمد صدور الحكم بالبيع الاجراءات المتعلقة بذلك بقرار يقدمه قلم كتاب المحكمة

وفي هذه الحالة يكون لكل من المداينين الذين أعلنوا للمدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم المذكور وأرأى باب الديون المسجلة الذين يستحق دفع ديونهم قبل تقديم التقرير السابق ذكره الحق في تميم اجراءات البيع باعتبار آخر اجراء صحيح حصل قبل مباشرته انما يجب التمسك بهذا الحق والاجراء موجه بورقة تقدم قلم كتاب المحكمة في ظرف شهرين من تاريخ التقرير المقدم من المداين الأول ( ٦٧٧ م - ٧٢١ و ٧٢٢ ف )

## القسم الثاني — في دعوى التبرع باستحقاق العقار

٥٩٤ — يجوز تقديم الدعوى من أى انسان باستحقاق العقار المقصود بيعه فى أثناء اجراء آت البيع لغاية مرمى المزا ( ٦٨٢ م - ٧٢٥ و ٧٢٦ ف )

٥٩٥ — تقام الدعوى المذكورة فى وجه كل من المدين وطالب البيع واذا أقيمت بعد لصق الاعلانات تقام أيضا فى وجه أول دائن من الدائنين ذوى الديون المسجلة ( ٦٨٣ م - ٧٢٥ ف )

٥٩٦ — تعلن ورقة الطلب للمدين فى محله الأصلي ويكون اعلانها لكل من الدائنين المذكورين فى المادة السابقة فى محله المعين مع مراعاة مواعيد المسافات غير المواعيد المقررة للمحل الخارج عن الديار المصرية ( ٦٨٤ م - ٧٢٥ ف )

٥٩٧ ( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) — يجب على المدعى باستحقاق العقار المقصود بيعه أن يودع بقلم كتاب المحكمة فى وقت طلب حضور الخصام مبلغا يقدره كاتب المحكمة لدفع منه فى حالة الحكم بعدم صحة الدعوى رسوم الأوراق التى تستلزمها اجراء آت هذه الدعوى ومصاريف المدافعة عن الخصام وأجرة وكلائهم

فان تأخر عن ايداع المبلغ المذكور يجاب مع ذلك طلبه ولكن لا توقف اجراء آت البيع وفى كل الأحوال تستمر اجراء آت بيع العقار الذى لم يدع باستحقاقه وعلى القاضى أن يمدل التئن الذى قرره للزيادة عليه اذا كانت الدعوى بالاستحقاق واقعة فى جزئه معين بنامه من أجزاء المبيع أو فى جملة أجزاء كملية منه ( ٦٨٨ م - ٧٢٧ ف )

٥٩٨ — وكذلك يكون العمل عند العود لاجراء آت البيع فى حالة ثبوت بعض المدعى استحقاقه ( ٦٨٩ م - ٧٢٧ ف )

٥٩٩ — اذا حكم بعدم صحة الدعوى بالاستحقاق حكم على مدعيها بالتضمينات والمصاريف التى تسبب فيها ( ٦٩٠ م )

٦٠٠ — لا تقبل المعارضة فى الحكم الذى يصدر فى الدعوى بالاستحقاق .  
أما استئنافه فيعاده عشرة أيام من تاريخ اعلان الحكم المذكور ( ٦٨٥ و ٦٨٦ م - ٧٣١ ف )

٦٠١ — يحكم فى كافة دعاوى الاستحقاق بطريق الاستعجال ( ٦٨٧ م - ٧٢٧ ف )

## القسم الثالث — فيما يتعلق بعلان الاجراء آت

٦٠٢ ( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) — يحكم قاضى المواد الجزئية أو القاضى المعين للبيع فى دعاوى بطلان الاجراء آت الحاصلة بعد تعيين يوم البيع ولا تقبل المعارضة فى حكمه فيها ولا الاستئناف واذا حكم بالبطلان وجبت اعادة الاجراء آت من وقت التعيين المذكور بمصاريف من طرف كاتب المحكمة أو المحضر الذى تسبب فى البطلان ( ٦٩٢ م - ٧٢٩ ف )

٦٠٣ — (د ٩ مايو ١٨٩٥) — تقدم دعاوى بطلان المزايدة الثانية وأجروا آتيا الى المحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية على حسب الأحوال لتلاية النشر عن البيع الثاني برحمتك فيها بوجه الاستعجال (٦٩٣ م - ٧٢٨ ف)

٦٠٤ — في هذه الحالة يكون ميعاد الاستئناف عشرة أيام (٦٩٤ م - ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ ف)  
٦٠٥ — اذا تقدمت دعاوى البطلان بعد النشر عن البيع الثاني يكون الحكم فيها على حسب ما تقرر في المادة ٦٠٢ (٦٩٥ م - ٧٢٩ ف)

القسم الرابع — في اعادة بيع العقار بالمزايدة على ذمة الراسى عليه المزااد الأول  
٦٠٦ — اذا تأخر الراسى عليه المزااد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانيا بالمزايدة على ذمته (٦٩٦ م - ٧٣٣ ف)

٦٠٧ — من يكون له شأن في اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزااد المتأخر عن الوفاء يعلن سنده اليه وبكيفية وبقاء شروط البيع فان لم يف بها في ميعاد ثلاثة أيام كاملة يقدم المكلف المذكور عريضة للقاضي المعين للبيع لتعيين يوم للبيع الثاني (٦٩٧ م - ٧٣٥ ف)

٦٠٨ — تشمل الاعلانات التي تعلق وتنفذ في الصحف زيادة عن البيانات المقررة في حالة البيع الأول على اسم الراسى عليه المزااد واسم طالب اعادة البيع والتمن المعين للمزايدة عليه كما كان في الأول واليوم والساعة الذين يحصل فيهما البيع (٦٩٨ م - ٧٣٥ ف)

٦٠٩ — يمين للبيع أول يوم يصح لذلك بعد مضي أربعين يوما من تاريخ اعلان السند للراسى عليه المزااد الاول وتكليفه بالوفاء (٦٩٩ م - ٧٣٥ ف).

٦١٠ — يجب أن يعلن الراسى عليه المزااد الأول وكل من أرباب الديون المسجلة بيوم البيع قبل اليوم المذكور بخمسة عشر يوما بالأقل ويلزم أن يكون لصق الاعلانات ونشرها في الميعاد المذكور (٧٠٠ م - ٧٣٦ ف)

٦١١ — تتبع في اعادة البيع على ذمة الراسى عليه المزااد الأول القواعد المقررة في البيع الأول وفي اعادة البيع بناء على تقديم الزيادة على الثمن المبيع به (٧٠١ م - ٧٣٦ ف)

٦١٢ — يلزم الراسى عليه المزااد الأول بما ينقص من ثمن المبيع ولا حق له في الزيادة ان كانت بل يستحقها المدين أو وراضع اليد المزروع منه العقار أو المدينون له (٧٠٢ م - ٧٤٠ ف)

٦١٣ — لا تقبل المزايدة في البيع الثاني من الراسى عليه المزااد الأول ولو بكفالة (٧٠٣ م)

القسم الخامس — في بيع عقارات المجلس والقاصر

٦١٤ — (د ٩ مايو ١٨٩٥) — يباع عقار القاصر والقاصر المأذون يبيع عقاره بالمزايدة على ثمن

يقدره مأمور التفليسة أو محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية ويكون ذلك بمقتضى قاعة شروط تحرر من وكلاء الديانة أو القائم مقام القاصر وتودع بقلم كتاب المحكمة وتشتمل زيادة عن البيانات المقررة في المادة ٥٥٨ على بيان حجة المالك والحكم الصادر بالأذن بالبيع عند الاقتضاء (٧٠٤ م - ٧٤٣ و ٩٥٣ ف)

٦١٥ - يعلن ايداع قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة ويجوز لهم ايداع ما عسدهم من المنازعات في كيفية تحريرها في صورة أقوال وملحوظات كما هو مقرر بالمادة ٤٩٢ ويرفع الأمر في ذلك للمحكمة للفصل فيه وعلى كاتب المحكمة أن يعين يوم الجلسة بذيل الورقة المشتملة على تلك الأقوال والملحوظات ويخبره أولى الشأن بكتابة منه قبل اليوم المعين لحضورهم بثلاثة أيام بالاقبل (٧٠٥ م - ٧٤٩ ف)

٦١٦ - يحصل ايداع الادلانات ونشرها وتعيين يوم البيع في المواعيد المقررة في حالة بيع عقار المدين بناء على طلب مدانيه وعلى حسب الأوجه المينة في الحالة المذكورة (٧٠٦ م)

٦١٧ (٩ د مايو ١٨٩٥) - اذا لم يظهر في يوم الزيادة من يزيد على الثمن المقدّر فينزل جزء منه في حالة بيع عقار القلس بمعرفة مأمور التفليسة . وفي حالة بيع عقار القاصر يكون التزويل بمعرفة قاضي المواد الجزئية أو القاضي المعين للبيع ويؤخر البيع ليماد أقله ثلاثون يوما وأكثره ستون يوما (٧٠٧ م)

٦١٨ - يحصل النشر والاعلان عن اعادة البيع على حسب تقدير الثمن بعد التزويل المذكور قبل اليوم المعين للبيع بعشرين يوما بالاقبل (٧٠٨ م)

٦١٩ - تتبع في أنواع البيع المذكورة القواعد السابق تقريرها في اعادة البيع بسبب الزيادة في الثمن واعادته على ذمة الراسى عليه المزاا لعدم وقائه (٧٠٩ م)

### القسم السادس

في بيع العقار اختيارا وفي بيعه بطريق المزاا لعدم امكان قسمته بغير ضرر

٦٢٠ - يجوز لكل صاحب عقار أن يبيعه بالمحكمة بالأوجه المعتادة بمقتضى قائمة شروط وروابط للبيع تودع مقدما بقلم كتاب المحكمة ويجوز له أيضا أن يعين الثمن للزيادة عليه ويسوغ اعلان قائمة الشروط لأرباب الديون المسجلة (٧١٠ م - ٧٤٣ ف)

٦٢١ (١٠ د فبراير ١٨٩٢) - يجوز لكل شريك في عقار مشاع أن يطلب قسمته ولا يصح الاتفاق على خلاف ذلك إلا ممن يكون أهلا للتصرف لمدة لا تزيد على خمس سنوات بالأكثر وتتبع في القسمة القواعد المقررة في القانون المدني (٧١١ م - ٨١٥ ف)



٦٢٢ — ( ألغيت بذكره ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ )

٦٢٣ — ( ) ) ) )

٦٢٤ — ( ) ) ) )

٦٢٥ — ( ) ) ) )

٦٢٦ — اذا لم تمكن قسمة العقار بغير ضرر يباع على حسب القواعد المقررة لبيع العقار اختياراً ويكون البيع بناء على طلب مرید القسمة ( ٧١٩ م - ٨٢٧ ف )

٦٢٧ — في حالة بيع العقار اختياراً بالمحكمة أو خارجها لا تقبل الزيادة بعشر الثمن الرأسي به المزداد إلا بمن يرغبها من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ فإذا كان البيع خارج المحكمة أو بها لكن بغير إعلان قاطعة شروط البيع لأرباب الديون المسجلة تقبل تلك الزيادة في ميعاد شهرين بعد النشر بالبيع في صحيفة الجهة الكائن بها العقار والإعلان به لأرباب الديون المسجلة مع بيان الثمن الأصلي ويكون كل من النشر والإعلان بناء على طلب الرأسي عليه المزداد ( ٢٧١٧ م )

### السرعة الثالث

في توزيع ثمن البيع على حسب درجات المدينين

٦٢٨ — اذا لم يتفق مدينو البائع أو مدينو المبيع ملكة فيما بينهم وبين المدينين في ظرف شهر من تاريخ البيع على توزيع الثمن يوزع مع مراعاة التعديلات الآتية على حسب الأصول المقررة للتوزيع بطريق المحاسبة بين الترماء ( ٧٢٠ م )

٦٢٩ — يجوز الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين بغير احتياج لإبداء الثمن بصندوق المحكمة وبحصل التوزيع بقوائم تسلم لكل واحد من المدينين قائمة منها مشتملة على مقدار ما خصه بحسب التوزيع وتقوم مقام تحويل له على المدينين بالثمن وفي هذه الحالة يكلف هذا المدين بالحضور عند التوزيع ( ٧٢١ م )

٦٣٠ — ( ٩ د مايو ١٨٩٥ ) — يقيد طلب الشروع في التوزيع على حسب درجات المدينين في دفتر مخصوص بقلم كاتب محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية التي حصل فيها البيع ويصح تقديم ذلك الطلب من المشتري ( ٧٢٢ م - ٧٥٠ ف )

٦٣١ — يبدأ محضر التوزيع على حسب درجات المدينين بقيد طلب التوزيع والأمر الصادر بإجرائه ويرفق به الكشف المستخرج بمعرفة كاتب المحكمة ببيان الموجود من الزهونات المسجلة ( ٧٢٣ م - ٧٥٠ ف )

٦٣٢ — التنبيه على أصحاب الرهن بتقديم طلباتهم وإطلاعهم على قائمة التوزيع المؤقت يعلن اليهم في الحالات الميمنة بتسجيل رهوناتهم ( ٧٢٤ م - ٧٥٣ ف )

٦٣٣ ( د مايو ١٨٩٥ ) — مباد الاطلاع على التوزيع المؤقت والمناقضة فيه ثلاثون يوما ومن تأخر عنه سقط حقه في ذلك وأن لم تحصل مناقضة يجرى القاضى التوزيع الإتهائى ويأمر بشطب تسجيل رهن من لم يثل شيئا في التوزيع بحسب درجة دينه ( ٧٢٥ م - ٧٥٤ و ٧٥٩ ف )

٦٣٤ — يأمر القاضى كاتب المحكمة بتسليم قوائم التوزيع لأربابها ( ٧٢٦ م - ٧٥٩ ف )

٦٣٥ — مصاريف اجراءات التوزيع وشطب تسجيل رهن من لم يثل شيئا فيه تقدم في قائمة التوزيع بطريق الامتياز ( ٧٢٦ م - ٧٥٩ ف )

٦٣٦ — يفيد المشتري في كل قائمة من قوائم التوزيع مقدار مصاريف شطب الرهن ليحجز من أصل الثمن ويضاف معرفة القاضى المباشر للتوزيع في قائمة آخر دائن وارد في التوزيع مقدار مصاريف شطب تسجيل الرهونات التي لم يثل أربابها شيئا في التوزيع ( ٧٢٨ م - ٧٥٩ ف )

٦٣٧ — شطب تسجيل ديون المدينين الذين لم يتالوا شيئا في التوزيع لا يمنهم من الاستيلاء على ثمن المقار بحسب درجاتهم اذا استوفى المدينون المتقدمون عليهم حقوقهم من غير الثمن المسحق تحصيله من مشتري المقار ( ٧٢٩ م )

٦٣٨ ( د مايو ١٨٩٥ ) — اذا حصلت منازعة في دين من الديون الجارى التوزيع عليها فالقاضى يوزع على أرباب الديون السابقة على الدين المتنازع فيه توزيعا اتهائيا ويأمر بتسليم القوائم المتعلقة بها لأربابها ويجوز له أن يوزع أيضا توزيعا اتهائيا على أرباب الديون المتأخرة بشرط أن يبق مبلغا كافيا للدين الحاصلة فيه المنازعة ( ٧٣٠ م - ٧٥٨ ف )

٦٣٩ ( د مايو ١٨٩٥ ) — ترفع المنازعات الى المحكمة الابتدائية اذا كان التوزيع المؤقت حصل بمعرفة القاضى الممين للتوزيع ولا يجوز قبول منازعات خلاف المفيدة في محضر التوزيع المؤقت ( ٧٣١ م )

٦٤٠ — ومع ذلك يجوز لصاحب الدين المسجل قبل تسجيل ورقة التنبيه على المدين بوفاء الدين وإنذاره بترع المقار المبيع من يده أن يطلب لغاية وقت تسليم قوائم التوزيع النساء الاجراءات التي حصلت وذلك ان لم يحصل التنبيه عليه بتقديم طلبه والاطلاع على قائمة التوزيع وفي حالة تقديم الطلب المذكور تماد تلك الاجراءات مع الزام الأمور الذى حصل منه اتهاون بمصاريفها وعدم الاخلال بما يخص بالمدينين الذين لم يحصل منازعة في ديونهم واستلموا أذونات قبض ما خصهم ( ٧٣٢ م )

٦٤١ — بعد تسليم قوائم التوزيع لأربابها فلهما دين الساقط اسمه حق التداعى فقط على الأمور السابق ذكره وله حق مداعة المدين وكفلائه ( ٧٣٣ م )

٦٤٢ — المرافعة في شأن الديون الواقع فيها النزاع تكون بين كل من الدائنين المتنازعين والمتنازع في ديونهم وآخر مستحق في التوزيع بحسب درجة دينه مع امتياز مصاريفه ويجوز لتيرم من الدائنين الدخول في المرافعة وعليه في كل الأحوال المصاريف المترتبة على ذلك الدخول ( ٧٣٤ م - ٧٣٥ ف )

٦٤٣ — بعد تسميم قائمة التوزيع الاتهامي بثلاثة أيام يكلف كاتب المحكمة الدائنين الداخلين في التوزيع وأول مدائين لم يستوف دينه في التوزيع ومشترى المقار بالاطلاع على القائمة المذكورة . ( ٧٣٥ م - ٧٣٧ ف )

٦٤٤ — لا تصبح المعارضة من المذكورين للمادة السابقة في قائمة التوزيع الاتهامي إلا فيما يتعلق بالتطبيق على الأساسات الموضوعة في قائمة التوزيع المؤقت أو في الحكم الصادر في المنازعات وفيما يتعلق بتقدير المبلغ الذي يدفعه المشتري ( ٧٣٦ م - ٧٣٧ ف )

٦٤٥ ( ٩ مايو ١٨٩٥ ) — لا تقبل هذه المعارضة إلا في العشرة أيام التالية ليوم التكليف السابق ذكره وتحصل المعارضة بقرار يقدم لفل كتاب المحكمة ويكون مشتملا على الأسباب البنية عليها وترفع أمام محكمة المواد الجزئية أو المحكمة الابتدائية بمقتضى علم خبر ( ٧٣٧ م - ٧٣٧ ف )

٦٤٦ — ميعاد استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة عشرة أيام من تاريخ اعلانه ( ٧٣٨ م - ٧٣٧ ف )

٦٤٧ — الخصم الذي لم يثبت له حق في المنازعة في الديون أو في المعارضة في قائمة التوزيع الاتهامي يحكم عليه بالمصاريف والفوائد لمن يستحقها ( ٧٣٩ م - ٧٣٨ ف )

٦٤٨ — بعد مضي ميعاد العشرة أيام ان لم تحصل معارضة أو اذا حصلت وصدر فيها حكم صار اتهاميا فعلى كاتب المحكمة أن يسلم قوائم التوزيع لأربابها في ميعاد ثمانية أيام بالأكثر ( ٧٤٠ م - ٧٣٩ و ٧٤٠ ف )

٦٤٩ — توقف الايرادات والفوائد وتحسب على الوجه المبين في فصل القسمة بين الغرماء وللدائنين المستحقين في التوزيع أن يأخذوا الفوائد المستحقة على مشتري المقار ( ٧٤١ م - ٧٣٥ ف )

٦٥٠ — ومع ذلك اذا أبقى المشتري عنده جزءا من الثمن تأمينا لوفاء مرتب مستمر مدة حياة المستحق له برهن مسجل فالدائنون اللاحقون لمستحق المرتب المذكور في الدرجة يستولون بعد وفاته من أصل المبلغ البقي عند المشتري الفوائد المستحقة لهم من الوقت السابق ذكره ( ٧٤٢ م )

٦٥١ — يؤخذ من الدائن المستحق في التوزيع عند استلامه ما مستحقه فيه الاقرار بقبول شطب تسجيل رهنه ( ٧٤٣ م - ٧٧١ ف )

٦٥٢ — يحصل مشتري المقار على شطب تسجيل الرهن بمقدار المبالغ المدفوعة بقدومه قوائم التوزيع ومستندات الخالصات وأما رهون من لم يدخل في التوزيع من الدائنين فيشطب تسجيلها

بموجب ملخص مستخرج من قائمة التوزيع المتضمنة للأمر بذلك ( ٧٤٤ م - ٧٧١ ف )  
 ٦٥٣ ( د ٩ مايو ١٨٩٥ ) — يوزع القاضى المعين للتوزيع أوقاضى المواد الجزئية المبالغ  
 المستحقة بحسب التوزيع للمدائنين بين مدائنيهم أو بين من يستحقون حقوقهم بناء على طلبهم ويكون  
 ذلك على حسب القواعد السابق تقريرها وفى وقت التوزيع الأول ان أمكن ( ٧٤٥ م - ٧٧١ ف )

### الباب العاشر

فى مرافعات وإجراءات متنوعة

### الفصل الاول — فى غاصمة القضاة

٦٥٤ — تقبل غاصمة القضاة فى الأحوال الآتية :

أولاً — اذا سكك القاضى عن الحق

ثانياً — اذا وقع من القاضى تدليس أو غش أو ارتكاب رشوة فى أثناء نظر الدعوى أو فى وقت  
 توقيع الحكم أو فى أثناء التنفيذ

ثالثاً — فى الأحوال التى ينص القانون فيها على جواز غاصمة القاضى أو على الحكم عليه  
 بغضبيات ( ٧٤٦ م - ٥٠٥ ف )

٦٥٥ — السكوت عن الحق هو امتناع القاضى عن الاجابة على العريضة المقدمة اليه أو امتناعه  
 عن الحكم فى قضية قابلة للحكم عند حلول دورها ( ٧٤٧ م - ٥٠٦ ف )

٦٥٦ — ثبت السكوت عن الحق بكليتين يحصلان للقاضى على يد محضر ولم تنتج عنهما ثمرة  
 يفصل بين الاول والثانى منهما بأربع وعشرين ساعة فى حالة الامتناع عن الاجابة على العريضة  
 وبثمانية أيام فى حالة الامتناع عن الحكم ( ٧٤٨ م - ٥٠٧ ف )

٦٥٧ — يجوز تقديم دعوى الغاصمة بعد التكليف الثانى بأربع وعشرين ساعة فى الحالة  
 الأولى وبثمانية أيام فى الحالة الثانية ( ٧٤٩ م - ٥٠٨ ف )

٦٥٨ — ترفع دعوى الغاصمة بعريضة تقدم الى المحكمة التابع اليها لقاضى وتسلم الى قلم كتاب  
 المحكمة وتكون مضمنة من نفس المدعى أو من بوكله توكيلاً خاصاً بذلك وتشتمل على بيان أوجه الغاصمة  
 وصور الأوراق المستند عليها فى الدعوى ( ٧٥٠ م - ٥٠٩ ف )

٦٥٩ — تعرض الدعوى الى المحكمة فى أول جلسة تعقد بعد الثمانية أيام التالية لتقديم العريضة  
 وفى ظرف هذه المدة يصير تبليغ العريضة الى القاضى ( ٧٥١ م - ٥١٤ ف )

٦٦٠ — تسمع أقوال الخصم أو وكيله ( ٧٥٢ م - ٥١٤ ف )

٦٦١ — لا يجوز للخصم استعمال أفاظ سب فى حق القاضى لافى عريضته ولا فى أقواله أمام  
 الجلسة وإلا حكم عليه بغرامة يجوز إبلاغها الى التى قرش ديوانى ( ٧٥٣ م - ٥١٢ ف )

٦٦٢ — لأحكام المحكمة إلا في تناق أوجه الخصامة بلادة الناشئة عنها وفي جواز قبول الأوجه المذكورة ( ٧٥٤ م - ٥١٤ ف )

٦٦٣ — إذا حكمت المحكمة بقبول المريضة تحيل الدعوى الى محكمة الاستئناف وهي تحكم في الخصامة بعد المرافعة الشفاهية بين المدعى والقاضي المدعى عليه بمواجهتهما ( ٧٥٥ م - ٥١٥ ف )

٦٦٤ — إذا كانت المريضة المحكوم بقبولها حاصلة في حق أحد قضاة محكمة استئنافية فتحال القضية اليها بشرط أن تكون مركبة من لم يحكم من قضائها الآخرين في جواز قبول أوجه الخصامة أو تحال عند الاقتضاء الى محكمة تشكل على الوجه المدون في المادة ٣٢٨ ( ٧٥٦ م - ٥١٥ ف )

٦٦٥ — اجرا آت المرافعات السابق ذكرها لا ارتباط لها بجزاآت المرافعة التأديبية في حق القضاة إذا اقتضاها الحال ( ٧٥٧ م )

٦٦٦ — يحكم على المدعى الذي ترفض عريضته والذي يحكم بعدم صحة دعواه بفرامة ثمانية آلاف قرش ديواني مع عدم الاخلال بالتضمينات ( ٧٥٨ م - ٥١٦ ف )

٦٦٧ — لا يقرب على الحكم على المدعى عليه من القضاة بطلان الحكم الذي اشترك في إيقاعه ( ٧٥٩ م - ٥١٤ ف )

### الفصل الثاني — في الاجراآت التحفظية

٦٦٨ — يجوز لملاك البيوت والأطيان وملحقاتها ومستأجرها الاصليين الذين لم فيها حق في الحال أن يحجزوا الموقوفات ونحوها والمنقولات الموجودة بالحال المستأجرة والأثمار والمحصلات محجزا تحفظيا للتأمين على أداء الاجر المستحقة لهم ولو لم يكن بأيديهم سندات واجبة التنفيذ ( ١ ) ( ٧٦٠ م - ٨١٩ ف )

٦٦٩ — ومن أجل ذلك يقدمون عريضة لقاضي المواد الجزئية اذا كان الحكم في الدين المطلوب من أجله المحجز من خصائصه

فان لم يكن من خصائصه الحكم في الدين المذكور تقدم العريضة لقاضي الامور الوقفية وعلى القاضي أن يأمر على حسب الأحوال بلحجز حالا أو بعد أربع وعشرين ساعة من التنبيه على المدين بالدفع وإنذاره بلحجز ( ٧٦٠ م - ٨١٩ ف )

٦٧٠ — يجوز أيضا للمالك أن يحجز بالأوجه عينها المنقولات والأثمار والمحصلات المملوكة للمستأجر من المستأجر الأصلي للبيوت أو الأطيان وانما للمستأجر الثاني المذكور أن يستحصل على رفع المحجز باتبائه توفية الأجرة المستحقة للمستأجر الأصلي اذا كان مأذونا بالتأجير لغيره ( ٧٦١ م - ٨٢٠ ف )

(١) ينظر ذكره في ٧ سبتمبر ١٨٨٤ المختص بتوقيع المحجز لاصحاب الأطيان على محصولات المستأجرين لا يحكمهم على الايجارات المستحقة

٦٧١ - في الحالة المبينة في المادة السابقة اعلان الحجز التحفظي يقع موقع الحجز بشرط اتباع الأوجه المقررة للحجز ( ٧٦٩ م - ٨٢٠ ف )

٦٧٢ - يجوز لكل من المالك والمستأجر الأصل أن يضع الحجز التحفظي على المنقولات والأشياء التي صار نقلها من الحالات المؤجرة بدون رضاه بشرط أن يضع الحجز في ظرف ثلاثين يوما من نقلها ( ٧٦٢ م - ٨١٩ ف ومدني ٢١٠٢ ف )

٦٧٣ - الحجز التحفظي الموضوع تأمينا لأداء الأجرة المستحقة يكون أيضا تأمينا لوفاء الأجرة التي تستحق الى يوم البيع ولو دفعت الأجرة المستحقة وقت الحجز بسد استحقاق الأجرة اللاحقة. ( ٧٦٣ م )

٦٧٤ - يجوز لكل دائن أن يضع الحجز التحفظي بأمر من القاضي على أتمته مدينه الذي لم يكن له محل مستقر بالبيار المصرية ( ٧٦٤ م - ٤٩٧ و ٨٢٢ ف )

٦٧٥ - وكذلك يجوز لكل حامل كبيالة أو سند تحت الاذن عمل عنه البروتستو لعدم الدفع في الأجل أن يضع الحجز التحفظي على منقولات وبضائع مدينه التاجر ولو كان له محل بالبيار المصرية سواء كان المدين المذكور صاحبا للسكبيالة أو قابلا لها أو عيلا بها بشرط سبق اعلان البروتستو للمحجوز عليه أو اخباره به ( ٧٦٤ م - ٨٢٢ ف )

٦٧٦ - في الأحوال السالف ذكرها لا يكون الحجز التحفظي صحيحا الا اذا أعقبه في ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة طالب الحكم بصحته ( ٧٦٥ م - ٨٢٤ و ٨٢٥ ف )

٦٧٧ - صدور الحكم بصحة الحجز التحفظي يجعله مجزا منفذا ويحصل البيع بحسب الأصول المقررة في باب حجز المنقولات وبمسما ( ٧٦٦ م - ٨٢٥ ف )

٦٧٨ - يجوز لمالك المنقولات أن يحجزها بأمر من القاضي عند من توجد تحت يده أيا كان ( ٧٦٧ م - ٨٢٦ ف )

٦٧٩ - تعين في الرخصة المنقولات المراد حجزها ( ٧٦٧ م - ٨٢٢ ف )

٦٨٠ - الدعوى باستحقاق المنقولات يجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام غير مواعيد المسافة أمام المحكمة التابع لها محل واضع اليد على المنقولات والا كانت الدعوى لإغية ( ٧٦٨ م - ٨٣١ ف )

### الفصل الثالث

في اختصاص الدائن بمقارنته مدينه لحصوله على دينه

٦٨١ - كل من أراد من الدائنين أن يحصل بالتطبيق لما هو مقرر بالمادة ٥٩٥ من القانون المدني على اختصاصه بمقارنته مدينه لحصوله على دينه يقدم عريضة لرئيس المحكمة الابتدائية الكائن

في دائرتها المقار الراد الاختصاص به ويلزم أن تكون تلك العريضة مرفوعة بصورة من الحكم ومشتملة على البيانات الآتية :

أولاً — اسم ولقب وصنعة الدائن وعمل سكنه والمحل الذي يعينه لنفسه في البلدة المكان فيها مركز المحكمة

ثانياً — اسم ولقب وصنعة المدين وعمل سكنه

ثالثاً — تاريخ الحكم وبيان المحكمة الصادر منها

رابعاً — مقدار الدين

خامساً — بيان نوع المقار وموقعه ياناً كافياً محيطاً ( ٧٦٩ م )

٦٨٢ — يكتب رئيس المحكمة في ذيل العريضة أمره بالاختصاص انما يجب عليه عند الترخيص به أن يراعى مقدار الدين وقيمة المقارات المينة في العريضة بوجه التقريب ويجعل الاختصاص قاصراً على بعض تلك المقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء من أحدها إذا اقتضى الحال ذلك ورأى أن الجزء المذكور كاف لتأمين دفع أصل الدين والفوائد والمصاريف المستحقة للدائن ( ٧٧٠ م )

٦٨٣ — إذا كان الدين المذكور في الحكم غير خال عن النزاع يجوز لرئيس المحكمة أن يقدره مؤقتاً ويعين المبلغ الذي يؤذن بالاختصاص بالمقارات من أجله ( ٧٧١ م )

٦٨٤ — إذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص بمقارات المدين جاز لمن قدم العريضة أن يرفع الأمر الصادر بذلك الى المحكمة الابتدائية مع طلب حضور المدين أمامها بمتقاضى علم خير والأمر الذي يصدر من رئيس المحكمة أو الحكم الذي يصدر منها بالتخصيص بالاختصاص يلزم تسجيله على الأوجه المقررة بالمادة ٥٩٦ من القانون المدني والمواد التالية لها ( ٧٧٢ م )

### الفصل الرابع

في عرض الدين على الدائن وأيداعه أن لم يقبله أيداعاً رسمياً

٦٨٥ — إذا أراد المدين أداء الدين المقر به نقداً كان أو غيره يعرضه عرضاً حقيقياً على الدائن على يد محضر وهو يحرر بذلك محضراً ( ٧٧٣ م )

٦٨٦ — يبين في المحضر الشيء المعروض وعدد النقود ويذكر فيه أيضاً قبول الدائن أو امتناعه عنه ووضع امضائه أو امتناعه عنه أو إقراره بالعجز عن وضع الامضاء ( ٧٧٤ م — ٨١٣ و ٨١٤ ف )

٦٨٧ — تعلى للدائن صورة من المحضر المذكور ( ٧٧٥ م )

٦٨٨ — يجوز أن يكون التنبيه على الدائن بحضوره وقت الإيداع في محضر العرض أو بورقة مستقلة بشرط أن يسبق التنبيه بيوم كامل بالأقل على الإيداع الذي يحصل في صندوق المحكمة ( ٧٧٦ م — ٨١٤ ف )

٦٨٩ — يودع مع الدين مقدار القوائد المستحقة بعد العرض ويحصل الايداع بحضور الدائن أو في غيبته أن لم يحضر وتمطى له صورة محضر الايداع ان كان حاضرا وتعلن اليه في ظرف ثلاثة أيام ان كان غائبا والا كان المدين ملزما لأجل برائة فتمته من الدين بأن يودع بدون اجراءات آخر القوائد التي تستحق الى يوم الاعلام ويذكر ذلك في ورقته (٧٧٧ م - ٨١٤ ف)

٦٩٠ — على المودع أن يعرف في وقت الايداع عن الحجوزات الواقعة على الدين المودع وعلى المورع لديه مراعاتها (٧٧٨ م)

٦٩١ — يسلم الى الدائن مابار ايداعه من بعد أخذ الخالصة منه واسترداد صورة المحضر المعلقة اليه مادام المدين لم يحصل منه تقرير الى أمين الصندوق يرجوعه عن عرض ما أودعه (٧٧٩ م)

٦٩٢ — اتما على الدائن أن يثبت أنه أخير مدينه قبل استلام المبلغ المروض بثلاثة أيام بالأقل بأنه عازم على استلامه (٧٨٠ م)

٦٩٣ — لا يجوز للمدين ولو رجع عن عرض الدين أن يسترد من الصندوق ما أودعه فيه إلا اذا أثبت حصول الأخبار منه لدائته على يد محضر يرجوعه عن العرض ومضى ثلثه أيام من وقت الاخبار (٧٨١ م - ١٢٦١ ف)

٦٩٤ — لا يجوز الرجوع عن العرض ولا استرداد المودع بعد صيرورة الحكم الصادر بصحة العرض حكما انتهايا (٧٨٢ م - ١٢٦١ ف)

٦٩٥ — يجوز تقديم طلب الحكم بصحة العرض أو بطلانه بصفة دعوى أصلية أو فرعية (٧٨٣ م - ٨١٥ ف)

٦٩٦ — الحكم الصادر في شأن الدين المروض الذي لم يودع لا يكون مثبعا لصحة العرض الا بايداع المدين له مع القوائد المستحقة لغاية يوم الايداع (٧٨٤ م - ٨١٦ ف)

٦٩٧ (٩ مايو ١٨٩٥) — يجوز عرض الدين عرضا حقيقيا وقت المرافعة أمام المحكمة بدون اجراءات أخرى ويسلم المروض الى كاتب المحكمة وهو يودعه في الصندوق اذا لم يستلمه الدائن (٧٨٥ م)

٦٩٨ — يحصل عرض العين المعينة التي لا يجب ألا يمكن تسليمها في محل الدائن بمجرد التنبيه عليه باستلامها (٧٨٦ م - مدني ١٢٦٤ ف)

٦٩٩ — يجوز للمدين أن يحصل على تعيين حارس بحرفة المحكمة للمعين المعينة المعروضة (٧٨٧ م)



## الفصل الخامس — في إعطاء الصور

٧٠٠ — كتاب المحاكم وأمناء السجلات العمومية يعطون صورة أو ملخصاً منها لكل طالب من بعد أخذ الرسوم المقررة بدون احتياج لأذن من القاضي والا حكم عليهم بالتصمينات (٢٧٨٨ م - ٨٥٣ ف)

٧٠١ — وأما الأوراق الخصوصية المحررة على يد مأمور شرعي فلا يجوز إعطاء صورها ولا ملخص منها لغير المتعاقدين فيها إلا بحكم من المحكمة ويجوز أن يعين فيه قاض للاطلاع على الأوراق المحررة بمعرفة المأمور المذكور (٢٧٨٩ م - ٨٤٦ ف)

## الفصل السادس — في تحكيم المحكمين

٧٠٢ — يجوز للمتعاقدين أن يشترطوا على وجه الإطلاق إحالة ما ينشأ من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين للحكم فيه ويجوز لهم أيضاً اشتراط الإحالة المذكورة للفصل في أمر مخصوص (٢٧٩١ م - ١٠٠٣ ف)

٧٠٣ — لا يصبح التحكيم إلا بمن له التصرف المطلق في حقوقه ومشاركة المحكمين لا يصح إلا في المنازعات التي يمكن تسويتها بالصلح بين الخصام (٢٧٩٢ م - ١٠٠٣ و ١٠٠٤ ف)

٧٠٤ — يجب إيضاح موضوع المنازعة بالتصریح في مشاركة المحكمين أو في أثناء المرافعة ولو كان المحكمون مفوضين بالصلح والا كان العمل لاغياً (٢٧٩٣ م)

٧٠٥ — لا يجوز التفويض للمحكمين بالصلح ولا المحكم منهم بهذه الصفة إلا إذا كان عددهم وتراً وكانوا مذكورين بأسمائهم في المشاركة المتضمنة لذلك التفويض أو في عقد سابق عليها (٢٧٩٤ م - ١٠٠٥ ف)

٧٠٦ — إذا كان المحكمون مفوضين فقط في الحكم مع اشتراط عدم استثنائه وانتهى الحال لتعيين حكم مرجح جاز التفويض إليهم في تعيينه بمقررتهم (٢٧٩٥ م - ١٠١٢ ف)

٧٠٧ — إذا لم يتفق كل من الخصام وقت المنازعة على تعيين حكم أو اتفقا وامتنع واحد من المحكمين أو أكثر عن تأدية ما نيظ به أو تمذر عليه القيام به فبناء على عريضة من يطلب التمهيل من الخصام تعين المحكمة التي من خصائصها الحكم في تلك المنازعة لو تقدمت إليها من يلزم من المحكمين بحضور الخصم الآخر أو في غيخته بعد تكليفه بالحضور وفي جميع الأحوال يجب أن يكون عدد المحكمين الذين تعينهم المحكمة وتراً مساوياً بالأقل للعدد المتفق عليه بين الخصام ما لم يكن يتنهم شرط بخالف ذلك (٢٧٩٦ م)

- ٧٠٨ — اذا كان المحكوم مفوضين في تعيين الحكم المرجح عند انقسام آرائهم في الحكم ولم يتفقوا على انتخاب تعيينه المحكمة بمرقها (٧٩٧ م - ١٠١٧ ف)
- ٧٠٩ — اذا لم يتم أحد المحكمين المعيينين بمعرفة المحكمة ما ينط به لأى سبب من الأسباب يعين بدله بمرقها ويحدد ميعاد الحكم في هذه الحالة لمدة شهر (٧٩٨ م)
- ٧١٠ — اذا لم يتم الحكم للمعين بمعرفة أحد الخصام أو المحكم المرجح ما ينط به يعين بدله بمعرفة الخصم أو المحكمين الباقين على حسب الأحوال (٧٩٩ م - ١٠١٣ ف)
- ٧١١ — مشاركة تحكيم المحكمين يلزم أن تثبت بالكتابة (٨٠٠ م - ١٠٠٥ ف)
- ٧١٢ — على المحكمين أن يحكموا في الميعاد المشروط الا اذا رضى الخصام بامتداده (٨٠١ م - ١٠٠٩ ف)
- ٧١٣ — اذا لم يشترط ميعاد الحكم فعلى المحكمين أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم في هيئة محكمة محكمين والا فيجوز لمن يطلب التمهيل من الخصام أن يقدم الدعوى الى المحكمة أو يطلب منها تعيين محكمين آخرين اذا كلف الخصام متفقين على الحكم بمعرفة محكمين (٨٠٢ م - ١٠٠٧ ف)
- ٧١٤ — اذا لم يتم الحكم بصدقه التحكيم ما ينط به بنسب مقبول جاز الحكم عليه بالتضمينات للأخصام (٨٠٣ م)
- ٧١٥ — لا يجوز عزل المحكمين بعد تعيينهم الا برضاء جميع الخصام (٨٠٤ م - ١٠٠٨ ف)
- ٧١٦ — لا يجوز ردع عن الحكم الا لأسباب تحدث أو تظهر بسد مشاركة التحكيم (٨٠٥ م)
- ٧١٧ — تتبع في المرافعة أمام المحكمين الأصول والمواعيد المتبعة أمام المحاكم الا اذا حصلت معاقبة المحكمين منها صراحة ويصدر الحكم منهم بالتطبيق على قواعد القانون (٨٠٩ م - ١٠٠٩ ف)
- ٧١٨ — المحكومون المفوض اليهم بالصلح يعاقبون من الاجراءات المعتدة في المرافعات ومن التطبيق على قواعد القانون (٨٠٧ م - ١٠١٩ ف)
- ٧١٩ — يجب على الخصام أن يقدموا أدلتهم وسنداتهم قبل انقضاء الميعاد المحدد للحكم بخمسة عشر يوما بالأقل والا جاز الحكم بناء على الطلبات والسندات التي قدمها أحدهم الا في الحالة التي يكون فيها ميعاد الحكم أقل من أربعة أسابيع فانه يجب تقديم الأدلة والسندات في النصف الأول من الميعاد (٨٠٨ م - ١٠١٩ ف)
- ٧٢٠ — كل دعوى بمصول تزوير في الكتابة أو ظهور حادثة جنائية يوقف عمل المحكمين والميعاد المحدد للحكم (٨٠٩ م - ١٠١٥ ف)

- ٧٢١ — يكون حكم المحكمين معتبرا اذا اشتمل على امضاء أغلبهم واثبات امتناع الباقي من الامضاء ( ٨١٠ م - ١٠١٦ ف )
- ٧٢٢ — في حالة انقسام آراء المحكمين يعطون آراءهم بالكتابة والحكم المربح يحكم معهم بعد مذاكرتهم سرية فان لم يمكنه الجمع بينهم يحكم بانفراده على شرط انضامه في كل مادة لأحد الآراء الحاصلة منهم . ( ٨١١ م - ١٠١٧ و ١٠١٨ ف )
- ٧٢٣ — أحكام المحكمين لا تقبل المعارضة ( ٨١٢ م - ١٠١٦ ف )
- ٧٢٤ — انما يجوز استئنافها ما لم يكن متفقا على خلاف ذلك ويكون الاستئناف على حسب الأصول المقررة في حق الاحكام الصادرة من المحاكم ( ٨١٣ م - ١٠٢٣ ف )
- ٧٢٥ — أحكام المحكمين ولو التجهيزية تقدم بمرفعتهم أو بمعرفة أحدهم في ظرف ثلاثة أيام من صدورها الى قلم كتاب المحكمة التي كان يلزم رفع المنازعة اليها وتصير واجبة التنفيذ بأمر من قاضي المواد الجزئية أو من رئيس المحكمة الابتدائية على حسب الاحوال ( ٨١٤ م - ١٠٢٠ و ١٠٢١ ف )
- ٧٢٦ — المحكمة التي سلم اليها حكم المحكمين تختص دون غيرها بما يملق بتنفيذه ( ٨١٥ م - ١٠٢١ و ١٠٢٤ ف )
- ٧٢٧ — يجوز للاخصام طلب بطلان الحكم الصادر من المحكمين بمعارضتهم لأمر التنفيذ في الاحوال الآتية :
- أولا — اذا كانت مشاركة التحكيم باطلّة أو مضى ميماد الحكم ولم يحصل الرضاء بامتداده .
  - ثانيا — اذا صدر الحكم بدون مشاركة تحكيم أو خرج عن حدودها .
  - ثالثا — اذا صدر الحكم من محكمين لم يمينوا بموافقة القانون أو صدر من بعضهم وكانوا غير مأذونين بالحكم في غيبة الآخرين .
  - رابعا — اذا صدر الحكم بشيء لم يطلبه الاخصام ( ٨١٦ م - ١٠٢٨ ف )

## قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

( ق نمرة ١ سنة ١٩٠٩ )

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الفرع الرابع فيما يتعلق بأهل الخبرة من الفصل الثاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية ، وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظارة ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ، أمرنا بما هوأت :

### ( ١ ) في جدول الخبراء

١ — يكون في محكمة الاستئناف وفي كل محكمة ابتدائية جدول للخبراء المقبولين أمام كل محكمة من هذه المحاكم .

٢ — يحرر الجدول في محكمة الاستئناف وفي كل محكمة لجنة الخبراء وتكون مشكلة من رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومي أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامهما .

٣ — تقسم الجمعية العمومية الخبراء المقبولين أمام المحاكم الابتدائية بحسب المواد التي يصح الاستشاد بأرائهم فيها وتحدد المدد الأقصى لكل قسم ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء في كل محكمة عن أربعين .

٤ — ويجوز قيد اسم الخبير الواحد في قسمين أو أكثر على شرط أن لا يزيد عدد الخبراء في كل قسم عن العدد المحدد له .

٥ — يجوز للخبراء المقبولين أمام إحدى المحاكم الابتدائية أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول محكمة الاستئناف بصفة خبراء إذا اتخذوا لهم محلا مختارا بالقاهرة .

ويجعل جزء خاص في جدول محكمة الاستئناف للخبراء المشتغلين أمامها دون غيرها .

وتقسم الجمعية العمومية الخبراء إلى أقسام وتحدد المدد الأقصى لكل قسم منها ولا يجوز أن يريد مجموع الخبراء الذين يقيدون بجدول محكمة الاستئناف من المقبولين أمام كل محكمة ابتدائية على عشرين ولا أن يزيد عدد الخبراء المقيدين في الجزء الخاص من الجدول على ثلاثين .

٥ — يشترط لقبول الطالب بصفة خبير :

( أولا ) أن يكون مصريا ومع ذلك يجوز للأجانب أن يطلبوا قيد اسمهم في جدول الخبراء على شرط أن يصعدوا كتابة بمضوعهم لجميع النصوص المقررة أو التي تقرر في المستقبل بشأن الخبراء أمام

المحاكم الأهلية فإذا لم يدعوا لحكم صادر عليهم طبقا لتلك النصوص بحجة أنهم أجانب شطب اسمهم من جدول الخبراء بالطرق المقررة للمحاكمة التأديبية .

( ثانيا ) أن يتخذ له محلا مختارا في المدينة التي بها مقر محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية ( ثالثا ) أن لا يكون محكوما عليه بأحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

٦ — تثبت كفاءة الخبراء الفنية بشهادات تعتبرها لجنة الخبراء وإغية بالقرض أما في المواد التي تمنح فيها شهادات نهائية ( دبلوم ) من المدارس الخديوية ( السلطانية ) فيجب أن يكون الخبراء حاصلين على هذه الشهادات أو على شهادات من المدارس الأجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لها .

٧ — لا يجوز قيد اسم خبير واحد أمام أكثر من محكمة ابتدائية واحدة .

٨ — كل من أراد قيد اسمه بصفة خبير وجب عليه أن يقدم طلبا بذلك مرفقا بالأوراق اللازمة الى رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال .

٩ — تنظر لجنة الخبراء في طلبات القبول .

ولها أن تطلب ايضاحات اضافية .

فإذا ثبت لها أن الطالب حاز لجميع الشروط المقررة قانونا وللکفاءة الفنية المطلوبة أمرت بقيد اسمه في كشف المرشحين المقبولين في قسمه والا رفضت الطلب .

١٠ — اذا خلا محل في جدول الخبراء انتخبت اللجنة من محل فيه من المرشحين المقبولين مع مراعاة ما جاء في المادة الثلاثين بالنسبة لموظفي الحكومة ومستخدميها .

وللجنة أن ترجى التعيين الى أن تقرر الجمعية العمومية ان كان العدد الباقي من الخبراء في القسم المذكور كافيا لحاجة العمل أم لا .

١١ — يحلف الخبير المدرج اسمه في الجدول التبعين أمام رئيس محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال ويقوم ذلك مقام التبعين المنصوص عنه في المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات في جميع القضايا التي يندب فيها (١)

١٢ — يعاد النظر في جدول الخبراء كل سنة وتشطب اللجنة منه عند ذاك اسم كل خبير لم يعد حازا صفات القبول .

ولها أيضا أن تمحو اسم كل خبير ارتكب أو أهمل أمورا توجب هذا الجزاء بقرار تبين فيه الاسباب الداعية لذلك وذلك بعد أن تكلفه بالحضور أمامها ليبدى لها ما يراه مقيدا من الايضاحات

(١) ق تمرة ١ سنة ١٩١٧ مادة ١ — موظفو الحكومة الذين يندبون أو يجوز ندمهم بصفة خبراء أمام السلطات القضائية ظروا خبرتهم الفنية يجوز تحليلهم يمينا واحدا امام رئيس محكمة الاستئناف الاهلية . وتقوم اليبين التي تؤدي بهذه الكيفية مقام اليبين التي يشترطها قانون المرافعات الاهلي في المواد المدنية والتأديبية وقانون تحقيق الجنايات الاهلي بالنسبة للخبراء

ولا يمنع شطب الاسم من اعادة ادراجه في الجدول الا اذا ذكر في قرار اللجنة أن الخبير قد ارتكب ما يمس بشرفه .

### (٢) في تعيين الخبراء

١٣ — اذا لم يتفق الخصوم طبقا للمادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وجب على المحكمة الابتدائية أن تعين الخبراء من المتقدين في جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الاسباب الخاصة التي يجب ذكرها في الحكم وفي هذه الحالة يكون الندب على قدر الامكان من الخبراء المقبولين أمام محكمة الاستئناف .

وتندب المحاكم الجزئية والمركزية الخبراء من جدول المحكمة الابتدائية التابعة هي لها .  
وندب الخبراء في كل قسم يكون بالدور على قدر الامكان .

١٤ — ندب الخبراء في قضايا محكمة الاستئناف يكون بمقتضى لائحة خصوصية تمددها جميعها العمومية ويصدق عليها ناظر الحفائية .

### (٣) في واجبات الخبراء

١٥ — على الخبير المفيد اسمه أن يؤدي مأموريته في القضية التي يعين فيها ما لم يقدم في ظرف اسبوعين من تاريخ اعلانه بها عذرا مقبولا عند الخصوم أو القاضي أو رئيس المحكمة التي عينته

١٦ — يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره في زمن لائق ويجوز تخفيفه في الحكم الصادر بتعيين الخبير ويكون التحديد واجبا اذا طلبه أحد الخصوم .

١٧ — يطلع الخبير على الأوراق اللازمة له دون أن ينقلها من مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها .

ويودع الخبير بنفسه أو بمندوبه الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره مرفقا بجميع الأوراق التي استعملها .

١٨ — يجب على الخبير أن يرفق بتقريره كشفا شاملا للبيانات الآتية :

- (١) عدد أيام العمل ومحرير التقرير وساعات العمل من كل يوم .
- (٢) عدد الانقالات الى غير محل اقامته وتواريخها والمسافات التي قطعها .
- (٣) المصاريف التي صرفها والمبالغ المجتة تفصيلا مع تقديم ما يؤيد من المستندات .

### (٤) في اجور الخبراء

١٩ — يقدر قاضي أو رئيس المحكمة التي تنتظر في عمل الخبير أجرته ومصاريفه ومع ذلك اذا لم يفصل في الدعوى مدة ثلاثة اشهر التالية لا يداح التقرير كان للخبير أن يطلب التقدير من

قاضى أو رئيس المحكمة التى عينته ويكون تقدير الأجرة والمصاريف فى ذيل الكشف المرفق بالتقرير ويبين مقدارها بالعبارة وبالرقم ويؤرخ التقدير وينتضى من الرئيس والكتاب .

٢٠ — راعى فى تقدير أجرة الخبير الزمن الذى قضاءه فى العمل وفى تحرير التقرير وأهمية الخصومة ونوع العمل الذى قام به والمصاريف التى صرفها وتقدر المصاريف مستقلة عن الأتعاب

٢١ — تراعى القواعد الآتية فى تقدير الأجرة :

(١) لا يجوز أن يزيد التقدير على ما تتي قرش لكل يوم الا فى أحوال استثنائية ولأسباب قوية تبين فى الحكم أو فى الأمر .

(٢) يجوز نقص عدد الأيام والساعات المبينة فى الكشف اذا كان غير متناسب مع العمل الذى قام به الخبير .

(٣) لا يلتفت الى الرسوم الطبوغرافية اذا لم يكن مأذونا بها فى الحكم الا اذا كان الرسم لا بد منه بمقتضى العمل الذى كلف الخبير به وكان مجرد الرسم النظرى لا يفي بالحاجة من ايقاف المحكمة على حالة الأماكن .

٢٢ — تراعى فى تقدير المصاريف القواعد الآتية :

(١) لا يضم الخبير الذى يؤدى مأموريته فى المدينة التى يقطنها الى المصاريف من الاطعمه ولا أجرة السكنى ولا شيئاً آخر غير مصاريف الانتقال فى مدينتى القاهرة والاسكندرية .

(٢) لا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين والنساخين وغيرهم الا فى الحالة التى يرضى فيها القاضى أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

(٣) ويرفض القاضى على العموم كل مبلغ صرف بغير فائدة بل من قبيل الاهاط .

٢٣ — يجوز أن يحرم الخبير من الأجرة اذا ألغى تقريره لميب فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص لامهاله أو خطئه فانما كانت أجرته قد دفعت جاز ندهه لأعادة العمل بلا أجر جديد . وليس للخبير الذى تدعوه المحكمة ليقدم لها إضاحات فى بعض مواضع من تقريره حق فى أجرة اضافية الا اذا قضت المحكمة بغير ذلك .

٢٤ — على الخبراء المفيدة اسماؤهم بالجدول أن يؤدوا بحانا الأعمال التى يكلفون بها فى قضايا التفرء الممنعين من الرسوم ولكن لم الرجوع بأجرتهم على الخصم اذا حكم عليه بالمصاريف أو على الشخص المعنى اذا زالت حالة فقره ومع ذلك يعطى لهم من خزينة المحكمة طبقة لأحكام لأعنة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التى يكونون قد صرفوها .

(٥) تأديب الخـبراء

٢٥ — تتخذ لجنة الخبراء ملقا لكل خبير مدرج اسمه فى جدول الخبراء .

٢٦ — إذا أتي الخبير المدرج اسمه في الجدول القيام بعمل كلف به أو ارتكب خطأ كبيرا أثناء قيامه بوظيفته بلغ الأمر إلى لجنة الخيرة من قبل القاضي أو الرئيس أو من قبل النيابة إذا اقتضى الحال . ويجوز كذلك لكل ذي شأن أن يقدم شكواه إلى اللجنة .

ويودع البلاغ أو الشكوى في ملف الدعوى وترسل صورة ذلك إلى الخبير وله أن يردى للجنة ما يراه مفيدا من الايضاحات فتودع أيضا في الملف .

٢٧ — إذا رأت اللجنة وجهها لحاجة الخبير المدرج اسمه في الجدول تأديبيا بناء على التقارير أو الشكاوى التي وصلتها والايضاحات التي قدمت لها باشرت تحقيق وقائع الدعوى وأخطرت الخبير بذلك وللخبير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينيب عنه محاميا .

فإذا رأت اللجنة بعد انعام الاجراءات أن الخبير أدخل بشرفه تحت اسمه من الجدول وإن كان ما نسب إليه أقل جساما من ذلك جاز إيقافه مدة لا تزيد على ستة أشهر مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٢ .

ويطعن قرار اللجنة للخبير على يد أحد المضرين .

٢٨ — تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخيرة المدرجة أسماؤهم في الجدول من الاحكام في الجنب والجنابات إلى اللجنة لحفظ ذلك في ملف المحكوم عليه وللجنة محواسم الخبير من الجدول إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه ماسة بشرفه .

٢٩ — يجوز للخبير الذي أوقف بقرار تأديبي من محكمة ابدائية أو عي اسمه من جدولها بمقتضى قرار تأديبي منها أو كان المحو عند اعادة النظر السنوي بها في الجدول لا خلاله بشرفه أن يستأقب القرار الصادر عليه أمام لجنة الخيرة بمحكمة الاستئناف ويكون الاستئناف بتقرير يقدم إلى قلم الكتاب في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان القرار .

### (١) أحكام عمومية

٣٠ — موظفو الحكومة ومستخدموها لا يشتغلون بعمل أهل الخيرة ما داموا في خدمة الحكومة ومع ذلك يجوز للمحكمة ندب الموظفين الحاصلين على معلومات فنية للأعمال التي تستلزم ذلك بشرط رضاء رؤسائهم .

٣١ — لانتظار الحفانية أن تعين موظفا بصفة خبير في المسائل الحسابية في محكمة الاستئناف وفي المحاكم الابتدائية .

ويكلف هذا الموظف بعد حلفه التمين القانونية بأعمال أهل الخبرة التي تستدعي معلومات حسابية خاصة الا اذا رأت محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية أن تعين غير هو وتقدر أجرته لحساب الخزينة



### (٧) أحكام وقتية

٣٢ — الخبراء المنيولون الآن أمام أكثر من محكمة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا القانون المحكمة التي يريدون قيد أسمائهم أمامها وذلك بلخطار يرسلونه الى رئيسها .

٣٣ — للجان بناء على قرار من الجمعية العمومية عند تحرير جداول سنة ١٩٠٩ أن تدرج في كل قسم من أقسام الخبراء عددا زائدا على المقرر له في اللادة الثالثة اذا كان بين الخبراء المقبولين الآن عدد يزيد على ذلك وفي هذه الحالة اذا خلا إعلان فلا يقبل الا في واحد منهما بمراعاة ما في المادة ٣٠ بالنسبة للموظفين والمستخدمين حتى يرجع العدد الى ما هو مقرر له .

ولن ينفصل من خدمة الحكومة الأولية في درج اسمه ضمن العاملين في القسم الذي هو منه بمجرد الطلب ووجود الحل متى كان انفصاله لغرض سبب من الاسباب المألعة للقبول .

### (٨) التنفيذ

٣٤ — يعمل بهذا القانون من أول يناير سنة ١٩٠٩ فيما يتعلق بتحرير جداول الخبراء لسنة ١٩٠٩ وتعديل نصوص المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من تعريف الرسوم القضائية طبقا لنصوص هذا القانون .

٣٥ — على ناظر الحفائية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يلزم لذلك من القرارات

صدر بمرأى القبة في ٢ محرم سنة ١٣٢٧ ( ٢٤ يناير سنة ١٩٠٩ )

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

ورئيس مجلس النظار

بطرس غالي

ناظر الحفائية

حسين رشدي

## قانون قاضى التحضير

( ق نمرة ٣ سنة ١٩١٠ )

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ وعلى قانون المرافعات فى المسائل المدنية والتجارية أمام المحاكم الاهلية الصادر بتاريخ ١٣ نوفمبر

سنة ١٨٨٣

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

١ — تقدم القضايا المدنية والتجارية (الجديدة ابتدائية كانت أو استئنافية فى كل محكمة كلية الى احدى جلسات قاضى التحضير .

وكذلك تقدم اليه قضايا المارضة فى الأحكام النائية وقضايا بطلان المرافعة .

٢ — يعين قضاة التحضير فى كل محكمة من بين قضائها بقرار من ناظر الحفانية بناء على طلب رئيس المحكمة .

٣ — يجب على الخصوم أن يستوفوا فى أول جلسة ذكروا فيها الأوجه التى تدعو الى طلب التأجيل وتقدم الى قاضى التحضير جميع أوجه الدفع والدعوى التى تقام من المدعى عليهم على المدعين فى أثناء الدعوى والمسائل الفرعية .

٤ — اذا طلب من قاضى التحضير تأجيل قضية ورأى أن هذا الطلب كان يمكن تقديمه فى جلسة سابقة ثم قرره فإنه يحكم حينئذ على الطالب بنرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش . وله أن يمنح كل هذه النرامة أو جزءاً منها الى الخصم على سبيل التمويض .

٥ — لا يسوغ تأجيل القضية لسبب واحد مرتين الا اذا كان التأجيل لاحضار أوراق ليست فى حيازة الخصوم أنفسهم بعد أن يثبت الطالب أنه عمل ما فى وسعه للحصول على تلك الاوراق فى المدة الأولى .

٦ — اذا تبين للقاضى أن أسباب التأجيل الثانى قوية وأن عدم القيام بالعمل المطلوب ناشئ عن سوء نية أو خطأ أو إهمال الخصم أو وكيله فيحكم على ذلك الخصم بنرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش . وله أن يمنح كل هذه النرامة أو جزءاً منها الى الخصم على سبيل التمويض .

٧ — يختص قاضى التحضير بما يأتى :

( أولاً ) تحقيق صفات وكلاء الخصوم وصحة توكيلاتهم .

( ثانيا ) الترخيص بتأجيل القضايا الى أجل يسع تحضيرها وجعلها صالحة للمرافعة .  
 ( ثالث ) مراقبة تبادل الأوراق بين الخصوم وإيداعها وإعلان المذكرات الصحفية .  
 ( رابعا ) التقرير بإعادة إعلان الخصوم أو حضورهم شخصيا .  
 ( خامسا ) إثبات أقوال الخصوم وطلباتهم وتنازلهم عنها واعترافهم بالصالح بينهم وغير ذلك من الاتفاقات التي تصدر منهم .

( سادسا ) إصدار الأحكام النهائية وأحكام إثبات التوبة .  
 ولا يجوز للقاضى المغافرة من الكفالة فى أية حالة من أحوال التنفيذ المؤقت .  
 ( سابعا ) التقرير بشطب الدعوى وبإبطال المرافعة .  
 ( ثامنا ) الحكم بإدخال ضامن فى الدعوى أو بدخول شخص ثالث فيها .  
 ( تاسعا ) إيقاف المرافعة فى الأحوال المنصوص عليها قانونا .  
 ( عاشرا ) إحالة الدعوى الى محكمة أخرى مرفوعة اليها تلك الدعوى أو دعوى أخرى مرتبطة بها  
 ( حادى عشر ) ضم دعوى الى أخرى متى كانت الأخرى لا تزال فى التحضير .

٨ — لقاضى التحضير أيضا فى حالة اتفاق الخصوم :  
 ( أولا ) تعيين خبير فى الدعوى . وفى هذه الحالة يحدد القاضى المأمورية ويسمى الخبير أو الخبراء حسب أهمية الدعوى اذا لم يفتق الخصوم على تسميتهم .  
 ويخلف الخبراء عند الاقتضاء التمين أمامه فى اليوم الذى يحدده لذلك .  
 ( ثانيا ) الحكم فى المسائل الوقفية والأجراآت التحفظية .  
 ( ثالثا ) توجيه التمين الحاسمة اذا اتفق الخصوم على صيغتها أو اذا طلبوا منه تقرير تلك الصيغة .  
 ( رابعا ) الحكم بتحقيق الوقائع التى يقررها ومباشرته .  
 ( خامسا ) الحكم فى الدفع بعدم الاختصاص وبإعلان الدعوى وبعدم قبولها وبمضى المدة .

٩ — متى رأى القاضى أن القضية تم تحضيرها وصارت صالحة للمرافعة فى الموضوع يقرر بإحالتها الى إحدى جلسات دوائر المحكمة .  
 وكذلك تحول القضية على المحكمة . للفصل فى موضوعها اذا لم يتم الختم بأداء العمل الذى تأجلت من أجله الدعوى طبقا لنص المادتين الخامسة والسادسة .

١٠ — اذا رفع دفع لم يكن الحكم فيه من اختصاص قاضى التحضير فله أن يضم ذلك الدفع على الموضوع أو يحيله على المحكمة والمحكمة متى فصلت فى الدفع يحجز الدعوى أو إحالتها الى قاضى التحضير .

١١ — لا يقبل الطعن بطريق الاستئناف فى القرارات التى تصدر من قاضى التحضير .

١٢ — لقاضى التحضير فى تحقيق أداء وتليفته جميع السلطة التى للمحكمة .

١٣ — لا تقبل المحكمة فى القضية التى أحييت عليها للتوصل فى موضوعها طلبا من الطلبات المختص بنظرها قاضى التحضير أو الذى كان يجب تقديمها اليه الا اذا ثبت لديها أن أسباب ذلك الطلب قد طرأت من يوم إحالة القضية أو كانت مجهولة من الطالب وقت الاحالة .

١٤ — ومع ذلك اذا رأت المحكمة من مصلحة سير العدالة قبول ورقة جديدة كان من الواجب تقديمها لقاضى التحضير أو قبول دفع أو طلب كان يجب ابدائه اليه فى هذه الحالة تحكم على الخصم الذى وقع منه الاهمال بغرامة لا تتجاوز ألف قرش .

ولها أن تمنح كل هذه الغرامة أو جزأ منها الى الخصم على سبيل التعويض .  
وتحكم أيضا بالغرامة المذكورة على من يرخص له من الخصوم بتأجيل الدعوى لتعيين محام عنه أو لقرب عهد تعيين وكيله .

١٥ — يلغى كل ما كان مخالفا لهذا القانون .

١٦ — على ناظر الحقائقنا تنفيذ هذا القانون

صدر بمرأى يادين فى ٦ صفر سنة ١٣٢٨ ( ١٦ فبراير سنة ١٩١٠ )

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظر

بطرس غالى

ناظر الحقائق

حسين رشدى

## قانون

بعدم جواز توقيع الحجر على الأملاك الزراعية الصغيرة  
(ق نمرة ٤ سنة ١٩١٣)

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على الأمر المالى الرقم ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ الصادر بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس  
شورى القوانين

أمرنا بما هو آت :

١ — لا يجوز توقيع الحجر على الاملاك الزراعية التى يملكها الزراع الذين ليس لهم من الأطنان  
الا خمسة أفدنة أو أقل . ويدخل فيما لا يجوز حجزه مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك  
داهنات من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لاستتار الاطنان المذكورة وهذا الحظر  
يصح التمسك به قبل الدائنين ولا يصح التمسك به قبل أرباب الديون الممتازة .  
ولا يصح التمسك بهذا الحظر اذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنة أو  
كان غير زارع .

وليس للمدين أن يتنازل عن التمسك بهذا الحظر بل يجب عليه التمسك به لغاية وقت صدور  
حكم نزع الملكية على الاكثروالا سقط حقه فيه .

ولا يصح التمسك به فى الدعاوى التى ترفع بالمطالبة بمبالغ محكوم بها بسبب جناية أو جنحة أو  
نفقة مقرّبة على الزوجية أو أجرة حضانة أو رضاع أو مسكن أو ما يكون مستحقا من المهر .

٢ — لا يترتب على أحكام المادة السابقة ضياع حقوق الدائنين الذين تكون سنداتهم مقيدة  
فى السجل أو مسجلة أو عند العمل بهذا القانون ولا حقوق الدائنين العاديين الذين يكون سند دينهم  
ثابت التاريخ قبل ذلك .

ويكون هذا الامتياز أيضا لمن يحمل محل الدائنين الاصليين الذين نصبت الفقرة السابقة على حفظ  
حقوقهم سواء كان ذلك بطريق بيع الديون أو انتقالها أو بناء على تحويل السند أو بطريق حلول  
دائن محل دائن أو بأى طريق آخر .

وللدائنين الاصليين وكذلك لمن يحمل محلهم أن يجددوا آجال ديونهم مرة أو مرات وأن يجددوها  
كذلك ولو باستبدال سنداتهم بغيرها من غير أن يحرموا من مزية النص الذى تقر لمصلحتهم بشرط  
أن لا يقع آخر آجل يضيرونه لوفاء ديونهم بعد خمس سنوات من الاجل المعين فى السند الاصل  
مذكورا فيه التجديد ومبيننا به السند أو السندات الجديدة بيانا تاما (ق سنة ١٩١٦)

٣ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد نشره فى الجريدة الرسمية بثلاثين يوما  
صدر بمرأى القبة فى ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٣١ (أول مارس سنة ١٩١٣) عباس حلمي

## تعريفة الرسوم القضائية بالمحاكم الأهلية

الصادر بها دكرينو ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣١٥ (١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧)

- ١ — يؤخذ رسم نسبي في المواد المدنية والتجارية كما يأتي :  
القضايا التي مقدار المدعى به فيها لا يتجاوز مائة جنيه تؤخذ رسومها باعتبار ثمانية على كل مائة قرش والقضايا التي قيمتها تتجاوز المائة جنيه تؤخذ رسومها كما يأتي :  
أولاً — باعتبار تسعة على كل مائة قرش من المائة جنيه الأولى  
ثانياً — باعتبار أربعة على كل مائة قرش من المائة جنيه الثانية والثالثة  
ثالثاً — باعتبار اثنين على كل مائة قرش من المائة جنيه الرابعة فما فوق لغاية ألف جنيه  
رابعاً — باعتبار واحد على كل مائة عما زاد على ذلك
- ٢ — يحاسب الرسم النسبي المذكور في المادة السابقة على ما يأتي :  
أولاً — على توزيع أموال المدين على دائنيه بحسب درجاتهم أو قسمتها بينهم بقسمة غرما باعتبار مجموع المبالغ التي توزع أو تقسم  
ثانياً — على مرسى مزاد المقاربات باعتبار الثمن الذي رسي به المزاد  
ثالثاً — على وضع أمر التنفيذ على أحكام المحكمين باعتبار المبالغ المحكوم بها والقوائد التي تستحق عليها لغاية يوم صدور الأمر
- رابعاً — على تنفيذ الأحكام والمعقود بالطرق القهرية باعتبار القيمة التي يطلب التنفيذ من أجلها  
خامساً — على طلب القسمة بين الشركاء باعتبار صافي المبلغ الذي يلزم تقسيمه وإذا كان من ضمنه ثمن عقارات تحصل عليه الرسم المقرر على مرسى المزاد فلا يؤخذ على قيمة هذا الثمن رسم طلب القسمة بل تطرح عند تسوية الرسوم من المبالغ اللازمة لتقسيمه  
وأما في دعاوى قسمة العقار فيحاسب الرسم على ثمن الحصص أو الحصص المراد فرزها إذا كان باقيا حصص غيرها لشركاء آخرين على الشيوع أما إذا كان المقار مشتركاً بين شريكين فقط وطلب أحدهما القسمة فيحاسب الرسم على ثمن جميع المقار
- سادساً — على كافة الطلبات الأخرى باعتبار القيمة المطلوبة والقوائد المستحقة عليها الحدود وترفع الدعوى
- ٣ — تنقص الرسوم المقررة في مادة (١) بقدر خمسين من كل مائة منها فيما يأتي :  
أولاً — في طلب القسمة بين الشركاء بما في ذلك المقار  
ثانياً — في التوزيع والقسمة بين الدائنين  
ثالثاً — في الصلح على يد المحكمة متى ثبت ذلك بمقتضى محضر محرر قبل انتهاء المرافعة بشرط أن لا يكون قد صدر حكم تهيدي في الدعوى

رابعا — في الرجوع الى الدعوى بعد الحكم بطلان المرافعة وتنقص تلك الرسوم بقدر خمسة وسبعين من كل مائة منها فيما يأتي :  
أولا — في المعارضة في الأحكام التي تصدر في غيبة بعض الخصوم من المحكمة الابتدائية أو من محكمة الاستئناف

ثانيا — في طلب تنفيذ الأحكام والمقود بالطرق القهرية  
ثالثا — في الرجوع الى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم بطلان ورقة التكليف بالحضور  
رابعا — في الأوامر التي تصدر بتنفيذ حكم المحكمين

٤ — يؤخذ على استئناف الأحكام أو التماس إعادة النظر فيها رسم كالرسم المقرر في أول درجة الا اذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية فالرسوم التي تؤخذ عنه تكون بواقع نصف الرسم المقرر في أول درجة فاذا صدر حكم الاستئناف وكان في موضوع الدعوى يؤخذ باقي الرسم بتمامه

٥ — لا يؤخذ في أى حال من الأحوال رسم نسبي أقل من عشرة قروش

٦ — يجب على المدعى أن يبين قيمة دعواه في ورقة الطلب أو في ورقة أخرى ممضاة منه وان لم يفعل ذلك ولم توجد عقود أو أوراق تدل على القيمة الحقيقية فيقدها الكاتب أو المحضر بمراجعة القواعد الآتية

أولا — في الدعاوى المتعلقة بالنزاعة في الاطيان المدة للزراعة باعتبار الضريبة السنوية المقررة عليها وقت رفع الدعوى مضروبة في عشرين  
ثانيا — في الدعاوى المتعلقة بالنزاعة في المباني باعتبار الموائد الربوطة عليها مضروبة في مائة وثمانين

ولا تقبل القيمة التي يبينها المدعى في طلبه اذا كانت أقل من التقدير على حسب القواعد المذكورة ومع ذلك اذا تقدمت أثناء سير الدعوى أوراق دلت على أن هذا التقدير أو القيمة التي يبينها المدعى في طلبه أقل من القيمة الحقيقية أو ثبت ذلك بنص صريح في الحكم فيجب على الكاتب محصيل الفرق الذي يستحق على الزيادة

ثالثا — دعاوى ترتيب الماش — تقدر قيمتها باعتبار قيمة الماش السنوي المطلوب ترتيبه مضروبة في عشرين اذا كان الماش مؤبدا وفي تسعة ونصف اذا كان مؤقتا

رابعا — دعاوى رهن العقار أو المتقول تعتبر قيمتها قيمة الدين المرهون لأجله العقار أو المتقول خامسا — دعاوى طلب الحكم بفسخ الإيجار أو إخلاء المحل المؤجر تعتبر قيمتها قيمة إيجار مدة سنة مضافا إليها قيمة الاجرة المطالب بها

سادسا — دعاوى طلب الحكم بصدقة المقود أو فسخها تعتبر قيمتها قيمة الشيء المبين في العقد

٧ — يجوز في كل الأحوال لكل من المدعى والكتاب أو المحضر أن يطلب التقدير بمعرفة أهل خيرة بشرط ان يحصل الكتاب أو المحضر على الاذن بذلك من النيابة العمومية

٨ — تلزم الحكومة بمصاريف أهل الخبرة اذا كانت القيمة التي قدرها مساوية لما عينه المدعى أو أقل منه

٩ — يعين واحد فقط من أهل الخبرة لتقدير قيمة المدعى به ويكون تعيينه على حسب الأحوال بمعرفة قاضي الأمور الجزئية أو رئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى سواء كانت المحكمة ابتدائية أو محكمة الاستئناف بمرسئ أقوال أولى الشأن وبعد تحليفه اليمين يعين القاضي أو رئيس المحكمة الميعاد الذي يحصل فيه التقدير ويقدم به التقرير اليه ويجوز عند الاقتضاء امتداد هذا الميعاد ولا يجوز التظلم من التقرير المذكور بأى طريق من الطرق

١٠ — يجوز لذى الشأن قبل انتهاء التقدير بمعرفة أهل الخبرة أن يتفق مع الكتاب أو المحضر على تقدير قيمة المدعى به بشرط التصديق على هذا الاتفاق من النيابة العمومية

١١ — كل ما كان في قيم الدعاوى والطلبات من كسور الجنيه يعتبر جنيها

١٢ — اذا طلب أحد الخصام صورة ورقة أو ملخصها أو شهادة وجب عليه أن يدفع الرسم المقرر في المادة الآتية

١٣ — اذا كان المدعى به مالا يقبل تقدير قيمة له فيؤخذ بدلا عن الرسم النسبي رسم مقرر على كل ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين من الاصل والصورة باعتبار عشرة قروش أو عشرين قرشا أو ثلاثين قرشا على حسب المحكمة المرفوعة اليها الدعوى ان كانت من حاكم الأمور الجزئية أو من الحاكم الاجداعية أو محكمة الاستئناف

واذا كان مالا يقبل تقدير قيمة له بمضى المدعى به دون البعض الآخر فيؤخذ رسم نسبي على ما يمكن تقدير قيمته خلاف الرسم المقرر في الفقرة الاولى من هذه المادة

ويؤخذ رسم في المواد الجنائية باعتبار خمسة قروش أو عشرة قروش أو خمسة عشر قرشا على كل ورقة على حسب نوع الدعوى المرفوعة ان كانت غائلة أو جتحة أو جناية

ويؤخذ رسم مقرر باعتبار عشرين قرشا على كل ورقة من أوراق الكتبة والمحضرين الغير متعلقة بأى دعوى أيا كان نوعها وسواء كانت أصلا أو صورة وتمتع من الاوراق المذكورة الاوامر الصادرة بوقوع الحجز التحفظي الغير مشتملة على تعيين يوم للرافعة في الحجز وتقارير طلب الاجاذ بالشفعة والاندازات والبروستات والصيغة التنفيذية التي توضع على العقود الرسمية واعلان تلك العقود وأوامر اختصاص الدائن بمعارات مدينه واعلانها وأوراق الاجراآت اللازمة لتكليف المحجوز لديه بأن يبين ما في ذمته المدين وتقريره وتقرير الكفيل وتمهده في حالة الحكم بالنفاذ للوقت والمناقضة التي تحصل في هذا التقدير ومحاضر عرض الدين على الدائن وما شاكل ذلك

والرسم المقرر في هذه المادة يشمل رسم النقمة وغيرها من المصاريف



- ١٤ — تؤخذ الرسوم المقررة في المادة السابقة على ما يأتي  
أولاً — على مسائل التشويش الذي يحصل في الجلسات سواء كانت مدنية أو جنائية باعتبار  
الرسوم المقررة للمخالفات  
ثانياً — على المسائل التي تتعلق بتأخير الشهود أو امتناعهم عن الاجابة باعتبار الرسوم المقررة  
للمحكمة التي طلب أمامها الشاهد ان كانت محكمة مدنية أو محكمة جنائيات أو جنح أو مخالفات  
ثالثاً — على الدعاوى التأديبية التي ترفع على المحامين باعتبار الرسوم المقررة للجنح  
رابعاً — على المسائل المتعلقة بصين قيم على من حكم عليه بمحاربة باعتبار الرسوم المقررة للجنائيات  
خامساً — على تنفيذ أحكام لجنة الكارك الصادرة بالتفريم والمعارضات التي يحصل فيها أمام المحكمة  
باعتبار ما هو مقرر من الرسوم على الاوراق في مواد الجنح أو المخالفات على حسب قيمة الغرامة المحكوم بها  
١٥ — اذا كان الرسم مقرراً باعتبار كل ورقة فتعد كل ورقة باعتبار محيتين وكل صحيفة باعتبار  
خمسة وعشرين سطراً وكل سطر باعتبار اثنتي عشرة كلمة  
ويؤخذ الرسم بنهاه على الورقة الاولى أي كان عدد السطور المكتوبة فيها وأما الورقة الاخيرة فلا  
يستحق عليها الرسم الا اذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية خلاف الامضاءات والتاريخ  
١٦ — تكتب محاضر الجلسات بما فيها محاضر الشهود بالتتابع ويحتسب الرسم على مجموعها ولو  
كانت في تواريخ متفرقة وكذلك محاضر التحقيق سواء كانت في قضايا مدنية أو جنائية وتكتب أيضاً  
المحاضر التي يكتبها المحضر عن اعلان ورقة واحدة بالتتابع ولو كانت في جهات متعددة وفي تواريخ  
متفرقة ويحتسب الرسم على مجموعها  
أما محاضر حلف الميمين وإبداع الاوراق وتقارير المعارضة والاستئناف والتنازل وما شاكلها  
فيحتسب الرسم على كل منها على حدة  
١٧ — الاخصام ملزمون بدفع الرسم ولكن يجب على المدعي في سائر الاحوال أن يؤدبه  
بالكيفية الآتية يانها  
أولاً — سائر الدعاوى التي تقيد في الجدول ما كان منها قيمة المدعي به فيها لا يتجاوز الثلاثمائة  
جنيه يؤخذ عنها الرسم المقرر في المادة الاولى مقدماً بحسب الفيوئالمبينة في مادة (١٨) الآتية  
وما كان منها مقدار المدعي به فيها يتجاوز الثلاثمائة جنيه فلا يؤخذ مقدماً سوى الرسم المتحقق عليها لغاية  
الثلاثمائة جنيه بالطريقة المبينة في مادة (١٨) المذكورة وباقى الرسم يؤخذ على ما يحكم به الزائد عن هذا المقدار  
ثانياً — الدعاوى التي تقام من المدعي عليه أثناء الخصومة يتبع في أخذ الرسم عليها ما نص عنه  
في الوجه الاول . أما الطلبات الاضافية التي تحصل من المدعي أثناء المرافعة فهذه تضم على الطلبات  
الاصيلة ويتبع في أخذ الرسم على مجموعها القاعدة المبينة في الوجه الاول المذكور  
ثالثاً — الطلبات الاخرى التي لا تقيد في جدول القضايا يؤخذ عنها الرسم المقرر في مادة (١)  
وقت تقديم الطلب حسب الروابط المدونة في مادة (١٨) الآتية

رابعا — الدعاوى التي لا يمكن تقدير قيمتها بحدود من أجلها مبلغ بصفة تأمين على ما يستحق عليها من الرسوم للكتابة والمحضرين على الأوراق التي تستلزمها الدعوى بحسب المنصوص في المادة (١٨) ١٨ — تدفع الرسوم النسبية على الدعاوى والطلبات المبنية في مادة (١٧) بالكيفية الآتية أولا — إذا كان الرسم مستحقا على معارضة في حكم صادر في غيبة بعض الخصوم من محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة أو مستحقا على الرجوع إلى الدعوى بعد شطبها أو بعد الحكم ببطالان ورقة التكليف بالحضور فعلى من يرفع المعارضة أو يرجع إلى الدعوى أن يدفع مقدما الرسم المنصوص عنه في المادة (٣) من هذه التعريفات بتأهله إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز الثلاثمائة جنية أما إذا تجاوزت هذا المقدار فلا يدفع مقدما سوى المستحق على الثلاثمائة جنية فقط وباقي الرسوم يؤخذ على ما يحكم به

ثانيا — إذا كان الرسم مستحقا على التنفيذ أو على طلب التوزيع أو القسمة بين الدائنين فعلى الطالب أن يدفع الرسم المستحق بتأهله مقدما حال الطلب ثالثا — إذا كان الرسم مستحقا على الأمر بتنفيذ أحكام المحكمين فعلى من يطلب ذلك الأمر أن يؤدي الرسم بتأهله مقدما قبل تحرير ذلك الأمر على الحكم

رابعا — إذا كان الرسم مستحقا على مرسوم مزاد العقار فيؤخذ وقت مرسوم المزاد خامسا — إذا كان الرسم مستحقا على طلب القسمة بين الشركاء أو الرجوع إلى الدعوى بعد الحكم ببطالان المرافعة فعلى من يطلب ذلك أن يدفع نصف الرسم المنصوص عنه في المادة (٣) مقدما قبل إعلان أية ورقة كانت ثم يدفع النصف الثاني قبل قيد الطلب في جدول القضايا وذلك بمراعاة القيود المبينة في الوجه الأول من هذه المادة

سادسا — إذا كان الرسم مستحقا على دعوى مرفوعة من المدعى عليه أثناء الخصومة فعلى من رفعت منه تلك الدعوى أن يدفع الرسم بتأهله مقدما وقت رفعها أو قبل إعلان الورقة المشتعلة عليها بمراعاة ما هو مذكور في الوجه الثاني من مادة (١٧)

سابعا — إذا كان الرسم مستحقا على طلبات أخرى فعلى المدعى أن يدفع ربع الرسم مقدما قبل إعلان أية ورقة ثم يؤدي باقيه قبل قيد الدعوى في جدول القضايا وذلك بمراعاة القاعدة المدونة في الوجه الأول من مادة (١٧)

ثامنا — إذا كان الرسم مستحقا على طلبات مما لا تقدر له قيمة فيجب على المدعى أن يودع قيمة ما يستحق بوجه التعقيب من رسوم الكتابة والمحضرين على الأوراق التي تستلزمها الدعوى ويكون قيمة ما يودع لذلك ما تقي قرش إذا كانت الدعوى من خصائص حاكم الأمور الجزئية وأربع مائة قرش إذا كانت الدعوى مرفوعة لحكمة ابتدائية وستائة قرش إذا كانت مرفوعة لحكمة الاستئناف وتعتبر من هذه الطلبات دعاوى حقوق الارتفاق

١٩ — الرسوم والأمانات التي تؤخذ من المدعى بلحقوق المدنية لا يجوز في أي حال من الأحوال أن تكون أقل من الرسوم والأمانات التي يلتزم بها لرفع للحكمة المدنية دعواه على حداثتها

٢٥ - المبلغ الذى يجب على المدعى بالحقوق المدنية فى المواد الجنائية أن يودعه للوفاء بالرسوم والمصاريف التى استحدثت أو تستحق فيها بعد يقدر بمعرفة قاضى التحقيق أو قاضى الامور الجزئية أو رئيس المحكمة على حسب الأحوال وإذا قد هذا المبلغ فى الرسوم التى استحدثت واقتضى الحال دفع تكلفة فى أثناء الدعوى فتقدر هذه التكلفة بالكيفية الميئنة آتفا  
لا يلزم المدعى بحقوق مدنية بإيداع الأمانة اذا كانت المعارضة أو الاستئناف أو النقض والابرار مرفوعا من المتهم

٢٦ - اذا نفذ المبلغ المودع فى رسوم الكتبة والمحضرين على ما منح من أوراق الدعوى ولم يبق منه شيء لوفاء برسوم الأوراق التى منح بعد ذلك يجب على الكاتب أو المحضر أن يطلب من المدعى ايداع مبلغ آخر تكلفة للاول ولا يجوز أن تكون التكلفة أزيد من المبلغ المودع أولا

٢٧ - لا يجوز قيد الدعوى فى جدول القضايا الا بعد ايداع المبلغ المقرر وتستبد منه اذا لم تدفع التكلفة التى تطلب بعد ذلك

٢٨ - اذا قدر كاتب المحكمة أو المحضر المبلغ الذى يجب ايداعه ورأى المدعى أن هذا التقدير مجحف بمحقوقه ساع له التظلم للنيابة العمومية وهى تبدى رأيها فى ذلك بعد سماع أقوال رئيس كتاب المحكمة

٢٩ - اذا ظهر أن قيمة المدعى به التى عينها المدعى لمحضرين الرسوم باعتبارها أقل من القيمة الحقيقية وقت رفع الدعوى وثبت ذلك بمقتضى ورقة يجوز الاحتجاج بها على الخصام بمجازى المدعى المذكور يدفع رسم زيادة بقدر المبلغ الذى ضاع على الحكومة بسبب عدم صحة التقدير وذلك خلاف تحصيل الفرق

٣٠ - البالغ التى تدفع مقدما من الرسم تطرح مما يستحق منه ولا يرد ما يدفع من الرسوم النسبية ولو حكم بشطب الدعوى أو ببطالان الاجراءت أو برفض دعوى المدعى

٣١ - لا تكتب الأوراق التى لا تعلق بأى دعوى الا بعد تأدية الرسوم المستحقة عليها  
٣٢ - يكون المدعى مسؤولا عن الرسوم للخرينة فى جميع الأحوال ولكن يجوز للمحكمة الرجوع بها على المدعى عليه اذا حكم بإلزامه بالمصاريف

٣٣ - لا يحتسب رسوم على ما يأتى :  
أولا - أعمال المديرين والمحافظين وكلائهم التحول لهم الحق فى تحقيق الوقائع الجنائية  
ثانيا - الأوراق التى يحررها مأمورو الضبطية القضائية ولو كانت محررة بناء على استداب من جهة القضاء

ثالثا - الأوراق التى لم تكن محررة بمعرفة كتبة المحاكم والمحضرين مثل الاكتشافات الطبية

ومحاضر وتقرير أهل الخبرة

رابعا — محاضر ضبط الأوقاع وطلبات حضور المتهمين والشهود وأوامر الحبس وأوراق الاتهام وقوائم الشهود وغيرها من الأوراق التي تحررها النيابة العمومية  
أما إذا أعلنت أو تنفذت ورقة من الأوراق المذكورة بمعرفة محضر أو مندوب أو أحد رجال الضبط فيحسب رسم المحضرين على محضر الاعلان أو التنفيذ

٢٩ — تقدر أجرة أهل الخبرة بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي أو النيابة العمومية على حسب الأحوال باعتبار نوع العمل الذي كلفوا به مع مراعاة صفاتهم (١)

٣٠ — الشهود الذين يستحضرون في محل اقامتهم للشهادة في مادة جنائية لا يستحقون تعويضا ما  
٣١ — الشهود الذين يطلب حضورهم للشهادة خارج محل اقامتهم يعطى اليهم تعويض يقدر باعتبار مصاريف سفرهم وصفة كل منهم وغير ذلك من الأحوال

ويراعى ذلك أيضا في تقدير التعويض الذي يعطى للأشخاص الذين يطلب حضورهم لمجرد الاستسلام فقط بشرط أن لا يكونوا مدعين بمحقق مدنية ويكون التقدير بمعرفة رئيس المحكمة أو القاضي الذي تؤدي الشهادة أمامه أو النيابة العمومية على حسب الأحوال

٣٢ — إذا طلب أحد مأموري الحكومة لتأدية الشهادة خارج محل اقامته فيفقد ما يعطى اليه من التعويض ومصاريف السفر باعتبار ما هو مقرر في اللوائح المتبعة في الحكومة فيما يتعلق بانتقال المستخدمين

٣٣ — إذا طلب شاهد للحضور أمام المحاكم ولم يكن عنده ما يقوم بمصاريف سفره فعلى محافظ أو مدير أو حاكم الجهة الموجود فيها أن يدفع له مصاريف السفر مقدما ويبين مادفعه اليه في ورقة الطلب ويشعر كاتب المحكمة بذلك ليحجز مادفع من التعويض المستحق للشاهدو يسدده للجهة التي دفعتهم مقدما

٣٤ — إذا حكم بتعيين أهل خبرة أو بسماع شهادة شهود ولم يوجد مبلغ مودع في خزانة المحكمة للوفاء بالمصاريف التي تلزم لذلك أو كان المبلغ المودع غير كاف لتقدير هذه المصاريف بوجه التقريب وجب على كاتب المحكمة أن يطلب من القاضي الذي حكم بتعيين أهل خبرة أو أمر بسماع شهادة الشهود أن يقدر المبلغ الذي يلزم ايداعه لذلك وعلى طالب التعجيل من الأشخاص أن يودعه

٣٥ — يجوز طلب أجرة الخامين أو الوكلاء ممن حكم عليه بمصاريف الدعوى بشرط أن تكون هذه الاجرة مقدرة بمعرفة المحكمة أو القاضي ويراعى في تقديرها قيمة الشيء المتنازع فيه والعمل الذي يشره الخاضع أو الوكيل والزمين الذي قضاه في ذلك وحالة ثروة المتخاصمين ولا يمتد بالأوراق التي صار تحررها بغير حاجة اليها وإذا اقتضى الحال تقدير الاجرة التي يلزم دفعها للمحامي أو وكيل من موكله فتقاضى أيضا الأحوال الميئة آنفا

(١) راجع قانون الخبراء نمرة ١ سنة ١٩٠٩ (مادة ٣٤) والرواد من ١٩ الى ٢٤) المدل بقده المادة

٣٦ — يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشا على التاشير على دفاتر التجار ودفاتر القباية اذا كان الدفتر لا يشتمل على أكثر من عشرين قرشا فاذا اشتمل على أكثر من ذلك يضاعف الرسم

٣٧ — يؤخذ رسم باعتبار عشرين قرشا على التصديق على كل امضاء واذا طلب انتقال الكاتب للتصديق على الامضاء فيؤخذ رسم على الانتقال باعتبار ثلاثين قرشا خلاف رسم التصديق ومصاريف الانتقال

٣٨ — كل ترجمة يصير اجرائها بالكتابة بمعرفة مترجمي الحاكم بناء على طلب أحد الأشخاص يؤخذ على كل ورقة منها رسم قدره عشرون قرشا باعتبار الكتابة العربية

٣٩ — اذا أودعت في قلم كتاب المحكمة سندات عمومية أو سندات من سندات الحكومة أو نقود أو أوراق أعدها المودع لأن تقوم مقامها أو مجوهرات أو مصوغات فيؤخذ رسم نسبي على الابداع باعتبار واحد من كل مائة ومحسب ذلك الرسم فيما يتعلق بالسندات العمومية وسندات الحكومة باعتبار سعرها في السوق في يوم الابداع وفيما يتعلق بالمجوهرات والمصوغات باعتبار قيمتها حسب التثمين ولكن يستثنى من ذلك ما يأتي :

أولاً — ما يودعه وكلاء النيابة على ذمة التفليسة

ثانياً — ما يودعه المزايدون للتأمين على ثمن العقارات

ثالثاً — ما يودع من المبالغ والأوراق والأشياء ذات القيمة التي تضبط في مواد الجنابات والجنح والمخالفات

رابعاً — ما يودع على سبيل الضمان للإفراج مؤقتاً

خامساً — ما يودع من ثمن المنقولات أو العقارات التي بيعت على يد المحكمة أو على يد أحد المحضرين اذا حصل الابداع بسبب غياب من يستحق ذلك الثمن أو بسبب توقيع حجه عليه

٤ — محسب على الحكومة المصاريف الآتي بيانها :

أولاً — مصاريف انتقال القضية وأعضاء النيابة العمومية والكتبة والمحضرين والمتزججين ورجال الضبط والربط المساعدين أو المصاحبين لمذكر وكذا ما يستحقونه من التمييز في مقابلة الانتقال

ثانياً — مصاريف التحريات وأجر التنازلات

ثالثاً — مصاريف نقل الأوراق المتعلقة بجزاآت الدعوى أو نقل الأشياء المضبوطة في مادة جنائية

رابعاً — مصاريف نقل المحبوسين والمصاريف اللازمة لمؤتهم

وتصرف عند الاقتضاء المصاريف المبينة في الوجهين الثالث والرابع من معاهدة الضبط والربط وعلى نفقتها

٤١ — لا يجوز لكتيبة المحاكم إعطاء أى صورة أو ملخص أو شهادة من أوراق أى دعوى مدنية أو جنائية أو من أى ورقة قضائية إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق المطلوب منها ما ذكر

ولا تسلم صورة حكم بيع العقار للمدعى الذى قبلت معاقاته ورسم عليه المزايا إلا بعد قيامه بأداء مصاريف البيع مع الرسوم النسبية المستحقة على مرمى المزايا

٤٢ — لا يسوغ للمحضرين اعلان ورقة أو تنفيذ حكم أو عقد إلا بعد دفع الرسوم التى تستحق على ذلك

٤٣ — لا يجوز للقضاة أو الكتيبة أو المحضرين مباشرة أى عمل كان بناء على محضر أو حكم أو ورقة مقرر عليها رسوم إلا بعد تأدية الرسم المستحق على ذلك المحضر أو الحكم أو على الورقة المذكورة

٤٤ — مصاريف الخفر وتكاليف حفظ البهايم المضبوطة فى المواد الجنائية وغير ذلك من المصاريف المنصرفة للتجريم عن الجرائم وانباتها تدفع مقدما من طرف كاتب المحكمة من نقود الخزينة بعد تقديرها بمعرفة من أمر بها سواء كان القاضى أو المحكمة أو النيابة العمومية

٤٥ — يبين ما يؤخذ من الرسوم وغيرها على هامش أصل الأوراق وهامش الصور التى تعطى عنها ويكون بيان المبلغ المتحصل بالكتابة ويذكر تاريخ ونمرة الوصل الذى حور باستلامه

٤٦ — يجب على كاتب المحكمة أن يكتب على هامش كل حكم أصدرته بيان الرسوم والمصاريف المستحقة للخزينة ثم يحرر بها قائمة ويستصدر عليها أمرا من رئيس المحكمة أو قاضى الامور الجزئية بتنفيذها

٤٧ — البيانات المذكورة فى المادتين السابقتين يلزم أن تكتب بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة

٤٨ — يجوز لذى الشأن أن يعارض فى الامر الصادر بتنفيذ قائمة الرسوم والمصاريف وتكون المعارضة باقرار يكتب بقلم كاتب المحكمة فى ظرف الثلاثة أيام التالية لاعلان الامر المذكور وترفع المعارضة لاودة المشورة والحكم الذى يصدر منها فى ذلك يكون انتهايا غير قابل للطعن فيه

٤٩ — تحصيل الرسوم والمصاريف والنفقات فى المواد المدنية والتجارية والجنائية يكون بمعرفة كتيبة المحاكم بطرق التنفيذ المقررة فى قانون المرافعات مالم يوجد نص يخالف ذلك ويكون تحرير قائمة المصاريف المذكورة فى المادة (٤٦) فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ الحكم على الاكثر ويعبر اعلان هذه القائمة بمثابة اعلان الحكم بالنسبة للرسوم والمصاريف

- ٥٠ — العقارات والأشياء المحكوم بها تكون ضامنة للرسوم والمصاريف التي تستحق عليها
- ٥١ — اذا أودعت بالخزينة مبالغ بصفة ضمان للافراج مؤقتا أو مبالغ أخرى تعلق المحكوم عليه في جنابة أو جناية أو مخالفة فتؤخذ منها قيمة الغرامة والرسوم والمصاريف المحكوم بها عليه
- ٥٢ — المدعى ملزم بأداء كامل الرسوم المستحقة بمقتضى نصوص هذه الترميز ويجب عليه أن يدفع الباقي منها فوراً الى الخزينة عقب صدور الحكم ولا يوقف ذلك استئناف الحكم وفي حالة تأخره عن السداد يتخذ كاتب المحكمة ضده طرق التعصيل القانونية المدونة في مادتي ٤٦ و ٤٩ من هذه الترميز
- ٥٣ — يجوز معاقبة الفقراء من الرسوم القضائية سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم ويترب على هذه المعاقبة الاقالة من رسوم كافة الأوراق القضائية والإدارية ومن أجرة نشر الاعلانات القضائية في الجرائد المعدة لذلك ويترب عليها أيضا انه اذا اقتضى الحال انتقال أهل الخبرة أو المحامين أو الشهود بمصاريف الانتقال تدفع اليهم من الخزينة مقدما وكذلك يعطى للشهود التعويض الذي يستحقونه
- ٥٤ — المعاقبة من الرسوم تشمل المعاقبة من رسوم تنفيذ الحكم ما لم يظهر ما يدل على أن المعاقب أصبح موسرا
- ٥٥ — يلزم للحصول على المعاقبة من الرسوم أن تقدم عريضة للمحكمة التي ترفع اليها الدعوى وترفق تلك العريضة بشهادة دالة على فقر مقدمها كالبيان في المادة (٩١)
- ٥٦ — تسلم العريضة المذكورة في المادة السابقة الى لجنة مؤلفة من اثنين من قضاة محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية على حسب الأحوال ومن أحد أعضاء النيابة العمومية
- ٥٧ — تحكم اللجنة في جواز قبول طلب المعاقبة بعد تقديم الشهادة الدالة على الفقر وبعد سماع أقوال طالب المعاقبة وسماع ملحوظات خصمه ان كانت
- ٥٨ — اذا كانت الدعوى التي طلبت المعاقبة من رسومها من خصائص قاضي الأمور الجزئية فيحكم القاضي المذكور في جواز قبول الطلب بمرعاة ما هو مقرر في المادة السابقة بعد سماع رأى النيابة
- ٥٩ — اذا طلبت المعاقبة من الرسوم وجب على كاتب المحكمة أن يشمر الخصم الآخر بواسطة جهة الادارة باليوم المين للحكم في الطلب قبل حلوله بوقت كاف لينتسب للخصم أن يبدى ملحوظاته عن هذا الطلب اذا أراد سواء كان بالمشافهة أو بالكتابة
- ٦٠ — لا يقبل طلب المعاقبة من الرسوم الا اذا وجد شرطان هما  
أولاً — حالة الفقر  
ثانياً — احتمال الفصل في الدعوى بحكم فيه منقمة للخصم المتمس بموافاته

- ٦١ — المراد بالفقر هنا حالة تقوم بطالب المرافعة بجعله غير قادر على تحمل مصاريف الدعوى ويجب على الطالب المذكور أن يقدم شهادة من جهات الادارة المحلية دالة على فقره .
- ٦٢ — اذا زالت حالة فقر المرافع من الرسوم في أثناء النظر في الدعوى يجوز له أن يطلب من المحكمة المرفوعة اليها الدعوى ابطال المرافعة ويجوز ذلك أيضا للنياذة العمومية
- ٦٣ — يجوز للحكومة في حالة المرافعة من الرسوم أن ترجع بها على الخصم المحكوم عليه بها أو على الخصم الذي سبقت معافاته منها اذا زالت حالة فقره بسبب النجاح في الدعوى أو بسبب آخر
- ٦٤ — الحسابات وادارة التحصيل والصرف تتبع المحاكم فيهما اللوائح والتعليمات التي توضعها نظارة المالية بالاتحاد مع نظارة الحفانية
- ٦٥ — ألفت بالقانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٨ الرقم ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨
- ٦٦ — كل من خالف أحكام هذه التعريفة يحكم عليه بالعقوبات التأديبية



## قانون تشكيل محاكم الأخطا

نمرة ١١ لسنة ١٩١٢

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وعلى القوانين المعمول بها أمام المحاكم المذكورة  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظر  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت

### في تشكيل محاكم الاخطا ودوائر اختصاصها

- ١ — تشكل محاكم تسمى محاكم الأخطا بمقتضى قرار أو قرارات يصدرها ناظر الحفانية
- ٢ — تبين دوائر اختصاص هذه المحاكم بقرار يصدره ناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية ويقسم كل مركز من مراكز المديرية الى خطين قضائيين أو أكثر
- في تأليف محاكم الاخطا
- ٣ — تؤلف محكمة الخط من خمسة من الأعيان يكون أحدهم رئيسا ويكون تعيينهم بقرار من ناظر الحفانية وانخابهم بالكيفية المبينة في المادة السادسة وتصدر الاحكام من ثلاثة منهم الرئيس
- ٤ — لا يجوز نذب أحد عضوا بمحكمة الخط ما لم يكن حائزا للشروط الآتية :
  - ١ — أن يكون بالغا من العمر مائة وعشرين سنة كاملة على الأقل
  - ٢ — أن يجسن القراءة والكتابة
  - ٣ — أن تكون له أملاك في الخط
  - ٤ — أن يكون معروفا في الخط بالزاهة والوجهة
  - ٥ — أن لا يكون موظفا بالحكومة ولا ضابطا في الجيش العامل ولا مأذونا ويجوز بمصفة استثنائية إدراج أسماء العمدة والمشايخ في القوائم المنصوص عليها في المادة التالية
- ٦ — أن لا يكون محكوما عليه بمقوبة لجناية أو سرقة أو تزوير أو خيانة أو أمانة أو نصب أو تقالس
- ٥ — يجرد سنويا كل من النائب العموى والمدير ورئيس المحكمة الابتدائية قائمة لكل خط شاملة أسماء عشرة على الأكثر وستة على الأقل من أعيان تكون متوفرة فيهم الشروط المبينة في المادة السابقة وترسل تلك القوائم من نظارة الحفانية الى نظارة الداخلية لا بداء ما يكون لديها من الملاحظات وإذا تعذر وجود المسدد المطلوب من أهالى الخط نفسه يكل العمدة المذكور من أهالى المركز

- ٦ — يصدر ناظر الحفانية في كل سنة قرارا بتعيين الاعيان الخمسة الذين تتألف منهم محكمة الخط ويكون اختيارهم من بين الاعيان المينة في القوائم المذكورة بالمادة السابقة وبين ذلك القرار الاعيان الثلاثة المتدوين للحكم
- ٧ — اذا غاب أحد أعضاء محكمة الخط يندب القاضي الجزئي بدله أحد الاثنين الباقيين من الخمسة فان كان النائب هو الرئيس يبين القاضي في قرار الندب من يقوم مقامه
- ٨ — اذا خلا محل أحد الأعضاء الخمسة المنتخبين طبقا للسادة السادسة انتخب من محل فيه من بين الاعيان المذكورة أموالم في القوائم المنصوص عليها في المادة الخامسة بقرار من ناظر الحفانية
- ٩ (ق ١٩ سنة ١٩١٣) — مدة اشتغال الاعيان تنتهى في ٣١ ديسمبر من كل سنة ويجوز تجديد نديهم

### في الاختصاص

- ١٠ — تختص محكمة الخط بالحكم النهائي في جميع المواد المدنية والتجارية الآتية :
- أولا — الدعاوى الخاصة بأموال متفولة اذا كان المدعى به فيها لايزيد عن خمسمائة قرش
- ثانيا — الدعاوى المتعلقة بطلب أجرة الأتار والصناعات اذا كان المدعى به فيها لايزيد عن ألف قرش
- ثالثا — الدعاوى المتعلقة بالامتلاف الحاصل في أراضي الزراعة أو في التار أو في الحاصلات سواء كان بفعل انسان أو حيوان اذا كانت قيمة التعويض المطلوب لايزيد عن ألف قرش
- رابعا — الدعاوى المتضمنة طلب أجرة الساكن والأراضي اذا كان المدعى به فيها لايزيد عن ألف قرش وكانت الاجرة السنوية لايزيد عن ألفي قرش
- خامسا — الدعاوى المتعلقة بملكية أو إيجار أو استعمال المواشي التي لايزيد قيمتها عن ثلاثة آلاف قرش
- سادسا — الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة اذا كانت قيمة المدعى به لايزيد عن ثلاثة آلاف قرش
- سابعا — كل قضية يتفق الخصوم على تقديمها الى محكمة الخط لتحكم فيها حكما انتهايا
- ١١ — تحكم محكمة الخط حكما انتهايا في المسائل المتعلقة بفصل حدود الاطيان والانتفاع بمساق الزرى والمعارف الخصوصية بإعادة الشيء الى أصله وتحيل النظر في الموضوع الى الجهة المختصة
- ١٢ — تحكم محكمة الخط حكما قابلا للاستئناف أمام القاضي الجزئي في المسائل الآتية :
- أولا — الدعاوى العينية التي لايزيد قيمتها عن ألف قرش
- ثانيا — الدعاوى المتعلقة بملكية السواقي أو الانتفاع بها مهما كانت قيمة المدعى به فيها
- ثالثا — الدعاوى المتعلقة بشركة زراعة اذا كانت قيمة المدعى به تزيد عن ثلاثة آلاف قرش ولا تتجاوز ستة آلاف قرش

رابعا — الدعاوى المتعلقة باعادة وضع اليد على العقار متى كانت مبنية على فعل صادر من المدعى عليه لم يحض عليه أكثر من شهر قبل رفع الدعوى

١٣ — رئيس محكمة الخطط أن يأمر بإخاذ الاجراآت التحفظية

١٤ — لا تكون محكمة الخطط مختصة بالنظر في الدعوى الا اذا كان المدعى والمدعى عليه متوطنين أو مقيمين في دائرة اختصاص محكمة من محاكم الاخطا ط

١٥ — محكمة الخطط في جميع المخالفات التي لا يعاقب عليها بغير الغرامة التي لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا وتختص أيضا بالحكم بهذه العقوبة أو بالحبس لمدة لا تزيد عن أربع وعشرين ساعة أولا — على من وقعت منه مشاجرات بسيطة أو إيذاء أو قسوة خفيفة اذا لم ينشأ عن ذلك جرح ثانيا — على كل من كان قادرا ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه المدة من الاعمال أو الخدم أو المساعدات التي يسوغ تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح ويجوز استئناف الاحكام الصادرة بالحبس أمام القاضي الجزئي

١٦ — يكون لمحكمة الخطط ورئيسها في المسائل التي من اختصاصهما النظر فيها كل السلطة التي للقاضي الجزئي لكن لا يجوز الحكم بالحبس لأكثر من أربع وعشرين ساعة أو بفرامة تزيد عن خمسة وعشرين قرشا

١٧ — تراعى محاكم الاخطا ط في تطبيق القوانين الماديات المحلية الناجمة التي لا تخالف قواعد العدل والقانون الطبيعي

### في حضور الخصوم وفي الصلح

١٨ — يحضر الخصوم أمام محكمة الخطط بأنفسهم ولا يقبل حضور وكلاء عنهم الا في الاحوال التي تبين في لائحة الاجراآت المنصوص عليها في المادة السادسة والعشرين

١٩ — يجب على محكمة الخطط أن تسمى في الصلح بين الخصوم في جميع القضايا المدنية والتجارية حتى التي تدخل ضمن اختصاص القاضي الجزئي فاذا لم يتم الصلح نظرت المحكمة المذكورة في القضايا التي من اختصاصها وأحالت الاخرى الى المحكمة الجزئية

### في المرافعات

٢٠ — الادلة التي تقبل أمام محاكم الاخطا ط هي :

أولا — الاقرار

ثانيا — الاوراق الرسمية أو العرفية

ثالثا — الشهود

رابعا — القرائن القاطعة

خامسا — الجمين

٢١ — يجوز لمحكمة الخط من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تكلف الخصم المراد تحميله بيمين مخصوصة مع احترام عقيدته الدينية متى رأت أن ذلك أكد في الامتياز  
٢٢ — يجوز لمحكمة الخط أن تعمل المدين في أداء الدين الى أجل لا يتجاوز مجموعها ثلاثة أشهر وذلك مع الكفالة أو بدونها  
ويجوز أن تكون المهلة الى الحصول المقبل وذلك في الاحوال الاستثنائية

٢٣ — تعمل المحاكم الجزئية بنصوص المادة السابعة عشرة والمواد من عشرين الى اثنين وعشرين من هذا القانون عند النظر في الاستئنافات التي ترفع اليها ضد الاحكام الصادرة ابدائيا من محاكم الاخطاط

٢٤ — يضع ناظر الحفانية لائحة لاجراءات المرافعات والتنفيذ في القضايا التي من اختصاص محاكم الاخطاط النظر فيها يصدر بها أمر حال بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ويصدرها الآن ناظر الحفانية مؤقتا بموافقة مجلس البنغاز الى وقت الشروع في توسيع نثر تلك المحاكم ويضع أيضا تعريضة الرسوم القضائية أمام تلك المحاكم بالطريقة عينها وتقدر الرسوم بحيث لا تزيد عما يقبض بالمصاريف اللازمة لسير محاكم الاخطاط

#### في أحكام متنوعة

٢٥ (ق ١٩ سنة ١٩١٣) — للقاضي الجزئي دائما أن يرأس جلسات أى محكمة من محاكم الاخطاط التي في دائرة اختصاصه وحينئذ يتنحى أحد عضوى المحكمة بالدور والاحكام التي تصدر من محكمة الخط وهي مؤلفة بهذه الصفة تكون غير قابلة للاستئناف

٢٦ — يلغى القانون نمرة ٨ سنة ١٩٠٤ المتعلقة بمحاكم المراکز في كل مركز أنشئت فيه محاكم اخطاط ويطل كذلك سريان المادتين التاسعة والعاشره والفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة المتعلقة باختصاص العمدة في المواد الجنائية من الامر المالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وكذا الامر العالى الرقم ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٨ المتعلقة باختصاصهم في المواد المدنية

٢٧ — اذا لم يجدد القرار للمنصوص عليه في المادة الثالثة يطل سريان هذا القانون ويقوم القاضي الجزئي بجميع الاعمال القضائية في مركزه ويرجع اختصاص العمدة المذكور في المادة السابقة كما كان

٢٨ — لا يعمل بهذا القانون في عواصم المديرية ولا في المحافظات

٢٩ — يجب على قاضى المحكمة الجزئية أن يقيم في المركز الذى فيه محكمة

٣٠ — على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجب العمل به من أول يولي سنة ١٩١٢ م

صدر بالاسكندرية في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٣٠ (٨ يونيو سنة ١٩١٢)

قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٣

قانون صادر بلائحة الاجراءات في المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الاخطا

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٢ الصادر بتشكيل محاكم الاخطا  
وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ بلائحة ترتيب المحاكم الاهلية  
وبعد الاطلاع على قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وعلى قانون تحقيق الجنايات  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوات

المادة الاولى — يعمل بلائحة الاجراءات الموقع عليها من ناظر حفائية حكومتنا والمحققة بهذا  
القانون من سنة ١٩١٣

المادة الثانية — على ناظرى الداخلية والحفائية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه  
صدر بمرأى رأس التين في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣١ ( ١٥ مايو سنة ١٩١٣ )

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمد سعيد

ناظر الحفائية

حسين رشدى

## لائحة

الاجراءات في المواد المدنية والمخالفات أمام محاكم الاخطا

### الكتاب الاول

في المرافعات في المواد المدنية

#### الباب الاول - في رفع الدعاوى أمام المحكمة

١ - رفع الدعوى أمام محاكم الاخطا يكون بتكليف الخصم بالحضور اليها أو بحضور الخصوم أنفسهم بغير اعلان سابق بناء على اتفاق بينهم

٢ - تحرر طلبات الحضور من أصل واحد وصور بقدر عدد الاشخاص المطلوب اعلانهم وذلك على النموذج الذى يقره ناظر الحفائية

وتكفى صورة واحدة اذا كان المعلن اليهم أقارب عديدين مقيمين مع بعضهم في معيشة واحدة أو يكون تسليم الصورة الى شخص المعلن اليه أو أحد أقاربه أو أحد خدمه الساكنين معه واذا لم يوجد الشخص المقتضى اعلانه بالبلد ولم يوجد أحد من أقاربه أو خدمه المقيمين معه أو وجد ولكنه امتنع عن استلام صورة طلب الحضور يدون كل ذلك فى أصل الطلب وتسلم الصورة لشيخ البلد التابع اليه الشخص المراد اعلانه وعلى الشيخ المذكور أن يوقع على أصل الاعلان بالاستلام

٣ - يقوم بتحرير طلبات الحضور نفس الطالب أو العمد أو المحكمة بألاء الطالب

٤ - - ميعاد التكليف بالحضور هو ثلاثة أيام على الأقل ويتبدىء هذا الميعاد من اليوم التالى ليوم الاعلان

ويجوز الاعلان لمدة أقل من ذلك ولو من ساعة الى ساعة بأمر من رئيس المحكمة أو من القاضى الجزئى

ويجب مراعاة الاحكام الواردة فى المادة الثانية وفى هذه المادة والا كان الاعلان باطلا وذلك مع عدم الاخلال بما تقتضيه المادة الحادية والعشرون

٥ - اعلانات أوراق الحضور أو أية ورقة أخرى يكون بمعرفة المحضر أو العمد أو أى شخص يتدبه العمد لذلك

#### الباب الثانى - فى اختصاص المحكمة

٦ - المنازعات المنصوص عنها فى المادة الحادية عشرة وفى الفقرات الاولى والثانية والرابعة من المادة الثانية عشرة من قانون محاكم الاخطا . وكذلك جميع الاجراءات التحفظية الخاصة بهذه

المنازعات تكون من اختصاص محكمة الخط الواقع في دائرة اختصاصها العين المتنازع بشأنها . وفيما عدا ذلك من الاحوال تكون الدعوى من اختصاص المحكمة التي بدائرة اختصاصها محل توطن المدعى عليه أو المحكمة التي وقعت للماملة المرفوعة بشأنها الدعوى في دائرة اختصاصها ما دام الخصمان موجودين فعلا بدائرتها وقت رفع الدعوى  
وإذا تعدد المدعى عليهم جاز رفع الدعوى أمام أية محكمة بدائرة اختصاصها محل توطن أحد المدعى عليهم  
ومحل التوطن هو البلد الذي يقطن فيه الشخص على وجه مستمر مقبلاً فيه عادة سواء كان ساكناً فيه بالفعل أم لا

٧ — إذا كان عدم الاختصاص مبني على عدم توطن المدعى عليه في دائرة المحكمة أو عدم وقوع الماملة المرفوعة بشأنها الدعوى في دائرتها فلا يحكم به محكمة الخط إلا إذا طلب ذلك منها للمدعى عليه المذكور قبل أن يحكم في الموضوع  
أما في حالة غياب المدعى عليه فتصحب المحكمة بعدم اختصاصها من نفسها إذا تبين لها أنه لا يقع في دائرتها أو أن الماملة المرفوعة بشأنها الدعوى لم تقع في تلك الدائرة  
٨ — إذا كان محل توطن المدعى أو المدعى عليه خارجاً عن دائرة اختصاص محاكم الاخطاط فتصحب المحكمة من نفسها بعدم الاختصاص

### الباب الثالث

في حضور الخصوم وفي الاجراءات التي تحصل في الجلسة

- ٩ — يحضر الخصوم بأنفسهم أمام محكمة الخط ويجوز إجابة الأقارب أو الأزواج أو الأتباع والمخدرات اللاتي ليس لمن من يبنه عن ذكروا أن يبين من يرون من غير المحامين وتكون الإجابة بوكيل رسمى أو بوكيل يصدق عليه من المدة ويجوز الإجابة الشفهية في الجلسة
- ١٠ — يجب على المحكمة أن تسمى في الصلح بين الخصوم في أول جلسة يحضرون فيها ولو تبين لها أن القضية ليست من اختصاصها . وإذا تم الصلح يمر بذلك محضر وإذا لم يتم الصلح وكانت القضية من اختصاصها تنظر فيها
- ١١ — إذا تبين للمحكمة أنها غير مختصة بنظر القضية بالنسبة لموضوعها فعابها أن تلتفت نظر الخصوم الى التراضى على حكمها في خصوصتهم وأنهم يقبلون ذلك يكون حكمها في الخصومة نهائياً فإذا قبلوا ذلك فصلت في النزاع ولا يحكم بعدم اختصاصها
- ١٢ — إذا لم يحضر المدعى عليه تؤجل القضية مرة . ويعلم مرة أخرى بالحضور فإذا لم يحضر يحكم في غيبته ولا تقبل المعارضة في هذه الحالة في الحكم الصادر

ومع ذلك يجب على المحكمة تأجيل الفصل في الدعوى مرة ثانية ولأجل. واسع اذا ثبت لديها أن المدعى عليه نائب في سفر بعيد ولم يعمل له الاعلان شخصيا ما لم يكن في هذا التأجيل ضرر ظاهر للمدعى

١٣ — اذا أقيمت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم دون البعض الآخر تؤجل القضية لجلسة أخرى ويعلن المدعى عليهم النائبون الحضور اليها . والحكم الصادر بعد ذلك يعتبر حضوريا في حق الجميع

١٤ — اذا غاب المدعى تحكم المحكمة إما بإبطال المرافعة وإما في موضوع الدعوى على حسب طلب المدعى عليه وفي هذه الحالة يكون الحكم غير قابل للطعن فيه بطريق المارضة وإذا غاب المدعى والمدعى عليه تحكم المحكمة بطلب الدعوى

١٥ — اذا غاب أحد الخصمين ونظرت المحكمة في موضوع الدعوى فلا تملن له اجراءات التعقيب التي تأمر بها المحكمة في غيبته الا في الاحوال المذكورة بعد في الباب الخامس

١٦ — لا يقبل من الخصوم تقديم مذكرات بالكتابة

١٧ — يكون سماع الدعوى والحكم فيها في جلسة علنية الا اذا اقتضت الآداب أو النظام جعلها سرية ورئيس الجلسة أن يأمر بإخراج كل من يحصل منه تشويش يخل بالنظام ويجوز للمحكمة عند اللزوم أن تحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة أو بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا ويفذ الحكم فورا

١٨ — يحضر محضر بكل ما يجري أمام المحكمة من المرافعات يوقع عليه من الرئيس

١٩ — اذا وقعت جناية أو جنحة في الجلسة يحضر محضرا يحصل ويرسل الى الصمدة لاجراء اللازم

وإذا اقتضت الحال القبض على المتهم بأمر الرئيس بذلك ويرسله مع المحضر كما تقدم

٢٠ — اذا ثبت لدى المحكمة أن أحد الشهود شهد زورا يحضر محضر بذلك ويرسل الى نيابة المحكمة الجزئية

## الباب الرابع

في دعوى بطلان ورقة الحضور

وفي دعوى الضمان وادخال الورقة والخصم الثالث

٢١ — لا يجوز الطعن ببطلان ورقة الحضور من الخصم الذي حضر بناء عليها

٢٢ — لكل من المدعى والمدعى عليه أن يطلب تأجيل نظر الدعوى لادخال ضمان له فيها وفي هذه الحالة للمحكمة اجابة طلبه في ذلك ولا يسوغ تأجيل القضية لاكثر من الوقت اللازم لتكليف هذا الضامن بالحضور



٢٣ — اذا مات أحد الخصمين في الدعوى يجب تأجيلها لادخال ورثة المتوفى فيها بدلا منه  
 ٢٤ — يجوز لغير المتداعين من يمكن أن يعود عليه ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل فيها  
 أمام المحكمة في أى وقت كان قبل انتهاء المرافعة بشرط أن لا يترتب على دخوله فيها تأخير الفصل  
 في الدعوى ويكون دخوله اما بتقديم طلبه في الجلسة أو أثناء انعقادها واما بتكليف يرسل له الخصوم قبلها

### الباب الخامس

#### في الاجراءات المتعلقة بالثبوت

#### الفصل الاول — في الشهود

٢٥ — يجوز للمدعى حين تحرير ورقة الاعلان أن يطلب تحرير طلب للشهود الذين يريد  
 الاستشهاد بهم

ويحرر الطلب المذكور على نموذج ترضعه نظارة الحفانية لذلك  
 وللمدعى عليه أيضا أن يطلب مثل ذلك متى ورد اليه طلب حضور

٢٦ — اذا طلب أحد الخصوم في الجلسة احضار شهود جاز للمحكمة اذا رأت فائدة من  
 سماعهم أن تؤجل الدعوى وتكلف المدة اعلانهم ويكون الاعلان على النموذج المذكور في المادة  
 السابقة وعلى الخصم الذى يطلب احضار الشهود أن يودع في هذه الحالة في خزانة المحكمة مبلغا يقدره  
 رئيسها على ذمة التمييز المنصوص عليه في المادة الخامسة والثلاثين  
 فاذا كان الشهود مقيمين في دائرة المحكمة جاز لها أن تأمر باستحضارهم في الحال

٢٧ — للمحكمة أن تستحضر في الحال من تلقاء نفسها أى شاهد ترى فائدة في سماع شهادته  
 متى كان متقيا في دائرة اختصاصها والا فتأمر بتكليفه بالحضور

٢٨ — اذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور جاز للمحكمة أن تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة  
 وعشرين قرشا وتأمر باحضاره فورا ان كان متقيا في دائرة اختصاص المحكمة والا فتأمر بإعادة اعلانه  
 فاذا لم يحضر في هذه المرة تحكم باحضاره بالقوة

اذا حضر الشاهد الذى تأخر أولا عن الحضور وأبدى أعذارا فاجبة أوجب تأخيره يعفى  
 من الترامة

٢٩ — تحكم المحكمة بالترامة المنصوص عنها في المادة السابقة اذا حضر الشاهد وامتنع عن  
 أداء الشهادة

٣٠ — اذا كان لدى الشاهد عذر يمنعه عن الحضور جاز للمحكمة أن تندب أحد أعضائها  
 للاستئصال اليه وأخذ شهادته

- ٣١ — تسمع الشهود أمام المحكمة بالانفراد
- ٣٢ — يحلف الشاهد بأية يمين تقررها المحكمة قبل أداء شهادته على أدائها بالذمة والصدق ولا يجوز الاستحلاف بالطلاق
- ٣٣ — يدون في المحضر أسماء الشهود وألقابهم وصناعة وعمل اقامة كل منهم وشهادتهم بتامها
- ٣٤ — لا تنقيد المحكمة بشهادة الشهود اذا رأت من نفسها عدم ارتياح لقبول شهادتهم
- ٣٥ — لا يعطى للشاهد تعويض الا اذا كان عمل إقامته خارجا عن دائرة المحكمة وفي هذه الحالة لا يتجاوز التعويض الذى يقدر له خمسة قروش مصرية عن اليوم الواحد وذلك بخلاف مصاريف الانتقال ويترك بالتعويض الخصم الذى طلب اعلان الشاهد

### الفصل الثانى — فى اليمين

- ٣٦ — يجوز لكل من الخصوم أن يكلف الآخر باليمين الحاسمة للنزاع وفى هذه الحالة يجوز للمطلوب منه اليمين أن يردها على الطالب
- ٣٧ — اذا أدى الخصم اليمين الموجهة اليه لا يجوز لخصمه اقامة أى دليل آخر على دعواه وكذلك الحال لو نكل عنها من وجهها عند ردها عليه
- وأما اذا نكل الخصم الموجهة اليه اليمين ولم يردها أو ردها على موجهها خلفها كسب موجهة اليمين دعواه
- ٣٨ — اذا كان الخصم الموجهة اليه اليمين ثانيا فيعلم بذلك ويكلف بالحضور الى الجلسة التالية فان لم يحضر يعلم ثانيا مع مراعاة ما جاء فى المادتين الثانية والثانية عشرة فان لم يحضر بعد ذلك يعتبر ناكلا
- ٣٩ — يجوز الاستحلاف بأية يمين توجه الا بالطلاق
- ٤٠ — اذا كان لدى الخصم المطلوب تحليفه ما يمتنع من الحضور جاز للمحكمة أن تندب أحد أعضائها للانتقال لاستحلافه
- ٤١ — تثبت فى محضر الجلسة صيغة اليمين

### الفصل الثالث — فى انتقال المحكمة للمعانة

- ٤٢ — اذا رأت المحكمة ضرورة الانتقال للمحل الواقع بشأنه النزاع جاز لها أن تنتقل اليه فى الحال لاجراء المعانة اللازمة ولها أن تستعين بمن تريد الاستعانة به من المساحين أو الدلائين وأن تسمع فى محل النزاع شهادة أى شاهد ترى قائدة شهادته وللمحكمة ان لم تر ضرورة للانتقال

في الحال أن تعين يوما آخر له وفي هذه الحالة اذا كان أحد الخصمين غائبا يوم التقرير بهذا الانتقال  
يخير باليوم المحدد

٤٣ — للمحكمة أن تتدب من تريد تدينه من أهل الفن لاجراءه أى عمل ترى لزوم اجراءه  
للفصل في الحسومة ولا يجوز أن تتدب لذلك أحد الخبراء المقررين أمام المحاكم الاهلية وتقدر المحكمة  
مبلغا على ذمة الخبير يدفعه أحد الخصوم ومتى دفع هذا المبلغ يستحضر رئيس المحكمة الخبير لتحليله  
اليمين وتحديد اليوم الذي يجري فيه العمل دون أن يتجاوز الميعاد الالام الثلاثة التالية لتاريخ الابداع  
ويخطر بذلك اليوم كلا من الخصوم في الدعوى بورقة ترسل اليه من المحكمة  
ويجب على الخبير المتدب اتمام المأمورية وتقديم تقرير عنها في ظرف ثلاثة أيام من اليوم الذي  
عينه لمباشرة العمل

وأما اذا دفع المبلغ في الجلسة التي تقرر فيها نذب الخبير فللمحكمة أن تأمر باستحضاره فورا  
وتكلفه بالمأمورية مع تحديد اليوم الذي يجب اجراء الاعمال فيه ويجب أن لا يتجاوز ذلك اليوم  
الثلاثة الالام التالية ليوم الجلسة واذا كان أحد الخصوم غائبا فيخطر من المحكمة بهذا اليوم

٤٤ — يجوز أن يكون التقرير عن نتيجة المأمورية شفويا حسب ما قدره المحكمة وفي هذه  
الحالة يكتب كل ما يقرره الخبير في محضر الجلسة

٤٥ — تقدر اتماب الخبير بعد قيامه بالمأمورية بواسطة المحكمة أو رئيسها بناء على طلبه ويكون  
هذا التقدير نافذ المقبول على من يحكم عليه

### الفصل الرابع — في انكار الختم أو الخط

٤٦ — اذا أنكر أحد الخصمين امضاء أو ختم منسوب اليه أو ادعى تزويره فان كان المقعد  
عرفيا فعلى الخصم المتمسك به اثبات ان هذا الامضاء أو الختم هو امضاء خصمه أو ختمه فاذا ثبتت  
محة الختم أو الامضاء حكم على الخصم المنكر بغرامة قدرها مائة قرش وان لم يثبت فيحكم باستبعاد  
العقد فقط دون الحكم بتزويره

أما اذا كان المقعد المتمسك به رسميا فعلى من أنكر الختم أو الامضاء أو ادعى تزويرهما أن  
يثبت ذلك فان أثبت حكم باستبعاد العقد والا فيحكم عليه بغرامة قدرها مائة قرش  
وليس للمحكمة تحقيق شيء من ذلك بواسطة الخبراء الا اذا كانت القضية منظورة أمام القاضي  
وحده بمحكمة الخط الذي به محل المركز

ولا ينظر القاضي الجزئي ابتداءيا مع غيره في القضايا التي يطلب فيها الحكم باستبعاد الأوراق  
٤٧ — كل عقد طعن فيه بانكار ختم أو امضاء أو ادعى تزويرهما يجب التأشير عليه من  
المحكمة بما يفيد ذلك

### الفصل الخامس - استجواب الخصوم

٤٨ - - إذا رأت المحكمة ضرورة استجواب خصم شخصيا فلها أن تأمر باستحضاره في الحال ان كان مقبيا في دائرة المحكمة والا فتكلفه بالحضور وان لم يحضر فلها أن تأمر باستحضاره وإذا حضر وامتنع عن الاجابة على ما وجه اليه من الاسئلة فالمحكمة أن تقدر امتناعه عن الاجابة بما تراه ويجوز لها أن تكلف أحد أعضائها للانتقال لسؤاله عما تريد سؤاله فيه ان كان لديه ما يمنعه عن الحضور

### الفصل السادس

سلطة المحكمة في انتداب أحد أعضائها لاجراء تحقيق

٤٩ - كل ما يجوز للمحكمة لاجراءه من التحقيق بنفسها يجوز أن تندب لاجرائه أحد أعضائها أو أحد أعضاء أية محكمة خط أخرى أو قاضيا جزيا

### الباب السادس - في الاحكام

٥٠ - تحكم المحكمة في الدعوى عقب انتهاء المرافعة فيها وبصفة استثنائية يجوز تأجيل الحكم لأسبوع على الأكثر

٥١ - يشترط في الأعضاء الذين يحكمون في الدعوى أن يكونوا حضروا المرافعة فيها

٥٢ - تصدر الأحكام بالاتحاد أو بأغلبية الآراء بعد المداولة فيها سرا وبينطلق بها رئيس الجلسة وبعضى الحكم أو يهتم من الرئيس والأعضاء

٥٣ - من يحكم عليه يلزم بمصاريف الدعوى ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تجعل بعضها على المدعى والبعض الآخر على المدعى عليه حسب ما يراها من ظروف الدعوى وتقدر مصاريف الدعوى في الحكم ان أمكن والا تقدر بعد الحكم وبمقتضى التقدير جزأ منه

### الباب السابع - في الاستئناف

٥٤ - يجوز للخصم استئناف الاحكام الصادرة من محاكم الاخطاط في الأحوال المبينة بقانون هذه المحاكم وكذا الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وفي الدعاوى التي حكم فيها باستبعاد الاوراق

٥٥ - لا يصح استئناف الأحكام التمهيدية ولكن استئناف الحكم في الموضوع يشملها

٥٦ - ميعاد الاستئناف ثمانية أيام من اليوم التالى ليوم صدور الحكم ان كان حضوريا ومن اليوم التالى لاعلانه ان كان غيابيا

٥٧ - يقرب على الاستئناف إيقاف التنفيذ الا اذا كان النفاذ المؤقت واجبا للحكم تطبيقا للمادة السابعة والسعين

٥٨ — يقدم الاستئناف بالطرق المعتادة لتقديم الدعوى

٥٩ — يتيم أمام القاضى الجزئى فيما يختص بنظر الدعوى استئنافا وبحقيقتها جميع الاجراءات المقررة آنفا . أما الدعاوى التى يدعى فيها بالانكار أو التزوير فإنه يجوز التحقيق فيها بواسطة المضاهاة بالتطبيق للقواعد المبينة بقانون المرافعات الأهلى

٦٠ — لا يقبل الطعن بطريق المعارضة فيما يصدر غايابا من الأحكام الاستئنافية

٦١ — اذا حكم برفض الاستئناف جاز للقاضى أن يحكم على المستأنف بغرامة لا تتجاوز مائة قرش

### الباب الثامن

فى رد رؤساء وأعضاء محاكم الاخطاط عن الحكم

٦٢ — يجوز رد رئيس وأعضاء محكمة الخط لأحد الأسباب الآتية :

أولا — اذا كان له أو زوجته قرابة أو مصاهرة مع أحد الخصوم لغاية الدرجة الرابعة

ثانيا — اذا كان له أو لها أو لأحد أقاربهما أو أصهارهما لغاية الدرجة عينا خصومة قضائية أو ادارية قائمة أو سابقة مع أحد الخصوم أو زوجة

ثالثا — اذا كان بينه وبين أحد الخصوم علاقة استخدام أو توكيل أو مشاركة

رابعا — اذا تدخل فى الدعوى لمصلحة أحد الطرفين

خامسا — اذا أدى أحد المذكورين شهادة فى الدعوى

سادسا — اذا قبل هدية من أحد الخصوم من وقت الشروع فى الدعوى

سابعا — اذا كانت هناك أسباب أخرى قوية يستبعد معها أن يكون حكمه فيها خاليا من النرض

٦٣ — يجب على الرئيس أو العضو الذى يعلم أنه متعصب بأحد أسباب الرد المذكورة أن يستعنى من نفسه عن نظر الدعوى

٦٤ — يسقط الحق فى الرد اذا لم يقدم قبل المرافعة الا اذا كان السبب فى الرد حادثا بعدها

٦٥ — يداول العضوان الآخرا فى طلب الرد فان اتفقا قررا بقبوله ويخطر القاضى الجزئى بهذا القرار لتدب أحد العضوين الاحتياطيين ليقوم مقام العضو المردود وان اختلفا يرسل الطلب للقاضى الجزئى للفصل فيه فاذا قرر قبول الرد تدب أحد العضوين الاحتياطيين

وإذا كان الرد موجها الى اثنين من الاعضاء فيرسل كذلك للقاضى الجزئى للنظر فيه أما اذا كانت المحكمة مشكلة برئاسة القاضى الجزئى فيقدم الطعن الى رئيس المحكمة الابتدائية التابع لها . وفى جميع الاحوال اذا رفض طلب الرد جاز الحكم على مقدمه بغرامة لا تتجاوز مائة قرش ولا يجوز الطعن فى هذا القرار

## الباب التاسع — في التنفيذ

### الفصل الأول — قواعد عامة للتنفيذ

٦٦ — التنفيذ واجب لكل حكم أو أمر أو قرار عليه الصيغة التنفيذية والصيغة التنفيذية هي ( هذا الحكم أو الأمر أو القرار واجب التنفيذ ) — ولا يجوز تنفيذ الحكم أو الأمر أو القرار الا بعد اعلانه

ويكون الاعلان المذكور بالصيغة التي تضعها لذلك نظارة الحفانية

٦٧ — النفاذ المؤقت واجب لكل حكم مبني على اعتراف المدعى عليه

٦٨ — لا تملأ نسخة الحكم التي عليها الصيغة التنفيذية الا لمن تعود عليه منفعة من تنفيذه ويجب تسليم تلك النسخة في ظرف ثمانية وأربعين ساعة من طلبها على الاكثر

٦٩ — يكون التنفيذ بمعرفة عمدة البلد المفتض اجراء التنفيذ فيه أو من يسنده لذلك ويجوز أن يحصل بواسطة أحد المحضرين

٧٠ — لا يجوز وضع الحجز على أجر الخدمة والصناعات وشهرياتهم ولا على ماهيات المستخدمين ومرتبات أرباب المعاشات الا بقدر الخمس على مبلغ المائتة قرش مصري الأولى فأقل وبقدر الربع على مبلغ الأثنى قرش مصري التالية لها وبقدر الثلث على مازاد على ذلك

٧١ — لا يجوز حجز النفقات المقررة ولا المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو المشترط فيها عدم جواز الحجز عليها

ويجوز الحجز على المبالغ المقررة للنفقة لوفاء دين النفقة

والمبالغ الموهوبة أو الموصى بها مع اشتراط عدم جواز الحجز عليها ويجوز أن يحجز عليها الدائنون المتأخرون عنهم عن الهبة أو الوصية

٧٢ — المبالغ التي يستحق دفعها من طرف الحكومة أو مصالحها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو بصفة مرتبات اضافية لا يسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوبا للحكومة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يعلق بأداءه وظيفته أو لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص

وفي هاتين الحالتين لا يتجاوز مقدار ما يحجز ربع معاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو ربع المرتبات الاضافية

ويشمل حكم هذه المادة المعاشات التي تصرف للأرامل والايام وغيرهم من المستحقين وكذلك المكافآت التي تمنح في حالة الرفق أو التي تقوم مقام المعاش

٧٣ — لا يجوز الحجز على القراش اللازم للدين وعاقبته المقيمة معه ولا على ملابسهم ولا يجوز الحجز على ما أتى الا لدفع الاجبار أو النفقة :

أولاً — الكتب الضرورية لحرفة المدين

ثانياً — الآلات والعدد اللازمة للصناع في أعمال صناعتهم

ثالثاً — الثلال والدقيق اللازمة لمؤونة المدين وعياله مدة شهر

رابعاً — بفرة واحدة أو ثلاث من المعز أو التماج بحسب اختيار المدين

خامساً — ما يلزم من التفاوى لزراعة المدين لنفاية خمسة أفدنة

سادساً — ما ينص القانون على عدم جواز حجزه

الفصل الثاني — في التنفيذ على مال المدين لدى الغير

٧٤ — يجوز للمحكوم له أن يطلب حجز ما يكون لمدينه لدى الغير من النقود أو المواشى أو غيرها من المنقولات ومع ذلك فالتنفيذ بطريق حجز ما للمدين لدى الغير بالأوضاع المنصوص عليها في هذا الفصل لا يكون الا للأحكام الصادرة من محاكم الأخطا فيها هو داخل في حدود اختصاصها العادى وفي هذه الحالة يعلن التغير بالحكم الصادر وينبه عليه بصدف التصرف فيها تحت يده للمدين الأصلى ويخطر المدين الأصلى بذلك

وله أن يطلب الحجز طبقا لما هو مدون في قانون المرافعات

٧٥ — اذا كان الدين الذى على الغير معترفا به ومستحقا وجب عليه أن يسدد منه للعاجز بقدر ماله وذلك في مدة ثلاثة أيام من يوم اخطاره بمحصل اعلان المدين الأصلى بالحجز فاذا لم يدفع جاز التنفيذ على منقولاته بمقدار الدين المحجوز من أجله ان كان ما فى ذمته للمدين المحجوز عليه أكثر من الدين المحجوز من أجله والا بمقدار ماعليه ويكون الحال كذلك اذا لم يدفع في ميعاد الاستحقاق الدين المعترف به الذى كان مؤجلا

ويستعمل في اجراءات الحجز لدى الغير الصيغة التى تقررها لذلك نظارة الحفانية

٧٦ — اذا أنكر المحجوز ليه الدين جاز تكليفه بالحضور أمام المحكمة المختصة للزامه بالدفع وعلى المحكمة المذكورة اعتبار الاجراءات السابقة لهذا التكليف

٧٧ — كل حجز على ما للمدين لدى الغير مضى عليه ستة أشهر من غير أن يجدد يسقط

الفصل الثالث - في التنفيذ على المنقولات والمزروعات

٧٨ — يكون التنفيذ على المنقولات بواسطة حجزها واقامة حارس عليها ويحصل الحجز فورا بعد التنبية بالدفع على المحكوم عليه

٧٩ — لا يجوز حجز المزروعات قبل تضمجها بأكثر من خمسة وعشرين يوما

٨٠ — يجب جرد الأشياء المحجوزة واقامة حارس عليها مع اعطائه نسخة من محضر الجرد

٨١ — بعد الحجز بثلاثة أيام يعلن عن البيع بمعرفة المكلف بالتنفيذ بواسطة اعلانات تقرر نموذجها نظارة الحفانية ويلصق الاعلان على باب العمدة

٨٢ — ميعاد حصول البيع سبعة أيام من تاريخ الحجز الا اذا كانت الأشياء المحجوز عليها مما يختص عليها التلف فيجوز تحديد أى وقت للبيع ولو كان يوم الحجز نفسه  
أما اذا كانت الأشياء المحجوز عليها غير ناضجة فيجوز تأخير ميعاد البيع الى أن تنضج  
وفي كلتا الحالتين يجب التصريح بذلك من رئيس المحكمة أو القاضي الجزئى على حسب الأحوال

٨٣ — اذا كان للبند سوق يعلق الاعلان أيضا في السوق المذكور ويكون البيع في يوم اجتماعه

٨٤ — يحصل البيع بالمزاد العمومى بحضور المكلف به ويجب على المشتري دفع الثمن فوراً الى من يباشر البيع ويأخذ منه ايصالاً بذلك  
وعلى من يستلم الثمن المذكور أن يسلمه في الحال الى المحكوم له بإيصال على الحكم نفسه ثم يرسله الى المحكمة ليحفظ مع أوراق القضية وأن يقي من الثمن شيء يدفعه الى المالك في الحال أيضا بإيصال منه ويذكر ذلك في الحكم قبل إرساله الى المحكمة

٨٥ — متى تحصل مبلغ كاف لاداء الدين المطلوب والرسوم وجب على من يباشر التنفيذ أن يكف عن بيع الباقي ويرد له لصاحبه

٨٦ — اذا لم يدفع الراسى عليه للمزاد الثمن فوراً يباع المبيع ثانياً على ذمته في الحال ان أمكن  
بأى من كان ويكون مسؤولاً عن الفرق فاذا لم يتيسر البيع فوراً يؤجل الى ميعاد لا يزيد على أسبوع

٨٧ — اذا حصل تعرض من أحد لاجراءات التنفيذ فلا يوقف التنفيذ الا اذا رفع المعرض فوراً دعوى أمام محكمة الخط بما يدعيه من الحقوق على الأشياء المطلوب التنفيذ عليها  
ويجوز رفع دعوى الاسترداد بمجرد طلب ذلك وقت التنفيذ واثباته في محضر التنفيذ

٨٨ — لا ترفع دعوى الاسترداد الا بعد ايداع الرسوم ومبلغ الضمان في المحكمة أو عند مباشر التنفيذ أو بعد تقديم الكفيل طبقاً لأحكام المادة الحادية والتسعين وتعفى النساء المترجعات من القيام بذلك وقت رفع دعوى الاسترداد اذا كان طلب الاسترداد واقفاً على الأئمة الموجودة بمنزل الزوجية  
الا أن للمحكمة تكليفين بذلك فيما مد اذا رأت لزوماً له

٨٩ — وعلى مباشر التنفيذ الذى يقدم اليه طلب الاسترداد أن يحدد لنظره أقرب جلسة ويعلن طالب التنفيذ والمحكوم عليه وطالب الاسترداد بالحضور فيها ثم يرد الأوراق الى المحكمة

٩٠ — اذا رغب أحد الخصوم استحضار شهود جاز له أن يطلب اعلانهم بواسطة العمدة أو المحكمة



٩١ — يجب أن يكون مبلغ الضمان مساويا لقيمة الشيء المطلوب استرداده والمصاريف ويجوز للمتعرض أن يقدم به كمبيلا مقعدرا فاذا حكم برفض الدعوى سلم المبلغ المودع بلغزينة الى طالب التنفيذ ابقاهلحقوقه أو نقذاالحكم علىالكفيل الا اذا رأى الدائن استمرار التنفيذ على أموالمدينه الاصل

٩٢ — اذا وقع على الأشياء المحجوزة حجز آخر بمجردة أحد المحضرين تنفيذا حكم صادر من محكمة أخرى غير محكمة خط فعل المحضر أن يضم المحجزين في محضره ويبقى الحارس المعين من قبل أو يستبدله بغيره اذا اقتضى الحال ذلك

ونم اجراءات التنفيذ بواسطة قلم المحضرين على الطريقة المقررة في قانون المرافعات الأهلى

### الفصل الرابع - في التنفيذ على العقار

٩٣ — يحصل التنفيذ على العقار بواسطة المحضرين طبقا لأحكام قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

### الكتاب الثاني - في المرافعات في مواد المخالفات

#### الباب الاول - في رفع الدعوى

٩٤ — يكون رفع الدعوى المرمومة أمام محكمة الخط بواسطة تكليف المتهم بالحضور أمامها، إما من المدة أو من ينوب عنه أو أى مأمور آخر من مأمورى الضبطية القضائية وامان المدعى بالحق المدنى الذى وقعت عليه المخالفة

ولا يجوز أن يدعى بحق مدنى أمام محكمة خط بأكثر من محسنة قرس

٩٥ — بمجرد التكليف بالحضور على النموذج الذى تضمنه ذلك نظارة الحفائية

٩٦ — ميعاد التكليف بالحضور هو ٢٤ ساعة ومع ذلك يجوز التكليف بالحضور من ساعة لأخرى ويجوز أن يكون التكليف بالحضور شهيا من المدة وغيره من مأمورى الضبطية القضائية وذلك بأرسال التهم والشهود الى الجلسة اذا كانت منعقدة

وكذلك اذا حضر الشاكي والمشكومنه من تلقاء أنفسهما في الجلسة تسمع الدعوى

٩٧ — اذا وقعت جريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص محكمة خط بتحقيق المدة أو غيره ممن ذكرهم بمبونها على التهم وفي هذه الحالة يكلفه بالحضور مع شهود الاتبات بلا حاجة لتحرير محضر

٩٨ — يسقط حق إقامة الدعوى عن الجرائم الداخلة في اختصاص محكمة الخط بمرور شهر من تاريخ وقوعها

#### الباب الثاني - في اجراءات الجلسة والاحكام

٩٩ — اذا لم يحضر المتهم المكلف بالحضور يحكم المحكمة في الدعوى بصد سابعها ولها أن تأمر بحاضره ان كان مقيا في دائرة اختصاصها ولا تقبل المارضة في الحكم الصادر

١٠٠ — اذا تخلف أحد الشهود عن الحضور ورأت المحكمة ضرورة لسباع شهادته فلها أن تعامله بمقتضى المواد ٢٨ وما بعدها

- ١٠١ — يحضر المتهم المكلف بالحضور شخصيا الا اذا وجد لديه مانع فله أن ينيب عنه من يطلب التأجيل واذا تحققت المحكمة من عذر المتهم في عدم الحضور في الجلسة توجّل القضية لجلسة أخرى
- ١٠٢ — يحلف الشاهد عينا انه يؤدي شهادته بالثمة والصدق ويجوز استخلافه بأية يمين تقررهما المحكمة خلاف يمين الطلاق
- ١٠٣ — يجرى محضر في جميع القضايا تبين فيه اجراءات الجلسة وشهادة الشهود ويكتفى في الحكم فيها بأبواب منطوقة في محضر الجلسة
- ١٠٤ — اذا رأت المحكمة ان الواقعة غير ناجية أو لا يعاقب عليها القانون تحكم ببراءة المتهم ويجوز لها مع ذلك أن تحكم بالتعويض الذي يطلبه بعض الخصوم من بعض
- أما اذا رأت أن الواقعة من الجرائم غير الداخلة في اختصاصها فتحكم بعدم الاختصاص وتحول الاوراق على النيابة

### الباب الثالث - في الاستئناف

- ١٠٥ — لا يجوز استئناف الاحكام الا ما كان منها صادرا بالحبس ويكون الاستئناف من المحكوم عليه فقط
- ويقدم الاستئناف على النموذج الذي ترضه لذلك نظارة الحفانية وقت صدور الحكم ان كان حضوريا أو في ظرف الارب والعشرين الساعة التالية لاعلانه ان كان غيابيا وأعلن للمحكوم عليه شخصيا والا ففي ظرف ثلاثة أيام من تاريخ الاعلان ان كان الحكم قد أعلن لغير المحكوم عليه
- ١٠٦ — تملن الاحكام على النموذج الذي يوضع لذلك بمعرفة نظارة الحفانية
- ١٠٧ — اذا حصل استئناف الحكم فيرسل بأوراق الدعوى الى القاضي الجزئي الداخلة في دائرة اختصاصه القضية وهو يحكم في القضية بعد اطلاعه على أوراقها بغير حاجة لتكليف المتهم بالحضور أمامه الا اذا رأى القاضي لزوما لذلك وبعد الحكم في القضية منه تعاد الاوراق الابتدائية بعد التأشير على الحكم الابتدائي بمنطوق قرار القاضي
- ١٠٨ — الاحكام الصادرة بالقرامة تكون واجبة التنفيذ فورا والاحكام الصادرة بالحبس تنفذ بعد مضي مواعيد الاستئناف المذكورة في المادة الخامسة بعد المائة الا اذا استأفها المحكوم عليه

### الباب الرابع - في التنفيذ

- ١٠٩ — أوامر التنفيذ محرر على الصيغة التي ترضها لذلك نظارة الحفانية
- ١١٠ — اذا لم يدفع المتهم القرامة المحكوم بها فتستبدل بالاكراه البدني طبقا للمادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنائيات

### الكتاب الثالث في حلف اليمين

- ١١١ (ق ١٦ سنة ١٩١٧) — يجب أن يحلف الاعيان الذين تشكل منهم محاكم الاخطاط عينا بأنهم يؤدون وظائهم بالصدق والامانة أمام رئيس المحكمة الابتدائية لولاية الداخل في دائرة اختصاصها محكمة الخط

## قانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٣

قانون يجعل بعض عقود عرقية تحت مراقبة محاكم الاخطاط

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية الصادرة بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ الخاص بإنشاء محاكم الاخطاط وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت :

١ — كل عقد عرفى يجوز تقديمه الى محكمة الخط لاجل تحقيقه على الوجه المبين فى المادة الثانية الآتية . فان كان التعاقد على منقول كان تقدم المقدم الى محكمة الخط التى حصل فى دائرتها التعاقد وان كان على عقار كان تقديمه للمحكمة التى فى دائرتها العقار فاذا كانت المقاررات للمعاقد عليها واقعة فى دائرة اختصاص محكمةين أو أكثر من محاكم الاخطاط جاز تقديم المقدم الى احدها ولا يسرى نص هذه المادة على العقود التى تتضمن اجترافا بدين ولا على الالتزامات التى يكون محلها مبلغا من النقود

٢ — تحقق محكمة الخط من شخصية الماقددين أو النائين عنهم شرعا أو وكلائهم ويجب أن يكون سيد هؤلاء الوكلاء تفويض رسمى أو مصدق على امضائه ويجوز لمحكمة الخط اجراء ذلك التصديق واذا احتاجت المحكمة فى ذلك الى شهادة الشهود وجب أن يوقع هؤلاء الشهود بمضامهم أو ختمهم أو طابع أعلامهم فى ذيل المقدم وفى الدفتر المنصوص عنه فى المادة الرابعة وتحقق المحكمة من وقوف الماقددين على حقيقة ما اشتمل عليه المقدم ومن كون الامضاء أو الختم أو طابع الالهام الموقع به عليه هو للماقددين أنفسهم ويجب أن يذكر فى ذيل الورقة ما يؤذن بمصوب هذه الاجراءات كلها وأن يوقع على ذلك من الرئيس ويختم المحكمة

٣ — اذا كان أحد الماقددين لا يستطيع الحضور أمام المحكمة لمانع أدنى أو جسمى كأنونه أو سن أو عاهة أو مرض انتقلت المحكمة الى محل اقامته لاجراء ما نص عليه فى المواد السابقة أو انتدبت لذلك أحد أعضائها

٤ — نغذ بكل محكمة خط دفتر خاص منمر الصفحات موقع عليه من رئيس المحكمة تقييد فيه العقود التي تقدم اليها للعرض المذكور بالمواد السابقة بترتيب تقديمها ويوقع الماقدون أو وكلائهم أو النائبون عنهم شرعا والشهود عند وجودهم في ذيل كل عقد تقييد بامضاءهم أو بختمهم أو بطابع ابهامهم وكذلك يوقع رئيس المحكمة

٥ — متى وضع على العقد ختم المحكمة واسارة موقع عليها من الرئيس باستيفاء كل الاجراآت المتصوبص عنها في هذا القانون اعتبر الامضاء أو الختم أو طابع الابهام الموقع به على العقد صحيحا حتى يثبت المنازع غير ذلك

٦ — لا يؤخذ رسم مطلقا على العقود التي تقدم لاستيفاء الاجراآت السابقة ولا على أى تصديق تجريه محكمة الخط على امضاء أو ختم أو طابع ابهام طبقا للمادة الثانية  
٧ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالريدة الرسمية

صدر بمرأى رأس التين في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣١ ( ١٥ مايو سنة ١٩١٣ )

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظار  
محمد سعيد

ناظر الحفانية  
حسين رشدى

قانون نمرة ١٨ لسنة ١٩١٣

قانون بالتصديق على لائحة تعريف الرسوم أمام محاكم الاخطا ط

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على المادة الرابعة والعشرين من القانون نمرة ١١ سنة ١٩١٢ القاضي بتشكيل  
محاكم الاخطا ط

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار . وبعد أخذ رأى مجلس  
شورى القوانين  
أمرنا بما هوأت :

المادة الاولى — قد تصديق على لائحة تعريف الرسوم أمام محاكم الاخطا ط المرفقة بأمرنا هذا  
والمكونة من ثمانية وعشرين مادة

وتسرى هذه اللائحة على جميع الأعمال التي نباشرها المحاكم المذكورة من يوم أول يوليوسنة ١٩١٣  
المادة الثانية — على ناظر الحفائية تنفيذ هذا القانون

صدر بمرأى رأس التين في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣١ ( ١٥ مايو سنة ١٩١٣ )

عباس حلمي

## لائحة تعريف الرسوم أمام محاكم الاخطا ط

### الباب الاول — في مقدار الرسوم

١ ( ق ٢٤ سنة ١٩١٩ ) — يؤخذ رسم نسبي قدره أربعة في المائة في المواد المدنية والتجارية  
التي يمكن تقدير قيمتها

٢ — يؤخذ رسم نسبي قدره أربعة في المائة على ما يأتي :

أولا — القضايا التي يفتق الخصوم على تقديمها الى محكمة المخط لتحكم فيها حكما نهائيا طبقا لنص  
الفقرة السابعة من المادة العاشرة من قانون محاكم الاخطا ط دون أن يتجاوز الرسم في هذه الحالة مبلغ  
الف قرش

ثانيا — استئناف الدعاوى أمام القاضي الجزئي

٣ — يؤخذ رسم مقرر قدره عشرون قرشا في المواد التي لا يمكن تقدير قيمة المدعى به فيها  
أما اذا كانت القضية بما اتفق الخصوم على تقديمه الى محكمة المخط لتحكم فيه حكما نهائيا وكانت  
قيمتها لا تقبل التقدير فيكون رسمها مائة قرش

٤ — تنقص بقدر النصف الرسوم المنصوص عليها في المواد السابقة لسببية كانت أو مقررة في الرجوع الى الدعوى بعد تطليها أو بعد الحكم بطلان المرافعة فيها

٥ — الطلبات الإضافية التي لا تحصل من المدعى أثناء المرافعة تضم على طلباته الأصلية ويحسب الرسم على المجموع

٦ — يشمل رسم الدعوى جميع الاعمال التي يستلزمها سيرها أمام المحكمة واجراآت التنفيذ المتعلقة بها لغاية انتهائها

٧ — لا يؤخذ في أى حال من الأحوال رسم لشي أقل من خمسة قروش

٨ — لا تؤخذ رسوم في الأحوال الآتية :

(١) (حذفت بالقانون ٢٤ سنة ١٩١٩)

(ب) ادخال شخص في الدعوى بصفة ضامن أو دخوله بصفة خصم ثالث

(ج) الطلبات الاحتياطية والطلبات الخاصة بخلاء العين المؤجرة وطلب حفظ الحق في المطالبة بأربع أو التصويض وغيرها مما يرد ذكره في عريضة الدعوى أو ثبت في محضر الجلسة

(د) المخالفات التي من اختصاص محكمة الخط

(هـ) الأوامر الصادرة من رئيس محكمة الخط لاتخاذ اجراآت تحفظية وغيرها

(و) انتقال محكمة الخط أو أحد أعضائها

(ز) ابداع المبالغ التي حصلت المطالبة بها أمام محكمة الخط . أما المبالغ المتعلقة بمنازعات ليست من اختصاص المحاكم المذكورة فيجب ايداعها بالمحاكم المختصة

(ح) جميع الاجراآت الخاصة بالقضايا الجزئية التي ليست من اختصاص محاكم الاخطاط وانما قدمت لها للشي في الصلح عملا بنص المادة (١٩) من قانون محاكم الاخطاط وبشر اتفاق الخصوم على تحويلها حق الحكم النهائي ومع ذلك فيجب أن يحصل في هذه القضايا الرسم المستحق عليها عند الاعلان الواجب حصوله بواسطة قلم المحضرين وذلك طبقا لأحكام لائحة الرسوم المقررة أمام المحاكم الأهلية الصادرة بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ (١٥ جمادى الاولى سنة ١٣١٥)

٩ — رسم الصور والمخضات والشهادات خمسة قروش وتعتبر صور عرائض الدعاوى ومحاضر الجلسات والأحكام أوراقا منفصلة ولا يؤخذ على كل منها رسم واحد وان تعددت أوراقه انما لا تؤخذ رسوم على :

(١) الصور التنفيذية التي تعطى للمحكوم له للتنفيذ بمقتضاها والصور التي تعطى لأحد الخصوم وتكون من مستلزمات سير الدعوى أو من مستلزمات تنفيذ الحكم الصادر فيها وصور الأحكام الصادرة بالرفض أو بالشطب

(ب) الصور وللخصات والشهادات في مواد المخالفات اذا كان الطالب صاحب شان

١٠ — اذا اصطلح الخصوم فلا تؤخذ رسوم على الدعوى بل ترد الرسوم التي أخذت

١١ — اذا لم يتم الصلح امام محكمة الخط وأحيلت الدعوى على المحكمة الجزئية قدرت رسومها بالمحكمة الأخيرة بتقتضى أحكام لائحة الرسوم المقررة امام المحاكم الاهلية وذلك بصرف النظر عن اجراآت الصلح الحاصلة امام محكمة الخط

### الباب الثانى — فى تقدير قيمة الرسوم وطريقة دفعها

١٢ — يحسب الرسم على القيمة المطلوب الحكم بها فاذا لم يبين المدعى القيمة وكانت الدعوى مما تقبل تقدير قيمة لها قدرت المحكمة قيمتها وأخذت الرسم عنها فاذا عارض أحد الخصوم فى تقدير الرسم فصلت المحكمة فى ذلك عند نظر الدعوى ويكون حكمها فيه غير قابل للطعن

١٣ — يدفع الرسم بناتمه قبل نظر القضية ولو فى يوم الجلسة فاذا تأخر المدعى عن دفع الرسم وجب على المحكمة أن تمتنع عن نظر القضية

١٤ — لا يجوز لحاكم الاخطاط اعطاء أى صورة أو ملخص أو شهادة أو أى ورقة أخرى الا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق المطلوب منها ما ذكر

١٥ — لا يجوز لحاكم الاخطاط مباشرة أى عمل مقرر عليه رسوم الابد تأدية الرسوم المستحقة

١٦ — لا يرد ما يدفع من الرسوم اذا حكم بشطب الدعوى أو بإبطال المرافعة فيها أو برفضها أو بقيمة أقل من القيمة المدعى بها

١٧ — كل ما كان فى قيم الدعاوى والطلبات من كسور الجنيه يعتبر جنبها اذا تجاوز الخمسين قرشا ولا يؤخذ عليه رسم اذا كان أقل من ذلك

### الباب الثالث — فى تحصيل الرسوم المستحقة للجزئية

١٨ — يكون المدعى مسؤولا عن الرسوم المستحقة على دعواه للجزئية فى جميع الأحوال وذلك بغير اخلال بالأحكام المنصوص عليها فى الباب الرابع الآتى بعد

١٩ — يجب على محكمة الخط أن تكتب على هامش كل حكم أصدرته بيان الرسوم المستحقة للجزئية وما تحصيل منها والباقي وتاريخ ونمرة الايصال المهر بورود الرسم وتكون البيانات المذكورة بالرقم والحروف بغير محو ولا زيادة

### الباب الرابع — فى تحصيل الاعفاء من الرسوم

٢٠ — يجوز اعفاء المدعى الفقير من الرسوم القضائية ويترتب على هذا الاعفاء الامتلاء من رسوم كافة الأوراق القضائية أو الادارية اللازمة لسير القضية

٢١ — يلزم المحصول على الاعفاء من الرسوم أن يقدم لمحكمة الخط فى اليوم المحدد للجلسة شهادة من المدة والصراف دالة على فقر مقدمها

٢٢ — على محكمة الخط أن تفصل فى طلب الاعفاء من الرسوم قبل نظر القضية المطلوب الاعفاء

- من دفع رسومها بعد سماعها ملحوظات الخصم الآخر ان كان موجودا
- ٢٣ — فاذا تبين أن المدعى فقير تقرر باعفائه من الرسوم وتثبت ذلك في محضر جلسة القضية الأصلية وترفق بأوراق القضية شهادة الفقر المقدمة للمحكمة
- ٢٤ — تحصل الرسوم في حالة الاعفاء منها اما من الخصم المحكوم عليه بها أو من المدعى المعفى اذا نجح في دعواه وكانت قيمتها تزيد عن ٥٠٠ قرش ولا يجوز في أى حال من الأحوال نزع ملكية المنازل المدة لسكن المصنوع
- ٢٥ — اذا امتنع الخصم المطلوب منه الرسم في الحالتين المنصوص عليهما في المادة السابقة عن الدفع وجب ارسال القضية لكاتب المحكمة الجزئية ليتخذ اللازم لتحصيل الرسم بالطريقة المقررة لتحصيل الرسوم المستحقة للمحاكم الجزئية
- ٢٦ — يقيد رسم الدعوى التي تقام بطريق الاعفاء من الرسوم في دفتر مخصوص
- الباب الخامس — أحكام عمومية
- ٢٧ — تابع محاكم الاخطاط في سير الأعمال الحسابية التعليقات التي تضعها نظارة الحفائية بالاتفاق مع نظارة المالية
- ٢٨ — التعليقات التي تزم لتنفيذ هذه اللائحة أو التي يقتضيها العمل بموجبها تبين في قرار يصدره ناظر الحفائية ويرجع للنظارة في تفسير ما يقتضى الايضاح من نصوص هذه اللائحة عند اللزوم



## قانون العقوبات الأهل

## فهرست

## الكتاب الاول - أحكام ابتدائية

صفحة

|     |       |  |
|-----|-------|--|
| ٣٣٥ | ..... | الباب الأول - قواعد عمومية ( م ١ - ٨ )                       |
| ٣٣٦ | ..... | الباب الثاني - أنواع الجرائم ( م ٩ - ١٢ )                    |
| ٣٣٦ | ..... | الباب الثالث - العقوبات ( م ١٣ - ٣٨ )                        |
| ٣٣٦ | ..... | القسم الأول - العقوبات الأصلية ( م ١٣ - ٢٣ )                 |
| ٣٣٨ | ..... | القسم الثاني - العقوبات التبعية ( م ٢٤ - ٣١ )                |
| ٣٤٠ | ..... | القسم الثالث - تعدد العقوبات ( م ٣٢ - ٣٨ )                   |
| ٣٤١ | ..... | الباب الرابع - اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة ( م ٣٩ - ٤٤ ) |
| ٣٤٢ | ..... | » الخامس - الشروع ( م ٤٥ - ٤٧ )                              |
| ٣٤٢ | ..... | » » مكرر - في الانتفاقات الجنائية ( م ٤٧ مكررة )             |
| ٣٤٣ | ..... | » السادس - العود ( م ٤٨ - ٥١ )                               |
| ٣٤٣ | ..... | » السابع - في الأحكام الملحق تنفيذها على شرط ( م ٥٢ - ٥٤ )   |
| ٣٤٤ | ..... | » الثامن - أسباب الإبادة وموانع العقاب ( م ٥٥ - ٥٨ )         |
| ٣٤٥ | ..... | » التاسع - المجرمون الأحداث ( م ٥٩ - ٦٧ )                    |
| ٣٤٦ | ..... | » العاشر - حق العفو ( م ٦٨ و ٦٩ )                            |

## الكتاب الثاني

في الجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

|     |                 |  |
|-----|-----------------|--|
| ٣٤٦ | ( م ٧٠ - ٧٦ )   | الباب الاول - في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج          |
| ٣٤٧ | ( م ٧٧ - ٨٨ )   | » الثاني - في الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل          |
| ٣٤٩ | .....           | » الثالث - في الرشوة ( م ٨٩ - ٩٦ )                                   |
| ٣٥٠ | ( م ٩٧ - ١٠٤ )  | » الرابع - في اختلاس الاموال الأميرية وفي السدور                     |
|     |                 | » الخامس - في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تعصيم في أداء الواجبات |
| ٣٥١ | .....           | المتعلقة بها ( م ١٠٥ - ١٠٩ )   |
| ٣٥٢ | ( م ١١٠ - ١١٦ ) | » السادس - في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس         |

مصحفة

|     |                        |   |
|-----|------------------------|---|
| ٣٥٣ | ... .. ( م ١١٧ - ١١٩ ) | الباب السابع — في مقاومة الحكم وعدم الامتثال لاوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره |
| ٣٥٤ | ... .. ( م ١٢٠ - ١٢٧ ) | » الثامن — في هرب المحبوسين و اخفاء الجانحين ( م ١٢٧ - ١٢٠ )                    |
| ٣٥٥ | ( م ١٣٥ - ١٢٨ )        | » التاسع — في فك الاختام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة ( م ١٣٥ - ١٢٨ ) |
| ٣٥٦ | ( م ١٣٧ - ١٣٦ )        | » العاشر — في اختلاس الالقب والوظائف والالتصاف بها دون حق ( م ١٣٧ - ١٣٦ )       |
| ٣٥٧ | ... .. ( م ١٣٨ و ١٣٩ ) | » الحادى عشر — في الجنح المتعلقة بالاديان ( م ١٣٨ و ١٣٩ )                       |
| ٣٥٧ | ( م ١٤٠ )              | » الثاني عشر — في إتلاف المباني والآكار وغيرها من الاشياء العمومية ( م ١٤٠ )    |
|     |                        | » الثالث عشر — في تعطيل المخبرات التفريقية أو التلفونية وفي تعطيل النقل بواسطة  |
| ٣٥٧ | ... .. ( م ١٤١ - ١٤٧ ) | السكك الحديدية ( م ١٤١ - ١٤٧ )  |
| ٣٥٨ | ( م ١٤٨ - ١٤٩ )        | » الرابع عشر — في الجنح والجنبايات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها ( م ١٤٨ - ١٤٩ ) |
| ٣٦٢ | ... .. ( م ١٧٠ - ١٧٣ ) | » الخامس عشر — في المسكوكات الزيف والمزورة ( م ١٧٠ - ١٧٣ )                      |
| ٣٦٢ | ... .. ( م ١٧٤ - ١٩١ ) | » السادس عشر — في التزوير ( م ١٧٤ - ١٩١ )                                       |
|     |                        | » السابع عشر — الاتجار في الاشياء الممنوعة وتقليد علامات البوسته والتفراقات     |
| ٣٦٥ | ... .. ( م ١٩٢ - ١٩٣ ) | ( م ١٩٢ - ١٩٣ )   |

## الكتاب الثالث

## في الجنبايات والجنح التي تحصل لأحاد الناس

|     |                        |   |
|-----|------------------------|---|
| ٣٦٥ | ... .. ( م ١٩٤ - ٢١٦ ) | الباب الاول — في القتل والجرح والضرب ( م ١٩٤ - ٢١٦ )                    |
| ٣٦٨ | ... .. ( م ٢١٧ - ٢٢٣ ) | » الثاني — في الحريق عمدًا ( م ٢١٧ - ٢٢٣ )                              |
|     |                        | » الثالث — في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاثرية أو الجواهر المشوشة المضرة |
| ٣٦٩ | ... .. ( م ٢٢٤ - ٢٢٩ ) | بالصفحة ( م ٢٢٤ - ٢٢٩ )   |
| ٣٧٠ | ... .. ( م ٢٣٠ - ٢٤١ ) | » الرابع — في هتك العرض وافساد الاخلاق ( م ٢٣٠ - ٢٤١ )                  |
|     |                        | » الخامس — في التفض على الناس وجسهم بدون وجه حق وفي سرقة الاطفال        |
| ٣٧١ | ... .. ( م ٢٤٢ - ٢٥٣ ) | وخطف البنات ( م ٢٤٢ - ٢٥٣ )   |
| ٣٧٢ | ... .. ( م ٢٥٤ - ٢٦٠ ) | » السادس — في شهادة الزور واليمين الكاذبة ( م ٢٥٤ - ٢٦٠ )               |
| ٣٦٣ | ... .. ( م ٢٦١ - ٢٦٧ ) | » السابع — في القذف والسب وافشاء الأمرار ( م ٢٦١ - ٢٦٧ )                |
| ٣٧٤ | ... .. ( م ٢٦٨ - ٢٨٤ ) | » الثامن — في السرقة وفي الاغتصاب ( م ٢٦٨ - ٢٨٤ )                       |
| ٣٧٦ | ... .. ( م ٢٨٥ - ٢٩٢ ) | » التاسع — في التناليس ( م ٢٨٥ - ٢٩٢ )                                  |
| ٣٧٨ | ... .. ( م ٢٩٣ - ٢٩٨ ) | » العاشر — في التصب وخيانة الامانة ( م ٢٩٣ - ٢٩٨ )                      |

## صحفية

- الباب الحادى عشر — فى تعطيل المزايدات وفى القس الذى يحصل فى المعاملات التجارية  
 ٣٨٠ ..... ( م ٢٩٩ - ٣٠٦ )  
 » الثانى عشر — فى ألعاب القمار والتصيب والبيع والشراء بالخمرة المعروفة باللوتيرى  
 ٣٨١ ..... ( م ٣٠٧ - ٣٠٨ )  
 » الثالث عشر — فى التخريب والتعيب والاتلاف ( م ٣٠٩ - ٣٢٢ )  
 ٣٨١ .....  
 » الرابع عشر — فى انتهاك حرمة ملك النسر ( م ٢٢٣ - ٣٢٧ )  
 ٣٨٣ .....

## الكتاب الرابع — فى المخالفات

- المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية ( م ٣٢٨ و ٣٢٩ ) ..... ٣٨٤  
 » » بالامن العام أو الراحة العمومية ( م ٣٣٠ - ٣٣٣ ) ..... ٣٨٥  
 » » بالصحة العمومية ( م ٣٣٤ - ٣٣٧ ) ..... ٣٨٥  
 » » بالآداب ( م ٣٣٨ ) ..... ٣٨٦  
 » » بالسلطة العمومية ( م ٣٣٩ ) ..... ٣٨٧  
 » » بالاملاك ( م ٣٤٠ - ٣٤٢ ) ..... ٣٨٧  
 » » بالموازين والمقاييس ( م ٣٤٣ ) ..... ٣٨٨  
 » » بالاشخاص ( م ٣٤٤ - ٣٤٧ ) ..... ٣٨٨  
 » » المنصوص عنها فى اللوائح الخصوصية ( م ٣٤٨ ) ..... ٣٨٨  
 الامر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ بشأن ملاحظة البوليس ..... ٣٨٩  
 القانون نمرة ٣ سنة ١٩٠٨ الخاص بالاحداث المتشردين ..... ٣٩٢  
 القانون نمرة ١٧ سنة ١٩٠٩ بشأن المتشردين ..... ٣٩٤  
 القانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتأدين على الاجرام ..... ٣٩٥  
 القانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٤ بشأن التجمهر ..... ٣٩٦

قانون نمرة ٣ لسنة ١٩٠٤

## امر عالى

بتنفيذ أحكام قانون العقوبات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر المالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم  
الاهلية وعلى الامر المالى المؤرخ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون العقوبات الجارى السمل  
بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

١ — يستعاض عن قانون العقوبات الجارى العمل به الان بقانون العقوبات الموقع عليه من  
ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا

٢ — يجوز للقاضى فى مواد الجنسح والمخالفات المنصوص عليها فى الأوامر الملية والقرارات  
الخصوصية السابقة على صدور أمرنا هذا أن يخفف العقوبة طبقا للقواعد الآتية متى رأى أن ظروف  
الجرمة المنظورة أمامه تستوجب الرأفة وهذه القواعد هى :

أولا — للقاضى اذا كانت العقوبة هى الحبس والغرامة مما أن يحكم بإحدى هاتين العقوبتين فقط  
ثانيا — وله أن يخفف الغرامة الى أقل من الحد الأدنى المقرر لها قانونا بشرط أن لا تقل عن  
خمسة قروس

ثالثا — وله كذلك أن يخفف مدة الحبس بشرط أن لا تقل عن أربع وعشرين ساعة

ولا تسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها فى لائحة الجمارك

٣ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذى يجب العمل به إجماء من ١٥ ابريل

سنة ١٩٠٤

صدر بمرأى عايدى فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ ( ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ )

( عباس حلمى )

## قانون العقوبات الاهلي

### الكتاب الأول

#### احكام ابدائية

#### الباب الأول — قواعد عمومية — ٤

١ — تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه الا اذا كان غير خاضع لفضاء المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية

٢ — تسرى أحكام هذا القانون أيضا مع مراعاة الاستثناء السابق على الاشخاص الاتي ذكرهم أولا — كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري

ثانياً — كل من ارتكب في خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جنائية مخلّة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون

(ب) جنائية تزوير مما نص عليه في المادة ١٧٤ من هذا القانون

(ج) جنائية تزيف مسكوكات مما نص عليه في المادتين ١٧٠ و ١٧١ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانونا في القطر المصري

٣ — كل مصري تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر فعلا يعتبر جنائيا أو جنسحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى أحكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكبه فيه

٤ — لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج الا من النيابة العمومية ولا تجوز اقامتها على من يثبت أن الحاكم الاجنبية برأته مما أسند اليه أو انها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته

٥ — يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصالح للمتهم فهو الذي يتبع ذنوبه ( ١٩ م - ٤ ف )

٦ — لا يسع الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجبا للخصوم من الرد والتعويض ( ٢١ م - ١٠ ف )

٧- لا تخل أحكام هذا القانون في أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الفراه

٨- نراعى أحكام الكتاب الاول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح المنصوصة الا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك

### الباب الثاني- انواع الجرائم

٩- الجرائم ثلاثة أنواع

الاول - الجنائيات

الثاني - الجنح

الثالث - المخالفات (م١)

١٠- الجنائيات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الاعدام

الاشغال الشاقة المؤبدة

الاشغال الشاقة المؤقتة

السجن (م٢-١ و ٧ ف)

١١- الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن اسبوع

الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى (٣ م- ١ و ٩ ف)

١٢- المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته عن اسبوع

الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى (٤ م- ١ و ٤٦٤ ف)

### الباب الثالث - العقوبات

#### القسم الاول

#### ( العقوبات الأصلية )

١٣- كل محكوم عليه بالاعدام يشق

١٤- عقوبة الاشغال الشاقة هي تنفيذ الحكم عليه مقيدا بالحديد في أشق الاشغال التي ينفذها الحكومة مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة

ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً ( ٣٢ وما بعدها م - ١٥ ف )

١٥ — يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقاً مدة عقوبته في أحد السجون العمومية بدون قيد بالحديد ( ٣٤ م - ١٦ ف )

١٦ — عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه غير مقيد بالحديد في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تميمها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً ( ٣٥ م - ٢٠ ف )

٢٧ — يجوز في مواد الجنائيات إذا اقتضت أحوال الجريمة المذمة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتي :

عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن سنتين عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر ( ٤١ م - ٢٣ ف )

١٨ — عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد عن ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً

( ق ١٢ في ٨ يونيو ١٩١٢ ) لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب بدلاً من تنفيذ عقوبة الحبس تخليه تشغيلاً خارج السجن طبقاً لما تقرر من القيود بلوادر من ٢٧١ إلى ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنائيات إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار ( ٤٦ م - ٤٧ ف )

١٩ — عقوبة الحبس نومان :

الحبس البسيط

الحبس مع الشغل

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشغلون داخل السجون أو خارجها في الأعمال التي تميمها الحكومة ( ٤٩ م - ٤١ ف )

٢٠ — يجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك في الأحوال الأخرى المنيعة قانوناً

ويجب الحكم بالحبس البسيط في أحوال المخالفات  
وفي كل الاحوال الاخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل

٢١ — تبعد مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم أن يجلس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومع ذلك اذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الأشغال الشاقة أو السجن وكان استئناف الحكم مرفوعا من المحكوم عليه وحده ولم تنقص العقوبة من المحكمة الاستئنافية جاز لهذه المحكمة أن تأمر في حكمها بأن لا تستتزل من مدة العقوبة المحكوم بها مدة الحبس الاحتياطي التي مضت من يوم صدور الحكم الابتدائي بها أو أن لا يستتزل منها الا بمض هذه المدة ( ٢٠ و ٢١ م - ٢٣ و ٢٤ و ٤٠ ف )

٢٢ — العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية في أى حال من الاحوال ( ٥٤ م )

٢٣ — اذا حبس شخص احتياطاً ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور  
واذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التي قضاه في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة

### القسم الثاني — العقوبات التبعية

٢٤ — العقوبات التبعية هي :

أولاً — الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥

ثانياً — العزل من الوظائف الامم

ثالثاً — وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس

رابعاً — المصادرة ( ٦ م - ١١ ف )

٢٥ — كل حكم بمقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

أولاً — القبول في أى خدمة في الحكومة مباشرة أو بصورة متمهد أو ملتزم ايا كانت أهمية الخدمة

ثانياً — التحلل برتبة أو نيشان

ثالثاً — الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال

رابعاً — ادارة أشغاله الخاصة بأمواله رأ لا كـ مدة اعتقاله وبعين قيا لهذه الادارة تقرر المحكمة

فإذا لم يخينه عينه المحكمة لـ بنية الطاع لها محل اقامته في أودة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية

أو ذى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة



ويكون القيم الذي تقرر المحكمة أو تنصبه تابعا لها في جميع ما يتعلق بقوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله ألا بالايضاء أو الوقت أو بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ماني من ذاته وترد أموال المحكوم عليه اليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن إدارته

خامسا — بقاءه من يوم الحكم عليه نهائيا أو غاييا عضوا في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية

سادسا — صلاحيته أبدا لأن يكون عضوا في إحدى الهيئات المبينة بالفقرة الخامسة أو أن يكون خيرا أو شاهدا في العقود اذا حكم عليه نهائيا بمقوبة الاشتغال الشاقة (٣٩ و ٤٠ وما بعدها م — ٢٩ وما بعدها ف)

٢٦ — العزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها وسواء كان المحكوم عليه بالعزل عاملا في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تمييزه في وظيفة أميرية ولا تيله أى مرتب مدة بقدرها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة (٤١ وما بعدها م — ٢٩ وما بعدها ف)

٢٧ — كل موظف ارتكب جنابة مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بإزافة حكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه (٥٣ م)

٢٨ — كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الأحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من هذا القانون أو لجناية من المنصوص عليها في المواد ٣١١ و ٣٢٢ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين ومع ذلك يجوز للقاضي أن يخفف مدة المراقبة أو أن يقضى بمدتها جملة (٥٩ م — ٤٦ وقانون ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ ف)

٢٩ — يقرب على مراقبة البوليس التزام المحكوم بجميع الأحكام المقررة في الأوامر المالية المختصة بتلك المراقبة

ومخالفة أحكام هذه الأوامر تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة (١)

(٦١ م — ٤٥ و ٥٠ وق ٢٧ مايو ١٨٨٥ ف)

(١) انظر الامر المالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ بشأن ملاحظة البوليس المعدل بالقانون رقم ١٦ الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٠٩ والوارد بمعدل هذا القانون

٣٠ — يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة لجناية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية واذا كانت الأشياء المذكورة من التي يصدنها أو استعملها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم

٣١ — يجوز فيما عدا الاحوال السابقة الحكم بعقوبات العزل من الوظيفة الاميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الاحوال المنصوص عليها قانونا ( ٥٨ و ٦٠ م - ٤٧ ف )

### القسم الثالث - تعدد العقوبات

٣٢ — اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها

واذا وقعت عدة جرائم لمرس واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم

٣٣ — تتعدد العقوبات المفيدة للحرية الا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦

٣٤ — اذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي :

أولا — الأشغال الشاقة

ثانيا — السجن

ثالثا — الحبس مع الشغل

رابعا — الحبس البسيط

٣٥ — يجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مفيدة للحرية محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالأشغال الشاقة المذكورة

٣٦ — اذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس عن عشرين سنة وان لا تزيد مدة الحبس وحده عن ست سنين

٣٧ — تتعدد العقوبات بالترامة دائما

٣٨ — تتعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها عن خمس سنين

الباب الرابع — اشترائك عدة أشخاص في جريمة واحدة

٣٩ — يمد فاعلا للجريمة :

أولا — من يرتكبها وحده أو مع غيره

ثانيا — من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأني عمدا عملا من الأعمال المكونة لها

ومع ذلك اذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها الى غيره منهم وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية عمله بها

٤٠ — يمد شريكا في الجريمة :

أولا — كل من حرص على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض

ثانيا — من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقت بناء على هذا الاتفاق

ثالثا — من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو التهمة لارتكابها ( ٧٤م - ٦٠ و ٦٢ ف )

٤١ — من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها الا ما استثنى قانونا بنص خاص

ومع هذا :

أولا — لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضي تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال

ثانيا — اذا تغير وصف الجريمة نظرا الى قصد الفاعل منها أو كيفية عمله بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها ( ٧٣م - ٥٩ ف )

٤٢ — اذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا

٤٣ — من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة عملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت ( ٧٥م )

٤٤ — اذا حكم على جملة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالقرارات بحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للقرارات التيسيرية فانهم يكرتون متضامين في الالتزام بها ما لم ينص في الحكم على خلافه ذلك , ٧٤م - ٥٥ ف )

## الباب الخامس - الشروع

٤٥ - الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروعا في الجريمة أو الجنحة مجرد إلزام على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك ( ٩ وما بعدها م - ٢ ف )

٤٦ - يعاقب على الشروع في الجريمة بالعقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك:  
بالاشتغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجريمة الاعدام  
بالاشتغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجريمة الاشتغال الشاقة المؤبدة  
بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن إذا كانت عقوبة الجريمة الاشتغال الشاقة للمؤقتة

بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس أو غرامة لا تزيد عن مئتين جنيا مصرياً إذا كانت عقوبة الجريمة السجن ( ٧ م - ٢ ف )

٤٧ - تبين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع ( ٨ م - ٣ ف )

## الباب الخامس مكرر - في الاتفاقات الجنائية

( ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠ )

٤٧ مكررة - يوجد اتفاق جنائي كلما اتفقا شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء كان القرض منه جائزا أم لا إذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه  
كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان القرض منه ارتكاب الجنائيات أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى القرض المقصود منه يعاقب بمجرد اشتراكه بالسجن

فإذا كان القرض منه ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول إليه يعاقب الشريك بالحبس  
كل من حرض على اتفاق جنائي أو تدخل في إدارة حركته يعاقب في الحالة الأولى من الفقرة السابقة بالاشتغال الشاقة للمؤقتة وفي الحالة الثانية بالسجن

ويعني من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة بأخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي ومن اشتركوا فيه قبل وقوع أي جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة

## الباب السادس — العود

٤٨ — يعتبر قائما :

أولا — من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنائية أو جنحة  
ثانيا — من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت انه ارتكب جنحة قبل مضي خمس  
سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة  
ثالثا — من حكم عليه لجنائية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالرامة وثبت أنه  
ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الاولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور ويستدير السرقة  
والنصب وخيانة الامانة جنحا مماثلة في العود (١٧ م - ٥٦ وما بعدها ف)

٤٩ — يجوز للقاضي في حال العود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد  
الافصى المقرر للجريمة بشرط عدم مجاوز ضعف هذا الحد  
ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن  
عشرين سنة (١١ و ١٣ وما بعدها م - ٥٦ وما بعدها ف)

٥٠ (١) — اذا سبق الحكم على المائد بمقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل  
أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدهما على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو اخفاء أشياء  
مسروقة أو نصب أو خيانة امانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة  
أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة امانة أو تزوير بعد الحكم عليه بأكثر تلك العقوبات  
فللقاضي أن يحكم عليه بالاشغال الشاقة من ستين الى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة  
(١١ و ١٣ وما بعدها م - ٥٦ وما بعدها ف)

٥١ — وللقاضي أن يحكم بمثل ذلك أيضا على المائد الذى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة  
من المنصوص عليها في المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ بمقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة  
سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدها على الاقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت  
ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣١٠ و ٣٢١ بعد آخر حكم عليه بالمقوبات السابقة  
(١١ و ١٣ وما بعدها م - ٥٦ وما بعدها ف)

## الباب السابع

( في الاحكام الملقى تنفيذها على شرط )

٥٢ — كل حكم صادر في مواد المنتج ما عدا ما نص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٧ و ٢٣٣  
من هذا القانون بالحبس أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس

( ١ ) ر ١٠ أيضا ق ٥ الصادر ١٩ برله ١٩٠٨ بشأن المجرمين الدائرين على الاجرام الواردة بهذا القانون

أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤمر هذا الايقاف مطلقا على العقوبات الاخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم

٥٣ - يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن اذا مضى على المحكوم عليه خمس سنين من تاريخ صدور الحكم نهائيا ولم يرتكب جناية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بمقوبة مقيدة للحرية ومع ذلك فانه يكون مانعا من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه أما اذا ارتكب المحكوم عليه جناية أو جنحة في الميعاد المذكور وحكم عليه من أجلها حكما نهائيا بمقوبة مقيدة للحرية فيصبح الحكم الاول واجب التنفيذ حتما ولا تدخل العقوبة الاولى في الثانية

٥٤ - يجب على القاضي بعد النطق بإيقاف التنفيذ أن يتذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة أخرى في الأحوال المبينة في المادة السابقة تنفذ عليه العقوبة الاولى بنهايتها بدون ادخالها في الثانية وأن العقوبات المقررة للمود تتوقف عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون

### الباب الثامن

#### ( أسباب الإباحة وموانع العقاب )

٥٥ - لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة

٥٦ - لا عقاب على من ارتكب جريمة الجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حوله ولا في قدرته منه بطريقة أخرى (٦١م - ٦٤ف)

٥٧ - لا عقاب على من يكون قاعد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما الجنون أو عاقل في الغل وإما لغيره ناشئة عن عقاقير مخدرة إلا كان نوعها اذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها (٦٤م - ٦٤ف)

٥٨ - لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية :  
أولا - اذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه

ثانيا - اذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجرامه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة (٦١م - ٦٤ف)

## الباب التاسع

## ( المجرمون الأحداث ) (١)

٥٩ — لا تقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع سنين ككلمة (٦٢م)

٦٠ — إذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وكانت عقوبة الجريمة التي ارتكبها السجن أو الاشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا .  
وإذا ارتكب جنابة عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين (٦٣ وما بعدها م - ٦٦ ف)

٦١ — إذا زاد سن المتهم عن سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كاملة وارتكب أى جريمة جاز للقاضي بدل الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة قانونا أو بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة في مسائل الجنائيات أن يقرر :

إما تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه إذا التزم الوالدان أو الوصى في الجلسة كتابة بحسن سيرته في المستقبل وأما تأديبه تأديبا جديا إن كان غلاما وكذلك يجوز له في مسائل الجنح والجنائيات أن يقرر ارسال المجرم الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة ويجوز له في هذه الحالة أن يقرر أيضا تأديبه تأديبا جديا إن كان غلاما (٦٣م)

٦٢ — يترتب على التزام الوالدين أو الوصى طبقا للمادة السابقة ما يأتي :  
إذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الاولى يحكم على الملتزم بإفراة لا تزيد عن خمس عشرة شهرا مصريا وإذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جنابة ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي سنة من تاريخ وقوع الجريمة الاولى يحكم على الملتزم بإفراة لا تزيد عن جنبيه مصري أن كانت الجريمة الثانية مخالفة أو عن جنبيه مصريين ان كانت جنحة أو جنابة ( ٦٣ وما بعدها م )

٦٣ — يحصل التأديب الجسماني بضرب المحكوم عليه بمصا رفيعة ولا يجوز أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي عن اثنتي عشرة في المخالفات ولا عن أربع وعشرين في الجنح والجنائيات

٦٤ — لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جنابة الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين

وإذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنائيات جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة ويجوز في هذه الحالة تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من سنتين الى خمس سنين

والجرم الذى سبق تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لا يجوز فى أى حال من الأحوال إرساله مرة ثانية الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر .

٦٥ — لا تسرى أحكام الباب السادس من هذا الكتاب المختصة بالعود على الجرم الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة

٦٦ — لا يحكم بالاعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفى هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت فان كانت تلك العقوبة هى الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين وان كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن

٦٧ — اذا كان من المتهم غير محقق قدره القاضى من نفسه (٦٣ م )

#### الباب العاشر . حق العفو

٦٨ — للجناب العديوى ( السلطانى ) أن يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها أو بعضها وأن يبدلها بأخف منها وله أن يعفو عن الجرائم ذاتها فيقول كل أمر يرتب عليها ويصدر العفو عن العقوبة أو تخفيض مدتها أو ابدالها بأخف منها بعد أخذ رأى ناظر الحقاينة ويصدر العفو عن الجرائم بعد أخذ رأى مجلس النظائر

٦٩ — اذا صدر العفو ببدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة واذا عفى عن محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين

والعفو عن العقوبة أو ابدالها ان كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها فى الفقرة الاولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون

وهذا كله اذا لم ينص فى العفو على خلاف ذلك

#### الكتاب الثانى

فى الجنايات والجرح المضر بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

#### الباب الاول

فى الجنايات المضرّة بأمن الحكومة من جهة الخارج

٧٠ — يعاقب بالاعدام كل من رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها (٧٦ م - ٧٥ ف )

٧١ — كل من ألقى الدماس لولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو تخارم معها أو معه بقصد



إيقاع السداوة بينها وبين الحكومة أو بقصد تحريضها على عاربتها أو تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالإعدام ولو لم ينشأ عن فعله عاربة ( ٧٧ م - ٧٦ ف )

٧٢ - وكذلك يعاقب بالإعدام كل من استعمل دسائس أو تحاير مع العدو بقصد تسهيل دخوله في أراضي الحكومة أو تسليمه مدنا أو حصونا أو محطات عسكرية أو موانئ أو مخازن أو ترسانات أو سفنًا مما هو مملوك لها أو بقصد إمداده بمساكر أو تقود أو مؤنات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو إلى أرضها أو إزدياد قوة عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بوجهين صداقة عساكرها لحاكمهم لوطنهم أو بأى وسيلة أخرى ( ٧٨ م - ٧٧ ف )

٧٣ - إذا كانت المراسلة مع بعض رعيا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة بالمادة السابقة إلا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضرّة بإحدى حلقى الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهدتها يعاقب قاعلها بالسجن ( ٧٩ م - ٧٨ ف )

٧٤ - يعاقب بالإعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأمورى الحكومة أو غيرها أودع إليه سر عاربة أو إرسالية عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأفشاء بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة إلى مأموز دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك ( ٨٠ م - ٨٠ ف )

٧٥ - وكذلك يعاقب بالإعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأمورى الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الموانئ فلم يجمع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو لمأموريه وأما إذا سلمها بدون إذن الحكومة إلى مأمورى دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحيادة فيعاقب بالسجن ( ٨١ م - ٨١ ف )

٧٦ - كل من أخفى عنده أحدا من الجواسيس أو الماسكر المرسلين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو حمل غيره على إخفاء من ذكر يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ( ٨٢ م - ٨٣ ف )

### الباب الثانى - في الجنايات والجمع المضرّة بالحكومة من جهة لداخل

٧٧ - كل من حرض بفعل محسوس سكان القطر على حمل السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالإعدام سواء تم المقصود من ذلك التحريض أو ظهرت بعض مباديه فإن لم يتم المقصود منه يحكم على المخرض بالأشغال الشاقة المؤقتة ( ٨٣ م - ٩١ ف )

٧٨ - الأجراء الذى يقصد به تحريض سكان القطر على مقاتلة بعضهم بعضا أو على تخريب جهة أو أكثر أو على قتل أو تهيب سكانها يعاقب قاعله بالإعدام إذا تم المقصود منه أو ظهرت بعض مباديه ( ٨٤ م - ٩١ ف )

٧٩ — اذا حصلت احدى الجنائيات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ من عصابة أو شرع فيها فن كان منهم مدبرا لتلك العصابة أو معرضا لما يحكم عليه بالاعدام أيا كان المحل الذي قبض عليه فيه وأما باقي الأشخاص المتحصين فن قبض عليه منهم في محل الواقعة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ( ٨٥ م )

٨٠ — اذا تحزب جماعة خفية وصمموا مصقين على فعل احدى الجنائيات المذكورة في مادتي ٧٧ و ٧٨ يعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة اذا الحقوا هذا التحزب بالفعل بجهزة وشرعوا فيها بقصد جميع ماصمموا عليه ولو لم يترتب على ذلك حصول مقصودهم وأما اذا لم يلحق التحزب المذكور بتلك الأفعال بل حصل مجرد التصمم والاتفاق على فعل الجنائية فيعاقب المتحزبون بالسجن وأما اذا دنا شخص احدا الى التحزب على فعل احدى الجنائيات المذكورة في المواد السابقة ولم يجبه المدعو الى ذلك عقيب الداعي بالجس ( ٨٦ م )

٨١ — يعاقب بالاعدام كل من قد نفسه مع قصد سيء قيادة فرقة أو جيش من الماساكر أو دونها أو سفينة حربية أو محل حصين أو نقطة عسكرية أو مينا أو مدينة بدون مأمورية من الحكومة وسبب مقبول وكذا يعاقب بالاعدام كل من استمر على قيادة عسكرية بخلاف أمر الحكومة وكل ضابط أبقى عساكره مجمعة بدون سبب مقبول بعد صدور أمر الحكومة له بإطلاقهم من الخدمة ( ٨٧ م - ٩٣ ف )

٨٢ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص مرخص له بالتصرف في عساكر الجيش أو عساكر الضبط والربط أو يطلب منهم أو أمرهم بعدم جمع الماساكر اللازمة جميعهم بحسب أمر الحكومة أما إذا ترتب على أمره أو طلبه حصول مقصوده بمعنى انه امتنع تنفيذ أوامر الحكومة بناء على امتثال الماساكر أمره الغير الجائز قانونا فيعاقب بالاعدام وأما من دونه من رؤساء الماساكر الذين امتثلوا تلك الأوامر المخالفة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة ( ٨٨ م - ٩٤ ف )

٨٣ — كل من أحرق أو خرب عمدا ويسوء قصد مبانى أو مخازن مهمات أو نحو ذلك من أملاك الحكومة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ( ٨٩ م - ٩٥ ف )

٨٤ — كل من قد نفسه رئاسة عصابة حاملة للسلاح أو كان موظفا بإحدى وظائفها يعاقب بالاعدام سواء كان قصده من ذلك الاعتصاب اغتصاب أو نهب أراضي الحكومة أو أملاكها أو تقودها أو عقارات مملوكة لجماعة من الناس أو كان قصده مقاومة القوة العسكرية المأمورة بقمع المرتكبين لمثل تلك الجنائيات وأما الأشخاص المتحصنون الذين لم تكن لهم رئاسة ولا وظيفة في تلك العصابة وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة ( ٩٠ م - ٩٦ ف ) ..

٨٥ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصابة المذكورة في المادة السابقة أو شكلها أو أعطاهم أو جلب اليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فصل الجنائية وهو يعلم ذلك أو بعث اليها بخونات أو مخازن بأي كيفية مع رؤساء تلك العصابة أو مديريها مع سوء التصدد

وكذلك كل من أعطاهم مساكن أو عجلات يكتنون أو يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفاتهم (٩١ م - ٩٦ ف)

٨٦ - لا يحكم بحقوبة ما على كل من كان في زمرة البضاة ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وأهضل منها وبعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الحكام الملكية أو الجهادية أو بعده إذا لم يكن قبض عليه في عمل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعا بدون مقاومة ومجردا عن السلاح وانما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من الجنايات (٩٢ م - ١٠٠ ف)

٨٧ - يعنى من العقوبات المقررة للبضاة كل من بادر منهم بإخبار الحكومة عن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البضاة وكذلك يعنى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة لبعض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش (٩٣ م - ١٠٨ ف)

٨٨ - كل من جهر بالصياح أو الفناء لآثاره الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا

### الباب الثالث

#### ( في الرشوة )

٨٩ - يعد مرتشيا كل موظف عمومي قبل وعدا من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق (٩٥ م - ١٧٧ ف)

٩٠ - المأمورون والمستخدمون أي كانت وظيفتهم والتجسرون والمحكون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كلوظفين

٩١ - تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بشمن أزيد من قيمته أو من شرائه بشمن أنقص منها أو من أى عقد حصل بين الراشي والمأمور المرتشى (٩٦ م)

٩٢ - يعد أيضا رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التي تحصل لأجل الترضى السابق ذكره للموظف أو لأي انسان آخر عينه لذلك (٩٧ م)

٩٣ - من رشأ موظفا والموظف الذي يرشئ ومن يوسط بين الراشي والمرشئ وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ومع ذلك يعنى من المقوبة الراشي أو المتوسط إذا أخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها (٩٨ م - ١٧٧ ف)

٩٤ — يعد مثل الزانى يعاقب بالمقوبات المقررة فى المادة السابقة من يستعمل طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب وعوه أو طرق التهديد فى حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته ( ١٠١ م - ١٧٩ ف )

٩٥ — كل من قبل وعدا أو عطية أو فائدة خصومية كلبين فى المادة ٩٢ وهو يعلم الجب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبرامة تقدر بحسب ما هو مقرر فى المادة ٩٣ اذا لم يتوسط بسعيه فى الحصول على الرشوة ( ١٠٢ م )

٩٦ — من شرع فى اعطاء رشوة ولم تقبل منه أو فى الاكراه بالضرب والتهديد ونحوها ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو برامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى ( ١٠٤ م - ١٧٩ ف )

### الباب الرابع

#### ( فى اختلاس الأموال الأُميرية وفى القدر )

٩٧ — كل من يجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأئمة على الودائع أو العيارات الموطنين بحساب نفود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شيء من الأموال الأُميرية أو الخصومية التى فى عهده أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا من الأمتعة المأتمنة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك يعاقب بالسجن ( ١١١ م - ١٦٩ ف )

٩٨ — كل من يكلف بشراء شيء أو بيعه أو صنعه أو استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه فى شراء ذلك الشيء أو بيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه الحسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالعزل ان كان موظفا عموما ( ١١٢ م )

٩٩ — أر باب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مرؤوسين أو مساعدين لكل منهما وكذا ملتزمو الرسوم أو الموائد أو الأموال ونحوها والموظفون فى خدمتهم اذا أخذوا فى حال تحصيل الترامات أو الأموال أو المشور أو الموائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتى :

رؤساء المصالح والمترمون يعاقبون بالسجن وأما المستخدمون المرؤوسون ومساعدو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضا برد المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها ( ١٣٧ م - ١٧٤ ف )

١٠٥ — كل موظف في الوظائف العمومية محمى كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال خاصة بحمل توظيفه من أجره ونحوها يعاقب بالسجن وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة إذا استخدم هؤلاء العملة سخرة بلا أجره وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم عليه في الحالتين برء ما أخذه لاستحقاقه وبغرامة مساوية له (١١٥ م)

١٠٦ — كل موظف عموى لم يتوف استخدام كامل الخدمة المعينين للأمانة المكلف بها وأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها أو قيد في دفتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسوبة على الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم عليه أيضا بجأدية ضعف المبالغ التي أخذها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته المخصوصين الذين قيد أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة (١١٦ م)

١٠٧ — كل من كان من أرباب الوظائف العمومية ينتفع من الأشغال الخالة عليه ادارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشترك مع بائع الأشياء المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالزول والحبس مدة لا تزيد عن سنة وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها لغيره على المعاملات الاميرية التي من هذا القبيل أو اكتسب أربحا فبا يعلق بصرف النقود أو أبلغ لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا عن عزله للحبس مدة لا تزيد عن سنتين (١١٨ م)

١٠٨ — كل موظف أدخل في نعمته بأى كينية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع (١١٩ م)

١٠٩ — كل موظف عموى أتان شخصا على عدم الوفاء بما تعهد بتوريده للمساكر البرية أو البحرية يعاقب بالحبس والزل (١٢٠ م وما بعدها م)

### الباب الخامس

( في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تقصيرهم في أداء الواجبات المتعلقة بها )

١١٠ — كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد المصوم أو اضرازا به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرضا أو التوصية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا (١٢١ م وما بعدها م)

١١١ — كل قاض امتنع بناء على الأسباب المذكورة آتقا من الحكم أو مصدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالزل (١٢٢ م)

١٠٧ - إذا امتنع أحد القضاة في غير الاحوال المذكورة عن الحكم يعاقب بالعزل وبسرامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرياً

ويعد مجتنباً عن الحكم كل قاص أي أو توقف عن اصدار حكم بعد تقديم طلب اليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو اصحح بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو أي وجه آخر (١٢٧ م - ١٨٥ ف)

١٠٨ - كل موظف عمومي استعمل سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أي أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل والحبس (١٣٠ م - ١٨٨ و ١٩٠ وما بعدها ف)

١٠٩ - كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وغيرهم بطريق الغش في اضرار أو تعطيل سهولة الزيادات المتعلقة بالحكومة يعاقب فضلاً عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع التزامه بأن يدفع للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور (١١٧ م)

### الباب السادس

( في الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس )

١١٠ - كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشر

وإذا مات المجرى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً (١٣٢ م - ٢٠٤ وما بعدها ف)

١١١ - كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بمقاب المحكوم عليه أو طاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه مجازي بالحبس أو بفرامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرياً ويجوز أن يحكم عليه أيضاً مع هذه العقوبة بالعزل (١٣٣ م)

١١٢ - إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أي شخص مكلف بخدمة عمومية اعتداء على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضاه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بفرامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرياً (١٣٤ م - ١٨٤ ف)

١١٣ - كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمل القوة مع الناس اعتداء على وظيفته بحيث انه أدخل بشرفهم أو أحدث ألاماً بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تزيد عن عشرين جنيناً مصرياً (١٣٥ م - ١٨٦ ف)

١١٤ — كل موظف عموى أو مستخدم عموى وكل انسان مكاف بخدمة عمومية اشترى بناء على سيطرة وظيفته ملكا عقارا كان أو منقولا قهرا عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو اكراه المالك على بيع ماذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالزل فضلا عن رد الشيء المقتصب أو قيمته ان لم يوجد عينا ( ١٣٦ م )

١١٥ — من استخدم من اعماب الوظائف العمومية اشخاصا سخرة في أعمال غير مانأمر به الحكومة من الاعمال المقررة قانونا المتعلقة باللغة العامة أو في غير الاعمال التي اضطر الحل فيها للنفع الأهالى يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالزل فضلا عن الحكم عليه بدفع الاجرة المستحقة لمن كلف بتلك الاعمال بغير حق ( ١٣٩ م )

١١٦ — كل موظف عموى أو مستخدم عموى تعدى في حال نزوله عند أحد من الناس الكائنة مساكنهم بطريق مأموريته بأن أخذ منه قهرا بدون حق أو بشن بنفس ما كولا أو علقا يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا وبالزل في الحالتين فضلا عن الحكم برد عن الأشياء المأخوذة لمستحقها ( ١٤٠ م )

### الباب السابع

في مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسلب وغيره

١١٧ — من أهان بالأشارة أو القول أو التهديد موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا فإذا وقعت الاهانة على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انقضاء الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا ( ١٤١ م وما بعدها م - ٢٢٢ وما بعدها ف )

١١٨ — كل من تعدى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا ( ١٤٥ م - ٢٠٩ وما بعدها ف )

١١٩ — وإذا حصل مع التعدى أو المقاومة ضرب أو نشأ عنها جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا

فإذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ تكون العقوبة الحبس ( ١٤٣ و ١٤٤ م - ٢٢٨ و ٢٣١ ف )

## الباب الثامن — فى حرب المحبوسين واختفاء الجائين

١٢٠ — كل انسان قبض عليه قانونا فحرب يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة شهور أو بغرامة لاتتجاوز عشرة جنيهات مصرية

فاذا كان صادرا على التهم أمر بالقبض عليه وايداعه فى السجن أو كان محكوما عليه بالحبس أو بمقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنتين أو بغرامة لاتتجاوز خمسين جنيها مصرية وتعدد العقوبات اذا كان الحرب فى احدى الحالىين السابقين مصحوبا بالقوة أو بجرمة أخرى ( ١٤٦ م - ٢٤٥ ف )

١٢١ — كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وهرب باهمال منه يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنتين أو بغرامة لاتتجاوز خمسين جنيها مصرية اذا كان المقبوض عليه الذى حرب محكوما عليه بمقوبة جناية أو منها بجناية وأما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لاتزيد عن ستة شهور أو غرامة لاتتجاوز عشرين جنيها مصرية ( ١٥١ م - ٢٤٢ ف )

١٢٢ — كل من كان مكلفا بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وساعده على هربه أو سبله له أو تواطأ على ذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :  
اذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالإعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة  
واذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان منهما بجرمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن

وفى الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس ( ١٥١ م - ٢٤٢ ف )

١٢٣ — كل موظف أو مستخدم عموى مكلف بالقبض على السان ويهمل فى الاجراءات اللازمة لذلك بقصد معاونته على الفرار من وجه القضاء يجازى بالعقوبات المدونة فى المادة السابقة بحسب الأحوال المينة فيها

١٢٤ — كل من مكن مقبوضا عليه من الحرب أو ساعده عليه أو سبله له فى غير الأحوال السابقة يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

اذا كان المقبوض عليه محكوما عليه بالاعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع فاذا كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان منها بجرمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع وأما فى الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس ( ١٤٩ م - ٢٣٨ ف )

١٢٥ — كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الحرب يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع ( ١٥٠ م - ٢٤١ و ٢٤٣ ف )



١٢٦ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره شخصا فر بعد القبض عليه أو متهمًا بجناية أو جنحة أو صادرا في حقّه أمر بقبض عليه وكذا كل من أمانه بأى طريقة كانت على القرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو القرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع  
وإذا كان حكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهمًا بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة الحبس  
وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصرياً

ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو القرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده ( ١٥٢ م - ٢٤٨ ف )

١٢٦ مكررة ( ق ١٢ في ٨ يونيو ١٩١٢ ) - كل من علم بوقوع جنسية أو جنحة أو كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بوقوعها وأمان الجاني بأى طريقة كانت على القرار من وجه القضاء أما بإيواء الجاني المذكور أو إخفاء أدلة الجريمة أو ما يستديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بدمم حتمها أو كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية :

إذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالإعدام تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وإذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالأشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيا

أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز الستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيا وعلى كل حال لا يجوز أن تتعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني

١٢٧ - كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد القارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على القرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيا مصرياً ولا تسرى هذه الأحكام على زوجة القارئ من الخدمة العسكرية

### الباب التاسع

( في فك الاختتام وسرقة السندات والاوراق الرسمية للمدعة )

١٢٨ - إذا صار فك ختم من الاختتام الموضوع لحفظه على أوراق أو أمثلة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لاهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصرياً إن كان هناك حراس ( ١٥٣ م - ٢٤٩ ف )

١٣٩ — اذا كانت الاختتام موضوعة على أوراق أو أمتعة لثمن في جناية أو لحكوم عليه في جناية يعاقب بالحارس الذى وقع منه الامل بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا ( ١٥٤ م - ٢٥٠ ف )

١٣٠ — كل من فك ختم من الاختتام الموضوعه لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ماذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة فان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع ( ١٥٥ م - ٢٥١ ف )

١٣١ — اذا كانت الاختتام التى صار فكها موضوعة لأمر غير ماذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا وان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة ( ١٥٦ م - ٢٥٢ ف )

١٣٢ — اذا سرق أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافقة قضائية أو اختلس أو أفلت وكانت محفوظة في الخازن العمومية المعدة لها أو مصلة الى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب امله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بفرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيها مصريا ( ١٥٨ م - ٢٥٤ ف )

١٣٣ — وما من سرق أو اختلس أو أفلت شيئا مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الاشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع ( ١٥٩ م - ٢٥٥ ف )

١٣٤ — اذا حصل فك الاختتام أو سرقة الأوراق أو اختلاسها أو اتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالأشغال الشاقة مؤقتا ( ١٦٠ م - ٢٥٦ ف )

١٣٥ — كل من أخنى من موظفى الحكومة أو البوستة أو مأموريهما أو فتح مكتوبا من المكاتب المسلمة للبوستة أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بفرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا وبالنزول - الحالتين وكذلك كل من أخنى من موظفى الحكومة أو مصلحة التفرقات أو مأموريهما تفرقا من التفرقات المسلمة الى المصلحة المذكورة أو أفسأه أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالعقوبتين المذكورتين ( ١٦١ م - ٢٥٦ ف )

### الباب العاشر

١٣٦ — فى اختلاس الألقاب والوظائف والاعتصاف بها دون حق  
١٣٦ — كل من تداخ فى وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو أذن منها بذلك أو أجرى عملا من مقتضيات احدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا ( ١٦٢ م - ٢٥٨ ف )

١٣٧ — كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزا لرتبة أو تسليد بنيشان من غير أن يكون حائزا له يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا (١٦٣ م - ٢٥٩ ف)

### الباب الحادى عشر — فى الجنح المتعلقة بالأديان

١٣٨ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا :  
أولا — كل من شوش على إقامة شاعر ملة أو احتفال دينى خاص بها أو عطفا بالعنف أو التهديد  
ثانيا — كل من خرب أو كسر أو أ تلف أو دنس مباني معسدة لأقامة شاعر دين أو رموزا أو أشياء أخرها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس  
ثالثا — كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها (١٦٤ م - ق ٩ ديسمبر ١٩٠٥ مادة ٣١ وما بعدها ف)

١٣٩ — يعاقب تلك العقوبات على كل تمد يقع باحدى الطرق المبينة بالمواد ١٤٨ و ١٥٠ على أحد الأديان التى تؤدى شاعرها علنا ويقع تحت أحكام هذه المادة :  
أولا — طبع أو نشر كتاب مقدس فى نظر أهل دين من الأديان التى تؤدى شاعرها علنا اذا حرف عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير من معناه  
ثانيا — تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى بقصد السخرية به أو ليخرج عليه الحضور

### الباب الثانى عشر

( فى ائلاف المباني والآثار وغيرها من الأشياء المموية )

١٤٠ — كل من أ تلف أو هدم أو خرب أحد المباني أو الآثار المدة للفتح العام أو للزينة وكل من قطع أو أ تلف أشجارا موزسة فى حيون الجموع أو فى الشوارع أو فى المنسرجات أو فى الأمواو. أو الميادين المموية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة ما أ تلفه من تلك الأشياء (١٦٥ م - ٢٥٧ ف)

### الباب الثالث عشر

( فى تعطيل المخابرات التلفرافية أو التليفونية وفى تعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية )

١٤١ — كل من عطل المخابرات التلفرافية أو أ تلف شيأ من آلاتها سواء باهاله أو عدم احترامه بحيث يترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا وفى حالة

حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض (١٦٦ م)

١٤٢ — كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو عوازل الأسلاك أو الفوأم الرافقة لها أو بأى كيفية كانت يعاقب الحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال بإلزامه بالتعويض عن الخسارة (١٦٧ م)

١٤٣ — كل من أثلف في زمن هياج أو فتنة خطا من الخطوط التلغرافية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الاجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخابرات أفراد الناس وكذا ممن منع قهرا تصليح خط للترافى يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن إلزامه بمجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور (١٦٨ م)

١٤٤ — تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التى تنشئها الحكومة أو رخص بإنشائها لمنفعة عمومية

١٤٥ — كل من عطل عمدا سير قطار على السكة الحديدية بواسطة استعمال اشارات كاذبة أو إلقاء أشياء أيا كانت على الخط أو إحداث خلل في التقضبان وحواملها أو نزع الخوابير أو مسامير التثبيت أو بواسطة استعمال أى طريقة أخرى من شأنها إيقاف القطار أو خروجه عن التقضبان يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

١٤٦ — اذا نشأ عن الفعل المذكور جرح من المنصوص عليه في المادة ٢٠٤ أو ٢٠٥ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة اما اذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبه بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

١٤٧ — كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه إلقاء الاشخاص الذين به في الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامه لا تتجاوز عشرين جنبا مصرى أما اذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس

#### الباب الرابع عشر

( فى الجمع والمنابات التى تقع بواسطة الصحف وغيرها )

١٤٨ — كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جريمة أو جناية وترتب على إغرائه وقوع تلك الجريمة أو الجناية بالفعل يصعد مشاركا في فعلها ويعاقب بالمساقب المقرر لها سواء كان الإغراء واقعا بالمال أو مهالات أو صياح أو تهديد فى عمل أو غفل عمى أو كان بكتابة أو ملبوعات رصاص يسبح ذلك أو توزيعه أو تعريضه للبيع أو عرضه فى عجلات أو محائل عمومية أو كان استعريض

بواسطة اعلانات ملصقة على الجيطان أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة  
أما اذا ترتب على الاعراء مجرد الشروع في فعل الجناية فيحكم بمقتضى المادة ٤٩ من هذا القانون (م ٩٤)  
١٤٩ — كل من حرص مباشرة على ارتكاب جنابات القتل أو النهب أو الحرق أو جنابات  
مخلة بأمن الحكومة بواسطة احدى الطرق المنصوص عنها في المادة السابقة ولم يترتب على تحريره  
أى نتيجة يعاقب بالحبس (٩٤ م)

١٥٠ — كل من تناول على مسند الخديوية ( السلطانية ) المصرية أو طعن في نظام حقوق الوراثة  
فيها أو طعن في حقوق الحضرة الخديوية ( السلطانية ) وسلطتها سواء كان بواسطة احدى الطرق المتقدم  
ذكرها أو بواسطة إشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو إباعة في أى محل يعاقب  
بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

١٥١ — من حرص الناس باحدى الطرق الميمنة آتغا على كراهة الحكومة الخديوية ( السلطانية )  
و بغضا أو على الازدراء بها فإزاءه أيضا الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري  
١٥٢ — كل من حرص العسكرية باحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو  
على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

١٥٣ — كل من سعى باحدى الطرق المتقدم ذكرها في تكبير السلم العموى بخر يرضه غيره  
على بشى طائفة أو بجملة طوائف من الناس أو الازدراء بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة  
أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا

١٥٤ — من حرص غيره باحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الانقياد للقوانين أو حسن  
أمر من الأمور التى تعد جنابة أو جنحة بحسب القانون مجازى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو  
بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا

١٥٥ — كل من اتهمك بواسطة احدى الطرق الميمنة آتغا حرمة الآداب أو حسن الأخلاق  
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا (١٧٢ م)

١٥٦ — كل من غاب في حق ذات ولى الأمر بواسطة احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس  
مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري (١٧٠ م)

١٥٧ — كل من غاب في حق أحد ملوك الدول أو أحد رؤساء الحكومات الاجنبية بواسطة  
احدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

١٥٨ — كل من غاب في حق أحد أعضاء عائلة الحضرة الخديوية ( السلطانية ) بواسطة  
إحدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر أو بفرامة لا تتجاوز  
ثلاثين جنيتها مصريا

١٥٩ — يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفا عموميا أو أحد رجال الضبط أو أي لسان مكلف بمهمة عمومية أو أفتزى عليه أو سبه بأحدى الطرق السالفة الذكربسبب أمور تتعلق بوظيفته أو خدمته ( ١٧٠ م )

١٦٠ — يجازى بتلك العقوبات أيضا كل من وقع منه بواسطة إحدى الطرق المذكورة اهانة في حق إحدى الحاكم أو الهيئات النظامية أو جهات الادارة العمومية ( ١٧٠ م )

١٦١ — يجازى بتلك العقوبات أيضا كل من تصدى بواسطة إحدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول السياسيين أو القناصل الجنرالات المتعدين لدى الحضرة الخديوية ( السلطانية ) أو الاقتراء عليهم بسبب أمور متعلقة بوظائفهم

١٦٢ — من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا كاذبة أو أوراقا معطمة أو مزورة أو منسوبة كذبا لأشخاص سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلا عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط متى كانت الأخبار أو الأوراق يترتب عليها تكدير السلم العمومي

١٦٣ ( ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠ ) — كل من تصدى بأحدى الطرق المذكورة آنفا الى نشر ما جرى في الدعاوى التي لم يحوز القانون فيها اقامة الدليل على الأمور المدعى بها أو ما جرى في الدعاوى المدنية والجنائية التي قررت المحاكم معامعا في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها أو ما جرى في المجالس العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقته قاصدا بذلك قصدا سيئا يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن ٣٠ جنيها مصرياً

١٦٤ ( ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠ ) — اذا ظهرت في نشر المرافعة القضائية ضررا بالنظام العام نظرا لنوع الجريمة المقامة لأجلها الدعوى جاز للمحكمة أن تحظر نشرها كلها أو بعضها ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه مصري

١٦٥ ( ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠ ) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٣ ما جرى في المداولات السرية بالحكم استثنائية كانت أو ابتدائية

١٦٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرياً كل من نشر بأحدى الطرق المتقدم ذكرها اعلانات يريد بها جمع امانة أو ياشه بنفسه جميعا لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمينات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جنائية أو جنحة

١٦٦ مكررة ( ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠ ) — يحكم بالعقوبات السابقة على الأشخاص الآتي ذكرهم بصفة قاضين أصليين للجنابة أو الجنحة على حسب الترتيب الآتي .

المديرون أو ممترو الطبع مهما كانت حرقهم أو الاسم الذي يتسمون به

فان تمذرت اقامة الدعوى ضدهم فالمؤلفون

فان تمذرت اقامة الدعوى ضدهم فأتصحاب المطابع

فان تمذرت اقامة الدعوى ضدهم فالبايعون أو الموزعون أو اللاصقون

وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك ان كان لها وجه

١٦٧ — اذا أقيمت دعوى على أى شخص بسبب ارتكابه جنحة أو جناية بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور الزمنية وغيرها والألوانج والأشجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر ويلزم أن يكون الحكم الصادر بالمعقوبة مشتملا بحسب الاقتضاء على الأمر بإزالة أو اعدام كل أو بعض الأشياء التى ضبطت أو تضبط فيها بعد ويسوغ أيضا اصدار أمر بطبع الحكم المذكور فى جريدة واحدة أو أكثر والصاقه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية أن تنشر الحكم الصادر بشأنها فى أحد أعدادها التى تنشر فى أثناء الشهر الذى صدر فيه الحكم المذكور وان تأخرت عن ذلك حكم بالتأثم

١٦٨ — الحكم على من ارتكب جنابة بواسطة المطبوعات يترتب عليه حتما النساء الجريدة والرسالة الدورية التى حكم على صاحبها أو مديريها وفضلا عن الحكم بالناء الجريدة أو الرسالة فى نفس الحكم الصادر بالمعقوبة يجوز أن ينص فيه أيضا على قتل المطبعة التى طبع فيها ذلك قتلا مؤقتا أو مؤبدا اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا فى ارتكاب الجناية الصادر الحكم بشأنها وإذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنح المضرة بأفراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك تم عاد فى أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالمعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الأولى يسوغ فى هذه الحالة اصدار أمر فى الحكم الثانى الصادر بمقابله بتعطيل الجريدة أو الرسالة الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوما وأكثرها شهر

وان تكرر منه ذلك ثلث مرة فى أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر

ويجوز أيضا اصدار أمر فى نفس الحكم الصادر بالمعقوبة فى أول مرة بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر اذا كان الحكم المذكور صادرا بسبب التحريض على ارتكاب جنابة غير الجنائيات المضرة بأمن الحكومة ولم يقترب على ذلك التحريض فعل الجنابة أو كان صادرا بسبب الطعن فى مسند الخديوية ( السلطانية ) المصرية أو فى نظام حقوق الوراثة فيها أو فى حقوق الحضرة الخديوية ( السلطانية ) وهونها أو بسبب الطعن فى حقها

وفى حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده فى أثناء السنتين التاليتين للحكم الأول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك الجنابة أو بسبب الطعن أو النقص المتقدم ذكرهما يجوز اصدار

أمر في نفس الحكم الصادر بالعقوبة بالناء الجزية أو الرسالة الدورية بل وتغفل المطبعة قفلا مؤقتا أو مؤبدا اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركا في فعل ما وقع ( ١٧١ م )

١٦٩ — اذا ألقى أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وظيفته وفي محفل عمومى مقالة تضمنت قدسا أو دما في الحكومة أو في قانون أو في أمر صادر من الحضرة الخديوية (السلطانية) أو في عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

### الباب الخامس عشر

#### ( في المسكوكات الزيف والمزورة )

١٧٠ — من قلد ضرب المسكوكات المتداولة قانونا أو عرفا في بلاد الحكومة المصرية ذهب كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبد أو مفراض أو ماء الحل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكا بطلاء يصير شيئا بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك في ترويج تلك المسكوكات المزورة أو التناقصة أو في ادخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتمل بالتعامل بها يعاقب بالأشغال المؤقتة ( ١٧٤ م - ١٣٢ و ١٣٤ ف )

١٧١ — اذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فهكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع ( ١٧٥ و ١٧٦ م - ١٣٢ و ١٣٣ ف )

١٧٢ — الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلا الى من أخذ مسكوكات مزورة أو مشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بسد أن تحققت له عيوبها مجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها ( ١٧٧ م - ١٣٥ ف )

١٧٣ — الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يفنون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سبها القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور ( ١٧٨ م - ١٣٨ ف )

### الباب السادس عشر

#### ( في التزوير )

١٧٤ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل من قلد أو زور شيئا من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها أو بتزويرها وهذه الأشياء هي :



- فومان أو أمر حال أو قرار صادر من الحكومة  
ختم الحكومة أو ولى الأمر  
أختام أو تمغلات أو علامات احدى المصالح أو احدى جهات الحكومة  
ختم أو إمضاء أو علامة احد موظفي الحكومة  
أوراق مرتبات أو رواتب أو سراك أو سندات أخر صادرة من خزانة الحكومة أو فروعها  
أوراق البنوك المالية التي أذن باصدارها قانونا  
تمغلات الذهب أو الفضة ( ١٧٩ و ١٨١ م - ١٣٩ و ١٤٢ ف )
- ١٧٥ — يعاقب بالحبس كل من استحصل بشير حق على أختام الحكومة الحقيقية أو أختام احدى المصالح أو احدى جهات الادارة العمومية واستعملها استعمالا مضرا بمصلحة الحكومة أو ببلادها أو آحاد الناس ( ١٨٠ م - ١٤١ ف )
- ١٧٦ — يعاقب بالحبس كل من قد خفأ أو نعمة أو علامة لاحدى الجهات أيا كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئا من الأشياء المذكورة مع علمه بجقيلدها ( ١٨١ م - ١٤٢ ف )
- ١٧٧ — كل من استحصل بشير حق على الاختام أو التمغلات أو النياشين الحقيقية المصدرة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأى مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى ادارة من ادارات الاهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ( ١٨٢ م - ١٤٣ ف )
- ١٧٨ — الاشخاص المرتكبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يفنون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تعلمها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوها بفاعلها الآخرين أو سهوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور ( ١٨٣ م - ١٤٤ ف )
- ١٧٩ — كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب فى أثناء تأدية وظيفته تزويرا فى أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الاميرية سواء كان ذلك بوضع امضات أو أختام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماه أشخاص آخرين مزورة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن ( ١٨٤ م - ١٤٥ ف )
- ١٨٠ — كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا بما هو موبى فى المادة السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين ( ١٨٥ م - ١٤٧ ف )
- ١٨١ — يعاقب أيضا بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف فى مصلحة عمومية أو بحكمة غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها فى حال محريرها المختص بوظيفته سواء

كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشان الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجها بها أو بجعلها واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو بجعلها واقعة غير معترف بها فى صورة واقعة معترف بها ( ١٨٦ م - ١٤٦ ف )

١٨٢ — من استعمل الأوراق المزورة المذكورة فى المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر ( ١٨٧ م - ١٤٨ ف )

١٨٣ — كل شخص ارتكب تزويرا فى محركات أحد الناس بواسطة احدى الطرق السابق بينها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل ( ١٨٨ م - ١٥٠ و ١٥١ ف )

١٨٤ — كل من تسمى فى تذكرة سفر أو فى تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقى أو كفل أحد فى استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا ( ١٨٩ م - ١٥٤ ف )

١٨٥ — كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور فى ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة فى الاصل أو استعمل احدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا ( ١٩٠ م - ١٥٣ و ١٥٦ ف )

١٨٦ — كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للايجار وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالاجرة يوميا قيد فى دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية ( ١٩١ م - ١٥٤ ف )

١٨٧ — كل موظف عموى اعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا فضلا عن عزله ( ١٩٢ م - ١٥٥ ف )

١٨٨ — كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح بقصد انه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس ( ١٩٣ م - ١٥٩ ف )

١٨٩ — كل طبيب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاهة تستوجب الاعفاء من أى خدمة عمومية بسبب المرض أو من باب مراعاة الخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيتها مصرى وأما اذا سبق الى ذلك بالوعد له بشئ ما أو باعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشعين بالعقوبات التى تستوجبها جنائهم ( ١٩٤ م - ١٦٠ ف )

١٩٠ — الصفوبات المينة. المادتين السابعتين بمك بها أيضا اذا كانت تلك الشادة معدة لأن تقدم الى الماكم (م ١٩٥)  
 ١٩١ — لاتسرى أحكام المواد ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ على أحوال الزوير المنصوص عنها في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ ولا على أحوال الزوير المنصوص عنها في قوانين عقوبات خصوصية

### الباب السابع عشر

( الانحجار في الأشياء المنوعة ونقلد علامات البوستة والتفراقات )  
 ١٩٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن مئتين جنيتها مصر يا أو إحدى هاتين العقوبتين فقط :  
 كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو قل هذه البضائع أو حملها في الطرق لبيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع في ذلك مالم ينص قانونا عن عقوبة أخرى  
 ١٩٣ — يعاقب بالعقوبات المدونة في المادة السابقة من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نغوجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه بهيتها الظاهرة علامات وطوابع مصلىعى البوستة والتفراقات المصرية أو مصالح البوستة والتفراقات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولها بدلا من الأوراق المقلدة

### الكتاب الثالث

في الجنائيات والجنح التي تحصل لأحد الناس

### الباب الأول — في القتل والجرح والضرب

١٩٤ — كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو الزبصد يعاقب بالأعدام (م ٢٠٤ — ٢٩٥ وما بعدها و ٣٠٢ ف)  
 ١٩٥ — الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جنابة يكون عرض المصممها إيذاء شخص معين أو اى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث امر أو موقوفا على شرط (م ٢٠٥ — ٢٩٧ ف)  
 ١٩٦ — الزبصد هو تر بص الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى إيذاؤه بالضرب ونحوه  
 ١٩٧ — من قتل احدا عمدا مجواهر يتسبب عنها الموت طجلا أو أجلا يعد قاتلا بالمسم ايا كانت كيفية استعمال تلك المجواهر ويعاقب بالأعدام (م ٢٠٩ — ٣٠١ وما بعدها ف)

١٩٨ — من قتل نفساً عمداً من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجريمة بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتهما جريمة أخرى وأما اذا كانت القصد منها التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ( ٢٠٨ وما بعدها م - ٣٠٤ ف )

١٩٩ — المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ( ٢١٠ م )

٢٠٠ — كل من جرح أو ضرب أحدًا عمداً أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع وأما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

٢٠١ — من قاضاً زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠ ( ٢٢٤ م - ٣٢٤ ف )

٢٠٢ — من قتل نفساً خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد ولا تمسك بأن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتهمز أو عن اهمال وتفرط أو عن عدم انتباه وتوقى أو عن عدم مراعاة واتباع اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا ( ٢١٣ م - ٣٨٩ ف )

٢٠٣ — كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا ( ٢١٤ م - ٣٥٩ ف )

٢٠٤ — كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأ عنه أى عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد وترصد فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين ( ٢١٥ م - ٣٠٩ ف )

٢٠٥ — كل من أحدث بغيره جروحا أو ضربات نشأ عنها مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيها مصريا أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس ( ٢١٦ م - ٣٠٩ ف )

٢٠٦ — اذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعلهما بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيها مصريا فان كانت

صادرة عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرياً (٢١٧ م - ٣١١ ف)

٢٠٧ - اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٠٥ و ٢٠٦ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصابة أو بمجرم أو لقم من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التمديد والايذاء فتكون العقوبة الحبس (٢١٩ م - ٣١٣ ف)

٢٠٨ - كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يهاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيئات مصرية (٢١٨ م - ٣٢٠ ف)

٢٠٩ - لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعمال حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها (٢٢٢ وما بعدها م - ٣٢٨ ف)

٢١٠ - حق الدفاع الشرعي عن النفس يبيح للشخص إلا في الاحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوباً عليها في هذا القانون وحق الدفاع الشرعي عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفي المادة ٣٤٠ فقرة أولى والمادة ٣٤٢ فقرة أولى وثالثة (٢٢٢ وما بعدها م - ٣٢٨ ف)

٢١١ - وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العمومية (٢٢٢ وما بعدها م - ٣٢٨ ف)

٢١٢ - لا يبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا اذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب مقبول (٢٢٢ وما بعدها م - ٣٢٨ ف)

٢١٣ - حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل الممد إلا اذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية :

أولاً - فعل يخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب مقبولة  
ثانياً - إتيان امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة  
ثالثاً - اختطاف إنسان (٢٢٢ وما بعدها م - ٣٢٨ ف)

٢١٤ - حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل الممد إلا اذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية :

أولا — فعل من الأفعال الميئنة في الباب الثاني من هذا الكتاب  
ثانيا — سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات  
ثالثا — الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته  
رابعا — فعل يخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة  
(٢٢٢ وما بعدها م - ٣٢٨ ف)

٢١٥ — لا يعنى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله إياه دون أن يكون قاصدا أحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ومع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جنائيا أن يمهذورا إذا رأى لذلك عللا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون (٢٢٣ و ٢٢٦ م - ٣٢٢ و ٣٢٦ و ٣٢٩ ف)

٢١٦ — في جميع الأحوال الميئنة في هذا الباب التى تقضى فيها الشريعة الفراء بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعا للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة وهذا بدون إخلال بالعقوبات المدونة في هذا القانون (٢٢٧ م)

#### الباب الثانى — في الحريق عمدا

٢١٧ — كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبدا ويحكم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتو على ذلك (١٩٧ م - ٤٣٤ ف)

٢١٨ — كل من وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو سواق أو آلات رى أو في غابات أو أجمعات أو في مزارع غير محصودة يعاقب بالأشغال الشاقة مؤقتا إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له (١٨٩ م - ١٥٤ ف)

٢١٩ — من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة ضرا لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر مالكها (١٩٩ م - ٤٣٤ ف)

٢٢٠ — من وضع نارا عمدا في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود سواء كان لا يزال باقيا بالنبط أو قتل الى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه

الاشياء ملكا له أما اذا أحدث عمدا حال وضعه النار في أحد الاشياء المذكورة أى ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالانغال الشاقة المؤقتة أو السجن (٢٠٠ م - ٤٣٤ ف)

٢٢١ - وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الاحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشيء المراد احراقه بدلا من وضعها مباشرة في ذلك (٢٠١ م - ٤٣٤ ف)

٢٢٢ - وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجودا في الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالاعدام (٢٠٢ م - ٤٣٤ ف)

٢٢٣ - كل من استعمل مادة مفرقة في الاحوال المبينة في المواد السابقة المختصة بحماية المحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة (٢٠٣ م - ٤٣٥ ف)

### الباب الثالث

( في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الأثرية أو الجواهر المنشوشة المضرة بالصحة )

٢٢٤ - كل من أسقط عمدا امرأة حبلى بضرب أو نحوه من أنواع الايذاء يعاقب بالانغال الشاقة المؤقتة (٢٢٩ م - ٣١٧ ف)

٢٢٥ - كل من أسقط عمدا امرأة حبلى باعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلتها عليها سواء كان برضاها أم لا يعاقب بالحبس (٢٣٠ م - ٣١٧ ف)

٢٢٦ - المرأة التي رضيت بتعاطي الادوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها (٢٣١ م - ٣١٧ ف)

٢٢٧ - اذا كان المسقط طبيبا أو جراحا أو صيدليا يحكم عليه بالانغال الشاقة المؤقتة أما الشروع في الاسقاط فلا يعاقب عليه في أى حال من الاحوال (٢٣٢ م - ٣١٧ ف)

٢٢٨ - كل من أعطى عمدا لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقتي عن العمل يعاقب طبقا لاحكام المواد ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ على حسب جسامته ما نشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده (٢٣٣ م - ٣١٧ ف)

٢٢٩ - كل من غش أثرية أو جواهر أو غللا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خطلها بشيء مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أثرية أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه بأنها منشوشة بواسطة خطلها بشيء مضر بالصحة ولو كان المشتري عالما

بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط ( م ٢٣٥ )

### الباب الرابع — فى هتك العرض وافساد الاخلاق

٢٣٠ — من واقع اثنى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة فاذا كان الفاعل من اصول الجنى عليها او من المتولين تربيتها او ملاحظتها او بمن لهم سلطة عليها او كان خادما بالاجرة عندها او عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة

٢٣١ — كل من هتك عرض انسان بالقوة او التهديد او شرع فى ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

واذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ اربع عشرة سنة كاملة او كان مرتكبها ممن نص عنهم فى (الفقرة) الثانية من المادة ٢٣٠ يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى اقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة واذا اجتمع هذان الشرطان مما يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة (٢٣٧ وما بعدها م)

٢٣٢ — كل من هتك عرض صبي او صبية لم يبلغ سن كل منهما اربع عشرة سنة كاملة بغير قوة او تهديد يعاقب بالحبس واذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة او كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ( ٢٣٩ و ٢٣٨ م - ٣٣١ و ٣٣٣ ف )

٢٣٣ — كل من تعرض لافساد الاخلاق بصحرضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثمان عشرة سنة كاملة على القصور والفسق ذكورا كانوا او اناثا او بمساعدته اياهم على ذلك او تسهيله ذلك لهم يعاقب بالحبس ( ٢٤٠ م - ٣٣٤ ف )

٢٣٤ — اذا كان تحريض الشبان او مساعدتهم على القصور او الفسق او تسهيل ذلك لهم واقعا ممن نص عنهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات الى سبع ( ٢٤١ م - ٣٣٤ ف )

٢٣٥ — لا تجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها الا أنه اذا زنى الزوج فى المسكن المقيم فيه مع زوجته كليتين فى المادة ٢٣٨ لا تسمع دعواه عليها ( ٢٤٢ م - ٣٣٦ ف )

٢٣٦ — المرأة المتزوجة التى ثبت زناها بحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين لكن لزوجها ان يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاه معاشرتها له كما كانت ( ٢٤٣ م - ٣٣٧ ف )

٢٣٧ — ويعاقب ايضا الزانى بترك المرأة بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ( ٢٤٤ م - ٣٣٨ ف )

٢٣٨ — الادلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هى القبض عليه حين تلبسه بالقمع او



عترفه او وجود مكاتب او اوراق آخر مكتوبة منه او وجوده في منزل مسلم في الحبل الخصص للحریم ( ٢٤٥ م - ٣٣٨ ف )

٢٣٩ — كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجة بإمرأة تكون قد اعددها لذلك وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور او غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية ( ٢٤٦ م - ٣٣٩ ف )

٢٤٠ — كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصرية ( ٢٤٧ م )

٢٤١ — يعاقب بالقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة امرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية ( ٢٤٨ م )

### الباب الخامس

( في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وفي سرقة الأطفال وخطف البنات )

٢٤٢ — كل من قبض على اى شخص او حبسه او سجنه بدون امر احد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس او بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصرية ( ٢٤٩ م - ٣٤١ ف )

٢٤٣ — يعاقب ايضا بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين كل شخص اعاد محلا للحبس او المحجز غير المأثورين مع علمه بذلك ( ٢٥٠ م - ٣٤١ ف )

٢٤٤ — اذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٤٢ من شخص تزيا بدون حق بزي مستخدمى الحكومة او انصف بصفة كاذبة او ابرز امرا مزورا مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل او عذبه بالتمذيذات البدنية ( ٢٥١ م - ٣٤٤ ف )

٢٤٥ — كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة او اخفاه او ابدله باخر او عزا زورا الى غير والدته يعاقب بالحبس فان لم يثبت ان الطفل ولد حيا تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة او غرامة لا تزيد عن خمسين جنيا مصرية  
أما اذا ثبت أنه لم يولد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات ( ٢٥٢ م - ٣٤٥ ف )

٢٤٦ — يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيا مصرية كل من كان متكفلا بطفل وطليه منه من له حق في طليه ولم يسلمه اليه

٢٤٧ — كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو محل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

٢٤٨ — إذا نشأ عن تريض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالي كالبسين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح عمداً فإن تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً

٢٤٩ — كل من عرض للخطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معمور بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

٢٥٠ — كل من خطف بالتجديد أو الاكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن فإن كان المخطوف أنثى يعاقب الخاطف بالاشغال الشاقة المؤقتة ( ٢٥٤ وما بعدها م - ٣٥٤ وما بعدها ف )

٢٥١ — كل من خطف من غير تجديد ولا اكراه طفلا لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع أما اذا كان المخطوف أنثى فتكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر

٢٥٢ — كل من خطف بالتجديد أو الاكراه أنثى يبلغ سنها أكثر من خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ( ٢٥٧ م )

٢٥٣ — اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعياً لا يحكم عليه بعقوبة ما ( ٢٥٩ م - ٣٥٧ ف )

الباب السادس - في شهادة الزور واليمين الكاذبة

٢٥٤ — كل من شهد زوراً لمتهم في جناية أو عليه يعاقب بالحبس ( ٢٦٠ م - ٣٦١ ف )

٢٥٥ — ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زوراً بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام وتغذت عليه فيحكم بالاعدام أيضاً على من شهد عليه زوراً ( ٢٦١ م - ٣٦١ ف )

٢٥٦ — كل من شهد زوراً على متهم بجناية أو مخالفة أو شهد له زوراً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً ( ٢٦٢ م - ٣٦٢ ف )

٢٥٧ — كل من شهد زوراً في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو برامة لا تتجاوز مائة جنيهاً مصرياً ( ٢٦٣ م - ٣٦٣ ف )

٢٥٨ — اذا قبل من شهد زوراً في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعداً بشيء ما يحكم

عليه هو والمطلى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور ان كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة (٢٦٤ م - ٣٦٤ ف)

٢٥٩ — من أكره شاهيدا على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة (٢٦٥ م)

٢٦٠ — من أزم باليمين أو ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذبا يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى (٢٦٦ م - ٣٦٦ ف)

### الباب السابع - في القذف والسب وإفشاء الاسرار

٢٦١ — يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة احدى الطرق المينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه

ومع ذلك قاطن في أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يعمد إلى أعمال وظيفته بشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند اليه ولا تقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المينة في الفقرة السابقة (٢٦٧ م)

٢٦٢ — يعاقب على القذف بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصرى اذا كان ما قذف به جنائيا أو جنحة وأما في الأحوال الأخر فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن ثلاثين جنيها مصرى (٢٦٨ م)

٢٦٣ — لا يحكم بهذا العقاب على من أخير بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لمقوبة فاعله (٢٦٩ م)

٢٦٤ — وأما من أخير بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخير به (٢٧٠ م - ٣٧٣ ف)

٢٦٥ — كل سب غير مشتمل على اسناد واقعة معينة بل كان مشتملا على اسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من الأحوال المينة بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرى وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ اذا اقتضى الحال ذلك (٢٧١ م)

٢٦٦ — أحكام المادتين السابقتين لا يجرى تطبيقها على ما يختص بإفشاء أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام الحاكم شفاها أو محررا فان هذا الاقل لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية

( ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠ ) يجرى أيضا تطبيق المادة ١٦٦ مكررة في كل دعوى تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١ الى ٢٦٥ السابقة (٢٧٢ م).

٢٦٧ — كل من كلف من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو غيرهم مودعا اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سرخصه وصوى ائتمن عليه فأفشاءه في غير الأحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز محسن جنبا مصرى ولا تنسرى أحكام هذه المادة الا فى الأحوال التى لم يرخص فيها قانونا بإفشاء أمور معينة كالقرار فى المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية (٢٧٤م - ٣٧٨ف)

#### الباب الثامن - فى السرقة وفى الاغتصاب

٢٦٨ — كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق (٢٧٥م - ٣٧٩ف)  
٢٦٩ — لا يحكم بمقوبة ما على من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه (٢٧٩م - ٣٨٠ف)

٢٧٠ — يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبدا من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية:  
الأول — أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا  
الثانى — أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر

الثالث — أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو غيباء  
الرابع — أن يكون السارقون قد دخلوا دارا أو منزلا أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزنى بى أحد الضباط أو موظف عمومى أو ابراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة  
الخامس — أن يفعلوا الجريمة المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم (٢٧٧م - ٣٨١ف)

٢٧١ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه فإذا ترك الاكراه أثر جروح تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة (٢٧٨م - ٣٨٢ف)

٢٧٢ — يعاقب على السرقات التى ترتكب فى الطرق السبومية بالأشغال الشاقة المؤبدة فى الأحوال الآتية:

أولا — اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو غيباً  
ثانيا — اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الاكراه  
ثالثا — اذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حاملا سلاحا وكان ذلك ليلا أو باكراه أو تهديد باستعمال السلاح (٢٧٩م - ٣٨٣ف)

٢٧٣ — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التى يحصل ليلا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو غيباً (٢٧٩م - ٣٨٣ف)

٢٧٤ — يعاقب بالحبس مع الشغل :

أولا — على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المدة للعبادة

ثانيا — على السرقات التي تحصل في مكان مسور بمخاطط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة

ثالثا — على السرقات التي تحصل بكسر الاختتام المنصوص عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني

رابعا — على السرقات التي تحصل ليلا

خامسا — على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر

سادسا — على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملا سلاحا ظاهرا أو غيبا

سابعا — على السرقات التي تحصل من الخدم بالأجرة أضرارا بمخدوميهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو حوانيت من استخدمهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة

ثامنا — على السرقات التي تحصل من الخزفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلمت اليهم الأشياء المذكورة بعينهم السابقة ( ١٥٧ و ٢٨٠ و ٢٨٢ م - ٢٥٣ و ٣٨٤ و ٣٨٦ ف )

٢٧٥ — يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التي لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها ( ٢٩٠ م - ٤٠١ ف )

٢٧٦ — ويجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين بغرامة لا تتجاوز جنيتين مصريين اذا كان المسروق غلالا أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصريا ( ٢٨٦ م - ٣٨٨ ف )

٢٧٧ — المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر ( ٢٩١ م - ٤٠١ ف )

٢٧٨ — يعاقب على الشروع في السرقات المدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلا أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا ( ٢٩٢ م )

٢٧٩ — كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الموقعة

٢٨٠ — احتلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلها من مالكها

ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٢٧٩ من هذا القانون المتعلقة بالإعفاء من العقوبة (مرافعات ٥٧٣ م)

٢٨١ — كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين  
أما إذا كان الجاني محترفا بصناعة عمل المفاتيح والأقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل (٢٨٨ م - ٣٩٩ ف)

٢٨٢ — كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مكتوباً أو موجوداً لدين أو تصرف أو براءة أو أكره احداً بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة (٢٨٩ م - ٤٠٠ ف)

٢٨٣ — كل من حصل بالتهديد على إعطائه مبلغاً من النقود أو أى شيء آخر يعاقب بالحبس ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين

٢٨٤ (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال يعاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور عذسية بالشرف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو يتكليف بأمر يعاقب بالسجن ويعاقب بالحبس إذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب أو يتكليف بأمر  
وكل من هدد غيره شفها بواسطة شخص آخر يمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوباً بطلب أو يتكليف بأمر لا  
ويعاقب على التهديد كتابة بالتصدي أو الإيذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفراسة لا تزيد على ٢٠ جنيتها مصرى (٢٧٨ م - ٣٠٥ ف)

## الباب التاسع

### ( في التفالس )

٢٨٥ — كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة تفالس بالتدليس في الأحوال الآتية :  
اولاً — إذا أخفى دقايره أو اعدمها أو غيرها  
ثانياً — إذا أخطس أو خبياً جزءاً من ماله اضرار بدافئيه  
ثالثاً — إذا اعترف أو جعل نفسه مدنياً بطريق التدليس بما لا يستحقه حقيقة سواء كان ذلك ناشئاً عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الأوراق أو عن إقراره الشفاهى أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو إيضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع (٢٩٣ م)

٢٨٦ — يعاقب التفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس (٢٩٤ م - ٤٠٧ وما بعدها ف)

٢٨٧ — يمد متفالس بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أوجب خسارة دائية بسبب عدم حمزه او قصيره الفاشح وعلى الخصوص التاجر الذى يكون فى إحدى الأحوال الآتية :

اولا — اذا رثى ان مصاريفه الشخصية او مصاريف منزله باهظة

ثانيا — اذا استهلك مبالغ جسيمة فى القمار او اعمال النصب الخض او فى اعمال البورصة الوهمية او فى اعمال وهمية على بضائع

ثالثا — اذا اشترى بضائع ليبيها بأقل من اسعارها حتى يؤخر اشهار افلاسه او اقترض مبالغ او اصدر اوراقا مالية او استعمل طرقا اخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر اشهار افلاسه

رابعا — اذا حصل على الصلح بطريق التدليس ( ٢٩٥ م — تجارى ٥٨٥ ف )

٢٨٨ — يجوز ان يعتبر متفالس بالتقصير كل تاجر يكون فى إحدى الأحوال الآتية :

اولا — عدم تحريه الدفاتر المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون التجارة او عدم اجرائه الجرد المنصوص عليه فى المادة ١٣ او اذا كانت دفاتره غير كاملة او غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة فى المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس

ثانيا — عدم اعلانه التوقف عن الدفع فى الميعاد المحدد فى المادة ١٩٨ من قانون التجارة او عدم تقديمه الميزانية طبقا للسادة ١٩٩ او ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة (٢٠٠)

ثالثا — عدم توجهه بشخصه الى مأمور التفليسة عند عدم وجود الأعذار الشرعية او عدم تقديمه البيانات التى يطلبها المأمور المذكور او ظهور عدم صحة تلك البيانات

رابعا — تأديه عمدا بعد توقف الدفع مطلوب احد دائتيه او تميزه اضرارا بباقي القراء او اذا سمع له بجزية خصومية يقعد الحصول على قبوله الصلح

خامسا — اذا حكم بافلاسه قبل ان يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق ( ٢٩٦ م — تجارى

٥٨٦ ف )

٢٨٩ — اذا أفلست شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس إدارتها ومديرها بالعقوبات المقررة للتفالس بالتدليس اذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها فى المادة ٢٨٥ من هذا القانون أو اذا فعلوا ما يقترب عليه افلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الخصوص اذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء باعلانيهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحا وهمية أو بأخذهم لاقصم بطريق الغش ما يزيد عن المخصص لهم به فى عقد الشركة ( ٢٩٧ م — ق ٢٤ يولييه ١٨٦٧ مادة ١٤ ٤٥ ف )

٢٩٠ — ويجزم فى تلك الحالة على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للتفالس بالتقصير :

أولاً — إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الأمور المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من المادتين ٢٨٧ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٨٨ من هذا القانون ثانياً — إذا أمهلوا بطريق النش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون ثالثاً — إذا اشتركوا في أعمال مغايرة لما في قانون نظام الشركة أو صادقوا عليها (م ٢٩٨)

٢٩١ — يعاقب المتفالس بالتفصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين (٢٩٩ م — ٤٠٢ ف)

٢٩٢ — يعاقب الاشخاص الآتي بيانهم فيما عدا أحوال الاشتراك المبنية قانوناً بالحبس وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

أولاً — كل شخص سرق أو أخفى أو خبأ كل أو بعض أموال المفلس من المنقولات أو العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعه أو من أصوله أو أنسابه الذين في درجة الفروع والأصول

ثانياً — من لا يكونون من الدائنين ويشتركون في مداوات الصلح بطريق النش أو يقدمون ويشدون بطريق النش في تغليسة سندات ديون صورية باسمهم أو باسم غيرهم

ثالثاً — الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق النش أو يشترطون لأنفسهم مع المفلس أو غيره مزايا خصوصية في تغليز إعطاء صونهم في مداوات الصلح أو التغليسة أو الوعد بإعطائه أو يعقدون مشاركة خصوصية لنفهم وأضرارا بباقي الترماء

رابعاً — وكلاء الدائنين الذين يخطسون شيئاً أثناء تأدية وظيفتهم

ويحكم القاضي أيضاً ومن تلقاه نفسه فيما يجب رده إلى الترماء وفي التعويضات التي تتطلب باسمهم إذا اقتضى الحال ذلك ولو في حالة الحكم بالإبراء (٣٠٠ م — تجارى ٥٩٣ وما بعدها ف)

### الباب العاشر — في التصب وخيانة الأمانة

٢٩٣ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل إلى الاستيلاء على عقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول وكان ذلك بالإحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث لأمل بمحصل ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الإحتيال وإيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وأما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه وأما بالتحايل اسم كاذب أو صفة مغشية بجمعة . أما من شرع في التصب ولم يجمعه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

ويجوز جمل الجاني في حالة المودع تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر (٣٠٢ م — ٤٠٥ ف)



٢٩٤ — كل من انتهر فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمان عشرة سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضرارا به على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقراض مبلغ من النقود أو شيء من المنقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب إما كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ويجوز ان يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري وإذا كان الخائن مأمورا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المذكور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع (٣٠٣ م - ٤٠٦ ف)

٢٩٤ مكررة (ق ١٢ في ٨ يونيه ١٩١٢) — كل من انتهر فرصة ضعف أو هوى نفس شخص واقترضه نقودا بأى طريقة كانت بغفلة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للقوائد الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات فإذا ارتكب القرض جرعة مائة للجريمة الأولى في الخمس سنوات التالية للحكم الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط وكل من اعتاد على اقراض نقود بأى طريقة كانت بغفلة تزيد عن الحد الأقصى للغفلة الممكن الاتفاق عليها قانونا يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة

٢٩٥ — كل من ائتمن على ورقة مضماة أو محتومة على بياض غفان الامانة وكتب في البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لالة عوقب بالحبس ويمكن ان يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيه مصرياً وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة المضماة أو المحتومة على بياض مسلمة الى الخائن وانما استحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يعد مزورا ويعاقب بعقوبة التزوير (٣٠٤ م - ٤٠٧ ف)

٢٩٦ — كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو ائتمنة أو بضائع أو نقودا أو تذكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك اضرارا بالكيها أو اصحابها أو واضى اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الزهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو يبيعها أو استعمالها في امر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز ان يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري (٣٠٥ م - ٤٠٨ ف)

٢٩٧ — يحكم بالنقوبات السابقة على المالك المعلن حارسا على اشياءه المحجوز عليها قضائيا أو اداريا اذا اختلس شيئا منها (مرافعات ٥٣٣ م)

٢٩٨ — كل من قدم أو سلم للمحكمة في اثناء تحقيق قضية بها سندا أو ورقة ما ثم سرق ذلك

بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو برامة لا تزيد على ثلاثين جنيتها مصرى (٣٠٧ م - ٤٠٩ ف)

### الباب الحادى عشر

( فى تعطيل المزايدات وفى النش الذى يحصل فى المعاملات التجارية )

٢٩٩ — كل من عطل بواسطة تهديد أو اكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزادا متعلقا ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقا بجمعده بمقاولة أو توريد أو استغلال شىء أو نحوه ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبرامة لا تتجاوز مائة جنيتها مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط (٣٠٨ م - ٤١٢ ف)

٣٠٠ — الأشخاص الذين تسببوا فى علو أو انخفاض اسعار غلال أو بضائع أو بوانات أو سندات مائة معدة للتداول عن القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بنشرهم عمدا بين الناس اخبارا أو اعلانات مزورة أو مفقاة أو باعطائهم للبايع ثمنًا أزيد مما طلبه أو جواطئهم مع مشاهير التجار الحائزين لصفن واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه أصلا أو على منع بيعه بشمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبرامة لا تتجاوز مائة جنيتها مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط (٣٠٩ م - ٤١٩ ف)

٣٠١ — يضاعف الحد الاقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها فى المادة السابقة اذا حصلت تلك الحيلة فيما يتعلق بسعر الخوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحوه ذلك من الحاجات الضرورية (٣١٠ م - ٤٢٠ ف)

٣٠٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري فى عيار شىء من المواد الذهبية أو الفضية أو فى جنس حجر كاذب بمبيع بصفة صادق أو فى جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٢٩ اشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من اصناف المأكولات أو الأدوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شىء من الاشربة والجواهر والنملة وغيرها من اصناف المأكولات والأدوية مع علمه انها مغشوشة أو فاسدة أو متعفة أو غش البائع أو المشتري أو شرع فى ان ينشه فى مقدار الاشياء المتقاضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التديليس فى وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الايهام بحصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة (٣١١ م - ٤٢٤ ف) وقى اول اغسطس ١٩٠٥ ف)

٣٠٣ — يكون مرتكباً لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب مؤلفها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شيء أعطي من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس أو لشركة مخصوصة (٣١٢ م - ٤٢٥ ف)

٣٠٤ — المؤلفات أو الأشياء التي عملت تقليداً يصير ضبطها لصاحب الامتياز وبجائز القلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وكذلك من أدخل في القطر المصرى أشياء من هذا القبيل عملت تقليداً في البلاد الأجنبية بجائز بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وأما من باع أو عرض للبيع كتباً أو أشياء صار عملها تقليداً وهو عالم بحالتها فيجائز بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيناً مصرى (٣١٣ م - ٤٢٧ ف)

٣٠٥ — ويحكم أيضاً بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى على من قلد أشياء صناعية أو الحاناً موسيقية مختصة بمؤلفها أو بمن تنازولاً عنها أو قلد علامات فورية مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح (٣١٤ م)

٣٠٦ — كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليداً أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى علناً بنفسه بأحان موسيقية أو حمل غيره على التفتي بها أو لعب ألعاباً تياترية أو حمل غيره على اللعب بها أضراراً بمخترعها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرى (٣١٥ م)

### الباب الثاني عشر

( في ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالثمرة المعروفة باللوتيرى )

٣٠٧ — كل من فتح هلاً لألعاب القمار والنصيب وأعدده لدخول الناس فيه يعاقب هو وصياريه المحل المذكور بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضاً لجانب الحكومة جميع النقود والأتمعة التي توجد في المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة (٣١٦ م - ٤١٠ ف)

٣٠٨ — ويعاقب بهذه العقوبات أيضاً كل من وضع للبيع شيئاً في الثمرة المعروفة باللوتيرى بدون إذن الحكومة وتضبط أيضاً لجانب الحكومة جميع النقود والأتمعة الموضوعة في الثمرة (٣١٧ م - ٤١٠ ف)

### الباب الثالث عشر

( في التخريب والتعيب والاتلاف )

٣٠٩ — كل من كسر أو خرب لشيء من آلات الزراعة أو زرائب المواشى أو عوشت الخراف يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرى (٣١٨ و ٣٢١ م - ٤٥١ و ٤٥٥ ف)

**٣١٠ — يعاقب بالحبس مع الشغل :**

أولاً — كل من قتل عمداً بدون مقتض حيواناً من دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشى أو أضربه ضرراً كبيراً

ثانياً — كل من سم حيواناً من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض

و يجوز جعل الجائنين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر وكل شروع في الجرائم السابقة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل لمدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرى ( ٣١٩ وما بعدها م - ٤٥٣ ف )

٣١١ — اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة لئلا تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع

٣١٢ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من قتل عمداً بدون مقتض أو سم حيواناً من الحيوانات المسماة غير المذكورة في المادة ٣١٠ أو أضربه ضرراً كبيراً ( ٣١٩ وما بعدها م - ٤٥٣ ف )

٣١٣ — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو يدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرى من أتلف كل أو بعض محيط مستخدم من أشجار خضراء أو يأسه أو غير ذلك ومن نقل أو أزال حداً أو علامات مجمولة حداً بين املاك مختلفة أو جهات مستغلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجمولة حداً لاملاك أو جهات مشغلة وإذا ارتكب شيئاً من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستين ( ٣٢٢ م - ٤٥٦ ف )

٣١٤ — كل من تسبب عمداً بقطع جسر من الجسور أو بكيفية أخرى في حصول غرق بحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالاشغال الشاقة المؤبدة ( ٣٢٤ م )

٣١٥ — الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الافران أو المداخن أو الحملات الأخرى التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من كنان تبين أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن أشغال سوارىخ في جهة من جهات البلدة أو بسبب اممال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو يدفع غرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصرى ( ٣٢٥ م - ٤٥٨ ف )

٣١٦ — كل من هدم أو خرب أو أتلف بأى طريقة كانت كلا أو بعضاً من المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو من المباني التي ليست ملكاً له وكان ذلك عمداً منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصرى

ويحكم بالعقوبات المذكورة على كل من هدم أو اتلف أو نقل علامات جيوديزية أو طوبوغرافية أو طودات عمادة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية ( ٣٢٦ م - ٤٣٧ ف )

٣١٧ - كل من ارتكب إحدى الجرائم المبينة في المادة السابقة بواسطة استعمال مواد مفرقة وكذلك كل من تسبب عمدا في فرقة آله بخارية أو مرجل يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

٣١٨ - كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع ما أمرت أو صرحت الحكومة بإجرائه من الاشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو برامة لا تزيد عن مائة جنيه مصري ( ٣٢٧ م - ٤٣٨ ف )

٣١٩ - كل من احرق أو اتلف عمدا بأي طريقة كانت شيئا من الدفاتر أو المضابط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الاميرية أو الكيانات أو الأوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من السندات التي يتسبب عن اتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط ( ٣٢٨ م - ٤٣٩ ف )

٣٢٠ - كل نهب أو اتلاف شيء من البضائع أو الامتعة أو المصنوعات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الاجبارية يكون عقابه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ( ٣٢٩ م - ٤٤٠ ف )

٣٢١ - يعاقب بالحبس مع الشغل :

اولا - كل من قطع أو اتلف زرعاً غير محصود أو شجراً ثابته خلفة أو مغروساً أو غير ذلك من النبات

ثانيا - كل من اتلف غيطة مبذورة أو بث في غيطة حشيشاً أو نباتاً مضر

ثالثا - كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أي نبات آخر أو قطع منها أو قشرها لبيتها وكل من

اتلف طمعة في شجر

ويجوز جعل الجانين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر ( ٣٣٠ م -

٤٤٤ ف )

٣٢٢ - اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الاولى والثانية من المادة السابقة

ليلا من ثلاثة اشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا

أسلحة تكون العقوبة بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع

### الباب الرابع عشر

( في انتهاك حرمة ملك الغير )

٣٢٣ - كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة

فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا

تتجاوز ثلاثة اشهر أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرياً

• وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا أو من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا

٣٢٤ — كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازه آخر قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا

٣٢٥ — يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مخفيا عن أعين من لهم الحق في إخراجه

٣٢٦ — وإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين

أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تساق أو من شخص حامل سلاح فتكون العقوبة الحبس

٣٢٧ — كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا

### الكتاب الرابع — في المخالفات

#### المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

٣٢٨ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :

أولا — من زعم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقتضاء سواء كان ذلك مخفرا فيه حفرا أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور غير مأمون للمارين أو توجب مضايقته وكذا من يشتتبه بأي كيفية كانت

ثانيا — من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعا أو تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه

ثالثا — من يعرض بضائمه أو يبيعها في المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو في غير الأوقات المينة بمقره لذلك

رابعا — من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم معدة للجر أو للحمل أو للركوب

خامسا — من قطع جسر ترعة أو مستى للعموم حق المرور عليه ولم يحفظ مرور الناس بوضعه  
مرا أو اتخذه أي وسيلة أخرى ( ٣٣١ م - ٤٧١ ف )

٣٢٩ — قالعو الانسان او باسمو العقاقير او الدجالون والمشعوذون الذين يشتغلون بصناعتهم في الطرق العمومية بلا إذن بمأقبون بدفع غرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا او بالحبس مدة لا تزيد عن اسبوع

المخالفات المتعلقة بالأم أو الراحة العمومية

٣٣٠ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :  
أولا — من أذنته جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه  
ثانيا — من أتى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارئين اذا سقطت عليهم  
ثالثا — من ركض في الجهات المسكونة خيلا أو دواب معدة للجور أو الحبل أو الركوب أو تركها تركض فيها

رابعا — من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو الحلات العمومية أو التيطان شيئا من الآلات والعدد والأسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الانقيله لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الاشياء تصادر ايضا لجانب الحكومة ( ٣٣١ و ٣٣٣ وما بعدها م — ٤٧١ و ٤٧٥ ف )

٣٣١ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا :  
أولا — من أهمل في تنظيف أو اصلاح المداخل أو الافران أو للمعامل التي تستعمل فيها النار  
ثانيا — من كان موكلا بالتخفيف على مجنون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلا بمجون من الحيوانات المؤذية أو المفترسة فأفثته  
ثالثا — من حرش كلبا واتى على مار أو مقتنيا اثره أو لم يرد عنه اذا كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك اذى ولا ضرر ( ٣٣٢ وما بعدها م — ٤٧١ ف )

٣٣٢ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا :  
أولا — من الهب بغير إذن سواريج أو نحوها في الجهات التي يحكى أن ينشأ عن الهابها فيها اطلاق أو اخطار  
ثانيا — من أطلق في داخل المدن أو القرى طليجة أو بندقية أو علبة نارية أو الهب فيها مواد أخرى مفرقة ( ٣٣٣ م — ٤٧١ ف )

٣٣٣ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن خمسة أيام :  
أولا — من حصل منه في الليل لقط أو غاغة مما يكدر راحة السكان  
ثانيا — من وقع منه في الجنازات عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان ( ٣٣٤ م — ٤٨٠ ف )

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

٣٣٤ — يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا :

اولا — من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخا أو كناسات أو مياه قذرة أو غير ذلك مما يضر بالصحة العامة

ثانيا — من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مركبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية

ثالثا — كل من مر من القصابين أو غيرهم بلبس البهائم أو جثثها داخل المسكن أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المارين ( ٣٣١ م — ٤٧١ ف )

٣٣٥ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا كل من التقي في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرّة بالصحة العمومية

٣٣٦ — كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الاسواق شيء من الخمار والمشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوى وكانت هذه الاشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن اسبوع فضلا عن ضبط الاشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها ( ٣٣٣ م — ٤٧٥ ف )

٣٣٧ — يجازى بهذه العقوبة أيضا :

اولا — كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكا له أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواش ممتلئة في انها مصابة بأمراض معدية قانونا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك

ثانيا — كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواش السلمية مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك

ثالثا — كل من خالف بأى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص

### المخالفات المتعلقة بالأداب

٣٣٨ — يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن اسبوع :

اولا — من اغتسل في المذنب أو الترى بحالة متافية للحياء أو وجد في طريق عمومي وهو بهذه الحالة

ثانيا — من وجد بحالة سكر بين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية

ثالثا — من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يجرى على الفسق بإشارات أو أقوال فإن كان المعرض المذكور لم يبلغ اثنتى عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبة المقررة في هذه المادة

رابعا — من أغرى الاطفال على الشحاذة في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية



## المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية

٣٣٩ — مجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا :

أولا — من امتنع أو أهمل في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو زلزل مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو ضجيج مالم أوفى حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائي

ثانيا — من نزع أو مزق عمدا الاعلانات المصيفة على الحيطان بأمر الحكومة أو صهيها لا تقرأ

ثالثا — من امتنع من قبول عملة البلاد الأهلية أو مسكوكتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مشوشة ( ٣٣٣ و ٣٣٦ م - ٤٧٥ و ٤٨٠ ف )

## المخالفات المتعلقة بالأحكام

٣٤٠ — مجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا مصريا :

أولا — من دخل في أرض مهيئة للزراع أو مبنودة فيها زرع أو محصول أو مر منها بفرد أو بهائم أو دواب المدة للجر أو الحمل أو الزكوب أو ترك هذه البهايم أو الدواب تمر منها وكان ذلك بغير حق ثانيا — من رمى أحجارا أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مباني أو محوطات ملك غيره أو على سائين أو حطائر

ثالثا — من رمى في النيل أو الزرع أو المعابر أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو تزحم مجارى تلك المياه ( ٣٣٤ و ٣٣٧ و ٣٣٨ م - ٤٧٥ و ٤٧٩ ف )

٣٤١ — مجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا :

أولا — من قطع الخضر النابتة في الحلات المخصصة للمنفعة العمومية أو نزع الاربة منها أو الاحجار أو مواد أخرى ولم يكن مأذونا بذلك

ثانيا — من اتلف أو خلع أو نقل الصفائح أو القرم أو الألواح الموضوعة على الشوارع أو الابنية ثالثا — من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو القوانيس المدة لآتارة الطرق العمومية وكذا من اتلف أو خلع أو قتل شيئا منها أو من أدواتها ( ٣٤٠ م )

٣٤٢ — مجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحدا مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع :

أولا — من تسبب عمدا في اتلاف شيء من متعلقات الغير

ثانيا — من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بدم بصره أو بعماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح

ثالثا — من رعى بغير حق موثى إيا كانت أو تركها ترى فى أرض بها محصول أو فى بستان ( ٣٣٥ م - ٤٧٩ ف )

### المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس

٣٤٣ — من وجدت عنده بلاسبب قانونى موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الثمر المضبوطة المعدة للوزن أو الكيل أو القياس مجازى بغرامة لا تزيد عن جنيته واحد. مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا فضلا عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها ( ٣٣٩ م - ٤٧٩ وما بعدها ف )

### المخالفات المتعلقة بالأشخاص

٣٤٤ — من التى بغير احتياط قاذورات على انسان مجازى بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصرى

٣٤٥ — من التى عمدا أجساما صلبة أو قاذورات على إنسان ولم يصبه مجازى بدفع غرامة لا تتجاوز جنيها مصرى ( ٣٣٤ م )

٣٤٦ — مجازى بمقوبة لا تتجاوز جنيها مصرى من ترك اولاده الحداثى السن أو مجانين موكلين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات

٣٤٧ — مجازى بغرامة لا تزيد عن جنيته واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا :

اولا — من ابتدر السائنا بسب غير عافى أو غير مشتمل على استناد عيب أو امر معين

ثانيا — من وقعت منه مشاجرة أو تمد وأيداه خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح ( ٢٧٣ و ٣٤٠ م - ٣٧٩ و ٤٧٩ ف )

### المخالفات المنصوص عنها فى اللوائح الخصوصية

٣٤٨ — من خالف احكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية مجازى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط ان لا تزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فان كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حتما انزالها اليها فاذا كانت اللاحقة لا تنص عن عقوبة ما مجازى من يخالف أحكامها بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصرى ( ٣٤٠ م - ٤٧٩ ف )

## قانون ملاحظة البوليس

الامر السالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠

( المعدل بالقانون نمرة ١٦ الصادر فى ٤ يوليه سنة ١٩٠٩ )

بعد الاطلاع على الكتاب الثالث من الامر السالى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٨٩١ الخاص بالتشديد بالنظر لزوم منع المضار التى أظهرتها التجارب فى السرى على الطريقة المتبعة الآن فى ملاحظة البوليس وبالنظر لضرورة تعديل طريقة هذه الملاحظة بمجمل أحكامها قاصرة على مالا يقيد حرية الانسان الا فيما يكون لازما حتما وكافلا للامن العام وبناء على ما عرضه علينا كل من ناظرى الحفانية والداخلية وموافقة رأى مجلس النظارة وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

١ — بعد استيفاء الشخص المجهول تحت ملاحظة البوليس مدة عقوبته الأصلية يحال الى بوليس الجهة التى كان مسجوناً فيها ويجب عليه أن يعلم البوليس عن المحل الذى يريد تعيينه لاقامته فان لم يفعل ذلك يعين له محل الاقامة بأمر من نظارة الداخلية

٢ ( ق ١٦ سنة ١٩٠٩ ) — ويجوز مع ذلك لساظر الداخلية أن يمنع المحكوم بوضعه تحت ملاحظة البوليس من الاقامة سواء فى المديرية التى ارتكب فيها الجنائة أو فى المديرية المجاورة لها أو فى المدن التى يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف

٣ — كل شخص حكم عليه بملاحظة البوليس يصير توصيله أو يدعى للذهاب فى ميعاد محدد الى بوليس الجهة التى يجب أن يقيم فيها فإذ هرب فى أثناء السفر أو لم يذهب الى البوليس فى الميعاد المحدد فى تذكرة المرور يجازى بالعقوبات المقررة فى المادة ٥٥ (١) من قانون العقوبات وبعد استيفاء العقوبة يرسل الى بوليس المركز الذى كان يجب أن يذهب اليه

٤ — لا يجوز للمحكوم عليه بالملاحظة أن يغير محل اقامته قبل أن يعين للبوليس الجهة التى يريد أن يقيم فيها ويجوز للبوليس أن يمنعه عن تغيير محل الاقامة اذا لم يكن مضى ستة أشهر على الاقل على وجوده فى محل اقامته السابق وفى حالة تغيير محل الاقامة يكون المحكوم عليه ملزماً بنفقات ومصاريف سفره الشخصية

٥ — يسلم البوليس للشخص المجهول تحت الملاحظة تذكرة اقامة ويجب على الشخص حفظها معه دائماً وهذه التذكرة توضح فيها كل تغيير لمحل اقامته وتدون فيها الأحكام التى يانها وعلى الشخص المجهول تحت الملاحظة أن يقيمها وحى :

أولاً — ينمى حضوره الى البوليس ( المركز في المديرية والقسم في المدن ) في الساعات والايام التي تمين له في تذكرة الاقامة ولا يجوز تكليفه بذلك اكثر من أربع مرات في الشهر اذا كانت اقامته في بندر المركز أو المديرية أو المحافظة ولا اكثر من مرة واحدة في الشهر اذا كانت اقامته في جهة اخرى ثانياً — لا يجوز له أن يارح حدود الجهة الموضوع فيها تحت الملاحظة بدون تصريح من البوليس انما اذا كانت الناحية المقيم فيها تقل دائرتها عن خمسة آلاف متر من كل جهة ابتداء من مركز المديرية أو المحافظة أو بيت العمدة فيجوز له أن يتجاوزها للنواحي المجاورة لها بقدر المسافة المتممة للخمسة آلاف متر

ثالثاً — أن يقدم تذكرة الاقامة للبوليس عند طلبها منه

رابعا — عدم تغيير محل سكنه في نفس الجهة بدون أن يعلم البوليس بذلك سلفا

خامسا — المودة لحل سكنه بعد غروب الشمس بإساعتين وعدم خروجه منه قبل الفجر

انما يسوغ للسدير والمحافظ اعفاء أى شخص من هذا الشرط اذا كان مقتنعا بأن المهنة أو الخدمة التي يتعاملها تضطره للبقاء خارج بيته ليلا ويجب أن يذكر ذلك في تذكرة الاقامة ويجوز للسدير أو المحافظ ابطال هذا الاعفاء متى أصبحت حالة الشخص لا تضطره الى ذلك أو كان مشتبها في سلوكه

٦ — شروط الملاحظة المبينة في المادة السابقة يعمل بها في مدينتي اسكندرية ومصر مع

التعديل الآتي يانه :

أولاً — ان الحدود التي لا يجوز للمجمول تحت الملاحظة أن يتجاوزها بدون تصريح البوليس هي حدود المدينة نفسها أما القواعد المقررة في المادة الرابعة من هذا الأمر بشأن تغيير محل الاقامة فيجب اتباعها في حالة نقل الاقامة من قسم الى قسم آخر

ثانياً — في هاتين المدينتين يكون عدد موايد الحضور للاقسام بالنسبة للأشخاص المتشردين المجمولين تحت الملاحظة بحسب ما يقرأى للبوليس

٧ (ق ١٦ سنة ١٩٠٩) — من بحالف الاحكام المدونة في المواد (٤ و ٥ و ٦) من أمرنا هذا يعاقب بمقتضى المادة (٥٥) (١) من قانون العقوبات

بعد استيفاء الحكم بوضعه تحت ملاحظة البوليس مدة الحبس يجوز للسدير أو المحافظ بإصد الاطلاع على الحكم النهائي القاضى بالعقوبة أن يحيله على اللجنة المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٩ واذا اتضح أن الشخص المذكور من ينطبق عليهم نص المادة الأولى من القانون السابق المذكور فيعامل بمقتضى الأحكام الواردة فيه

٨ — يجعل في كل قسم من أقسام البوليس دفتريين فيه أسماء الأشخاص المرصودين تحت الملاحظة ومقيمين في المركز والأيام والساعات الواجب عليهم الحضور فيها للبوليس وكذلك الأحكام المفروضة عليهم ويذكر فيه أيضا كل تغيير لحل الإقامة

٩ — الأشخاص الذين قضوا نصف مدة الملاحظة المقررة في الحكم الصادر عليهم يسوغ إعفاؤهم من بقى مدة الملاحظة تحت شرط

١٠ — يمنع هذا الاعفاء للأشخاص المجهولين تحت الملاحظة الذين يكونون استحقوه بحسن سلوكهم ولا ينتج عن عدم ملاحظتهم ضرر بالأمن العام وهذا الاعفاء يكون بأمر نظارة الداخلية بناء على طلب محافظ أو مدير الجهة المقيم فيها الشخص المجهول تحت الملاحظة

١١ ( ق ١٦ سنة ١٩٠٩ ) — إذا حكم على شخص موضوع تحت ملاحظة البوليس أو معافى من الملاحظة تحت شرط بمقوبة مقيدة للحرية لارتكابه جناية أو جنحة قبل انتهاء مدة الملاحظة يجوز إحالته على اللجنة المنصوص عليها بالمادة ( ٢ ) من قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٩ لمعاملته بمقتضى الأحكام الواردة فيه وذلك بنفس الكيفية المبينة للمادة السابعة من دكره ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ المكملة للمادة الثانية من القانون نمرة ١٦ سنة ١٩٠٩

١٢ — كل قرار يصدر بإعفاء من الملاحظة تحت شرط يبلغ عنه النائب العمومي لدى الحاكم الأهلية في ظرف ثلاثة أيام

١٣ — للمواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من الأوامر الصادرة في ١٣ يولية سنة ١٨٩١ المختص بالتشرددين تعتبر لاغية (١)

١٤ — جميع الأشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس بمقتضى أحكام صادرة عليهم قبل العمل بموجب أمرنا هذا تسرى عليهم أحكام هذا الأمر

١٥ — يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد خمسة أيام من نشره في الجريدة الرسمية

١٦ — على كل من تأخرى الحفاية والداخلية تنفيذ أمرنا هذا

(١) قد انقضى القانون نمرة ١٧ الصادر في ٤ يولية سنة ١٩٠٩ كل نصوص القانون الصادر في ١٣ يولية سنة ١٨٩١ بشأن التشرددين وحل محله

## قانون الأحداث المتشردين

قانون نمرة ٢ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ — ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٢٦

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظر

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

١ — يعتبر الولد ذكرا كان أو أنثى الذى لم يبلغ من العمر ١٥ سنة كاملة منشردا:

( أ ) اذا تسول فى الطريق العام أو فى محل عمومي

( ب ) اذا لم يكن له محل اقامة مستقر ولا وسائط للعيش وكان أبواه متوفيين أو محبوسين تنفيذا لاحكام صدرت عليهما بذلك

( ج ) اذا كان سبىء السلوك ومارقا من سلطة أبيه أو وصيه أو أمه اذا كان الأب متوفيا أو غائبا أو كان عديم الاهلية أو من ولى أمره

٢ — كل ولد متشرد يجوز ارساله الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر شبيه بها معين من قبل الحكومة بمقتضى أمر يصدره قاضى المحكمة الجزئية أو المحكمة المركزية بعد اثبات الحالة بالكيفية المتبعة فى مواد الجمع مع التعديلات المبينة فى المواد الآتية

يجوز اخلاء سبيل الولد الذى عهد الى مدرسة اصلاحية أو محل مماثل لها طبقا لاحكام هذا القانون بقرار تصدره ادارة المحل المقيم فيه ويحصل ذلك على الاكثر حتى بلغ سنة ١٨ سنة كاملة

٣ — الولد الذى يكون فى حالة من الاحوال المبينة فى المادة الاولى يجوز محجزه احتياطيا حتى يحكم فى القضية ويكون ذلك المحجز الاحتياطى بقدر الامكان فى مدرسة اصلاحية أو فى محل آخر مماثل لها ويصدر به أمر من النيابة أو من ضابط البوليس القائم بأعمال النيابة العمومية أمام المحكمة المركزية . ولا تزيد مدة المحجز الاحتياطى عن أربعة أيام الا اذا أيد أمر الحبس قاضى المحكمة الجزئية أو المركزية

٤ — لا تقام الدعوى العمومية على ولد متشرد بمقتضى الفقرة ( ج ) من المادة الاولى المذكورة إلا بصريح سابق من أبيه أو من وصيه أو أمه اذا كان الأب متوفيا أو غائبا أو كان عديم الاهلية أو من ولى أمره

وللقاضى ان يأمر فى هذه الحالة بأن يشترك الأب متى كان مقتصدرا واحدا من ذكروا اذا كان الأب متوفيا وكان للولد مال فى مصاريف تربية الولد وان يعين المبالغ الذى يدفعه ومواعيد دفعه والمبالغ المستحقة بحصول بالطرق المنصوص عنها فى الأمر المالى الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ويجوز اخلاء سبيل الولد ولو لم يبلغ سنة الثمان عشرة سنة متى طلب ذلك من صرح باقامة الدعوى أو من يقوم مقامه

٥ — اذا تبين للمحكمة الجزئية او المحكمة المركزية ان سن الولد المتهم امامها بمخالفة يقل عن ١٥ سنة كاملة وانه متشرد جاز لها إيقاف النطق بالحكم في المخالفة واصدار الامر بإرساله كتحس المادة الثانية المتقدمة

٦ — اذا رفعت دعوى على ولد توفرت فيه شروط التترد فللقاضي ان لا يصدر امرا بإرساله الى مدرسة اصلاحية او الى محل مماثل لها ولو كانت الواقعة ثابتة عليه متى رأى من ظروف الدعوى عدم لزوم ذلك وفي هذه الحالة يحكم على المتهم بالعقوبة العائنية التي تنطبق على وقائع الدعوى

٧ — كل امر يصدر طبقا للمادة الثانية المتقدمة يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول الاستئناف ويكون التنفيذ يقتضى امر من النيابة يقرر وضعه بموافقة نظارة الحفانية

٨ — يعمل بنصوص هذا القانون في محافظتي مصر والاسكندرية ويجوز ان يعمل بها ايضا في جهات اخرى بقرار من ناظر الحفانية

٩ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

القرار الصادر من نظارة الحفانية في ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٩

بعد الاطلاع على المادة الثامنة من القانون نمرة ٢ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ بشأن الاحداث المتشردين

١ — يعمل بنصوص القانون المشار اليه في مدينة بورسعيد وفي بسندري طنطا والمنصورة من

١٦ مايو سنة ١٩٠٩

## قانون المتشردين

قانون نمرة ١٧ الصادر في ٤ يولييه سنة ١٩٠٩ — ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٧

بمذ الاطلاع على الأمر العالى الرقم ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ الخاص بالتشرد وبالأشخاص المشتبه في احوالهم المبدل بالامرين العالين الصادرين في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ و ٣٠ اغسطس سنة ١٩٠٦ وبناء على ما عرضه علينا ناظرا الداخلية والحفانية وموافقة راي مجلس النظار وبمذ اخذ راي مجلس شورى القوانين

امرنا بما هو آت

١ — يعتبر من المتشردين

اولا — من لم تكن له وسائل للعيش ولا يتعاطى عادة حرفة ولا صناعة وكذلك الشحاذون الاقوياء البنية القادرون على العمل المتادون على التسول في الطرق العمومية

ثانيا — من يسعى في كسب معاشه يتعاطى ألعاب القمار او التنجيم في الطرق او المحلات العمومية او في اى عمل آخر يكون معرضا لنظر الجمهور

٢ — الاشخاص المذكورون بمآلون في المرة الاولى على البوليس ليحذر لهم انذارا بالكف عن حالة التشرد في ظرف عشرين يوما على الأكثر والا ترفع عليهم الدعوى وبمقابول بالحبس ويحذر محضر بذلك

واذا اتضح أنه لم يعمل بالانذار يحال الأشخاص المذكورون على النيابة العمومية لتطلب معاقبتهم بالحبس مدة لا تزيد عن شهر ويجوز أيضا وضعهم تحت ملاحظة البوليس مدة ستة شهور

٣ — في حالة العود يعاقب الأشخاص المذكورون بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبمجلهم تحت ملاحظة البوليس مدة سنة واحدة ويجوز للجنة المنصوص عنها في المادة الثانية من القانون نمرة ١٥ الصادر في ٤ يولييه سنة ١٩٠٩ بناء على طلب المدير أو المحافظ بمذ الاطلاع على الحكم النهائي أن تصدر قرارا قاضيا بتمضية المحكوم عليه مدة الملاحظة في جهة معينة طبقا للمادة ١١ من القانون المذكور

٤ — تلغى الأوامر المالية الصادرة في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ و ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤ و ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٦ المنوه عنها آتھا

٥ — على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بالاسكندرية في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٧ — ٤ يولييه سنة ١٩٠٩ م



## قانون المجرمين المعتادين على الاجرام

قانون نمرة ٥ الصادر في ١١ يولي سنة ١٩٠٨ ( ١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٢٦ )

بعد الاطلاع على قانون العقوبات  
وبعد الاطلاع على الامر الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بلائحة السجون  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية والحفانية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى  
مجلس شورى القوانين

امرنا بما هوأت

١ — اذا ارتكب المائد في حكم المادة ٥٠ من قانون العقوبات جريمة من الجرائم المنصوص  
عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات  
المنصوص عليها في المادة المذكورة ان يقرأنه بجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله الى محل خاص  
تعيينه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر ناظر الحفانية بالافراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن عن سنتين  
ويعتبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود

٢ — يجب الحكم بمقتضى المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالسجن في محل خاص  
بمقتضى هذا القانون او بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات ارتكب جريمة من  
الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ المذكورة مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين  
من يوم الافراج عنه افراجا نهائيا وفي هذه الحالة يجوز ابلاغ مدة السجن الى عشر سنين

٣ — كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاضعا في نظامه الداخلى لاحكام قانون الليانات  
المعمول به الآن ومع ذلك فليفتش عموم السجون بعد تصديق ناظر الداخلية وبموافقة ناظر الحفانية  
ان يعمل استثناءات لصالح الذين يسجنون بمقتضى هذا القانون

٤ — تشكل لجنة تؤلف من ست أعضاء منهم ٣ يعينهم ناظر الحفانية و٣ يعينهم ناظر الداخلية  
ويكون من اختصاصها ان تفتش المحال المذكورة في اوقات معينة وترفع الى ناظر الحفانية تقارير  
عن سير المسجونين فيها بمقتضى هذا القانون وعن عملهم

٥ — على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به على  
كل جريمة من الجرائم المبينة في المادة الاولى تقع بعد أول اكتوبر سنة ١٩٠٨

## قانون التجمهر

قانون نمرة ١٠ سنة ١٩١٤

نحن خديوم مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ونظرا لأن الضرورة تقضى بالتسجيل فى إيجاد عقوبة للجرائم التى ترتكب بواسطة التجمهر تكون أشد تأثرا من الاحكام المعمول بها الآن .  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار أمرنا بما هوأت

١ — اذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر وامر رجال السلطة بالتجمهرين بالتفرق فكل من باهه الامر منهم ورفض طاعته او لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة أو بتجاوز عشرين جنيتها مصريا .  
٢ — اذا كان القرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح . أو اذا كان القرض منه التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فكل شخص من التجمهرين اشترك فى التجمهر وهو طام بالقرض منه أو علم بهذا القرض ولم يبتعد عنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة أو بتجاوز عشرين جنيتها مصريا .  
وتكون العقوبة الحبس الذى لا تزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التى لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا لمن يكون حاملا سلاحا أو آلات من شأنها أحداث الموت اذا استعملت بصفة اسلحة

٣ — اذا استعمل التجمهرين المنصوص عليهم فى المادة السابقة أو استعمل أحدهم القوة أو العنف جاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة الى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر . وجاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه فى الفقرة الثانية منها الى ثلاث سنين لحاملى الاسلحة أو الآلات المشابهة لها

واذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ القرض المقصود من التجمهر . فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يحملون مسئوليتها جنائيا بصفتهم شركاء اذا ثبت عليهم بالقرض المذكور

٤ — يعاقب مديرو التجمهر الذى يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التى يعاقب بها الأشخاص الداخلون فى التجمهر ويكونون مسؤولين جنائيا عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص فى سبيل القرض المقصود من التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين فى التجمهر أو اجتمعوا عنه قبل ارتكاب الفعل

٥ — على ناظر الحفائية تنفيذ هذا القانون ويصل به منذ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بالقاهرة فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٣ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ )

## قانون تحقيق الجنايات الأهلئ فهرست

|       |   |
|-------|---|
| صحيفة |   |
| ٣٩٩   | أمر عال بتنفيذ أحكام قانون تحقيق الجنايات . . . . .                               |
| ٤٠٠   | الكتاب الأول — في التحقيق الابتدائى . . . . .                                     |
| ٤٠٠   | الباب الأول — قواعد عمومية (م ١-٥) . . . . .                                      |
| ٤٠١   | الباب الثانى — فى الضبطية القضائية (م ٦-٢٨) . . . . .                             |
|       | الباب الثالث — فى اجراءآت التحقيق بالتيابة العمومية وفى الحبس الاحتياطى فى الدعوى |
| ٤٠٣   | العمومية (م ٢٩-٤٥) . . . . .  |
| ٤٠٦   | الباب الرابع — فى الصلح فى مواد المخالفات (م ٤٦-٤٨) . . . . .                     |
| ٤٠٧   | الباب الخامس — فى الشكاوى وفى المدعى بالحقوق المدنية (م ٤٩-٥٦) . . . . .          |
| ٤٠٧   | الكتاب الثانى — فى التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق . . . . .                      |
| ٤٠٧   | الباب الاول — فى تعيين قاضى التحقيق (م ٥٧-٦٢) . . . . .                           |
| ٤٠٨   | الباب الثانى — فى الأدلة والبراهين (م ٦٣) . . . . .                               |
| ٤٠٨   | الفصل الاول — فى الأدلة المحسوسة (م ٦٤-٧٢) . . . . .                              |
| ٤٠٩   | الفصل الثانى — فى الاثبات بالبينة (م ٧٣-٩٢) . . . . .                             |
|       | الباب الثالث — فى الطرق والاجراءآت الاحتياطية التى يلزم اتخاذها فى حق المتهم      |
| ٤١٢   | (م ٩٣-١١٥) . . . . .  |
|       | الباب الرابع — فى قفل التحقيق وفى الاوامر التى تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . |
| ٤١٥   | وفى الاحالة (م ١١٦-١٢٧) . . . . .   |
| ٤١٧   | الكتاب الثالث — فى محاكم المواد الجنائية . . . . .                                |
| ٤١٧   | الباب الاول — فى محكمة المخالفات (م ١٢٨-١٥٥) . . . . .                            |
| ٤٢١   | الباب الثانى — محاكم الجنح . . . . .  |
| ٤٢١   | الفصل الاول — فى محكمة أول درجة للجنح (م ١٥٦-١٧٤) . . . . .                       |
| ٤٢٣   | الفصل الثانى — الاستئناف فى مواد الجنح (م ١٧٥-١٨٩) . . . . .                      |
| ٤٢٥   | الباب الثالث — فى محاكم الجنايات . . . . .  |

|     |   |
|-----|---|
| ٤٢٥ | الفصل الاول — في المحاكم الابتدائية للجنايات (م ١٩٠ - ١٩٢) . . . . .                    |
| ٤٢٥ | القرع الاول — في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة (م ١٩٣ - ١٩٦)                    |
|     | القرع الثاني — في الاجراءات التي تحصل بالجلسة وفي فحص الاوراق وفي الحكم                 |
| ٤٢٦ | (م ١٩٧ - ٢٠٧) . . . . .   |
| ٤٢٧ | الفصل الثاني — في الاستئناف في مواد الجنايات (م ٢٠٨ - ٢١٤) . . . . .                    |
|     | الفصل الثالث — في الاحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة في غيبة                    |
| ٤٢٨ | المتهم (م ٢١٥ - ٢٢٨) . . . . .  |
| ٤٣٠ | الباب الرابع — في طرق الطعن غير الاعتيادية (م ٢٢٩ - ٢٣٤) . . . . .                      |
| ٤٣١ | الباب الخامس — في الاحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية (م ٢٣٥ - ٢٤١) |
| ٤٣٢ | الباب السادس — المجرمون الاحداث (م ٢٤٢ - ٢٤٩) . . . . .                                 |
| ٤٣٣ | الباب السابع — في المتهمين المتوهين (م ٢٤٧ - ٢٤٩) . . . . .                             |
| ٤٣٣ | الباب الثامن — في المصاريف (م ٢٥٠ - ٢٥٧) . . . . .                                      |
| ٤٣٤ | الكتاب الرابع — في تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبة (م ٢٥٨ - ٢٧٥) . . . . .                 |
| ٤٣٦ | الكتاب الخامس — في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة (م ٢٧٦ - ٢٨٢) . . . . .                  |
| ٤٣٨ | قانون محاكم المراكز (نمرة ٨ سنة ١٩٠٤) . . . . .   |
| ٤٤٢ | قانون محاكم الجنايات (نمرة ٤ سنة ١٩٠٥) . . . . .  |
|     | القانون الخاص بدعاوى الجنب التي تقع بواسطة الصحف او غيرها من طارق النشر (نمرة ٢٧        |
| ٤٥٠ | سنة ١٩١٠) . . . . .   |

## امر عال

بمقتضى أحكام قانون تحقيق الجنايات

( قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٤ )

نحن حديد مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وعلى الأمر العالى المؤرخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون تحقيق الجنايات الجارى العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارتنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوأت

١ — يستأض عن قانون تحقيق الجنايات الجارى العمل به الآن بقانون تحقيق الجنايات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا

٢ — يعمل بالقواعد المختصة بالإجراءات المنصوص عليها فى القانون الجديد فى جميع التحقيقات التى لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفى كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية أو استئنافية

وكل حكم يصدر بعد التاريخ المذكور من أية محكمة ينفذ طبقا لأحكام القانون الجديد

٣ — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذى يجب العمل به ابتداء من ١٥ ابريل

سنة ١٩٠٤

صدر بمراى عابدين فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ ( ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ )

عباس حلمى

( بأمر الحضرة الخديوية )

رئيس مجلس النظار

( مصطفى فهمى )

ناظر الحقانية

( ابراهيم فؤاد )

## قانون تحقيق الجنايات

الكتاب الأول — في التحقيق الابتدائي

الباب الأول — قواعد عمومية

- ١ — لا يجوز توقيع العقوبات المقررة قانونا للجنايات والجنح والخالفات الا بمقتضى حكم صادر من المحكمة المختصة بذلك (١ م)
  - ٢ — لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة الا من النيابة العمومية عن الحضرة الخديوية السلطانية (٢ م)
  - ٣ — مأمورية الضبطية القضائية التي من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدي بمعرفة مأموري الضبطية القضائية وأعاونهم الذين تحت ادارتهم (٥ م - ٨ ف)
  - ٤ — يكون من مأموري الضبطية القضائية في دوائر اختصاصهم أعضاء النيابة وكلاء المديرات والمحافظات  
حكمداو البوليس في المديرات والمحافظات ووكلاؤهم  
رؤساء أقلام الضبط  
مأمورو المراكز والأقسام  
معاونو المديرات والمحافظات  
معاونو البوليس والملاحظون  
رؤساء ققط البوليس  
نظار وكلاء عجلات السكك الحديدية المصرية  
العبد والمشايخ الذين يقومون بالأعمال في حال غياب العبد أو حصول ما يمنعهم من القيام بالأعمال  
مشايخ الخفراء  
صولات البوليس (قانون نمرة ١٥ سنة ١٩٠٦)
- جميع الموظفين الخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى أمر عال إما في محال معينة أو بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف التي يؤديونها (٦ م - ٩ ف)

٥ — لا يجوز لأحد تغيير أمر من الحكة أن يدخل في بيت مسكون لم يكن مفتوحا للامة ولا مخصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا في الاحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس الجاني بالجناية أو في حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو النرق

### الباب الثاني — في الضبطية القضائية

٦ — يجب على كل من علم في أثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة أو مأموري الضبطية القضائية أو مأموري جهات الادارة بوقوع جريمة أن يحير النياية العمومية بذلك فوراً (٧م-٨م و٩م ف)

٧ — وكذلك كل من عاين وقوع جناية تحل بالأمن العام أو يترتب عليها تلف حياة انسان أو ضرر للملك يجب عليه أن يحيرها النياية العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية ويجب عليه أيضاً في حالة تلبس الجاني بالجناية وفي جميع الاحوال المماثلة لها أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النياية العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك ان كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطاً (٨م - ٣٠ ف)

٨ — مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية هي رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة قصيرة ويعتبر أيضاً أن الجاني شوهد متلبساً بالجناية اذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمن قريب أو تبعته العامة مع الصباح أو وجد في ذلك الزمن حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها (١٣م - ٤١ ف)

٩ — يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجناح والمخالفات وأن يعمتوا بها فوراً الى النياية العمومية بالحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك (٩م - ٨ و ٤٨ و ٥٣ ف)

١٠ — ويجب عليهم وعلى مرؤوسهم أن يستجيبوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم بيانه أو يملكون بها بأي كيفية كانت وعليهم أيضاً أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتتمكن من ثبوت الوقائع الجناية ويجروا بجميع ذلك محضراً يرسل الى النياية العمومية مع الاوراق الدالة على الثبوت (١٠م - ٨ ف)

١١ — يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويجر ما يلزم من الحاضر ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذي وقعت فيه ويسمع شهادة من كان حاضراً أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وقاعتها (١٢ و ١٥ م - ٣٢ ف)

١٢ — ويجوز له أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم

محرر المحضر ويسوغ له أيضا أن يستحضر في الحال كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة (١٥ م - ٣٤ ف)

١٣ - وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد ممن دهم عن الحضور يذكر ذلك في المحضر (١٦ م)

١٤ - تحكم محكمة الخلفات على من خالف فيما ذكر بالمادة السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوتا أو برامة لا تزيد عن جنيته مصرى ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السابق ذكره الذى يجب اعتباره حجة لديها (١٧ م - ٣٤ ف)

١٥ - إذا شوهد الجاني متلبسا بالجناية أو وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع الجناية منه أو على الشروع في ارتكابها أو على وقوع جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو إذا لم يكن للمتهم محل معين معروف بالقطر المصرى يجوز للمأمور الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله ان لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التى من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة (١٨ م - ٤٠ ف)

١٦ - ويجوز أيضا لمأمور الضبطية القضائية في الحالة المبينة في المادة السابقة أن يصدر أمرا بضبط المتهم وإحضاره أن لم يكن حاضرا ويذكر ذلك في المحضر (١٩ م - ٤٠ ف)

١٧ - يسلم الأمر بالضبط والاحضار لأمى محضر أو لأمى مأور من مأورى الضبط والربط (٢٠ م)

١٨ - يجوز لمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويقنشه ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أى محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة وعليه أن يحرر محضرا بما يحصل من هذه الاجراءات (٢١ م - ٣٥ وما بعدها ف)

١٩ - ويجب عليه أيضا أن يضبط الأوراق التى توجد بحمل المتهم (٢٢ م - ٣٦ وما بعدها ف)

٢٠ - الأشياء التى تضبط وتوضع في حوز مفلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الاشياء وتذكر المادة التى حصل لاجلها الضبط (٢٣ م - ٣٨ ف)

٢١ - الأشياء المضبوطة التى لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكا للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك

٢٢ - اذا كان الشئ المضبوط مما يلفظ بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فللنيابة العمومية ان تبيعه بطريق المزاد العمومى متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق وفى هذه



الحالة يكون لصاحبه ان يطلب في الميعاد المحدد في المادة السابقة بالنظر الذي يسع به

٢٣ — يجوز لمأموري الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس ان يغتصوا منازل الاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في انهم ارتكبوا جناية او جنحة ولا يجب اجراء هذا التفتيش الا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها او بوجود الشيخ القائم بالأعمال في حال تغييب العمدة وشيخ آخر في المدن يجب ان يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد واذا تحققت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة

٢٤ — يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يستعين بمن يلزم من أهل الخبرة والأطباء وان يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكنهم صناعتهم من ايضاها ويجب على من يستعين به منهم أن يحلف عينا أمله على أنه يبدى رأيه بحسب ذمته ( ٢٤ م - ٤٣ ف )

٢٥ — اذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية في وقت مباشرة تحقيق صار البسده فيه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية فله أن يجمه أو يأذن للمأمور المذكور بإتمامه ( ٢٥ م - ٥١ ف )

٢٦ — يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبطية القضائية بيمض الأعمال التي من خصائصه ( ٢٦ م - ٥٢ ف )

٢٧ — اذا اقتضى الحال توجه مأموري الضبطية القضائية الى محل الواقعة لاجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية يجب عليهم أن يحضروا النيابة العمومية بذلك ( ٢٧ م )

٢٨ — لمأموري الضبطية القضائية في أثناء مباشرتهم التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أو في أثناء اجراء عمل مخصص به بناء على توكيل ان يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة ( ٣٠ م )

### الباب الثالث

( في اجراءات التحقيق بالنيابة العمومية وفي الحبس الاحتياطي وفي الدعوى العمومية )

٢٩ — اذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أى اخبار وصل اليها وقوع جريمة فليتها أن تشرع في اجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة سواء بنفسها أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها اليهم بذلك ٣٠ (١) — للنيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجناية أو جنحة أو اعتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك

( ب ) -- يسوغ أيضا للنيابة العمومية أو لمن ائتمنته من مأموري الضبطية القضائية أن ينتقل في مواد الجنايات والجنح الى الأماكن الأخرى التي يتضح من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيها أشياء تهيد في كشف الحقيقة بشرط الحصول قبل ذلك على إذن بالكتابة من قاضي الأمور الجزئية

( ج ) -- يجوز للنيابة العمومية في مواد الجنايات أو الجنح بعد حصولها على الاذن المذكور في المادة السابقة أن تضبط لدى مصلحة البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البريدية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة

( د ) -- يصدر القاضي الجزئي الاذن المذكور في الفقرتين السابقتين بمد اطلاعه على أوراق الدعوى وسامعه أن رأى لزوماً ذلك أقوال من يراد اجراء التفتيش في محلاته أو ضبط الأوراق والمحاطات المتعلقة به

٣١ -- يجوز للنيابة العمومية أن تسمع شهادة من ترى فائدة في سماع شهادته وأن تستعين بخبير ويجب على الشهود والخبير أن يحلفوا باليمين وذلك مع عدم الاخلال بما للنيابة من الحق في سماع أى شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف يمين متى رأت فائدة في ذلك

٣٢ -- يجب أن يحضر مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق كاتب محرر محضراً بشهادة الشهود تحت ملاحظته وتراعى في ذلك أحكام المادة ٨٤

٣٣ -- إذا لم يحضر الشاهد المكلف بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو حضر وامتنع عن الاجابة بماقرب بمقتضى مادتي ٨٥ و ٨٧ من هذا القانون المقوبات المدونة في المادتين المذكورتين يصدر الحكم بها حسب الأصول المعتادة من قاضي الأمور الجزئية في الجملة التي طلب حضور الشاهد فيها

٣٤ ( ا ) -- يجوز للتهمة والمدعى الحق في المدنى أن يحضرا في كافة اجراءات التحقيق والنيابة العمومية أن تجري التحقيق في غيبتهما متى رأت لزوم ذلك لاثبات الحقيقة

( ب ) -- لو كلاه الخصوم أن يحضروا مع مراعاة الشروط السابقة أثناء سماع شهادة الشهود واستجواب التهمة ولا يجوز لهم مع ذلك أن يحكموا الا اذا أذن لهم المحقق

( ج ) -- يسمع ما يبيده التهمة من أوجه الدفاع ويصير تحقيقه وتكتب أقواله في محضر كما تكتب شهادة الشهود

٣٥ -- اذا كانت الواقعة جنابة أو جنحة مماقيا عليها بالحبس قللنيابة العمومية الحق في اصدار أمر بضبط واحضار التهمة الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وعليها أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر بالاحضار

٣٦ — ويجوز لها متى كانت الواقعة بما هو منصوص عليه في المادة السابعة وكانت الفرأئ كافية أن تصدر أمراً بحبس المتهم في الأحوال الآتية  
أولاً — اذا كان المتهم سلم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية عملاً بالمادة ١٥ من هذا القانون

ثانياً — اذا لم يحضر المتهم بالرغم عن تكليفه بالحضور  
ثالثاً — اذا كانت الواقعة جناية أو جنحة جازاً أن يحكم من أجلها بالحبس مدة سنتين على الأقل أو كانت جنحة من الجناح المنصوص عليها في المواد ٨٨ و ١٢٠ و ١٤٨ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢٤٠ و ٢٤٩ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ من قانون العقوبات

ولا يجوز للنيابة في الأحوال الأخرى أن تصدر أمراً بحبس المتهم الا بعد الاذن بذلك وكتابة من القاضي الجزئي

ويجب أن يستجوب المتهم في ميعاد الأربع والعشرين ساعة التالية لتنفيذ الأمر بالحبس عليه

٣٧ — لا يكون الأمر بالحبس الصادر من النيابة بغير اذن من القاضي الجزئي نافذ المفعول الا لمدة الاربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة اذا كان مقبوضاً عليه من قبل ما لم تحصل النيابة في أثناء هذه المدة على اذن بالكتابة من القاضي الجزئي بامتدادها وللمتهم الحق في أن تسمع أقواله أمام القاضي وعليه أن يقدم بذلك طلباً للنيابة أو للمأمور السجن في اليومين التاليين للقبض عليه واذا سلم المتهم الى النيابة العمومية وهو مقبوض عليه وأصدرت أمراً بحبسه بتدبير هذه المواعيد من يوم تسليمه اليها

٣٨ — اذا صدر الأمر بالحبس بناء على الاذن به من القاضي الجزئي يجوز للمتهم اذا لم يكن استجوبه القاضي المذكور أن يمارض في هذا الأمر أمامه بتقديمه الى النيابة العمومية أو الى مأمور السجن طلباً بذلك في اليومين التاليين لحبسه ويجب الحكم في هذه المعارضة في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب

٣٩ — كل أمر صادر بالحبس لا يكون نافذ المفعول الا لمدة أربعة عشر يوماً ما لم يأذن القاضي الجزئي بامتداد هذه المدة

وللمتهم الحق في أن تسمع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدم بذلك طلباً قبل انتهاء مدة الأربعة عشر يوماً بثلاثة أيام كاملة على الأقل

٤٠ — تراعى الأحكام المقررة في المواد ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ من المادة ١٠٣ في أوامر الضبط والاحتضار وأوامر الحبس التي تصدرها النيابة العمومية بما خولت من السلطة المقررة في المادة ١٠٢

٤١ — النيابة العمومية. أن تخرج في أي وقت عن المتهم مؤقتاً مع العناية ولقاضي الأمور

الجزئية أيضا أن يقرر بهذا الافراج كلما طلبت منه النيابة الاذن بامتداد السجن وتراعى في ذلك أحكام المواد ١١٠ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥

٤٣ (١) — اذا رؤى للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر في مواد الجنايات من رئيس النيابة العمومية أو ممن يقوم مقامه (ب) — الأمر الذى يصدر بحفظ الأوراق يمنع من المود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألقى النائب العموى هذا الأمر في مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٣٧

٤٣ — اذا رأت النيابة العمومية أن جنائية أو جنحة أو مخالفة ناتجة ثبوتاً كافياً على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها ومع ذلك يجوز لها في مواد الجنايات وفي جنح التزوير والتفالس والنصب والخيانة أن تحيل الدعوى على قاضى التحقيق اذا رأت لزوماً لذلك

٤٤ — اذا رفعت الدعوى الى المحكمة فلمتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه وسجنه أن يطلب الافراج عنه من القاضى أو المحكمة التي رفعت اليها الدعوى ويحكم القاضى في هذا الطلب أو يحكم المحكمة فيه بأداة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ولا يجوز الطعن في هذا الحكم

٤٥ — يجوز لدائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ م ١٣٦)

#### الباب الرابع — في الصلح في مواد المخالفات

٤٦ — يجوز الصلح في مواد المخالفات الا في الاحوال الثلاثة الآتية  
أولاً — متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة  
ثانياً — اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية  
ثالثاً — اذا كان الشخص الذى وقعت منه المخالفة قد حكم عليه في مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح في خلال ثلاثة اشهر السابقة على وقوع المخالفة المنسوبة اليه

٤٧ — الشخص الذى تقع منه مخالفة ويريد أن يدفع قيمة الصلح عنها يجب عليه قبل الجلسة وعلى كل حال في مدة ثمانية ايام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى أن يدفع مبلغ ١٥ قرشا مصريا يأخذ به قسبة إما الى خزانة المحكمة وإما الى النيابة وإما الى أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية مرخص له بذلك من ناظر الجنايات

٤٨ — في الاحوال التي يقبل فيها الصلح تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح

وعلى ذلك ليس لمن أضررت به المخالفة أن يرفع الدعوى الى المحكمة بكليف منه مباشرة بل له فقط حق في رفع دعوى مدنية بطلب التعويض

#### الباب الخامس — في الشكاوى وفي المدعى بالحقوق المدنية

- ٤٩ — الشكاوى التي لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تمد من قبيل التبليغات (٣٧ م-٦٩ ف)
- ٥٠ — ولا يعتبر المشتكى أنه مدع بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في الشكاوى أو في ورقة مقدمة بعدها أو اذا طلب في احدها تعويضا ما (٣٨ م-٦٦ و٦٧ ف)
- ٥١ — كل شكاوى أو ورقة تتضمن الدعوى من أحد بمحصول ضرر له ويصرح فيها بأنه مدع بحقوق مدنية يجب أن ترسل الى النيابة العمومية (٣٩ م-٦٤ و٧٠ ف)
- ٥٢ — يجوز للمدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنح أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام (٤١ م-٦٤ ف)
- ٥٣ — يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يعين له محلا في البدة الكائن فيها مركز المحكمة المختصة بالحكم في دعواه اذا لم يكن مقيا فيها وان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحا (٤٢ م-٦٨ ف)
- ٥٤ — يجوز لكل من ادعى حصول ضرر له من جناية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن و يقيم نفسه مدعى بحقوق مدنية في أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تم المرافعة
- ٥٥ — يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أى حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه
- ٥٦ — يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمينات في الأحوال التي تقضى فيها الشريعة الاسلامية بالدية بحسب الأحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما لا تتبع هذه الأحكام الا في حق الاشخاص السارية عليهم

#### الكتاب الثاني

في التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق

#### ( الباب الأول في تعيين قاضي التحقيق )

- ٥٧ — اذا رأت النيابة العمومية في مواد الجنايات أو في جنح التزوير والنشال والنصب والحياينة أن هناك فائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق بالنظر لظروفها الخصوصية فيجوز لها

في أى حالة كانت عليها الدعوى أن تخابر رئيس المحكمة الابتدائية وهو ينتدب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق

٥٨ — ومتى أحييت الدعوى على هذا القاضى كان مختصا دون غيره بمباشرة تحقيقها فإذا كان أحد أعضاء النيابة العمومية أو أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية قد ابتدأ فى اجراءآت التحقيق كان للقاضى الحق فى اعادة ما يرى له غير مستوفى منها ( ٤٥ م - ٥٩ ف )

٥٩ — يجوز للتمهم فى كل الأحوال أن يرفع للقاضى التحقيق قبل استجوابه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى أو عدم جواز سماعها بناء على أن الفعل المسند اليه لم يكن مستوجبا للمقوبة على حسب القانون ( ٥٠ م )

٦٠ — على قاضى التحقيق أن يحكم فى ظرف أربع وعشرين ساعة فى تلك المسائل الفرعية بمد تقديم أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكتابة وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية ( ٥١ م )

٦١ — تجوز المعارضة من جميع الخصوم فى الأمر الذى يصدر من قاضى التحقيق بالحكم فى المسائل الفرعية المذكورة بشرط تقديمها فى ظرف ثلاثة أيام من وقت اعلان الأمر المذكور وتحصل المعارضة بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة وترفع بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية الى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ولا يستأنف الحكم الذى يصدر من تلك المحكمة

وتقدم المعارضة يوقف الاستجواب دون غيره من الاجراءآت المتعلقة بالتحقيق ( ٥٢ م )

٦٢ — اذا طلبت محكمة الاستئناف اقامة دعوى عمومية فيقوم بداءه وطائفت قاضى التحقيق من تعيينه لذلك من أعضائها ويجوز لمن تعيينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن ينتدب لاجراءآت التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التى يلزم استيفاء تلك الاجراءآت فى دائرتها ( ٣٦ م )

### الباب الثاني

#### ( فى الأدلة والبراهين )

٦٣ — يستصحب قاضى التحقيق فى جميع اجراءاته كتابا يحضى معه الحاضر ويحفظ الأوامر والاوراق ( ٥٥ م - ٧٩ ف )

#### ( الفصل الأول - فى الأدلة المحسوسة )

٦٤ — يجب على قاضى التحقيق أن يثبت حالة الشك أو الإنسان الذى وقعت عليه الجناية وأن يجمع كافة الأدلة المحسوسة التى يمكن الوصول الى معرفة الجانى ومعرفة درجة الجناية ( ٥٦ م )

٦٥ — ثبت إذا استلزم اثبات الحالة الاستمانة بطبيب أو أحد من أهل الفن فيجب على قاضى

التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته ( ٥٧ م )

٦٦ — إذا اقتضى الحال إجراء التحرى أو اثبات الحالة بدون حضور قاضى التحقيق بسبب ضرورة بعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو بأى سبب آخر فيجب على القاضى المذكور أن يصدر أمرا بذلك تذكر فيه الأسباب وتبين أنواع اثبات الحالة وأنواع التحقيق مع تعيين ما يراد اثبات حالته أو تحقيقه ( ٥٨ م )

٦٧ — يجب على الأطباء ورجال الفن أن يحلفوا يمينا أمام قاضى التحقيق على إبداء رأيهم بحسب الذمة ويقدموا تقريرا بالكتابة توضع عليه امضاءهم ويرفق بأوراق التحقيق لاعتباره على حسب الاقتضاء ( ٥٩ م )

٦٨ — يجب على قاضى التحقيق أن يجمع كافة البراهين التى تثبت أن الأشياء والأوراق والكتابات المتعلقة بالواقعة الجنائية هى بعينها ويسوغ له أيضا أن ينتقل الى منزل المتهم سواء طلب منه ذلك أو من تلقاء نفسه ليفتش فيه عن الأوراق وعن جميع ما يرى حصول فائدة منه لظهور الحقيقة ( ٦٠ م )

٦٩ — ويسوغ أيضا لقاضى التحقيق أن ينتقل الى الأماكن الأخر التى يطلب على منته إخفاء شيء فيها مما ذكر فى المادة السابقة

٧٠ — يجوز لقاضى التحقيق أن يضبط فى مصلحة البوسطة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات وأن يضبط فى مصلحة التفرقات كافة التفرقات التى يرى حصول فائدة منها لظهور الحقيقة ويكون ذلك بناء على أمر مشتمل على الأسباب المبني عليها

٧١ — إذا لزم إجراء التفتيش فى جهة خارجة عن المدينة المقيبة بها المحكمة من الجهات الداخلة فى دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضى التحقيق أن يكلف أحد مأمورى الضبطية القضائية بإجراء التفتيش والأعمال المذكورة فى مادتي ٦٨ و ٦٩ أما إذا كانت الجهة المقتضى إجراء التفتيش فيها خارجة عن دائرة اختصاص تلك المحكمة فلقاضى التحقيق أن يطلب من رئيس النيابة العمومية بالحكمة الكائنة فى دائرتها الجهة المذكورة أن يباشر الأعمال المتقدمة ذكرها ويسوغ لرئيس النيابة المذكورة إذا اقتضى الحال ذلك أن يتدب لاجراء التفتيش أحد مأمورى الضبطية القضائية ( ٦٠ م )

٧٢ — الأصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المسدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التى تحصل عليها المضاهاة فى مواد التزوير والاقرار بصحتها تتبع أيضا فى التحقيقات الجنائية ( ٦١ م )

( الفصل الثانى — فى الاثبات باليدنة )

٧٣ — يجوز لقاضى التحقيق ان يسمع شهادة من يرى لزوم سماع شهادته من الشهود على الوقائع التى تثبت ارتكاب الجريمة وأحوالها واستانداها للمتهم أو براءة ساحته منها أو يتوصل بها الى اثبات ذلك ( ٦٢ م — ٧١ ف )

٧٤ — الشهود الذين يرى لقاضى التحقيق من لقاء نفسه لزوم سماع شهادتهم يكلفون بالحضور أمامه على يد محضر أو أحد رجال الضبط بناء على أمر يصدر منه ويجوز للقاضى المذكور فى كل الأحوال أن يسمع شهادة من يحضر له باختياره بدون سبق تكليفه بالحضور ( ٦٤ م - ٧٢ ف )

٧٥ — يجب على قاضى التحقيق أن يسمع شهادة كل شاهد طلب أحد أعضاء النيابة العمومية مباشرة حضوره وأن يأمر بطلب حضور كل شاهد طلب منهم استشهاده ويجب عليه أيضا أن يسمع شهادة الشهود الذين يكلفهم بالحضور المدعى بالحقوق المدنية ( ٦٥ م - ٧١ ف )

٧٦ — ومع ذلك إذا كلف مباشرة أحد أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية الشهود بالحضور فتعيين اليوم لسماع شهادتهم يكون بمعرفة قاضى التحقيق إنما يجب على القاضى المذكور فى كل الأحوال أن يشرع فى سماع شهادة الشهود وفى التحقيق فى أقرب وقت على قدر الامكان ولا يسوغ له أن يؤخر سماع شهادة الشهود الى ميعاد يتجاوز ثمانية أيام

٧٧ — اذا حصل تكليف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية جاز لقاضى التحقيق أن يطلب ممن كلفهم بالحضور منهما بيان الاسئلة التى يرام توجيهها اليهم وأن يحكم بعد ذلك بأمر يصدر منه بصرف النظر عن الاستدعاء المطلوب وللخصم المعارض فى ذلك الامر فى ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تبليغه اليه وتقدم المعارضة المذكورة الى المحكمة الاهدائية فى أودة المشورة ( ٦٧ م )

٧٨ — تسمع شهادة كل واحد من الشهود على انفراد غير حضور الباقي لكن يجوز مواجهة بعضهم ببعض الآخر بعد ذلك

ويكون سماع الشهادة على وجه العموم فى جلسة علنية ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق أن يأمر بسماعها فى جلسة سرية مراعاة لاحقاق الحق أو للادباب أو لظهور الحقيقة

٧٩ — يجب على الشهود أن يحلفوا يمينا على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون غير ما يجوز لقاضى التحقيق أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريجه من الشهود مفتضى ما هو مقرر فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية

٨٠ — يجب على قاضى التحقيق أن يطلب من كل واحد من الشهود أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصنفته ومحل سكنه

٨١ — يحضر المتهم فى الجلسة ويجوز له أن يوجه الى الشهود الاسئلة التى يرى له لزوم توجيهها اليهم سواء كان بنفسه أو بواسطة المدافع عنه



ومحضر في الجلسة أيضا أحد أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية

٨٢ — يجوز لقاضي التحقيق أن يسمع شهادة شهود بغير حضور المتهم ولا أحد من أعضاء النيابة العمومية ولا المدعى بالحقوق المدنية إذا رأى لزوما لذلك أنما تعتبر الشهادات التي تسمع على هذا الوجه أنها على سبيل الاستدلال فقط ولا تمل في أثناء المرافعة إلا بعد سماع شهادة الشهود في الجلسة العلنية

٨٣ — يكتب الكاتب المعين مع قاضي التحقيق أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور وإن حصل شطب أو تخرج فيصدق عليه القاضي والكاتب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم امضاءه والا فلا يعتبر ولا يمل به

٨٤ — يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وإقراره بأنه مصر عليها فإن امتنع عن وضع امضاءه أو لم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة وفي كل الأحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاءه على كل صحيفة منها

٨٥ — يجب على كل من دعى للحضور أمام قاضي التحقيق لتأدية شهادة أن يحضر بناء على الطلب المخرى إليه والا يصدر القاضي المذكور بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية حكما انتهائيا لا يستأنف بإلزامه بدفع غرامة لا تزيد عن جنينه مصري ويكلف بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه فإن تأخر عن الحضور في المرة الثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعة جنيناه مصريه ويجوز إصدار أمر بقبضه واحضاره (٩٨ وما بعدها م - ٨٠ ف)

٨٦ — الشاهد الذي تأخر عن الحضور أو لا يحكم عليه بالغرامة يجوز إقالته منها بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية إذا حضر بعد تكليفه مرة ثانية وأبدى لقاضي التحقيق أعذارا مقبولة (٧٠ م - ٨١ ف)

٨٧ — إذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة على الاسئلة التي يوجهها اليه قاضي التحقيق جاز أن يحكم عليه هذا القاضي بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيناه مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن أربعة عشر يوما في مواد الجنح ولا عن شهرين في مواد الجنايات ويجوز استئناف هذه الأحكام أمام المحكمة الابتدائية ويحصل التقرير بالاستئناف في قلم كتاب هذه المحكمة في المواعيد القانونية وعلى حسب الطرق المعتادة

ولا تسرى أحكام هذه المادة على الأشخاص المعنفين من تأدية الشهادة في الأحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات

٨٨ — إذا كان الشاهد مريضا أو له مانع عن الحضور يجب على قاضي التحقيق أن يوجهه الى محله ليسمع شهادته ويجوز بذلك النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم ويكون لهم الحق

في الحضور بأنفسهم عند سماع شهادة الشاهد المذكور أو بواسطة وكلاء عنهم ولهم أيضا أن يوجهوا إليه الاسئلة التي يرى لهم لزوم توجيهها إليه كما ذكر في المواد السابقة انما لقاضي التحقيق الاجراء بموجب الحق الذي له بمقتضى المادة ٨٢ من هذا القانون ( ٧٢ م - ٨٣ ف )

٨٩ — اذا كان الشاهد مقبلا خارج دائرة اختصاص المحكمة يجوز لقاضي التحقيق في الحالة الميينة في المادة السابقة وفي غيرها من الأحوال أن يوكل في سماع الشهادة رئيس النيابة العمومية بالمحكمة المقيم بدائلتها الشاهد المذكور ( ٧٣ م - ٨٤ ف )

٩٠ — فانما كان الشاهد مقبلا بدائرة المحكمة ولكن في جهة بعيدة عن مركزها يجوز لقاضي التحقيق في كل الاحوال أن ينتدب أحد مأموري الضبطية القضائية لسماع شهادته متى رأى أن الاحوال تسمح بذلك ( ٧٤ م )

٩١ — يجب على قاضي التحقيق في الاحوال التي يوكل فيها غيره في اجراء بعض تحقيقات أو سماع شهادة شاهد أن يمين الاجراءات اللازمة اجرائها والوقائع التي يلزم اسنشهد الشاهد عليها ( ٧٥ م )

٩٢ — كافة القواعد والاصول المقررة قانونا فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية تنبع في المواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك

### الباب الثالث

( في الطرق والاجراءات الاحتياطية التي يلزم اتخاذها في حق المتهم )

٩٣ — اذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور أو اذا كانت المادة المتهم بها من قبيل الميسر في المادة ١٥ من هذا القانون جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره وعلى القاضي المذكور في هذه الحالة أن يستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة بالأكثر من وقت تنفيذ الأمر المتقدم ذكره ( ٨١ م - ٩١ ف )

٩٤ — اذا تبين بعد الاستجواب أو في حالة هرب المتهم أو عدم حضوره أن الشبهات كافية وكانت الجنابة أو الجنتحة تستوجب العقاب بالحبس أو عقابا آخر أشد منه جاز لقاضي التحقيق أن يصدر في الحال أو عقب ذلك أمرا بسجن المتهم ويجب عليه اذ ذلك أن يستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة أو أن يبدل أمر الضبط والاحضار بأمر بسجنه ( ٨١ م )

٩٥ — يلزم أن يكون الأمر بالضبط والاحضار مضى وغتوما ممن أصدره ومشتملا على اسم المتهم بلايضاح الكافي على قدر الامكان ومشتملا أيضا على موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حاملها له من المحضرين أو من مأموري الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام قاضي التحقيق ويلزم أن يكون مؤرخا ( ٨٣ م )

٩٦ — اذا تعذر احضار المتهم فورا أمام قاضى التحقيق بسبب بعد المسافة أو ضيق وقت ضبطه يصير ايداعه مؤقتا فى محل مأمون من السجن منفردا عن الأشخاص المحكوم عليهم، أو الأشخاص المسجونين بناء على أوامر صادرة بذلك (م ٨٤)

٩٧ — يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بضبطه واحضاره عند تنفيذ هذا الأمر ويجب تسليمه صورة منه ما لم يكن محبوسا احتياطيا على حسب ما هو مقرر فى المادة السابقة وفى هذه الحالة تسلم الصورة الى مأمور السجن بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام (م ٩٠)

٩٨ — لا يجوز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بالسجن فى الأحوال التى تقتضى ذلك الا بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى المصو المذكور أن يبدى أقواله وطلباته بعد اطلاعه على التحقيق (م ٨٧ - ٩٤ ف)

٩٩ — يلزم أن يكون الأمر بالسجن مشتملا على البيانات التى يشتمل عليها الأمر بالضبط والاحضار وينبذ فيه على مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه فى الحبس (م ٨٨ - ٩٦ ف)

١٠٠ — يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بسجنه عند القبض عليه وتسليم الصورة لمأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام (م ٩٠)

١٠١ — لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار أو أوامر السجن بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما ما لم يؤشر عليها قاضى التحقيق أو رئيس النيابة العمومية تأشيراً جديدا مؤرخا (م ٩١)

١٠٢ — يجوز لقاضى التحقيق فى كل الأحوال أن يأمر بعدم مخالطة المتهم المحبوس لغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد ومع ذلك فالمتهم الحق فى أن يتحدث مع المحامى عنه على أفراد (م ٩٢)

١٠٣ — يجوز لقاضى التحقيق فى كل وقت أن يصدر أمرا بالغاء أمر صدر منه لكن اذا كان الأمر المقصود الغاؤه صادرا بسجن المتهم يجب على القاضى أن يسمع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية قبل ذلك (م ٩٥)

١٠٤ — يجوز للمتهم فى أى وقت شاء أن يطلب الافراج عنه مؤقتا ويرفع هذا الطلب الى قاضى التحقيق الذى يحكم فيه بناء على ما يبدىه أحد أعضاء النيابة العمومية بالكتابة وذلك بعد سماع أقوال المتهم وأقوال المصو المذكور

ولا يفرج عن المتهم الا بعد أن يمين محلا له فى الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقبلا فيها وبعد تمهده بأن يحضر فى أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك (م ٩٦ - ١١٣ و ١١٦ ف)

١٠٥ — تجوز المعارضة فى الأمر الذى يصدر من قاضى التحقيق فى الحالة للبينة فى العبارة الأخيرة من المادة ١٠٣ وفى الحالة المبينة فى المادة ١٠٤ أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة

مشورة ولا يقبل التظلم من الحكم الذى يصدر فى تلك المعارضة ويكون حصول تلك المعارضة بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف أربع وعشرين ساعة ويستدعى هذا الميعاد بالنسبة لأعضاء النيابة العمومية من وقت صدور الأمر من قاضى التحقيق أما بالنسبة للمتهم فيستدعى من وقت اعلانه اليه (٩٧ م)

١٠٦ — اذا رفض طلب الافراج بناء على المعارضة أو بغير حصول معارضة فى الميعاد المقرر فى القانون فلا يجوز للمتهم تجديد مائة ثانية غير أنه يسوغ لقاضى التحقيق فى كل الاحوال أن يأمر بناء على التماس المتهم أو من تلقاه نفسه بالافراج عن المتهم المذكور ويكون صدور الأمر بذلك بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية وبناء على ما يبيده بالكتابة (٩٨ م)

١٠٧ — لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال فى المناقشات المتعلقة بالافراج عنه (٩٩ م)

١٠٨ — يجب حتماً فى مواد الجرح الافراج عن المتهم بالضمان بعد آخر استجوابه بثمانية أيام اذا كان له محل ولم يسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة (١٠٠ م)

١٠٩ — وأما فى الجنايات فالافراج مؤقتا ليس بواجب حتماً لكن لقاضى التحقيق أن يأمر به مع اشتراط الضمان (١٠٢ م - ١١٣ ف)

١١٠ — اذا صدر أمر بالافراج بالضمان فبلغ الضمان يقدره قاضى التحقيق أو تقدره المحكمة عند الحكم منها فى التظلم من أمر ذلك القاضى ويخصص فى حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتى بترتيبه

أولاً — المصاريف التى صرفتها الحكومة

ثانياً — المصاريف التى دفعها مسجلا المدعى بالحقوق المدنية

ثالثاً — الترامة

وخلاف ذلك يبنى أن يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ مقدر فى الامر أو الحكم يخصص لدفع ما يأتى على حسب ترتيبه

أولاً — مصاريف تنفيذ الحكم غير الترامة وغير المصاريف التى صرفت قبل انعقاد الجلسة

ثانياً — الجزء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القاضى أو المحكمة (١٠٩ م - ١١٤ ف)

١١١ — اذا لم ينته التحقيق فى ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وسجنه وجب رفع الامر بالسجن للمحكمة الابتدائية بناء على تقرير من قاضى التحقيق أو على طلب المتهم وتقرر المحكمة حال انعقادها هيئة أودة مشورة وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما اذا كان هناك وجه للاستمرار فى التحقيق مع إطالة مدة السجن الاحتياطى أو مع الافراج المؤقت عن المتهم بالضمان أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطنياً

١١٢ — إذا خرجت القضية من يد قاضى التحقيق ورفع طلب الافراج الى المحكمة الابتدائية وهى تحكم فى ذلك الطلب فى أودة المشورة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية ولا يقبل التظلم من الحكم الذى يصدر منها (١٠٣ م)

١١٣ — إذا صدر أمر بالافراج عن المتهم ثم نفوت دلائل الشبهة جاز فى كل الاحوال اصدار أمر آخر بحبس المتهم المذكور ثانيا

ويصدر الامر بالحبس فى هذه الحالة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية من قاضى التحقيق أو من قاضى أو رئيس المحكمة المرفوعة اليها الدعوى (١٠٤ م - ١١٥ ف)

١١٤ — إذا دعى المتهم بالطرق القانونية الحضور بعد الافراج عنه مؤقتا ولم يحضر أمام قاضى التحقيق أو المحكمة على حسب الاحوال جاز اصدار أمر بسجنه والحكم عليه أيضا بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة جنيهات مصرية

١١٥ — إذا أفرج عن منهم بجناية افرجا مؤقتا يجب فى كل الاحوال القبض عليه وجبسه بناء على الامر الذى يصدر من قاضى التحقيق بأحاطه على المحكمة الابتدائية الجناية (١) (١٠٥ م)

### الباب الرابع (١)

( فى قفل التحقيق وفى الاوامر التى تصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى وفى الاحالة )

١١٦ — إذا رأى لقاضى التحقيق أن الواقعة ليست جنائية ولا جنحة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج فوراً عن المتهم أن كانت محبوسا وفى ظرف أربع وعشرين ساعة يرسل الامر المذكور لقلم النيابة العمومية ويعن للمدعى بالحقوق المدنية للمعارضة فيه ان أراد بالكيفية وفى المواعيد المقررة لذلك بمادتي ١٧٢ و ١٧٤ من هذا القانون (١٢٠ م - ١٢٨ ف)

١١٧ — إذا رأى القاضى المذكور أن الواقعة ليست الا مجرد مخالفة يحيل المتهم على محكمة المخالفات ويأمر بالافراج عنه ان كان محبوسا (١٢٣ م - ١٢٩ ف)

١١٨ — أما اذا رأى أن الواقعة تمت جنحة فيحيل المتهم على محكمة الجنح وإذا كانت الجنحة فى هذه الحالة تستوجب العقاب بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير إبقاءه فى السجن مؤقتاً أما اذا كانت الجنحة لا تستوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بشير ضمان بشرط أن يحضر أمام المحكمة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبيه عليه بذلك (١٢٤ م - ١٣٠ ف)

١١٩ — إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة من قبيل الجنايات يحيل المتهم على محكمة الجنايات (٢١٨ - ٢٢٩ و ٢٣١ ف)

١٢٠ — الاوامر التي تصدر من قاضى التحقيق بالاحالة على احدى المحاكم يجب في جميع الاحوال أن تذكر فيها مواد القانون المبينة عليها التهمة (١٢٦ م)

١٢١ — على قاضى التحقيق أن يرسل الى النيابة العمومية الامر الصادر بالاحالة وأوراق الدعوى والأوراق الدالة على الثبوت في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ الامر المذكور وعلى الكاتب أن يخبره المتهم وأن وجد مدع بحقوق مدنية فيعلن اليه أيضا

١٢٢ — ويجوز لأعضاء النيابة العمومية دون غيرهم المعارضة في الامر الصادر بالاحالة متى اقتضى الحال ذلك مراعاة للقانون وتكون المعارضة منهم بقرار يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمان وأربعين ساعة من يوم ارسال الامر بالاحالة (١٢٧ م)

١٢٣ — اذا لم تحصل المعارضة من النيابة العمومية وجب عليها أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة بالدعوى على حسب ما تدون في الامر الصادر بالاحالة

١٢٤ — فان حصلت المعارضة من النيابة العمومية في الامر الصادر بالاحالة وجب عليها أن تقدمها الى المحكمة الابتدائية في ظرف ثلاثة الايام التالية لليماد المقرر في المادة ١٢٢ وعلى المحكمة أن تحكم في المعارضة على الفور حكما قطعيا لا يقبل الطعن فيه ويكون حكمها في ذلك في أودة مشورتها بدون حضور أحد من الخصوم بناء على ما يديره أحد أعضاء النيابة العمومية وعلى ما يقدمه المدعى بالحقوق المدنية والمتهم من التقارير ان قدما شيئا من ذلك (١٢٨ م)

١٢٥ — لا يسوغ للقاضى الذى حكم بأودة المشورة في المعارضة في أمر بالاحالة أن يكون من ضمن الدائرة التي تحكم في الموضوع

١٢٦ — تقديم المعارضة يجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل ويجوز للمحكمة الابتدائية منقذة بهيئة أودة مشورة أن تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى اذا اقتضى الحال ذلك والا تحيل المتهم فورا على المحكمة التي يرى لها اختصاصها بالحكم في الدعوى

١٢٧ — الامر الصادر من قاضى التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو من المحكمة بناء على المعارضة المرفوعة أمامها لا يمنع من الشروع ثانيا فيها بعد في تمام اجراءات الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى وتمت من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والأوراق والحاضر التي لم يمكن عرضها لقاضى التحقيق أو للمحكمة عند رفع المعارضة لها ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضئيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لظهار الحقيقة (١٢٢ م)

## الكتاب الثالث — في عا كم المواد الجنائية

### الباب الاول — في محكمة المحالفات

١٢٨ — يحكم قاضى الامور الجزئية فى الافعال الممتعة قانونا مخالفات فان لم يوجد فأمور من مأمورى الضبطية القضائية يعين لذلك بأمر عال بناء على طلب ناظر الحفانية وكذلك ان لم يوجد أحد من أعضاء النيابة العمومية فيقوم بأداء وظيفته بمحكمة المحالفات مأمور من مأمورى الضبطية القضائية ينتدبه النائب العمومى

١٢٩ — محال القضايا على القاضى بأمر يصدر من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامه من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية (١٣١ م - ١٤٥ ف)

١٣٥ — يكلف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة بمبدأ يوم كامل بالأقل خلاف مواعيد مسافة الطريق وتذكر فى ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تقضى بالعقوبة (١٣٢ م - ١٤٩ ف)

١٣١ — يجوز لقاضى المحالفات فى كل الاحوال بناء على طلب أحد المضموم أو أحد أعضاء النيابة العمومية أن يأمر قبل انعقاد الجلسة باجراء جميع الاستبانات والتحقيقات المختصرة التى تستلزم السرعة (١٣٣ م).

١٣٢ — اذا لم يحضر المضمم المكلف بالحضور ولم يرسل وكيله عنه فى اليوم المعين بورقة التكليف يحكم فى غيبته (١٣٤ م - ١٤٩ ف)

١٣٣ — تقبل المارضة فى الحكم الصادر غيايبا فى ظرف ثلاثة الايام التالية لاعلان الحكم المذكور خلاف مواعيد مسافة الطريق ويجوز اعلان ذلك الحكم بملخص على النموذج الذى يقرره ناظر الحفانية وتحصل المارضة بتقرير يكتب فى قلم كتاب المحكمة وتستلزم التكليف بالحضور فى أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ويجب اعلان تلك المارضة للمدعى بالحقوق المدنية قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة

وتعتبر المارضة كأن لم تكن اذا لم يحضر الماراض

ولا تقبل المارضة من المدعى بالحقوق المدنية (١٣٥ م - ١٥١ ف)

١٣٤ — يسأل الكاتب أوراق التحقيق ما عدا محاضر شهادة الشهود التى لا يصح ذكرها فى المرافعة الا بعد سماع الشهادة ثم يقدم أحد أعضاء النيابة العمومية طلباته وبعد ذلك يسأل القاضى المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا فان أجاب بالإيجاب يحكم بغير مناقدة ولا

مرافعة وأما اذا أجاب بالسلب فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الخطامية ثم تسمع شهادة شهود الاتبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من ذلك العضو أولا ثم من المدعى بالحقوق المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو السابق ذكره والمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبا الشهود المذكورين مرة ثانية لايفضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم (١٣٦ م - ١٥٣ ف)

١٣٥ — وبعد سماع شهادة شهود الاتبات يمدى المتهم أوجه المدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم بمعرفة المتهم أولا ثم بمعرفة من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية وبعده بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز للمتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايفضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الاسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضرا من أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية

وبعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الشهود الأول وأن يطلب حضور الشهود الأول المذكورين لايفضاح أو تحقيق الوقائع التي أدى شهود النفي شهادتهم عنها (١٣٦ م - ١٥٣ ف)

١٣٦ — يجوز للقاضي في أي حالة كانت عليها الدعوى أن يوجه للشهود أي سؤال يرى له لزوم توجيهه اليهم لظهور الحقيقة أو يأذن للخصوم بذلك ويجب عليه منع توجيه أسئلة للشاهد لا يكون لها تعلق بالدعوى ولا جائزة القبول

ومحوزه له أيضا أن يجتمع عن سماع شهادة شهود عن وقائع يرى له أنها واضحة وضوحا كافيا ويجب عليه أن يمنع عن الشاهد كل كلام بالتصریح أو التلميح وكل إشارة بما يرتب عليه اضطراب أفكاره أو تخوفه وعليه أيضا أن يمنع توجيه أي سؤال مخالف للآداب أو غفل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بوقائع الدعوى أو بوقائع أخرى تخوف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى (١٣٦ م - ١٥٣ ف)

١٣٧ — لا يجوز استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك فان طلبه يستجوبه أولا المدافع عنه ثم من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية ثم المدعى بالحقوق المدنية

واذا ظهر في أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالفتات اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات (١٣٦ م - ١٥٣ ف)

١٣٨ — بعد سماع شهادة شهود الاتبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضرا بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم أن يحكم الا أنه يلزم في كل الاحوال ان يكون المتهم آخر من يتكلم ويلزم أن يبين في محضر الجلسة أن الاجراآت السالف ذكرها صار استيفائها (١٣٦ م - ١٥٣ ف)



١٣٩ — تعتمد في مواد التحقيقات التي تقع فيما يمتنى بأوامر الضبطية المحاضر التي يجرها المأمورون المختصون بذلك الى أن يثبت ما ينفيها (١٣٩ م)

١٤٠ — تكليف الشهود بالحضور يكون بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية أو أحد أعضاء النيابة العمومية أو المتهم (١٣٧ م)

١٤١ — اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصريا في أول مرة ثم يكلف بالحضور ثانيا فان تأخر أيضا جاز القبض عليه وحضاره قهرا والحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيته مصرى أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أيام

١٤٢ — اذا حضر في ثانی مرة بناء على تكليفه بذلك من حكم عليه من الشهود بدفع غرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة وأبدى أعذارا صحيحة جاز إغناؤه من الغرامة بعد سماع أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية

١٤٣ — ومع ذلك اذا رأى القاضي أن حضور الشاهد لم يكن ضروريا لظهور الحقيقة جاز له في كل الأحوال أن يصرف النظر عن حضوره ويستمر في التحقيق من وقت تخلفه في أول مرة وفي هذه الحالة يجوز الطعن في الحكم الصادر على الشاهد ويكون ذلك بالطرق المعتادة المتعلقة بالمعارضة وقيل الاستئناف في كل الأحوال في الاحكام الصادرة على الشهود بمقتضى المادتين السابقتين والمادة الآتية

١٤٤ — اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيته مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا

١٤٥ — يجب على الشهود الذين تجاوز سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يمينا على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره والا كان العمل لاغيا (١٤٠ م - ١٥٥ ف)

١٤٦ — يدون الكاتب أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل اقامة كل منهم وخلاصة أقواله فاذا كانت الواقعة مما يجوز أن يحكم من أجلها بمقوبة غير الغرامة والتعويضات والرد والمصاريف يدون الكاتب شهادة الشهود بتمامها ويصدق القاضي على عبارتها وتحفظ مع أوراق الدعوى (١٤٧ وما بعدها م - ١٥٥ ف)

١٤٧ — اذا رؤى أن الواقعة غير تامة أو لا تمد مخالفة وليست فيها شبهة جنحة ولا جنابة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له مع ذلك أن يحكم في التعويضات التي قد يطلبها المصوم بعضهم من بعض (١٤٤ م - ١٥٩ ف)

١٤٨ (قانون ٧ سنة ١٩١٤) -- اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنحة يحكم

القاضي بعدم اختصاصه و يرسل الاوراق الى النيابة العمومية لتعمل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون .

و اذا وجدت قرآن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية يحكم القاضي بعدم اختصاصه متى أصبح هذا الحكم نهائيا تقدم النيابة القضية الى قاضي الاحالة بالكيفية المقررة في المادة ١٠ من القانون بمرة سنة ١٩٠٥ الصادر بتشكيل محاكم الجنايات وذلك بعد تحقيقها ان لم يكن سبق تحقيقها بمحرتها وفي هذه الحالة يصدر القاضي اما أمرا بالاحالة على محكمة الجنايات واما أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ومع ذلك اذا لم ير القاضي في الافعال المستندة الى المتهم الا شبهة الممتنعة أو المخالفة جاز له أن يوجهها الى المتهم في قرار الاحالة بطريق النيابة مع الجنائية (١٤٥ م - ١٦٠ ف)

١٤٩ — كل حكم صادر بمقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالمقوبة وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان باطلا (١٤٦ م - ١٦٣ ف)

١٥٠ — لا يحكم القاضي في التعميضات الا اذا كانت لا تزيد عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائيا (١٤٤ م - ١٥٩ ف)

١٥١ — يجب اصدار الحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها بالأكثر (١٣٨ م - ١٥٣ ف)

١٥٢ — يجب على كاتب الجلسة أن يجرى امضاء نسخة الحكم الاصلية في اليوم التالي ليوم النطق به (١٤٧ م - ١٦٤ ف)

١٥٣ — كل حكم صادر في مخالفة يجوز استئنافه من المحكوم عليه اذا كان مشتملا على عقوبات أخرى غير الغرامة أو التعميضات أو الراد أو المصاريف ويجوز استئنافه أيضا من النيابة العمومية اذا طلبت الحكم بترك العقوبات الأخرى ولم يحكم القاضي بها

وفيما عدا الاحوال السابقة لا يجوز استئناف الحكم من المحكوم عليه أو من النيابة العمومية الا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها (١٥٠ و ١٥٣ وما بعدها م - ١٧٢ و ١٧٧ ف)

١٥٤ — يطلب الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة الأيام التالية لصدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة الخصوم وأما اذا كان صادرا في الغيبة ففي ظرف ثلاثة الأيام التالية لانقضاء ميعاد المعارضة

ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية ما لم ينص على خلاف ذلك وتكلف النيابة العمومية الخصوم بالحضور الى تلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة

ويكون الاجراء أمام المحكمة المذكورة بمراعاة الأصول والقواعد المقررة في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب (١٥١ م)

١٥٥ — الأحكام الصادرة بالبراءة وبالمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها وكذلك الحال إذا كانت صادرة بالحبس إلا إذا قدم المتهم كفالة بأنه إذا لم يستأنف الحكم لا يفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وأنه إذا استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذى يصدر . وكل حكم صادر بعقوبة الحبس يعين فيه المبلغ الذى يجب تقديم الكفالة به ( ١٤٩ م - ١٦٥ ف )

### الباب الثانى — عما كم الجنح

#### ( الفصل الأول — فى محكمة أول درجة للجنح )

- ١٥٦ — يحكم قاضى الأمور الجزئية فى الافعال التى تعتبر جنحا بنص قانونى ( ١٥٦ م )
- ١٥٧ — نحال الدعوى على المحكمة بناء على أمر يصدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف المدعى عليه مباشرة بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية ( ١٥٧ م - ١٨٢ ف )
- ١٥٨ — تكليف المدعى عليه بالحضور يكون بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة وذلك فى عدا حالة مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية فإنه لا يكون فيها التكليف بالحضور بميعاد وتذكر فى ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التى تقضى بالعقوبة
- ١٥٩ — إذا رفعت الدعوى على المتهم للمحكمة فى حالة مشاهدته متلبسا بالجناية وطلب اعطائه ميعادا للحضور للمداخلة عن نفسه يأذن له القاضى بميعاد ثلاثة أيام بالأقل فإذا لم يطلب المتهم ميعادا ورأى القاضى أن الدعوى غير صالحة للحكم يأمر بتأخيرها لاحدى الجلسات القريبة لزيادة التحرى والتحقيق ويبقى فى هذه الحالة المتهم بالسجن أو يأمر بالافراج عنه مؤقتا إذا اقتضى الحال ذلك سواء كان بضمانة أو بغيرها
- ١٦٠ — والأحكام المقررة فى الباب الأول من هذا الكتاب المتلفة بالاجراآت فى الجلسة تتبع فى مواد الجنح ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بمد ( ١٦٢ م )
- ١٦١ — يجب على المتهم بقبل جنحة تستوجب العقوبة بالحبس أن يحضر بنفسه وأما فى الأحوال الأخر فيجوز له أن يرسل وكيله عنه وهذا مع عدم الاختلال بما للقاضى من الحق فى أن يأمر بحضوره بنفسه ( ١٥٩ م - ١٨٥ ف )
- ١٦٢ — إذا لم يحضر المتهم بنفسه ولم يرسل وكيله عنه على حسب المقرر فى المادة السابقة يجوز الحكم فى غيبته بمد الاطلاع على الاوراق ( ١٦٠ م - ١٨٦ ف )

١٦٣ — تقبل المباشرة على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ وتستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها (١٦١ م — ١٨٧ و ١٨٨ ف)

١٦٤ — يجوز للقاضي بناء على ما له من السلطة المطلقة أن يأمر بدلاوة أى ورقة يرى له لزوم تلاوتها (١٦٣ م)

١٦٥ — اذا لم يحضر الشهود في الجلسة يجوز لكل من القاضي وأعضاء النيابة العمومية والمقصوم أن يتلوا المحاضر التي صار تحريرها في أثناء التحقيق بشهادتهم

وكذلك يجوز لمن ذكر تلاوة تقارير أهل الخبرة أو غيرهم من الشهود الذين يخلفوا عن الحضور (١٦٤ م)

١٦٦ — يطلب حضور الشهود على يد محضر أو أحد رجال الضبط الا في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية فانه يجوز فيها طلب حضورهم شفاه بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط أيا كان

وبعد المجابة منهم بأنهم حاضرون عند نداءهم بأسماهم يقادون لأودة تخصص لهم ولا يخرجون منها الا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة لحين قفل باب المرافعة ما لم يرخص لهم القاضي بعبارة صريحة بالخروج ويجوز أن يطلب صرفهم في أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر أمر بذلك وتسوغ مواجهتهم مع بعضهم

١٦٧ — من تخلف من الشهود عن الحضور أمام المحكمة في أول مرة بعد تكليفه به على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو بالكيفية المذكورة في المادة ١٦٦ في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجناية يحكم عليه بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن عشرين جنينا مصريا واذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه واحضاره قهرا فضلا عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنينا مصريا

١٦٨ — من حكم عليه من الشهود بالغرامة بسبب تخلفه عن الحضور في أول مرة ثم حضر بناء على تكليفه في المرة الثانية وأبدى أعذارا صحيحة يجوز اعفائه من الغرامة بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية

١٦٩ — اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنينا مصريا الا أنه لا يحكم بعقوبة ما على الأشخاص المزمين بمقتضى المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات بكتان الأمرار التي ائتمنوا عليها بسبب صساعتهم ولا على الأشخاص المعفين من أداء الشهادة في الاحوال الميئنة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

١٧٠ — يدون كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة كل منهم وعمله وشهادتهم ويصدق

- القاضي على هذه الشهادة وتحفظ في أوراق القضية (١٤٧ و ١٧٦ وما بعدها م - ١٥٥ ف)
- ١٧١ — يصدر الحكم فوراً اذا كان المتهم مسجوناً فاذا لم يكن مسجوناً يجوز تأخير الحكم الى الجلسة التالية ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك (١٧٠ م - ١٩٠ ف)
- ١٧٢ — اذا كانت الواقعة غير ثابتة أولاً يعاقب المانون عليها أو سقط الحق في اقامة الدعوى بها بمضي المدة الطويلة بحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم أيضاً بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض (١٧١ م - ١٩١ ف)
- ١٧٣ — أما اذا كانت الواقعة ثابتة وتمت جنحة فيحكم القاضي بالعقوبة ويحكم بالتعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية ويكون الاجراء كذلك اذا ظهر أن الواقعة الموصوفة بكونها جنحة لم تكن الاغتالة (١٧٢ م - ١٩٢ ف)
- ١٧٤ (ق ٧ سنة ١٩١٤) — وأما اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية فيكون الاجراء طبقاً للفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤٨ (١٧٤ م - ١٩٣ ف)

### الفصل الثاني — الاستئناف في مواد الجرح

- ١٧٥ — الاحكام الصادرة في مواد الجرح يقبل استئنافها من المحكوم عليه ومن النائب العمومي أو أحد وكلائه
- ١٧٦ — يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعي بحقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها بشرط أن يزيد المبلغ الذي يطالب به المدعي بالحقوق المدنية عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائياً
- ١٧٧ — الاستئناف من المحكوم عليه أو الأشخاص المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعي بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي يجب أن يرفع في ظرف عشرة أيام بالأكثر والاستقط الحق فيه ويتبدى هذا اليماد من يوم صدور الحكم الا في حالة صدوره غيباً فلا يتبدى فيها يتعلق بالتمهم الا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة
- وطالب الاستئناف من النائب العمومي ينبغي أن يكون في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم المراد استئنافه
- ١٧٨ — الاستئناف من المحكوم عليه أو المدعي بالحقوق المدنية أو أحد وكلاء النائب العمومي يكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف
- وأما الاستئناف من النائب العمومي فيكون بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة الابتدائية (ق ٦ نمرة ١٩٠٥)

- ١٧٩ — يرفع الاستئناف الى المحكمة الابتدائية ( ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥ )
- ١٨٠ — الأحكام الصادرة بالفرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها وكذلك الاحكام الصادرة بالحبس في سرقة أو على متهم متشدد أو من ذوى السوابق وفي الاحوال الأخرى التي يكون الحكم فيها بالحبس تراعى أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥٥ اذا كان المتهم غير محبوس
- أما اذا كان المتهم محبوساً حسب احتياطياً فيجوز للقاضي أن يأمر بتنفيذ الحكم تنفيذاً مؤقتاً أو يأمر بالإفراج عن المتهم بالضمانة حسباً هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٥٥
- ١٨١ — اذا حكم براءة المتهم المحبوس حسب احتياطياً يجب في الحال الإفراج عنه ولو استؤنف الحكم الصادر ببراءته
- ١٨٢ — على كاتب المحكمة أن يسلم أوراق الدعوى للنيابة المسمومة بها وهي ترسلها لنيابة المحكمة الابتدائية (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥)
- ١٨٣ — يرفع الاستئناف في أثناء التلايين يوماً الى دائرة المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الاستئناف في مواد الجنب (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥)
- فاذا كان المتهم محبوساً وجب على النيابة اجراء نقله في الوقت المناسب الى السجن العمومي بالجهة الموجودة فيها المحكمة المختصة بنظر الاستئناف
- ١٨٤ — يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة العمومية بذلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥)
- ١٨٥ — يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل إبداء رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الاعضاء أقوال المستأنف والأوجه المستند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم
- ١٨٦ — يسوغ في كل الاحوال للمحكمة الابتدائية أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وتنبع في محكمة ثاني درجة المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بذلك (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥)
- ١٨٧ — الاحكام النيابية الصادرة من المحاكم الكلية في ثاني درجة تخويز المعارضة فيها على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ (ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٥)

١٨٨ — تتيج في محكمة الاستئناف الأحكام المقررة في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ من هذا القانون  
 ١٨٩ (ق ٧ سنة ١٩١٤) — اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية تحكم  
 المحكمة بعدم اختصاصها وتأمّر بالقبض على المتهم وسجنه أن رأت محلا للقبض عليه وتحيل القضية  
 على النيابة لتجرى فيها على ما هو مبين في الفقرة الثانية والثالثة من المادة ١٤٨  
 ولا تنطبق هذه المادة على الحالة التي يكون فيها الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده

### الباب الثالث

#### ( في محاكم الجنايات ) (١)

##### ( الفصل الاول — في الحاكم الابتدائية للجنايات )

١٩٠ (١) — المحكمة الابتدائية تحكم في أول درجة بهيئة محكمة جنايات في الافعال التي تصد  
 جنائية بمقتضى نص في القانون  
 ١٩١ (١) — محال الدعوى على محكمة الجنايات في أول درجة بمقتضى أمر يصدر بالإحالة  
 من قاضى التحقيق أو من أودة المشورة أو بناء على تكليف النيابة العمومية للمتهم بالحضور مباشرة  
 أمام المحكمة  
 ١٩٢ (١) — تركب المحكمة المذكورة من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضى التحقيق  
 الذى نظر الدعوى من قبل

##### الفرع الاول — في الاجراءات التي تحصل قبل انعقاد الجلسة

١٩٣ (١) — على رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أن يعلن للمتهم ما يأتى  
 أولا — ورقة الاتهام التي يجررها ويضع عليها امضاءه رئيس النيابة المذكور أو أحد وكلائها  
 وتكون مشتملة على بيان نوع الجناية المبينة عليها التهمة وبيان الواقعة وجميع الاحوال التي يستترتب  
 عليها تشديد العقوبة وبيان مواد القانون التي يطلب الحكم بمقتضاها ويكون اعلان ذلك قبل  
 انعقاد الجلسة بخمسة عشر يوما على الاقل واذا كان التحقيق حصل بمعرفة قاضيه فيعلن مع تلك الورقة  
 الامر الصادر بالإحالة  
 ثانيا — محاضر وتقارير أهل الخبرة وشهادة الشهود ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثانية أيام  
 ولا يترتب بطلان الاعلان على وقوع غلط أو سهو في نسخ الاوراق المذكورة  
 ثالثا — ورقة التكليف بالحضور ويكون اعلانها قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام كاملة  
 رابعا — أسماء الشهود الذين يريد احضارهم ويكون اعلان ذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقـل

١٩٤ (١) — يجب أيضا على كل من المتهم والمدعى بالحقوق المدنية أن يعلن للاختراق أسماء شهوده بواسطة محضر قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقبل ويخبر بها رئيس النيابة العمومية أو وكيلها بتقرير محرر بقلم كاتب المحكمة

١٩٥ (١) — يطلب حضور الشهود قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة بالاقبل خلاف مواعيد مسافة الطريق

١٩٦ (١) — يجوز اطلاع المدافعين عن الخصوم على أوراق القضية كلما طلبوا ذلك بحيث يكون اطلاعهم عليها في قلم كتاب المحكمة بدون نقلها منه الا اذا اقتضت أعمال المحكمة نقلها فان لم يعين المتهم مدافعا عنه عند تكليفه بالحضور يعين المدافع المذكور بمعرفة رئيس المحكمة من تلقاء نفسه

وللمحامى المعين من قبل المحكمة اذا لم يكن فقر المتهم ثابتا أن يطلب منها أن تقدر له انما بما حق أحسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الانعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز العطن في هذا التقدير بأى وجه من الوجوه

### الفرع الثاني — في الاجراءآت التي تحصل بالجلسة وفي فحص الاوراق وفي الحكم

١٩٧ (١) — يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال انما تجري عليه الملاحظة والمراقبة اللازمة ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها الا اذا حصل منه تشويش جسم يستدعى ذلك

١٩٨ (١) — يجب أن يكون للمتهم من يساعده في المدافعة عنه والا كان العمل بإطلا

١٩٩ (١) — يقرر المتهم اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده

٢٠٠ (١) — على كاتب المحكمة أن يقرأ ورقة الاتهام

٢٠١ (١) — بسد تلاوة ورقة الاتهام يحصل الشروع في الاجراءآت اللازمة كلبين في

الفصل الاول من الباب الثاني من هذا الكتاب ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية بعد

٢٠٢ (١) — يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما ينص كلا منهم أن يمرض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يطقوا باسماهم انيا للمادة ١٩٣

٢٠٣ (١) — اذا لم يحضر أمام محكمة الجنايات في أول درجة من كلف بالحضور لاداء الشهادة



أو حضر وامتنع عن ادائها تتبع في حقه الاصول المقررة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ وفي حالة تخلف الشاهد عن الحضور لأول مرة تكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنيتها مصريا أما اذا تخلف عن الحضور مرة ثانية فتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز أربعين جنيتها مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا

وأما عقوبه الشاهد الذى يحضر ويمنع عن أداء الشهادة فتكون غرامة لا تتجاوز أربعين جنيتها مصريا أو الحبس لمدة لا تتجاوز شهرين

٢٠٤ (١) — تشرع المحكمة فى المداولة فوراً بعد قفل باب المرافعة وتصدر الحكم فى الجلسة عينها ٢٠٥ (١) — يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأى مفتى الجهة الموجودة فى دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه فإذا لم يبد رأيه فى ميعاد السبعة أيام التالية لارسال الاوراق اليه تحكم المحكمة فى الدعوى

٢٠٦ (١) — اذا رأت المحكمة أن الواقعة غير ثابتة أو لا تمتد جنائية ولا جنحة أو أنها مجرد مخالفة تحكم ببراءة المتهم ويحصل الافراج عنه فوراً ان لم يكن محبوسا لسبب آخر وتحكم المحكمة فى التضمينات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض ويكون حكمها فى ذلك فى نفس الحكم الذى تصدره بما ذكر آنفا

٢٠٧ (١) — اذا رؤى للمحكمة أن هناك جنائية أو جنحة تحكم بالعقوبة المقررة لقانونا وتفصل أيضا فى نفس هذا الحكم فى التعميمات التى قد يطلبها المدعى بالحقوق المدنية

### الفصل الثانى — فى الاستئناف فى مواد الجنايات (١)

٢٠٨ (١) — استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات فى أول درجة يرفع الى دائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف

٢٠٩ (١) — لا يقبل الاستئناف الا من الأشخاص الآتى ذكرهم أولا — المحكوم عليه

ثانيا — الشخص المسؤول عن الحقوق المدنية والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمقوقهما فقط وذلك اذا كان المبلغ الذى يطالب به المدعى بالحقوق المدنية يتجاوز القيمة التى يكون حكم القاضى الجزئى فيها نهائيا

ثالثا — رئيس النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية أو النائب العموى

٢١٠ (١) — يطلب الاستئناف بالكيفية وفى المواعيد المقررة فى مادى ١٧٧ و ١٧٨ من هذا القانون

- ٢١١ (١) — اذا كان الحكم صادرا بالحبس تراعى أحكام المادة ١٨٠ المختصة بالتنفيذ أما اذا كان الحكم صادرا بعقوبة أشد فيرتب على الاستئناف إيقاف تنفيذه ويجوز للمحكمة أن تأمر بحبس المتهم حتى يحكم في الاستئناف اذا كان غير محبوس
- ٢١٢ (١) — اذا كان الحكم صادرا ببراءة المتهم فيصير الافراج عنه فورا ولو طلب استئناف ذلك الحكم بشرط أن يحضر أمام محكمة الاستئناف اذا اقتضى الحال ذلك
- ٢١٣ (١) — تقدم الدعوى الى محكمة الاستئناف وتتبع في الجلسة القواعد المقررة في المواد ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ وكذا تتبع في هذه المحكمة حال انعقادها بهيئة محكمة جنايات الأحكام المقررة في المواد ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧
- ٢١٤ (١) — اذا رأت محكمة الاستئناف لزوما لسماع شهادة شهود فيتبع ما هو مقرر في المادة ٢٠٣ اذا اقتضى الحال ذلك

### الفصل الثالث

- في الأحكام التي تصدر من أول درجة أو ثاني درجة في غيبة المتهم
- ٢١٥ — اذا لم يجسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات في أول درجة يحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة ( ٢٥٤ م — ٤٦٥ ف )
- ٢١٦ — يجب قبل يوم الجلسة بشمانية أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتها في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية ويقوم التعليق والنشر مقام الاعلان ( ٢٥٦ م )
- ٢١٧ — لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم القسائى ومع ذلك اذا كان للمتهم غالبا عن القطر المصرى أو ادعى عدم امكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدى عذره ويثبت أنه عذر مقبول
- فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تأمر بإيقاف الدعوى وتعين ميعادا لحضور المتهم فيه أمامها ( ٢٥٧ م — ٤٦٨ ف )
- ٢١٨ — تلى في الجلسة ورقة الاتهام والحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر المقرر في المادة ٢١٦ في المبدأ المعين قانونا
- ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالعقوبة ويبدى المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته وبند
- (١) ر. قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ ( ١٩٠٥ ) م ٥٦

ذلك تحصل المداولة بالحكمة وبصير اطلاعا على أوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضمينات ان كان لها وجه

٢١٩ — اذا حكم على المتهم في غيبته وتحصل المدعى بالحقوق المدنية على الزامه بالتضمينات فيجب على المدعى المذكور أن يقدم كفيلا ليتمكن تنفيذ ما يخص به من الحكم

٢٢٠ — لا يكون للكفالة تأثير الا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم في غيبة المتهم

٢٢١ — اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه في أثناء مدة الخمس سنين المقررة في المادة السابقة يعاد الحكم فيما يخص بالتضمينات

فاذا كان الحكم السابق قد نفذ يجوز للمحكمة ان تأمر برد المبالغ المتحصلة كلها او بعضها اذا اقتضى الحال ذلك

٢٢٢ — اذا توفي من حكم عليه في غيبته في أثناء مدة الخمس سنين السابق ذكرها ولم تقدر التضمينات فيحصل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه الورثة

واذا سبق دفع تلك التضمينات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم وردما يلزم رده اليهم كالفرد في المادة السابقة

٢٢٣ — وأما اذا توفي من حكم عليه في غيبته بعد انقضاء مدة الخمس سنين المذكورة أو حضر من لقاء نفسه أو قبض عليه وصدر الحكم عليه عند اعادة النظر فيه فلا يجوز الطعن في الحكم الأول فيما يختص بالتضمينات وبعتبر تقديرها قطعيًا اذا سبق حصوله

فاذا صدر الحكم عند اعادة النظر فيه ببراءة المتهم لا يجوز أيضا طلب رد التضمينات اذا سبق دفعها وأما اذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شيء من ذلك

٢٢٤ (٧ سنة ١٩١٤) — اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره فاذا لم يسبق حضور المتهم أمام قاضي الاحالة يكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم اليه . فاذا سبق حضوره أمامه تقدم القضية الى محكمة الجنايات بناء على قرار الاحالة الاول (٢٥٩ م - ٤٧٦ ف)

٢٢٥ — اذا وجدت عدة متهمين في قضية واحدة وغاب أحدهم فلا يترتب على غيابها في أى حال من الاحوال تأخير الحكم فيها بالنسبة للآخرين (٣٦٠ م - ٤٧٤ ف)

٢٢٦ (١) — لا يقبل الاستئناف في الاحكام الصادرة في غيبة التهم من المحكمة الابتدائية في مواد الجنايات

٢٢٧(١) — اذا حكم على المتهمين بحكمة الجنايات في أول درجة بحضوره وطلبت النيابة العمومية استئناف ذلك الحكم أمام محكمة الاستئناف ووفر للمتهم قبل الحضور في جلسة هذه المحكمة قفص في حقه جميع الاحكام المقررة في هذا الفصل

وتتبع أيضا تلك الاحكام في حق المتهم الذي أفرج عنه بمقتضى المادة ٢١٢ ولم يحضر عند الاقتضاء أمام محكمة الاستئناف في حالة استئناف الحكم الابتدائي أمامها الا أنه يستثنى من الاحكام السابق ذكرها ما هو مقرر في مادتي ٢١٥ و ٢١٦

٢٢٨ — كل حكم ابتدائي أو استئنافي صادر بقوبة على متهم غائب يعلق على باب قاعة الجلسات الجنائية في المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية

#### الباب الرابع في طرق الطعن غير الاعتيادية

٢٢٩ — يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والحكوم عليه والمسؤول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يخص بمقوقهما فقط أن يطعن أمام محكمة الاستئناف منقعة هيئة محكمة نقض وإبرام في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنايات أو الجنح

ولا يجوز هذا الطعن الا في الاحوال الثلاث الآتية

الاولى — اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الناتجة في الحكم

الثانية — اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم

الثالثة — اذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطالان الاجراءات أو الحكم

والأصل في الأحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم

استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق

القانونية أن تلك الاجراءات أهملت أو خولقت وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في

الحكم (ق عمرة ٦ سنة ١٩٠٥) (١٥٣ و ١٧٥ و ٢٥٠ م - ١٧٧ و ٣٧١ و ٣٧٣ و ٤٠٨ ف)

٢٣٠ — ويجوز ذلك أيضا في حالة صدور الحكم في غيبة المتهم لكل من النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية كل فيما يخص به

٢٣١ — يحصل الطعن المذكور بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم ويلزم بيان الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا والا سقط الحق فيه ولا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سبق ذكره

وعلى قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره  
ويكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

وإذا لم تبين أسباب الطعن في الميعاد المقرر أو اقتصر من رفعه على بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية بدون مرافعة  
ولا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذه إلا إذا كان صادرا بإلعدام ( ١٥٢ م - ٢٦١ ف )

٢٣٢ - تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال المصوم أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٩ وأما في الحالة الثانية فتتبع مقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تبيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . وفي هذه الحالة الثالثة لا يجوز لأحد من القضاة الذين استتركوا في الحكم المنهوض أن يكون عضوا بالهيئة التي تبيد نظر القضية ( ق بكرة ٩ سنة ١٩٠٥ )

وإذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والبرام في القضية عينها وقبل هذا الطعن فتتبع المحكمة في أصل الدعوى حكما انتهائيا ( ١٥٤ و ١٧٥ و ٢٥٧ م - ٢٦١ ف )

٢٣٣ - إذا صدر حكمان على شخصين أو أكثر أسند فيهما لكل شخص العمل المسند للآخر جاز لكل من أعضاء النيابة العمومية وأولى الشأن في الحكمين المذكورين أن يطلب في أى وقت كان النامها من محكمة الاستئناف وهي منعقدة هيئة محكمة نقض وإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر وتقدم هذا الطلب بوقف التنفيذ وإذا حكمت المحكمة بقوله بحيل الدعوى على محكمة ابتدائية تبينها في حكمها  
وإذا مات أحد المحكوم عليهم يقوم مقامه ورثته أو وكيل تعينه محكمة النقض والبرام بناء على طلب يقدم لها ( ٢٦٣ م - ٤٤٣ ف )

٢٣٤ - يجوز أيضا طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهمة بجناية قتل ثم وجد المدعى قتلها حيا أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهداء الأثبات بسبب تزوير في شهادة بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة لمحكمة الاستئناف المنعقدة هيئة محكمة نقض وإبرام أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاة ( ٢٦٤ م - ٤٤٣ ف )

## الباب الخامس

( في الاحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية )

٢٣٥ - يجب أن تكون الجلسة علنية والا كان العمل لاغيا ويجوز للمحكمة مع ذلك محافظة

على الحياء ومراعاة للآداب أن تأمر بسماح المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية (١٣٩ ١٦٧ و ٢١٥ م - ١٥٣ ف)

٢٣٦ — أوجه الإعلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة أن لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها ولا يجوز الطعن في الأمر الصادر بالاحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى الا أن للمتهم أن يثبت أن الواقعة التي انبثت عليها الاحالة لا يرتب عليها عقوبة (٢٦١ م)

٢٣٧ — اذا وقعت جناية أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النياية العمومية

أما اذا وقعت جناية فيصدر الأمر بإحالة القضية على النياية العمومية وعلى كل حال يمرر قاضي المحكمة أو رئيسها محضرا يوقع كاتب المحكمة عليه ويأمر القاضي أو الرئيس بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك (٢٦٦ م - ١٨١ ف)

٢٣٨ — الأشخاص المسؤولون عن حقوق مدنية يكتفون بالحضور في المواعيد التي يكلف بالحضور فيها المتهم ويحكم عليهم بالمصاريف اذا اقتضى الحال ذلك ولو كانت مستحقة للحكومة وبالضمانات أيضا لكن لا يحكم عليهم بالفرامة أصلا (٢٦٧ م)

٢٣٩ — اذا رفع أحد طلبه الى المحكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية (٢٦٨ م)

٢٤٠ — المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يحكم فيها في الحال بعد سماع أقوال رئيس النياية العمومية أو أحد وكلائها (٢٦٩ م)

٢٤١ — اذا رفعت دعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضي المختص بالحكم في تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة وان رفعت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الامور الجزئية التابعين لحاكم ابتدائية مختلفة أو الى قاضي تحقيق أو أكثر أو الى محكمتين ابتدائيتين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف (٢٧٠ م)

### الباب السادس — المجرمون الاحداث

٣٤٢ (١) — اذا أقيمت الدعوى العمومية من أجل جناية على متهم زاد عمره على سبع سنين وقل عن خمس عشرة سنة كملته بحاكم أمام محكمة الجنيح اذا لم يكن معه في المحاكمة من يزيد عمره على خمس عشرة سنة بصفة قاعل أو شريك في نفس الجناية (ع ٦٧ م - ع ٦٨ ف)

- ٢٤٣ — لا يقبل من المجرم الحديث السن استئناف الحكم الصادر عليه بالتأديب الجسماني
- ٢٤٤ — ينفذ التأديب الجسماني في السجن بناء على أمر يصدر بالكتابة من النيابة العمومية ويلزم حضور مأمور السجن وطيبه وقت اجرائه
- ٢٤٥ — الصفيير المحكوم بتسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر يكون ايداعه فيه يقتضى أمر من النيابة العمومية يجرى على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحفانية ويجوز ابقاؤه مؤقتا في السجن الى حين نقله منه
- ٢٤٦ — لا يجوز التنفيذ بالاكره البدني لتحصيل مايجب رده والتعويضات والمصاريف على المحكوم عليه الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة

### الباب السابع - في المتهمين المتوهين

- ٢٤٧ — اذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله فلا يحاكم حتى يعود اليه من الرشد ما يكفى لدفاعه عن نفسه
- واذا اتضح مجزءه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف حماكته على الوجه المتقدم (م٧٠ع)
- ٢٤٨ — اذا ظهر في احدى المآلتين المنصوص عنهما في المادة السابقة أو في حالة تيرة المتهم بسبب عاهة في عقله طبقا لاحكام الفقرة الاولى من المادة ٥٧ من قانون العقوبات أن حالة للمتهم العقلية تدعو الى وضعه في أحد مستشفيات المجاذيب تخابر النيابة العمومية جهة الادارة وهى تتخذ ما يلزم لذلك من الاجراءات
- وتتبع هذه القواعد أيضا في حال ما اذا رأت النيابة أن لاجه لاقامة الدعوى على متهم بسبب عاهة في عقله
- ٢٤٩ — يجوز للنياية العمومية في كل الاحوال السابق ذكرها متى كان المتهم مسجوناً احتياطاً أن تودعه في أحد محلات المجاذيب أو في مستشفى للحكومة بد الحصول على اذن بذلك من المحكمة المظورة أمامها الدعوى أو من القاضي الجزئي حتى يصدر قرار من جهة الادارة

### الباب الثامن - في المصاريف

- ٢٥٠ — كل متهم حكم عليه في جريمة يجوز الحكم عليه بالمصاريف كلها أو بعضها
- ٢٥١ — المحكوم عليه غنيايا اذا برى بناء على معارضته في الحكم التبايى يجوز الحكم عليه بكل أو بعض مصاريف الاجراءات والحكم التبايى (٢٦٢م - ٤٧٨ف)

٢٥٢ — اذا حكمت محكمة ثاني درجة بأزيد حكم ابدائي جاز لها أن تحيل كل أو بعض مصاريف الاستئناف على المحكوم عليه الا اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة وحدها

٢٥٣ — اذا حكم على مجلة منهمين بحكم واحد في جريمة واحدة بصفتهم قاعلين أو شركاء فيها جاز الحكم عليهم بالمصاريف متضامتين أو توزعها بينهم (ع ٢٤٤ م - ع ٥٥ ف)

٢٥٤ — اذا لم يحكم على منهم الاجزء من المصاريف وجب تقدير قيمة المحكوم به عليه في الحكم

٢٥٥ — يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية

٢٥٦ — اذا حكم على المتهم في الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحصلها

ومع ذلك اذا لم يحكم للمدعى بالحق المدني جمعيضات فتكون عليه المصاريف التي استلزمها دخوله في الدعوى أما اذا قضى له ببعض طلباته جاز تقسيم هذه المصاريف على نسبة تبين في الحكم

٢٥٧ — اذا برىء المتهم وألزم جمعيضات للمدعى بالحق المدني يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه للمدعى بالحق المدني المذكور حسب القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية

### الكتاب الرابع — في تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبة

٢٥٨ — متى صار الحكم بالاعدام نهائيا ترسل أوراق الدعوى في الحال بمعرفة ناظر الحفانية لمرضها على الحضرة الفخيمة الخديوية (السلطانية) وينفذ الحكم اذا لم يصدر الامر بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوما (ع ٢٥ وما بعدها م)

٢٥٩ — يصير ابقاء المحكوم عليه نهائيا بالاعدام في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العمومية على التفويض الذي يقر عليه ناظر الحفانية الى أن ينفذ عليه الحكم أو يصدر الامر بإبدال العقوبة المحكوم عليه بها

٢٦٠ — تنفذ عقوبة الاعدام بمعرفة نظاوة الداخلية بناء على طلب بالكتابة من النائب المدعى ميئا فيه استيفاء الأجرة آت المتصوص عنها في المادة ٢٥٨

٢٦١ — لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على المحكوم عليه بها في يوم من الاعياد الخاصة بديانته أو الاعياد الاهلية (ع ٢٨ م - ع ٢٥ ف)

٢٦٢ — تدفن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالاعدام عند عدم وجود ورثة له يقومون بدفنها

ويجب على أى حال أن يكون الدفن بغير احتفال ما (ع ٢٩ م - ع ١٤ ف)



٢٦٣ — اذا أخبرت المحكوم عليها بالاعدام بأنها حبل بوقف تنفيذ الحكم ومتى تحقق قولها لا ينفذ عليها الا بعد الوضع (ع ٣٠ م - ٢٧٤ ف)

٢٦٤ — كل حكم صادر بقفوية مفيدة للحرية يكون تنفيذه بمقتضى أمر يصدر من النيابة على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحفائية

٢٦٥ — يجب على النيابة عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف أن تملن المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ وفى حالة ما اذا كان المحكوم عليه مسجوناً يكون اعلانه بذلك بواسطة مأمور السجن

٢٦٦ — اذا قدرت المبالغ المستحقة للحكومة فى الحكم الصادر بالعقوبة فالنطق بهذا الحكم اذا كان حضورياً يقوم مقام اعلان المتهم بالمبالغ المذكورة

٢٦٧ — يجوز الاكراه البدنى لتحصيل قيمة العقوبات المالية المقضى بها للحكومة ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشاً الأولى او كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائدة عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن أربعة عشر يوماً فى مواد المخالفات ولا عن تسعين يوماً فى مواد الجنح والجنايات (ع ٢٣ و ٥٥ م)

٢٦٨ — يكون تنفيذ الاكراه البدنى بأمر يصدر من النيابة على النموذج الذى يقر عليه ناظر الحفائية ويشترط فيه فى أى وقت كان بعد اعلان المتهم بالمبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقررة للحرية المحكوم عليه بها (ع ٥٦ م)

٢٦٩ — ينتهى الاكراه البدنى من نفسه متى صار المبلغ الموائى للمدة التى قضاهما المحكوم عليه فى الاكراه محتسباً حسب ما هو مقرر فى المادة ٢٦٧ مساوياً للمبلغ المطلوب أصلاً بعد استئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته

٢٧٠ — لا تبرأ نعمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدنى عليه ولكنه يبرأ من الغرامة باعتبار عشرين قرشاً عن ثلاثة الايام الاولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها

٢٧١ — يجوز للمحكوم عليه بالاكراه البدنى أن يطلب فى أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الامر بتنفيذ الاكراه المذكور ابداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به

٢٧٢ — يشتمل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى كان يجب التنفيذ بها عليه

ويصدر ناظر الداخلية بإتفاقه مع ناظر الحفائية قراراً بمن فيه أنواع الأشغال التى يجوز اشتغال

المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التي تقرر هذه الاشغال ولا يجوز تشييل المحكوم عليه خارجا عن المدينة الساكن بها أو عن المركز التابع له ويراعى في العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادرا على اتمامه في ظرف ست ساعات بحسب حالة بنهه

٢٧٣ — المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة ٢٧١ ولا يحضر الى الحل المعين لشغله أو يقضب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراه جهات الادارة مقبولا رسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكره البدنى الذى كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الأيام التي يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال اليومية

ويجب التنفيذ بالاكره البدنى على المحكوم عليه الذى اختار الشغل بدل الاكره اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة .

٢٧٤ — يستزك من المبالغ المستحقة للحكومة عن الترامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مبلغ عشرين قرشا عن ثلاثة الأيام الاولى بشرط أن يكون أتم العمل المفروض عليه اتمامه يوميا ومبلغ عشرة قروش عن كل يوم بعد ذلك

٢٧٥ — اذا حكم بالترامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف معا وكانت أموال المحكوم عليه لا تنفى بذلك كله وجب توزيع ما تحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتى :

أولا — المصاريف المستحقة للحكومة

ثانيا — المبالغ المستحقة للمدعى المدنى

ثالثا — الترامة وما يجب رده للحكومة (ع ٢٢ م - ع ٥٤ ف )

### الكتاب الخامس — في سقوط العقوبة بالمدة الطويلة

٢٧٦ — العقوبة المحكوم بها في جناية تسقط بمضى عشرين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثانی درجة غير أنه يستثنى من ذلك عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة هلالية من تاريخ صدور الحكم بها من أول أو ثانی درجة ( ٢٧٤ م )

٢٧٧ — وأما العقوبة المحكوم بها في مواد الجناح فتسقط بمضى خمس سنين من اليوم الذى صار فيه الحكم الابتدائى غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف فان حصلت معارضة أو استئناف فتبتدىء هذه المدة من يوم صدور الحكم الاكتمالى ( ٢٧٢ م )

٢٧٨ — العقوبة المحكوم بها في مخالفة تسقط بمضى سنة بحسب مقتضى الاصول المبينة في المادة السابعة ما لم يكن الحكم الصادر فيها انتهايا لا يجوز الطعن فيه فتبتدىء مدة السنة من تاريخه ( ٢٧٣ م )

٢٧٩ — يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية بمضى عشر سنين من يوم ارتكاب الجريمة أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق وبمضى ثلاث سنين في مواد الجلب وستة أشهر في مواد المخالفات ( ٢٧٤ م )

٢٨٠ - - اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الاشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة ( ٢٧٥ م )

٢٨١ — اذا سقطت العقوبة بالمدّة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا ولذلك لا يجوز في أى حال من الاحوال للمحكوم عليه غايبا الذى سقطت عقوبته بمضى المدّة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته واعادة النظر فيه ( ٢٧٦ م )

٢٨٢ — الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جريمة أو جنحة أو مخالفة لا يجوز اقامتها باحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية واذا اقيمت الدعوى بالتضمينات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدّة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية ( ٢٧٧ م )

## أمر عال

بإنشاء محاكم المراكز

( قانون نمرة ٨ سنة ١٩٠٤ )

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر فى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ( ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ ) بترتيب المحاكم الأهلية

وبعد الاطلاع على قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات الصادرين بأمرين منا فى هذا اليوم وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هوآت

النشاء محاكم مراكز

١ — يجوز تشكيل محاكم تسمى « محاكم المراكز » بمقتضى قرار يصدره ناظر الحفائية بالاتفاق مع ناظر الداخلية

٢ — تعين دائرة اختصاص كل محكمة من محاكم المراكز بقرار من ناظر الحفائية ويقوم بالأعمال فيها قاضى المحكمة الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذى ينتدبه ناظر الحفائية لهذا الغرض خاصة

### الاختصاص فى المسائل الجنائية

٣ — تختص محكمة المركز بالنظر والحكم فى جميع المخالفات وكذلك فى الجنب المبينة فى الملحق المرفق بهذا القانون

وتختص هذه المحاكم دون غيرها بالنظر فى جميع المخالفات التى لا يجوز الحكم فيها بتسليم الحبس والغرامة والتعويضات والمصاريف أما فى غير هذه المخالفات وفى الجنب المنوء عنها فى الفقرة السابقة فيشارك القاضى الجزئى معها فى هذا الاختصاص

ويكون لمحكمة المركز فى الجرائم التى من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التى للقاضى الجزئى دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر أو بغرامة تزيد عن عشرة

جنيات مصرية مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون ( ق نمرة ٦ سنة ١٩٠٧ )

٤ — يضع ناظر الحفائية في تعليمات يصدرها الى النيابة وتبلغ الى الحاكم القواعد التي بمقتضاها تقدم عادة الى محكمة المركز أو الى المحكمة الجزئية الجرائم التي تكون كلتا المحكمتين مختصة بالنظر فيها

٥ — في القضايا التي من اختصاص محكمة المركز التطرف فيها يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء في ما يختص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات أو بتنفيذ الأحكام وحق رفع الاستئناف من عيّنهم لهذا الغرض ناظر الحفائية من مأموري الضبطية القضائية ( ق نمرة ٩ سنة ١٩٠٦ )

ومع ذلك ليس لهؤلاء المأمورين إجراء التفتيش أو الضبط المنصوص عليهما في الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (٣٠) من قانون تحقيق الجنايات ولا أن يصدروا أمرا بالسجن وزيادة على ذلك لا يمنع أمر الحفظ الصادر من أحد هؤلاء المأمورين من إقامة النيابة العمومية للدعوى بعد ذلك أو رفعها مباشرة بكليف من المدعى المدني

٦ — متى رأى أحد مأموري الضبطية القضائية أثناء قيامه بمعمل من الأعمال بناء على المادة السابقة أن قضية ما يجب بمقتضى التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة أن لا ترفع الى محكمة المركز فعليه أن يرسلها الى النيابة وهي ترفعها الى المحكمة الجزئية أو تأمر مأمور الضبطية بتقديمها الى محكمة المركز

ويجوز للنيابة أن تتولى من تلقاء نفسها السير في أى قضية موجودة بين أيدي البوليس في أية حالة كانت عليها تلك القضية

٧ — اذا رأت النيابة العمومية أن قضية منظورة لديها هي مما يرفع لحكمة المركز جاز لها في أية حالة كانت عليها تلك القضية أن تحيلها على أحد مأموري الضبطية القضائية المكلفين بأعمال النيابة العمومية أمام محكمة المركز

٨ — يجب على محكمة المركز أن تحيل كل قضية رفعت اليها على النيابة العمومية لتعطيها السير اللازم اذا رأت :

أولاً — ان العقوبة التي من اختصاصها قليلة بالنسبة لجسامة الجريمة

ثانياً — ان القضية مما يجب تقديمه الى المحكمة الجزئية بمقتضى أحكام هذا القانون أو التعليمات المنصوص عليها في المادة الرابعة

ثالثاً — ان هناك محلاً لتحقيقها بمعرفة النيابة

٩ — تسرى أحكام المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٤ من قانون تحقيق الجنايات حتى في مواد الجنح على الشهود الذين يخافون عن الحضور أمام محكمة المركز أو الذين يحضرون ويتمتعون عن أداء الشهادة

١٠ — يجوز لناظر الحفانية أن يقضى بقرار يصدره بأن أحكام قانون تحقيق الجنايات المتعلقة بالأعمال الكفائية وخصوصا بقيد شهادة الشهود لا يعمل بها أمام محاكم المراكز الا مع التعديلات التي يرى فيها فائدة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٤٩ من القانون المذكور

### الاختصاص في المواد المدنية والتجارية

١١ — لناظر الحفانية بقرار يصدره أن يحول جميع محاكم المراكز أو بعضها اختصاصا في المواد المدنية والتجارية ولا يجوز أن يزيد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن النصاب الذي للقاضي الجزئي حق الحكم فيه نهائيا

### أحكام عمومية

١٢ — لناظر الحفانية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بذاتها في بلد به محكمة جزئية ان يأمر بقيد جميع القضايا الجنائية التي من شأنها أن تقدم الى محكمة من محاكم المراكز في جدول خاص بها وتنبع لصوص هذا القانون من حيث تحقيق القضايا المقيدة في هذا الجدول والحكم فيها وتأجيلها وتنفيذ الأحكام كما لو كانت هذه القضايا مقيدة في جدول محكمة من محاكم المراكز

١٣ — أعمال الكتبة والمحضرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يعينهم لهذا الغرض لناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية

١٤ — مأمور الضبطية القضائية المتديون طبقا للسلطة الخامسة يكونون تحت ملاحظة النيابة العمومية فيما يتعلق بالاختصاصات الممنوحة لهم بمقتضى هذا القانون

١٥ — على ناظرى الداخلية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب العمل به ابتداء من ١٥ أبريل سنة ١٩٠٤

صدر بمرأى يابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ ( ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ )

( عباس حلس )

بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية  
( مصطفى فهمي )

ناظر الحفانية  
( ابراهيم فؤاد )

## ملحق

مواد قانون العقوبات

|   |           |           |
|---|-----------|-----------|
| التعدى على أحد موطنى الحكومة                                      | ١١٧       | فقرة أولى |
| التعدى على أحد موطنى الحكومة أو مقاومته                           | ١١٨       |           |
| التعدى على أحد موطنى الحكومة أو مقاومته                           | ١١٩       | فقرة أولى |
| ضرب الآثار الخ  | ١٤٠       |           |
| الضرب   | ٢٠٦       |           |
| الجرح لعدم احتياط   | ٢٠٨       |           |
| الفعل الملقى القاضى الخل بالحياة ( ق نمر ٦ سنة ١٩٠٧ )             | ٢٤٠       |           |
| القذف ( اذا كان الفعل المنسند للمتهم لبس جنائية ولاجنحة )         | ٢٦٢       |           |
| السب  | ٢٦٥       |           |
| سرقة أشياء لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا صباغا ( ق نمر ٦ سنة ١٩٠٧ ) | ٢٧٤ و ٢٧٥ |           |
| محلات القمار والنصيب  | ٣٠٧       |           |
| تخريب الآلات الزراعية الخ   | ٣٠٩       |           |
| تسميم حيوانات مستأنسة   | ٣١٢       |           |
| هدم أو تخريب الحدود الفاصلة الخ                                   | ٣١٣       |           |
| الحريق الناشئ عن اهمال  | ٣١٥       |           |
| اذهالك حرمة الملكية   | ٣٢٣       |           |
| » » »   | ٣٢٤       |           |
| » » »   | ٣٢٥       |           |
| » » »   | ٣٢٧       |           |

المنع الذى تقع فى الجلسة

ما يقع مخالفا لأحكام الأمر المالى المعلق بالمشتردين

## قانون تشكيل محاكم الجنايات ( نعمة ٤ سنة ١٩٠٥ )

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب  
المحاكم الأهلية  
وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم المذكورة  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

### الباب الأول

#### ( فى الاختصاص والترتيب )

- ١ — الأفعال التى تعد جنائية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم جنايات ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٥
- ٢ — تتمتع محاكم الجنايات فى كل جهة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاص كل محكمة منها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تتمتع بها
- ٣ — تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف مع مراعاة أحكام المادة الآتية
- ٤ — يعين ناظر الحفانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف من يعهد اليه من مستشاريها القضاة بمحاكم الجنايات وكذلك يكون الحال فى توزيع عمل هذه المحاكم بين المستشارين المعيّنين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب
- ويجوز أن يكلف مستشارو محكمة الاستئناف بالقضاء فى محكمة جنايات مصر
- وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور معين من أدوار القضاة محكمة الجنايات يستبدل بآخر من المستشارين الملققين بمحاكم الجنايات ( يعينه رئيس محكمة الاستئناف ) أو عند البرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تتمتع بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية



## الباب الثاني

## ( في مواعيد انعقاد محكمة الجنايات )

- ٥ — تتمتع محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من ناظر الحفائية بخلاف ذلك ويجوز له أن يأمر بالانعقاد في أدوار أخر فوق المادة
- ٦ — يحدد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد قبله بشهر على الأقل بقرار من ناظر الحفائية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ويشر في الجريدة الرسمية
- ٧ — جدول قضايا الدور يمد طبقاً للسنتين ٢٢ و ٢٤
- ٨ — تولى محكمة الجنايات جلساتها الى أن تنتهى القضايا المقيمة بالجدول ما لم يطرأ مانع

## الباب الثالث

## ( في الاحالة على محكمة الجنايات — أوامر قاضى الاحالة )

- ٩ — كل قضية جنائية حققها النيابة ينظرها قاضى إحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات ويتبدل لهذا الغرض في كل محكمة ابتدائية بقرار يصدره ناظر الحفائية قاض أو أكثر للاحالة ويجوز هؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضيات المصلحة
- ١٠ — تقدم القضية لقاضى الاحالة بتقرير تحرره النيابة يبين فيه جليا الأفعال المسندة للمتهم أو لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانونى لهذه الأفعال وترفق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الاثبات تبين فيها جليا الأفعال التى يجوز أن يطلب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها وتعلن صورة التقرير والقائمة لكل واحد من المتهمين

١١ — يفصل قاضى الاحالة في القضية المحالة عليه بالكيفية المتقدمة بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التى يرى لزوم طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدافع عنه ويعلن المصوم بالياد المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل ويصدر أمره في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الأوراق اليه

١١ (١) — يكون لقاضى الاحالة جميع ما للقاضى الجزئى في مواد الجنتج من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة وأعلان الشهود وسماع شهادتهم وتكون قراراته في ذلك قابلة للطن بالطرق المقررة للطن في قرارات القاضى الجزئى ( ق ٧ سنة ١٩١٤ )

١٢ — اذا رأى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وإن الدلائل المقدمة كافية يأمر بإحالتها على محكمة الجنايات بالكيفية المدونة في الباب الرابع

وإذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية الى النيابة لاجراء  
اللازم عنها قانونا ومع ذلك اذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جاز له أن يأمر بإحالتها على محكمة  
الجنايات في نفس الأمر الذي يصدر بشأن الجناية  
وإذا لم ير أمرا ما لجرعة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بصدوم وجود وجه لاقامة  
الدعوى ويأمر بالافراج عن المتهم ما لم يكن مجبوسا لسبب آخر  
ويجوز له اعادة القضية الى النيابة لاستيفاء التحقيق معينات الموضع التي يلزم اجراؤه بشأنها متى  
رأى في ذلك فائدة ويجوز له أيضا أن يجري بنفسه تحقيقا تكميليا

١٢ (أ) — لقاضي الاحالة تعديل التهمة المبينة في ورقة الاتهام أو تشديدها دون أن يستند  
للمتهم وقائع لم يتناولها التحقيق (ق ٧ سنة ١٩١٤)

١٢ (ب) — اذا صدر أمر بأحالة المتهم على محكمة الجنايات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي  
الاحالة وقبض عليه قبل الحكم في قضيته من محكمة الجنايات فيكون الاجراء كما لو كانت القضية لم  
تقدم الى قاضي الاحالة (ق ٧ سنة ١٩١٤)

١٢ (ج) — للنايب العمومي والمدعى بالحق المدني الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة  
الاجرائية منقعدة بهيئة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى  
لعدم كفاية الأدلة ويكون الطعن بتقرير يعمل في قلم كتاب المحكمة في غضون عشرة أيام كاملة  
من تاريخ صدور الامر بالنسبة للنايب العمومي . أما بالنسبة للمدعى بالحق المدني ففي غضون ثلاثة  
أيام من اشعاره بالأمر المذكور انما لا يترتب على هذا الطعن ايقاف الافراج عن المتهم بناء على  
الأمر المطعون فيه

وتتصل أودة المشورة في القضية المذكورة بصد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التي  
تري لزوم طلبها من النيابة العمومية او المتهم أو المدعى بالحق المدني  
فاذا قبلت المعارضة في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى تحيل المحكمة  
القضية على النيابة العمومية لاجراء اللازم قانونا اذا كانت القضية جنحة أو مخالفة . أما اذا كانت  
القضية جنائية فتنبع فيها الاجراآت المقررة لقاضي الاحالة (ق ٧ سنة ١٩١٤)

١٣ — يجوز للنايب العمومي الطعن أمام محكمة الاستئناف منقعدة بهيئة محكمة تقض وإبرام  
في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو في الأمر الصادر منه بإعادة  
القضية الى النيابة لان الأفعال المسندة الى المتهم لا تخرج عن كونها جنحة أو مخالفة ولا يجوز هذا  
الطعن الا لخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها  
ويكون ذلك الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة من  
تاريخ الأمر

ومحكم فيه بالسرعة

ويكلف للمتهم بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة

١٤ — تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن بعد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال المتهم أو المدافع عنه

فإذا قبل الطعن تمديد المحكمة القضية الى قاضي الاحالة معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة

١٥ — الأوامر التي تصدر من قاضي الاحالة تكون غير قابلة للطعن ما وهذا في غير ما جاء

في أحكام المادتين ١٣ و ١٤

ومع ذلك فالأمر الذي يصدر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بناء على عدم كفاية دلائل الجرم لا يمنع من اعادة الدعوى اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فيها طبقا للمادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات

#### في الحبس الاحتياطي

١٦ — عندما تقدم قضية لقاضي الاحالة يكون هو دون غيره مختصا بالحكم في الحبس الاحتياطي فيجوز له في كل وقت أن يأمر بالقبض على المتهم الذي لم يقبض عليه أو الذي أفرج عنه مع الضمانة كما يجوز له ان يأمر بالافراج مع الضمانة على المتهم المقبوض عليه

#### في الشهود

١٧ — عند ما يصدر قاضي الاحالة أمرا بها يكلف المتهم أو المدافع عنه بأن يقدم له في الحال قائمة الشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام محكمة الجنايات

ويأمر بأعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة العمومية بالحضور أمام محكمة الجنايات ما لم ير بحد

سماع أقوال المتهم أو المدافع عنه أن القصد من طلب حضورهم المثل أو مجرد النكابة

ويجوز لقاضي الاحالة أن يزيد في هاته القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم. أسماء شهود آخرين

ويجب اخطار النيابة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بثلاثة أيام على الأقل

ولقاضي الاحالة ايضا أن يأمر بأن تعلن النيابة أى شخص غير من عينتهم النيابة أو المتهم يرى

القاضي ان شهادته مفيدة في اظهار الحقيقة وله على وجه خاص أن يأمر بأعلان الأطباء أو أهل

الحيرة الذين تقدمت منهم تقارير في الدعوى لسماع أقوالهم شفها أمام محكمة الجنايات وفي هذه

الحالة يبين المسائل الواجب سماع شهادة الشهود فيها بيانا واضحا ( ق ٧ سنة ١٩١٤ )

١٨ — شهود النفي الذين لم تدرج أسماؤهم في القائمة المذكورة بالمادة السابقة يعلنون بالحضور

بواسطة المتهم على يد محضر بعد ايداع مصاريق سفرهم بقلم الكاتب

١٩ — يجب على المتهم والمدعى بالحقوق المدنيه أن يعلن كل منهما الآخر بواسطة أحد

المحضرين قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بقائمة الشهود المدعين من قبلهما وأن يعلن بها النيابة بتقرير يحرر بقلم كتاب المحكمة

٢٠ — أسماء شهود الاتبات التي لم تدرج في القائمة المذكورة بالمادة (١٠) تعلن للمتهم من النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل

٢١ — اعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير مواعيد مسافة الطريق

ويترتب هنا على تكليف شاهد بالحضور أمام محكمة الجنايات في جلسة معينة وجوب حضوره في كل جلسة تليها من جلسات نفس الدور الذي يمكن أن تنظر فيه القضية

#### في تحديد دور الانعقاد

٢٢ — عند ما يصدر قاضي الاحالة أمر بالاحالة على محكمة الجنايات يحدد دور انعقاد جلسات المحكمة الواجب تقديم القضية فيه متبعا للتعاليم الصادرة في ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية ويحدد في آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع عنه ميعادا لا يجوز أن يتجاوز عشرة أيام يبقئ أثناءه ماف القضية في قلم كتاب المحكمة حيث يسوغ للمدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم وتعلن صورة أمر الاحالة الى المتهم في ظرف الأيام الثلاثة من النطق به

٢٣ — اذا صدر أمر الاحالة ولم يكن حدد تاريخ لافتتاح دور محكمة الجنايات يعلن هذا التاريخ للمتهم من قبل بهمانية أيام كاملة

٢٤ — ملف كل قضية صدر فيها أمر إحالة يسلم في الوقت اللازم من قاضي الاحالة الى رئيس المحكمة الابتدائية وهو يبلغه الى المستشارين المعيّنين لدور انعقاد محكمة الجنايات الذي أحيات عليه القضية وعلى رئيس المحكمة الابتدائية أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات بعد أخذ رأى قضاة الاحالة

#### في المدافعين

٢٥ — عند ما يسلم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٢٤ يعين من تلقاه نفسه مدافعا لكل منهم لم يتخضع من يقوم بالدفاع عنه

٢٦ — اذا كان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة الابتدائية أعذارا وموانع يريد التمسك بها يجب عليه ابدائها له بدون تأخير واذا طرأت عليه بعد فتح دور الانعقاد وجب تقديمها الى رئيس محكمة الجنايات

فاذا قبلت يعين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس محكمة الجنايات مدافعا آخر وفيما عدا حالة العذر أو المانع المثبوت أصوليا يجب على المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة أن

يدافع عن المتهم في الجلسة أو يمين من يقوم مقامه وإلا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا مع عدم المساس بأقامة الدعوى التأديبية اذا اقتضتها الحال

ويجوز للمحكمة اعتناؤه من الغرامة اذا أثبت لها انه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة

٢٧ — للمحامي المعين من قبل رئيس المحكمة اذا لم يكن فقر المتهم تأجبا أن يطلب تقدير أتعاب له متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الأتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه

٢٨ — المحامون القبولون في المرافعة أمام محكمة الاستئناف أو أمام المحكمة الابتدائية الكائنة في الجهة التي تنمقد بها محكمة الجنايات يكونون هم المختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات

### في القضايا التي تحقق بمعرفة قاضي التحقيق

٢٩ — اذا رأى قاضي التحقيق بعد تحقيق قام به أن في القضية جنابة تاجة فبوتا كافيا على شخص أو أكثر يصدر أمرا باحالتها على محكمة الجنايات متبعا لاحكام الواردة في هذا الباب فبها يتعلق بقاضي الاحالة بدلا من السير طبقا لاحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون تحقيق الجنايات

### الباب الرابع — في أواخر الاحالة

٣٠ — يبين أمر الاحالة الأفعال التي تأسست عليها التهمة مع جميع التفصيلات اللازمة لا يناف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة ومحل وقوعها والمجنى عليه وكيفية ارتكابها أو النية الذي وقعت عليه وكافة الظروف التي من شأنها تشديد الادانة ويصنف الجريمة إما باعطائها اسمها الخاص أو بذكر العناصر المكونة لها من جهة ارتباطها بالأفعال ويذكر مادة القانون المطلوب تطبيقها

٣١ — يصدر عن كل جريمة موجبة على شخص واحد أمر احالة خاص بها إلا فيما نصت عليه المواد الأربع الآتية

٣٢ — اذا كانت الافعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للجزئية فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الافعال كلها أو من أحدها أو من اجتماع أكثرها يجوز توجيهها على المتهم الواحد في أمر احالة واحد

٣٣ — اذا وجد شك في وصف الافعال المستندة الى المتهم فكافة الجرائم التي يمكن ترتبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر احالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الجريمة

٣٤ — اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخر جريمة منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الأولى جاز أن يصدر ضده أمر احالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها

٣٥ — إذا كانت الأفعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة وإتهم عدة أشخاص بالاشتراك في ارتكابها يجوز إصدار أمر احالة واحد ضدهم جميعا حتى لو كانت الأفعال الموجهة على كل واحد منهم مكونة لجرائم مختلفة

٣٦ — يجوز لمحكمة الجنائيات الى حين النطق بالحكم اصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الاحالة

٣٧ — يجوز لمحكمة الجنائيات الى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة الميئنة في أمر الاحالة إذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق

٣٨ — إذا كان ما في أمر الاحالة من الخطأ أو السهو الذي تداركته محكمة الجنائيات بمقتضى المادة ٣٦ من شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه يجب عليها اما تأجيل القضية لجلسة آتية أو الأمر بمحاكمته في الدور المقبل من أدوار العقادها

وكذلك يكون الحال كلما عدلت المحكمة التهمة بمقتضى المادة ٣٧ وكان التعديل اذا لم تؤجل القضية موجبا للاضرار بالدفاع عن المتهم أو بسره الدعوى

وفيا بماير ذلك من الأحوال يجب الاستمرار في الدعوى بدون انقطاع

٣٩ — إذا عدلت محكمة الجنائيات في التهمة بموجب المادة ٣٧ بعد سماع شهادة الشهود يجوز استحضار هؤلاء الشهود مرة ثانية وسماع اقوالهم بشأن هذا التعديل واستحضار شهود آخرين متى رأت المحكمة لزوما لذلك

٤٠ — يجوز لمحكمة الجنائيات في الحكم بالمعقوبة أن تغير وصف الأفعال الميئنة في أمر الاحالة بغير سبق تعديل في التهمة ولكن بمرعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ فقط وفي هذه الحالة لا تحكم المحكمة بمعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الاحالة

وبجوز أيضا بدون سبق تعديل في التهمة الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت بها الجريمة الموجهة عليه في أمر الاحالة لعدم اثبات بعض الأفعال المسندة أو للأفعال التي أتهمها الدفاع وإذا كانت التهمة على جريمة ارتكبت جز غفاب المتهم على الشروع في ارتكابها

### الباب الخامس — في الاجراءآت بالجلسة

٤١ — يستحضر المتهم الى الجلسة بتم قيود ولا أغلال انما تحرى عليه الملاحظة اللازمة ولا يجوز ايماده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك

٤٢ — ويجب عليه تعريف اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده

٤٣ — يتلو كاتب المحكمة أمر الاحالة

٤٤ — بعد تلاوة أمر الاحالة يشرع في الاجراءآت اللازمة كالمبين في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنائيات ما لم يخالفها نص من النصوص الآتية

٤٥ — يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية بحسب ما يخص كلا منهم أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعان بأسمائهم طبقا للمواد ١٠ و ١٩ و ٢٠ المتقدمة إلا ما نص عليه في المادة الآتية

٤٦ — يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص ولو بإصدار أمر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة له أو استحضرت أى ورقة جديدة يرى فائدتها ويجب على من دعى للشهادة بهذه الكيفية أن يحلف الخمين

٤٧ — اذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكمة الجنائيات أو حضروا وامتنعوا عن الاجابة تتبع في شأنهم القواعد المدونة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنائيات

والعقوبة التي يحكم بها على الشاهد الذى تخلف عن الحضور في أول مرة تكون غرامة لا تزيد عن أربعين جنيا مصريا واذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيا أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا واذا حضر وامتنع عن الاجابة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيا أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين

٤٨ — تشرع المحكمة في المداولة فورا بعد اقفال باب المرافعة

٤٩ — يجب على المحكمة قبل أن تصدر حكما بالاعدام أن تأخذ رأى مفتي الجهة الموجودة في دائرتها المحكمة ويجب ارسال أوراق القضية اليه

فاذا لم يبد رأيه في ميعاد الثلاثة أيام التالية لارسال الأوراق اليه تحكم المحكمة في الدعوى

٥٠ — اذا رأت المحكمة أنه ثبتت على المتهم التهمة الميينة في أمر الاحالة أو جنائية أو جنحة أخرى مما تنطبق عليه الشروط المنصوص عليها في المادة ٤٠ تقرر ادانته وتحكم عليه بالعقوبة المدونة في القانون

وفي عكس ذلك تحكم ببراءته ويخرج عنه فورا ان لم يكن مجبوسا لسبب آخر وعلى كل حال يجب أن يفصل في هس هذا الحكم في التضمينات التي قد يطلبها بعض المحصوم من بعض

٥١ — ينطق بالحكم في الجلسة نفسها أو التي تليها على الاكثرووقع عليه قبل اقفال دور الانعقاد وعلى كل حال يكون التوقيع في ظرف ثانية أيام من يوم النطق به

٥٢ — يجوز الطعن بطريق النقض والابرام في أحكام عا ك الجنائيات بالطرق المنصوص عليها في المواد من ٢٢٩ الى ٢٣٢ من قانون تحقيق الجنائيات

٥٣ — المتهم القائب تحمك في غيبته محكمة الجنائيات حسب أحكام قانون تحقيق الجنائيات

الباب السادس - احكام وقتية وغير ذلك

٥٤ — أحكام هذا القانون تسرى على كل قضية جنائية لم تكن رفعت للمحاكم الجنائية الحالية قبل أول شهر فبراير سنة ١٩٠٥ وذلك مع مراعاة أحكام المادة الآتية وأول دور من أدوار انعقاد كل محكمة من محاكم الجنائيات يكون في شهر مارس سنة ١٩٠٥ ما لم يوجهه ناظر الحفائية الى الشهر التالي

٥٥ — يجوز لناظر الحفائية أن يؤجل بقرار يصدره تشكيل محاكم الجنائيات في جهة واحدة أو أكثر الى أن يصدر قرار جديد

وكل قرار يقضى بتشكيل محاكم جنائيات جديدة يجب أن يحدد فيه المواعيد التي تحمك من ابتدائها في القضايا الجنائية التي لم تكن رفعت للمحاكم الحالية في تلك المواعيد

٥٦ — المواد من ١٩٠ الى ٢١٤ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٤٧ من قانون تحقيق الجنائيات لا تسرى على القضايا المحكوم فيها من محاكم الجنائيات

٥٧ — على ناظر الحفائية تنفيذ هذا القانون

صدر بسراى مايدى في ٩ القعدة سنة ١٣٢٢ ( ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ ) ( عباس حلى )

قانون عمرة ٢٧ في ١٦ يونيه سنة ١٩١٠

الخاص بدمائى المنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنائيات

وبعد الاطلاع على القانون عمرة ٤ سنة ١٩٠٥ الفاض بتشكيل محاكم الجنائيات

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

٢ — المنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر تحمك فيها محاكم الجنائيات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف

٣ — تقدم الدعوى الى المحكمة بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنائيات وتنتج في المرافعات بصوب ذلك القانون المقررة امام المحاكم الابتدائية في مواد المنح

٣ — على ناظر الحفائية تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية صدر بالاسكندرية في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ — ١٦ يونيه سنة ١٩١٠



## لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها

الصادر بها القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩ والقانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠

### فهرست

صحيفة

|     |  |
|-----|--|
| ٤٥٤ | القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩ بتعديل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية  |
| ٤٥٤ | القانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ بتعديل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها                    |
| ٤٥٥ | الكتاب الأول — في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها   |
| ٤٥٥ | الباب الأول — في ترتيب المحاكم الشرعية (م ١)   |
| ٤٥٥ | الباب الثاني — في تشكيل المحاكم الشرعية (م ٢ و ٣)  |
| ٤٥٥ | الباب الثالث — في تحديد دوائر اختصاص المحاكم الشرعية (م ٤)   |
| ٤٥٦ | الكتاب الثاني — في اختصاص المحاكم الشرعية  |
| ٤٥٦ | الباب الأول — في اختصاص المحاكم الجزئية (م ٥ و ٦)  |
| ٤٥٧ | الباب الثاني — في اختصاص المحاكم الاجرائية الشرعية (م ٧)   |
| ٤٥٨ | الباب الثالث — في اختصاص المحكمة العليا (م ٨)  |
| ٤٥٨ | الباب الرابع — في الاستئناف (م ٩)  |
| ٤٥٨ | الكتاب الثالث — في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم وندبهم وتأديبهم                                     |
| ٤٥٨ | الباب الأول — في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم (م ١٠ - ١٢)   |
| ٤٥٨ | الباب الثاني — في ندب القضاة الشرعيين (م ١٣ و ١٤)  |
| ٤٥٩ | الباب الثالث — أحكام عمومية (م ٥ - ٢٠)   |
| ٤٦٠ | الباب الرابع — في اختصاص المحاكم بالنسبة لحل الالقامة وحل العقار (م ٢١ - ٣٣)                           |
| ٤٦١ | الكتاب الرابع — في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات والمرافعات والأدلة والأحكام وطرق الطعن فيها |
| ٤٦١ | الباب الأول — في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات   |
| ٤٦١ | الفصل الأول — في الاعلانات على وجه العموم (م ٣٤ - ٤٩)  |
| ٤٦٣ | الفصل الثاني — في اعلانات الدعاوى (م ٥٠ - ٥٩)  |
| ٤٦٤ | الفصل الثالث — في قيد الدعاوى (م ٦٠ - ٦٤)  |
| ٤٦٥ | الفصل الرابع — في ايداع المستندات والاخطار عليها (م ٦٥ - ٧٢)   |
| ٤٦٦ | الباب الثاني — في المرافعات  |

صحفة

الفصل الأول — في الجلسات (٧٣م - ٧٥) ... .. ٤٦٦  
 الفصل الثاني — في حضور الخصوم أو وكلائهم (٣٦م - ٨٣) ... .. ٤٦٦  
 الفصل الثالث — في سماع الدعوى (٨٤م - ١٠١) ... .. ٤٦٧  
 الفصل الرابع — في دفع الدعوى قبل الجواب عنها (١٠٢م - ١٠٦) ... .. ٤٦٩  
 الفصل الخامس — في الجواب عن الدعوى (١٠٧م - ١١٣) ... .. ٤٦٩  
 الفصل السادس — في دخول خصم ثالث في الدعوى (١١٤م - ١١٥) ... .. ٤٧٠  
 الفصل السابع — في استجواب الخصوم (١١٦م - ١٢٣) ... .. ٤٧١  
 الباب الثالث — في الأدلة (١٢٤م) ... .. ٤٧١  
 الفصل الأول — في الأقترار (١٢٥م - ١٢٩) ... .. ٤٨٢  
 الفصل الثاني — في الأدلة الخفية (١٣٠م - ١٣٨) ... .. ٤٧٢  
 الفصل الثالث — في الطعن في المخطوط والاوراق (١٣٩م) ... .. ٤٧٣  
 القواعد الأولى — في انكار التمس أو الامضاء (١٤٠م - ١٥٢) ... .. ٤٧٣  
 القواعد الثاني — في دعوى التزوير (١٥٣م - ١٦٩) ... .. ٤٧٥  
 الفصل الرابع — في الشهادة (١٧٠م - ١٩٣) ... .. ٤٧٦  
 الفصل الخامس — في المعجزة عن اليمينات (١٩٤م - ١٩٦) ... .. ٤٧٨  
 الفصل السادس — في التمس والتكول (١٩٧م - ٢٠٦) ... .. ٤٧٨  
 الفصل السابع — في انتقال المحكمة لحل النزاع (٢٠٧م - ٢١٠) ... .. ٤٧٩  
 الفصل الثامن — في أهل الغيبة (٢١١م - ٢٤١) ... .. ٤٨٠  
 الفصل التاسع — في انقطاع المرافعة وفي التنازل عن الدعوى (٢٤٢م - ٢٤٨) ... .. ٤٨٢  
 الفصل العاشر — في رد التقضاة عن الحكم (٢٤٩م - ٢٧٢) ... .. ٤٨٣  
 الباب الرابع — في الاحكام ... .. ٤٨٥  
 الفصل الأول — في قواعد عمومية (٢٧٣م - ٢٨٠) ... .. ٤٨٥  
 الفصل الثاني — في الاحكام التنايية (٢٨١م - ٢٨٥) ... .. ٤٨٦  
 الفصل الثالث — في الاحكام الحضورية والمتمتعية كذلك (٢٨٦م - ٢٨٨) ... .. ٤٨٧  
 الباب الخامس — في طرق الطعن في الاحكام (٢٨٩م) ... .. ٤٨٧  
 الفصل الاول — في المعارضة في الاحكام التنايية (٢٩٠م - ٣٠٤) ... .. ٤٨٧  
 الفصل الثاني — في الاستئناف (٣٠٥م - ٣٢٦ مكررة) ... .. ٤٨٨  
 الفصل الثالث — في التماس اعادة النظر (٣٢٧م - ٣٣١) ... .. ٤٩١  
 الفصل الرابع — في طلب تنسيق الحكم أو تصحيحه (٣٣٢م - ٣٣٦) ... .. ٤٩٢

|     |  |
|-----|--|
| ٤٩٢ | الفصل الخامس — في الطعن في الاحكام من جملة اليه (م ٣٣٧ و ٣٣٨) ...    |
| ٤٩٣ | الكتاب الخامس — في تنفيذ الاحكام ... ..                              |
| ٤٩٣ | الباب الاول — قواعد عمومية (م ٣٣٩ - ٣٤٦) .. ..                       |
| ٤٩٣ | الباب الثاني — في الاشكال في التنفيذ (م ٣٤٧ و ٣٤٨) .. ..             |
| ٤٩٤ | الباب الثالث — في التنفيذ المؤقت (م ٣٤٩ و ٣٥٠) .. ..                 |
| ٤٩٤ | الكتاب السادس — في تحقيق الوفاة والوراثة وفي الشهادات والتسجيل .. .. |
| ٤٩٤ | الباب الاول — في تحقيق الوفاة والوراثة (٣٥١ - ٣٥٧) .. ..             |
| ٤٩٥ | الباب الثاني — في الشهادات والتسجيل (م ٣٥٨ - ٣٧٥) .. ..              |
| ٤٩٧ | أحكام عمومية (م ٣٧٦ - ٣٨٤) .. .. .                                   |
| ٤٩٨ | انصوص الخاصة .. .. .   |

## قانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٠٩

شامل لتعديل لائحة ترتيب المحاكم الشرعية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الامر العالى الرقم ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧)  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — استيعض الكتاب الاول والكتاب الثانى والأبواب الأول والثانى والثالث من الكتاب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها بالنصوص الآتية (المواد من ١ الى ٢٠ من اللائحة)

٢ — جعل بنص المادة الثالثة عشرة من لائحة سنة ١٨٩٧ الى أن يصدر الامر العالى المشار اليه في المادة التاسعة عشرة عشرة السابقة

٣ — على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) (عباس حلمى)

## قانون نمرة ٣١ لسنة ١٩١٠

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادرة في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) المعدلة بالقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٠٩  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هو آت :

١ — يلقى من اللائحة سابقة الذكر الجزء الذى يبتدىء بالمادة ٢١ وينتهى بالمادة ١٠٢ منها .  
وبستبدال بالنصوص الواردة في الملحق الأول لهذا القانون (المواد من ٢١ الى ٣٨٣)  
وتصير المادة ١٠٣ من اللائحة المذكورة للمادة ٣٨٤

٢ — تلقى اللوائح والأوامر المالية ونصوص الدكرينات المينة في الملحق الثانى لهذا القانون

٣ — على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به من أول يناير سنة ١٩١١  
صدر بمرأى بركندرية في ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٣ يوليو سنة ١٩١٠)

بالتأييد عن الحضرة الخديوية

محمد سعيد

## الكتاب الأول

### في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها

#### الباب الاول - في ترتيب المحاكم الشرعية

١ - ترتب محكمة شرعية عليا بمدينة المحروسة  
وترتب محكمة شرعية ابتدائية في كل مدينة من مدن المحروسة والاسكندرية وطنطا والزقازيق  
والجيزة (١) وبني سويف وأسيوط وقنا  
وترتب في كل من مدينتي المحروسة والاسكندرية محكمة جزئية أو أكثر للنظر والفصل في المواد  
الشرعية الجزئية  
وترتب في دائرة اختصاص كل محكمة ابتدائية محاكم جزئية لذلك بقدر عدد المراكز وفي كل من  
محافظات بورسعيد والسويس والامماعيلية ودمياط والمرش

#### الباب الثاني - في تشكيل المحاكم الشرعية

٢ (ق ١٢ سنة ١٩١٤) - تشكل المحكمة العليا من رئيس ونائب وثلاثة أعضاء على الأقل  
وتشكل كل محكمة من المحاكم الابتدائية الشرعية من رئيس ونائب وسبعة أعضاء على الأقل  
٣ (ق ١٢ سنة ١٩١٤) - يقوم بوظيفة القضاء بالمحاكم الجزئية قضاة من المحكمة الابتدائية  
بندبهم وزير الحفانيه  
ويجوز تغيير التندب بحسب المصلحة بالطريقة المتقدمة

#### الباب الثالث - في تحديد دوائر اختصاص المحاكم الشرعية

٤ (ق ١٢ سنة ١٩١٤م) - دائرة اختصاص المحاكم الجزئية تشمل البلاد أو الحارات الداخلة  
في دائرة المركز أو القسم باعتبار التقسيم الإداري  
وتشمل دائرة اختصاص محكمة المحروسة مدينة المحروسة  
وتشمل دائرة اختصاص محكمة الاسكندرية مدينة الاسكندرية ومديرية البحيرة  
وتشمل دائرة اختصاص محكمة طنطا مديرتي الغربية والمنوفية  
وتشمل دائرة اختصاص محكمة الزقازيق مديرتي الشرقية والدقهلية ومحافظات بورسعيد  
والسويس ودمياط والامماعيلية والمرش  
وتشمل دائرة اختصاص محكمة الجيزة (١) مديرتي الجيزة والقليوبية

(١) التي تتمتع المحكمة الابتدائية الفرعية بالقانون نمرة ٧ الصادر في ٢٤ جادي الثانية سنة ١٣٣٦ (٩ ابريل)

وتشمل دائرة اختصاص محكمة بنى سويف ومديريات بنى سويف والقيوم والمنيا  
وتشمل دائرة اختصاص محكمة أسيوط ومديريتي أسيوط وجرجا  
وتشمل دائرة اختصاص محكمة قنا ومديريتي قنا وأسوان  
وتشمل دائرة اختصاص المحكمة العليا جميع دوائر الاختصاص المذكورة  
وإذا حصل تغيير في التقسيم الإداري جاز لناظر الحفانية تغيير دائرة اختصاص القضاء الشرعى  
طبقاً لذلك

## الكتاب الثانى - فى اختصاص المحاكم الشرعية

### الباب الأول - فى اختصاص المحاكم الجزئية

٥ - تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائية فى المواد الآتية :

أجرة الحضانة والرضاعة والسكن والنفقات بين الزوجين إذا لم يزد ما يطلب الحكم به على ٣٠٠ قرش فى الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك

المهر والجهاز إذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفى قرش وكانت قيمة المهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش

الصلح بين الزوجين

التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين

وتختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائى فى المواد الآتية :

حق الحضانة

انقضاء الأم بالصغير إلى بد آخر

أجرة الحضانة والرضاعة والسكن والنفقات بين الزوجين إذا زاد ما يطلب الحكم به على ثمانية قرش فى الشهر أو حكم القاضى بأزيد من ذلك فى الشهر

النفقات بين الأقارب

المهر والجهاز إذا زاد المستحق للطالب على ألفى قرش أو كانت قيمة المهر أو الجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش

دعوى الارت يجميع أسبابه فى التركات التى لا تزيد قيمتها على عشرين ألف قرش

سنة ١٩١٨) وهذا نصه :

مادة ١ - تنافى محكمة الجيزة الابتدائية الشرعية

وتشمل دائرة اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية الشرعية مدينة القاهرة ومديريتي الجيزة والقليوبية

مادة ٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون الذى يمل به ابتداء من ١٨ ابريل سنة ١٩١٨

دعوى النسب في غير الوقف  
 الزواج والمواد المتعلقة بالزوجة غير ما سبق  
 الطلاق والخلع والمباراة  
 الفقرة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية  
 حفظ الولد عند عمره  
 التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين  
 وتكون أحكام النفقات المذكورة في هذه الفقرة الأخيرة نافذة مؤقتا ولومع حصول الاستئناف  
 أو الممارسة

٦ — تختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوة والعريش والفصير والواحات الثلاث بالحكم  
 في جميع المواد المنصوص عليها في المادة السابقة وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من  
 اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة السابعة الآتية ويكون حكمها في جميع ما ذكر غير  
 قابل للطعن إلا بطريق الممارسة في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع  
 من هذه اللائحة

### الباب الثاني

#### في اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية

٧ — تختص المحاكم الشرعية الابتدائية بالحكم الابتدائي في المواد الشرعية التي ليست من  
 اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادة الخامسة وتختص بالحكم النهائي في قضايا الاستئناف التي  
 يرفع إليها في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة  
 (ق ٣٣ سنة ١٩٢٠ م) ويكون تصرف المحكمة الابتدائية الشرعية في الأوقاف قابلا  
 للاستئناف في المسائل الآتية :

(أ) إقامة ناظر وضم ناظر إلى آخر واذن أحد الناظرين بالانفراد ولو في عمل خاص ورفض  
 الاذن بالخصومة والاذن بمخالفة شرط الواقف مهما كانت قيمة الاعيان الموقوفة  
 (ب) الموافقة على الاستبدال أو عدم الموافقة عليه والاذن بالاستدانة والتجكير والتأجير لمدة  
 طويلة وببيع العقار الموقوف لسداد دين إذا كانت قيمة الاعيان الموقوفة تزيد عن حسنة  
 جنية مصري

وتقدر قيمة الاعيان الموقوفة على حسب القواعد المفردة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من لائحة  
 الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الشرعية الصادر بها القانون نمر ٢٨ الرقم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ (١)

(١) قبل التبديل الذي ادخله قانون ٣٣ سنة ١٩٢٠ على المادة ٧ كان نصها نصرا على الفقرة الأولى  
 راجع في ٣٣ سنة ١٩٢٠ م ١٠: تسمى أحكام المواد ١ و ٣ و ٧ من هذا القانون على ما هو المنصوص في  
 الاوقاف المنطوية بالمحكمة ولم يفصل فيها إلا بعد العمل بالقانون المذكور

## الباب الثالث - في اختصاص المحكمة العليا

٨ (ق ٣٣ سنة ١٩٢٠ م ٢) - تختص المحكمة العليا الشرعية بالفصل في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها في الأحكام والتصرفات في الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية (١)

## الباب الرابع - في الاستئناف

٩ (ق ٣٣ سنة ١٩٢٠ م ٣) - يجوز الاستئناف أمام المحاكم الشرعية الابتدائية في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية التابعة لها مع ملاحظة نص المادة السادسة ويجوز الاستئناف في الأحكام والتصرفات في الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية أمام المحكمة العليا (١)

## الكتاب الثالث

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم ونسبهم وتأديبهم

الباب الأول - في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

١٠ - (البيت بمقتضى القانون نمرة ١٢ سنة ١٩١٤)

١١ (ق ١٢ سنة ١٩١٤) - تعيين الرؤساء والنواب وقضاة المحاكم الشرعية يكون بأمر منابذة على طلب وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

١٢ (ق ١٢ سنة ١٩١٤) - كل قاض في محكمة من المحاكم الشرعية يكون بمجرد التعيين مأذوناً بالحكم في دائرة اختصاص المحكمة التي عين بها في المواد الكلية وفي الاستئنافات منضماً مع غيره على الوجه المبين بهذه اللائحة وفي المواد الجزئية منفرداً وكذلك يكون مأذوناً بالحكم على وجه مذكر في دائرة اختصاص كل محكمة ينقل إليها بأمر من أوتدب إليها بقرار من وزير الحفانية

## الباب الثاني

في نذب القضاة الشرعيين

١٣ (ق ١٢ سنة ١٩١٤) - يقوم النائب في المحكمة العليا مقام الرئيس إذا غاب أو منعه مانع عن العمل فإن لم يجسر ذلك فن يندبه وزير الحفانية من أعضائها

(١) قبل التعديل الذي أدخله قانون ٣٣ سنة ١٩٢٠ على المادتين ٨ و ٩ كان نصهما كالآتي :

مادة ٨ : تختص المحكمة العليا الشرعية بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الشرعية الابتدائية

مادة ٩ : يجوز الاستئناف أمام المحاكم الشرعية الابتدائية في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية التابعة لها مع ملاحظة نص المادة السادسة

ويجوز الاستئناف في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الشرعية الابتدائية أمام المحكمة العليا



وإذا غاب أحد أعضاء المحكمة العليا فلوزير الحفانية أن يندب بدلا عنه أحد رؤساء المحاكم الشرعية أو النواب أو القضاة

ويقوم النائب في المحاكم الابتدائية مقام الرئيس إذا غاب أو منعه مانع عن العمل فإن لم يتيسر ذلك فلوزير الحفانية أن يندب أحد رؤساء المحاكم الشرعية أو النواب أو القضاة لذلك وإذا غاب أحد قضاة المحاكم الابتدائية أو الجزئية قام مقامه من يندبه الرئيس أو من يقوم مقامه لذلك من قضاة محكمة أو الجزئيات التابعة له

وإذا تضرر النائب على محكمة من قضاتها يندب وزير الحفانية من قضاة محكمة أخرى من يقوم بالعمل المطلوب بناء على طلب الرئيس أو من يقوم مقامه

١٤ (ق ١٢ سنة ١٩١٤) — يجوز لوزير الحفانية عند الاقتضاء أن يندب مؤقتا قاضيا أو أكثر من دائرة اختصاص محكمة الى دائرة اختصاص محكمة أخرى

### الباب الثالث — أحكام عمومية

١٥ (ق ١٢ سنة ١٩١٤) — تبين كيفية ترتيب المجالس التأديبية لرؤساء ونواب وأعضاء المحاكم الشرعية وأنواع التأديب بقرار يصدره ناظر الحفانية بعد التصديق عليه من مجلس النظار

١٦ — تنتقل المحاكم الكلية بقرار من ناظر الحفانية الى دمنهور وشبين الكوم والمنصورة وبها والقيوم والنيا وسوهاج وأسوان للفصل في المواد الكلية والاستئنافات الخاصة بتلك المديرات

١٧ — تصدر أحكام المحكمة العليا من خمسة قضاة بإحدى الآراء أو بالأغلبية وتصدر أحكام المحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة كذلك

١٨ — فيما عدا محكمة المحروسة يؤدي كل نائب أو من يقوم مقامه وظيفة الافتاء في دائرة المحكمة المعين فيها

١٩ — شروط الدخول في وظيفة القضاء الشرعي تبين في أمر منا بناء على طلب ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

وترتيب درجات القضاء وكيفية ترقية تبين في أمر منا بناء على طلب ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار

٢٠ — (النيت بمقتضى القانون نمرة ١٢ سنة ١٩١٤)

### الباب الرابع — في اختصاص المحاكم بالنسبة لحل الإقامة ومحل المقار

- ٢١ — محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقبلاً فيه عادة
- ٢٢ — ترفع الدعوى أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى عليه فإن لم يكن له محل إقامة كالرجل رفعت الدعوى أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى
- ٢٣ — إذا لم يكن للمدعى ولا للمدعى عليه محل إقامة فالدعوى ترفع أمام المحكمة التي في دائرتها محل وجود المدعى عليه وقت الاعلان فإن لم يكن للمدعى عليه محل وجود بالقطر المصرى فالدعوى ترفع أمام المحكمة التي بدائرتها محل وجود المدعى وقت الاعلان
- ٢٤ — إذا تعدد المدعى عليهم وكان المحكم على احدهم حكماً على الباقي فللمدعى الخيار في رفع الدعوى أمام المحكمة التي يكون في دائرتها محل إقامة لحددهم
- فإن لم يكن لواحد منهم محل إقامة ترفع الدعوى أمام المحكمة التي بدائرتها محل وجودهم أو وجود احدهم وقت اعلانها فإن لم يكن لأحد منهم محل وجود أيضاً فأمام محكمة المدعى كذلك
- ٢٥ — ترفع الدعوى أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى أو المدعى عليه إذا كانت من الزوجة أو أم الصغير أو الحاضنة في المواد الآتية :
- الحضانة  
الصلح بين الزوجين  
انتقال الأم بالصغير الى بلد آخر  
أجرة الحضانة والرضاعة والتنفقات وأجرة المسكن  
المهر  
الجهاز  
التوكيل في امور الزوجية  
الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ماسبق  
الطلاق والخلع والمباراة  
الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية
- ٢٦ — ترفع الدعاوى في مواد اثبات الوراثة والايصاء والوصية أمام المحكمة التي في دائرتها أعيان التركة المتعارية كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى عليه
- ٢٧ — ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو طلب عزل الناظر أو غير ذلك مما يتعلق بشؤون الوقف أمام المحكمة التي في دائرتها أعيان الوقف

- كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدأرتها محل إقامة المدعى عليه
- ٢٨ — التصرف في الأوقاف من إقامة ناظر وضم ناظر الى آخر واستبدال واذن بعمارة أو تأجير أو استئانة أو بحصومة وغير ذلك من خصائص هيئة المحكمة التي تكون في ديارتها أعيان الوقت كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدأرتها محل توطن الناظر
- ٢٩ — الاذن بالحصومة في غير الأوقاف بجميع مقتضياته الشرعية من اختصاص رؤساء المحاكم والمقضاة الجزئيين في دائرة اختصاصهم وكذا تزويج من لا ولي له من الأيتام وغيرهم
- ٣٠ — ( التبت بمقتضى القانون نمرة ١٢ سنة ١٩١٤ )

- ٣١ — متى نظر شيء مما ذكر بمادتي ٢٨ و ٢٩ لدى من لمحق النظر فيه فليس لغيره نظره
- ٣٢ — اذا رفعت دعوى أمام محكمة ثم رفعت تلك الدعوى أو دعوى أخرى متعلقة بها أمام محكمة ثانية فعلى هذه المحكمة أن تحيل مارع البها على المحكمة الأولى الا اذا كانت المحكمة الثانية هي المختصة طبقا للنصوص المتقدمة
- ٣٣ — متى كان الخيار للمدعى في رفع الدعوى على التفصيل السابق ورفعها أمام محكمة لاحق نظرها فليس له أن يرفعها بمحكمة أخرى

### الكتاب الرابع

- في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات والمرافعات والادلة والاحكام وطرق الطعن فيها
- الباب الاول — في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات
- الفصل الاول — في الاعلانات على وجه العموم
- ٣٤ — كل اعلان يقع من بعض الخصوم لبعضهم بناء على طلبهم أو أمر المحكمة يكون بواسطة جهة الادارة أو من يعينه ناظر الحفانية
- ٣٥ — اعلان انضباط والصف ضباط والعساكر الذين في خدمة الجيش يكون بواسطة السردارية ويحوى الاعلان من تعينه لذلك
- ٣٦ — اذا كان للشخص المطلوب اعلانه محل بالبلاد الأجنبية معلوم لطالب الاعلان يبين ذلك بالورقة المطلوب اعلانها وترسل صورتها من رئاسة نيابة الجهة التي بدأرتها المحكمة الى ناظر الخارجية فتوصيها بالطرق السياسية ويكتفى بالرد الذي يفيد وصول الصورة الى المعلن اليه
- ٣٧ — كل اعلان يجب أن يكون مشتملا على البيانات الآتية :
- ( أولا ) تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان

- (ثانياً) اسم طالب الاعلان ولقبه وصنمته ومحلّه  
 (ثالثاً) اسم الشخص الذى حصل الاعلان بواسطته وصنمته  
 (رابعا) اسم المعلن اليه ولقبه وصنمته ومحلّه  
 (خامساً) اسم من سلم اليه الاعلان ولقبه وصنمته
- ٣٨ — المحل الذى تعلن فيه الأوراق هو محل إقامة المعلن اليه أو محل وجوده ان لم يكن له محل إقامة أو محل وظيفته اذا أمر القاضي بإعلان فيه
- ٣٩ — يجب أن يكون الاعلان لسختين متطابقتين احدهما أصل والثانية صورة وذلك في غير الاحوال المستثناة بنص صريح
- ويكون تحرير الاعلانات بمعرفة الطالب أو بناء على تعريمه بواسطة كاتب المحكمة
- ٤٠ — اذا كانت الخصومة واحدة يجب تعدد صور التكليف بالحضور بتعدد المدعى عليهم وأن تعدد المدعون
- فاذا تعددت الخصومة وجب تعدد التكليف بالحضور وأن تراعى القاعدة السابقة في تعدد الصور
- ٤١ — لا يجوز اعلان أى ورقة قبل الشروق ولا بعد الغروب ولا في أيام الجمع والأعياد والمواسم الرسمية
- ٤٢ — الأوراق التى تعلن يجب أن تسلم صورها لنفس الخصم وفي حالة عدم وجوده تسلم لمن يوجد من خدمه أو أقاربه في المحل الحاصل فيه الاعلان فاذا لم يوجد أحد فيه اكتفى بتسليم ذلك الى عمدة البلدة أو من يقوم مقامه وأحكام المدينة التى بها محله وكذلك ان امتنع من الاستلام وعلى متولى الاعلان بيان ذلك كله في الأصل والصورة
- ٤٣ — تسلم صور الاعلانات على الوجه الآتى :
- (أولاً) الى الحكومة تسلم لمدير الجهة التى بدائرة المحكمة أو لحافظها  
 (ثانياً) الى لمصالح الحكومة تسلم الى نظار دواوينها العمومية أو لأقلام قضائها  
 (ثالثاً) التى للشركات أو الجمعيات تسلم الى مأمور ادارتها أو رئيس مجلسها أو مديرها أو من ينوب عن أحدهم ان كان لها مركز فان لم يكن لها مركز فالى أحد الشركاء المتضامنين  
 (رابعا) التى للأشخاص الذين ليس لهم محل معلوم بالقطر المصرى تسلم الى رئاسة النيابة العمومية بالجهة الداخلة بدائرة المحكمة  
 (خامساً) التى للمهجور عليهم تسلم الى القوام والأوصياء
- ٤٤ — يجب اعلان الأوراق في اليوم الذى يطلب الخصم اعلانها فيه أو في اليوم الذى تعينه المحكمة للاعلان

٤٥ — يجب على من استلم صورة من صور الأوراق الملتصقة أن يوقع على الأصل بخطه أو ختمه بما يفيد الاستلام فإن امتنع من التوقيع أو كان لا يعرف الكتابة ولم يكن له ختم وجب على من يتولى الاعلان بيان ذلك في الأصل والصورة ويكتفى به ويكون الاعلان أو التسليم على الوجه السابق بحضور شاهدين يوقعان على الأصل مع متولى الاعلان

٤٦ — يجب على متولى الاعلان أن يرد الأصل للمحكمة مكتوبا فيه ما يفيد الاجراء على الوجه المبين في المادة السابقة

٤٧ — اذا حضر المدعي او المدعى عليه أمام القاضي من تلقاء أنفسهم وطلب اسما خصومتها وكانت جزئية فللقاضي أن يسمع الدعوى في الحال ويفصل فيها ان أمكن والا حدد لها جلسة أخرى وان كانت كلية فان كانت الجلسة منعقدة سمعت دعواها وفصلت فيها ان أمكن والا حددت لها جلسة أيضا وان لم تكن منعقدة أمر رئيس المحكمة أو نائبه الكاتب بان يأخذ أقوالهما بين يديه فاذا رأى ضرورة لعقد الجلسة في الحال وتيسر ذلك أمر بانقادها وفصلت فيها والا أحالها على جلسة من جلسات المحكمة

٤٨ — على كاتب المحكمة في جميع الأحوال أن يستوفي الاجراءات اللازمة من قيد القضايا المذكورة بالمادة السابقة في الدفاتر المدة لذلك كنهها من القضايا المسبوبة بالاعلان

٤٩ ( ق ٢٣ سنة ١٩١٣ م ) — اذا لم تراعى أحكام المواد ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٢ كان الاعلان ملغى لكن اذا حضر المعلن اليه بناء على الاعلان كان معتبرا ومع ذلك لا يكون الاعلان ملغى اذا كان عدم مراعاة الاجراءات قد وقع من تولى الاعلان وانما أمر المحكمة باعلان جديد تصحيحا للاول ولا يؤخذ عليه رسم مطلقا ولا يؤمر بهذا التصحيح اذا حضر المعلن اليه

### الفصل الثالث — أبي — في اعلانات الدعاوى

٥٠ — ترفع الدعوى الى المحكمة بتكليف الخصوم بالحضور أمامها في علم طلب يعلن للخصم بناء على طلب المدعى على يد من يعين للاعلان

٥١ — يجب على كاتب الطلبات أن يفيد ما يخرج منها في دفتر بعد لذلك

٥٢ — يكون محرر علم الطلب بمعرفة الطالب أو بناء على تعريفه بمعرفة كاتب المحكمة ويلزم أن يكون مشتملا على كافة البيانات المقررة في أوراق الاعلانات المذكورة في المادة (٣٧) وعلى اسم المحكمة المطلوب حضور الخصم أمامها وعلى السنة والشهر واليوم والساعة التي يلزم حضوره فيها وأن يكون مختوما بختم المحكمة

٥٣ — يجب أيضا أن يشتمل التكليف بالحضور على موضوع الدعوى بالاختصار في القضايا

الجزئية ابدائية أو استثنائية وفي غيرها يجب أن يكون مشتملا على وقائع الدعوى واقعة واقعة كل واقعة بدليها وعلى الحق الذى يطلبه المدعى وعلى طلباته من المحكمة وعلى بيان الأوجه الشرعية التى يستند عليها فى طلباته

٥٤ — ميعاد الحضور يكون على الأقل ثلاثة أيام فى القضايا الجزئية وستة أيام فى القضايا الكلية وفى القضايا المستأنفة وذلك غير يوم تسليم الصورة ويوم الحضور

ويجوز تنقيص الميعاد فى حالة الضرورة بأمر من الفاضل الجزئى أو رئيس المحكمة

٥٥ — اذا كان محل الخصم بعيدا عن المحكمة يزداد على الميعاد المذكور يوم لكل مسافة عشرين كيلومترا وما يزيد من الكسور على عشرة كيلومترات يزداد له يوم على الميعاد وفى حالة ما يكون السير بالسكة الحديد ينقص من مواعيد المسافة نصفها

٥٦ — تكون المواعيد للاشخاص الساكنين خارج القطر المصرى سواء كانوا فى ممالك الدولة العلية أو فى البلاد الأجنبية على الأثر كما يأتى :

( أولا ) يعطى ميعاد ستون يوما لمن يكون فى ممالك الدولة العلية أو البلاد الكائنة بسواحل البحر المتوسط

( ثانيا ) يعطى ميعاد مائة وثمانون يوما لمن يكون قاطنا بالبلاد الأخرى من أوروبا أو مينات المشرق لحد البلدة المسماة يوقوهامة

( ثالثا ) يعطى ميعاد ثلاثمائة وستون يوما لمن يكون ساكنا بجميع البلاد الأخرى

٥٧ — لا تعد أيام الجمع والأعياد والمواسم المقررة رسميا من أيام المواعيد المبينة فى هذه اللائحة اذا وقع يوم منها فى آخر الميعاد

٥٨ — تسليم الصور الملونة يجب أن يكون قبيل الميعاد المقرر ويجب رد الأصل الى المحكمة قبل ميعاد الجلسة

٥٩ — متى ورد الأصل الى المحكمة بعد الاعلان يبق عند كاتب علوم الطلبات الى أن يحضر المدعى لاستلامه منه

### الفصل الثالث — فى قيد الدعاوى

٦٠ — على المدعى استلام الأصل المذكور فى المادة السابقة وتقديمه للكاتب الأول أو لرئيس قلم المرافعات لأجل قيده فى الجدول المسمى قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل ويجوز للفاضل أو لرئيس المحكمة أن يأمر بالتقيد فى يوم الجلسة نفسه عند الضرورة

٦١ — تعتبر الدعوى مرفوعة أمام المحكمة من يوم قيدها فى الجدول المسمى مع عدم الاخلال بالحقوق التى ترتب على اعلانها

- ٦٢ — متى حولت المحكمة الاهلية قضية على محكمة شرعية اعتبرت مرفوعة أمامها وسارت فيها بالطريق الشرعى  
وعلى الكاتب أن يقيدھا في الدفاتر المعدة لذلك بناء على طلب المدعى كغيرھا من التقضايا
- ٦٣ — اذا مضى يوم الجلسة ولم تقيد الدعوى في الجدول العمومى يسقط الاعلان ويجب لرفع الدعوى اعلان جديد
- ٦٤ — على كاتب الجلسة أن يحضر قائمة بقضايا كل جلسة بنمرة متتابعة ويقدمها الى رئيس الجلسة ويعلق صورة منها بلوحة المحكمة قبل افتتاح الجلسة

#### الفصل الرابع - في ايداع المستندات والاطلاع عليها

- ٦٥ — يجب على الخصوم ايداع مستنداتهم وأقوالهم الكتابية في زمن تحدده المحكمة لذلك بمرامة حالة العمل الذى تأمر به ويكون تقديم المستندات من المدعى قبل الجلسة التى توجل إليها القضية بشمانية أيام على الأقل ان كانت أعلنت الى خصمه أو اطلع عليها وامضى بما يفيد الاطلاع فإن لم تكن أعلنت للخصم ولم يكن اطلع عليها فقبل الجلسة بخمسة عشر يوما
- وعلى الخصم ان يقدم رده قبل يوم الجلسة بأربع وعشرين ساعة ان كان أعلنه للخصم أو أطلعه عليه كاسبق أو بثلاثة أيام ان لم يكن حصل ذلك وهذا كله اذا لم يتفق الخصوم على مواعيد أقل بما ذكر
- ٦٦ — اذا انقضى الميعاد المحدد ولم يقدم أحد الخصوم بما كلف به تسير المحكمة فى الدعوى باعتبار أنه انكر قول خصمه
- ٦٧ — يجب ان تقدم المستندات الى قلم الكتاب من الخصوم أو ممن ينوب عنهم مرفقة بأثنتين متطابقتين تبين فيهما تلك المستندات واحدا بالتواريخ والتمر والاصناف التى تكون خاصة بها
- ٦٨ — على الكاتب ان يستلم المستندات بعد التحقق من سلامتها ومتى رأى فيها ما يوجب الشبهة وجب عليه بيان ذلك فى القائمة بحضور المودع بياناً لا يحتمل الشك فى المستقبل
- ٦٩ — بعد اجراما ذكر يجب على الكاتب ان يوقع على احدى القائمة بما يفيد استلام الأوراق المبلية بها ويختتمها بختم المحكمة ويسلمها الى مقدمها ثم يحفظ اثنائية موقعا عليها من مقدم المستندات مع أوراق الدعوى
- ٧٠ — لاستلم الأوراق لمقدمها بعد الحكم البناء على تقديم سند الاستلام الذى بيده فان ادعى فقده فلا يجوز تسليمها الا بأمر من القاضى أو رئيس المحكمة
- كذلك لا تسلم المستندات قبل الحكم فى الدعوى الا بأمر من القاضى أو رئيس المحكمة سواء وجدت قائمة الاستلام أو لم توجد ولا يجوز الأمر بالتسليم الا فى حالة الضرورة الشديدة

- ٧١ — إذا صدر الحكم في الدعوى من محكمة ابتدائية ورفع عنه استئناف لا تسلم المستندات لن أودعها إلا بأمر من القاضي أو رئيس المحكمة بناء على عذر مقبول
- ٧٢ — الاطلاع على الاوراق المسلمة في قلم كتاب المحكمة يكون في محل تسليمها بنقلها منه

### الباب الثاني — في المرافعات

#### الفصل الأول — في الجلسات

- ٧٣ — ضبط الجلسة وإدارتها متوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل بنظامها فان تمادى على فعله كان له حبسه فوراً أربعاً وعشرين ساعة ومضى أمر بذلك أرسله الى البوليس لحبسه وعلى البوليس تنفيذ ذلك
- ٧٤ — يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات أو الجنح أو المخالفات فيها وإذا اقتضى الحال القبض على من تقع منه الجناية أو الجنحة أمر بذلك وأرسله مع المحضر الى قلم النائب العمومي أو الى أقرب نقطة من نقط البوليس ويكون المحضر معمولاً به أمام المحاكم الاهلية
- ٧٥ — الرئيس هو الذى يتولى توجيه الاسئلة الى الخصم وللأعضاء الجالسين معه أن يطلبوا منه توجيه ما يريدون توجيهه من الاسئلة

#### الفصل الثاني — في حضور الخصوم أو وكلائهم

- ٧٦ — في اليوم المعين لسماع الدعوى يحضر الخصوم بأنفسهم أو من يوكلونه عنهم بمقتضى توكيل خاص أو عام لكن لا يجوز لهم أن يوكلوا من غير المحامين إلا من كان له بهم رابطة القرابة أو الزوجية أو المصاهرة
- ولا يقبل التوكيل اذا كان مجرد طلب التأجيل
- ٧٧ — يجب على الوكيل أن يثبت وكالته عن موكله ويكنى في اثبات التوكيل أن تقدم ورقة بذلك فان كانت غير رسمية وجب أن يكون مصدقاً على امضاء الموكل أو ختمه من احدى المحاكم
- ٧٨ — بمجرد صدور التوكيل من أحد الخصوم يكون عمل وكيله معتمداً في أحوال الاعلان وما يتعلق بها
- ٧٩ — ليس لأحد من رؤساء المحاكم الشرعية ولا من نوابها ولا من قضاتها ولا من جميع مستخدميها أن يكون وكيلاً عن غيره في المرافعة عن الخصوم ولا أن يبدى رأياً لأحدهم في القضايا المقامة أمام المحكمة الموظفون بها أو أمام غيرها
- لكن يجوز لهم أن يقدموا المشورة لأقاربهم لغاية الدرجة الرابعة في الخصومات التي تكون لهم أمام محكمة غير محكمتهم



٨٠ — للقاضي أن يعين مندوبا لاحتضار المدعى عليه في أقرب وقت وذلك في الحالين الآتيين  
(أولا) رد الطفل الى حاضنته  
(ثانيا) تخليف أحد الزوجين الذي تتوجه عليه الميّن الشرعية عند العجز عن اثبات ما يوجب  
فرقة النكاح

٨١ — يجوز للمحكمة في كل الأحوال أن تأمر بحضور الخصوم بأعضهم أمامها في يوم معين لذلك  
٨٢ — إذا كان المطلوب حضوره عذر مقبول منعه عن الحضور نذبت المحكمة أحد قضاياها  
ليسمع أقواله في ميّاد تعينه لذلك وعلى الكاتب أن يعلن الخصم الآخر به وأن يحضر محضرا بأقوال  
الخصوم يوقع عليه من القاضي والكاتب والخصوم

٨٣ — إذا لم يحضر الخصوم ولا وكلاؤهم في أول جلسة أو في أية جلسة أخرى قررت المحكمة  
شطب الدعوى ويكتب القرار في محضر الجلسة وكذلك إذا حضروا وانفقوا على الشطب

### الفصل الثالث — في سماع الدعوى

٨٤ — يراعى بقدر الامكان في سماع الدعاوى ترتيبها في قائمتها  
٨٥ — متى انتهى نظر قضايا الخصوم الذين حضروا أمام المحكمة بعد النداء عليهم أعادت النداء  
ثانيا على التائبين فإذا تبين أنهم لم يحضروا قررت شطب قضاياهم وأقفلت الجلسة  
٨٦ — تكون المرافعة علنية الا في الأحوال التي تأمر المحكمة باجرائها سرا سواء كان ذلك من  
تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم محافظة على النظام العمومي أو مراعاة للأداب

٨٧ — لا يتوقف سماع الدعوى على احضار شهود المعرفة ويكتفى أن يبين الخصوم عند  
حضورهم أسماءهم وأنسابهم وألقابهم ومحل اقامتهم

٨٨ — تحصل المرافعة في الدعاوى المستعجلة بالجلسة التي تقدم فيها الدعوى أو في الجلسة التالية لها  
٨٩ — يجب الاستماع الى أقوال الخصوم حال المرافعة ولا يجوز المقاطعة عليهم في أثناء كلامهم  
الا اذا خرجوا عن موضوع الدعوى أو تمدوا على النظام أو على الأشخاص

٩٠ — لا تسمع الدعوى إلا على خصم شرعي حقيق  
٩١ — ترفض الدعوى اذا لم يكن بين المتداعيين خصومة في نفس الأمر بل قصداد بالتداعي  
الاحتيال على الحكم بما يدعيه أحدهما

٩٢ — يجب أن يكون المدعى به معلوماً فان كان منقولاً فطريق العلم به بيا نه بجنسه ونوعه وصفته  
أو بقيمته أو احضاره امام المحكمة

٩٣ — اذا كان المدعى به عقارا لزم بيان حدوده وذكر بلد القسم الذي هو فيه من البلد

وشارعه أو حارته أو المحوض والحدود الأربعة أو الثلاثة وأسماء أولى الشأن في العقار الذي تنتهى تلك الحدود إليه ويكتفى باسم الجار وشهرته التي يعرف بها فإن لم تكن له شهرة يعرف بها ذكر بما يميزه عن سواه

٩٤ — يكفى في سماع الدعوى أن يدعى بما في ورقة التكليف بالحضور وأن تتلى بالجلسة

٩٥ — إذا أصاب المدعى في الحدود وأخطأ في المساحة سمحت دعواه

٩٦ — لا يشترط لصحة الدعوى استعمال ألفاظ أو عبارات معينة ويكتفى بظهور قصد المدعى من كلامه فإن أغفل شيئاً يجب ذكره سأله القاضي عنه ولا يمد ذلك تلقيناً إلا إذا زاده علماً

٩٧ — إذا لم يصحح المدعى دعواه بعد الاستفسار منه لا يكون ذلك مانعاً من سؤال المدعى عليه حتى إذا أقر حامله القاضي بأقراره

٩٨ — لا يلزم لصحة الدعوى في المنصوب بيان القيمة إلا إذا كان مالكا فإن كان قاعاً اكتفى فيه بالوصف

٩٩ — من قبيل النصب امتناع الأمين من تسليم الأمانة عند طلبها كامتناع من تحت يده الجهاز من تسليمه لزوجته عند طلبه

١٠٠ — لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الأيضاء أو الرجوع عنها أو المتيقن أو الإقرار بواحد منها وكذا الإقرار بالنسب بعد وفاة الموصى أو المتيقن أو المورث في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنيكية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنيكية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المتيقن أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها أمضاؤه كذلك تدل على ما ذكر

١٠١ (ق ٢٣ سنة ١٩١٣ م) — لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنيكية سواء كانت مقامة من أحد الزوجين أو من غيره إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها

ومع ذلك يجوز سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة

ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو من غيره في الحوادث الواقعة من سنة

ألف وتسعمائة واحد عشر إلا اذا كانت تاجه بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك

### الفصل الرابع

في دفع الدعوى قبل الجواب عنها

١٠٢ — أوجه الدفع الجائز ابدأؤها قبل الجواب عن الدعوى هي :

- (أولاً) الدفع بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى
- (ثانياً) الدفع بعدم توجه الدعوى على المدعى عليه يكون أحد المتداعيين ليس خصماً للآخر
- (ثالثاً) الدفع بطلب حالة الدعوى على محكمة أخرى مرفوعة بها تلك الدعوى أو دعوى ثانية مرتبطة بها

(رابعاً) الدفع بعدم صحة الدعوى

١٠٣ — تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص ان كان سببه أن المقار ليس داخلها في دائرة اختصاصها أو أن القضية من خصائص محكمة ابتدائية كما تحكم كذلك في الوجه الثاني والثالث والرابع

ولا تحكم المحكمة من تلقاء نفسها في عدم الاختصاص ان كان سببه غير ما ذكر ويجوز للمحكمة قبل الحكم في الوجه الرابع سواء كان من نفسها أو بناء على طلب الخصم أن تستفسر من المدعى عن كل ما يلزم لتصحيح دعواه وتمهله ثلاث جلسات لا تزيد منها كلها على ستة أسابيع فإذا لم يصحح دعواه في هذه المدة حكمت برفضها

١٠٤ — متى حكمت المحكمة بالأحالة المذكورة في الوجه الثالث من المادة (١٠٢) وجب عليها أن تمدد للدعوى أمام المحكمة الأخرى نفس الجلسة المحددة بها لنظرها أو لنظر القضية المرتبطة بها

١٠٥ — يجوز للمحكمة المقدم إليها الدفع بوجه من الوجوه المتقدمة ان رأيته غير مقبول أن تحكم فيه وفي أصل الدعوى حكماً واحداً بشرط أن تبين ما حكمت به في كل منهما على حدة

١٠٦ — للمدعى الحق في طلب ميعاد للإجابة عما دفع به خصمه الدعوى والإطلاع على ما يقدمه من المستندات ولا ترخص المحكمة بذلك أكثر من مرتين

### الفصل الخامس - في الجواب عن الدعوى

١٠٧ — يجب للمدعى عليه عن الدعوى أما كتابة ب ورقة يقدمها قبل يوم الجلسة أو في الجلسة وأما شفها بما فإذا حضر وطلب التأجيل للإجابة أعطته المحكمة ميعاداً لذلك وأجلت القضية الى جلسة أخرى فان لم يجب فيها اعتبرت منكراً وسارت في الدعوى

١٠٨ — يجب أن يكون جواب المدعى عليه عن كل وقائع الدعوى وأن يكون عن موضوع كل واقعة اجابة خاصة وذكر المدعى عليه صراحة ان كان ينكرها أو يقرها ويسين ما ينكره ويقر به من غير ايهام كذلك يجب عليه أن يسين وقائع دفعه وأحواله بياناً واضحاً لا إيهام فيه مع ذكر أدلته والوجه الشرعي الذي استند عليه فيه وإذا تعدد المدعى عليهم ولم تعد مصالحتهم وجب على كل واحد منهم اجراء ما ذكر على انفراده

١٠٩ — كل دفع للدعوى رأت المحكمة فيه تليداً واحتيالا وجب عليها رفضه وأن تبين ذلك بالحضر

وكذلك الدفع بالانحراف على الوجه المبين بالمادة ١٢٩

١١٠ — اذا لم يحضر المدعى ولا وكيله في الخصومة في الوقت المعين وحضر المدعى عليه أو وكيله قبل سماع الدعوى فالمدعى عليه أو وكيله بالخيار اما أن يطلب شطب القضية واما أن يطلب اعلان المدعى في ميعاد عشرة أيام على الأقل لمنع تعرضه فإذا أعلنه لذلك ولم يحضر في الميعاد ولم يبدعذراً مقبولاً قررت المحكمة اعتبار القضية كأن لم تكن

ولذلك تعتبر القضية كأن لم تكن اذا حضر المدعى أو وكيله وحضر المدعى عليه أو لم يحضر لا هو ولا وكيله وقررت المحكمة سماع الدعوى ولم يدع ولم يبدعذراً مقبولاً

١١١ — اذا حضر المدعى أو وكيله في الميعاد المعين وسمعت الدعوى والجواب عنها ولم يدفعها المدعى عليه بدفع يعتبر دعوى مستقلة ثم غاب المدعى في أية جلسة بعد ذلك فالمدعى عليه بالخيار المبين بالمادة السابقة

١١٢ — اذا حضر المدعى أو وكيله في الميعاد المعين وسمعت الدعوى والجواب عنها ودفعها المدعى عليه بدفع يعتبر دعوى مستقلة ثم تخلف المدعى بعد ذلك ولم يرسل وكيلاً عنه في الميعاد المعين فالمدعى عليه بالخيار اما أن يكتفي بشطب القضية واما أن يطلب السير في دعوى الدفع بالطريق الشرعي ويحضر المدعى عليه مدعيها والمدعى مدعى عليه وهذا اذا لم يكن الدفع من حقوق الله تعالى اما اذا كان من حقوق الله تعالى فيجب على المحكمة أن تسير فيه بالطريق الشرعي

١١٣ — قرار شطب الدعوى لا يسقط حقا بكتسبه المدعى باعلانها لحصمه كقطع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى أو حفظ الحق في مدة الاستئناف أو المارضة أما القرار الذي يصدر باعتياز الدعوى كأن لم تكن فانه يسقط كل حق اكتسبه المدعى بذلك الاعلان

الفصل السادس - في دخول خصم ثالث في الدعوى

١١٤ — يجوز لغير المتداعين ممن يكون له خصومة تتعلق بالدعوى القائمة أن يدخل فيها اما باعلان الخصوم بذلك قبل يوم الجلسة أو بتقديم طلبه حال انعقادها لكن لا يقرب على ذلك تأخير الحكم

في الدعوى الأصلية الا اذا وجد ما يقتضى التأخير شرعا

١١٥ — اذا حصلت المارضة من أحد الخصوم لمن يطلب السخول في الدعوى بانه ليس خصما فيها قررت المحكمة بوجه الاستعجال أنه خصم أو ليس بخصم ولا يكون قرارها قابلا للطعن بطريق المارضة أصلا ولا بطريق الاستئناف الا اذا كان صادرا بقبول الخصم الثالث بشرط أن يكون عند استئناف الحكم في أصل القضية

### الفصل السابع - في استجواب الخصوم

١١٦ — لكل من الخصوم الحق في أن يطلب استجواب خصمه عن الوقائع المتعلقة بالدعوى  
١١٧ — يجوز للخصم المطلوب استجوابه أن يطلب من المحكمة رفض الأسئلة الموجهة اليه كلها أو بعضها اذا لم تكن متعلقة بالدعوى ولا حاضرة القبول شرعا  
١١٨ — الأسئلة التي لم يمارض الخصم في جواز قبولها أو التي قررت المحكمة وجوب توجيهها تتوجه من الرئيس ويجاب عنها من الخصم بنفسه في قس الجلسة ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تمنع ميمادا للاجابة

١١٩ — يجب كتابة الاجابة في محضر الجلسة وبعد تلاوتها يوقع عليها من المسؤول ورئيس الجلسة وكتبتها

واذا امتنع المسؤول من وضع امضاءه أو ختمه أو كان له مانع منه يذكر ذلك في محضر الجلسة  
١٢٠ — تكون المحاورة في مواجهة من طلب الاستجواب ولا يجوز له التكلم في أثناء الجواب ولا يجوز استجواب المسؤول على حضوره ان كان قد أعلن

١٢١ — اذا كان للخصم عذر يمنعه عن الحضور بنفسه في الجلسة جاز للمحكمة أن تندب أحد قضاتها لاستجوابه على وجه ما ذكر

١٢٢ — اذا كان الخصم المطلوب استجوابه مقبلا بدائرة محكمة غير المحكمة المقامة أمامها الدعوى فلها أن تحيل استجوابه على المحكمة المقيم بدارتها

١٢٣ — اذا امتنع المسؤول من الاجابة أو تخلف عن الحضور لاستجوابه فللمحكمة النظر في ذلك من حيث كونه يورث شبهة أم لا وعليها أن تقرر ما تراه بعد ذلك

### الباب الثالث — في الادلة

١٢٤ — الحجج الشرعية ثلاث الاقرار والشهادة والنكول عن الحلف

### الفصل الأول - في الاقرار

١٢٥ - يشترط في صحة الاقرار أن يكون المقر عاقلًا بالغًا مختارًا غير محجور عليه ولا يشترط شيء من ذلك في المقر له  
ويقبل اقرار المحجور عليه للسفه في كل ما لا يمد محجورًا عليه فيه شرعًا كالطلاق ونحوه

١٢٦ - يصبح الاقرار وإن اختلف المقر والمقر له في سبب المقر به

١٢٧ - إذا ادعى المقر أنه كاذب في اقراره لا يقبل منه ويعامل بأقراره

١٢٨ - اقرار الأخرس يكون بأشارته الممهودة ولا يعتبر اقراره بالإشارة إذا كان يمكنه الاقرار بالكتابة

١٢٩ - لا تقبل دعوى بالاقرار الصادر قبل قيام الخصومة أو بعدها إلا إذا كان صدوره أمام قاضٍ بمجلس القضاء أو كان مكتوبًا وعليه امضاء المقر أو ختمه أو وجدت كتابة تدل على صحته

### الفصل الثاني - في الأدلة الخطية

١٣٠ - الاقرار بالكتابة كالاقرار باللسان

١٣١ - تنقسم الأوراق الى رسمية وغير رسمية

١٣٢ - الأوراق الرسمية هي كل ورقة تصدر من موظف في إحدى المصالح العمومية مختص بمقتضى وظيفته باصدارها ويدخل في ذلك وثائق الزواج والطلاق والأوراق الغير الرسمية هي ما عدا ذلك

١٣٣ - كل سند شرعي صادر من المحاكم الشرعية مطابق لما في سجله مستوف شروطه الشرعية يمدحمة فيها محرره على من كان شاهدا عليه أو على من تلقى الحق عنه

١٣٤ (ق ٣٣ سنة ١٩٢٠ م ٤) - الأوراق الرسمية سواء كانت سندات أو محررات تكون حجة على أى شخص كان فيما تدون بها مع مراعاة ما جاء بالمادة ١٣٧ من هذه اللائحة من القيود الخاصة بالشهاد بالوقف

وكذا التقاسيط والسجلات التي كانت بالمديريات والحجج الغير المسجلة في الأوقاف القديمة إذا كانت الأعيان المدعمة تحت يد مدعيها

١٣٥ - تكون الأوراق الغير الرسمية حجة على من يكون موقعا عليها بأعضائه أو ختمه

١٣٦ - إذا مات صاحب الخط أو الختم قام مقامه من ينوب عنه شرطًا فيما يشهد به السند الذى فيه خط المتوفى أو ختمه بدون اخلال بما هو مدون بالمادتين ١٠٠ و ١٠١

١٣٧ - (ق ٣٣ سنة ١٩٢٠ م ٥) - يمنع عند الانكاسار بيع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخل أو الأخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه إلا إذا

وجد بذلك اشهاد من يملكه على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كليلين في المادة ٣٩٠ من هذه اللائحة وكان مقيدا بدفتر احدى المحاكم الشرعية المصرية وكذلك الحال في دعوى شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى يقتضى ما ذكر ولا يعتبر الاشهاد السابق الذكر حجة على الغير الا اذا كان هو أو ملخصه مسجلا بسجل المحكمة التي بدأتمها العقار الموقوف طبقا لاحكام المادة ٣٧٤ (١) من هذه اللائحة

١٣٨ — الأوراق الرسمية والأوراق العرفية تكون كافية للحكم بدون احتياج الى اثبات آخر معها

### الفصل الثالث - في الطعن في الخطوط والأوراق

١٣٩ — الطعن الذى يصح توجهه على الخطوط والأوراق ينحصر في نوعين :

( الأول ) انكار الامضاء أو الختم

( الثانى ) ادعاء التزوير في الأوراق

#### الفرع الأول - في انكار الختم أو الامضاء

١٤٠ — انكار الختم أو الامضاء انما يتوجه على الأوراق الغير الرسمية أما ادعاء التزوير فيوجه على جميع الأوراق رسمية كانت أو غير رسمية

١٤١ — إذا أنكر من يشهد عليه السند الامضاء أو الختم أو أنكر ذلك من يقوم مقامه تأمر المحكمة بإجراء التحقيق

ويتوقف على الانكار إيقاف السير في الدعوى اذا لم يكن للدعى دليل آخر لاثباتها

١٤٢ — يجب في هذه الحالة تحرير محضر تبين فيه حالة السند وأوصافه بياثا كافي ويوقع عليه رئيس الجلسة وكاتب المحكمة والخصوم ويجب أيضا امضاء نفس السند من رئيس الجلسة وكاتب المحكمة

١٤٣ — يكتب أمر التحقيق في محضر الجلسة ويشتمل على ما يأتي :

(١) قبل التعديل الذي ادخله على المادة ١٣٧ قانون ٣٣ سنة ١٩٢٠ كان نصها كالآتي : « بمنع هذا الانكار بما دعوى الوقف أو الامتياز أو الاستبداد أو الاذلال أو الاغراج وغير ذلك من الشروط التي تشترطها في الأداة وبدلك اشهاد من يملكه على يد حاكم شرعى أو مأذون من قبله وكان مقيدا بدفتر احدى المحاكم الشرعية . وكذلك الحال في دعوى شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر »

انفرد ٣٣ سنة ١٩٢٠ المادة الباشرة : « تبلى احكام المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها الامر السالى نمرة ٣٩ رقم ٣ يولى سنة ١٩١٠ مديولا به في الاوقات الصادرة قبل هذا التعديل »

المادة الحادية صفر — لا يجوز للمحاكم الشرعية بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ السبل بهذا القانون خلاف مواعيد المسافة لن تسجيل في سجلاتها اي اشهاد بوقف أو اقرار به الا اذا كان مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المعدلة بمقتضى هذا القانون

( أولا ) ندب أحد قضاة الهيئة التي أمرت بالتحقيق فإن كان الأمر صادرا من محكمة جزئية كان التحقيق أمام قاضيهما  
 ( ثانيا ) تعيين خير واحد أو ثلاثة من قبل المحكمة أو باتفاق الخصوم  
 ( ثالثا ) تحديد اليوم والساعة اللذين يكون فيهما مباشرة التحقيق  
 ( رابعا ) تسليم الورقة المفتضى تحقيقها في قلم كتاب المحكمة ممن هي تحت يده بعد بيان حالتها كما تقدم

١٤٤ — يعلن كاتب المحكمة الخبير بالحضور أمام القاضي في اليوم والساعة المحددين لمباشرة التحقيق  
 ١٤٥ — يكون التحقيق بمضاهاة الامضاء أو الختم الذي حصل انكاره على ما هو معروف بالنكر من امضاء أو ختم

١٤٦ — الأوراق التي يجوز المضاهاة عليها هي الآتية :

( أولا ) الامضاء أو الختم الموضوع على أوراق رسمية  
 ( ثانيا ) امضاء الخصم أو ختمه المستوف به أمام القاضي المندوب للتحقيق أو أمام أى موظف رسمى

( ثالثا ) اذا طلب الخصم ولم يحضر جازت المضاهاة على الامضاء أو الختم الذى يثبت بشهادة من عاينوه بنفى أو يختم على الورقة المقدمة للمضاهاة  
 ( رابعا ) امضاءه الذى يكتبه أمام القاضي

( خامسا ) الجزء الذى يعترف الخصم بصحته من الورقة المفتضى تحقيقها اذا كان فيه ألفاظ امضاءه  
 ١٤٧ — الأوراق التي تطلب المضاهاة عليها ان كانت رسمية يجوز للقاضي أن يأمر بحضورها من الجهة التي تكون بها ويجوز انتقاله مع الخبير الى محلها للاطلاع عليها بدون نقلها وان كانت غير رسمية فعلى المتمسك بالسند احضارها

١٤٨ — في حالة تسليم الأوراق الرسمية لقلم كتاب المحكمة تقوم الصور التي تنسخ منها مقام الأصل متى كانت مغطاة من القاضي المندوب للتحقيق وكاتبه والمأمور أو الموظف الذى سلم الأصل ومتى أعيد الأصل الى محله ترد الصورة المأخوذة منه الى قلم كتاب المحكمة ويصير ابطاها

١٤٩ — يضع أهل الخبرة امضاءهم على الأوراق المفتضى المضاهاة عليها قبل الشروع في التحقيق ويذكر ذلك في المحضر

١٥٠ — اذا قرر أهل الخبرة بعد المضاهاة اتحاد الخطين أو الختمين كان للمحكمة اعتبار السند حجة على النكر وان قال انهما مختلفان كان لها الغاء السند وسارت في الدعوى الأصلية بالطريق الشرعى وكذلك ان لم تيسر المضاهاة



- ١٥١ — إذا لم تبين المضاهاة ولم يكن للمتمسك بالسند دليل آخر جاز اثبات الامضاء أو الختم عند الانكار بشهادة من عاينوا الخصم في حال التوقيع على السند بمضائه أو ختمه
- ١٥٢ — تراعى فيما يتعلق بأعمال أهل الخبرة غير ما ذكر القواعد المقررة في الفصل المتعلق بأهل الخبرة

### الفرع الثاني — في دعوى التزوير

- ١٥٣ — إذا طعن من يشهد عليه السند بالتزوير فيه قدم تقريراً بذلك لقلم كتاب المحكمة
- ١٥٤ — يلتزم على الطعن بتزوير الورقة إيقاف السير في الدعوى إذا لم يكن للدعى دليل آخر لاثباتها
- ١٥٥ — على المبدعى أن يسلم الى قلم كتاب المحكمة السند المدعى تزويره إذا كان تحت يده
- ١٥٦ — إذا كان السند تحت يد الخصم المدعى عليه بالتزوير يجب على رئيس المحكمة في حال اطلاعه على تقرير المدعى بالتزوير أن يعين بناء على طلب المدعى من يسلم هذا السند أو يضبطه و يودعه في قلم كتاب المحكمة
- ١٥٧ — إذا امتنع من تحت يده السند المذكور من تسليمه ولم يمكن ضبطه يستبعد من أدلة الدعوى
- ١٥٨ — تبين حالة السند على الوجه السابق في مادة (١٤٢)
- ١٥٩ — يجب على مدعى التزوير أن يملأ المدعى عليه في ظرف ثمانية أيام من تاريخ تقديم التقرير بأدله على ذلك مع تكليفه بالحضور أمام الجلسة للمناقشة في تلك الأدلة
- ١٦٠ — إذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل مدعى التزوير ذلك ولم يدع عذراً مقبولاً تقرر المحكمة سقوط دعوى التزوير
- ١٦١ — يجوز للدعى عليه بالتزوير أن يوقف سير التحقيق فيه إذا أقر بأنه غير متمسك بالسند المدعى التزوير فيه
- ١٦٢ — لا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير إلا ما كان متعلقاً بها وجائز القبول شرها
- ١٦٣ — إذا ظهر للمحكمة في الجلسة تزوير السند قررت في الحال التأميم وسارت في الدعوى الأصلية بالطريق الشرعى والا أمرت بالتحقيق
- ١٦٤ — يشتمل أمر التحقيق على بيان الأدلة التي قبلتها المحكمة وتعيين القاضى الذى يكون

التحقيق بمباشرة واليوم والساعة الذين يكون فيهما البدء في التحقيق والتصريح للقاضي المستدوب بتصميم خبير أو أكثر عند الحاجة

١٦٥ — إذا اقتضى التحقيق مضاهاة المخطوط أو الأختام وجب أن تراعى القواعد المقررة لذلك في هذه اللائحة

١٦٦ — يكون التحقيق بحضور الخصوم أو وكلائهم أو في غيبتهم بعد اعلانهم بالحضور

١٦٧ — متى تم التحقيق نحال جميع الأوراق على المحكمة في جلسة يحددها القاضي ويجريها كاتب المحكمة الخصوم ان لم يكونوا حاضرين وقت الأمر بالإحالة

١٦٨ — يجوز للمحكمة أن تقرر رد أو بطلان أى سند تحقق لها أنه مزور ولو لم تقدم لها دعوى بتزويره بشرط أن تبين أدلة ذلك في القرار

١٦٩ — إذا ثبت تزوير سند من السندات أرسلته المحكمة مع صور المحاضر المختصة به الى قلم النائب العمومي الكائن بدائرة المحكمة

### الفصل الرابع — في الشهادة

١٧٠ — يجوز اثبات الدعوى بشهادة المدول مع مراعاة ما هو مودون في المادة ١٣٨

١٧٠ مكررة — (ق ٣٣ سنة ١٩٢٠ م ٦) اذا امتنع الشهود عن الحضور بمجرد طلب الخصم ذلك منهم وجب تكليفهم بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط بميعاد يوم واحد مقدما غير المواعيد المسافة المبينة بالمادة ٥٥ من هذه اللائحة

فإذا لم يحضر الشاهد لداء الشهادة بعد تكليفه بالحضور على الوجه المتبق قانونا يحكم عليه بغرامة قدرها مائة قرش أميري وإذا اقتضى الحال حضوره يكلف ثانيا بالحضور وعليه مضاريه ذلك التكليف وإذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الإجابة أو اذا امتنع الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به مرة ثانية يحكم عليه بغرامة قدرها مائة قرش أميري وإذا حضر الشاهد الذي تأخر عن الحضور وأبدى اعتذارا صحيحة جاز اغناؤه من الغرامة بقرار من المحكمة التي أصدرته

١٧١ — متى حضر الشهود بين يدي القاضي سمع شهادة كل منهم على أفرادهم بعد أن يسأله عن اسمه ولقبه وصنعتة او وظيفته وعمله ونسبه ووجهة اتصاله بالخصوم بالقرابة أو الاستخدام أو غيرها

١٧٢ — يمكن في قبول الشهادة أن تطلب شهادة أحد الشاهدين شهادة الآخر في المعنى وان اختلقت الألفاظ

- وكذا في مطابقة الشهادة للدعوى  
 ١٧٣ — اذا أغفل الشاهد في شهادته لفظ أشهد سأله القاضي أنشهد بذلك فاذا قال أشهد به كان ذلك كافيا  
 ولا يشترط في شهادة الاستكشاف لفظ أشهد بل يكفي فيها مجرد الاخبار عن يوق به  
 ١٧٤ — اذا أغفل الشاهد شيئا يجب ذكره سأله القاضي عنه ولا يعد ذلك تلقينا الا اذا كان مما يزيد علمه  
 ١٧٥ — يكفي في تعيين المشهود له أو المشهود عليه ذكر ما يعرف به ولو الاسم والشهرة فقط  
 ١٧٦ — اذا ذكر الشاهد الحدود وأخطأ في مقدار المساحة قبلت شهادته  
 ١٧٧ — تكفي شهادة الاستكشاف في القضاء بالنفقات بأنواعها وأجرة الجسانة والرضاع والمسكن والشروط التي يتوقف عليها القضاء بشيء مما ذكر  
 ١٧٨ — تكفي الشهادة بالدين وان لم يصرح ببقائه في ذمة المدين وكذا الشهادة في العين  
 ١٧٩ — تكفي الشهادة بالإبصاء أو الوصية وان لم يصرح بإصرار الموصى الى الوفاة  
 ١٨٠ — يسأل القاضي الشاهد عن الأزمنة والأمكنة وغيرها وعن طريق علمه بالمشهود به وكيفية وصوله اليه وعن مجلس الشهادة وغير ذلك مما تبين به درجة شهادته  
 ١٨١ — للمشهد عليه أن يبين للقاضي ما يخفى بشهادة الشاهد شرعا وكذلك له أن يوجه الى الشهود بواسطة رئيس الجلسة الأسئلة التي يرى لزوم سؤالهم عنها وعلى الرئيس أن يوجه تلك الأسئلة الا اذا رأت المحكمة أنها غير مفيدة فيقرر رفضها مع تدوين ذلك كله بالمحضر  
 ١٨٢ — اذا طعن المشهود عليه في الشهود طعنا غير شرعي رفضته المحكمة وان كان شرعيا وأراد تأجيل القضية لاثباته لا تؤول الى الجلسة التالية فان لم يثبت رفضت الطعن وفصلت في الدعوى  
 ١٨٣ — لا يقبل الطعن في الشهود بعد التزكية  
 ١٨٤ — تكتب شهادة كل شاهد وما يتعلق بها بالتفصيل في محضر الجلسة  
 ١٨٥ — تمل شهادة كل شاهد عليه وله أن يصححها بالجلسة ثم يوقع عليها بامضاءه أو ختمه  
 ١٨٦ — اذا امتنع الشاهد من الامضاء أو الختم أو كان لا يمكنه الكتابة أو ليس له قلم يجب ذكر ذلك في المحضر  
 ١٨٧ — اذا كان للشاهد عذر يمنعه عن الحضور تنتقل المحكمة لسبب شهادته بحضور الخصوم ولما أن تندب أحد قضاةها لمعاها كذلك

١٨٨ — إذا قال الشاهد لا شهادة لي لا تقبل شهادته بعد ذلك وكذا إذا قال المدعى ليس لي شهود ثم أحضر شهودا أو حصر شهوده وقال ليس لي سواهم ثم أراد الاستشهاد بشهود آخرين لا يقبل منه إلا فيما تسمح فيه الشهادة حسبية

١٨٩ — يترك الشهود سرائم علنا بالطريق الشرعى إلا إذا علم القاضى عدالتهم وتكون التزكية العلنية أمام المحكمة بالجمع بين المزكى والشهود والمحصوم

١٩٠ — فإذا كان للمزكى عذر يمنه عن الحضور تنتقل المحكمة الى عمله أو تندب من قضاتها من ينتقل اليه لسماح التزكية على الوجه المتقدم وعلى كل حال لا يشترط في التزكية فقط أشهد

١٩١ — إذا شهد الشهود أمام المحكمة في حادثة وزكوا ثم شهدوا أمامها في حادثة أخرى فلا حاجة الى تزكيتهم إلا إذا مضى على التزكية الأولى ستة أشهر

١٩٢ — إذا مات الشهود أو غابوا بعد أداء الشهادة فلم يحاكم أن يحكم بشهادتهم على الوجه المبين بالمادة (١٨٩)

١٩٣ — للقاضى أن يثبت لديه أن الشاهد شهد زورا أن يحرم عضرا بذلك ويرسله الى قلم النائب المسمى المختص ويكون هذا المحضر معتبرا أمام المحاكم الأهلية

### الفصل الخامس — في الحيز عن الاثبات

١٩٤ — إذا كلف أحد الخصوم باثبات دعواه فلم يأت بدليل أو أتى بدليل غير مفيد للاثبات وتكرر ذلك منه ثلاث جلسات يعتبر عاجزا عن الاثبات فان لم يطلب الميمين أو حلف خصمه بالطريق الشرعى حكمت المحكمة برفض الدعوى

١٩٥ — إذا كلف الخصم بحصر شهوده وأدلته فلم يفعل قررت المحكمة احضار جميع شهوده وتقديم جميع أدلته في جلسة أخرى فان أحضر الشهود كلهم أو بعضهم وقدم الأدلة كذلك ولم يكن ذلك كافيا للاثبات اعتبر عاجزا وسارت المحكمة على وجه ما تقدم في المادة السابقة وكذلك إذا لم يحضر شهودا ولم يقدم أدلة

١٩٦ — إذا حكم برفض دعوى المدعى لجزءه عن اثباتها أو لاعتباره عاجزا فلا تسمع منه مرة أخرى بعد ذلك وهذا لا يمنع من الطعن في هذا الحكم بالطرق المنصوص عنها في هذه اللائحة

### الفصل السادس — في الميمين والنكول

١٩٧ — إذا عجز المدعى عن اثبات دعواه أو اعتبر عاجزا وطلب تخليف خصمه خلف أو نكل حكم بمقتضى الحلف أو النكول

- ١٩٨ — لا يعتبر الحلف أو النكول الا اذا كان أمام المحكمة أو أمام من يتدب لذلك من القضاة
- ١٩٩ — يجب على المحكمة أن تبين في محضرها الوقائع التي يستلزم الحلف عليها وعلى من توجهت عليه أن يحلف كما قررت المحكمة
- ٢٠٠ — اذا كان لمن توجهت عليه اليمين عذر منعه عن الحضور تنتقل المحكمة أو تندب أحد قضاتها لتعليفه بحضور الخصم الآخر
- اذا كلف من توجهت عليه اليمين بالحضور لحلفها ولم يحضر وتكرر ذلك منه بعد اعلانه بالحضور مرتين ولم يبدعذرا شرعيا اعتبر ناكلا
- ٢٠١ — اذا كان من توجهت عليه اليمين خارجا عن دائرة المحكمة جاز لها أن تحيل استحقاقه على المحكمة التي يكون بداورها وتلك المحكمة الأخرى أن تحلفه امامها أو تندب أحد قضاتها لذلك
- ٢٠٢ — اذا اجتمعت دعاوى مختلفة يكفى فيها يمين واحدة على جميعها ولا يلزم التعليف لكل منها على حدة
- ٢٠٣ — للقاضي أن يحلف الخصم فيما يكون فيه التعليف بلا طلب
- ٢٠٤ — يعتبر في حلف الأخرس ونكوله اثارته المهودة ان كان لا يعرف الكتابة فان كان يعرفها حلفه ونكوله بها
- ٢٠٥ — لا يجوز التوكيل في تأدية اليمين
- ولا يجوز للوكيل في الخصومة طلب اليمين من الخصم الآخر الا بوكيل خاص
- ٢٠٦ — يجب أن يذكر بالحضر في جميع الأحوال صيغة اليمين التي حلفها من توجهت عليه
- الفصل السابع — في انتقال المحكمة لحل النزاع

- ٢٠٧ — يجوز للمحكمة أن تنتقل لمعالجة المتنازع فيه أو تندب أحد قضاتها لذلك ويذكر في القرار الصادر بذلك مبادىء المعالجة
- ٢٠٨ — لا حاجة الى اعلان القرار المذكور اذا كان صادرا بمواجهة الخصوم فان لم يكن صادرا بمواجهتهم وجب اعلانه للغائب بمعرفة كاتب المحكمة قبل المبادىء بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة
- ٢٠٩ — يحرم المحكمة أو القاضي محضرا يشتمل على الأعمال المتعلقة بالمعانة
- ٢١٠ — يجوز للمحكمة أو لمن تندبه من قضاتها تعيين أهل خبرة للاستعانة به في المعانة

### الفصل الثامن — في أهل الخبرة

- ٢١١ — إذا رأت المحكمة أن تستعين بأهل الخبرة عينت واحدا أو ثلاثة ممن تثق بهم
- ٢١٢ — متى قررت المحكمة تعيين أهل خبرة أوقت السير في القضية ولا تقدم للجلسة إلا بعد تقديم تقرير الخبير وتحديد جلسة لنظرها بناء على طلب أحد الخصوم
- ٢١٣ — يجوز للمحكمة أن تعين أهل خبرة ليعطوا رأيهم أمام الجلسة شفويا بدون احتياج بتقديم تقرير وفي هذه الحالة يكتب رأيهم بحضور الجلسة
- ٢١٤ — يشتمل قرار التعيين على ذكر أسماء الخبراء وعلى المواد التي يراد أخذ قولهم عنها وعلى الترخيص لهم بما قد يحتاجه تلك المواد من الأعمال المستعجلة وعلى تحديد اليوم والساعة اللذين يجب عليهم الحضور فيها أمام رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه عند غيابه لتحديد ميعاد الشروع في العمل وإذا رأت المحكمة أن ترخص للخبير بإسماع أقوال من له علم بوقائع القضية في مأموريته ذكرت ذلك أيضا في القرار
- ٢١٥ — إذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت تعيين الخبراء فعلى كاتب المحكمة إعلانهم بذلك
- ٢١٦ — إذا أراد أحد الخصوم رد من تعين من أهل الخبرة وجب عليه إعلان الخصم بالحضور أمام المحكمة لذلك قبل مضي ثلاثة أيام من تاريخ قرار التعيين أن كان صادرا بمواجهته أو من تاريخ إعلانه به أن كان صادرا في غيبته والا سقط حقه
- ٢١٧ — لا يقبل من أحد الخصوم رد أهل الخبرة المعيّنين بالتظهم إلا إذا كان سبب الرد حادثا بعد التعيين
- ٢١٨ — يجوز رد أهل الخبرة إذا كان ممن لا تقبل شهادته شرعا لأحد الخصوم
- ٢١٩ — يجب أن يفصل في رد أهل الخبرة في أول جلسة إلا لسبب يقتضي التأخير ويذكر ذلك في المحضر
- ٢٢٠ — يجب على من يعين من أهل الخبرة أن يحضر للمحكمة متى أعان بذلك ليطلع على قرار تعيينه وعلى كاتب المحكمة أن يفسخ له صورة منه
- ٢٢١ — بعد اطلاع الخبير على قرار تعيينه يحضر في اليوم نفسه أمام رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه عند غيابه لتحديد الميعاد الذي يباشر فيه ما تعين له ويكتب محضر بذلك وعلى الخبير إعلان من لم يكن حاضرا من الخصوم بالميعاد المذكور
- ٢٢٢ — على الخصوم أو وكلائهم أن يحضروا مع أهل الخبرة وقت مباشرة العمل فإن لم يحضروا أو أحدهم فلا أهل الخبرة مباشرة العمل في حالة الغيبة وكان عمله حينئذ معتبرا

- ٢٢٣ — على أهل الخبرة سماع أقوال الخصوم ومن رخصت له المحكمة بأخذ أقوالهم
- ٢٢٤ — يذكر في المحضر المشتمل على أعمال أهل الخبرة أقوال الخصوم ومن رخص له بأخذ أقوالهم ويوقع عليه من الجميع
- ٢٢٥ — يضع أهل الخبرة تقريراً ببيان أعماله ورأيه والأوجه التي استند عليها
- ٢٢٦ — يجب على الخبير أن يؤدي مأموريته ويقدم تقريره في زمن لا يتجاوز تحديد ذلك الزمن في القرار الصادر بتعيين الخبير
- ٢٢٧ — إذا لم يقدم أهل الخبرة تقريره في المدة التي تستلزمها حالة الفصل جاز لمن يطلب من الخصوم التعجيل أن يعلنه بالحضور أمام المحكمة بميعاد ثلاثة أيام على الأقل وعلى المحكمة ولو في غيبته أن تضرب له ميعاداً لتقديم تقريره أو تستبدله بغيره
- ٢٢٨ — يجب على الخبير أن يودع نفسه أو يمسند به الخاص في قلم كتاب المحكمة تقريره صرفاً لجميع الأوراق التي يكون قد استلمها من الخصوم
- ٢٢٩ — يرفق الخبير بالتقرير كشفاً بالبيانات الآتية :  
أولاً — عدد أيام العمل وساعاته من كل يوم  
ثانياً — بيان عدد الانتقالات وتوضيح المسافات التي قطعها  
ثالثاً — المصاريف التي صرفها ومستندات ذلك
- ٢٣٠ — بعد تسليم التقرير لقلم كتاب المحكمة يجوز لأحد الخصوم أن يطلب تحديد جلسة لنظر القضية ويعلم خصمه بذلك
- ٢٣١ — أجور الخبراء ومصاريفهم تقدرها المحكمة التي تنظر الدعوى بأمر يخبر في ذيل التقرير وإذا مضى أربعة أشهر من تقديم التقرير ولم يصدر حكم في الدعوى جاز للخبير أن يقدم طلباً بتقدير أجرته الرئيس أو للقاضي وتذكر القيمة المقدرة بالعملة والأرقام ويوقع على ذلك من الرئيس والكتاب
- ٢٣٢ — يلاحظ في تقدير أنساب الخبير أهمية القضية وأعمال الخبير والزمن الذي قضاه في القيام بالكلف به والمصاريف التي تكلفتها وثروة الخصوم ويجب تقدير المصاريف على حدة
- ٢٣٣ — يكون تقدير الاجرة بمراعاة ما يأتي :  
أولاً — لا يجوز أن يزيد التقدير على مائتي قرش لكل يوم من أيام العمل إلا في الأحوال الاستثنائية الخاصة مع ذكر ذلك في أمر التقدير  
ثانياً — للمقدر تنقيص عدد الأيام والساعات إذا ظهر له أن الأعمال التي قام بها الخبير ما كانت تستغرق الوقت الذي خصصه لها

ثالثا — كل عمل يكون زائدا على ما رخصت المحكمة بعمله لا يعتبر في تقدير الأجرة الا اذا كانت حالة العمل تقتضيه

٢٣٤ — تقدير الأجرة يكون نافذا على الخصم الذى طلب تعيين أهل الخبرة أو كان تعيين الخبر في مصلحته ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذا أيضا على المحكوم عليه

٢٣٥ — لا يستحق الخبير أجرة أنساب ولا مصاريف اذا قضى بالناء تقريره لعدم مراعاته ما تقتضيه نصوص هذه اللائحة ولا في الحالة التي يكلف فيها بإتمام عمل يتبين للمحكمة أنه ناقص بسبب تفسيره أو إهماله أو جهله وكذلك لا يستحق أجرا على الايضاحات التي تدعوها المحكمة لتقديمها شفاه في المواضع الغامضة من تقريره

٢٣٦ — تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من الخصوم وأهل الخبرة في الايام الثلاثة التالية ليوم اعلان الأمر بتقديرها وتكون بمرضاة تقدم لرئيس المحكمة أو للقاضي الجزئى ويرتب عليها إيقاف تنفيذ الأمر المذكور

٢٣٧ — ترفع المعارضة الى المحكمة وعلى كاتبها أن يكلف الخصوم وأهل الخبرة بالمحضور أمامها لنظرها في اليماد الذى يحدد لذلك

٢٣٨ — اذا لم يحضر الخصوم أو أحدهم أمام المحكمة لنظر المعارضة بعد تكليفهم بذلك فصلت فيها ويكون فصلها نهائيا

٢٣٩ — للخصم الذى حصل على قرار بنقص أجرة أهل الخبرة أن يتمسك به على الخصم الذى دفعها بناء على التقدير الاول ولهذا الخصم أن يرجع على أهل الخبرة

٢٤٠ — لا تكون المحكمة مقيدة برأى أهل الخبرة

٢٤١ — يجوز عند الاقتضاء تكرار تعيين أهل الخبرة السابقين أو غيرهم

### الفصل التاسع — في انقطاع المرافعة وفي التنازل عن الدعوى

٢٤٢ — اذا توفى في أثناء الدعوى أحد الخصوم أو خرج عن أهلية الخصومة أو زال عنه الوصف الذى كان باعتبارها خصما في الدعوى أوقعت المحكمة السير فيها فاذا جاء وارث المتوفى أو وصيه أو من يقوم مقام من خرج عن أهلية الخصومة أو مقام من زال عنه ذلك الوصف وبشر السير في الدعوى قبلت المحكمة منه واعتبرت كافة الاقوال والطلبات المقدمة اليها من الخصوم قبل ذلك

٢٤٣ — اذا حصل إيقاف السير في الدعوى بناء على سبب من الأسباب واستمر ذلك الايقاف ثلاث سنين من تاريخ آخر عمل في الدعوى ولم يعمل أحد الخصوم أى عمل من أعمال السير فيها



قررت المحكمة بناء على طلب أحد الخصوم أو من تلقاه نفسها بناء على طلب كاتبها اعتبار القضية كأن لم تكن قد رفعت أمامها

٢٤٤ — يقدم الطلب بما ذكر على حسب القواعد المقررة لتقديم الدعاوى الى المحاكم

٢٤٥ — القرار المذكور يترتب عليه سقوط كل حق اكتسبه المدعى بسبب اعلان الدعوى أو رفضها

٢٤٦ — اذا كان القرار المذكور صادرا من محكمة الاستئناف يصير به الحكم المستأنف نهائيا الا اذا سبق صدور الحكم من المحكمة بالتائه

٢٤٧ — لا يعتبر المدعى متنازلا عن دعواه بعد رفضها الا اذا أعلن خصمه بذلك

٢٤٨ — ليس للمدعى عليه أن يعارض في التنازل عن الدعوى المان له من قبل المدعى الا اذا طلب منع معارضته أو كان قد ادعى عليه دفعا لها

### الفصل العاشر — في رد القضاة عن الحكم

٢٤٩ — يجوز رد القضاة باحد الأسباب الآتية :

أولا — اذا كان القاضي ممن لا تقبل شهادته شرعا لأحد الخصوم أو وكلائهم

ثانيا — اذا كان للقاضي أو لمن لا تقبل شهادته له شرعا خصومة قائمة مع طالب الرد انما لا يقبل الرد اذا كانت الدعوى بتلك الخصومة قد أقيمت من طالب الرد بعد اقامة الدعوى التي طلب فيها الرد

ثالثا — اذا كان القاضي وكلا عن أحد الخصوم في أعماله الخصومية

رابعا — اذا كان القضاء لأحد الخصوم أو عليه بحر منفعة للقاضي أو لمن لا تقبل شهادته له أو يدفع عنه مضرة

خامسا — اذا أبدى القاضي لأحد الخصوم رأيه في القضية

سادسا — اذا كان القاضي أدى شهادة في الدعوى

سابعا — اذا قبل القاضي هدية من أحد الخصوم من وقت الشروع في الدعوى الى أن تنتهي

ثامنا — اذا كان للقاضي دعوى قائمة بمائلة للدعوى التي طلب فيها الرد

٢٥٠ — يجب على القاضي الذي يعلم اتصاف نفسه بأحد أسباب الرد أن يحجر به المحكمة في أودة مشورتها وهي تقرر لزوم امتناعه عن الدعوى أو عدمه

٢٥١ — يجب تقديم الرد قبل الشروع في المرافعة والا سقط حق طلبه وفي حالة ما اذا كان الرد في حق قاض متدوب من طرف المحكمة لعمل من الاعمال المتعلقة بالدعوى يقدم الطلب في ظرف ثلاثة أيام من يوم نده أن كان قرار التنب صادر بمواجهة طالب الرد وتبدىء الأيام الثلاثة من يوم علانه أن كان صادرا في غيبته

- ٢٥٢ — لا يسقط حق طلب الرد اذا حدثت أسبابه بعد مضي المواعيد المقررة لذلك أو أتمت الخصم أنه لم يعلم بها إلا بعد مضي تلك المواعيد
- ٢٥٣ — يحصل الرد بتقرير يقدم بقلم كتاب المحكمة من الخصم أو من وكيله المرخص له بذلك ويرفق التوكيل بالتقرير
- ٢٥٤ — يلزم أن يكون طلب الرد مشتملا على أسبابه وترفق به الأوراق المستند عليها فيه
- ٢٥٥ — على قلم كتاب المحكمة أن يرفع تقرير الرد الى رئيس المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ استلامه
- ٢٥٦ — اذا كان القاضى المطلوب رده مندوبا من محكمة أخرى لعمل يتعلق بها فعلى الرئيس أن يأمر بإرسال التقرير وما معه من المستندات الى المحكمة التابع لها القاضى المندوب
- ٢٥٧ — على رئيس المحكمة التابع لها القاضى المطلوب رده أن يطلعه على تقرير الرد وما معه من الأوراق ويأمر بتسليم صورة من التقرير اليه
- ٢٥٨ — على القاضى المطلوب رده أن يجيب بالكتابة في المدة التى يعينها الرئيس عن أسباب طلب الرد
- ٢٥٩ — اذا اعترف بأسباب الرد أو امتنع من نفسه عن نظر الدعوى نذب الرئيس بدله
- ٢٦٠ — اذا اعترف ولم يتسنع نصحه الرئيس بالامتناع فان امتثل نذب بدله والا فيحيل الأوراق على الجلسة للفصل فيها
- ٢٦١ — اذا لم يعترف أو لم يجيب فى الميعاد المحدد يندب الرئيس قاضيا لسماع أقوال طالب الرد والقاضى المطلوب رده ويرفع اليه تقريرا وعلى الرئيس أن يحدد جلسة لنظر ذلك
- ٢٦٢ — يحل التقرير ويصدر الحكم فى حال انعقاد الجلسة بدون مرافعة
- ٢٦٣ — اذا ثبت لدى المحكمة من اعتراف القاضى المطلوب رده ومن المستندات الكتابية التى قدمها طالب الرد أنها موجبة له حكمت بإجتناب القاضى لنظر الدعوى بناء على تلك الأسباب دون غيرها
- ٢٦٤ — اذا ظهر للمحكمة أن الأسباب لا توجب الرد أو جعلها القاضى ولم يوجد ما يثبتها من المستندات الكتابية حكمت برفض طلب الرد

- ٢٦٥ — حكم الرفض يقبل الاستئناف من طالب الرد فقط
- ٢٦٦ — طلب الاستئناف يكون بتقرير يقدم بقلم كتاب المحكمة في ظرف خمسة أيام من يوم صدور الحكم بالرفض
- ٢٦٧ — يرسل الحكم وطلب الاستئناف وكافة الأوراق المتعلقة بطلب الرد الى قلم كتاب محكمة الاستئناف
- ٢٦٨ — على كاتب محكمة الاستئناف تقديم تلك الأوراق اليها في ظرف ثلاثة أيام وتحكم فيها في أقرب وقت على حسب القواعد المقررة سابقا بشير احتياج لساع أقوال الخصوم
- ٢٦٩ — اذا طلب رد جميع قضايا محكمة استئنافية أو بعضهم بحيث لم يبق من عددهم من يكفى للحكم يقدم التقرير بقلم كتاب المحكمة وبعد اجابة القضاة المطلوب رددهم تشكل محكمة خاصة من ثلاثة قضاة للفصل في ذلك على وجه ماسبق اذا اقتضى الحال ذلك
- ٢٧٠ — تشكل المحكمة الخاصة من قضاة المحكمة الاستئنافية الذين لم يطلب رددهم ومن رؤساء المحاكم الاجرائية الاخرى ونوابهم ويكون التشكيل بقرار من ناظر الحفافة
- ٢٧١ — (التيبت بمقتضى القانون مرة ١٢ سنة ١٩١٤)
- ٢٧٢ — في اثناء الاجراءآت المتعلقة بالرد توقف الدعوى على ماهى عليه الى أن يفصل فيه لكن يجوز للمحكمة عند الضرورة وطلب الخصم أن تندب لنظر القضية من قضائها بدل من طلب رده

### الباب الرابع — في الاحكام

#### الفصل الاول — في قواعد عمومية

- ٢٧٣ — متى تمت المرافعة ولم يبق لدى المحكمة الا الحكم تحكم فوراً ويجوز ان تؤخر صدور الحكم لمسامد لا يتجاوز ثمانية أيام الا اذا وجد سبب قوى شرعى يقتضى التأخير أكثر من ذلك بشرط بيانها في المحضر
- ٢٧٤ — المداولة في الاحكام تكون سرا بين القضاة
- ٢٧٥ — لا يجوز للمحكمة أن تسمع توضيحات من أحد الخصوم أو وكلائهم في حال المداولة الا بحضور الخصم الآخر وكذلك لا يسوغ في وقت المداولة قبول أوراق من أحد الخصوم بدون اطلاع الخصم الآخر عليها مقدما
- ٢٧٦ — يجمع الرئيس الآراء بعد المداولة ثم يعطى رأيه ويكون صدور الاحكام بالتطبيق لنص المادة (١٧) والمادة (٢٨٠) من هذه اللائحة

٢٧٧ — متى انحلت الآراء أو توفرت الاغلبية وجبت كتابة صيغة الحكم وعلى جميع القضاة أن يوقعوا عليها بأصواتهم ولا يجوز أن يذكر أن كان الحكم صادرا بالاتحاد أو بالاغلبية

٢٧٨ — يشترط في القضاة الذين يحكون في الدعوى أن يكونوا قد سمعوا المرافعة فيها والا كان الحكم ملغى

ويجب أن تكون تلاوته في جلسة علنية

٢٧٩ — يجب أن تكون الاحكام مشتملة على الاحباب التي بنيت عليها والا كانت ملغاة واذا كان في الوجه الشرعى الذى بنى الحكم عليه خفاء ذكر فيه ذلك الوجه

٢٨٠ (ق ٢٤ سنة ١٩٢٠) — يجب ان تكون الاحكام بأرجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة وما دون هذه اللائحة ومذهب أبى يوسف عند اختلاف الزوجين في مقدار المهر ومع ذلك فإن المسائل المنصوص عليها في القانون بمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ يكون الحكم فيها طبقا لاحكام ذلك القانون (١)

### الفصل الثانى — في الاحكام النهائية

٢٨١ — اذا لم يحضر المدعى عليه لانيفسه ولا بوكيل عنه بعد اعلانه في الميعاد الذى حدده يصدر اليه بناء على طلب المدعى بالكتابة ثلاث مرات في ثلاثة أيام على الاقل وتعلن اليه الاعذارات بالطرق التى تعلن بها الطلبات ويذكر في كل اعذار أنه ان لم يحضر في الميعاد المحدد نصب القاضى عنه وكيلًا وسمع الدعوى وأدلتها وحكم عليه في غيبته

٢٨٢ — اذا لم يحضر المدعى عليه لانيفسه ولا بوكيل عنه بعد اعذاره في الميعاد المحدد نصب القاضى وكيلًا عنه يحافظ على حقوقه بناء على طلب المدعى وسمع الدعوى وأدلتها في مواجهة الوكيل وحكم عليه في غيبته

٢٨٣ — اذا حضر المدعى عليه ودعت الحالة الى تأجيل القضية قبل سماع الدعوى أو بعد سماعها وقبل الجواب عنها أو بعد الجواب عنها بالانكار وجب على المحكمة أن تذكر في قرار التأجيل أنه ان لم يحضر في الميعاد أقيم له وكيل تسمع الدعوى وتقام الادلة في وجهه ويحكم في غيبته وأن تنبه لذلك كله فان لم يحضر بعد ذلك في الميعاد نصبت له وكيلًا بلا حاجة الى اعذار آخر وسارت في القضية وحكمت في غيبته على الوجه الشرعى

٢٨٤ — اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب بالانكار وقبل اثبات الدعوى فيعد مراعاة ما تقدم في المواد ١٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ يحكم عليه في غيبته

(١) انظر القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ الخاص باحكام التقويض مسائل الاحوال الشخصية بمجدروته قبل هذه اللائحة

٢٨٥ — يحكم في مواد نفقة الزوجية والابوين والاولاد واجرة الرضاع لمستحقها شرعا بدون اعذار ونصب وكيل اذا غاب المدعى عليه ولو عن المحكمة بعد اعلان الدعوى

الفصل الثالث — في الاحكام الحضورية والممتدة كذلك

٢٨٦ — الأحكام الحضورية هي التي تصدر في غير الاحوال المبينة في الفصل السابق

٢٨٧ — اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالانكار واثباتها بالطرق الشرعية حكم عليه في غيبته بدون اعلان ويعتبر الحكم صادرا في مواجهة الخصوم وكذا اذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار

٢٨٨ — اذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت النطق بالحكم لانتعطب المحكمة القضية وتقرر ما يقتضيه الحكم الشرعي فيها

الباب الخامس — في طرق الطعن في الاحكام

٢٨٩ — طرق الطعن في الاحكام هي المعارضة والاستئناف والتماس اعادة النظر وطلب التفسير

الفصل الاول — في المعارضة في الاحكام التيمانية

٢٩٠ — تقبل المعارضة في كل حكم صادر في التيمية ما عدا الاحكام الممتدة صادرة في مواجهة الخصوم بمقتضى هذه اللائحة فانه لا يجوز الطعن فيها الا بطريق الاستئناف

٢٩١ — تقبل المعارضة الى الوقت الذي يعلم فيه المحكوم عليه بتنفيذ الحكم

٢٩٢ — يعتبر المحكوم عليه عالما بالتنفيذ بمجرد اعلان صورة الحكم التنفيذي اليه بالطرق المقررة

٢٩٣ — لا يجوز اعلان الصورة التنفيذية الا بعد اعلان الحكم اعلانا بسيطا بثنائية أيام ماعدا الحالاتين الآتيتين :

(اولا) اذا كان مأمورا بالنفاذ المؤقت في الحكم

(ثانيا) اذا كان الحكم صادرا في مواد النفقات أو في أجرة الرضاع أو المسكن أو الحضنة

ففي هاتين الحالتين يكون الاعلان الأول اعلانا تنفيذيا بلا حاجة الى اعلان بسيط

٢٩٤ — مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ اعلان الصورة التنفيذية

٢٩٥ — لا تقبل المعارضة الا من الخصم التائب أو وكيله

٢٩٦ — تحصل المعارضة بورقة تملن للخصم على حسب الطرق المقررة لرفع الدعاوى ويشتمل

الاعلان المذكور على البيانات المقررة بالإعلانات وعلى تاريخ الحكم المعارض فيه وتاريخ اعلانه لمقدم المعارضة والأوجه التي يستند عليها فيها ويجوز حصولها بطلبها كتابة وقت التنفيذ محضره وعلى المكلف بالتنفيذ أن يوقفه الا في الأحوال التي لا يجوز فيها المعارضة أو التي لا توقف المعارضة التنفيذ فيها ويرد الأوراق الى المحكمة فوراً وعلى كاتب المحكمة أن يقيدها في دفتر المختص بقيد المعارضات وفي الحالة الأخيرة يحدد جلسة لنظرها أمام المحكمة ويعلن الخصوم بذلك

٢٩٧ — تقدم المعارضة في الأحكام القياسية للمحكمة التي أصدرت الحكم

٢٩٨ — يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ الا في الحالتين الآتيتين:

(أولاً) اذا كان مأموراً بتنفيذ المؤقت في الحكم

(ثانياً) اذا كان صادراً في مواد النفقات أو في أجره الرضاعة أو السكن أو الحضنة

٢٩٩ — يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية

٣٠٠ — لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضا به كتابة أو قبول تنفيذه بلا ممانعة

٣٠١ — ترفض المعارضة اذا قدمت بعد الميعاد المقرر لتقديمها

٣٠٢ — تتبع المحكمة في نظر المعارضة الطرق المينة في هذه اللائحة فيما يتعلق بنية المدعى أو المدعى عليه

٣٠٣ — اذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت معارضته كأن لم تكن ولم يبق له إلا الاستئناف في ميعاده

٣٠٤ — الحكم الذي يصدر في النية بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقاً ولكن يجوز استئنافه

### الفصل الثاني .. في الاستئناف

٣٠٥ — يجوز للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في هذه اللائحة أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية

٣٠٦ — يجوز استئناف كل حكم صادر في الاختصاص أو في الاحالة على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى ولو بالرفض وكذا كل قرار صادر بسماع الدعوى أو عدمه ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية بصفة انتهائية كالمبين في المادة الخامسة من هذه اللائحة متى كانت صادرة في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماحها أو عدمه

ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ماسبق الا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى

٣٠٧ — استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يقرب عليه استئناف جميع الأحكام والقرارات التي سبق صدورها في أثناء السير في الدعوى ولم يكن سبق استئنافها

٣٠٨ — ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوما كاملة وميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية الاجتدائية ثلاثون يوما كذلك

٣٠٩ — يتبدى ميعاد استئناف الأحكام الصادرة في مواجهة الخصوم ومنها الحكم المبني على الاقرار من يوم صدورها

و يتبدى ميعاد استئناف الأحكام المتبعة كذلك من يوم إعلانها

و يتبدى ميعاد استئناف الأحكام النهائية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة

و يجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها

و يتبدى ميعاد استئناف الأحكام التي تصدر في المعارضة من يوم إعلانها ان لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم

٣١٠ — اذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الاجرائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف

٣١١ — يرفع الاستئناف بورقة تعلن للخصم الآخر بطرق الاعلان المنصوص عليها في هذه اللائحة ويزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للاعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ اعلانه للاستئناف عليه والاسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور وعلى طالب الاستئناف أن يرفق بتلك الورقة صورة من الحكم المستأنف

٣١٢ — تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف

٣١٣ — اذا قدمت ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فعليه أن يرسل أوراق القضية المستأنفة الى محكمة الاستئناف  
أما اذا قدمت لقلم كتاب محكمة الاستئناف فعليه أن يطلب أوراق القضية من المحكمة التي حكمت في الدعوى

٣١٤ — على كاتب محكمة الاستئناف في الحالين أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المسد لقيد القضايا متى ورد له أصل الاعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة فيه ويكون القيد المذكور بناء على طلب المستأنف

٣١٥ — اذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة أيام ان كانت القضية كلية أو ثلاثة أيام ان

كانت جزئية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه أن كانت مدته قد مضت ويصبح الحكم المستأنف واجب التنفيذ وبحصل القيد أما بتقديم أصل الاعلان أو قسيمة دفع ربع الرسم الى كاتب المحكمة الذى يطلب منه قيد الدعوى

٣١٦ — يرتب على الاستئناف إيقاف التنفيذ الا اذا كان مامورا به مؤقتا فى الحكم المستأنف طبقا لما هو مدون فى المادة ٣٤٩

٣١٧ — يحضر الخصوم أو وكلاؤهم فى الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعيا

٣١٨ — تسمع المحكمة الاستئنافية أقوال الخصوم  
فان ظهر لها صحة الحكم المستأنف ولم يدع أحدهم دفعا شرعيا قررت تأييد الحكم المذكور  
وان ادعى أحدهم دفعا شرعيا نظرت فيه قبل الفصل فى الموضوع ثم قررت اما رفض الدفع وتأييد الحكم المستأنف أو قبول الدفع ونقض الحكم المذكور  
وان ظهر لها عدم صحة الحكم وكان فى الموضوع سارت فى الدعوى وسمعت أدلة الخصوم وفصلت بما يقتضيه المنهج الشرعى

٣١٩ — اذا لم يحضر المستأنف فى الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الاجدائى واجب التنفيذ الا اذا كان ميعاد الاستئناف باقيا

٣٢٠ — يرفض الاستئناف اذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه

٣٢١ — لا يجوز للخصوم أن يقدموا فى الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية الا بطريق الدفع للدعوى الأصلية  
ويجوز لهم أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعاوى أو نفيها

٣٢٢ — جميع القواعد المقررة فى شأن رفع الدعاوى والسير فيها أمام المحاكم الاجدائية تنبع فى الدعاوى المستأنفة وكذا جميع القواعد المقررة فيها يتعلق بالأحكام والقرارات

٣٢٣ — اذا قررت محكمة الاستئناف ابطال حكم صادرة فى الاختصاص أو إحالة الدعوى الى محكمة أخرى وكانت القضية صالحة للفصل فى موضوعها لا تردها الى محكمة أول درجة بل تحصل فيها بما يقتضيه المنهج الشرعى

ويستثنى من حكم هذه المادة أحكام الاختصاص أو الإحالة الصادرة من المحاكم الجزئية فى المواد التى يكون حكمها فيها انتهائيا ففى هذه الحالة يجب على المحكمة الاستئنافية رد القضية الى المحكمة

٣٢٤ — اذا استؤنف فى أثناء سير الدعوى حكم أو قرار من الأحكام والقرارات التى يجوز استئنافها قبل الحكم فى أصل الدعوى فيمد الفصل فيه من محكمة الاستئناف ترد القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها مع مراعاة ما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة السابقة



٣٢٥ — المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة في الدعاوى المستأنفة يلزم تقديمها في ظرف الأيام العشرة التالية لإعلان تلك الأحكام والاسقاط الحق فيها

٣٢٦ — رفع المعارضة المذكورة يكون بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة لرفع الدعاوى

٣٢٦ مكررة ( ق ٣٣ سنة ١٩٢٠ م ٧ ) — يجوز لكل ذي شأن أن يستأنف التصرف في الأوقاف الصادر من المحكمة الشرعية الابتدائية بصيغة ابتدائية في ظرف ثلاثين يوما بالأكثر من يوم صدور التصرف

وجوز لوزير الأوقاف أن يرفع الاستئناف في مسائل الأوقاف الخيرية في الميعاد المذكور ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم بقلم كتاب محكمة التصرف الابتدائية أو بقلم كتاب المحكمة العليا ويترب على الاستئناف إيقاف تنفيذ التصرف الصادر عن المحكمة الابتدائية إلا إقامة الناظر وتتمصل المحكمة العليا بعد الاطلاع على الأوراق ويجوز لها أن تستدعي من ترى لزوما لسماع أقواله وأن تستوفى ما تراه لازما من الاجراءات

ولمحكمة الاستئناف أن تلغى أو تعدل التصرف المستأنف أمامها ولها أن تعين ناظرا عند الناقضا بالتصرف الصادر بأقامة الناظر (١)

### الفصل الثالث — في التماس إعادة النظر

٣٢٧ — يقبل التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية في الصور الآتية :

( الأولى ) — إذا لم يصادف الحكم قولاً في المذهب

( الثانية ) — إذا نهى الحكم على أوراق حكم قضائياً بتزويرها بعد صدور

( الثالثة ) — إذا ظهرت أوراق قاطعة في الدعوى كانت معجوزة بفعل الخصم

( الرابعة ) — إذا صدر حكام انتهائيان متناقضان في حادثة واحدة بين الخصوم أنفسهم أو

من تلقوا الحق عنهم

ورفع الالتماس لا يوقف التنفيذ إلا إذا أمرت محكمة الالتماس بإيقافه

٣٢٨ — ميعاد التماس إعادة النظر ثلاثون يوما من تاريخ صدور الحكم إن كان حضورياً ومن تاريخ انتهاء مدة المعارضة إن كان غيبياً ومن تاريخ الحكم بتزوير الأوراق أو ظهورها

٣٢٩ — يرفع الالتماس بورقة تملن للخصم بطرق الاعلان المقررة لرفع الدعاوى وتشتمل على بيان السبب الذي أبنى عليه بينا كافي والا كان الالتماس غير مقبول

٣٣٠ — يقدم الالتماس للمحكمة التي أصدرت الحكم إلا في الصورة الرابعة من المادة (٣٢٧) فإنه يقدم بالكيفية الآتية :

(١) ق ٣٣ سنة ١٩٢٠ م ٩ ٢ تدرى احكام المواد ١ و ٣ و ٧ من هذا القانون على مواد التصرف في الاوقاف المنطوية بالمحكم ولم يحصل فيها الا بعد الفصل بالتقانون المذكور

إذا كان المحكم صادرين من محكمة واحدة يقدم الالتماس الى المحكمة التي أصدرتها وإذا كانا صادرين من محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمة كلية واحدة يقدم الالتماس للمحكمة الكلية المذكورة

وإذا كانا صادرين من محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمتين كليتين يقدم الالتماس للمحكمة الكلية التابعة اليها المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم الثاني

وإذا كانا صادرين من محكمتين كليتين يقدم الالتماس الى المحكمة العليا

٣٣١ - تنظر المحكمة في الالتماس بغير مرافعة

فان رآته غير صحيح رفضته

وان رآته صحيحا قبلته وقررت في القضية ما يقتضيه المنهج الشرعي

الفصل الرابع - في طلب تفسير الحكم أو تصحيحه

٣٣٢ - يجوز للخصوم أن يطلبوا مباشرة تفسير الحكم أو تصحيحه من المحكمة التي أصدرته إذا كان في نفسه إبهام يمنع من تنفيذه

٣٣٣ - ميعاد طلب تفسير الحكم أو تصحيحه ثلاثة أيام كاملة من يوم العلم بالتنفيذ

٣٣٤ - يحصل العلم بالتنفيذ بالطرق المبينة في الفصل الأول من هذا الباب المختص بالمعارضة

٣٣٥ - يقدم طلب التفسير أو التصحيح الى المحكمة التي أصدرت الحكم بالطرق المعروفة في تقديم الدعاوى وتنظر المحكمة في الطلب بلا مرافعة ثم تقرر الحكم أو تصحيحه بما يزيل الإبهام مع عدم المساس بمجوهره

٣٣٦ - يجب على الكاتب أن يكتب بهامش الحكم المطلوب تفسيره أو تصحيحه قرار المحكمة الصادر بالتفسير أو التصحيح

الفصل الخامس - في الطعن في الأحكام ممن تمعدي اليه

٣٣٧ - كل حكم يكون تمعديا لغير المحكوم عليه مباشرة يجوز لمن تمعدي اليه أن يطعن فيه فان كان الحكم نهائيا كان الطعن يطلب إعادة نظر القضية أمام المحكمة التي أصدرته وان كان ابتدائيا كان الطعن فيه بطريق الاستئناف ويجوز تقديم الطعن في أى وقت إلا اذا سقط الحق في رفع الدعوى بسبب من الأعياب

لكن اذا كان قد أعلن قبل صدور الحكم بالمواعيد التي حددت لسماح الدعوى وطرق اثباتها لا يقبل منه الطعن إلا بالطرق والأوضاع والمواعيد المقررة في هذه اللائحة كالحكم على مباشرة

٣٣٨ - يكون الطعن في الحكم المذكور بورقة تعلن للمحكوم له بطرق الاعلان المقرر لرفع الدعاوى

## الكتاب الخامس - في تنفيذ الاحكام

### الباب الأول - قواعد عمومية

٣٣٩ - لا يجوز تنفيذ حكم الا اذا كان مشمولاً من المحكمة التي اصدرته بصيغة التنفيذ وهي « يجب على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منها ذلك طبقاً لنصوص اللائحة »

٣٤٠ - لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة الا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مأموراً به في الحكم أو منصوباً عليه في هذه اللائحة

٣٤١ - تنفيذ الحكم بالطاعة وحفظ الولد عند محرمه أو التفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية يكون قهراً ولو أدى الى استعمال القوة ودخول المنازل ويتبع رجال التنفيذ في هذه الحالة التعطيلات التي تعطى من رئيس المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها المحل الذي يحصل فيه التنفيذ

٣٤٢ - يعاد تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة مادامت زوجة وكذا الحكم بتسليم الولد

٣٤٣ - اذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو في اجرة الحضنة أو الرضاع أو المسكن يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمثل حكمت بحسنة ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً

أما اذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو أحضر كفيلاً فانه يخلى سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاحتياطية

٣٤٤ - لا يجوز تنفيذ حكم من الاحكام على من يعمد الى غير المتداعين الا بعد اتخاذ جميع اجراءات اعلان تلك الاحكام ووجود شهادة من قلم الكتاب دالة على عدم تقديم طعن في الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف

٣٤٥ - يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الادارة أو من تعينه نظارة الحفانية لذلك وهم ملزمون باجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم الواجب التنفيذ

٣٤٦ - اذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس أو قاضي المحكمة الكائن بدائرتها جهة التنفيذ وعلى القاضي أن يرفع الامر لنظارة الحفانية

### الباب الثاني - في الاشكال في التنفيذ

٣٤٧ - اذا حصل اشكال في التنفيذ فبعد اعتماد الاجراءات الصدفية اذا اقتضى الحال ذلك

يرفع ما كان منه متعلقا بالإجراءات الوقفية الى المحكمة الجزئية الكائن بدائرتها محل التنفيذ وما يكون متعلقا بأصل الدعوى يرفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم

٣٤٨ — على المنوط بالتنفيذ عند حصول أشكال يتلاق بمسألة شرعية أن يحدد في محضره اليوم والساعة اللذين يحضر فيهما الخصوم أمام المحكمة الشرعية لتفصل فيه ويعلمهم بذلك ويرسل الأوراق الى المحكمة فان لم يحضر رافع الاشكال شطبت القضية وهذ الحكم ولا يقبل منه بعد ذلك اشكال وان حضر فصلت المحكمة في الاشكال وصار حكمها نهائيا لا يقبل الطعن لا بالمعارضة ولا بالاستئناف

### الباب الثالث — في التنفيذ المؤقت

٣٤٩ — التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكل حكم صادر في مواد النفقات وأجر الحضانة والرضاع والسكن وتسليم الصغير لأمه

٣٥٠ — يجوز في حالة الحكم بمنزل ناظر وقف أن يعين ناظر يدبر أعمال الوقف الى أن يفعل في الخصومة نهائيا

### الكتاب السادس

في تحقيق الوفاة والوراثة وفي الشهادات والتسجيل

#### الباب الاول — في تحقيق الوفاة والوراثة

٣٥١ — تحقيق الوفاة والوراثة يكون على يد رؤساء المحاكم أو نوابها أو أحد قضاتها أو أعضاء المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين في المادتين (٥) و (٧٦)

٣٥٢ — على طالب تحقيق الوفاة والوراثة أن يقدم طلبا بذلك الى المحكمة المختصة ويكون الطلب مشتملا على بيان تاريخ الوفاة ومحل اقامة المتوفى وقتها وأسماء الورثة ومحل اقامتهم ومحل عقارات التركة

٣٥٣ — على المحكمة أن تطالب من جهة الادارة الصحري عما ذكر في المادة السابقة من عمدة البدة أو من يقوم مقامه وبمض مشايخها أو مشايخ الأئمان والحارات وأهل قرابة المتوفى ويجب أن تكون الصحريات محضة بمن ذكر وأومصدقا على الامضات من جهة الادارة

٣٥٤ — اذا رأى القاضي ان الصحريات غير كافية أو فيها مخالفة للحقيقة جاز له أن يستأنف التحقيق بنفسه

٣٥٥ — على الطالب بعد اتمام الصحريات أن يعلن بقية الورثة للحضور أمام المحكمة في الميعاد الذي يحدده لذلك

فإذا حضروا جميعا أو حضر البعض وأجاب من لم يحضر بالمصادقة أو لم يجب بشيء أصلا وجب على القاضي تحقيق الورثة بشهادة من يثق به ومطابقة التصريحات المذكورة وإذا أجاب من لم يحضر بالإنكار وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعي

٣٥٦ — إذا كان بين الورثة قاصر أو محجور عليه أو غائب قام وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه  
٣٥٧ — يكون تحقيق الوفاة والورثة على وجه ما ذكره حجة في خصوص الوفاة والورثة ما لم يصدر حكم شرعي بإخراج بعض الورثة أو ادخال آخرين

### الباب الثاني — في الاشهادات والتسجيل

٣٥٨ (ق ٣٣ سنة ١٩٢٠ م ٨) — على كل محكمة من المحاكم الشرعية ضبط الاشهادات بجميع أنواعها وكتابة سندات وتسجيلها على حسب المدون بهذه اللائحة ولا يجوز لهذه المحاكم أن تسجل أى اشداد يوقف أو بقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج أو غير ذلك من الشروط التي تشترط فيه إلا إذا كان مستوفيا الشروط المنصوص عنها في المادة ١٣٧ من هذه اللائحة

٣٥٩ — ضبط الاشهادات هو كتابتها بدفاتر المضابط ومحرر سندات هو كتابة صورها بالاوراق المتوفرة مطابقة لاصولها وتسجيل السند أو الحكم هو كتابة ما به حرفيا بالسجلات

٣٦٠ — تؤخذ الاشهادات في المحاكم الكلية لدى الرئيس أو من يجهلها عليه من القضاة أو الكتاب وفي المحاكم الجزئية لدى قضائها أو من يحيلونها عليه من الكتاب ويجوز الانتقال لأخذ الاشداد متى كان في دائرة المحكمة

٣٦١ — لا يؤخذ الاشداد بشيء من التصرفات المذكورة في المقارنات الا اذا وجد كشف مقاس بيان مساح ومسطحات المقار وحدوده بيانا كافيا أو كانت البيانات موجودة بحجة شرعية

٣٦٢ — يكفى فيما يباع من أطيان وأملاك مصلحة الدومين بذكر حدودها وإجمال المساحة بمضابط البيع وشحجه على حسب الوارد بمداول التحديد المسألة للمصلحة المذكورة بدون تكليف البائعين أو المشترين بتقديم كشف المقاس المنصوص عليه بالمادة السابقة

٣٦٣ — يكفى في وقف الاطيان أو الاملاك المذكورة بالمادة السابقة أن يذكر في ضبط الاشداد به وشحجه مقدار الموقوف إجمالا وأقرار الواقفين والشهود بالعم به وتحفظ قوائم التحديد التي تقدم من مصلحة الدومين أو من أحد مأموري الحكومة المختصين بذلك مع سجل قيد حجة الوقف المذكور

٣٦٤ — اذا كانت الاطيان كائنة ببلدة انتهت خريطتها لايسوغ للمحكمة اذا لم تكن الحجة الاصلية مشتملة على البيانات الكافية أن تحرر الحجة بما صدر لديها من الاشداد الا بعد تقديم رسم مستخرج من خريطة البلدة بيان المقاس مصدقا عليه بمطابقته للاصل من المديرية الكائن بها المقار مينا فيه القطعة أو القطع الداخلة فيها الاطيان بدون لزوم لذكر مقاسات الاضلاع ولا الحدود

وتقديم كشف بمحوى على ما يأتي ايضاحه

(أولا) اسم للمديرية والمركز والبلدة الكائن بها العقار

(ثانيا) اسم ونمرة الحوض الكائن به العقار

(ثالثا) مساحة العقار بالقدان والقيط والسهم

٣٦٥ — لا تقبل المحكمة الشرعية شيئا من عقود الابدال والاستبدال والاحتكار والحلو ويبيع الأتقاض والاستدانة مما يخلق بالاوقاف الاهلية أو الخيرية ولا تقيم ناظرا عليها بغير شرط الواقف ولا تعزلهم الا بعد مخابرة ديوان الاوقاف وورود افادته أو مضي خمسة عشرة يوما من تاريخ المخابرة

٣٦٦ — لا يجوز مباشرة عقد زواج الينيات الفاصرات اللاتي هن مرتبات بالروزنجة أو هن مازيد قيمته على عشرين ألف قرش الا بعد المخابرة مع مجلس حسي الجهة التابع لها محل اقامة الينيمة والترخيص منه بذلك

٣٦٧ — تكتب الشهادات بالمضايط المنسرة الصفحات المحتومة بتمت رئيس المحكمة أو نائبه أو قاضي المحكمة الجزئية وختم المحكمة الموجودة بها

٣٦٨ — يعرض الكاتب تفصيل ما كتبه بالمضبطة من صيغة الاشهاد على من باشره من القضاة أو على من أذنه بمباشرة منهم

٣٦٩ — بعد استيفاء كتابة الصيغة وقراءتها يضع كل من ذوى الشأن والشهود امضاءه أو ختمه على المضبطة وكذا من بشر الصيغة وكاتب الاشهاد

٣٧٠ — تحضى جميع السندات الشرعية وصورها التي تكتب بالأوراق المتنوعة وصور الاحكام لبعضاء رئيس المحكمة وبتمت بتمته الذاتي في المحاكم الكلية وفي المحاكم الجزئية تحضى وبتمت من قاضيا وفي جميع الأحوال تحضى من الكاتب وبتمت بتمت المحكمة

٣٧١ — عند نهاية التسجيل في كل سجل يقدم الى رئيس المحكمة في المحاكم الكلية وإلى القاضى فى المحاكم الجزئية ليكتب عليه ما يفيد نهاية التسجيل فيه الى ذلك الموضوع ويضع امضاءه وختمه على ما يكتبه

٣٧٢ — على كل محكمة من المحاكم الشرعية أن ترسل الى المحاكم المختطة ملخصا بما يصدر فيها من العقود الناقلة للملكية العقار أو رهنه بواسطة المحكمة الشرعية المختصة بتبليغ ذلك

٣٧٣ — كل ما يرد للمحاكم الشرعية من العقود الصادرة بالمحاكم المختطة أو العقود العرفية المسجلة بها وخلاصات الاحكام الصادرة بالبيع القضائى يقيد بالدفاتر المدة لذلك على حسب التوزيع الذى وضعته نظارة الحفانية ويكون تبليغه على حسب تعليمات النظارة

٣٧٤ — على المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن تؤثر بمقتضاه على سجل العقار وان كان مسجلا

بجهة أخرى فعليها اشعارها بذلك لاجراء ما ذكر وعلى كل حال فعل المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن ترسل ملخصه الى المحكمة السالكين بداعتها المقار لتسجيله

٣٧٥ — على المحكمة التي صدر بها الاشهاد أن تعلن جهة الادارة التابع لها العقار بما يصدر لديها من التصرفات

وفي الحالة التي لا يكون للعقار الصادر به الاشهاد حجة شرعية شاهدة بملكيتها تحظر أيضا ديوان الاوقاف

### أحكام عمومية

٣٧٦ — القضاة ممنوعون من مباع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي له في عدم اقامتها إلا في الارث والوقف فإنه لا يمنع من مباعها إلا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي وهذا كله مع الانكار للفق في تلك المدة

٣٧٧ — أعمال النواب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق بالافتاء تكون قاصرة على افتاء المحاكم الأهلية والحكومة والأفراد في غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية وليست المحاكم مقيدة بقوى أي كانت

٣٧٨ — تنصيب الأوصياء والقوام والكلاء عن الغائبين يكون على مقتضى الأوامر الصادرة في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦) و ٢٦ رمضان سنة ١٣١٥ (١٧ فبراير سنة ١٨٩٨) و ٦ صفر سنة ١٣١٨ (٤ يونيو سنة ١٩٠٠)

٣٧٩ — لا يجوز طلب أحد من رؤساء المحاكم أو نوابها أو قضاتها الى جهة من جهات الادارة الا اذا رخصت نظارة الحفانية بذلك

٣٨٠ — يجتمع قضاة كل محكمة هيئة جمعية عمومية في شهر نوفمبر من كل سنة لتوزيع الأعمال فيها وفي المحاكم الجزئية التابعة لها وتحديد عدد الجلسات وبيان أيامها في كل اسبوع وتضع الجمعية العمومية بذلك قرارا يرسل الى نظارة الحفانية للتصديق عليه

٣٨١ — تراعى أحكام القانون المالى وتعليمات نظارة المالية فيما يتعلق بالأعمال الحاسبية بالمحاكم الشرعية

٣٨٢ — أعمال التفتيش بالمحاكم الشرعية تقرر في لائحة خصوصية تصدر بقرار من ناظر الحفانية

٣٨٣ — يضع ناظر الحفانية لائحة للاجراءات الداخلية بالمحاكم الشرعية ويتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ أمرنا هذا ويضع لائحة ببيان الاجراءات والضوابط التي يجب مراعاتها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية

وكذلك يضع لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف السأذنين واختصاصاتهم وعدمهم وجميع ما يتعلق بهم

٣٨٤ — على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا

## النصوص المتعلقة

| موضوع الامر العالي  | تاريخ الامر العالي   | سنة            | سنة |
|---|----------------------|----------------|-----|
| لائحة ترتيب المحاكم الشرعية   | ٩ رجب ١٢٩٧           | ١٧ يونيو ١٨٨٠  |     |
| التصريح لقضاة الواحات واسوان وأبو هور وكورتا وإبريم ووادي حلفا ومديرية اسنا بالقائمة أوصياء وكلاء أوصياء وقيمين   | ٦ ربيع الآخر ١٣٠٠    | ١٤ فبراير ١٨٨٣ |     |
| يسان مراكز المحاكم الشرعية الموجودة بالأقسام والمراكز   | ٢٠ رمضان ١٣٠١        | ١٣ يوليو ١٨٨٤  |     |
| بشأن زواج اليتيمات  | ١٨ رمضان ١٣٠٢        | ٣٠ يونيو ١٨٨٥  |     |
| تعديل المادة الأولى من دكرتوز واج اليتيمات  | ٦ ذى القعدة ١٣٠٤     | ٢٦ يوليو ١٨٨٧  |     |
| مايتبع في كتابة حجج مايساغ من أطيان الدومين وأملأه  | ٢٨ رمضان ١٣٠٥        | ٧ يونيو ١٨٨٨   |     |
| تشكيل مجلس مخصوص بحال عليه عزل القضاة ونوابهم   | ٢٨ ربيع الثاني ١٣٠٦  | ٣١ ديسمبر ١٨٨٨ |     |
| تعديل بند ٥٧ من لائحة سنة ١٨٨٠  | ١٣ جمادى الاولى ١٣٠٦ | ١٥ يناير ١٨٨٩  |     |
| تتبع جهات الضواحي لحكمة مصر   | ١٧ ذى القعدة ١٣٠٦    | ١٥ يوليو ١٨٨٩  |     |
| الاذن لقاضي بسدر القصير بتعصب الأوصياء والنظار والقوام  | ١٦ محرم ١٣٠٧         | ١١ ستمبر ١٨٨٩  |     |
| الاذن لقضاة العقبة ونخل وسيوه والواحات الداخلة والخارجة بتعصب الأوصياء والقوام وعزل من يستحق العزل منهم وثبوت الرشد والوصاية المختارة بغير اطلاع ومخاطبة المجلس الحسي | ٢٧ ذى الحجة ١٣٠٧     | ١٣ أغسطس ١٨٩٠  |     |
| جواز اقامة الدعاوى على رئيس ديوان الاوقاف أو من ينوب عنه بحكمة مصر أو بحكمة القمار  | ١٨ ربيع الاول ١٣٠٩   | ٢١ أكتوبر ١٨٩١ |     |
| كيفية تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل رسومها   | ١٥ رمضان ١٣٠٩        | ١٢ ابريل ١٨٩٢  |     |
| تعديل الامر العالي الصادر بتنفيذ أحكام المحاكم وتحصيل رسومها  | ٢ ذى القعدة ١٣١١     | ٧ مايو ١٨٩٤    |     |



## (تابع) النصوص الملغاة

| موضوع الامر العالي                                | تاريخ الامر العالي                  |
|---|-------------------------------------|
| سنة   | سنة                                 |
| تعديل بند ١٩ من لائحة سنة ١٨٨٠                    | ١٨ ربيع الاول ١٣١٢ ١٨ ستمبر ١٨٩٤    |
| تعديل بند ١٨ من لائحة سنة ١٨٨٠ فيما يتعلق باختصاص | ٢ ذى القعدة ١٣١٢ ٢٧ ابريل ١٨٩٥      |
| قضاة المديرية والمراكز من جهة اقامة النظار        |                                     |
| وتزويج الاطام                                     |                                     |
| تعديل بنود ١٩ و ٥٥ و ١٠٥ و ١٠٩ و ١١١ من           | ٢٦ ربيع الاول ١٣١٤ ٣ ستمبر ١٨٩٦     |
| لائحة سنة ١٨٨٠                                    |                                     |
| ما يتبع عند ارادة التصرف في اطمان كائنة ببدة      | ٢٦ ربيع الاول ١٣١٤ ٣ ستمبر ١٨٩٦     |
| تمت خريطتها                                       |                                     |
| تحويل ناظر الحفانية عند غياب أحد قضاة المراكز     | ٢٩ جمادى الثانية ١٣١٤ ٥ ديسمبر ١٨٩٦ |
| الترخيص لقاض آخر بالنيابة عنه                     |                                     |
| بشان اقامة الاوصياء                               | ٢٣ شوال ١٣١٤ ٢٧ مارس ١٨٩٧           |
| بشان محل اقامة محاكم المراكز                      | ١٣ ربيع الاول ١٣١٥ ١٢ أغسطس ١٨٩٧    |
| بمخويل رئيس مجلس شرعي اللجنة الحكم في المواد      | ١٣ جمادى الثانية ١٣١٥ ٨ نوفمبر ١٨٩٧ |
| المتعلقة باهالى بندرها                            |                                     |
| تعديل المادة ٨ من لائحة سنة ١٨٩٧ فيما يتعلق       | ١٤ رمضان ١٣١٥ ٥ فبراير ١٨٩٨         |
| بتشكيل المحكمة العليا                             |                                     |
| الناء مادى ٨ و ٩ من لائحة سنة ١٨٩٧ واستبدالهما    | ٥ محرم ١٣١٧ ١٥ مايو ١٨٩٩            |
| بمادتين قضيان بوجود اثنين من قضاة محكمة           |                                     |
| الاستئناف الاهلية في عضوية المحكمة العليا         |                                     |
| ايغاف تنفيذ الامرين العاليين الصادرين في ١٥ مايو  | ٢٤ محرم ١٣١٧ ٣ يونيو ١٨٩٩           |
| سنة ١٨٨٩ و ٢٣ مايو سنة ١٨٩٩ مؤقتا                 |                                     |
| تعديل المادة ٨ من لائحة سنة ١٨٩٧ فيما يتعلق       | قانون نعمة ٣ سنة ١٩٠٥               |
| بتشكيل المحكمة العليا                             |                                     |
| تعديل المادتين ٤ و ١٦ من لائحة سنة ١٨٩٧           | قانون نعمة ٣ سنة ١٩٠٧               |

## قانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٠

خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والأجرات المتعلقة بها الصادر بها الأمران  
الطاليان المؤرخان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨  
(٣ يولييه سنة ١٩١٠)

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٤ الصادر في هذا اليوم

وبعد الاطلاع على ما اتفقت عليه اللجنة المؤلفة من حضرات أصحاب القضاة شيخ الجامع الأزهر  
وشيوخ المالكية ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتى الديار المصرية ونايب السادة المالكية  
وغيرهم من العلماء

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

### الباب الاول - في النفقة

#### القسم الاول - في النفقة والمدة

١ - تعتبر نفقة الزوجة التي سلمت نفسها لزوجها ولو حكما دينيا في ذمته من وقت امتناع  
الزوج عن الاتفاق مع وجوبه بلا توقف على قضاء أو تراض منهما ولا يسقط دينها إلا  
بالإدلاء أو الإبراء

٢ - المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها دينيا كما في المادة السابقة من تاريخ الطلاق

٣ - من تأخر حيضها بغير رضاع تعتبر عدتها بالنسبة للنفقة بسنة يبضاه لا ترى فيها الحيض.  
فان ادعت انها رأت الدم في أثناءها أخرت الى أن ترى الدم مرة أخرى أو الى أن تحض سنة يبضاه  
وفي الثالثة ان رأت الدم انقضت عدتها وان لم تره تنقض العدة بإتهاء السنة  
فان كانت مرضعا وحضت في أثناء الرضاع اعتدت بالاقراء وان تأخر حيضها بعد انقضاء مدة  
الرضاع كان الحكم في تأخر حيضها هو ما تقدم  
وفي الحالتين لا تسمع دعوى ان لها مائة في الحيض لأكثر من سنة

### القسم الثاني — في المعجز عن النفقة

٤ — إذا امتنع الزوج عن الاتحاق على زوجته فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه معسر أو موسر ولكن أصر على عدم الاتفاق طلق عليه القاضي في الحال . وإن ادعى المعجز فإن لم يثبت طلق عليه حالا وإن أثبت أمهله مدة لا تزيد على شهر. فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك

٥ — إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلا فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للاتفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل. فإن كان بعيد الغيبة لايسهل الوصول إليه أو كان مجهول المحل أو كان مفقودا وثبت أن لاهماله تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي

وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة  
٦ — تطليق القاضي لعدم الاتفاق يقع رجعيًا وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره واستعد للاتفاق في أثناء المدة فإن لم يثبت إيساره ولم يستعد للاتفاق لم تصبح الرجعة

### الباب الثاني — في المفقود

٧ — إذا كان للمفقود وهو من اقطلع خبره مال تنفق منه زوجته جاز لها أن ترفع أمرها الى القاضي وتبين الجهة التي يظن أنه سار إليها أو يمكن أن يكون موجودا بها وعلى القاضي أن يبلغ الأمر الى وزارة الحفائية لتجربى البحث عنه بجميع الطرق الممكنة . فإذا مضت مدة أربع سنين من حين رفع الامر الى القاضي ولم يظهر له خبر يعلن القاضي الزوجة فتتعد عدة وفاة أربعة أشهر وعشرة أيام . وبعد انقضاء المدة يحل لها أن تزوج بغيره  
٨ — إذا جاء المفقود أو لم يجهى وتبين أنه حي فزوجته له ما لم يجمع الثاني بها غير ما لم يجمعا الاول فان تجمع بها الثاني غير ما لم يجيآته كانت للثاني ما لم يكن عقده في عدة وفاة الاول

### • الباب الثالث — في التفريق باليبس

٩ — للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه الا يضرر كالجنون والجرام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به فإن تزوجته طالة باليبس أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق

١٠ — الفرقة باليبس طلاق بائن

١١ — يستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها

### الباب الرابع - في أحكام متفرقة

١٢ - تسرى أحكام المادة الثالثة من هذا القانون على المحدثات اللاتي حكم لهن بنفقات عدة بمقتضى أحكام نهائية صادرة قبل تنفيذ هذا القانون

١٣ - على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره في « الوقائع الرسمية »

صدر بسرأى رأس التين في ٢٥ شوال سنة ١٣٣٨ ( ١٢ يولية سنة ١٩٢٠ )

( فؤاد )

### قانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٩

بالتصديق على لأئحة ترقية الرسوم أمام المحاكم الشرعية

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

المادة الأولى

قد تصديق على لأئحة رسوم المحاكم الشرعية المشتمل عليها الملحق الأول بأمرنا هذا المكونة من  
ستين مادة .

وتسرى هذه اللائحة على جميع الاعمال التي تباشرها المحاكم المذكورة من يوم أول ماي سنة ١٩٠٩

المادة الثانية

تلقى الأوامر المالية ومواد الأوامر المالية المنصوص عليها في الملحق الثانى بأمرنا هذا من تاريخ  
سريان العمل على مقتضى التعريفة الجديدة

المادة الثالثة

على ناظر الحفائية تنفيذ امرنا هذا :

صدر بسرأى القبة في ٦ ربيع الأول سنة ١٣٢٧ ( ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ )

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

بطرس غالى

ناظر الحفائية

حسين رشدى

## ملحق أول

### لائحة الرسوم أمام المحاكم الشرعية

#### ١ - في رسوم الاشهادات وما يلحق بها

المادة ١ - يؤخذ الرسم في الاشهادات طبقا لما هو مبين في الجدول الآتي :  
وهذا الرسم يشمل الضبط وتحرير المحجج والسندات الشرعية بجميع أنواعها ما عدا ما هو منصوص عليه في المادة ٤ :

| نوع الاشهاد   | الرسوم | أيضاح  |
|---|--------|--|
| بيع .....   | ٢      | من الثمن سواء كان المبيع عقارا أو منقولا   |
| رد البيع بائناق المتصاقلين .....                    | ١      | وان حصل البراء من الثمن .  |
| الاقالة من البيع .....                              | ١      |  |
| البيع الوفاي .....                                  | ٢      | من القيمة المتفق عليها .   |
| فسخ البيع الوفاي .....                              | ١      |  |
| البذل .....   | ٢      | بين ملكين أو بين ملك ووقف عقارا كان<br>أو منقولا بحسب أكبر قيمتي البذلين فان<br>كان البذل من وقف بنقد فالرسم يؤخذ<br>على قيمة البذل النقدي . |
| إيجار العقار .....                                  | ٢      | باعتبار مبلغ الإيجار في مدته فاذا كان<br>مشاهرة فباعتبار الأجرة مدة سنة واحدة<br>وإذا كان مساهنة فباعتبارها عشرين سنين                       |
| فسخ الاجارة .....                                   | ٦٠     | باعتبار الأجرة عشر سنين فاذا زاد المجل<br>الدفوع عن قيمة الأجرة عشر سنين يؤخذ  |
| التحكيم .....                                       | ٢      | أيضا نصف في المائة على الزيادة ويؤخذ<br>أيضا نصف في المائة على المبلغ المتبرع به   |
| تخراج من الميراث من بعض الورثة<br>للبعض الآخر ..... | ٢      | باعتبار بدل الصغار نقدًا كان أو منقولا   |

| نوع الاشهاد                      | القيمة | مكرر | أيضاح   |
|----------------------------------|--------|------|---|
| تخراج في نظير عقار . . . . .     | ٢      | —    | بحسب قيمة العقار المعطى للمخرج  |
| تصادق على ملكية العقار . . . . . | ٢      | —    | بحسب قيمته وقت التصديق  |
| الهبة . . . . .                  | ٢      | —    | من قيمة الموهوب   |
| الرجوع عن الهبة . . . . .        | ٢      | —    | من قيمة الموهوب وقت الهبة   |
| وصية بال . . . . .               | ٢      | —    | من قيمة الموصى به إن كان معينا فان كانت مجزئة شائع في تركه كان الرسم على قيمة الموصى به باعتبار ما يملكه الموصى وقت صدور الاشهاد .                              |
| الرجوع عن الوصية . . . . .       | ٢      | —    | من قيمة الموصى به على الكيفية المبينة قبل وتعتبر القيمة وقت الوصية .  |
| أيلولة العقار . . . . .          | ٢      | —    | من قيمة العقار وقت صدور الاشهاد بها وان تعددت المناسبات .   |
|                                  |        |      | فان كانت قاصرة على نصيب بعض الورثة أخذ الرسم على قيمة هذا النصيب فقط . وهذا كله اذا كان الاشهاد بها مستقلا فان كان ضمن اشهاد آخر فلا رسم عليه من حيث الأيلولة . |
| انشاء العقار . . . . .           | ٢      | —    | من قيمة المبلغ المصروف اذا كان الاشهاد مستقلا   |
| وقف . . . . .                    | ١      | —    | من قيمة الموقوف .   |
| تصادق على وقف . . . . .          | ١      | —    | من ربع ما حصل فيه التثمين مدة ثلاث سنين   |
| تثمين في مصارف الوقف             | ١      | —    | من ربع ما حصل فيه التثمين مدة ثلاث سنين   |
| في شروط لا تعلق لها بالمصارف     | ١٠     | —    | سواء اتحد أو تعدد   |
| زيادة شرط لا تعلق له بالمصارف    | ١٠     | —    | من ربع ما حصل فيه التثمين من المصارف  |
| ابطال . . . . .                  | ١٠     | —    | مدة ثلاث سنين   |
| تثمين شامل للمصارف وغيرها        | ١      | —    |   |

| نوع الاشهاد                                 | الرسوم | أيضاح  |
|---|--------|--|
| أذن بمارة الوقف ... ..                      | ٢      | من قيمة المبلغ المقرر للمارة                       |
| « بالاستدانة على الوقف ... ..               | ٢      | من قيمة الدين ان كان معلوما والا فاقدم مقرر        |
| « بتأجير أعيان الوقف ... ..                 | ٦٠     |  |
| « بقسمة » .. ..                             | ٦٠     |  |
| « بمخالفة شرط من شروط الوقف .. ..           | ٦٠     |  |
| « بتغيير معالم الوقف ... ..                 | ٦٠     |  |
| « باحداث مبان او غيرها في الوقف .. ..       | ٦٠     |  |
| تقرير نظر على الوقف الاهلى ... ..           | ٦٠     | سواء كان أصليا أو حسييا وان تعددت الأوقاف          |
| ضم ناظر لناظر ... ..                        | ٦٠     | والنظار متى كان التقرير واحدا                      |
| تصادق على النظر ... ..                      | ٦٠     | اذا كان الاشهاد بالتصادق مستقلا فان كان ضمن        |
| تصادق على النظر والارشدية معا .. ..         | ٨٠     | التقرير فيكتفى برسم التقرير المذكور                |
| عزل ناظر الوقف ... ..                       | ٦٠     |  |
| عزل الناظر وتعيين بده ... ..                | ٨٠     |  |
| تصادق على الاستحقاق في الوقف .. ..          | ١      | من قيمة ربع الحصة المتصادق على استحقاقها مدة سنتين |
| تقرير اجرة الناظر على الوقف أو زامتيا .. .. | ١      | من المقرر أو المزيد في سنة                         |
| قسمة العقار بما تبينه بين مستحقيه .. ..     |        |  |
| قسمة افراز ... ..                           | ١٠٠    |  |
| فسخ قسمة الافراز ... ..                     | ٦٠     |  |
| قسمة المهايأة بلزمان والمكان ... ..         | ٦٠     |  |
| فسخ قسمة المهايأة ... ..                    | ٣٠     |  |
| رهن المصار أو المنقول ... ..                | ١      | من مبلغ الدين فان لم يكن الدين معيناً              |
|   |        | كان الرسم باعتبار قيمة المهرن وقت الرهن            |
| فك الرهن ... ..                             | ٤٠     | اذا لم يزد الدين على ألف قرش                       |
| » .. ..                                     | ١٠٠    | اذا زاد الدين على ألف قرش                          |
| اقرار بقبض الدين أو الابرأ ... ..           | ١      | من قيمة الدين متى كان ذلك ضمن                      |
|   |        | الاشهاد بفك الرهن                                  |

وهذا كله بصدر الاشهاد اذا ذكر  
مستغلا بركان في ضمن اشهاد آخر

| نوع الاشهاد                             | القيمة        | القيمة بالدينار | ايضاح  |
|---|---------------|-----------------|--|
| عقد الشركات التجارية ... ..             | $\frac{1}{4}$ | —               | من رأس المال   |
| شركة المزارعة ... ..                    | ١             | —               | بحسب ضريبة الأقطان مدة الشركة أو مدة ثلاث سنين إذا لم تكن مدة الشركة معينة                                   |
| فسخ الشركة ... ..                       | —             | ١٠٠             | سواء كانت تجارية أو زراعية   |
| اقرار بدين ... ..                       | $\frac{1}{4}$ | —               | من قيمة المقربه  |
| » بوديعة ... ..                         | $\frac{1}{4}$ | —               | » المودع   |
| » بشارية ... ..                         | $\frac{1}{4}$ | —               | » المستعار   |
| » بقبض المال من دين أو عين ... ..       | $\frac{1}{4}$ | —               | » المفبوض  |
| اقرار للمير بملكية عقار أو منقول ... .. | ٧             | —               | من قيمة المقربه  |
| » بأنه لا يملك سوى ملبوس بدنه ... ..    | —             | ١٠٠             | إن كانا مستقلين فإن كانا ضمن الاقرار للمير فيكتفى برسم هذا الأخير  |
| » » شفا ... ..                          | —             | ١٠٠             |  |
| » بنسب ... ..                           | —             | ٦٠              |  |
| » بنفى نسب ... ..                       | —             | ٦٠              | في غير الارث وأمور الزوجية   |
| » بالرشد ... ..                         | —             | ٦٠              |  |
| » بتحقيق الرشد ... ..                   | —             | ٦٠              |  |
| ابراء من الدين ... ..                   | $\frac{1}{4}$ | —               | من قيمة المبرأ منه ان كانت القيمة معلومة   |
| » من الدعوى ... ..                      | $\frac{1}{4}$ | —               |  |
| » عام ... ..                            | —             | ٦٠              | ويصدد الرسم بتعدد المبرئين أو المبرأين الا اذا كان الابرء عاماً في شيء مشترك كتركه أو شركة فان الرسم لا يصدد |
| » من مجهول ... ..                       | —             | ٦٠              |  |
| كفالة ... ..                            | $\frac{1}{4}$ | —               | من قيمة المكفول  |
| حوالة ... ..                            | $\frac{1}{4}$ | —               | » » الحال به   |
| كفالة بمجهول ... ..                     | —             | ٦٠              |  |
| حوالة » ... ..                          | —             | ٦٠              |  |
| كفالة النفس ... ..                      | —             | ٣٠              |  |



| نوع الاشهاد                         | القيمة<br>بالدينار | القيمة<br>بالجنيه | ايضاح  |
|-------------------------------------|--------------------|-------------------|--|
| وصاية مختارة ... ..                 | ٦٠                 | —                 | وان تمدد الاوصياء أو القوام أو الوكلاء أو الناصر أو المحجور عليهم أو النائبون اذا كانت |
| اقامة وصى .. ..                     | ٦٠                 | —                 | حصة الناصر أو المحجور عليه أو النائب زائدة على   |
| » قيم على معنوه أو سفيه محجور عليه  | ٦٠                 | —                 | مخسعين جنبها أو كان معه وارث آخر   |
| » وكيل عن غائب مفقود ...            | ٦٠                 | —                 | قاصر أو محجور عليه أو غائب وزاد مجموع  |
| » مشرف .. ..                        | ٦٠                 | —                 | للاوصياء على مذكر  |
| عزل الوصى .. ..                     | ٦٠                 | —                 | الا اذا كانت ضمن اشهاد الوصاية   |
| » القيم .. ..                       | ٦٠                 | —                 |  |
| » الوكيل عن النائب .. ..            | ٦٠                 | —                 |  |
| » واقامة معا .. ..                  | ٨٠                 | —                 |  |
| تقدير اجرة الوصى أو القيم أو الوكيل |                    |                   |  |
| عن النائب .. ..                     | ١                  | —                 | من قيمة المقرر مدة سنة   |
| زيادة الاجرة لمن ذكره .. ..         | ١                  | —                 | من قيمة المزيّد مدة سنة  |
| اذن بالمحبوسة .. ..                 | ٦٠                 | —                 |  |
| عقد الزواج .. ..                    | ١٠٠                | ١                 | ان كان الصداق مسمى فالرسم نسبي على قيمته وان   |
| تصادق على زواج .. ..                | ١٠٠                | ١                 | كان غير مسمى فالرسم مقرر   |
| طلاق .. ..                          | ٥                  | —                 |  |
| فرقة بأسبابها الشرعية .. ..         | ٥                  | —                 |  |
| خلع .. ..                           | ٥                  | —                 |  |
| ابراء في نظير طلاق .. ..            | ٥                  | —                 |  |
| اقرار بانقضاء المدة .. ..           | ٥                  | —                 |  |
| » بالحضانة .. ..                    | ٥                  | —                 |  |
| » بسقوط الحضانة .. ..               | ٥                  | —                 |  |
| » بنسب .. ..                        | ٥                  | —                 |  |
| » بنفى نسب .. ..                    | ٥                  | —                 |  |
|                                     | ٥                  | —                 | في غير الارث والوقف  |

| نوع الاشهاد  | القيمة<br>الاسمي | القيمة<br>الواقعي | أيضاح  |
|--|------------------|-------------------|--|
| اقرار برجمة .....  | —                | ٥                 |  |
| » بتقرير نفقة .....  | —                | ٥                 |  |
| » بسقوط نفقة .....   | —                | ٥                 | بما في ذلك من نفقات الاقارب                                    |
| » بحمل نفقة .....  | —                | ٥                 |  |
| » بنفي ذلك من أمور الزوجية   | —                | ٥                 |  |
| توكيل في غير أمور الزوجية .....  | —                | ٣٠                |  |
| قبول التوكيل أو رده من الوكيل  | —                | ٢٠                | في غير أمور الزوجية ان كان مستقلا                              |
| عزل وكيل .....   | —                | ٣٠                |  |
| » وتعيين آخر .....   | —                | ٤٠                | في غير أمور الزوجية  |
| توكيل .....  | —                | ٥                 |  |
| قبول التوكيل أو رده من الوكيل  | —                | ٣                 | في أمور الزوجية وما يتعلق بها ان كان مستقلا                    |
| عزل الوكيل .....   | —                | ٥                 |  |
| » وكيل وتعيين آخر .....  | —                | ٨                 | في أمور الزوجية  |
| ( وفي الاحوال التالية المتقدمة بتعدد رسم التوكيل بتعدد الموكلين )  |                  |                   |  |
| تصديق على ضمانات مستخدعى<br>الحكومة وغيرها .....   | —                | ٢٠                | سواء عين فيها مال أم لم عين ويتعدد الرسم بتعدد<br>المضمونين    |
| تصديق على امضاء أو ختم<br>ضياح ختم ومجديد بنه .....  | —                | ٣٠                | عن كل امضاء أو ختم   |
| ضياح ختم .....   | —                | ١٠                |  |
| استلام ختم .....   | —                | ١٠                |  |
| ضياح اوراق .....   | —                | ١٠                | ويتعدد الرسم وان اجتمعت في اشهاد واحد                          |
| استلام .....   | —                | ١٠                |  |
| تحقق وجود على قيد الحياة .....   | —                | ١٠                | سواء اشتمل الاشهاد على شخص واحد أو أكثر                        |
| » ذاتية الشخص .....  | —                | ١٠                | انما جمعهم شأن واحد  |
| تحقق وفاة وورثة .....  | —                | ٦٠                |  |
| » غيبة .....   | —                | ٣٠                |  |
| » «اتجار الجهادية والقربى العسكرية»<br>» غيبة أو وفاة من تكون غيبته<br>أو وفاته سببا في اعفاء غيره<br>من الخدمة العسكرية ..... | —                | ٣٠                |  |
| كل اشهاد آخر .....   | ٢                | ٦٠                | ان كانت قيمة الاشهاد بما يمكن تقديره بالرسم نسي والا فهو مقرور |

المادة ٢ — الرسوم التي تؤخذ لأجل الانتقال في الشهادات هي الآتية :

| كتابة | أعضاء وقضاة آخرون | قاضى مصر |  |
|-------|-------------------|----------|--|
| قرش   | قرش               | قرش      |  |
| ٦٠    | ١٥٠               | ٥٠٠      | انتقال خارج المحكمة في الشهادات ... .. |
| ٣٠    | ٧٥                | ٢٥٠      | » لاشهاد بوكيل ... ..                  |
| ٣٠    | ٧٥                | ٢٥٠      | » للتصديق على امضاء أو ختم ... ..      |

وذلك بخلاف أجرة السكة الحديد وأجر الركائب وغيرها  
ويجوز الرسم بتمدد الطالب واختلاف المواد ان لم تكن مشتركة بينهم وبتعدد الرسم أيضا بتعدد الانتقال لاستيفاء ما قصر الطالب في ايفائه أما اذا ائتمن الطالب وتعددت المواد أو تعدد الطالب وكانت المادة واحدة فالرسم واحد ويكون احتساب المصاريف وبدل السفريات بالطريق للوائح المعمول بها

المادة ٣ — لا يؤخذ رسم على الشهادات الآتية:

| أيضاح  | نوع الاشهاد  |
|--|--|
| بشرط أن الوقف في الحالين يكون خاليا من كل شرط يمكن به جملة غير خيرية     | بيع لوقف خيرية محض ... ..<br>بيع مقرون بوقف المبيع وقفا خيريا محضا ... ..<br>مباشرة ... ..<br>بيع الى الواسطة ... .. |
| يحتاج اليها شرعا كبيع الناظر لجهة الوقف والوصى له جوده ونحوها            | ...  |
| اذا لم يقترن بتصديق البائع الأصلي  | بيع يذكر على سبيل الحكاية في بيع آخر ... ..  |
| اذا كان قد سبق تحصيل رسم على موضوع التصديق في جهة من جهات التسجيل الأخرى | تصادق على ملكية عقار ... ..  |
| اذا ادرجت ضمن اشهاد آخر  | أيلولة ... ..  |
| اذا كانت تصرف في وجوه الخير  | وصية بمال ... ..   |
| اذا ادرج ضمن اشهاد آخر   | انشاء ... ..   |
| بشرط أن يصير البذل وقفا في الحال ومرصدا على الخير                        | بدل معطى لوقف خيرية ... ..   |
| وخاليا من كل شرط يمكن به جملة غير خيرية                                  | ...  |

| أيضاح  | نوع الاشهاد   |
|--|---|
|  | <p>وقف مسجد<br/>         » زاوية<br/>         » صهرج<br/>         » سبيل<br/>         » سقاية<br/>         » رباط<br/>         » تكية<br/>         » مقبرة<br/>         » مدرسة<br/>         » كتاب</p>   |
| <p>مق كان الوقف مرصدا عليها مباشرة من وقت الاشهاد به وخاليا من كل شرط يمكن الوصول به فيما بعد الى جعل مصرف ريع الموقوف في غير العمل الخيري<br/>         مق كان مقتضى التثيير يحول مصرف الوقف من أصله الغير الخيري الى وجهة خيرية وعلى شرط أن لا يكون مشتملا على ما يمكن به جملة غير خيرية فيما بعد</p> | <p>» على عمل خيري مطلقا<br/>         » عين على جهة خيرية مطلقا<br/>         تثير أو ادخاله أو اخراج أو غيرها</p>  |
| <p>إذا ادرجت ضمن اشهاد آخر بدون تصديق من الشركاء<br/>         إذا كان من تلقاء نفس المحكمة<br/>         إذا كان الواحد منهم منفردا ولم تزده حصته على خمسين جنيها<br/>         أو كان معه غيره ولم يزد مجموع أصعباتهم على ذلك</p>   | <p>تقرر النظر على الوقف الخيري<br/>         تقدير المرتبات الخيرية أو زيادتها في الاوقاف<br/>         قسمة ... ..<br/>         استبدال الاجكار من ديوان الاوقاف<br/>         اذن بالخصومة في الاوقاف ... ..<br/>         اقامة وصى أو قيم أو وكيل عن غائب<br/>         اقامة وصى لتنفيذ الوصية بالخيرات ...<br/>         » المشرف كذلك ... ..</p> |

| نوع الاشهاد      | أيضاح  |
|------------------|--|
| توكيل . . . . .  | إذا ذكر ضمن دعوى أو عقد وكان قاصرا على موضوع الدعوى أو المقد |
| المتق<br>الاسلام |  |

المادة ٤ — يؤخذ زيادة على كل رسم لسبب رسم مقرر للضبط والتحرير قدره ستون قرشا مع ملاحظة التقيص المنصوص عليه في المادة ٥٦

## ٢ — في الرسوم القضائية

### ( ١ ) في رسوم محاكم أول درجة

المادة ٥ — تؤخذ الرسوم في القضايا التي ترفع أمام المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية الشرعية بصفة محاكم أول درجة كما هو مبين بالجدول الآتي :

| نوع الدعوى                                      | ١٠٠<br>٥٠<br>٢٠<br>١٠<br>٥<br>٢<br>١<br>٠ | أيضاح  |
|---|---|--|
| صحة الوقف أو نبوته . . . . .                    | ٢ —                                       | باعتبار المدعى به  |
| إعلان الوقف . . . . .                           | ١ —                                       | بحسب قيمة الموقوف  |
| ثبوت مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف . . . . .  | ٢ —                                       | إذا كان الشرط متعلقا بالمصارف بحسب ريع الحصة بحسب سنين                           |
| إعلان مقتضى شرط أو أكثر من شروط الوقف . . . . . | ١ —                                       |  |
| ثبوت مقتضى ما ذكر . . . . .                     | ١٠٠ —                                     | إذا لم يكن متعلقا بالمصارف   |
| إعلان » » . . . . .                             | ١٠٠ —                                     | من الاجرة عشرين سنين ومن الزيادة في المجلد من قيمة تلك المدة ومن مبلغ التبرع كله |
| صحة التحكيم . . . . .                           | ١ —                                       | بحسب قيمة الاستحقاق خمس سنين   |
| إعلان » . . . . .                               | ١ —                                       | بجميع أسبابه   |
| استحقاق في الوقف . . . . .                      | ٢ —                                       |  |
| » النظر على الوقف . . . . .                     | ١٠٠ —                                     |  |
| المزل من النظر على الوقف . . . . .              | ١٠٠ —                                     |  |

| نوع الدعوى                        | تسليم في المائة | مكرر في المائة | أيضاح  |
|-----------------------------------|-----------------|----------------|--|
| ازالة البناء أو غيره من أرض الوقف | —               | ١٠٠            |  |
| اعادة » » في » »                  | —               | ١٠٠            |  |
| استحقاق السكنى في أما كن الوقف    | —               | ٦٠             |  |
| اخلاء اما كن الوقف                | ١٠٠٠            | —              | من قيمة الاجرة مدة سنة                         |
| ثبوت النكاح أو فسادة              | —               | ٥              |  |
| » الطلاق                          | —               | ٥              |  |
| الفرقة بين الزوجين                | —               | ٥              | باسبابها الشرعية                               |
| الحضانة أو سقوطها                 | —               | ٥              |  |
| انتقال الام بالصغير               | —               | ٥              |  |
| ثبوت النفقة أو سقوطها             | —               | ٥              |  |
| » الكسوة »                        | —               | ٥              |  |
| حفظ الولد عند محرمه               | —               | ٥              |  |
| اجرة الحضانة أو سقوطها            | —               | ٥              |  |
| » الرضاع أو سقوطها                | —               | ٥              |  |
| ثبوت الجهاز                       | ٧               | —              | بحسب قيمته                                     |
| دين النفقات وما يتبعها مما يتعلق  | —               | ١              | من قيمة الدين                                  |
| بازوجية ونفقات الاقارب            | —               | ٧              | من قيمة الدين                                  |
| دين الصداق                        | —               | ٧              | وأن تمددت فيها المناسقات باعتبار حصة الوارث    |
| ثبوت الوفاة والوراثة              | ٧               | —              | أو الورثة الذين يطلب الحكم بوراثةهم إذا لم يزد |
|                                   |                 |                | القيمة على سناة جنيته ويكون الرسم على مازاد عن |
|                                   |                 |                | ذلك نصفاً في المائة                            |
| كل دعوى أخرى مما يتعلق بامور      |                 |                |  |
| الزوجية                           | —               | ٥              |  |
| ثبوت النسب                        | —               | ٦٠             | في غير الارث وامور الزوجية                     |
| » الرشد                           | —               | ٦٠             |  |
| » الوصاية المختارة                | —               | ٦٠             |  |

| نوع الدعوى                  | القيمة<br>بالدينار | القيمة<br>بالجنيه | أيضاح                                       |
|-----------------------------|--------------------|-------------------|---|
| ثبوت الولاية ... ..         | —                  | ١٠                |   |
| » القوامة ... ..            | —                  | ١٠                |   |
| » الوكالة ... ..            | —                  | ١٠                |   |
| » الوصية بالمال ... ..      | ٢                  | —                 | باعتبار قيمة الموصى به                      |
| تقدير أجرة وكيل شرعى ... .. | ١                  | —                 | من قيمة المبلغ المقدر ويؤخذ من قدرت له وذلك |
| » » خبير ... ..             | ١                  | —                 | في غير أمور الزوجية                         |
| » » لمن ذكروا ... ..        | —                  | ١٠                | في أمور الزوجية ويؤخذ من قدرت له            |

٦ — يؤخذ رسم نسبي قدره اثنان في المائة على الدعاوى الأخرى التي لا تدخل تحت نص من نصوص المواد السابقة باعتبار قيمة المدعى به

فان كان موضوع الدعوى لا يمكن تقديره يؤخذ رسم مقرر قدره مائة قرش

( ب ) في رسوم محاكم الدفع

٧ — يؤخذ في دعاوى الدفع ( الاستئناف ) رسم مساو لرسم الدعاوى الابتدائية اذا كان الحكم أو القرار المدفوع فيه صادرا في الموضوع

ويؤخذ ربع الرسم الأصلي المذكور اذا كان الحكم أو القرار المدفوع فيه صادرا في غير الموضوع

٨ — تعتبر أحكاما في الموضوع القرارات الصادرة باللعن والشطب بأنواعه وعدم الاختصاص وكل قرار يعتبر حكما طبقا لنصوص لائحة الاجراءات امام المحاكم الشرعية

( ج ) في تخفيض الرسوم وفي رد نصف الرسم

٩ — تنقص رسوم الدعاوى لسببية كانت أو مقررة بقدر النصف فيما يأتي

( أولا ) في الرجوع الى الدعوى بعد الحكم فيها بالشطب لعدم حضور المدعى

( ثانيا ) في المعارضة في الأحكام التي تصدر في الشبهة

١٠ — يشترط لتخفيض الرسوم كما هو مبين في المادة السابقة أن لا يتغير موضوع الدعوى أو طرقا الخصوم وإلا أخذ الرسم كاملا

١١ — متى وقع الصلح أمام المحكمة فلا يؤخذ إلا نصف الرسوم على الدعوى وتخسب الرسوم النسبية في هذه الحالة على قيمة الشيء المطلوب في الدعوى حين رفعها اذا كانت قيمة الصلح لا تتجاوز القيمة المذكورة فان تجاوزتها حسب الرسم على القيمة المصطح عليها

ويشترط لاعتبار الصلح واقعا أمام المحكمة أن يثبت بحضور الجلسة بالشروط التي تم عليها وأن تصدق عليه المحكمة

### ٣- في رسوم الصور والملخصات والشهادات والكشف

١٢ — يؤخذ رسم عن الصور التي تطلب من دفاتر السندات الشرعية بأنواعها قدره أربعون قرشا على الورقة الأولى وعشرة قروش على كل ورقة تالية والورقة صفحتان والصفحة خمسة وعشرون سطرا والسطر اثنتا عشرة كلمة ويؤخذ الرسم بهما على الورقة الأولى مهما كان عدد السطور المكتوبة فيها أما الورقة الأخيرة فلا يستحق عليها الرسم إلا إذا تجاوز عدد السطور المكتوبة فيها ثمانية غير المضافات والتاريخ ويؤخذ رسم على الصور التي تطلب من الأوراق القضائية كالحاضر والأحكام ودفاتر تسجيلها وغير ذلك قدره عشرون قرشا على كل ورقة كما تقدم ورسم الملخصات كرسم الصور

١٣ — رسم الشهادة عشرون قرشا.

١٤ — رسم الصور والملخصات والشهادات في أمور الزوجية وما يتعلق بها خمسة قروش على كل صورة أو ملخص أو شهادة

١٥ — رسم الكشف من السجلات أو غيرها لاستخراج صورة أو ملخص فيها لم يعين له تاريخ معلوم خمسة قروش عن كل سنة بحيث لا يتجاوز السنون التي يطلب الكشف من دفاتها عشرا ويجوز لكل ذي شأن تجديد طلبه مرة ثانية أو أكثر وإذا حصل الاستدلال على المطلوب واستخرجت الصورة أو الملخص بنضم ما أخذ من أصل رسم ذلك ولا يرد ما زاد عليه وكذلك لا يرد الرسم إذا لم يوجد المطلوب أو لم يستخرج الصورة لعدم جواز إعطائها أو لأي سبب آخر

١٦ — رسم الكشف النظري عشرون قرشا

أما القضايا التي تكون في قلم الكتاب فلا رسم على اطلاع ذوي الشأن عليها ويستثنى من حكم هذه المادة والتي قبلها أمور الزوجية وما يتعلق بها فإنه لا رسم عليها

١٧ — لا رسم على ما يطلب من الكشف والصور والملخصات والشهادات لمصالح الحكومة أو لجهة خيرية ولا على الصور والملخصات والشهادات التي لا رسم على أصلها بتمتص نص صريح في هذه اللائحة ولا على صور القرارات والأحكام النهائية المقتضى إعلانها علنا وبسيطا والصورة الأولى من الحكم التي تعطى للمحكوم له والصور التي ترسل من الوقفيات والتقارير ونحوها إلى الديوان أو لأوقاف لتسجيلها به



١٨ — لا يؤخذ رسم ما على كل إشهاد أو دعوى أو صورة أو ملخص أو شهادة أو كشف في المواد التي لا تزيد قيمتها على مائة قرش

#### ٤ — في الاعفاء من الرسوم

١٩ — يجوز إعفاء الفقراء من الرسوم القضائية ومن رسوم الصور والملخصات والشهادات واقامة الوصى والقيم والوكيل عن النائب ولا يصرف لأهل الخيرة تمويض ما في القضايا المرفوعة بطريق الاعفاء من الرسوم سوى مصاريف الانتفال التي هي أجرة السكة الحديدية والركاب وتدفح هذه المصاريف من خزانة الحكومة مقابل الرجوع بها فيما بعد

٢٠ — يلزم للحصول على الاعفاء من الرسوم أن تقدم عريضة للمحكمة التي ترفع اليها الدعوى أو التي تطلب منها الصورة أو الملخص أو الشهادة وترفق بالريضة المذكورة شهادة من جهة الادارة المحلية دالة على فقر مقدمها ويجب أن يكون موقعا عليها من العملة أو شيخ الحارة أو من يقوم مقامهما ومصدقاً عليها من مأمور المركز أو القدم وفي اقامة الاوصياء يقدم الطلب الى المجلس الحسبي وهو الذي يحكم بالمعافاة أو برفض الطلب

٢١ — طلبات الاعفاء من الرسوم بالمحاكم الكلية والمحكمة العليا تنظر في لجنة توفى من اثنين من قضاة المحكمة والباشكاكب والمحاكم الجزئية تنظر بمعرفة القاضي

٢٢ — يجب على كاتب المحكمة عند تقديم طلب الاعفاء أن يشمر الخصم الآخر بواسطة جهة الادارة باليوم المعين للنظر في الطلب قبل حلوله بوقت كاف ليتسنى للخصم أن يبدى ملحوظاته اذا اراد شفها أو كتابة وذلك في غير أمور الزوجية وما يخلق بها

٢٣ — تحكم اللجنة أو القاضي في جواز قبول الطلب بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال الطالب وملحوظات خصمه ان كان له ملحوظات والمعافاة من الرسوم تشمل المعافاة من ورق التهمة

٢٤ — يقبل طلب الاعفاء من الرسوم اذا توفر شرط الفقر والمراد بالفقر هنا حالة تقوم بالطالب تحمله غير قادر على تحمل الرسوم والمصاريف المطلوبة منه

٢٥ — اذا زالت حالة فقر الملقى من الرسوم في أثناء نظر الدعوى يجوز لخصمه أو لكاتب المحكمة المرفوعة اليها الدعوى أن يطلب منها ابطال الاعفاء

٢٦ — اذا حكم على المدعى عليه وجب مطالبة بالرسوم أولاً فان تمذرت تحصيلها منه جاز الرجوع على الخصم الذي سبق اعفاؤه منها اذا زالت حالة فقره بسبب نجاح الدعوى أو بسبب آخر

٢٧ — ومع ذلك لا يجوز الرجوع بالرسوم على الشخص الذى سبق إعفاؤه منها اذا لم يكن عنده سوى مسكنه الذى يملكه

٢٨ — يجب على كاتب المحكمة فى الدعاوى التى تقام بطريق الاعفاء من الرسوم أن يقيد فى دفتر غصوبوس الرسم المستحق قبل اعلان طلب الحضور والذى يستحق عند طلب قيد الدعوى فى الجدول وما يستحق على الطلبات الاضافية التى تحصل أثناء السير فيها

### ٥ - فى تحصيل الرسوم

- ٢٩ — لا يؤخذ رسم نسبي فى أى حال من الأحوال أقل من عشرة قروش
- ٣٠ — اذا اشتملت دعوى واحدة على طلبات مختلفة بعضها عليه رسم لسي وبعضها عليه رسم مقرر يكتفى بالرسم النسبي
- ٣١ — الرسوم المقررة فى هذه اللائحة على الاشهادات والصور والمخضعات والشهادات والكشف يجب تحصيلها مقدما من الطالب
- أما فى الدعاوى فيجب على المدعى أن يؤدى مقدما الرسم المستحق على دعواه بالكيفية الآتية يانها أولا — يدفع المدعى الرسم بتمامه مقدما فبا يأتى :
- ( أ ) فى الدعاوى التى عليها رسوم مقررة
- ( ب ) فى الدعاوى التى عليها رسوم نسبية ولا تتجاوز قيمة المدعى به فيها ستائة جنيه
- أما الدعاوى التى تتجاوز قيمة المدعى به فيها ستائة جنيه فلا يؤخذ عليها من الرسم النسبي مقدما الا ما يستحق على ستائة جنيه وباقي الرسم يؤخذ على ما يحكم به زائدا على ذلك
- ثانيا — الدعاوى التى تقام من المدعى عليه على المدعى أثناء الخصومة يتبع فى أخذ الرسم عليها ما نص عليه فى الوجه الأول
- أما الطلبات الاضافية التى تحصل من المدعى أثناء نظر الدعوى فتضم على طلباته الأصلية ويحسب الرسم على مجموعها ويحصل الفرق بمراعاة القاعدة المتصوص عليها فى الفقرة الثانية من الوجه الاول
- ٣٢ — تدفع الرسوم النسبية والمقررة على الدعاوى المبينة فى المادة السابقة بالكيفية الآتية :
- أولا — يدفع الطالب مقدما نصف الرسم قبل تحرير طلب الحضور والنصف الآخر عند طلب قيد الدعوى
- ( أ ) اذا كان الرسم مستحقا على دعوى مرفوعة الى محكمة الدفع ( الاستئناف ) عن حكم صادر فى الموضوع
- ( ب ) اذا كان الرسم مستحقا على معارضة فى حكم صادر فى غيبة بض المحكوم من محكمة أول درجة

(ج) اذا كان الرسم مستحقا على الرجوع الى الدعوى بعد الحكم فيها بالرفض أو بعد القرار بشطبها

ثانياً — يدفع الرسم بتأهله قبل تحرير الطلب

(ا) اذا كان الرسم مستحقا على دعوى مرفوعة الى محكمة الدفع (الاستئناف) عن قرار صادر من محكمة أول درجة في غير الموضوع

(ب) اذا كان الرسم مستحقا على معارضة في حكم صادر في غيبة بعض الخصوم من محكمة الدفع (الاستئناف)

ثالثاً — اذا كان الرسم مستحقا على دعوى مرفوعة من المدعى عليه أثناء الخصومة فعلى من دفعها أن يدفع الرسم بتأهله مقدماً وقت رفع الدعوى مع مراعاة ما هو مدون في المادة السابقة عن الدعاوى التي تتجاوز قيمتها ستائة جنيه

رابعاً — اذا كان الرسم مستحقا على الدعاوى الأخرى فعلى المدعى أن يدفع ربع الرسم مقدماً قبل تحرير طلب الحضور ثم يؤدي باقيه عند طلب قيد الدعوى في الجدول العمومي وذلك بمراعاة القاعدة المقررة للدعاوى التي تتجاوز قيمتها ستائة جنيه

٣٣ — لأجل أن يقدّر كاتب المحكمة الرسوم النسيية على الدعاوى يجب على المدعى أن يبين في ورقة الدعوى أو في ورقة مستقلة مضمّنة منه قيمة مدّاه وأن لم يفعل ذلك أو فعل وإرتاب الكاتب في محّاه ما قدره ولم توجد عقود أو أوراق تدل على القيمة الحقيقية يقدّرها الكاتب بمراعاة القواعد الآتية

أولاً — فيما يتعلق بالأطيان المدة للزراعة باعتبار ضريبتها السنوية مضروبة في ستين

ثانياً — في المباني باعتبار الموائد المربوط عليها مضروبة في مائة وثمانين

ثالثاً — في المنقولات بإتفاق الكاتب والمدعى وتصديق القاضي

٣٤ — يجوز للكاتب عند ما يرى أن التقدير بحسب القاعدة المذكورة أقل بمقدار العشر من القيمة الحقيقية للأعيان المفامة بها الدعوى أن يستعمل من جهة الإدارة عن قيمتها الحقيقية وأن يطلب التقدير بمقرّنها بشرط أن يحصل على إذن من القاضي بذلك وهذا يكون في الأراضي المصددة للبناء أو في الأطيان الزراعية التي في ضواحي المدن

ولا يجوز التظلم من التقدير المذكور بأي طريق من الطرق لكن لا يتربّ على ذلك عدم نظر الدعوى بل اذا ظهر أن القيمة المقرّرة بها أقل مما تبين يحصل الفرق بمراعاة القواعد المتقدمة

٣٥ — اذا قدمت للكاتب عقود أو أوراق قديمة المهد للاعتدال عليها في تقدير قيمة الدعوى ورأى أن القيمة الموضحة بها تقل عن القيمة الحقيقية بمقدار العشر يسوغ له اتخاذ الاجراءات اللازمة

لمعرفة حقيقة القيمة بالطرق المبينة آنفاً

٣٣ — اذا حصل الاشتباه في مواد الاشهادات يكون التقدير بمراعاة القواعد المتقدمة وذلك فيما عدا البيع الا اذا رُئي أن الثمن المتوفى به ينقص الربع عن الثمن الجاري بحسب الزمان والمكان

٣٧ — لا يكلف بدفع الرسم مقدما

أولا — المدعى المأذون بالخصومة من قبل القاضي اذا لم تكن خصومته لمنفعة تعود عليه وانما يحصل من المدعى عليه اذا صدر الحكم ضده فان كان الحكم بالثمن فلا يحصل رسم

ثانيا — في التفريق بين الزوجين

٣٨ — يجب على كاتب المحكمة أن يكتب على هامش كل حكم أصدرته المحكمة بيان الرسوم المستحقة للخرينة وما حصل منها والباقي وان يبين على هامش أصل الأوراق والصور التي تعطى منها المبالغ المحصل ويذكر في الخاتمة تاريخ وغرة الايصال المحرر بورود الرسم وتكون البيانات المذكورة بالرقم والمعرف بغير محو ولا زيادة

٣٩ — يجب على كاتب المحكمة عقب الحكم في الدعوى أن يحرر قائمة بالرسوم المستحقة ويصدق عليها بالاشكائب أو الكاتب الأول على حسب الأحوال وتعان هذه القائمة للخصم المطلوبة منه الرسوم بتسليمه نسخة منها بواسطة جهة الادارة

٤٠ — يجوز لدى الشأن أن يعارض في قائمة الرسوم المذكورة في المادة السابقة وتكون المعارضة باقرار يكتب في قلم كتاب المحكمة في ثلاثة أيام كاملة من يوم اعلان القائمة

وعلى الكاتب أن يحدد في نفس التقرير قبل توقيع الطالب عليه اليوم الذي تنظر فيه المعارضة  
٤١ — ويجوز عمل المعارضة بذكرها كتابة على أصل الاعلان بقائمة الرسوم عند إجرائه بمعرفة جهة الادارة وفي هذه الحالة يجب تحديد جلسة للمعارضة واعلان المعارض بالطرق الادارية بالحضور في ظرف ثلاثة أيام كاملة

٤٢ — وتنظر هذه المعارضة في المحكمة الكلية أو المحكمة العليا بمعرفة لجنة تؤلف من ثلاثة من القضاة وفي المحكمة الجزئية بمعرفة قاضيهما

٤٣ — يصدر القرار بعد سماع أقوال المعارض وكاتب المحكمة فان لم يحضر المعارض في اليوم المحدد تنظر المحكمة في المعارضة وتصدر قرارها بعد سماع أقوال الكاتب المذكور والحكم الذي يصدر يكون غير قابل للطعن على كل حال

٤٤ — اذا انقضت مدة الأيام الثلاثة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة ولم يعارض الخصم في قائمة الرسوم وجب على الكاتب تنفيذها عليه بالطرق المتبعة في تنفيذ الأحكام الشرعية

٤٥ — المبالغ التي تدفع مقدما من الرسوم تطرح بما يستحق منها ولا برد ما يدفع من الرسوم النسبية اذا حكم بطلب الدعوى أو باعتبارها كأن لم تكن أو بالرفض أو حكم بأقل من ستائة جنيه

٤٦ — كل ما كان من كسور الجنيه يعتبر جنيتها

٤٧ — تكب محاضر الجلسات بالتتابع ولو كانت في تواريخ متفرقة وذلك لضبط رسوم الصور التي تطلب منها

٤٨ — أما كن الأسطر التي ترك بيضاء في الصور والملاحظات لا تدخل في عدد الأسطر المكتوبة في احتساب الرسم  
وكل سطر يكتب فيه ولو كلمة واحدة يعتبر سطرا كاملا

٤٩ — المدعى ملزم بأداء كل الرسوم المستحقة ويجب عليه أن يدفع الباقي منها فورا للخرينة عقب صدور الحكم . وتقديم الدعوى الى محكمة الدفع ( الاستئناف ) لا يوقف ذلك وفي حالة تأخره عن التسديد يتخذ كاتب المحكمة الاجراءات اللازمة لتحصيلها منه وإذا تمذر تحصيل ذلك من المدعى وجب تحصيله من المدعى عليه المحكوم ضده ويقوم اعلان قائمة المصاريف المذكورة في المادة ٣٩ مقام اعلان الحكم فسه فيما يتعلق بالمصاريف فقط

٥٠ — الرسوم التي قررت في هذه اللائحة والأمانات والدائع يكون تحصيلها وحفظها وصرفها بمعرفة كاتب المحكمة والكسبة الأول ومن يقوم مقامهم والموظفين المخصصين لذلك تحت مراقبة نظارة الحفانية  
ويكون الصرف بعد الاذن بذلك كتابة من القضاة

٥١ — يجب على الباشكاتب في المحاكم الكلية والكاتب الأول في المحاكم الجزئية أن يراجع تقدير الرسوم ليصحق أنه جار على حسب المقر في هذه اللائحة وهم مسؤولون بنوع خاص عن حركة النقود القضائية

## ٦ — أحكام عمومية

٥٢ — اذا أعلن الخصم بالحضور أمام المحكمة ولم يقيد المدعى دعواه في الجدول حتى مضى اليوم المعين للجلسة ثم اراد تجديد الطلب يؤخذ منه رسم جديد

٥٣ — اذا حكمت محكمة أول درجة من تلقاء نفسها بعدم الاختصاص وألتي حكمها من محكمة الدفع ( الاستئناف ) لا تأخذ محكمة أول درجة رسوما جديدة عند السير في الدعوى

٥٤ — يؤخذ زيادة على رسوم الدعاوى فيما عدا أمور الزوجية وما يتعلق بها رسم مقرر قدره ستون قرشا لتسجيل جميع الاحكام وكذلك يكون بالنسبة للقرارات الآتي بينها :

( أ ) قرارات عدم الاختصاص

( ب ) قرارات رفض الدعوى

( ج ) قرارات رفض المعارضات شكلا أو موضوعا

(د) قرارات انتهاء الخصومة بين المتخاصمين لحصول ما يقتضي ذلك أو الصلح  
(هـ) القرارات الصادرة من محاكم الدفع (الاستئناف) بالتأييد أو بالإلغاء أو بقبول الدفع  
(الاستئناف) أو عدم قبوله

٥٥ — يستحق الرسم المذكور على كل ما يطلب تسجيله في دفاتر المحاكم الشرعية من الأحكام النظامية ومحاضر البيع والحجج والسندات القديمة وغير ذلك

٥٦ — إذا كانت الرسوم النسبية أو المقررة أقل من ستين قرشا يكون رسم التسجيل أو ضبط وتحرير الحجج والسندات بمقدارها

٥٧ — لا يؤخذ شيء من الرسوم القضائية ولا رسوم التسجيل على ما يأتي :  
(أ) إذا كانت الدعوى تتعلق بوقف خيرى أو لمصلحة من مصالح الحكومة والمعا في الرسوم هو الوقف أو الحكومة  
(ب) دعاوى العتق والاسلام

٥٨ — لا يجوز لكتبة المحاكم إعطاء أى صورة أو ملخص أو شهادة من أى دعوى أو من أى دفتر أو من أى ورقة إلا بعد تحصيل ما يكون مستحقا من الرسوم على القضية أو على أصل الأوراق المطلوب منها ما ذكر

٥٩ — لا يجوز لكتبة المحاكم مباشرة أى عمل عليه رسم إلا بعد أخذ الرسم الواجب أدائه مقدما  
إنما إذا رفعت دعوى من الحكومة أو من شخص مقرر إعفاؤه من الرسوم وحكم فيها على المدعى عليه غيايبا وأراد المحكوم عليه المعارضة فى هذا الحكم لا يؤخذ منه سوى رسوم المعارضة

## ٧ — أحكام ختامية

٦٠ — التعليمات التى تلتزم لتنفيذ هذه اللائحة أو التى يقتضيها العمل بموجبها تبين فى قرار يصدره ناظر الحفائية

وتشتمل التعليمات المذكورة أيضا على بيان القاعدة التى تحجب مراعاتها فى معاريف الاعتذارات وتقدر انتساب المأذنين على العقود التى يحررونها  
وكذلك يرجع الى النظارة المشار إليها فى تفسير ما يقتضى الايضاح من نصوص هذه اللائحة

ملحق ثا<sup>ث</sup>

نصوص ملغاة

- ١ — تعريفة الرسوم الصادر بها الأمر العالي في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠
- ٢ — الأمر العالي الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ بإلغاء بند ٣٤ من هذه التعريفة فيما يتعلق برسم تنصيب القوام
- ٣ — الأمر العالي الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٦ بتعديل بند ٧٢ من التعريفة فيما يتعلق برسوم صور الأوراق
- ٤ — الأمر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٠ بعدم أخذ رسم غلى المبايعات التي تصدر الى الواسطة لتصحيح البيع والشراء شرطا
- ٥ — الأمر العالي الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٨٩٠ بمخافة الورثة من رسوم الأجلولة
- ٦ — الأمر العالي الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ بتعديل بند ٧١ من التعريفة فيما يتعلق برسوم صور السندات
- ٧ — المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ بتعديل بندى ٦ و ٧ من التعريفة فيما يتعلق برسم البيع والهبة
- ٨ — الأمر العالي الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٠٣ بتعديل بند ١١ من التعريفة المتقدم ذكرها فيما يتعلق برسم الوقف وتشير شروطه

## أمر مال

## بالبناء أقلام بيت المال وبترتيب المجالس الحسبية

نحن خديو مصر  
بعد الاطلاع على لائحة بيت المال الصادرة في ١١ ذى الحجة سنة ١٢٧٦ وملحقاتها  
وعلى لائحة المجالس الحسبية الصادرة في ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٠ وملحقاتها  
وعلى لائحة المحاكم الشرعية الصادرة في ٩ رجب سنة ١٢٩٧  
وبناء على ما عرضه علينا نظار الداخلية والحقانية والمالية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ  
رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت :-

مادة ١ - لا يكون لبيت المال بعد صدور أمرنا هذا تدخل في التركات وتلقى أقلام بيت المال  
الموجودة الآن ويلقى أيضا كل رسم مقرر لبيت المال  
٢ - اذا توفى أحد الأعمالي الخاضعين لأحكام المحاكم الشرعية فيما يخص بأحوالهم الشخصية  
عن حمل مستكن أو ورنه قصر أو عديم الأهلية أو غائبين غيبة شرعية وليس لهم وصى أو قيم  
أو وكيل فيكون تنصيب هؤلاء أو تعيينهم على حسب الأحكام الآتية  
٣ - يشكل في كل مركز مجلس حسبي بالكيفية الآتية :  
( أولا ) مأمور للمركز أو من ينوب عنه بصفة رئيس  
( ثانيا ) أحد علماء المركز تعيينه نظارة الحقانية  
( ثالثا ) أحد الأعيان يعينه المدرم مع اقرار نظارة الداخلية  
أما اذا ندب القاضي الشرعى لمعضوية المجلس بصفته من العلماء فتكون الرئاسة له عند غياب المأمور  
( ق نمرة ١٠ لسنة ١٩١٨ )

٤ - تشكل المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظة بالكيفية الآتية :  
( أولا ) المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة أو موظف ينتدبه مجلس الوزراء  
بصفة رئيس

( ثانيا ) أحد العلماء تعينه وزارة الحقانية  
( ثالثا ) أحد الأعيان تعينه وزارة الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان من ساكنى البلد  
الذى به محل توطن الشخص المختص بالنظر في أمره ( ق نمرة ١٠ لسنة ١٩١٨ )

٥ - تنظر المجالس الحسبية في تنصيب الأوصياء أو تعيينهم أو عزلهم أو فى استمرار الوصاية الى  
بعد التالى عشرة سنة اذا دعت الضرورة لذلك طبقا للمادة الثامنة من أمرنا هذا وتنظر أيضا



في الحجر على عديبي الأهلية وتنصيب أو عزل القائمة وفي رفع الحجر وفي تعيين أو عزل وكلاء الناخبين وفي مراقبة أعمال الاوصياء أو القائمة أو الوكلاء وكذلك تنظر في الحسابات التي تقدم لها وتنتظر أيضا في الاحتياطات اللازمة التي يقتضي سرعة اتخاذها لعباية حقوق القصر أو عديبي الأهلية أو الناخبين

٦ — يحتمل اختصاص المجالس الحسينية بالنسبة للمكان يحل تولن المتوفى أو المحجور عليه أو النائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه

يختص مجلس حسي المركز متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو النائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه . ويختص كذلك بالنظر في الاجراءات التحفظية المستعجلة مهما كانت قيمة التركة أو المال . وفي بنادر المديرية تكون هذه الاختصاصات لمجلس حسي المركز يختص مجلس حسي المديرية متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو النائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه على انه يجوز لمجلس حسي المديرية ان يحيل الى مجلس حسي المركز كل قضية يرى من الاوفق ان يتولى نظرها المجلس المذكور .

اما المجالس الحسينية في المحافظات فتختص في دائرتها بجميع تركات المتوفين واموال الناخبين والمحجور عليهم مهما بلغت قيمتها

اذا كان القاصر معوطنا عند الوفاة في غير محل تولن المتوفى او كان معوطنا فيه واحتفل الى محل آخر جاز للمجلس المختص ان يحيل اوراق التركة الى المجلس التابع له موطن القاصر ويجوز الاحالة ايضا عند تغيير محل تولن المحجور عليه ( ق نمرة ١٠ لسنة ١٩١٨ )

٧ — للمجلس أن يدعو من الاقارب والاصهار وأصدقاء العائلة من يرى فائدة في استشارتهم في مواد الحجر ورفع الامر للمجلس الحسي بناء على طلب احد أعضاء العائلة أو طلب النيابة العمومية تكون المجالس الحسينية تابعة لوزارة الحفانية وهي تراقب سيرها ( ق نمرة ١٠ لسنة ١٩١٨ )

٨ — تنتهي الوصاية متى بلغ القاصر الثامنة عشرة من عمره الا اذا قرر المجلس الحسي استمرارها

٩ — يجب على المأمورين الذين يثبتون الوفاة أو يحضرون محضرا بها ويباشرون الدفن وعلى مشايخ القرى أن يخبروا في ظرف ثمان وأربعين ساعة العمدة أو شيخ الحارة ب وفاة كل شخص يتوفى عن ودية قاصرين أو غائبين أو في حالة تستدعي الحجر عليهم أو فيها اذا كانت الحكومة مستعدة لكل تركتهم أو بعضهم والائتمرون بفرامة من ٢٠ قرشا الى ١٠٠ قرش وعلى العمدة أو شيخ الحارة أن يعلم بذلك المركز أو المديرية أو المحافظة على حسب الاحوال وعضو النيابة العمومية أيضا في الجهات التي يكون لها مندوب فيها في ظرف ثمان وأربعين ساعة أخرى والا فيلزمون بدفع الغرامة المذكورة

١٠ — للنيابة العمومية في الجهات التي يوجد فيها مركز لها أن تأمر باتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق الحمل المستكن أو القصر أو عديبي الأهلية أو الناخبين أو الحكومة وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسي في حالة وجود حمل مستكن أو قصر أو عديبي أهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث

وإذا لم يوجد في الجهة التي بها محل توطن المورث مندوب للنيابة العمومية فيجب على الممدد أن يتخذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات التحفظية التي يقتضى سرعة اتخاذها بما في ذلك وضع الاختام اذا اقتضى الحال ومع ذلك فللنيابة حق التدخل في هذا الامر حتى فيما عدا الجهة التي بهامركزها كما رأيت ضرورة لذلك

١١ — يجب على المجالس الحسبية أن تعين الأوصياء والقائمة والوكلاء أو تعينهم في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الاختيار بالوفاة

١٢ — يجب على الأوصياء والقائمة والوكلاء في ظرف ثلاثة ايام من تعيينهم أن يجردوا أعيان التركة من منقول وعقار وأوراق بمحضور أحد مندوبي جهة الادارة وكل شخص ذي شأن يحضر من لقاء نفسه وذلك قبل استلام الاعيان المذكورة والا فيلزمون بدفع غرامة من ٥٠ قرشا الى ٥٠٠ قرش ونحوه رقائمة الجرد على نسختين ويمضى عليها جميع الحاضرين

١٣ — ليس للأوصياء ولا للقائمة ولا للوكلاء أن يبيعوا أو يشتروا أو يرهنوا عقار أو اطلاقا القصر ومن في حكمهم أو يسددوا ديننا الا بعد الاذن بذلك من المجالس المذكورة

١٤ — الاجراآت الاتية في مسائل الحجر وتقديم الحسابات من الأوصياء أو القائمة أو الوكلاء وعزلم من وظائفهم تكون بمقتضى الاحكام التمييزية المشار اليها في المادة الحادية والعشرين من امرنا هذا

١٥ — تصيب الأوصياء بالتطبيق للاحكام السابقة يكون أمام القاضي الشرعى أو نائبه

### أحكام عمومية ووقفية

١٦ — التركات المضبوطة الآن تحت يد بيت المال تسلم الى مستحقيها بمقتضى النصوص السابقة ويصدر اخطار من جهة الادارة الى الورثة المعلومين أو من يقوم مقامهم باليوم المحدد للتسليم ويرسل لهم الاخطار قبل الميعاد بثمانية ايام على الاقل ويجوز التسليم الى من يحضر من الورثة أو وكلائهم في اليوم المحدد لذلك

١٧ — اذا جصلت منازعة أو خلاف بين الورثة أو وكلائهم الشرعيين أو اذا لم يحضر أحد من الورثة للاستلام فتودع الاعيان أو الاوراق تحت يد حارس يمينه قاضى الامور المستعجلة بالجهة التي فيها التركة وذلك بناء على علم طلب بسيط يرسل الى اصحاب الشأن

١٨ — اذا كان في التركة اعيان محجوزة تحت يد اقسام بيت المال حجزا مستوفيا شرائطه القانونية فيجب على اقسام بيت المال أن تودع في صندوق المحكمة الجزئية المبالغ والاوراق ذات القيمة من التركة تحت يد الاقسام المذكورة واذا كان بينها سندات ديون فتسليمها الى الحارس الذى يمين بطريق الاستعجال وبعد ذلك يجوز للاقسام المذكورة أن تسلم بقية اعيان التركة الى الورثة

١٩ — لا يجوز لأى سبب من الأسباب ولا لأية حجة كانت اقامة أية دعوى على الحكومة

بسبب التركات التي وضعت يدها عليها بأية كيفية كانت ولم يطلب أحد بها مدة ثلاث وثلاثين سنة كاملة من تاريخ الوفاة

أما اذا حصلت المطالبة بالتركة في مدة الثلاث وثلاثين سنة المذكورة فلا يجوز في أى حال من الاحوال ولا لأية حجة كانت مطالبة الحكومة الا بتسليم الاعيان التي تكون حينئذ باقية تحت يدها أو يدفع ثمنها في حالة بيعها مع ايراد الاعيان المذكورة أو فائدة ثمنها وذلك عن مدة الخمس سنوات الأخيرة

٢٠ — تلغى كافة الأحكام السابقة المخالفة لأمرنا هذا

٢١ — على نظار الداخلية والمالية والحفائية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه وعليهم لشركافة ما يلزم لذلك من الأحكام النظامية او التعميمية

صدر بمرأى يابدين في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ ( ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ )

عباس حليمى

بأمر الحضر الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

عن ناظر المالية

محمد العبانى

ناظر الحفائية

ابراهيم فؤاد

## اللمحة

تنفيذ الامر العالى القاضى بالغاء أقلام بيت المال وبترييب المجالس الحسبية

ناظرا الداخلية والحفانية

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ القاضى بالغاء أقلام بيت المال

وبترييب المجالس الحسبية

وبمقتضى السلطة المنوحة لهما فى المادة ٢١ من الأمر العالى المشار اليه

وبصد موافقة رأى مجلس النظار

قررا ماهوآت

الفصل الاول - فى تشكيل المجالس الحسبية وفى انعقادها

محرير الكشوفات بأسماء الاعيان

مادة ١ - محرر مأمور و المراكز والمديرين والمحافظةون فى أول شهر ديسمبر من كل سنة كشفا بأسماء الاعيان المزمع حضورهم جلسات المجالس الحسبية طبقا للمواد الثمانية والاربعة والسابعة من الامر العالى المشار اليه .  
ويقرر عدد الاعيان المنتخبين تحرير الكشف بأسمائهم بحسب الظروف والاحوال .  
وتشتمل الكشوفات المنتخبى تحريرها للمجالس الحسبية فى المديريات والمافظات على أسماء اعيان كل قسم على حدته ويعرض الكشف المحرر من مأمور المركز على المدير  
أما محافظ مصر فيحرر كشفين على حدتها أحدهما بأسماء الاعيان المزمع حضورهم جلسات مجلس حسبي المحافظة والآخر بأسماء الذين يحضرون فى المجلس الحسبي العالى المشكل بنظارة الحفانية  
وعلى المديرين والمحافظةين أن يمتثلوا بالكشوفات المحررة على الوجه المذكور الى نظارة الداخلية قبل يوم ١٥ ديسمبر من كل سنة

التصديق على الكشوفات

٢ - تصديق نظارة الداخلية نهائيا على انتخاب الاعيان المعروضة اسمائهم عليها وبناء على الأراء التى تعطى لها ثم الكشوفات المصدق عليها بادعاء الاعيان المنتخبين بصير تعاقبها فى كل مديرية وفى كل محافظة وفى كل مركز

تعيين العلماء وكاتب الحسابات

٣ - يعين ناظر الحفانية فى آخر كل سنة العلماء المنتخبين حضورهم جلسات المجالس الحسبية فى السنة التالية ويعين أيضا كاتب الحسابات الذى يناط به تأدية الاعمال فى المجلس الحسبي العالى استبدال الاعيان والعلماء وكاتب الحسابات

٤ - يجوز للنظارة ذات الشأن أن تستبدل الاعيان والعلماء وكاتب الحسابات فى بحر السنة كلا

ودعت لذلك مقتضيات المصلحة

### انتخاب الاعيان

٥ - ينتخب رؤساء المجالس الحسينية الاعيان للمزعم حضورهم جلسات المجالس الحسينية من الكشف المحرر بأسمائهم ويراعون في ذلك بقدر الاستطاعة نصوص الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الامر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

### انتخاب احد الاقارب عضوا في المجلس

٦ - يعين رئيس المجلس الحسني أحد العائلة صاحبة الشأن المقتضى حضوره جلسات المجلس الحسني في المراكز والمدريات والمحافظات قبل أول اجتماع للمجلس وعلى الرئيس أن يختار بطريق الأولوية أكثر الاقارب قرابة واستعدادا ولا يجوز استبداله الا لاسباب قوية أو في حالة وجود مانع وعلى الرئيس أيضا أن ينتخب من الكشف المحرر بأسماء الاعيان الشخص الذي يصير تعيينه في حالة عدم وجود اقارب

### تحديد الجلسات

٧ - يحدد رؤساء المجالس الحسينية عدد الجلسات الاعتيادية لكل مجلس مع مراعاة النجاس الاعمال والمواعيد القانونية ويعقدون جلسات غير اعتيادية اذا دعت الحال لذلك

## الفصل الثاني - في تعيين الاوصياء والقائمة والوكلاء

### الاجراءات اللازمة لمعد المجلس

٨ - اذا توفي أحد الاهالي عن حل مستكن أو عن ورنه قصر أو عديمي الاهلية أو غائبين عن يلزم تعيين وصي أو قيم أو وكيل عليهم فعل رؤساء المجالس الحسينية بمجرد وصول خبر الوفاة اليهم أن يجهزوا ما يلزم لمعد المجلس في اول فرصة ممكنة مع مراعاة الميعاد المحدد في المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦  
وفي حالة تعيين وصي يطلب رؤساء المجالس الحسينية من قاضي الجهة أن يحضر الى المجلس هو أو نائبه كي يحصل التعيين امامه

### المباحث الابتدائية المتعلقة بالقصر وعديمي الاهلية والغائبين

٩ - على رؤساء المجالس الحسينية أن يستحصلوا قبل انعقاد الجلسة على ما يجسرهم من المعلومات التي تساعد المجلس على اصدار قراره

ويجب على اقارب الورثة المقال باتهم قصر تقديم شهادة ميلادهم وأن لم يفعلوا ذلك يستحصل رؤساء المجالس الحسينية على الاستعلامات اللازمة لتقرير عمر هؤلاء القصر على قدر الامكان وفي

حالة الشك يجوز لهم أن يأمروا باحضار نفس الوارث المقال بانه قاصر أمام هيئة المجلس ويجرى رؤساء المجالس الحسينية تحقيقاً مختصراً لاجل معرفة الامور المتسوبة للوارث المطلوب المحجر عليه ولاجل بيان اسباب عدم الكفاية بيانا واضحا يدونون مباحثهم والنتيجة التي وصلوا اليها في محضر أول جلسة يعقدها المجلس الحسي لنظر القضية أما فيما يختص بالورثة المقال بينهم غائبون فيستحصل الرؤساء على المعلومات التي من شأنها اثبات أمر النسبية فإذا كان المحل الجديد الموجود به الوارث الذي ترك محله الاصلى أو هجر نفس القطر المصرى معلوما فلا يجوز اشهار غيابه ولا تعيين وكيل على ماله ويسوغ لرئيس المجلس الحسي عند الاقتضاء اتخاذ الاجراءات التي من شأنها اعلان الوارث المذكور ب وفاة مورثه والحفاظة مؤقتا على صوالحه اذا اقتضى الحال

#### المباحث اللازمة للوقوف على مقدار التركة

١٠ — يجب على رؤساء المجالس الحسينية جمع كافة المعلومات المفيدة التي من شأنها ايقاف المجلس تمام الوقوف على حال التركة وعلى أهمية المأمورية التي سيصدر بها الى الوصى أو القيم أو الوكيل

#### الاجراءات التحفظية

١١ — اذا لم تقم النياية العمرية أو العمدة باجراء ما فيه حفظ صوالح القصر والعديمي الأهلية والغائبين عملا بنصوص المادة العاشرة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ ف رؤساء المجالس الحسينية يباشرون الاجراءات التحفظية التي يرون لزومها وذلك الى أن يتم تعيين الاوصياء أو القامه أو الوكلاء -

#### مصاريف الجنازة وثقة العائلة ومؤونة المواشى وإدارة الزراعة

١٢ — كلما دعت الحال لوضع الأختام وجب تسليم عائلة المتوفى أو شخص مؤتمن ان لم يكن له عائلة مئلا كافيا للصرف منه على الجنازة والمآتم ولنفقة عائلة المتوفى الى أن يصير فك الأختام وذلك فيما اذا كانت النقود اللازمة موجودة في التركة

وكذلك يلزم أخذ المبلغ اللازم لمؤونة المواشى ومصاريف إدارة الزراعة ان كانت له زراعة

#### تعيين الأوصياء والوكلاء

١٣ — على رؤساء المجالس الحسينية أن يقدموا للمجلس في يوم انعقاده كافة البيانات التي يكونون قد جمعوها عن المسائل التي ستعرض على المجلس وإذا كان الغرض تعيين وصى للقاصر أو وكيل للغائب فالمجالس الحسينية تصدر قراراتها بناء على ما تستنتجه من وقائع الاحوال للمروضة عليها أو من المعلومات التي تكون وصلتها الا اذا دعت الحال لتحقيق أو استيفاء هذه الوقائع أو للمعلومات

## توقيع الحجر وتعيين القيم

١٤ - في حالة الحجر على عديم الاهلية وتعيين القيم عليه تختار الرئيس ما يلزم من الاجراءات لحضوره أمام هيئة المجلس الحسيني ويكلف بالحضور الى الجلسة أيضا الواقفون من الاقارب والمعارف والجهان أكثر من غيرهم على أحوال المطلوب الحجر عليه ومورثه ويكون استجواب المطلوب الحجر عليه بحضورهم فإذا رفض المطلوب الحجر عليه الحضور أمام المجلس فلمجلس تقرير ما به في أمر هذا الرفض غير أنه يجب عليه الانتقال الى محله أو انتداب أحد أعضائه للتوجه اليه إذا كان المطلوب الحجر عليه في حالة يتمذرها حضوره أمام المجلس على أنه يجوز للمجلس أن يأمر بإجراء تحقيق تكميلي إذا تراعى له ذلك وإن بامر بالتثبت من أي أمر يرى لزوما له ولا يحكم بتوقيع الحجر ما لم يقتنع بوجوبه

## استمرار الوصاية ورفع الحجر

١٥ - يراعى المجلس الحسيني أحكام المادة السابقة عند نظره في استمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة طبقا للمادة الثامنة من الامر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩ وفي الاحوال التي يطلب فيها رفع الحجر ويجوز للمجلس الحسيني اتخاذ هذه الاجراءات بناء على طلب أي واحد من أصحاب الشأن أو النيابة العمومية بل ومن تلقاء نفسه

## الولاية

١٦ - لا موجب لتدخل المجلس الحسيني إذا كان للقاصر أو لمدعي الاهلية ولي بحسب أحكام المادة (٤٣٤) من الاحوال الشخصية

## الوصى المختار

١٧ - إذا عين الاب قبل وفاته وصيا مختارا على ولده القاصر فليس على المجلس الحسيني سوى اجراء التصديق من القاضي على الوصاية التي اختارها المتوفى وذلك بعد استيفاء الاجراءات القانونية

## دفتر محاضر الجلسات

١٨ - تدون محاضر جلسات المجالس الحسينية في دفتر معد لذلك وتشتمل هذه المحاضر على أسماء الاعضاء الحاضرين وبيان القضايا التي نظرت والقرارات التي صدرت ويجب أيضا أن يشار فيها الى استيفاء كافة الاجراءات القانونية ثم يوقع عليها من الرئيس والاعضاء الحاضرين

## النشر في الجريدة الرسمية

١٩ - تنشر القرارات القضائية بتوقيع الحجر وباستمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة في الجريدة الرسمية بمعرفة القيم أو الوصي لاجل احاطة الجمهور علما بها

## اعطاء صور القرارات

٢٠— إذا كانت قرارات المجالس الحسبية قابلة للطعن فيها أمام المحاكم القضائية كما في مسائل الحجر أو أمام المجلس الحسبي العالي كما في المسائل الحسبية فيجوز لأصحاب الشأن الحصول على صور هذه القرارات وللنيابة العمومية هذا الحق أيضا ويكون تقديم الطلب في ميعاد شهر واحد من تاريخ صدور القرار

## قبول الوصي أو القيم أو الوكيل

٢١— يجب على الوصي أو القيم أو الوكيل أن يقبل أو يرفض تعيينه في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره بذلك

## الرفض وتعيين البديل

٢٢— في حالة سكوت أو رفض الوصي أو القيم أو الوكيل يجب على المجلس الحسبي تعيين البديل في ظرف ثمانية أيام

## ما يجب ذكره في محضر المجدد

٢٣— محضر المجدد الواجب على الوصي أو القيم أو الوكيل تحريره قبل وضع يده على أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب يلزم أن يبين فيه قيمة ما تساويه المنقولات والأشياء ذات القيمة ووجه التقريب كل منها على حدته وتبين فيه أيضا المقارنات وقيمتها

ولما يختص بأوراق التركة يجب أن يشتمل محضر المجدد على بيان السندات ذات القيمة وسندات الديون ومحجج الإهلاك وغيرها وكافة الأوراق ذات الأهمية ودفاتر التركة أيضا أما الأوراق التي لا قيمة لها ولا أهمية فتحتفظ أقساما كل قسم على حدته ويذكر في محضر المجدد عدد أوراق كل قسم منها وتسلم إحدى نسخ محضر المجدد إلى الوصي أو القيم أو الوكيل ويبعث الأخرى إلى المجلس الحسبي لحفظها مع أوراق التركة

## المساعدة في تسليم الأموال

٢٤— يجب على مأموري السلطة الإدارية متى طلب المجلس الحسبي مساعدتهم أن يساعدوه في تحرير محضر المجدد طبقا للمادة الثانية عشرة من الأمر العالي الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وإذا اقتضى الحال فعليهم أيضا أن يساعدوا الأوصياء أو القوام أو الوكلاء في وضع يدهم على الأموال

## أجرة الحراس

٢٥— يجب على الأوصياء أو القامة أو الوكلاء عند وضع يدهم على الأموال أن يدفعوا إلى الحراس الذين عينتهم النيابة العمومية أو العمدة أو رؤساء المجالس الحسبية أجرة حراستهم بالأصالات اللازمة فإذا لم تصرف إليهم الأجرة يعطى لهم شهادة مبين بها مدة حراستهم للمطالبة بموجبها



## الضمانة

٢٦ — يجب على المجالس الحسية أن تستوثق من أقدار واستقامة الاوصياء أو القامة أو الوكلاء ويجوز لها أن تكلفهم في أى وقت بتقديم الضمانة ويجوز أن تكون الضمانة شخصية أو عينية وأن تكون قاصرة على مبلغ معين أو شاملة لكافة الاضرار التى تنتج من ادارة الاموال ولا يلزم الولى بتقديم ضمانه وكذلك الوصى المختار الا اذا اشترط الموصى ذلك فى وصيته

## الدقائر

٢٧ — للمجالس الحسية فى أى وقت من الاوقات الزام الاوصياء أو القامة أو الوكلاء باستعمال الدقائر والطريقة الحسابية التى يراها للمجالس لزوما ليكون تقديم الحساب على موجبها

## الفصل الثالث — فى حساب ادارة الاموال

## كيفية تقديم الحسابات

٢٨ — يجب على الاوصياء أو القامة أو الوكلاء أن يقدموا حسابهم بوجه التفصيل فى آخر كل سنة الى المجلس الحسى الذى عينهم والذي يكونون تابعين له وتزفق الحسابات المذكورة بالمستندات كالمعاد وتبين الايرادات والمصروفات كل منها على حدة ويخصص لكل عقار فصل على حدة وتكون المصروفات المتعلقة بشخص القاصر أو المحجور عليه فى باب على حدة

## فصل الحسابات

٢٩ — تعرض الحسابات على المجلس الحسى فى جلسة يجوز أن يكلف بالحضور اليها الوصى أو القيم أو الوكيل لتقديم الايضاحات اللازمة عنها ويعتمد فى مراجعة الحسابات على محضر الجرد وعلى بيانات وحسابات السنوات السابقة اذا اقتضى الحال

ويجوز للمجلس الحسى أن يأمر بتصحيح الحسابات المقدمة اليه أو أن يطلب مستندات أخرى لتقديم الحساب فى غير الميعاد القانونى

٣٠ — يجوز للمجلس الحسى أن يطلب فى خلال السنة كشوفات عن أحوال ادارة التركة كذا اقتضى ذلك صالح القصر أو المحجور عليهم أو التائبين وذلك بخلاف الحسابات السنوية ويجوز له أن يطلب أيضا من القيم أو الوكيل تقديم دقائره

تعيين المبلغ اللازم للمصروف الشخصي واستعمال المبالغ المتوفرة

٣١ — عند تقديم الحسابات السنوية يعين المجلس الحسبي مقدار المصروف الاعتيادي الذي يلزم في السنة التالية لشؤون القاصر أو المحجور عليه وعائلته  
ويعين أيضا عند الاقتضاء كيفية استعمال المبالغ المتوفرة لحساب القاصر أو المحجور عليه والارادات المتحصلة لحساب النائب ويجوز له أن يأمر بإيداع المبالغ الزائدة في خزانة الحكومة  
مكافأة انساب الأوصياء والقائمة والوكلاء

٣٢ — يعين المجلس الحسبي سنويا مقدار المكافأة المتقاضى صرفها للوصي أو القيم أو الوكيل بمراعاة قيمة الاموال والميل الذي استوجبه ادارتها ويكون ذلك بقدر الامكان باعتبار مبلغ معين في المائة من صافي الايراد السنوي  
فاذا رفض الوصي أو القيم أو الوكيل أية مكافأة وأعلن قبوله المسأورية مجانا فيعتمد المجلس الحسبي ذلك

محاضر جلسات فحص الحسابات

٣٣ — يكون محضر الجلسات التي ينظر فيها المجلس الحسبي في الحسابات مشتملا على اعتماد الحسابات أو تصحيحها وعلى المداولات المتصوص عليها في المواد السابقة وعلى الاجراءات التي يترأى للمجلس لزومها بمحض فحص الحسابات

الفصل الرابع — في انتهاء مأمورية الوصي أو القيم أو الوكيل

بلوغ الرشد

٣٤ — تنتهي مأمورية الوصي بلوغ القاصر سن الثماني عشرة سنة الا اذا قرر المجلس الحسبي استمرار الوصاية الى ما بعد هذا السن وعند عدم وجود ورق أو شهادة الولادة يقدر السن بقدر الامكان بناء على احوال اقارب أو معارف أو جيران القاصر وعائلته  
واذا اقتضت الحال يكون تقدير السن بشهادة طبية  
استمرار الوصاية

٣٥ — اذا قرر المجلس الحسبي وجوب استمرار الوصاية الى ما بعد السنة الثامنة عشرة وجب عليه عند تقديم الحساب السنوي اليه أن يستحضر القاصر أمامه ليحكم بانتهاء الوصاية أو استمرارها بمراعاة أهلية القاصر وسلوكه

## تسليم الاموال

٣٦ — يسلم الاوصياء أو القوام أو الوكلاء للمستحقين أموالهم في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ انتهاء مأموريتهم

و يكون تسليم الاموال عند الاقتضاء بمساعدة مأموري الإدارة على موجب محضر الجرد المحرر وقت استلامهم لها مع مراعاة مازاد وما نقص وما تغير فيها أثناء ادارتهم لها  
تقديم الحسابات النهائية

٣٧ — يقدم الاوصياء أو القامة أو الوكلاء حساباتهم النهائية الى المستحقين في احدى جلسات المجلس الحسبي ويجوز للمجلس ابداء ما يراه من الملحوظات في صالح المستحقين أو ورثتهم  
وتعتبر الحسابات السنوية أساسا للحساب النهائي

## استبدال الوصي أو القيم أو الوكيل

٣٨ — اذا اقتضى الحال لاستبدال الوصي أو القيم أو الوكيل يسلم السلف للخلف الحسابات في احدى جلسات المجلس الحسبي وعلى المجلس أن يخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على صالح القاصر أو المحجور عليه أو القائب

وعلى السلف عند تسليم الاموال أن يسلم أيضا نسخة محضر الجرد التي بيده ويوضح بها التغييرات التي طرأت وتذكر هذه التغييرات أيضا في نسخة محضر الجرد الثانية المحفوظة بالمجلس الحسبي  
الفصل الخامس — في المغاير والتحريرات

## دفتر الجلسات

٣٩ — تدون محاضر جلسات المجلس الحسبي أولا فاولا في الدفتر المنصوص عنه بالمادة ١٨ من هذه اللائحة

## ملفات الاوراق

٤٠ — يجب على المجالس الحسينية الشاء ملف مخصوص لكل مسألة مختصة بوصاية أو قياحة أو وكالة وتحفظ بهذا الملف كافة الاوراق المختصة بوصاية والقيام أو النيابة بحسب تواريخها

ويجب أن يشتمل كل ملف على الاوراق الآتية

( أولا ) محضر الجرد المحرر حين استلام الوصي أو القيم أو الوكيل

( ثانيا ) البيانات والحسابات السنوية المعروضة على المجلس الحسبي مع مستنداتها

( ثالثا ) الشكوى التي تقدم على ادارة الوصي أو القيم أو الوكيل

وبوضع في كل ملف حافظة ببيان للدواول والاعمال المهمة المختصة بوصاية أو القيام أو النيابة

## التحريرات

٤١ — مخاطب المجالس الحسينية بظاوة الحفائية فيما يتعلق بالمسائل التي هي من خصائص المجالس المذكورة

أما المجالس الحسينية في المراكز فتكون مخاطبتها بواسطة المديرية

نحريرا في ٢٦ يناير سنة ١٨٩٧

ناظر الحفائية

ناظر الداخلية

## قانون نمرة ٥ لسنة ١٩١١

الصادر بتاريخ ٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٩ هـ — ٥ مارس سنة ١٩١١

## خاص بتشكيل مجلس حسي عال

نحن خديو مصر  
بمد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ الخاص بالمجلس الحسينية  
وبناء على ماعرضه علينا ناظر الحفانية وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين  
أمرنا بما هوأت :

مادة ١ — ينشأ مجلس حسي عال ويكون مؤلفا من :  
( أولا ) ثلاثة مستشارين وطنيين من مستشارى محكمة الاستئناف الاهلية  
( ثانيا ) عضوا من المحكمة العليا الشرعية  
( ثالثا ) أحد الموظفين الموجودين في الخدمة أو المتقاعدين  
وتعين الثلاثة المستشارين والرئيس الذى ينتخب منهم يكون بمعرفة ناظر الحفانية بناء على  
ما يرضه رئيس محكمة الاستئناف الاهلية . ويسمى العضوين الباقيين مجلس النظار بناء على ما يرضه  
ناظر الحفانية وفى كل من الحالتين يكون التعيين لمدة سنة ويجوز تجديد التعيين  
وإذا غاب أحد الاعضاء أو حصل له مانع تاب عنه عضو ينتخب بالطريقة عنها بمن توفرت  
فيهم شروط العضو الغائب

٢ — لناظر الحفانية أن يرفع الى المجلس الحسي العالى أى قرار صادر من مجلس حسي يكون  
متعلقا بإدارة الارصياء أو القامة أو الوكلاء أو تنصيبهم أو عزلهم في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ  
صدوره وذلك لما يناء على بلاغ من النيابة العمومية أو من أى شخص ذى شأن أو من  
تلقاه نفسه

وللنيابة العمومية ولكل ذى شأن أن يستأنف الى المجلس الحسي العالى أى قرار صادر من  
المجالس الحسية في طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو فى رفع الوصاية أو استمرارها . ويرفع الاستئناف  
بمريضة تقدم الى ناظر الحفانية في ميعاد شهر من تاريخ صدور القرار المستأنف

٣ — للمجلس الحسي العالى متى رفع اليه الامر بالطرق القانونية  
( أولا ) أن ينفى أو يعزل أى قرار صادر من المجلس الحسي أو يوقف تنفيذه مؤقتا عند الاقتضاء  
( ثانيا ) أن يبين فى القضية التى تكون مرفوعة أمامه طريقة السير اللازم اتباعها بمعرفة  
المجلس الحسي

( ثالثا ) أن يقرر اتخاذ الاجراءآت المستعجلة التي كان للمجلس الحسي المخازنها للمحافظة على حقوق القصر أو عدعي الاهلية أو التائبين

( رابعا ) أن يقرر توقيع الحجر أو رقه

( خامسا ) أن يقرر استمرار الوصاية الى ما بعد سن الثاني عشرة سنة أو رفسها

( سادسا ) أن يعين الاوصياء والقامة والوكلاء أو يعزلهم أو يستبدلهم ويجوز له أيضا بناء على طلب ناظر الحفانية أن يحيل الى مجلس حسي المدبرية أى قضية من اختصاص مجلس حسي للمركز اذا تبين أن للركة أو للاموال من الأهمية ما يدعو الى هذه الاحالة

٤ — قرارات المجالس الحسية واجبة التنفيذ ولو استؤثفت الى المجلس الحسي العالى ولناظر الحفانية عند رفسه قرارا صادرا من مجلس حسي الى المجلس العالى أن يوقف تنفيذه حتى يصدر قرارا للمجلس فيه متى رأى ان المصلحة تقتضى بذلك

٥ — الخصوم الحق في أن تسمع أقوالهم أمام المجلس الحسي العالى ولهم أن ينيبوا عنهم أمام محامين من المقبولين أمام محكمة الاستئناف الاهلية أو أمام المحاكم الشرعية

٦ — تصدر القرارات بأغلبية الآراء ويجب بيان أسبابها

٧ — المصاريف التي صرفت فعلا في الاجراءآت أمام المجلس الحسي العالى واتعاب المحامين والخبراء يجوز أن يلزم بها الخصم الذي خسر الدعوى أو أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب

٨ — للمجلس الحسي العالى أثناء أدائه وظيفته ولأعضائه في حالة ندهم كذلك جميع الاختصاصات التي لدائرة مدنية من دوائر محكمة الاستئناف الاهلية ويماقب على الجرائم التي ترتكب ضدهم بالعقوبات التي يحكم بها في الجرائم التي تقع ضد دائرة من دوائر المحكمة المذكورة

٩ — يقرر المجلس الحسي العالى طرق الرافضة أمامه مع مراعاة ما هو منصوص عليه لها خاصة في هذا القانون

١٠ — تلى للمادة السادسة من الامر العالى الخاص بالمجالس الحسية الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ولا يسرى مفعول هذا الالتاء على القضايا التي تكون مرفوعة الى محكمة الاستئناف وقت العمل بهذا القانون

١١ — على ناظر الحفانية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بمرأى القبة في ٤ ربيع الاول سنة ١٣٢٩ ( ٥ مارس سنة ١٩١١ )

## لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية

قانون نمرة ٣٦ الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٢

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على لائحة الاجراءات الداخلية للمحاكم الاهلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤  
وبعد الاطلاع على امرنا الصادر بشأن المحامين في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ المعدل بالأمرين العاليين  
الرقمين ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ و ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨ وبالقانون نمرة ٩ مكورة سنة ١٩١٠  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحفائية وموافقة رأى مجلس النظار  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

### الباب الاول

الشروط اللازم توفرها للاشتغال بالمحاماة

١ — لا يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم الاهلية الا من أدرج اسمه في جدول المحامين

٢ — يجب توفر الشروط الآتية في من يريد ادراج اسمه في جدول المحامين

أولا — أن يكون حاصلا على شهادة الدراسة النهائية من مدرسة الحقوق الخديوية (السلطانية)  
أو على شهادة نهائية أجنبية تمتريها نظارة المعارف العمومية بالاتفاق مع نظارة الحفائية معادلة لها  
وأن يتصح في هذه الحالة الأخيرة في امتحان في الترائع المصرية طبقا للائحة التي تضمنها  
النظارتان المذكورتان

أو أن يكون اشتغل بوظيفة القضاء أو النيابة بالمحاكم الاهلية أو المختلطة أربع سنين على الأقل  
أو أن يكون اسمه مقيدا في جدول المحامين عند العمل بهذا القانون

ثانيا — أن لا يقل عمره عن احدى وعشرين سنة كاملة

ثالثا — أن يكون حسن السمعة

رابعا — أن يكون مقبا بالنظر المصري

٣ — تقدم طلبات القيد مع الأوراق المثبتة لتوفر الشروط اللازمة الى لجنة تؤلف من رئيس  
محكمة الاستئناف ومن النائب العموى أو من رئيس نيابة محكمة الاستئناف في حالة غيبته ومن مستشار  
تعيينه كل سنة الجمعية العمومية بالحكمة ومن اثنين من المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف يعينهما  
لمدة سنة واحدة مجلس رقابة المحامين الآتي ذكره في الباب الرابع من هذا القانون

٤ — متى ثبت لهذه اللجنة ان الشروط المقررة في المادة الثانية متوفرة في من طلب ادراج اسمه  
في جدول المحامين تأمر بقيد اسمه في الجدول المذكور

٥ — من رفض طلبه لأسباب ماسه بسمعه لا يجوز له تجديد الطلب إلا بعد انقضاء خمس سنين وموافقة مجلس النقابة

٦ (ق ١٢ سنة ١٩١٨) — كل من يقبل طلبه من المحامين الجدد يقيد اسمه في جدول التمرين ويستثنى من ذلك من يعنى من مدة التمرين بحسب نص المادة الثامنة

مدة التمرين سنتان ويكون يكتب أحد المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف ويجوز أن يكون التمرين يكتب أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية بتعيين من مجلس النقابة المحامون الذين في التمرين يرافقون أمام المحاكم الجزئية والمركزية باسم المحامي الذي يتمرنون بمكتبته ولا يرافقون أمام المحاكم الابتدائية إلا باسم المحامي المذكور

٧ (ق ١٢ سنة ١٩١٨) — اذا قضى المحامي مدة التمرين مع المواظبة على الحضور في المكتب الذي يضمن فيه وفي جلسات المحاكم وادى نجاح الامتحان المنصوص عليه في المادة التاسعة قبل بناء على طلبه في المرافعة باسمه أمام المحاكم الابتدائية . ويجوز قبوله بناء على طلبه في المرافعة أمام محكمة الاستئناف بعد اشتغاله بالمحاماة مدة سنتين باسمه أمام المحاكم الابتدائية

٨ — يحققتب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية كل زمير قضاءه الطلاب في القضاء أو النيابة سواء كان في مصر أو في غيرها أو في المحاماة أمام المحاكم المختلطة أو في تدريس علم الحقوق في مدرسة الحقوق الخديوية ( السلطانية ) أو في كلية تعبر شهادتها الدراسية النهائية معادلة لشهادة المدرسة المذكورة

٩ (ق ١٢ سنة ١٩١٨) — من قضى سنتي التمرين المنصوص عنهما في المادة السادسة يقدم طلب قبوله أمام المحاكم الابتدائية الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة

ويجب أن يرفق بالطلب كشف بيان القضايا التي ترفع فيها الطالب أثناء التمرين مصدق عليه من قضاة المحاكم أو رئيس المحكمة التي حصلت المرافعة أمامها . وشهادة المحامي الذي تمرن الطالب عنده دالة على مواظبته على الحضور لمكتبته مدة التمرين

ومتي ثبتت للجنة استكمال تلك الاوراق للشروط المقررة قبلت من الطالب أن يؤدي أمامها امتحانا علميا وعمليا

ويتناول هذا الامتحان اختبارات تحريرية واخرى شفوية

وتشتمل اسئلة الاختبارات التحريرية التي تضمها اللجنة على :

( ا ) استشارة في نزاع معين

( ب ) كتابة عقد وثلاث مسائل من المبادئ العامة الخاصة بجزآت المرافعات

أما الاختبارات الشفهية فتدور حول تطبيق المبادئ القانونية العامة ونصوص القوانين على

الوقائع التي يعرضها الممتحنون

ويعقد الامتحان سنويا وإذا اقتضت الحال فتجرى امتحانات غير اعتيادية  
ويبقى من هذا الامتحان من اشغل مدة أربع سنين بوظيفة القضاء أو النيابة بالمحاكم المختلطة  
والأهلية أو جندريس علم الحقوق في مدرسة الحقوق السلطانية أو في كلية تتمتع بشهادتها الدراسية  
النهائية معادلة لشهادة المدرسة المذكورة

١٠ — يقدم طلب المرافعة أمام محكمة الاستئناف الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة

الباب الثاني — حقوق المحامين وواجباتهم

١١ — المحامي مسؤول قبل موكله عن أداء ماعهد به اليه بما تقتضيه أحكام القانون  
ولنصوص التوكيل

١٢ — للمحامي دائما أن ينتهي عن وكالته مع مراعاة ما هو مدون في المادة العشرين وفي هذه  
الحالة يجب عليه أن يعلن موكله بتنحيه وأن يستمر في مباشرة اجراءات الدعوى شهرا متى كان ذلك  
لازما للدفاع عن مصالح ذلك الموكل

١٣ — عند انقضاء التوكيل وجب على المحامي أن يرد موكله لبراقه ومستنداته الاصلية متى طلب  
منه ذلك وإذا لم يدفع له أجرا جاز له أن يأخذ على ثقة موكله صورا من الأوراق التي كتبت حقوقه  
في الاجر

ولا يلزم المحامي بأن يسلم موكله مسودات الأوراق التي حررها في الدعوى ولا الخطابات الواردة  
اليه منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه من طرفه مقدما ولم يؤد اليه من موكله ولكنه يجب عليه أن  
يعطى موكله صورا من ذلك على ثقة الموكل أو بناء على طلبه

١٤ — يجب على المحامي أن يمتنع عن ابداء أى مساعدة ولو من قبيل الشورى لخصم موكله  
في نفس الدعوى أو في دعوى مرتبطة بها أو سبقت له وكافة فيها عن الخصم الآخر ثم تنهى عن وكالته

١٥ — للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن المخصوم أمام المحاكم مع مراعاة نصوص المادة ٥٥  
الآتية بعد الا أن للمحكمة أن تأذن للمتقاضين في أن ينيبوا عنهم أمامها أشخاصا من ذوي قربانهم  
أو أزواجهم أو أصحابهم

١٦ — يجب على المحامي أو على أى وكيل آخر مكلف بالحضور عن المخصوم أمام المحاكم أن  
يقدّم توكيله الى قلم الكتاب في اليوم المعين للحضور فإذا كان التوكيل بورقة غير رسمية وجب التصديق  
على الامضاء

١٧ — التوكيلات المبادرة من مصالح الحكومة ومن جميع الأشخاص المنوية يجب أن تكون  
محمضا من رئيس المصلحة وموقعا عليها بختمها الرسمي

١٨ — المحامي الذي يبيده توكيل علم مصدق عليه قانونا بالإلابة عن أحد المخصوم أمام محكمة ابتدائية  
و أمامها هي والمحاكم الجزئية والمركزية التابعة لها يبقى من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بصويرة رسمية



منه يقدمها الى قلم الكتاب وتتخذ المحكمة دفقرا تفيد فيه التوكيلات التي تقدم لها من هذا القبيل وتعمر من واقع كشف محفظ في المحاكم الجزئية والمركزية التابعة لها

١٩ — يجب على المحامي الحاضر عن خصم أن يجتمع عن سبب الخصوم وذكر الأمور الشخصية التي تسيئهم وانهاهم بما يحدث شرفهم أو سمعتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى أو يبرر الدفاع عن مصالح الموكل ذلك الاتهام وفي الحالة الأخيرة تكون التبعة على المحامي وحده

٢٠ — يقوم المحامي المكلف بالدفاع عن الفقراء المدفوعين من الرسوم القضائية بالدفاع عنهم مجانا ومع ذلك يجوز له أن يطالب الخصم المحكوم عليه بالمصاريف التي قدرتها المحكمة أو يرجع بها على موكله اذا زالت حالة فقره

ورجى أن يقوم بتكليفه لجنة الماعدة القضائية ولا يسوغ له أن ينسب عنه الأسباب تعيقها اللجنة المذكورة

٢١ — اذا حصل للمحامي مانع يمنعه من الحضور أمام المحكمة جازله أن ينسب عنه في ذلك عاهيا آخر تمت مسؤوليته ذاتيا ما لم يكن في التوكيل ما يمنع من ذلك

٢٢ — للمحامي أن يشترط في أى وقت شاء اجرا على اتعابه وذلك بغير اخلال بما تقتضى به المدة ٥١٤ من القانون المدني ولا يجوز على كل حال أن يتطاع كل أو بعض الحقوق المتنازع فيها

٢٣ — لا يجوز الجمع بين حرفة المحاماة وبين ما يأتي :

( أ ) التوظيف بمرتبة في احدى مصالح الحكومة ما لم يكن بوظيفة مدرس في علم الحقوق

( ب ) الاشتغال في أى عمل يحط من كرامة المحاماة

٢٤ — للمحامين المدرجة أسماؤهم في الجدول الحق في لبس الرداء الخاص بهم ويجب عليهم لبسه كلما حضروا أمام المحكمة

### الباب الثالث — تأديب المحامين

٢٥ — من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طاقته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال حرفته أو في غيرها يجازى بالعقوبات التأديبية المينة بد

اولا — التوبيخ

ثانيا — الايقاف لمدة لا تتجاوز سنة

ثالثا — محو الأسم من الجدول

وزيادة على ذلك يسوغ لرئيس محكمة الاستئناف ورؤساء المحاكم الابتدائية ومجلس النقابة انذارهم

٢٦ — يكون تأديب المحامين من خصائص مجلس مؤلف من رئيس محكمة الاستئناف أو من ينوب عنه ومن ثلاثة من مستشاريها تعيينهم الجمعية العمومية في كل سنة ومن تقيب المحامين أو من عضو من اعضاء مجلس النقابة يندبه المجلس المذكور بدلا منه

٢٧ — ترفع الدعوى التأديبية بمعرفة النيابة العمومية سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة

وتجبرى التحقيقات بمعرفة النائب العموى أو من يقوم مقامه أو بمعرفة وكيل من وكلاء النيابة يندبه هو لأجرائها

٢٨ — إذا ارتكب المحامون المقبولون في المراقبة أمام المحاكم الابتدائية دون سواها والمحامون الذين في دور التمرين هفوات أقل أهمية مما تقدم جاز الحكم بتوبيخهم أو إيقافهم لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر بمعرفة مجلس تأديب يؤلف من كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض يندبه كل سنة الجمعية العمومية ومن محام من المقبولين أمام محكمة الاستئناف يندبه مجلس النقابة وفي هذه الحالة يباشر التحقيقات رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أو وكيل نيابة يندبه لذلك

٢٩ — إذا رأت النيابة أن الأفعال المنسوبة إلى المحامى ليست بدرجة من الأهمية تستدعى المعاقبة التأديبية جاز لها تبليغ التحقيقات التى أجرتها إلى مجلس النقابة للتصرف فيها

٣٠ — يعلن المحامى للمقدم لمجلس التأديب بتاريخ الجلسة التى يعينها رئيس المجلس باخطار يرسل إليه قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل

٣١ — تكون جلسات مجلس التأديب علنية ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بناء على طلب الخصوم أو محافظة على النظام العام أو مراعاة للأدب

٣٢ — يصدر المجلس حكمه بعد سماع أقوال وطلبات النيابة ودفاع المحامى أو من يوكله للدفاع عنه

٣٣ — يجوز للمجلس أن يحكم فى غيبة المحامى وله فى هذه الحالة أن يعارض فى الحكم فى أسبوع من تاريخ إعلان له بحرقه ويرجى فى قلم الكتاب

٣٤ — يجوز فى المواد التأديبية للنيابة والمجلس التأديب والمعامى المتهم أن يكفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم ومن تخلف من الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جازت معاقبته بالمعوقات المقررة فى قانون تحقيق الجنائيات فى مواد الجنح ومن شهد زورا أمام مجلس تأديب يعاقب بالمعوقات المقررة بقانون العقوبات لشهادة الزور فى مواد الجنح

٣٥ — يسرى مفعول الأحكام الصادرة من مجلس التأديب لدى المحاكم الابتدائية أمام جميع المحاكم

٣٦ — تتخذ لجنة قبول المحامين المنصوص عليها بالمادة الثالثة من هذا القانون دفترا تفيد فيه جميع الأحكام التأديبية

### الباب الرابع — فى نظام نقابة المحامين

٣٧ — تؤلف نقابة المحامين من المحامين المقيدين فى الجدول ويمثلها مجلس ينتخب بالطرق المبينة بعد ويرأس هذا المجلس نقيب يعين له وكيل

٣٨ — تتمتع جمعية النقابة العمومية فى شهر ديسمبر من كل سنة وكلا تقدم لمجلس النقابة طلب موقع عليه من ثلاثين عاميا على الأقل ممن نتم حق الاشتراك فى الحضور فيها والمحامون المقبولون

أمام محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية هم وحدهم الذين لهم الحق في حضور اجتماعات الجمعية العمومية بشرط أن يكونوا أدوا قيمة الرسوم السنوية طبقاً لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة ويرأس النقيب الجمعية العمومية

٣٩ — لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا إذا حضرها مائة عضو على الأقل فإذا لم يتوفر هذا العدد دعيت الجمعية العمومية للاجتماع مرة ثانية في ظرف خمسة عشر يوماً من الاجتماع الأول ويكون انعقادها صحيحاً إذا حضرها ثلاثون عضواً على الأقل وتصدر قراراتها بالأغلبية

٤٠ — تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

أولاً — انتخاب مجلس النقابة

ثانياً — ابداء رأياً في الميزانية السنوية التي يقدمها لها مجلس النقابة

ثالثاً — تقدير قيمة الرسم السنوي الواجب على الحمامين دفعه

رابعاً — النظر في حساب السنة الماضية واعتمادها

خامساً — النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يقدمها لها مجلس الإدارة أو التي تبين في طلب انعقاد الجمعية العمومية في الاجتماعات الغير العادية.

٤١ — يؤلف مجلس النقابة من خمسة عشر حمامياً ينتخبهم اثنا عشر من الحمامين الذين لا تقل مدة اشتغالهم بالحمامة عن عشرين سنة والثلاثة الباقون من بين الحمامين الذين تقل مدتهم عند الانتخاب عن عشرين سنة ويحصل الترشيح باخطار موقع عليه من عشرة من الحمامين على الأقل ويرسل الى مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر أيام على الأقل

ويكون انتخاب أعضاء المجلس بطريق الاقتراع بحيث يختار كل ناخب عدداً بقدر العدد المطلوب لمدة ثلاث سنين وينتهي كل سنة انتخاب خمسة أعضاء أحدهم من الحمامين الذين تقل مدة اشتغالهم عن عشرين سنة ويجوز إعادة انتخابهم على شرط أن لا يتجدد ذلك أكثر من مرة على التوالي

٤٢ — يجب أن لا تقل مدة اشتغال النقيب ووكيله بالحمامة عن عشرين سنة وتتصحبها الجمعية العمومية كل سنة من بين أعضاء مجلس النقابة عقب تجديده انتخاب أعضائه مباشرة

٤٣ — ينتخب أعضاء مجلس النقابة والنقيب ووكيله بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات الحاضرين المطلقة فإذا لم ينل الأغلبية المطلقة أحد في الاقتراع الأول يباد الاقتراع ويكون نهائياً على كل حال فإذا تساوت الأصوات انتخب الأقدم من المرشحين وإذا تساوت الأقدمية انتخب الأكبر سناً ويجب على مجلس النقابة أن يخطر رئيس محكمة الاستئناف بنتيجة الاقتراع

٤٤ — يمين مجلس النقابة من بين أعضائه أميناً للصندوق وكام أسرار

٤٥ — من أصبح من أعضاء المجلس غير حاضراً للشرط اللازمة للاختخاب زالت عضويته وكذلك يكون الحال إذا غاب العضو من غير عذر شرعي عن جلسات المجلس خمس مرات متوالات

٤٦ — يمين المجلس من يمل محل العضو الذي يخرج من أعضائه قبل انقضاء مدة عضويته

مع حفظ الحق للجمعية العمومية المتقبلة في تغيير هذا التعمين ويبقى المضمون المعين بهذه الكيفية في عضويته الى أن تنتفي مدة المضمون الذي حل محله

٤٧ — يختص مجلس النقابة بما يأتي :

أولاً — وضع اللائحة الداخلية للنقابة

ثانياً — تنفيذ قرارات الجمعية العمومية

ثالثاً — ادارة الحسابات وتحصيل الرسم السنوي الواجب على المحامين دفعه

رابعاً — مخازنة جهات الحكومة أو أى شخص آخر فيما يتعلق بشؤون النقابة

خامساً — السعى في الحاق راغبى القرين بمكاتب المحامين

سادساً — مراقبة سير المحامين

سابعاً — الوساطة بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التي تقوم بينهم على الانساب

مضى طلب منه ذلك

ثامناً — الوساطة بين المحامين انفسهم للنظر فيما يحدث بينهم من الخلاف بسبب حرقهم بما في ذلك منح الشهادة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة

تاسعاً — حق الانتذار

عاشرًا — حق النيابة عن النقابة والدفاع عن حقوقها والعمل باسمها كما حصل مساس بكرامتها وبمصالحها وعلى النقيب تنفيذ قرارات مجلس النقابة

٤٨ — يجب التصديق من الجمعية العمومية محكمة الاستئناف على اللائحة الداخلية للنقابة وعلى كل ما يطرأ بعد ذلك عليها من التعديلات

٤٩ — لا تكون مداورات المجلس صحيحة الا بحضور خمسة أعضاء على الأقل

٥٠ — يعين المجلس في مركز كل محكمة ابتدائية ثلاثة من المحامين من المقبولين أمام محكمة الاستئناف المقيمين في دائرتها ليقوموا مقامه في كل ما يخص به بمقتضى اللائحة الداخلية للنقابة فاذا قل عدد المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف والمقيمين في دائرة المحكمة الابتدائية عن ستة جاز أن يكون التعمين من المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية

٥١ — يعتبر مجلس النقابة فيما له من الاختصاص سلطة ادارية بالنظر للاحوال المنصوص عليها في المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات

### الباب الخامس — أحكام مختلفة

٥٢ — يعد جدول المحامين الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون وتدرج اسماء المحامين المقبولين أمام كل محكمة بحسب تواريخ قبولهم وتبين حال الإقامة في الجدول وتحفظ نسخة من الجدول في كل محكمة من المحاكم الكلية والجزئية ومراكز المراكز

٥٣ — لكل من انتقطع من المحامين عن الاشتغال بالخدمة أن يطلب نقل اسمه الى كشف خاص بالمحامين غير المشتغلين وبذلك يحفظ أقدميته ويستطيع متى أراد أن يرجع الى ترتيبه في الجدول

ولا تسرى أحكام المادة ٧٣ على المحامين غير المشتغلين

٥٤ — يرفع ناظر المحفظة الى محكمة الاستئناف الأهلية اوجه البطان الماسة بتشكيل الجمعية العمومية أو جاليف مجلس النقابة وتنتظر في ذلك وهي منمقطة بهيئة محكمة تقض وإبرام وتسمع أقوال النائب العمومي أو من يقوم مقامه وأقوال النقيب أو وكيله

٥٥ — ينوب في المرافعة عن مصالح الحكومة أمام المحاكم أى شخص تعينه لهذا الغرض

٥٦ — الوكلاء المقبولون للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية والمقيدة امائهم في جدول المحامين لا يجوز قبولهم للمرافعة أمام محكمة الاستئناف الا اذا حصلوا على شهادة نهائية في علم الحقوق

٥٧ — الوكلاء المقبولون للمرافعة أمام محكمة اسوان الجزئية ومحاكم المراكز التابعة لهذه المديرية يبقى لهم هذا الامتياز ولكن لا يترافقون أمام المحاكم والمهيئات القضائية الأخرى

#### الباب السادس — أحكام وقتية

٥٨ — على رئيس محكمة الاستئناف أن يدعو في غضون الشهرين التاليين لصدور هذا القانون الجمعية العمومية لنقابة المحامين للاجتماع لانتخاب مجلس النقابة وذلك بواسطة اعلان ينشر في الجرائد المقررة لنشر الاعلانات القضائية

٥٩ — يحصل تجديد انتخاب الخمسة الاعضاء من أعضاء المجلس في المرة الأولى في آخر

سنة ١٩١٣

وفي ختام هذه السنة التالية لها يعين الاعضاء الذين تنتهى عضويتهم بطريق الاقتراع

٦٠ — لا تسرى أحكام المادتين السادسة والسابعة من هذا القانون على من أدرجت أسماؤهم بمجدول المحامين قبل صدور هذا القانون

٦١ — تلقى الأوامر العالية الصادرة في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ وفي ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ وفي ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٨ والقانون نمرة ٩ مكررة سنة ١٩١٠ والباب التاسع من لائحة الاجراءات الداخلية بالمحاكم الأهلية مع مراعاة ما نص عليه في المادة السبعين من هذا القانون

٦٢ — على ناظر المحفظة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية صدر بالاسكندرية في ١٩ شوال سنة ١٣٣٠ — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٢

## قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٨

خاص بعدم جواز الحجز على المرتبات

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ الصادر في سنة ١٩١١ بمعدل المادة ١٢ من القانون المدنى المختلط . وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٠ القاضي بان المبالغ المستحقة على الحكومة ومصالحها بصفة معاش أو ماهية للموظف أو للمستخدم ملكيا كان أو عسكريا لا يجوز التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا في احوال مخصوصة ونظرا لما يعود من النفع من تعميم أحكام الامر العالى المشار اليه بحيث يتناول المبالغ المستحقة للاسباب عينها على مجالس المديرية وعلى بلدية الاسكندرية . وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٩١٨ من الجمعية المنصوص عليها بالمادة ١٢ من القانون المدنى المختلط .

وبناء على ما عرض عليه وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء

١ — المبالغ التى يستحق دفعها من طرف الحكومة ومصالحها ومن ضمنها المجالس البلدية والمحلية ومن طرف مجالس المديرية وبلدية الاسكندرية بصفة معاش أو مكافأة رقت أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو ماهية للموظف أو للمستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو أجرة أو مرتب أو بصفة حق في صندوق التوفير أو بصفة مرتبات اضافية لايسوغ التنازل عنها ولا توقيع الحجز عليها الا لسداد ما يكون مطلوباً للحكومة أو للمصالح المذكورة من الموظف أو المستخدم بسبب ما يتعلق بأداء وظيفته أو لوفاء نفقة يحكم بها من جهة الاختصاص . وفى كلتا الحالتين لا يجوز مقدار ما يحجز ربع المعاش أو مكافأة الرقت أو المكافأة التى تقوم مقام المعاش أو ماهية الموظف أو المستخدم ملكيا كان أو عسكريا أو الأجرة أو المرتب أو الحقوق في صندوق التوفير أو المرتبات الاضافية .

٢ — يشمل حكم المادة السابقة المبالغ التى تصرف للارامل والايام أو لغيرهم من المستحقين بصفة معاش أو مكافأة تقوم مقام المعاش أو حصص في صندوق توفير أو اعانة أو غير ذلك من المرتبات الشبيهة بها وكذلك كل رصيد من مبالغ لايجوز التنازل عنها أو توقيع الحجز عليها يقتضى أحكام هذا القانون .

٣ — لا يعمل بأحكام المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات امام المحاكم المختلطة والمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات امام المحاكم الاهلية وذلك فيما يدخل ضمن دائرة الحدود المقررة بهذا القانون .

٤ — تسرى الاحكام السابقة على التنازلات والحجوزات التى تمان للمصالح بعد تاريخ العمل بهذا القانون الا انه فيما يتعلق بمجالس المديرية وبلدية الاسكندرية فان الاحكام المذكورة لا تسرى على التنازلات التى تكون اكتسبت تاريخاً ثابتاً قبل تاريخ المشار اليه واتى تمان في مدة ثلاثة اشهر من التاريخ عينه . التنازلات والحجوزات التى لا تقع تحت أحكام هذا القانون يقتضى الفقرتين السابقتين لا يمكن في أية حال من الاحوال أن يكون لها مفعول على الملاوات والمرتبات أو المكافآت التى تمنح بعد العمل به .

٥ — على وزراء الداخلية والمالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه بمجرد نشره

بالحريتين الرسميتين

صدر بمرأى رأس الدين في ٢ اكتوبر سنة ١٩١٨ .

## لائحة المحاماة أمام المحاكم الشرعية

قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٠

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٣١ لسنة ١٩١٠ (٣٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨) الشامل لتعديل  
اجراءات المحاكم الشرعية  
وبعد الاطلاع على الأمر المالى الصادر فى ١٦ ذى القعدة سنة ١٣١٧ (١٧ مارس سنة ١٩٠٠)  
للائحة الوكلاء الشرعيين

وبناء على ما عرضه علينا وزير المحاماة وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بما هو آت

### الباب الاول

الشروط اللازم توفرها للاشتغال بالمحاماة

١ — لا يشتغل بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية إلا من أدرج اسمه فى جدول المحامين

٢ — يجب توفر الشروط الآتية فيمن يريد إدراج اسمه فى جدول المحامين  
( أولا ) أن يكون حاصلًا على شهادة العالمية من إحدى المعاهد المبينة بقانون الأزهر أو على  
شهادة الدراسة النهائية من مدرسة الحقوق السلطانية أو أن يكون اشتغل بوظيفة القضاء بالمحاكم الشرعية  
مدة أربع سنوات أو أن يكون اسمه مقيدًا فى جدول المحامين أمام هذه المحاكم عند العمل بهذا القانون  
( ثانيا ) ألا يقل عمرة عن إحدى وعشرين سنة كاملة .

( ثالثا ) أن يكون حسن السمعة

( رابعا ) أن يكون مقيما بالقطر المصرى .

٣ — تقدم طلبات القيد مع الاوراق المثبتة لتوفر الشروط اللازمة الى لجنة تؤلف من رئيس  
المحكمة العليا ومن ثلاثة من أعضائها مختارهم الجمعية العمومية لذلك فى كل سنة أو من يقوم مقامهم  
ومن تقييب المحامين أو من ينيه مجلس النقابة عنه

٤ — متى ثبت لهذه اللجنة أن الشروط المقررة فى المادة الثانية متوفرة فيمن طلب إدراج اسمه  
فى جدول المحامين تأمر بقيد اسمه فى الجدول المذكور .

٥ — من رفض طلبه لأسباب ماسة بسمته لا يجوز له تجديد الطلب إلا بعد انقضاء خمس  
سنتين أو موافقة مجلس النقابة .

٦ — كل من يقبل طلبه من المحامين الجدد يقيد اسمه فى جدول القيرين ويستثنى من ذلك من

منى من مدة التمرين بحسب نص المادة الثامنة .

مدة التمرين سنة ويكون بمكتب أحد المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا الشرعية. ويجوز أن يكون التمرين بمكتب أحد المحامين المقررين أمام المحاكم الابتدائية بترخيص من مجلس النقابة المحامون الذين في التمرين يترافقون أمام المحاكم الجزئية باسمهم أو باسم المحامي الذي يتمنون بمكتبه ولا يترافقون أمام المحاكم الابتدائية إلا باسم المحامي المذكور .

أما المحامون المعفون من التمرين فيقبلون مباشرة أمام المحاكم الابتدائية أو المحكمة العليا على حسب الاحوال

٧ — اذا قضى المحامي مدة التمرين مع المواظبة على الحضور في المكتب الذي يتمرن فيه وفي جلسات المحاكم قبل بناء على طلبه في المرافعة باسمه أمام المحاكم الابتدائية .  
ويجوز قبوله بناء على طلبه في المرافعة أمام المحكمة العليا بعد اشتغاله بالمحاماة مدة سنتين باسمه أمام المحاكم الابتدائية

٨ — يحتسب من مدة التمرين أو من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية كل زمن قضاء الطالب في القضاء أو مدرسا للشرعية الاسلامية في الازهر أو في أحد ملحقاته أو في مدرسة الحقوق السلطانية

٩ — من قضى سنة التمرين المنصوص عنها في المادة السادسة يقدم طلب قبوله عاميا أمام المحاكم الابتدائية الى لجنة مشكلة من رئيس المحكمة الابتدائية الموجود في دائرتها المكتب الذي يتمرن فيه الطالب ونائب المحكمة وقاض من قضائها مختاره الجمعية العمومية .  
فاذا كان الطالب قد تمرن في مكاتب موجودة في دوائر محاكم ابتدائية متعددة قدم الطلب الى لجنة المحكمة التي يكون الطالب أمضى في دائرتها أطول مدة قضائها في التمرين  
ويجب أن يرفق بالطلب كشف ببيان القضايا التي ترافع فيها الطالب أثناء التمرين مصدق عليه من قضاة المحاكم أو رئيس المحكمة التي حصلت المرافعة أمامها وشهادة من المحامي الذي تمرن الطالب عنده دالة على مواظبته على الحضور لمكتبه مدة التمرين .

ويبلغ القرار الصادر بقبول الطلب الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة .

١٠ — يقدم طلب المرافعة أمام المحكمة العليا الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة .

### الباب الثاني حقوق المحامين وواجباتهم

١١ — المحامي مسؤول قبل موكله عن أداء ما عهد به اليه بما تقتضيه الأحكام الشرعية والقوانين والوائح المتبعة وقصود التوكيل  
ويجب عليه أن يكتم الاسرار الخاصة بالدعوى التي يوكل فيها



١٢ — للمحامي دائماً أن يتنحى عن وكالته مع مراعاة ما هو مدون في المادة العشرين . وفي هذه الحالة يجب عليه أن يعلن موكله بنتيجته وأن يستمر في مباشرة إجراءات الدعوى شهراً متى كان ذلك لازماً للدفاع عن مصالح ذلك الموكل

١٣ — عند انقضاء التوكيل وجب على المحامي أن يرد لموكله أوراقه ومستنداته الأصلية متى طلب منه ذلك وإذا لم يدفع له أجراً جاز له أن يأخذ على نفقة موكله صوراً من الأوراق التي تثبت حقوقه في الأجر .

ولا يلزم المحامي بإرجاء تسليم موكله صورات الأوراق التي حررها في الدعوى ولا المطالبات الواردة إليه منه ولا المستندات المتعلقة بما دفعه من طرفه مقدماً ولم يؤد إليه من موكله ولكنه يجب عليه أن يعطى موكله صوراً من ذلك على نفقة الموكل وبناء على طلبه

١٤ — يجب على المحامي أن يمتنع عن إبداء أى مساعدة ولو من قبيل الشورى لخصم موكله في نفس الدعوى أو في دعوى مرتبطة بها أو سبقت له وكالة فيها عن الخصم الآخر ثم تنحى عن وكالته

١٥ — للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم مع مراعاة الاستثناء المنصوص عليه في المادة الخامسة والخمسين الآتية بعد وفي المادة السادسة والستين من لائحة المحاكم الشرعية

١٦ — يجب على المحامي أو على أى وكيل آخر مكلف بالحضور عن الخصوم أمام المحاكم أن يقدم توكيله الى قلم الكتاب في اليوم المعين للحضور .  
فاذا كان التوكيل بورقة غير رسمية وجب أن يكون مصدقاً على امضاءه أو ختمه

١٧ — التوكيلات الصادرة من مصالح الحكومة ومن جميع الأشخاص المنوطة يجب أن تكون ممضاة من رئيس المصلحة وموقعا عليها بمختمها الرسمي

١٨ — المحامي الذى يبدئه توكيل عام مصدق عليه قانوناً بالانابة عن أحد الخصوم يعنى من تقديم أصل التوكيل اكتفاء بتقديم صورة رسمية منه

١٩ — يجب على المحامي الحاضر عن خصم أن يمتنع عن سب الخصوم وذكر الامور الشخصية التي تسيئهم واتهامهم بما يندش شرفهم أو سمعتهم ما لم تستلزم حالة الدعوى أو يبرر الدفاع عن مصالح الموكل ذلك الاتهام وفي الحالة الاخيرة تكون التبعة على المحامي وحده

٢٠ — يقوم المحامي المكلف بالدفاع عن الفقراء المفقين من الرسوم القضائية بالدفاع عنهم مجاناً ومع ذلك يجوز له أن يطالب موكله اذا زالت حالة فقره  
ويجب عليه أن يقوم بما تكلفه به لجنة الاعفاء ولا يسوغ له أن يتنحى عنه الا لأسباب قبلها  
اللجنة المذكورة

- ٢١ — اذا حصل للمحامي مانع يمنعه من الحضور امام المحكمة جاز له أن ينيب عنه في ذلك عاميا آخر تحت مسؤوليته ذاتيا ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك .
- ٢٢ — للمحامي أن يشترط في أى وقت شاء أجرا على أتمابه .
- ولا يجوز على كل حال أن يتنازع كل أو بعض الحقوق المتنازع فيها ولا أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتمابه .

- ٢٣ — لا يجوز الجمع بين حرفة المحاماة وبين ما يأتي :
- ( أ ) التوظيف بمرتب في إحدى مصالح الحكومة ما لم يكن بوظيفة ودرس في أحد المعاهد الدينية
- ( ب ) الاشتغال في أى عمل يحط من كرامة المحاماة

- ٢٤ — للمحامين المدرجة اسماؤهم في الجدول الحق في لبس الرداء الخاص بهم . ويجب عليهم لبسه كلما حضروا امام المحكمة

### الباب الثالث — تأديب المحامين

- ٢٥ — من أخل من المحامين بواجباته أو خدش شرف طاقته أو حط من قدرها بسبب سيره في أعمال حرته أو في غيرها يجازى بالعقوبات التأديبية المبينة بمد :

( أولا ) التوبيخ

( ثانيا ) الايقاف لمدة لا تتجاوز سنة

( ثالثا ) سحب الاسم من الجدول

وزيادة على ذلك يسوغ لرئيس المحكمة العليا ورؤساء المحاكم الابتدائية انذارهم .

- ٢٦ — يكون تأديب المحامين من خصائص اللجنة المنصوص عنها في المادة الثالثة .

- ٢٧ — اذا ارتكب المحامون القبولون في المرافعة امام المحاكم الابتدائية دون سواها والمحامون الذين في دور التمرين هفوات أقل أهمية مما تقدم جاز الحكم بجوعهم أو بايقافهم لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر بمعرفة لجنة تشكل في كل محكمة ابتدائية من رئيس المحكمة ونائبها وقاض من قضاتها مختاره الجمعية العمومية

- ٢٨ — ترفع الدعوى التأديبية بناء على طلب وزير الخفانية أو رئيس المحكمة العليا أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة

ويجوز التحقيق بمعرفة عضو من أعضاء المحكمة العليا أو قاض من قضاة المحكمة الابتدائية يندبه رئيس المحكمة لذلك .

- ٢٩ — اذا رأى رئيس المحكمة أن الانفصال المنسوبة الى المحامي ليست بدرجة من الاممية

- تستدعى المقابلة التأديبية جاز له تبليغ التحقيقات التي عملت الى مجلس النقابة للتصرف فيها
- ٣٠ — يعلن المحامي المتقدم لمجلس التأديب بتاريخ الجلسة التي يعينها رئيس المجلس باخطار يرسل اليه قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل
- ٣١ — تكون جلسات مجلس التأديب علنية ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بناء على طلب المحصوم او محافظة على النظام العام أو مراعاة للاداب
- ٣٢ — يصدر المجلس حكمه بعد سماع دفاع المحامي أو من يوكله للدفاع عنه
- ٣٣ — يجوز للمجلس أن يحكم في غيبة المحامي . وله في هذه الحالة أن يمارض في الحكم في أسبوع من تاريخ اعلانه له بقرار يحرر محرر في قلم الكتاب
- ٣٤ — يجوز في المواد التأديبية لمجالس التأديب والمحاكم المهتم أن يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون قائمة من سماع شهادتهم
- ومن شهد زورا أمام مجلس تأديب يعاقب بالعقوبات المقررة بقانون العقوبات لشهادة الزور في مواد المنع
- ٣٥ — يسرى مفعول الاحكام الصادرة من مجلس التأديب الى المحاكم الابتدائية أمام جميع المحاكم
- ٣٦ — تتخذ لجنة قبول المحامين المنصوص عليها بالمادة الثالثة من هذا القانون دفترا تعيد فيه جميع الأحكام التأديبية

### الباب الرابع — في نظام نقابة المحامين

- ٣٧ — تؤلف نقابة المحامين من المحامين المقيدين في الجدول ويمثلها مجلس ينتخب بالطرق المبينة بعد ويرأس هذا المجلس نقيب يعين له وكيل
- ٣٨ — تنعقد جمعية النقابة العمومية في شهر ديسمبر من كل سنة وكلما تقدم لمجلس النقابة طلب موقع عليه من ثلاثين محاميا على الأقل ممن لم يحق الاشتراك في الحضور فيها
- والمحامون المقبولون أمام المحكمة العليا والمحاكم الابتدائية هم وحدهم الذين لهم حق في حضور اجتماعات الجمعية العمومية بشرط أن يكونوا أدوا قيمة الرسوم السنوية طبقا لأحكام اللائحة الداخلية للنقابة
- ويرأس النقيب الجمعية العمومية
- ٣٩ — لا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا الا اذا حضرها خمسة وسبعون عضوا على الأقل فإذا لم يحضر هذا العدد دعيت الجمعية العمومية للاجتماع مرة ثانية في ظرف خمسة عشر يوما من الاجتماع

الأول ويكون انعقادها صحيحا اذا حضرها ثلاثون عضوا على الأقل  
وتصدر قراراتها بالأغلبية

٤٤ — تختص الجمعية العمومية بما يأتي :

( أولا ) انتخاب مجلس النقابة

( ثانيا ) ابداء رأيا في الميزانية السنوية التي يقدمها لها مجلس النقابة

( ثالثا ) تقدير قيمة الرسم السنوي الواجب على المحامين دفعه

( رابعا ) النظر في حساب السنة الماضية واعتياده

( خامسا ) النظر فيما يهم النقابة من المسائل التي يقدمها لها مجلس الإدارة أو التي تبين في طلب

الانعقاد الجمعية العمومية في الاجتماعات غير العادية

٤٥ — يولف مجلس النقابة من خمسة عشر محاميا ينتخب منهم اثنا عشر من المحامين الذين لا تقل  
مدته اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنين والثلاثة الباقون من بين المحامين الذين تقل مدتهم عند الانتخاب  
عن عشر سنين

ويحصل الترشيح باخطار موقع عليه من عشرة محامين على الأقل و يرسل الى مجلس النقابة قبل  
انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل .

ويكون انتخاب أعضاء المجلس بطريق الاقتراع بحيث يختار كل ناخب عددا بقدر العدد المطلوب  
لمدة ثلاث سنين وينتهي كل سنة انتخاب خمسة أعضاء أحدهم من المحامين الذين تقل مدة اشتغالهم عن  
عشر سنين ويجوز إعادة انتخابهم على شرط ألا يتجدد ذلك أكثر من مرة على التوالي

٤٦ — يجب ألا تقل مدة اشتغال النقيب وكياله بالمحاماة عن عشر سنين وتنتخبها الجمعية العمومية  
كل سنة من بين أعضاء مجلس النقابة عقب تجديد انتخاب اعضائه مباشرة

٤٧ — ينتخب أعضاء مجلس النقابة والنقيب وكياله بالاقتراع السري وبأغلبية أصوات  
الحاضرين المطلقة . فإذا لم يتل الأغلبية المطلقة أحد في الاقتراع الأول يعاد الاقتراع ويكون نهائيا  
على كل حال . فإذا تساوت الأصوات انتخب الأقدم من المرشحين وإذا تساوت الأقدمية انتخب الأكبر سنا .  
ويجب على مجلس النقابة أن يحضر رئيس المحكمة العليا بنتيجة الاقتراع

٤٨ — يعين مجلس النقابة من بين اعضائه أمينا للصندوق وكاتم أسراره

٤٩ — من أصبح من أعضاء المجلس غير حائز للشروط اللازمة للانتخاب زالت عضويته  
وكذلك يكون الحال اذا غاب العضو من غير عذر شرعي عن جلسات المجلس خمس مرات متتاليات

٥٠ — يعين المجلس من يحل محل العضو الذي يخرج من أعضائه قبل انقضاء مدة عضويته  
مع حفظ الحق للجمعية العمومية المتبقية في تغيير هذا التعيين

ويبقى العضو المدين بهذه الكيفية في عضويته الى أن تنتهي مدة العضو الذي حل محله

٤٧ — يختص مجلس النقابة بما يأتي :

( أولا ) وضع اللائحة الداخلية للنقابة

( ثانيا ) تنفيذ قرارات الجمعية العمومية

( ثالثا ) إدارة الحسابات وتحصيل الرسم السنوي الواجب على المحامين دفعه

( رابعا ) مخاربة جهات الحكومة أو أى شخص آخر فيما يتعلق بشؤون النقابة

( خامسا ) السعى في إلحاق راغبى التمرين بمكاتب المحامين

( سادسا ) مراقبه سير المحامين

( سابعا ) الوساطه بين المحامين وموكليهم للفصل في المنازعات التى تقوم بينهم على الاتاب متى

طلب منه ذلك

( ثامنا ) الوساطه بين المحامين القسم للنظر فيما يحدث بينهم من الخلاف بسبب حرفتهم بما في

ذلك منح الشهادة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة

( تاسعا ) حق الانذار

( عاشرا ) حق النيابة عن النقابة والدفاع عن حقوقها والعمل باسمها كلما حصل مساس بكرامتها

أو بمصالحها وعلى النقيب تنفيذ قرارات مجلس النقابة

٤٨ — يجب التصديق بقرار من وزير الحفانية على اللائحة الداخلية للنقابة وعلى كل بطراً بعد

ذلك عليها من التمديلات

٤٩ — لا تكون مداولات المجلس صحيحة الا بحضور خمسة اعضاء على الأقل

٥٠ — يعين المجلس في مركز كل محكمة ابتدائية ثلاثة من المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا

ليقوموا مقامه في كل ما اختص به بمقتضى اللائحة الداخلية للنقابة

فإذا قل عدد المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا والمقيمين في دائرة المحكمة الابتدائية عن ستة

جواز أن يكون التعيين من المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية

٥١ — يعتبر مجلس النقابة فيما له من الاختصاص سلطة ادارية بالنظر للاحوال المنصوص

عليها في المادة ٢٦٣ من قانون المقويات

### الباب الخامس — احكام مختلفة

٥٢ — يسهل مجدول المحامين الى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون، وتدرج

اسماء المحامين المقبولين أمام كل محكمة بحسب تواريخ قبولهم .

وبين محل الإقامة في الجدول وتحفظ نسخة من الجدول في كل محكمة من المحاكم الكلية والجزئية

٥٣ — لكل من انقطع من المحامين عن الاشتغال بالمحاماة أن يطلب نقل اسمه الى كشف خاص

بالمحامين غير المشتغلين وبذلك يحفظ أقدميته ويستطيع متى أراد أن يرجع الى ترتيبه في الجدول

ولا تسرى احكام المادة الثالثة والعشرين على المحامين غير المشتغلين

- ٥٤ — يرفع وزير المحفانية الى المحكمة العليا أوجه البطلان الماسة بتشكيل الجمعية العمومية أو بتأليف مجلس النقابة لتفصل فيه بعد سماع أقوال النقيب أو وكيله
- ٥٥ — ينوب في المرافعة عن مصالح الحكومة أمام المحاكم أى شخص تعينه لهذا الغرض

#### الباب السادس .. احكام وقتية

- ٥٦ — على رئيس المحكمة العليا أن يدعو فى غضون الشهرين التاليين لصدور هذا القانون الجمعية العمومية لنقابة المحامين للاجتماع لأنتخاب مجلس النقابة وذلك بواسطة اعلان ينشر فى جريدتين تصدران باللغة العربية
- وتتكون هذه الجمعية العمومية من جميع الأشخاص المقيدة اسماؤهم فى جدول الوكلاء الشرعيين وتقدم اخطارات الترشيح المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الحادية والاربعين الى رئيس المحكمة العليا

- ٥٧ — يحصل بمجديد انتخاب الخمسة الاعضاء من اعضاء المجلس فى المرة الأولى فى آخر سنة ١٩١٧ وفى ختام هذه السنة والسنة التالية لها يعين الاعضاء الذين تنتهى عضويتهم بطريق الاقتراع
- ٥٨ — لا تسرى احكام المادتين السادسة والسابعة من هذا القانون على من ادرجت اسماؤهم بمجدول الوكلاء الشرعيين قبل صدور هذا القانون

- ٥٩ — ينفى الأمر العالى الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٠٠

- ٦٠ — على وزير المحفانية تنفيذ هذا القانون . ويعمل به ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩١٦
- صدر بمرأى رأس التين فى ١٩ شعبان سنة ١٣٣٤ ( ٢٠ يونيو سنة ١٩١٦ )

## فهرست عام

( الرموز )

|                           |                                 |                        |
|---------------------------|---------------------------------|------------------------|
| ب — قانون التجارة البحرية | الحاكم الشرعية                  | م ( قبل الرقم ) — مادة |
| نج — قانون التجارة        | ص — صحيفة                       | م ( بعد الرقم ) — مخطط |
| ج — قانون تحقيق الجنايات  | ع — قانون العقوبات              | مد — القانون المدني    |
| د — ذكرى                  | ف — فرنساوى                     | مر — قانون المرافعات   |
| ر — راجع                  | ق — قانون                       |                        |
| ش — لائحة ترتيب واجراآت   | لا — لائحة ترتيب الحاكم الأهلية |                        |

( ١ )

|   |   |
|---|---|
| الاجرة — ر . أسباب الاجرة                           | يحين — ع الامور المذنوبة بها ٢٦١ — الاشتراك     |
| ابدال العقوبة — ج ٢٥٨                               | في الزنا ٢٣٨ — حسن نية الموظف المرتكب لفعل ٥٨ — |
| ابرار من الدين — مد ١١٤ و ١٥٨ و ١٨٠ و ١٨٥           | مد اثبات الحقوق العينية في المقتولات ٦٠٩ و ٦٠٨  |
| ابطال المرافعة — مر ١٢٤ و ١٢٦                       | في الاموال الناتجة ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦٢١ — اثبات      |
| ابدية — مد ٥٧                                       | الدون واثبات الصلح منها . من عليه الاثبات       |
| ابنية — ر . اصلاحات . بناء                          | ٧١٤ — في المواد التجارية ٢٣٤ — الاثبات بالبنية  |
| اتحاد الامة — مد ١١٣ و ١٥٨ و ٢٠٢ و ٢٠٣              | والقرائن ٢١٥ و ٢١٧ و ٢٢٢ و ٢٣١ و ٢٣٤            |
| اتصاف بصفة كاذبة — ر . اخلاص                        | و ٣٣٦ — الاقرار ٢٦ و ٢١٦ و ٢٢٣ — ٢٢٥            |
| الالقب والوظائف                                     | و ٢٣٣ و ٣٤٩ و ٣٦٣ — الاحكام الاتهامية ٢٣٢       |
| انما ب — ر . اجرة العمال — تقديرها ١١٦              | الاثبات بمقتضى المرف ٤٠٥ — ر . ادلة             |
| و ٢٣٢ و ٢٣٣ و قانون الجلاء ١٩ وما بعدها             | أثمار — ر . ثمرات                               |
| اتفاق — ر . مشاركة                                  | اجرة — مد ٣٦١ وما بعدها — ما على                |
| اتفاقات جنائية — ع ٤٧ مكررة                         | المؤجر ٣٦٢ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧٣ — ٣٧٥              |
| اتلاف وأضرار وتخريب وتعييب — ع ٨٣                   | ما على المستأجر ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٦                 |
| و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٨ و ١٤٠ و ٣٠٩ و ٣٢٢                 | — ٣٨١ و ٣٨٧ و ٦٠١ / ٦ — تلف الشيء               |
| و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ١ / ٣٤١ و ٣٤٢                         | أو هلاكه ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧٨ — تعرض ٣٧٠             |
| آثار — اتلافها ع ١٤٠                                | — ٣٧٥ — بيع الشيء المستأجر ٣٩٠ — الاجرة         |
| إثبات — مر اجراآت متعلقة بالثبوت ٢٥٢ —              | ٢١١ و ٣٦٣ و ٣٦٨ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٩ و ٣٨٠         |
| ١٧٧ — ش المعجز عن الاثبات ١٩٤ — ١٩٦ ر . استجواب     | و ٣٨١ و ٣٨٨ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٦٠١ / ٦ و ١١٣         |
| بينه . تحقيقات . خبير . الكشف على الاعيان الناتجة . | و ٦١٦ — مدة الاجبار ٣٦٤ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٦       |

- ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ - الاخلاء ٣٨٥ و ٣٨٣ و ٣٩٤  
 ٣٨٩ و ٣٨٨ - تأجير السأجر أو اسقاط الإيجار ٣٩٦  
 ٣٩٨ - انتهاء الإيجار ٣٩٤ و ٣٨٧ و ٣٨٤ - ٣٩١ - اجارة  
 الاشخاص ٤٠١ - ٤٠٥ - اجارة الصناع ٤٠٦ - ٤١٨  
 اجرة - ب السفن ١٠٤ و ما بعدها - ترك  
 البضائع في مقابل الاجرة ١٣١ - الاجرة عند وقوف  
 السفينة ١١٣ و ما بعدها ١١٩ - مشاركة السيكراته  
 عن الاجرة ١٩٠ - شحن بضائع من غير علم مؤجرها  
 ١١٢ - تمريض ١١٣ و ما بعدها ١١٦ - عند  
 افلاس الشاحنين ١٢٧ - شحن من أى شاحن ١١٠  
 و ما بعدها - عند منع التجارة ١١٨ - عند لقاء  
 البضائع في البحر ١٢٠ و ما بعدها - عند عدم  
 الشحن في الميعاد ١٠٦ و ١٠٧ - شحن أكثر من  
 المتفق عليه ١٠٨ - امتياز الاجرة ١٢٦ - سقوط الحق  
 ٢٧١ و ما بعدها - عند انتهاء البضائع ١٢٢ و ١٢٣  
 عند الامتناع عن استلام البضائع ١٢٤ - عند حجز  
 البضائع ١٢٥ - بحسب عدد البضائع ١٢٨ و ١٢٩  
 أجل - مد في التعهدات على العموم ١٠١  
 و ١٠٢ - ١٦٨ - في البيع ٢٤٥ و ٢٦٧ و ٢٧٧  
 و ٢٧٩ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٣ - ٣٣٥ - بيع الوقاء  
 ٣٤١ و ٣٤٢ - في الاجارة ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨٢  
 ٣٨٦ و ٣٩٧ و ٤٠٢ و ٤٠٤ - في العارية ٤٧٢  
 و ٤٧٥ - في الوديعة ٤٨٤ - في الكفالة ٥٠٣  
 أجنبي - مد عن المتعاقدين - ما يقرب على  
 المشارطات بالنسبة للغير ١١٨ و ١٣٧ و ١٤١ -  
 ١٤٣ و ٣٩٩ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٤٧ و ٥٥٢ و ٥٥٣  
 اثبات التعهدات بالنسبة للاجانب عنها ٢٢٦  
 و ٢٢٨ و ٢٣٤ - وفاة الذين بمعرفة أجنبي  
 ١٦٠ - ١٦٤ - مر - عن الحصوصمة ٣٨١  
 اجهاض - ع ٢٢٤ - ٢٢٧  
 حالة الدعوى على محكمة أخرى - مر ١٣٣ و ١٣٤
- ١٣٦ و ١٣٧ - ر قاضى الاحالة  
 احكام بضائع - ع ٣٠٠ و ٣٠١  
 احتيال قاصر - ع ٢٩٤  
 احدثات - ر - تنقرو - مجرمون احدثات  
 احضار المخصوم - مر ٧١ - ٧٣  
 احكام - مد - ابطال سند أو حكم - التأشير بها  
 في دفتر التسجيل ١٦٤ و ١٦٤ - ع معلق تنفيذها على  
 شرط ٥٢ - ٥٤ - ح محكمة التحالفات ١٤٩ و ١٥١  
 و ١٥٢ و ١٥٥ - محكمة المنع ١٦٠ و ١٧١  
 و ١٨٠ - محكمة المركز في ٨ ( ١٩٠٤ ) م ١٠  
 - محكمة الاستئناف ١٥٤ و ١٨٨ - محكمة الجنائيات  
 ق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ٢٧ و ٤٠ و ٤٤ و ٥٠ و ٥١ -  
 اعتبار ان الاجراءات المتعلقة بالشكل قد روعيت  
 أثناء الدعوى ٢٢٩ - تسليم صورة الحكم ٢٣١ -  
 ر حكم  
 اخبار بأمر كاذب - ع ٢٦٢ و ٢٦٤  
 اخبار كاذبة - ع ٣٠٠ و ٣٠١ و ١٦٢  
 اختراعات ومؤلفات - تقليدها بواسطة الطبع  
 أو الصنع ع ٣٠٣ و ٣٠٤  
 اختصاص - لا الخلاف الذى يقع فيه ٨٠  
 و ما بعدها - مد - طلب نحو تسجيل الزهن ٢٧٢ - دعوى  
 القسمة ٤٥٢ - حق الاختصاص ٥٠٥ و ٥٠٩ -  
 ٦٠٠ و ٦٧٢ - مر - الاحوال المتعلقة باختصاص  
 المحاكم بالنسبة لأنواع القضايا وأهميتها ٢٤ - ٣٢ -  
 احالة على المحكمة المختصة ٢٥ - الدائن بمقار  
 مدينه ٦٨١ - ٦٨٤ - في الاشكال في التنفيذ  
 ٣٨٦ - في أمر الحجز ٤١٢ - ٤١٤ - قاضى الامور  
 المستعجلة ٢٨ - محل الاقامة ومحل العقار ٣٤ -  
 المحكمة الجزئية ٢٦ - ٢٨ - المحكمة الابتدائية ٣١  
 محكمة الاستئناف ٣٢ - المحاكم بالنسبة لركزها ٣٣ - ٥٠



ق. قضايا الحكومة ق ١٨ ما يوسنة ١٨٩٦ ص ٢١١ و ٢٢٩ - ش ١٢٤ وما بعدها . ر. اثبات بالنسبة لنوع القضية ١٣٤ - ش وما بعدها .  
 عدم اختصاص - ج قاضي التحقيق ٥٨٧ و ٥٨ و ٥٩ -  
 - ٦١ و ٨٥ - ٨٧ - قاضي الاحلاق ٤ (١٩٠٥) م  
 ٩ و ١٦ - المحكمة المركزية ق ٨ (١٩٠٤) م ٣١٣  
 المحكمة الجزئية ١٤ ٣٣ و ٨٥ - ٨٧ و ١٢٨ و ١٥٠  
 و ١٥٩ و ١٧٣ و ق ٨ (١٩٠٤) ٣ م - المحكمة  
 الابتدائية ١٥٤ و ١٧٩ و ١٨٣ و ١٨٨ و ٢٤١  
 - محكمة الجنائيات ٤ (١٩٠٥) ١ م و ١٢ و ٢ -  
 محكمة الاستئناف ٤٥ و ٦٢ و ٢٤١ - محكمة النقض  
 والابرار ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ق ٤ (١٩٠٥) م  
 ١٣ و ٥٢  
 اختصاص المحاكم الاهلية - ع ١  
 اختلاس - ع ٢٩٦ و ٢٩٧ - اختلاس اموال  
 اميرية ٩٧ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ - اختلاس  
 في حالة التنازل ٢٨٩ و ٢٨٥ - اختلاس الاقارب  
 والوظائف الخ ١٣٦ و ٢٤٤ و ٢٧٠ و ٤/  
 اختلاس وكلاء الدائنين ٢٩٢  
 اخفاء - ع اشياء ممرقة ٢٧٩ - اموال  
 الفلاس ٢٩٢ - بضائع ممنوع دخولها ١٩٢ - جاسوس  
 ٧٦ - جثة قتيل ٢٠٣ - طفل حديث الولادة ٢٤٥  
 سفار من الخدمة العسكرية ١٣٧ - منهم أو مقبوض  
 عليه ١٢٦  
 آداب - الجرائم المتعلقة بها ع ١٥٥ و ٢٠١  
 و ٣٣٠ - ٢٣٩  
 ادارة اموال واملاك المحكوم عليه - ع ٢٥  
 أدلة وينتجح ١٠ و ١٠٤ و ١٣١ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨  
 و ١٤٥ و ١٦٠ و ١٦٣ و ١٦٥ و ١٨٦ و ٢١٨

- مزورة أو معجوزة بفعل الخصم ٣٥٩ - في مسائل  
الاحتصاص ٣٥٠ - الاستئناف القرعى ٣٥٧ - الحكم  
الصادر في تنبيه نزاع الملكية ٥٤٩ - الاحكام  
الصادرة في المناقصات في قوائم التوزيع ٥٢٥ و ٦٤٦  
في تأخير البيع ٥٨٥ - في حكم البيع ٥٨٦ - في دعوى  
الاستحقاق ٦٠١ - الحكم الصادر في بطلان  
اجراءات البيع ٦٠٢ - اجراءات الاستئناف  
٣٦٣ وما بعدها - ميعاد الاستئناف ٣٥٣ و ٣٥٤  
- ميعاد الاستئناف في المسائل المستعجلة ٣٥٥ - ش  
٣٠٥ - ٣٢٦ - ج حكم محكمة مركزية ق  
٨ ( ١٩٠٤ ) ٣٠٥ - حكم محكمة المحالفات ١٤٣  
و ١٥٣ - ١٥٥ - حكم محكمة المنهج ١٧٥ - ١٨٩  
- عقوبات صادرة على الشهود عند التحقيق ٣٣  
و ٨٥ و ٨٧  
أسرار - تسبب في علوها أو انحطاطها ٣٠٠  
٣٠١  
اسم - الاسماء والالفاظ في الاعلانات ٣  
اشوكه - ع ٤٠ - ٤٤ و ٤٨ - اتفاقات جنائية  
٤٧ مكررة - اغراء بواسطة الصحف الخ ١٤٨  
- تاليس ٢٨٦ و ٢٩٢ - جرائم الصحافة ١٦٦ مكررة  
- زنا ٢٣٧ و ٢٣٨  
أشخاص - المحالفات المتعلقة بهم ع ٣٤٤  
٣٤٧ د - شخص  
أشغال شاقة - ع ١٤ و ١٥  
أشغال عمومية - ع ١٠٠ - ١٠٢ و ١١٥ و ٣١٨  
أشكال في التنفيذ - م ٣٥٢ و ٣٨٦ - ش  
٣٤٧ و ٣٤٨  
اتهامات - ش ٣٥٨ وما بعدها  
أشياء معجوزة عليها - اختلاس ع ٢٩٧ و ٢٨٠
- أشياء مضبوطة - مرادتها في حالة الحكم  
بقوبة ع ٣٠ - ج ١٨ - ٢٢ و ٣٠ و ٦٨ - ٧٠  
اصرار سابق - تعريفه ١٩٥  
اصلاحات - مد ٦٤ - ٦٦ و ٦٠٥  
اصول - النفقات التي لهم وعليهم ١٥٥ - ١٥٧  
اضافة المحققات للملك - مد ٤٤ و ٦٧ - ٦٧  
امانة غير جائزة قانونا - الاعلان عنها في  
الصحف الخ ع ١٦٦  
اعتراف - ج ١٣٤ - ١٦٠ و ق ٤ ( ١٩٠٥ ) ٤٤م  
اعداد - ع ١٣ - ج ق ٤ ( ١٩٠٥ ) ٤٩م -  
و - تنفيذ الاحكام  
اعسار - حبس المين المباعة اذا أعسر المشتري  
مد ٢٨١  
اعفاء من العقوبة - ر - مواعيد العقاب  
اعلان - تج مشاركة شركة التضامن ٤٨ - ٥١  
المساهمة ٥٧ - مر الحضور ٣٣٣ و ٣٣٧ و ٥٥٣ -  
الأوراق ١ - ٣٣ و ٣٦٤ - الى المثل المين لغاية  
سنة أشهر من تاريخ الحكم ٤٠ - ٤٠٩ - اعلانات  
البيع في العقار ٥٥٨ و ٥٦١ - ٥٦٦ و ٥٩٥ -  
في المنقول ٤٦٧ - ٤٧٤ في الارادات المقررة  
والسندات والسهام ٤٨٧ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٥٠١  
و ٥٠٩ - بيع عقار المفلس والقاصر ٦٠٨ و ٦١٦  
و ٦١٨ - اعلان التوزيع ٥٢٩ - لقلم الكتاب  
٥٧٦ و ٣٦٤ - ع نزاع أو تزيق الاعلانات المصقة  
بأمر الحكومة ٣٣٩ / ٢ - حج أمر الضبط والاحضار  
٩٧ - أمر الحبس ١٠٠ - الأمر الصادر على طلب الافراج  
١٠٥ - الأمر الصادر بأن لا وجه لادعاء قائمة الدعوى ١١٦ -

- أمر الاحالة ١٧١ وق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ٢٢ و ٢٣ -  
ورقة الاتهام ٤ ( ١٩٠٥ ) م ١٠ - قائم للشهود  
ق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ١٠ و ١٧ - ٢٠ - تكليف بالحضور  
( ر . شهود - منهم ) - الحكم النهائي ١٣٣ و ١٥٤  
و ١٦٣ و ١٨٧ - الحكم في غيبة المتهم ٢٢٨ - العقوبات  
المالية ٢٦٥ و ٢٦٩ - أعمال المضربين في عا كم  
المركز ق ٨ ( ١٩٠٤ ) م ١٣ - ش ٣٤ وما بعدها  
اعنى - صحة البيع له مد ٢٥٣  
اغتيال - بحالة منافية للحياة ع ١ / ٣٣٨  
اغتصاب - ع ٣١٣ و ٣٢٨ - بالقوة ٢٨٢  
و ٢٨٣ و ٢٨٤  
اغراء - ر . مخربض  
افتراف - اهانة واقتراء بواسطة الصحف الخ  
ع ١٥٩ - ١٦١  
افراج - ج واجب حقا ٣٧ و ٣٩ و ١٠٨ و  
١١٧ و ١١٨ و ١٨١ وق ٤ ( ١٩٠٤ ) م ١٢ وق ٤  
( ١٩٠٥ ) م ٥٠ - جائز ٤٠ و ٤١ و ٤٤ و ١٠٣  
و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٩ - ١١٢ و ١٥٩  
و ١٨٠ وق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ١٦ - جزاء التهم على  
تحمله عن الحضور بعد الافراج عنه ١١٠ و ١١٤ -  
القبض على المتهم بعد الافراج عنه ٤١ و ١١٣ -  
١١٥ وق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ١٦ و ٢٩ - عدم سماح  
أقوال المدعى المدنى فيها يعلق بالا فراج عن المتهم ١٠٧  
أفزان - ع ٣٣١ فقرة ١ و ٣١٥  
افلاس - مد ٢٠٢ و ٣٨٢ و ٤٤٥ و ٤٧٩ و ٤٨٠  
و ٥٠٣ و ٦٢١ - نج اشهار الافلاس ١٩٥ - حكم  
اشهار ١٩٦ وما بعدها - تنفيذه ٢١١ - ما يقرب عليه  
٢٢١ - تصرفات عند الافلاس ٢٢٧ و ٢٣٠ -  
تعيين مامور التفليسة ٢٣٤ - ٢٣٨ - وضع الاختتام  
على مخازن المئس وغيرها ٢٣٩ - ٢٤٤ - تعيين
- وكلاء المدائين ٢٤٥ - ٢٧٥ مبيع البضائع وتحصيل  
الدون ٢٧٦ - ٢٨٥ - فى الاعمال التحضيفية ٢٨٦ -  
٢٨٧ - تحقيق الدون ٢٨٨ - ٣١٤ - حصول  
المئس على ما يقوم بمعبثته من أموال تفليسته ٢٦٥ -  
فى طلب حضور الدائنين واجتماعهم ٣١٥ - ٣١٦ -  
مراقبة النيابة ٢٧٥ - فى الصلح ٣١٧ - ٣٢٧ -  
فما يقرب عليه ٣٢٨ - ٣٣٠ - فى ابطال الصلح أو  
فسخه ٣٣١ - ٣٣٩ - فى قتل أعمال التفليسة بسبب  
عدم كفاية مال المئس ٣٣٧ - ٣٣٨ - فى اتحاد  
المدائين ٣٣٩ - ٣٤٧ - شركاء المئس فى الدين  
وفى الكفلاء ٣٤٨ و ٣٤٩ - المدائنون  
المرتهنون وذوو الامتياز على المنقولات ٣٥٠ -  
٣٥٥ - الدائنون المرتهنون للمغار وذوو الامتياز  
عليه ٣٥٦ - ٣٩٠ - حقوق الزوجات ٣٦١ - ٣٦٥ -  
تصفية ثمن المنقولات والتوزيع على المدائين ٣٦٦  
و ٣٦٧ - مبيع عقارات المئس ٣٧٢ - ٣٧٥ -  
استرداد الكيالات والاوراق التجارية  
٣٧٦ وما بعدها - استرداد البضائع ٣٧٩ وما  
بعدها - شركة التضامن والتوصية ١٩٨ و ٢٤١  
و ٣٤١ و ٤٠٨ - الحاكم المختصة ٢١٥ وما بعدها -  
طرق التظلم من الاحكام الصادرة من مواد التفليس  
٣٩٠ - ٣٩٥ - التفليس بالتقصير والتدليس ٣٩٦  
٤٠٧ - اعادة اعتبار المئس اليه ٤٠٨ - ٤١٩ -  
اخطا ط - ر . خط  
أفدنه - ر . حجز  
اقتراض - القبولان على البضائع ب ٤٨ و ١٦١  
ر . قرض  
اقرار - مر . فى تحقيق الخطوط ٢٥٢ - تزوير  
ورقة بعد الحكم ٣٧٢ - ش ١٢٥ - ١٢٩  
اكرام - بطلاق الرضا فى المشاركات مد



- تأريخ ١٧٩٠ و ١٨٠٤ و ١٨٢٧ و ١٨٣٥ -  
منقولات - ع ر . اختلاس  
أمين النقل - مد . ضمان هلاك الوديعة ٤٨٩  
اتابة الوكيل غيره - مد ٥٢٠  
انتزاع المين من يد أحد المتماوضين - مد ٣٥٩  
انقطاع - مده ١٣٥ و ١٨٥ و ١٦٥ و ١٤٥ و ١٣٥ و ١٢٥ و ١١٥ و ١٠٥ و ٩٥ و ٨٥ و ٧٥ و ٦٥ و ٥٥ و ٤٥ و ٣٥ و ٢٥ و ١٥ و ٥ و ٠  
١٨ و ٢٦ و ٢٨ اثبات حق الانتفاع ٦١٠ و ٦١١  
أسباب انتهائه ١٦ و ٢٧ و ٢٩  
انتفاع الموظف من أعماله المحالة عليه - ع ١٠٢  
انتقال الحكمة - مد . الكشف على الأعيان التابعة  
٢٤٥ - ٢٥٠ - ش الى محل النزاع ٢٠٧ - ٢١٠  
اثباتك - ع حرمة المنازل ١١٢ - ملكية  
العقارات ٣٣٣ - ٣٣٧ - ملكية المؤلفات الادبية  
والفنية والصناعية ٣٠٣ - ٣٠٦  
اثنى - ع . الحكم عليها بالأشغال الشاقة  
١٥ - ر . خطف . زنا  
انذار - مر . الدين بالوقوف المحجز - ٤٤ - الوفاء  
ونزع الملكية ٥٣٣  
انهضاض الجلسة - مر . التمسك بالحكم الصادر  
في حال الغيبة ١٢٠  
انقطاع المرافعة أو تركها - ٢٩٧ - ٣٠٨ -  
ش ٢٤٢ وما بعدها  
انكار - مد . انكار عمل الوكيل ٥٢٧ - مر . المخطوط  
٢٥٢ وما بعدها - ش ١٤٠ - ١٥٢ - ر . اقرار  
اهانة وتمد - ع بفعل قاضح أو مخل بالحياة  
٢٤٠ و ٢٤١ - بطريق الصحف الخ ١١٧ و ١٣٩  
١٥٥ - ١٦١  
اهل خيرة - مر ٢٢٣ - ٢٤٤ وقى ١  
( ١٩٠ ) ص ٢٨٦ - كشف على الاعيان التابعة  
٢٤٨ - تحقيق المخطوط ٢٥٥ - ٢٩٤ و ٢٩٨

دعوى الزور ٢٨٤ - بتقدير الجواهر ٤٤٥ -  
ش ٢١١ - ٢٤١  
أهلية - مد للتعاقد ١٢٨ - ١٣٧ - الوفاء ١٦٥ -  
١٦٦ للملازمة ١٨٠ - عدم مردان المد للطلوذة ٨٤  
٨٥ - كفاة ٩٩ - هب ٥٠ و ٥١ - وهن  
العقار ٥٥٨ - قسمة أموال فاقدي الاهلية  
٤٥٢ - ٤٥٦ - أهلية الموصي ٥٥٥ - بيع ٢٤٦ و ٢٤٧  
و ٣٣٦ و ٣٣٧ - قيود خاصة بأهلية التعامل ٢٥٧  
و ٢٥٨  
إهمال - مد تعويض الضرر الناشئ عنه ١٥١ -  
١٥٣ و ٢٩٩ و ٥٨٥  
أودة للشورة - مر ١١٨ و ٩٤ ج ٤ و ٤١  
و ١٠٥ و ١١١ و ١١٢ و ١٢٤ - ١٢٧  
اوراق - ع اتلافها ١٣٢ - ١٣٤ و ١٣٩ -  
اختلاس الامين عليها لها ٩٧ اخافوا ٩٧ و ١٣٢ -  
١٣٤ و ٢٩٨ - مقدمة للمعركة سرقها ٢٩٨  
اوراق المضاهاة - مر ٢٥٨ و ٢٦١ -  
٢٦٥ و ٢٨٩ - ج ٧٢  
أوقاف - مد ٧ و ١٧ و ١٨ و ٥٣ و ٥٤  
إبرادات - مر . حجز وبيع ٤٨٢ - ٥١٠  
إيقاف - مر . البيع ٥٩٧ - الدعوى عند  
تقديم طلب الرد ٣٧٥ - المرافعة ٣٠٠ - مع تنفيذ  
الأحكام ٥٢ - ٥٤  
( ب )  
بحر - مد ٩ و ٢٦ و ٢٣  
بحيرات - مد ٩ / ٤ و ٦٢  
بدنه ثوبت . بالكثافة - مد ١٦٢  
بنوز - مد ٦٠١ / ٣٩٣ و ٣٩٤  
بروستو - مج ٢٣٣ - ٢٧٥ - ر . حجز  
بستان - مد ما يشمله بيعة ٢٨٧

- بضائع — نج شراء البضائع لأجل يسها —  
 خطر نقلها ٩٧٥٩٤ — ضياع ١٠٢ و ١٠٣ — ب  
 هلاك ٢٤٩ وما بعدها ر. سفن — ع احتكارها  
 ٣٠١ و ٣٠٠ — ممنوع دخولها والاتجار بها ١٩٢  
 — مصادر نهبها ٣٠
- بطان — مد. التأشير بإبطال سند لوجك في  
 دفتر التسجيل ٦٤٠ و ٦٤١ — العقود ر. تمهد  
 — نج مشاركة الشركة ٥١ و ٥٢ — ٥٥ — س.  
 الاجراءات في اعلان الارراق ٢٢ — الاحكام ١٠٠  
 و ١٠٣ — في البيع ٦٠٢ — ٦٠٥ — الدفع به  
 ١٣٤ و ١٣٨ و ١٣٩ — المرافعة ٣٠١ — ٣٠٤ — في  
 التحكم ٧٠٤ — في رفع الاستئناف ٣٦٣ — ج  
 الاجراءات ٢٢٩ و ٢٣٥ و ٢٣٦
- بلاغ كاذب — ر. إخبار بامر كاذب
- بناء — مد ٢٦٩ و ٣٤٧ و ٥٧٣ و ٦٤ — ٦٦  
 و ٤٠٩ و ٤١٠ — ع آيل للسقوط امتناع عن  
 ترميمه أو اكمال فيه ٣٣٠ / ١
- بنك — معاملات البنوكه نج ٢
- بوستة وتلفراف وتليفون — ع ١٣٥  
 و ١٤١ — ١٤٤ و ١٩٣
- بيع — مد. تصرفه ٢٣٥ — فبايع ٢٤٤ و ٢٤٩  
 و ٢٥٩ — ٢٦٥ — أهلية البائع والمشتري  
 للتعامل ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٥٧ و ٢٥٨ — رضا  
 المتعاقدين ٢٣٦ و ٢٤٨ وما بعدها و ٢٦١ —  
 اشكال البيع المختلفة ٢٣٨ وما بعدها خصفته ٢٣٧  
 و ٢٥٢ و ٢٦١ — رسومه ومصاريفه ٢٤٣ —  
 انتقال الملكية بالبائع ٢٦٦ — ٢٧٠ — ماعلى البائع  
 تسليم ٢٦٦ — ٢٦٨ و ٢٧١ وما بعدها — ضمانه
- ٣٠٠ وما بعدها — ماعلى المشتري ٢٤٣ و ٢٤٥  
 و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨٤ و ٣٢٨ و ٣٣٥ و ٣٦٠ / ٦ — هلاك  
 المبيع وضمانه ٢٤١ و ٢٦٦ و ٢٧٤ و ٢٩٧ — ٢٩٩  
 و ٣٧٣ — في مرض الموت ٢٥٤ — ٢٥٦ — دعوى  
 القين في بيع عقار القاصر ٣٣٦ و ٣٣٧ — بيع  
 الشيء المستأجر ٣٨٩ و ٣٩٠ — ضمان المخصص  
 في الشركة ٤٢٥ — البيع المعلنون باسم المصلح  
 ٥٣٩ — شراء الشيء المسمروق أو الضائع ٨٧ — بيع  
 المشاع ٤٥٨ و ٤٦٠ و ٤٦١ — بيع الوقاء ٣٣٨  
 وما بعدها — ب السفينة ٣ و ١٠ — ٢٩ — مر.  
 تنفيذ بالبيع ٣٨١ — ٦٥٣ — المقررات والاعيان  
 المنقولة ٤٤٠ — ٤٨١ — بيع الإيرادات  
 المقررة والسندات والسهام والديون ٤٨٢ —  
 ٥١٠ — بيع العقار ٥٣٧ — ٥٩١ — إعادة البيع  
 ٥٩٢ و ٥٩٣ — إعادة بيع العقار بلزاية على ذمة  
 الراس عليه المزاو ٦٠٦ — ٦١٣ — بيع عقار  
 المقلس والقاصر ٦١٤ — ٦١٩ — بيع العقار اختيارا  
 ٦٢٠ — ٦٢٧ — ع اكراه عليه ١١٤ و ١١٦ غش  
 فيه ٣٠٢ — بيع العقار مرتين ٢٩٣
- بنية — مر. تحقيقات ١٧٧ — ٢٢٢ — أهل الخبرة  
 ٢٢٨ — الكشف على الاعيان ٢٤٨ تحقيق المخطوط  
 ٢٤٥ و ٢٦٢ و ٢٧٠ — في دعوى التزوير ٢٨٤
- ( ت )
- تاجر — نج ١
- تأجيل — مر ٧٨٩ و ٢٤٩ — ج التحقيق ٧٦  
 — القضية بالجلسة ١٥١ و ١٥٤ و ١٥٩ و ١٧١  
 و ١٨٨ و ١٩٠ ( ١٩٠٥ ) م ٣٨ و ٤٩ و ٥١  
 تأديب — لا ٥١ وما بعدها  
 تأديب جسماني — ع ٦١ — ج ٢٤٣ و ٢٤٤

- تاريخ - مد. ثابت ١٤٢ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٣٤٩ و ٣٨٩ و ٣٨٩ - مز ٣ وما بعدها ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٤  
تأليف - ع انتهاك حرمة حقوقه ٣٠٣  
و ٣٠٤ و ٣٠٦  
تأمينات - مد ١٠٢ و ١٨٨ و ١٩١ و ١٩٨ و ١٦٢ و ١٦٤ و ٢٨١ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٥١٠ و ٥٣٧ و ٥٥٥  
تبليغ - ع بلاغ كذب ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٦  
بلاغ لاعقاب عليه ٢٦٣ - تبليغ بؤنا ٧٣٥ و ٧٣٩  
ج ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ٢٩ و ٤٩  
تجارة - تج. وأعمال تجارية ١ - ع البضائع  
المنعوخ دخولها ١٩٢  
تجاوز للموظفين حدود السلطة - ع ١٠٥ وما بعدها  
تجريد الدين - مد ٥٠٢  
تجزيع الشهود - مر ١٨٩ - ج ٧٩ و ٩٢  
تجميد القوائد - مد ١٢٦ و ١٢٧  
تخمين - ق ١٠ (١٩١٤) ٣٩٦  
تخفيض - ع ٤٧ مكررة ١٤٨ و ١٤٩ و ٢٠١  
تحصيل غير المستحق - ع ٩٩  
تخصير - مر. قاضي التخصير ق ٣ (١٩١٠)  
ص ٢٩٢  
تحقيق - مر ١٧٧ و ٢٠٢ - المخطوط  
٢٥١ - ٢٧٢ - الزورير ٢٧٣ - ٢٩٢ - ج  
جمع الاستدلالات ٣ - تحقيق الضبطية القضائية  
١٠ - ١٩ - ٢٣ - ٢٩ و ٧١ و ٩٠ و ٩١  
وق ٨ (١٩٠٤) ٥ م - تحقيق النيابة العمومية  
٢٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٤٤ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ (١٩٠٤) ٨ - ٦  
- قاضي التحقيق ٥٧ - ١٢٧ و ٨  
(١٩٠٥) م ٢٩ - قاضي الاحالة ق ٤ (١٩٠٥) م  
٩ - ١٢ و ١٦ - استيفاء التحقيق ق ٤ (١٩٠٥) م
- ١٧ و ١٣١ و ١٥٩ و ١٨٩ و ١٩٠ (١٩٠٤) م  
٨ - طلب الحكم في الدعوى بحكمة الاستئناف ٦٢ -  
انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة  
الدعوى ٢٨٠  
تحكيم - مر ٢٦ و ٢٧ و ٢٠٢ و ٢٢٧  
تخريب - ع ر. ائتلاف. حريق. تهيب.  
الصلص من الدين بشرائه من مشتريه -  
مد ٣٥٤ و ٣٥٥  
تدليس - تج ١٠٤ وما بعدها  
تدنيس الاشياء الدينية - ع ١٣٨ و ١٣٩  
ترتيب ايراد - مد ٤٧٩ و ٤٨١  
ترتيب الدائنين - مد ٤٦١ و ٥٥٤ و ٥٦٧  
و ٥٩١ و ٥٩٩ - ٦٠٣  
ترصد - ع تعريفه ١٩٦  
ترعة - مد ٣١ و ٣٣  
ترك - مد. ترك الحقوق ٨٠ و ١٢٧ و ١٤٣  
و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٤٤٥ و ٥٢٢ و ٥٢٩ و ٥٣٤  
و ٥٥٢ - مر. ترك المرافعة ٣٠٥ - ٣٠٨ - تج ترك.  
المفلس امواله للمداينين ٣٣٠ و ٣٣٩ وما بعدها  
ترميم وصيانة - مد ٢٥ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٧  
و ٣٧ - ٣٧٧ و ٣٧٦ و ٣٧٨ و ٤٧١ و ٤٨١  
و ٥٥٢  
زورير - مر. دعوى الزورير ٢٧٣ - ٢٩٢ -  
اعلان الادلة وتكليف بالمضور ٢٧٩ - تنازل عن  
التمسك بالورقة المظنون فيها ٢٨١ - طلب الشروع  
في تحقيق الزورير ٢٨٥ - ع ١٧٤ و ١٩١ و ٢٩٥ - ج  
٧٢ - ش. دعوى الزورير ١٥٣ - ١٦٩  
تزيف المسكوكات - ع ١٧٠ - ١٧٢  
تسجيل - مد. تسجيل الزمن ٦٣١ - تسجيل  
السندات والاحكام ٤٧ و ٥٢ و ٧٧ و ٣٩ و ٥٥٠

- ٥٥١ و ٦٠١ و ٦١١ و ٦١٣ و ٦١٥ - ٦٢١ و ٦٣٩ و ٦٤٠ - تنج حقوق الامتياز والرهن العقارى  
٢٣١ - مر. تنبيه نزاع الملكية ٥٥٩ - حكم البيع  
٥٩٠ - أمر الاختصاص ٦٨٤ - ش. الاشهادات والتسجيل ٣٥٨ - ٣٧٥  
تسلم - مد تسليم السند قرينة على التخلّص من الدين ٢١٩ و ٢٢٠ - ع تسليم للوالدين أو الوصى ٦١ و ٦٢  
تسميم - ع ١٩٧ - تسميم الحيوانات ٣١٠ - ٣١٢  
تسول - ر. شحافة  
تشرّد - ق ١٧ ( ١٩٠٩ ) ص ٣٩٤ - ر.  
عجرون أحداث  
تشويش - مر ٨٥ - ٩٠ - ع الشائتر أو الاحتقالات الدينية ١٣٨  
تصادم السفن - ب ٢٤٢  
تصفية الشركة - مد ٤٤٨ - ٤٥٠ - ر. شركة  
تضامن - مد. تضامن المدينين والضمان ١٠٨ - ١١٦ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٤ و ١٦٢ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٩١ و ١٩٨ و ٢٠١ و ٢٠٣ و ٢٠٧  
٤٠٩ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٤ و ٥٠٦ - ر. شركة  
- ع تضامن فى الغرامات ٤٤ - ج تضامن فى المصاريف ٢٥٣  
تضمنات - مد ١١٧ و ١١٩ - ١٢٤ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٥١ - ١٥٣ و ١٧١ و ١٧٨ و ٢٧٨ و ٣٠٥ و ٣١٠ و ٣١٢ و ٣١٤ و ٣٣٣ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٤٧٠ و ٤٨٦ و ٥٩٨  
تعدوايذا - ع ١١٣ و ١١٨ و ٣٤٧ و ٢ - ر. اهانة تعدد الجرائم - ع ٣٣ و ٦٤ - ج ق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ٣١ - ٣٥  
تعدد العقوبات - ع ٣٣ - ٣٨ و ١٢٠
- تعذيب - ع ١١٠ و ٢٤٤  
تعرض - مد. فى البيع ٣٠٠ و ٣١٣ - فى الاجارة ٣٢١ - ٣٧٥ - ع ملك التير ٣٢٣ - ٣٢٧  
تعمير الطفل للخطر - ع ٢٤٧ - ٢٤٩  
تعريف الرسوم - بالحاكم الالهية ١٧٧ اكوبر سنة ١٨٩٧ ص ٢٩٦ - أمام محاكم الاخطاط ق ١٨ ( ١٩١٣ ) ص ٣٢٧ - أمام المحاكم الشرعية ق ٤ ( ١٩٠٩ ) ص ٥٠٢  
تعهد - مد. التعهدات على العموم ٩٠ - ٩٥ - تضامن الدائنين ١٠٧ - شرط جزائى ٩٨ و ١٠٠ و ١٢٣ و ١٣٥ - التعهد بعمل شئيين أو أكثر ٩٦ و ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠ - المعلق على شرط ١٠٣ - ١٠٦ - المعلق على أجل ١٠١ و ١٠٢ - الالتزامات التى يوجبها القانون ١٥٥ - ١٥٧ - الالتزامات المترتبة على الأفعال ١٤٤ - ١٥١ و ١٥٣ - الالتزامات الطيعية ١٤٧ تمويض ورد - ع ٧٠٩ و ٢١٦ و ٢٩٢ - ج ٥٠ و ٥٥ و ٥٦ و ١٤٧ و ١٥٠ و ١٥٤ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٨٨ و ٢١٩ و ٢٢٤ و ٢٣٨ و ٢٧٥ و ق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ٥٠  
تعيين القاضى المختص - ج ٢٤١  
تفسير - ش تفسير الحكم وتصحيحه ٣٣٢ - ٣٣٦ - ر. حكم  
تغالبس - ع ٢٨٥ و ٢٩٢ - ر. افلاس  
تفتيش - ج بواسطه ماورى الضبطية القضائية ١٨ و ١٩ و ٢٣ و ٧١ و ٣٠ - بواسطه النيابة ٣٠ - بواسطه قاضى التحقيق ٦٨ - ٧١  
تمويض بين الدائنين - مد ١٠٧  
تقدم - ر. مضى المدة  
تقدير - مر. قيمة الدعوى ٣٤٩ و ٣٥٠ وما بعدها  
تقديم شيء مقابل الدين - مد. براءة ذمة



- الكفيل ٥١١ - اسقاط الدين للدائن شيئا مقابل دينه ٣٥٥
- تقرير - مر. أهل الخبرة ٧٣٠ و ٧٣١ و ١٠ ( ١٩٠٩ ) وما بعدها - عدم عقيد المحكمة به ٢٤٣ - الطعن بالتزوير ٧٧٣ - بأوجه بطلان الاجراءات ٥٠٠ - بالتناقض في قائمة التوزيع ٥٧٠ ج - بطلب الاستئناف ١٥٤ - من القاضي المختص ١٨٥
- تقصير - مد. في التهمات على العموم ٩٩٩ و ١٠١٩ و ١٥١ و ١٥٣ و ١٧٨ - ارتفاع ١٣٤ - بيع ٢٩٩ - مارية ٤٦٨ - كفالة ٥١٠ - مقاوله ٤١٨ - ودعية ٤٨٥ - وكالة ٥٢١ و ٥٢٨
- تقليد - ع أشياء صناعية وألحان موسيقية وعلامات فاورية ٣٠٥ و ٣٠٦ - طوابع بوسنة وتلفاز ١٩٣ - مفاتيح مصطنعة ٢٨١ - مؤلفات وأشياء ذات امتياز ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦
- تكليف بالحضور - مر. شاهد منهم. اعلان - ج تكليف بالحضور مباشرة - مدعى مدنى ٤٨ و ٥٧ و ٨٠ ( ١٩٠٤ ) م ٥ - نيابة محومية ١٢٩ و ١٥٧
- تكليف رسمى - مد ١٢٠ و ١٧٨ و ٢٧٨ و ٢٩٧ و ٣٣٠ و ٤١٧ و ٤٢٦ و ٤٩٣ و ٥٢٦ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٩ و ٥٨٧
- تنسب بالجرعة - ج ٥ و ٧ و ٨ و ١١ و ١٩ و ٢٤ و ٢٨ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٦
- تفراغات - ع افشاؤها أو اخفاؤها ١٣٥
- تملك بمضى المدة - مد ٤٤ - الأموال ٨٧ - الأموال التي ليس لها مالك ٥٦ - الأموال المباحة ٨ - الأراضي الغير المزروعة ٥٧ - المال المدفون ٥٨ - صيد البحر ٥٩
- تمثيل - مر ١٩٨
- تنازل - ج المدعى المدنى ٥٥ - ش. عن الدعوى
- واقطاع المرافعة ٢٤٢ - ٢٤٨
- تناقض بين الاحكام - مر ٣٥٢ - ج ٢٣٣
- تنبيه بالوفاء - مر ٤٤٠ و ٥٣٧
- تنفيذ - لا - ٣١٣ و ٣١٤ - ٣٨ - ٦٥٣ - تكليف بالحضور في منازعات التنفيذ ٣٩ - منازعات وقت التنفيذ ٣٩ - الاحكام بعد اعلانها ١١٢ - اجرة أهل الخيرة ٧٣٣ و ٧٣٤ - حكم أجنى ٤٠٧ - الامور الصادرة على المراض ١٣٠ - مؤقت ٣٣٥ و ٣٩٥ و ٣٩٥ - ع - تنفيذ العقوبات ٢١ و ٢٣ و ٥٧٢ و ٥٧٣ - ج تنفيذ الاحكام - اعدام ٢٥٨ - ٢٦٣
- عقوبة مقيدة للحرية ٢٦٤ - تأديب جماعى ٢٤٤ - تسليم الى مدرسة اصلاحية ٢٤٥ - عقوبات مالية ١١٠ و ٢١٩ و ٢٢٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦
- ٢٧٥ - تنفيذها مع حصول استئنافها ١٥٥ و ١٨٠ - تنفيذها مع حصول الطعن فيها بطريق النقض والايرام ٢٣١ - ايقاف التنفيذ ٢٣٣ و ٢٣٤ - ش تنفيذ الاحكام - ٣٣٩ وما بعدها - التنفيذ المؤقت ٣٤٩ و ٣٥٠
- تهديد - ع ١١٧ و ١١٨ و ١٤٨ و ١٦١ و ١٨٤ و ٢٤٤ و ٢٨٢ - ٢٨٤ - ر - صيانة
- توريد أشياء - نج عمل تجارى ٢ - ج على ذمة الحكومة ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٤
- توزيع - مر. قسمة بين الترماء ٤٣٢ و ٤٣٣ - ممن المبيع على حسب الدرجات ٦٢٨ - ب توزيع قيمة الاشياء والبضائع التي تلفت والنتيت في البحر ٢٥٠ وما بعدها
- توصية - مد. شركة التوصية ٤٣٩ ر - شركة توقيع على ورقة يخطاه - ع ٢٩٥

- توظيف في المحاكم - د ٤ توفير سنة ١٨٩٣ ص ١٩
- توكيل - مد - ٥١٢ وما بعدها - مر. عدم جواز التوكيل لموظفي المحاكم ٧٧ - للمحضر ٣٨٥ و١٩ - شراء بطريق التوكيل ٥٧٦
- (ث)
- ثبوت - مر. ثبوت الشبهة ١٢٣ - اجراءات متعلقة بالثبوت ١٥٢ - ر. اثبات ثمرات - مد ١١ و ١٤٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٤٩٣ و ٥٤٥ و ٥٥٢ و ٥٨٧
- ثمن - ر. دعوى تكلفة الثمن قفزة - ع ٧٧ و ٧٨ و ٨٠
- (ج)
- جاسوس - ع ٧١ - ٧٦
- جب العقوبات - ع ٣٥
- جثة - ع ٢٠٣ و ٣٣٤ فقرة ٣ و ٣٣٥
- جدول - مر ٥٠ و ٧٨ و ١١٩
- جرائم - ع. ارتكبت خارج القطر المصري ٢ - ٤ - ارتكبت في القطر المصري ١ و ٧ - القانون الذي يسرى عليها - أنواع الجرائم ٩ - ج تقع في الجلسة ٢٣٧ - ر. جلسة جرد - مد ٢١ و ٤٢٢
- جزائر - مد ٦١
- جلسة - لا - ٢٢ وما بعدها - مر. علنية ٨١ - ضبط و ربط ٨٥ - جناية أو جنحة في الجلسة ٨٧ - نتائج جرائم تقع في الجلسة ٢٣٧ - علنية ٧٨ و ٢٣٥ - جلسة سرية ٧٨ و ٢٣٥ - ش ٧٣ وما بعدها
- جمعية عمومية - لا ٧٦
- جناية - ع تمرقها ١٠
- جنحة - ع تمرقها ١١
- جنون - ع ٥٧
- (ح)
- حارس - مد. حارس قضائي ١٧٦ و ٣٣٣ و ٤٩٠ و ٤٩٣ و ٥٨٦ - مر. تعيين وتسليم واستبدال ٤٦ و ٤٧ وما بعدها و ٤٥٧ وما بعدها - اختلاس الحارس ٤٦٠ - للمعين المروضة ٦٩٩
- حالة - من تفسير حالة المصوم الشخصية ٢٩٧ وما بعدها
- حاصلات - ر. مزاوات
- حائط أو نحو - مد ٣٨ - ٤٠
- حبس - مد. حبس العين ٥ و ١٨٩ و ٢٧٩ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٣٣١ و ٤٨٨ و ٥٤٠ و ٥٤١ فقرة ٥ و ٦٠ - ع حبس احتياطي. استنزاه من العقوبة ٢١ و ٢٣ - حبس بلا حق ٢٤٢ و ٢٤٤ - عقوبته ١٨ - ٢٠ - ج. حبس احتياطي. أحواله ٧ و ١٥ و ٢٣ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٩٦ و ١١٣ و ١١٥ و ١٨٩ و ٢٤٥ و ٢٥٩ و ٤ (١٩٠٥) م ١٦ و ٢٩ - عدم مخالطة المحبوس لغيره ٤٠ و ١٠٧ - ابقاء المتهم في الحبس ١١٨ و ١٥٩ و ١٨٠ و ١٨٣ و ٢٤٩ - اعلان المسجون بالبالغ المستحقة للحكومة ٢٦٥ - صدور الحكم قوفا ١٧١ - تنفيذ أمر الضبط والاحضار ٩٧ - ش. حبس الفلس ٣٤٧
- حجر - مد انتهاء الشركة بالحجر على أحد الشركاء ٤٤٥
- حيز - مد حجز تحت يد الغير ١٩٩ و ١٤٤
- ب ٢٢٥ و ٢٢٦ - مر. ادعاء شخص باستحقاق الاشياء المحجوزة ٣٠ و ٧٨ و ٤٧٨ وما بعدها -

- المالدين لدى غيره ٤١٠-٤٣٩- المقروضات  
والايعان المنقولة ٤٤٠- ٤٨١- الايرادات  
المقررة والسندات والسهام والديون ٤٨٢-  
٥١٠- تخليق ٦٦٨- ٦٨٠- حجز مخفى على  
التاجر المدين بعد البرتسو ٦٧٥- حجز المالك  
على منقولاته لدى غيره ٦٧٨- مالا يجوز الحجز  
عليه ٤٣٤ و٤٣٩- ٤٣٨- ٤٥٥ و٤٥٥ و٤٥٥ ( ١٩١٨ )  
ص ٥٤٤ قانون الخمسة الافدنة ٤ ( ١٩١٣ ) ص  
٢٩٥- ع حجز وحبس الناس بدون وجه  
حق ٢٤٢- ٢٤٤- ٢٤٦  
حدود الاملاك- مر- تعيين حدود  
العقار ٢٦٦- ع اطلاقها أو قتلها ٣١٣  
حرب- ب سفينة مهيئة للحرب ٣١  
حرمان من الحقوق والمزايا- ع ٢٤ و٢٥  
حريق- مد ٥٦٧- ع ٨٣ و٩٤ و١٠١ و١٢٣ و٢٢٣  
و ٣١٧ و ٣١٩ و ٣٢١  
حرية- ع التجارة والمعاملات تعطيلها  
٣٠٠ و ٣٠١- حرية المزايدات ١٠٩ و ٢٩٩  
حضور- مر- المصوم شخصيا ٧١- الشاهد  
١٩١ وما بعدها  
حساب- مد- في الشركة ٤٤٠- في التوكيل  
٥٢٥- بيع الاستحقاق في الشركة ٣٥٠- المفاولة ٤١٢  
حساب جار- مد ١٢٧ و ٥٦١  
حسبي- مر- مجالس حسبية  
حفظ الأوراق- ع ٤٢ و ٨ ( ١٩٠٤ ) م ٥  
حق- ر- اختصاص- مدة  
حقوق- مد- يبعها ٢٦٢ و ٢٦٣- تسليمها ٢٧٣  
حقوق عينية ٢ و ٣ و ٤ و ٤٤ و ٩١ و ٩٢-  
متنازع فيها ٣٥٣- ٣٥٥ و ٣٥٧  
حكم- لا ٢٧٢ وما بعدها- المد- الترخيل ٦١٢  
و ٦١٣- ٦٤١- حق الاختصاص ٥٩٥- التي  
المحكوم فيه نهائيا ٢٣٢- مر- أسبابه ١٠٣-
- المدولة وجمع الآراء ٩١ و ٩٧ و ٩٩- النطق  
به ٩١- ٩٣- تسليم الصورة التنفيذية ١٠٧  
و ١٠٩- تسليم الصورة العادية أو ملخصها  
١٠٩- في المسائل المطلقة بتسليم نسخة  
الحكم ١١١- اعلانه ١١٢- تفسيره ٣٨٧-  
تصحيح وصفه ٣٨٨ و ٣٨٩- حضورى  
١٢٥ وما بعدها- أجنبي ٤٠٧- تمديدى ٣٦١  
وما بعدها- غيابى ١١٩ وما بعدها- اثبات  
الغيبية ١٢٣- تحضيرى ٣٦٠ و ٣٦٢- ع- غير  
حق ١٠٦- ج- غيابى في مواد الخلافات ١٢٢  
و ١٣٣- غيابى في مواد الجرح ١٦٢ و ١٦٣ و ١٨٧  
معه- اربف اجراءات الحكم التباينى ٢٥١-  
مضى المدة في الحكم التباينى ٢٨١- ش ٢٧٣  
٢٨٠- الاحكام التباينية ٢٨١- ٢٨٥- المحضور  
٢٨٦- ٢٨٨- الطعن في الاحكام ٢٨٩ وما بعدها  
حكومة- تحريض على كراهتها بواسطة  
الصحف- ع ١٥١  
حلول محل الدائن- مد- بمحكم القانون ١٦١ و ١٦٢  
و ٥٧٨ و ٥٨٠- بمحكم التعاقب ١٦٢ ( فقرة أولى ) ١٦٤  
حواله بالديون وبيع الحقوق- مد ١٩٧ و ٣٤٨  
و ٣٥٥ و ٣٥٧ و ٤٤١ ( فقرة سابعة )  
حيازات- مد ٧٦- ٨٢ و ٦٠٧ و ٦٠٨  
حيوانات- مد ٢٣ و ١٥٣ و ٣٩٨ و ٣٩٩  
ع سم حيوانات ٣١٠ و ٣١٢ و قتل حيوانات  
أو الاضرار بها عمدا ٣١٠ و ٣١٢ و قتل حيوانات  
أو جرحها بشيء مد ٣٤٢ ( فقرة ثانية )- مرور  
حيوانات في مزرعة الخ- ٣٤٢ ( فقرة أولى )- مشقه  
في اصابتها بأمراض معدية ٣٣٧- نقل  
جثث الحيوانات داخل المدن ٣٣٤ ( فقرة ثالثة )  
( خ )  
خاص- مد ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ ( فقرة ثالثة )

- خبير — ب — ٢٢٨ و ٢٤٩ و ٢٥١ — م. ر. أهل  
خبرة — ج — ٢٤ و ٣١ و ٦٥ و ٦٧ و ١٦٥ و ق ٤  
( ١٩٠٥ ) م ٤٤  
ختم — ر. تحقيق . تزوير . انكار  
خدبوى — ع — تناول على مسند الخديوية فى  
الصحف ١٥٠ — العيب فى حق العائلة الخديوية  
بواسطة الصحف ١٥٨ — حق النفوس ٦٨  
خراجى — مد ٦ — الفاروق ٥٥٣  
خسارة — ب — الخسارات البحرية ٢٣٥ وما  
بمدها — أنواعها ٢٣٩ — الخسارات العمومية ٢٣٨ —  
الخسارات المخصوصية ٢٣٩ — الرى فى البحر  
والاشتراك فى الخسارات العمومية ٢٤٥ — ٢٦٦  
خضم ثالث — م — مراضة فى دخوله ٢٩٦  
خط — ش ١٣٠ — ١٣٩ — ر. تحقيق  
خط — م. قانون الاخطاط عمرة ١١ سنة ١٩١٢  
ص ٣٠٧  
خطف — ع — ٢٥٠ و ٢٥٣ و ٢٤٥  
خفض العقوبة — ع ٦٨ و ٦٩  
خيانة — ع — ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٨ — م. اختلاس  
( د )  
دائرة — م. تسليم الاوراق الملغاة ٨  
دائون — مد. ترتيبهم ٥٥٤ — حقوقهم العادية  
٥٣ و ١٤١ و ١٤٣ و ٤٥٩ و ٤٦١ و ٥٥٤ / ١  
٥٥٥ — م. اجتماع دائى المجلس ٢٤٦ وما بمدها  
— اتحادهم ٣٤٥ وما بمدها — تحقيق ديونهم ٢٩٠  
وما بمدها — منازعة فى ديونهم ٢٩٩ وما بمدها  
٣٠٩ و ٣١٣  
دجالون — ع — ٣٢٩  
دخول بيت مسكون — ج ٥  
درجات الديون — م ٥١٧ و ٥١٨  
دعوى — مد. ابطال تصرفات المدين ٥٣
- ١٤٣ و ٥٥٦ — تكلفة الثمن ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٢٩٢  
٢٩٦ و — مدابى الدائن ١٤١ — م. على الوكيل  
بالموالة وامين النقل ١٠٤ — ب عدم سماع الدعوى  
٢٧٤ و ٢٧٥ — سقوط الحق فى الدعوى ٢٦٨ —  
٢٧٢ — م. رفع الدعوى واختصاص الحاكم  
بالنسبة لمركزها ٣٣ — ٥٠ — استحقاق العقار  
٥٩٤ — ٩٠١ — الاسترداد ٤٧٨ و ٤٧٩ — الخامس  
اعادة النظر ٣٧٢ — ٣٨٠ — فرعية ١٣٤ و ٢٩٣  
٢٩٤ و — مستعجلة ٢٨ — غير مستعجلة ٧٨ — وضع اليد  
٢٦ و ٢٩ — تزع للملكية ٥٣٧ وما بمدها — المدعى  
عليه على المدعى ١٣٤ و ١٤٩ — الملك والجمع بينهما  
وبين دعوى اليد ٢٩٩ — ع عمومية . الجرائم التى  
ترتكب خارج القطر ٣ و ٤ — الزوج ومحاكمة  
الزانية ٢٣٥ و ٢٣٩ — غفواتم ( عن الجرعة ) ٦٨ —  
قاصر مجرم لم يبلغ سبع سنين ٥٩ — ج عمومية ٣ و  
٤٤ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٢ و ٦٢ و ١١١ و ١١٦ و ١٢٦  
و ٢٧٩ و ٢٨٢ و ق ٤ ( ١٩٠٥ ) ١٢٢  
دفاتر — مد. التسجيل ٦٢٢ — ٦٤١ — دفتر  
التجار ١١ — ١٨ — م ١٤ و ٣٤١ و ٣٤٣  
دفاع شرعى — ع — ٢٠٩ — ٢١٥  
دفع — مد ١٦٠ و ١٦٥ وما بمدها — دفع  
ما لا يجب ١٤٥ — ١٤٩ — م. الدعوى بوجه  
اجدائية ١٣٣ وما بمدها — سقوط ائق فيه ١٣٤ —  
وقت تقديمه ١٣٤ و ١٥١ — بعدم الاختصاص  
وبسالة الدعوى على محكمة أخرى ١٣٤ — ١٣٧  
وق تحصيل ٨ و ٧ — بالبطان ١٣٣ و ١٣٨ و ١٣٩  
— بطلب ميعاد ١٤٠ و ١٥١  
دفن — ع جثة قبيل ٢٠٣ — ج جثة المحكوم  
عليه بالاعدام ٢٦٢  
دليل — ر. أدله — تزوير  
— مد. ع ٢١٦ — ج ٥٦

سبب — مد ١٩٤ و ٣٧٩ و ١/١٨٧ — مبيع  
 ٤٦ و ٧٦ و ٧٧٠ و ٦٠٧ و ٦٠٨ — قهرى وقوة  
 قاهرة ٢٣ و ٢١٨ و ٣٤٢ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٤٠٠  
 و ٤١١ و ٤١٧ و ٤٨٩ و ٥٤٤ و ٥٦٢  
 سجن — ع عقوبة ١٦ — هروب من  
 السجن ١٢٠ — ١٢٦  
 سحب كيبالة — نج ١١١ وما بعدها  
 سفرة — ع ١٠٠ و ١١٥  
 سر — ع انشاء أسرار ٧٥٧ و ١٣٥ و ٢٦٧  
 سرقة — مد . استرداد الشيء المسروق ٤٦  
 و ٨٦ و ٨٧ — ع ١٣٢ — ١٣٤ — ٢٦٨ —  
 ٢٨١ و ٢٨٥ و ٢٨٩ و ٢٩٢ و ٢٩٨  
 سران الاحكام على الماضى — ع ٥  
 سفن — نج انشاء أو شراء أو بيع السفن .  
 عمل تجارى ٢ — ب ١ — ٩ — حجز وبيع  
 السفن ٣ و ١٠ — ٢٩ — ملاكها ٣٠ — ٣٤ —  
 قبوداتها ٣٥ — ٦٤ — نجاة ٢٥٦ و ٢٥٩ — انجارها  
 ٩٠ — ٩٧ — المشحونات ٩٩ — ١٣١  
 سقوط الحكم التباينى — مر ٣٤٤  
 سقوط حق — مد . انجار ٣٧٢ و ٣٧٥ — بيع  
 ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٣٧ و ٦٧١ —  
 بيع الوفاء ٣٤٢ — مماوضة ٣٩٥ — سقوط الحقن  
 الدعوى بمضى المدة ٢٩ و ٨٥ و ١٥٨ و ٢٠٤ —  
 ٢١٣ و ٢٩٦ و ٣٥٦ و ٥٨٧ — نج ٦٥ و ١٩٤ — ر .  
 مضى المدة . طبيب . فوائد . عام . معاشات .  
 ملاح . مهندس  
 سكر — ع ٥٧ و ٣٣٨ / ٣  
 سكنى — مد . حق السكنى ١٤ و ٦١١  
 سكة حديدية — ع ١٤٥ و ١٤٧

## ( ر )

راحة عمومية — ع الخافقات المتلفة بها ٣٣٧ و ٣٣٣  
 ربح بواسطة النش في شراء أشياء أو صنعها  
 على ذمة الحكومة — ع ٩٨ و ١٠٢  
 رد سعر الشهود ١٩٨ — أهل الخبرة ٢٣٨ وما بعدها  
 — القضية ٣٠٩ وما بعدها — المحكمين ٣٣٦ و ٣٦٩ —  
 الثمين ١٦٧ و ١٦٨ — ش القضية ٢٤٩ و ٢٧٢ — ر .  
 تمويضات  
 رسوم — ر . مصاريف — تعريف  
 رشوة — ع ٨٩ — ٩٩ و ١٨٩ و ١٩٠ و ٢٥٨  
 رقت المستخدم — مد ٤٠٣ و ٤٠٤  
 رفع الدعوى مباشرة — ر . تكليف بالحضور  
 مباشرة  
 رهن — مد ٥٤٠ وما بعدها ٣٣٨ و ٣٣٩ —  
 عقارى ٥ و ٥٥٤ و ٥٥٧ وما بعدها ٦٠٠ و  
 ١٦٢ و ١٦٤ و ١٨٩ و ١٩١ و ٣١١ و ٣١٤  
 و ٣٣٥ — نج ٧٦ — ٨٠  
 رى — مد . حق الارتفاق فيه ٣٩ — ٣٣  
 رئيس النيابة — ج ٤٤ و ٧١ و ٨٩ و ٩١  
 ١٠١ و ١٠١  
 ( ز )  
 زنا — أدلة الرنا ٣٣٨ — دعوى الزوج  
 ومحاكمة الزانية ٢٣٥ و ٢٣٦ — زنا الزوج ٢٣٩  
 عذر الزوج في حالة قتل الزانى والزانية ٢٠١ —  
 عقاب الزانى ٢٣٧  
 زواج — النفقة المترتبة عليه ١٥٥ — ١٥٧  
 زوجة — نج . حقوق زوجة المقتلس ٣٩١ —  
 ٣٦٥  
 ( س )  
 سب — ع ١٥٩ — ١٦١ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٣٤٧ / ١

- سلاح — ج ٣٠ و ٧٠ و ١٢٥ و ٣٣٠ / ٤  
سلطان — ر. خديوي  
سلطة — م.ر. رئيس الجلسة ٨٥ — قاضي التحضير  
ق ٣ ( ١٩١٠ ) م ١٢ ص ٢٩٣  
ضمبار — تج ٢ — في السامرة والبورصات  
التجارية ٦٦ — ٧٥ و ق ٢٣ ( ١٩٠٩ )  
سك — ع تسمية: ٣١١ و ٣١٢  
سن — ع تقديره ٦٧ — المجرمين الاحداث  
٦٧ — ٥٩  
سند — مد ١٤٨ و ٢١٨ و ٢٢٠ و ٢٣٠  
و ٢٣١ و ٦٠٦ و ٦٢١ — مخالصة بالاجرة ٣٦٣  
و ٦١٣ و ٦١٦ — مزور الطمن في الصلح  
بسيبه ٥٣٥ — نجي تحت الاذن عمل تجاري ٢ —  
سندات تحت الاذن ولحاملها وغيرها ١٨٩ — ١٩٣  
— سند غير متنازع فيه ٣٩٣ — واجب التنفيذ ٣٨٤  
و ٥٣٧ — بيع السندات ٤٨٢ وما بعدها  
سواريج — ع ٣١٥ و ٣٣٢  
سيد — مد. ملازميته بالتعميض ١٥١ و ١٥٢  
سيكورتاه — ب مشاركة ١٧٣ — ٢١٠ —  
ترك الاشياء الموقونة ٢١١ — ٢٣٤ — سقوط الحق  
٢٦٩ و ٢٧٣ — امتياز ٥٦٥ — ٦٠ و اخطار ١٨٤ و ١٨٥  
و ١٩١ — ١٩٣ و ٢٠٤ و ٢٠٦  
( ش )  
شاهد — م.ر. اعلان الاوراق ١٣ و ٢٢ —  
زور في الجلسة ٨٩ — مصاريق واتساب الشاهد  
٢١٩ — تكليفه بالحضور ١٨٧ — حضوره ١٩٥ —  
امتناعه عن الحضور ١٩١ — امتناعه عن الاجابة  
١٩٥ — تفرج واقالة واحضار قهرا ١٩١ — ١٩٦  
— وده ١٩٨ — عدم جواز تأدية الشهادة ٢٠٢ وما بعدها —
- اجراءات تأدية الشهادة ٢٠٨ وما بعدها — ج  
امام مأموري الضبطية القضائية في حالة التلبس  
١٩ — ١٤ — امام النيابة ٣١ — ٣٤ — امام قاضي التحقيق  
٧٣ — ٩٢ — امام محكمة المركز ق ٨ ( ١٩٠٤ ) م  
٩ و ١٠ و ١٣ — امام محكمة المقاتلات ١٣٤ — ١٣٦  
و ١٤٠ — ١٤٦ — امام محكمة الخنج ١٦٠ و ١٦٥ —  
١٧٠ — امام محكمة الادنى ١٥٤ — ١٨٦ — امام  
محكمة الجنايات ق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ١٧ — ٢١ و ٣٩  
و ٤٤ — ٤٧ — سران الاحكام المدنية فيما يتعلق  
بالشهود على المواد الجنائية ٩٢ و ١٩٦ — ش ١٧٠ —  
١٩٣ — ر. شهادة زور. ضبط  
شبه جرمية — مد ١٥٠ — ١٥٣  
شبه عقد — مد ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٨ و ١٤٩  
شجر — مد ٦٤ و ٦٦ و ٢٨٧ و ٣٩٤ و ٣٩٥  
— ع اطلاقه ١٤٠ و ٣٢١  
شحاظة — ع ٣٣٨ / ٤  
شحط السفينة — ب ٢٧٧  
شخص — مد. ثالث. اجنبي عن المتعاقدين —  
معنوي م ٨  
شرط — مد. حلك الزهون ٥٤٣ — جزائي  
٩٨ — ١٠٠ و ١٢٣ و ١٢٥  
شركة — مد. ترضيها ٤١٩ — ما على الشريك  
٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧٢ و ٤٢٩ و ٤٣٣ و ٤٣٩ —  
ما للشريك ٤٢٧ و ٤٣٠ و ٤٣٢ و ٤٤٠ و ٤٤٤  
٤٥٩ — ٤٦٢ — مدبرو الشركة ٤٣١ — ٤٤٠ — اسقاط  
الحقوق في الشركة لغير ٤٤١ — انتهاء الشركة ٤٤٥  
و ٤٤٦ — الشركات التجارية ٤٤٢ — ٤٤٥ و ٤٤٧  
و ٤٤٨ و ٤٥٠ و ٤٥٩ و ٤٦١ — الشركات المساهمة  
٤٣٧ و ٤٣٩ — شركات التوصية ٤٣٩ — تج

- الشركات التجارية ١٩ - ضمان ٢٠ - ٢٢ و ٤٦  
- مساهمة ٢٧ - ٤١ - توصية ٢٣ - ٣١ و ٤٢  
و ٤٤ و ٤٨ - المحاسبة ٦٠ - ٦٥ - مر - مخز و بيع  
حصصة في شركة ٤٨٣ - قسمة ٦٧١ - اعلان  
الشركة ٣٣  
شروع - ج ٤٥ - ٤٧  
شطب الدعوى - مر ١١٩  
شفعة - مد ٤٤ و ٤٦ و ٥٣ مارس  
سنة ١٩٠١ ص ٩٤  
شكوى - ج ٤٩ - ٥١ و ٥٤  
شهادة زور - ج ٢٥٤ - ٢٦٠ - ج. وجه  
للتقص ٢٣٤  
شيخ البلد - مر - مساعدته للمحضر ٣ و ٢  
شوا متنازع فيه - مد. في الوديعة ٤٩٠ - ٤٩٢  
شيوخ - ر. قسمة ملكية للشاع  
( ص )  
صاحب الخان - مد. مسؤوليته عن الوديعة  
٤٨٩ - الامتياز الذي له على ثمن الاشياء المودعة  
٨ / ٦٠١  
صبي - مر. شهادة ١٩٩ - ر. احداث  
صحافة - ج ١٤٨ وما بعدها و ٢٥٦ و ٢٦٣  
و ٢٦٦  
صححة عمومية - ج مخالفات المتعلقة بها ٣٣٤ -  
٣٣٧ - ر. مواد ضارة  
صرافة - تج عمل تجارى ٢  
صلح - مد ٥٣٢ - ٥٣٩ - تج. بين القائل  
و المدعىين ر. افلاس - مر ٦٨ و ق ٣ ( ١٩١٠ ) م  
٧ ص ١٩٣ - ج ٤٦ - ٤٨  
صورة - مد. السند درجتها اعتادها ٢٣١  
- مر. اصليته للحكم ١٠٦ - ١٠٩ - تنفيذية ١١ - في الوديعة ٤٨٩ - في الرهن ٥٤٤ - في
- اعطاء البور ٧٠٠ و ١٠٩ - الاوراق المعلقة و ٥  
صياح - ج في الجنايات ٣٣٣ / ٢ - لائحة  
القتل ٨٨ - ج العامة ٨  
صيانة - مد ٦٠١ / ١ و ٦٠٣ و ٦٠٥ / ٣  
صيد - مد. الرجوع الى اللوائح الخاصة به ٥٩  
( ص )  
ضابط - ب ضباط السفن واجرم ٦٥ - ٨٩  
ضامن - مر. دفع يطلب الميعاد لادخال ضامن  
١٣٣ و ١٤٠ وما بعدها - ر. ضمان - تج. وكيل  
ضبط - ج الشهود واحضارهم - تخلفهم عن  
الحضور في التحقيق ٣٣ - ٨٥ - تخلفهم عن  
الحضور في الجلسة ١٤١ و ١٥٤ و ١٦٧ و ١٨٦  
وق ٨ ( ١٩٠٤ ) م ٩٠ و ق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ٤٧ -  
لثهم واحضارهم ر. منهم  
ضبطية قضائية - ج ٤٣ و ٤٧ و ٤٧٨  
وق ٨ ( ١٩٠٤ ) م ٥٠  
ضرب وجروح - ج ٢٠٠ و ٢٠٤ - ٢٠٩  
و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٤٨  
ضرورة وقاية النفس مائة لقفاب - ج ٥٦  
ضم - مر. اجراءات نزاع الملكية الخاصة من  
دائنين ٥٩٢ - الدفع القرعي للموضوع ١٣٥ -  
دعوى الضمان لدعوى الاصلية ١٤٨  
ضمان - مد. ضمان العين عندها كما اوتلفها  
في الانتفاع ٢٤ - عند اخذ غير المستحق ١٤٦ -  
في البيع ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٦٦ و ٢٧٤ و ٢٧٧ -  
٢٩٩ و ٣٧٣ - في اجارة الاشياء ٣٧٠ - هلاك الزراعة  
٣٩٢ و ٣٩٣ - تلف العمل أو للمهمات ٤١٧ -  
تلف حصصة الشريك ٤٢٤ - في غادية  
الاستعمال ٤٦٨ - في طرية الاسهلوك ٤٧٣ -  
في الوديعة ٤٨٩ - في الرهن ٥٤٤ - في

|  |   |
|--|---|
| الزمن المقارن ٥٦٢ - ج ضمان أو كفالة ٤٠<br>٤١٩ و ١٠٨ و ١١١ و ١٥٥ و ١٥٩ و ١٨٠ و ٢١٩  | عاهة في القفل - ع ٥<br>عته - ر. محتوه   |
| طبقات - مد. حقوق الارتفاق بين ملاكها<br>٣٧ - ٣٤  | عدم الاستعمال - مد. انتهاء حق الانتفاع<br>٢٩ - سقوط الحق في ملكية أراضي الحكومة ٥٧<br>عدم اختصاص - ر. اختصاص . دفع<br>عدم اقتباه أو دقة أو ملاحظة - مد. الملزومية<br>بمريض الضرر الناشئ عن ذلك ١٥٩ - ع ٢٠٢<br>و ٢٠٨       |
| طريق محوى - ع الخلفات المتعلقة به ٣٢٨<br>و ٣٢٩ و ٣٣٤   | عدم مخالطة المحبوس لغيره - ج ٤٠ و ١٠٢<br>عرض - ع هتكه ٢٣٠ و ٢٣٢   |
| طنن - مر. في الاحكام ٣٢٩ - ٣٨٠ - في الحكم<br>بإبطال المرافعة ١٢٤ - ش في الاحكام ٧٨٩ وما بعدها<br>في الاحكام ممن تمتدى اليه ٣٣٧ و ٣٣٨   | عرض الدين - مد. في التعمد بعمل ش ١٧٤٥ -<br>في دين النقود أو المنقولات ١٧٥ - في الزهون<br>المقارن ٥٧٦ - ٥٨٣  |
| طفل - ع اغراقه على الشهادة ٣٣٨ / ٤ -<br>تركه وترضيضه للخطر ٢٤٧ - ٢٤٩ - تركه هاتما<br>على وجهه ٣٤٦ - خطف طفل حديث الولادة ٢٤٥<br>خطف طفل لم يبلغ ١٥ سنة ٢٥٠ و ٢٥١ - هتك<br>عرضه ٢٣١ و ٢٣٢   | عرض حقيقي - مر. الدين على الدائم<br>وايداعه رسميا ان لم يقبله ٦٨٥ - ٦٩٩<br>عرف البلد - مد. في حقوق الارتفاق ٣٠ -<br>في تفسير المشارات ١٣٨ - في الایجار ٣٦٣ و ٣٨٦<br>- في البيع ٢٤٥ و ٢٧٧ و ٢٨٦ و ٣٢٩ - في<br>الائتبات ٤٠٥ |
| طلب - مر. التوزيع ٥١٧ وما بعدها - اليمين<br>احتياطيا ١٦٦ - لأول مرة في الاستئناف ٣٦٨ -<br>تقدير الدعاوى باعتبار قيمة الطلب ٣٤٦ - ٣٤٨ -<br>ج طلب الغاء الحكم ٢٣٣ و ٢٣٤ - محكمة الاستئناف<br>اقامة الدعوى الصورية أمامها ٤٥ و ٦٢<br>طوايح بوسنة وتفراف - ع تقليدها ١٩٣ | عرف تجارى - مد. فوائد تجارية ١٢٤<br>و ١٢٧ - في البيع ٢٤٥ و ٢٨٤ و ٣٢٦ و ٣٢٩  |
| (ظ)<br>ظروف مخفية - ع ٢ و ١٧ و ٢٧  | عريضة - مر. الاوامر التي تصدر على<br>عريضة أحد الأخصام ١٢٧ - ١٣٢ - ر. اعلان<br>عزل - مد. الوكيل ٥٢٩ و ٥٣٠ - مدير<br>الشركة ٤٣٦ و ٤٣٧ - ع من الوظائف الاميرية<br>٢٥ / ٢٦ و ٢٧ و ٣١   |
| (ع)<br>عارية - مد ٤٦٣ و ٤٦٦ - الاستعمال ٤٦٤<br>و ٤٦٧ - ٤٧٢ - الاستهلاك ٤٦٥ و ٤٧٣ - ٤٧٧   | عصبات مسلحة - ع ٨٤ و ٨٥ و ٢٠٧<br>عصيان - ع ٦٨ و ٦٩ و ٧٧ و ٨١ و ١٤٣<br>و ١٤٤ و ١٥٠ - ١٥٣ و ١٦٢   |



|  |  |
|--|--|
| <p>( غ )</p> <p>غاروقة — مد ٥٥٣</p> <p>غاغة — ع ٣٣١ و ١ / ٣٣٣ و ٢</p> <p>غائب — مد ٤٥٦ و ٨ و ٢٢</p> <p>غبن — مد . بيع عقار القاصر ٣٣٦ و ٣٣٧</p> <p>غرامة — مر . الشاهد ١٩١ و ١٩٢ — في التماس</p> <p>إعادة النظر عند رفضه ٣٧٨ — في إنكار الخطوط</p> <p>٢٧٢ — في التزوير ٢٩١ — عند رفض طلب رد القضية</p> <p>٣٢١ — في محاسبة القضاة ٦٦١ و ٦٦٦ — ع ٢٢</p> <p>٢٣ و ٣٧ و ٤٤ و ١٦٦</p> <p>غرقى — ب السفينة ٢١٩ — ع . قطع جسر</p> <p>الخ ٣١٤</p> <p>غرماء — مر . قسمة ٥١١ — ٥٣٦</p> <p>غش — مد . وتدليس ١٢١ و ١٢٢ و ١٣٣</p> <p>١٣٦ و ١٤٣ و ٢٠٦ و ٢٥١ و ٣٥٥ و ٥٥٦</p> <p>٦٠ — ع مأكولات وغيرها ٢٢٩ و ٣٠٢ —</p> <p>في البيع ٣٠٢</p> <p>غلط — مد ١٣٣ و ١٣٤ و ١٤٧ و ١٤٨</p> <p>٥٣٥ و ٥٣٦</p> <p>غناء لآلة الفتن — ع ٨٨</p> <p>غيبة — مر . الأحكام الصادرة في الغيبة ١١٩ —</p> <p>١٣٢ — ثبوت الغيبة ١٣٣ — ج غيبة المقيم ٢١٥ —</p> <p>٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٨١ و ٤ ( ١٩٠٥ ) ٥٣ م</p> <p>( ف )</p> <p>قار من الخدمة العسكرية — ع ١٢٧</p> <p>فاعل . أصلي للجريمة — ع ٣٩</p> <p>فسخ — مد . في التمهيدات على العموم ١١٧</p> <p>١٥٨ و ١٧٧ و ١٧٩ — في البيع ٢٣٨ و ٢٥٠</p> <p>٢٥٢ و ٢٥٦ و ٢٦٩ و ٢٧٦ و ٢٧٨ و ٢٨٠</p> <p>٢٩١ و ٢٩٩ و ٣٠٤ و ٣١٦ و ٣١٤ و ٣١٧</p> | <p>غفوة — نج ٦٨ و ٦٩</p> <p>عقاب — ج اوق ٤ ( ١٩٠٥ ) ٤٠ م و ٤٩</p> <p>عقار — ر . أموال ثابتة</p> <p>عقد — مد . ر . مشاركة . محركات رسمية —</p> <p>تبع أنواع العقود التجارية ١٩ وما بعدها</p> <p>عقد صوري — مد ٥٣٩ — عقده بصوري ٤٨ —</p> <p>رهن صوري ٣٣٨</p> <p>عقد عرفي — مد . ر . محركات غير رسمية</p> <p>عقوبات — ع أصلية ١٠ وما بعدها ٤٤ —</p> <p>تبعية ٢٤ وما بعدها ٣٨ و ٦٩ — تمدد الجرائم</p> <p>٣٢ — تمدد العقوبات ٣٣ — ٣٨ — توقيع عقوبة</p> <p>بصفة غير قانونية ١١١</p> <p>علامات قانونية — ع تقليدها ٣٠٦ و ٣٠٥</p> <p>علم خبر — مر ٣٦ — ٤٣ و ١١١ و ٢٥٣</p> <p>٥١٩ و ٥٢٣ و ٦٨٤</p> <p>علنية الجلسات — لا ٢٢ — ج ٧٨ و ٢٣٥ —</p> <p>ر . جلسة</p> <p>عمال — مد . الامتياز المعلق بأجورهم ٦٠ / ٣</p> <p>— ر . اجارة</p> <p>عمل حدد ٤٢٠ و ٤٣١ — ٤٣٤ — نج . عمل تجارى</p> <p>٣ و ٢</p> <p>عملة — ع . امتناع عن قبول عملة البلاد</p> <p>٣ / ٣٣٩</p> <p>عتوان — نج . الشركة ٢٠ و ٢١ و ٢٦ و ٢٩</p> <p>٣٢ و ٤٣ و ٥٩</p> <p>عود — ع ٤٨ — ٥١ و ٥٤ و ٦٥ و ٢٧٧</p> <p>٢٩٣ — ر . مجرمون متعادون على الاجرام</p> <p>عبد — مر ٨</p> <p>عيوب — مد . ضمان الميوب الخفية — ر .</p> <p>بيع — عيوب المباني ٤٠٨ و ٤١٠</p> |
|--|--|

- و ٣٣٧ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٦٢٠ و ٦٢١ - بيع الوفاء  
وفسخه باسترداد العين ٣٣٨ وما بعدها - المناوضة  
٣٥٨ - ٣٦٠ - الاجارة ٣٧٠ و ٣٧٢ و ٣٧٤  
و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٨٨ - ٣٩١ - المزارعة ٤٠٠ - استيجار  
الاشخاص ٤٠٣ و ٤٠٤ - استيجار الصناع  
٤٠٧ و ٤١١ - عقد ترتيب اليراد ٤٧٩ - التأشير  
بالفسخ على التسجيل ٦٤٠ و ٦٤١  
فسق - ع ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٨/٣  
فضولى - مد ١٤٤ و ١٤٩ و ١٦١  
فقدان - مد ضياع الشيء أو سرقته ٤٦ و ٨٦  
و ٨٧ و ٩٠٨ - زوال الملكية والحقوق العينية  
٨٨ - ضياع السند ١٤٨ و ٢١٨ - ضياع التأمينات  
يرى الكفيل ٥١٠ - ضياع أو تلف الشيء  
المنقطع به ٢٤ و ٢٧ - هلاك مال الشركة ٤٤٥ -  
هلاك الشيء الموجر ٣٧٠ - فك اختتام ع ١٢٨ -  
١٣١ و ١٣٤ و ٢٧٤ و ٢٩٤ مكررة  
فوائد - ع حسابها ١٢٤ - ١٢٧ و ٣٣٠  
و ٤٧٨ و ٤٨٠ و ٤٩٣ و ٥٢٦ - سقوط الحق في  
المطالبة بها ٢١١ - أحكام عظيمة ٢٢٢ و ٤٢٧  
و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٥٦٨ - تجديدها ١٢٦ و ١٢٧ - مر  
٣٠ و ٣٦٨ - مر. مؤولية  
( ق )  
قانونات - ع ٣٣٤ و ٣٤٠ و ٣٤٤ و ٣٤٥  
قاصر - مد ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٤٥٢ و ٤٥٧  
نج ٤ - سحب كبيالة ١١٠ - مر. شهادة ١٩٩  
قاضي لا وما بعدها - توقف د ٤ نوفمبر سنة  
١٨٩٣ ص ١٩ - مد. عدم جواز شراء الحقوق المتنازع  
فيها ٢٥٧ - مر. الأمور الوقفية اختصاصه في اعلان  
الاوراق ٤ و ٨ و ١١ و ٢١ و ٤٩ - اوامر على
- المرافض ١٢٧ وما بعدها - الحجز العبادى مد ١٢٧ -  
ع امتناعه عن الحكم ١٠٥ - ١٠٧ - قاضى الاحالة  
ق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ٩ - ١٧ و ٢٢ و ٢٤ و ٣٠ و ٤٠ -  
قاضى التحقيق ٤٣ و ٥٧ وما بعدها ١١٣  
وما بعدها و ٢٣٩ وق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ٢٩ - ش انتخاب  
وتعيين ونائب ونائب القضاة الشرعيين ١٠ وما بعدها  
- مر. محكمة . مخبر  
قانون - لا . العمل بالقانونين ١ - عدم قبول  
الاعتذار بالجهل بالقانونين ٢ - عدم سرقات على الماضي  
٣ - عدم ابطالها الا بنص قانوني ٤ - مد. الالتزامات  
الناتجة عن نص القانون ٩٣ و ١٥٤ و ١٥٧ - ع  
سريانه على الماضي ٥ - ج قانون تحقيق الجنايات مخالفة  
احكامه ق ٤ ( ١٩٠٥ ) م ٢٩ و ٥٦ - المرافعات المدنية  
الرجوع اليه ٧٢ و ٧٩ و ٨٧ و ٩٢ و ١٦٩  
قائمة - نج حساب الرجوع ١٨٢ - ١٨٤  
مر . بيان الحجوزات ٥١٣ - شروط البيع ٤٨٩  
و ٤٩١ و ٤٩٤ و ٥١٠ و ٥١١ - التوزيع المؤقت ٥١٦  
وما بعدها - ٦٣٢ و ٦٢٩ - التوزيع الاتهابى ٥٢١  
وما بعدها و ٦٤٣ وما بعدها  
قبض على اشخاص وجسمهم - ع ١٢٣  
و ٢٤٢ - ٢٤٤  
قبضودان - ب ٣٧ وما بعدها و ٣٥ - ٦٤  
و ١٦١ و ١٨٧ و ٢٤٠ و ٢٤٢ و ٢٦٧  
قتل - ع ١١٠ و ١٤٩ و ١٩٤ و ٢٠٣  
و ٢٠٩ - ٢١٦ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٤٨  
قتل - ع ٢٦١ - ٢٦٣ و ٢٨٤  
قراية - مر. تجريح شهادة ٣٠٩  
قران - مد ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٣٢ و ٢٠٨  
قرض - مد ١٢٥ و ١٢٧ و ٤٧٨ و ٤٨١ - ب  
مشاركة الاقتراض البعري ١٤٩ - ١٧٢  
قسمة - مد . الشركات المدنية ٤٤٩ و ٤٤٩ -





- عتالقات — ع ٣٢٨ - ٣٤٨  
 مخالفة احكام المراقبة — ع ٢٩  
 مداخن — ع ٣٣١ و ٣٦٥  
 مدافع — ج حضوره في التحقيق ٣٤ و ٨١  
 و ٨٢ - محادثة المتهم مع المحامي عنه ١٠٢ - امام محكمة  
 الجنائيات ق ٤ (١٩٠٥) م ٢٥ - ٢٨ - اطلاعه على  
 ملف القضية ق ٤ (١٩٠٥) م ٢٢  
 مدرسة اصلاحية — ع ١٤٩١ و ٢٤٥  
 مدعى عليه — مر. آخر من يحكم ٨٤  
 مدعى مدنى — ج الادعاء بحق مدنية ٤٩  
 — ٥٤ و ٢٣٩ و ٢٨٢ - تنازل عن الدعوى العمومية  
 — ٥٥ - رفع الدعوى مباشرة ٤٨ و ٥٢ و ١٢٩  
 و ١٥٢ و وق ٨ (١٩٠٤) م ٥ - التزامه بالمصاريف  
 ٢٥٥ - ٢٥٧ - أثناء التحقيق ٤٣ و ٦١ و ٧٥  
 — ٧٧ و ٨١ و ٨٢ و ٨٨ و ١٠٧ و ١١٦ و ١٢٤ -  
 امام محكمة المظالمات ١٤٠ و ١٣٨ - امام  
 محكمة الجناح ١٦٠ و ١٦٥ - امام محكمة الجنائيات ق  
 ٤ (١٩٠٥) م ١٩ و ٤٤ و ٤٥ - المعارضة في  
 الاحكام النهائية ١٣٢ و ١٦٣ و ١٨٧ - الحق في  
 الاستئناف ١٧٦ - ١٧٨ - الطعن بطريق النقض  
 والابرام ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣٣ ق ٤ (١٩٠٥) م ٥٢  
 مراضة — مر ٢٦٨ - ٨٤ - ع مرافعة قضائية  
 لشرها ١٦٤  
 مراقبة البوليس — ع ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٨ و ٦٩  
 وق ٢٩ يولي (١٩٠٠) ض ٣٨٨ - ج تعيش وقبض ٣٣  
 مرتبات — مد ٢١ و ٤٧٨ و ٤٨٠  
 مرض الموت — مد. البيع في مرض الموت  
 ٢٥٤ - ٢٥٦  
 مرور — مد. حق المرور ٣٣ و ٤٣  
 مزا — ب بيع السفن ٢٣ و ٣٤ - مر.
- بيع — تأخير ٤٦٤ - تأيلا على ذمة الرأى عليه  
 ٤٦٥ و ٥٠٦ و ٥٧٤ و ٦٠٦ و ٦١٣ - عقادير الترقى  
 في الزيادة ٧١ - مدق عشر الثمن ٥٧٤ - مرضى المزاد  
 ٥٧٠ - ٥٨٤ - ع تعطيل الزادات ١٠٩ و ٢٩٩ - مر.  
 مزايمة  
 مزارعة — مد ٣٩٦ و ٤٠٠  
 مزايمة — مد ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٩٤  
 مزيومات — مد. الحق فيها ٢٨٨ و ٣٨٣ و ٣٨٣  
 هلاك الزراعة بمحاذنة جيرة ٣٩٢ و ٣٩٣ - المزارعة  
 ٣٩٦ - مدة الزراعة ٣٩٧ - مر. لم تحصد ٤٨٠ و ٤٨١  
 مسافر — ب ١٣٢ - ١٤٨  
 مسائل فرعية — مر في بيع العقار ٥٩٢ -  
 ٦٠٥ - ٦٠٦ - دفع — ج ٤٤ و ٥٩ و ٦١ و ١١٢ و ٢٤٠  
 مستندات — مر الاطلاع عليها ١٤٩ و ١٥٠  
 مستشار — لا ٤٩ و وق ١٧ (١٩١٢) ص ١٠  
 مسكوكات — ع مزيفة أو مزورة ١٧٠ - ١٧٣  
 مسلح — مد ٤٣  
 مسئولية — ب مالك السفينة ٣٠ - قبودان  
 السفينة ٣٦ و ٣٧ و وما يمداه - مر قاضى التوزيع  
 ٥٣٤ - الكاتب ٥٣٣ - المحضر ٥٣٣ - الخصوم  
 ١١٥ و ٥٩٩ و ٦٤٧ و ٦٤٨ - اليهود ١٩٠ - ج مدنية ٢٣٨ -  
 مهندس  
 مشاركة — مد. شروط ضمنها الاهلية ١٢٨  
 ١٢٩ و ١٣٢ - رضاً ١٢٨ و ١٣٣ و ١٣٦ - تفسير  
 المشاركات ١٣٨ - ١٤٠ - ما يقترب عليها بين  
 المتعاقدين ٤٤ - ٤٧ و ٩٣ - ما يقترب عليها بالنسبة  
 لتغير المتعاقدين ٤٤ - ٤٧ و ١٣٧ و ١٤١ - ١٤٣  
 و ٥٥٣ و ٥٥٦ - على ذمة الغير ١٣٧  
 مصادرة — ع ٣٠ و ٣١  
 مصادريف — مد. ورسوم الالتزام بها ١٤٤



مياه — مد. حقوق الارتفاق ٣١-٣٣ و ٤٢  
 ميري — مد. امتياز البغال المستحقة له عن  
 الاموال والرسوم ٦٠١/٢  
 مياد — مر. ١٦-١٨ - خلف اليمين ١٦٧ -  
 تسليم نسخة الحكم ١٠٧ - شروع في البيع  
 ٤٦٤ - بين التعليق والنشر والبيع ٤٦٩ - لصحبر  
 قاعة شروط البيع في الارادات المقررة والسندات  
 والسهام والديون ٨٩ - تعيين يوم لحكم المحكمة  
 في بيع ماتقدم ٩٠ - لصحبر قوائم التوزيع  
 ٥٣٤ - تعيين يوم بيع العقار ٥٦٠ و ٦٠٩ -  
 زيادة العشر ٥٧٨ - لاعلان تقرير الزيادة ٥٨٠  
 - حجز مزرعات قبل استوائها ٤٨١ - اعلان  
 للدين في حجز مال الدين لدى غيره ٤١٨ - توقيع  
 الحجز على مانقل من المحلات المؤجرة ٦٧٣ -  
 لتأييد الحجز ٦٧٩ - لتقديم الادلة والمستندات  
 للمحكين ٧١٩ - حكم المحكمن لقلم الكتاب  
 ٧٢٥ - واستئناف دفع مصارف . مضاربة .  
 تزوير . التماس . اعادة النظر . خصامة  
 نائب عمومي — ج. المدة المحددة لانقضاء الامر  
 الصادر بحفظ الاوراق ٤٢ - ب. الطعن في  
 الامر الصادر من قاضي الاحالة ق ٤ ( ١٩٠٥ )  
 م ١٣ - الاستئناف في مواد الجنح ١٧٧ و ١٧٨  
 نتائج المواثي — مد. في الزراعة ٣٩٩ - في  
 الانقضاء ٣٣  
 نزع ملكية العقار — مد. للمنافع العامة  
 ٣/٨٨ - لوفاء الدين ٥٧٣-٥٩٤ و ٥٩٩ - مر. بيع  
 لساء — تج. أهلية للتجارة — مسح كيالات  
 ١٠٩  
 نكاح — تج. اعلان الشروط المتفق عليها في  
 عقد نكاح التجار ٦-١٠

انلافها عمدا ٣٤٢/١  
 ملوك ورؤساء الحكومات الاجنبية — العيب  
 في حقهم بواسطة الصحف ١٥٧  
 منازعات — مر. في شروط البيع ٦١٥  
 منافع عمومية — مد ٨٨ و ٨٩  
 مناقضة في اقتدار الكفيل — مر ٤٠١-٤٠٣  
 منزل — ع. انتهاك حرمة ١١٢  
 منقولات — مد ١ و ٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٨  
 ٤٩ و ٦٧ و ١٧٥ و ٢٦٧ و ٢٦٩ و ٢٧٢ و ٣٨١  
 و ٦٠١/٦ و ٦٠٦ و ٦٠٨  
 مهلة — مد. للوفاء بالتعهدات ١٦٨ - لدفع الثمن  
 في البيع ٣٣٤ و ٣٣٥  
 مهندس — مد. سقوط الحق في أجرته بمضي  
 المدة ٢٠٩ - م. ماري أجرته ٤٠٨ - مسؤوليته  
 ٤١٠ و ٤٠٩  
 مواجهة الشهود — ج ٧٨ و ١٦٦ و ق ٤  
 ( ١٩٠٥ ) ٤٤ م  
 موارث — مد. الوراثة من أسباب اكتساب  
 الملكية النخ ١٧ و ٤٤ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٢٥٦ و ٢٦٣  
 و ٣٥٠ و ٦١٠ و ٦١٧ و ٦١٨  
 موازين ومقاييس ومكاييل مزينة — ع. حيازتها  
 ٣٤٣ - غش المشتري فيها ٣٠٢  
 مؤامرة على ثورة — ج. ٨٠  
 موت المتعاقدين — مد. اجارة ٣٩١ - اجارة  
 صناع ٤١١ - انقضاء ١٦ و ١٧ - توكيل ٥٢٩  
 و ٥٣٠ - شركة ٤٤٥/٤ - مزارعة ٤٠٠ - هبة  
 ٥١٠ و ٥٠  
 موظفون — ع. جرائم ارتكبت ضد الموظفين  
 ٩٤ و ٩٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٥٩ و ١٧٤  
 و ٢٦١ - عزل من الوظيفة ٢٦ و ٢٧ و ٣١

وصى — مد ٢٥٨ و ٣٦٤ و ٢١٣ — ع وجى أبو  
ولى خيائه للقاصر ٢٩٤  
وصية — مد ٢٥٥ و ٢٥٦ — ٢١٧ و ٦١٨  
وضع اليد — مد. اذا كان الدين عيناً معينة  
١١٨ م. تخلك بوضع اليد — م ٢٩٦ و ٢٩  
وظائف — ع تداخل فيها بدون صفة رسمية ٣٩  
وفاء بالمعهد به — مد. من له الوفاء ١٥٩ —  
١٦٣ و ١٦٥ و ١٦٦ — من له قبول الوفاء ١٦٥ و ١٦٧  
١٠٧ — الشيء المقتضى الوفاء به ٩٦ — ١٠٠  
١٦٨ — محل الوفاء ١٦٨ — ١٧٠ — أجل الوفاء  
١٠١ و ١٠٢ و ١٦٨ — مصارف الوفاء ١٧١ — ما يترتب  
على الوفاء ١١٥ و ١٥٨ و ١٦١ — ١٦٣ — ١٧٢  
و ١٧٣ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٣٦٣ — عدم الوفاء ٩٨  
١١٧ و ١١٨ — استحالة الوفاء ٩٧ و ٩٩ و ١٠٠  
و ١٠٦ و ١٧٧ — ١٧٩ — عدم قابلية الوفاء  
للاقسام ١١٦ — المفاصة نوع من الوفاء ١٩٢ —  
تج مقابل الوفاء ١١١ — ١١٦  
وفاء — تحقيق الوفاء والوراثة ش ٣٥٧ — ٣٥١  
وكالة — تج بالمعولة ٨١ — ٨٩ — ر. وكيل  
وكلاء الدول السياسيون والفتايل — ع سبهم  
أو الاقتراء عليهم بواسطة الصحف ١٦١  
وكيل — ع بالمعولة حق امتياز ٨٥ و ٨٩ —  
النقل ٩٠ — ١٠٤ — ضمان الوكيل ٩١ — ٩٣ —  
المدينين ٢٤٥ — ٢٥٨ — وظائفهم ٢٥٩ — ٢٦٩  
وكيل للمحكوم عليه المتوفى — ج ٢٣٣  
ولى الأمر — ع العيب فى حقه بواسطة  
الصحف ١٥٦

(ى)

يأتمىب — ع ٣٠٧ و ٣٠٨  
يعين — مد ٢١٢ و ٢١٣ — ب ٢٧٢ — م ١٦٣ —  
١٧٦ — ع عين كاذبة ٢٦٠ — شهادة زور — ج ٣١  
٦٧ و ١٤٥ و ١٦٠ و وق ٤ (١٩٠٥) م ٤٤ — ش  
العين والنكول ١٩٧ — ٢٠٦

ثقة — مد ١٥٥ و ١٥٧ و وق ٢٥ (١٩٢٠) م ٥٠٠  
تقضى وإبرام — ع أحكام الحاكم ٢٢٩ — ٢٣٤  
وق ٤ (١٩٠٥) م ٥٢ — أوامر قاضى الأحالة  
ق ٤ (١٩٠٥) م ١٣ و ١٤  
نقل — تج. بضائع ٩٠ — ١٠٤  
نقود — لا ٧١

نهر — مد (فقري ١٥٥) و ١٠٠ و ٦٠ و ٦١  
نيابة — لا. تشكيل قلم النائب العمومى  
ووظائفه ٥٨ وما بعدها — شروط التوظيف  
بقلم النائب العمومى ٦٧ وما بعدها — توظيف  
٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ م ١٩ — ع إقامة الدعوى  
العمومية ٢ — مأمور الضبطية القضائية — المنتدبون  
للقيام بأعمال محكمة الخلفاء ٢٨ — المنتدبون لاداء  
وظيفة النيابة العمومية بمحاكم المراكز ٨ (١٩٠١) م ٥  
نیشان — ع نقله بغير وجه حق ١٣٧

(هـ)

هبة — مد ٤٤ — شكلها ٤٨ — ٤٩ — قبولها ٤٨  
و ٥٠ و ٥١ — حق الغير المتعلق بها ٤٧ و ٥٢  
٥٣ و ١٤٣ و ٥٣٩  
هتك عرض — ع ٢٣٠ — ٢٣٢  
هدايا وعود — ع رشوة ٨٩ — ٩٦ و ١٨٩  
و ٢٥٨  
هروب — ع ١٧٠ — ١٧٢ و ١٢٤ — ١٢٧  
— من المراقبة ٢٩

(و)

وارث — مد ٥١ و ٢١٣ و ٢٥٤ —  
٢٥٦ و ٣٥٥  
وديعه — مد ٤٨٢ — واجبات المودع عنده ٤٨٢  
و ٤٨٤ — ٤٨٧ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩٣ — واجبات  
المودع ٤٨٨ — اجرة الايداع ٤٨٢ و ٤٨٣  
و ٤٩٢ — اشياء متنازع فيها ٤٩٠ — ٤٩٣ — احكام  
اخرى ٤٨٩ و ٤٩٤ و ٤٩٥ / ٨  
وراثه — ر. وفاة







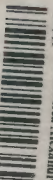








Bibliotheca Alexandrina



0485563